

بعد موت الموصي ان يكون باقيا على ملكه وهو بطلان الميت لا يملك شيئا واستراد الملك بعد الموت بعد جلالا
ان ينقل الى الورثة وهو بطلان الاصلان الموصي له يتلقى الملك من الوارث لا من الميت وهو بعد ولا ان الوارث له
كونه الانتقال الى الموصي لم يتبدل بغيره في الانتقال وحكمه بغير اختيار الوارث واما ان يكون ملكا له فبطلان
بالموصي بل يجب انتقاله الى الخبز لا انها مبيعة من ملكه وانما ان يتبعه بملكه وهو بعد لانتقاله بغير ملكه فبطلان
انتقاله الى الموصي فتقول ان انتقاله الى الموصي له على وجه التزويج لا انتقاله لان انتقاله من الميت الى الموصي
بطلان فمقتضى ملكه والملك لا ينتقل فان الاملاك المستقلة لا يورثها الا من يملكها بالقبول بالوقف لا من اقام
الوقف في النية لئلا يهدم ملكا بالحكم في ضمنه فبطلان النية الى حق الارض لا الا او عينها واما العامة فبطلان
فبطلان في قولنا ان اعداها ان يندخل الموصي بملك الموصي ليعتد الموصي بغير اختياره كما يدخل الميراث في ملك الوارث
وبغير قبوله وهو قول غير مشهور بينهم وجهه انه ينفذ بالموثقة بالقبول لا بالقبول وان ينفذ على ملك الميت لا ينفذ
بما لا يجوز ان ينقل الى الورثة لان انتقاله من الميت الى الموصي بغير اختياره بطلان في قولنا ان انتقاله الى الموصي له وانما
ان الموصي له بملك الموصي بالقبول لا انتقاله بغيره فتبطل الملك في حق الموصي كافي البيع وبطلان الملك والتمتع به
املا واصل الوارث على هذا ما لملك قبل القبول للوارث ويبقى على حكم مال الميت وميتة لا غير وجهها اصحاب الاول والثاني
وهو اصل الاول عند الشافعية وبطلان الرافعي ان الملك موقوف في الحال فان قبل قبضه ان ملكه من يوم الموت والا
تينا ان كان ملكا للوارث من يومه لا ملكا للموت لما اراد بالورثه كالميراث وعلى تقدير ان يرثه وجب ان يكون انتقاله
اليهم بحسب النية منهم لا بحسب الارث من الموصي لو ملك بالقبول فان كان يكون قبل القبول للميت واستراد الملك مع الموصي
او للوارث فتح الموصي له يتلقى الملك من الوارث لا من الموصي وهو بعد ايضا لان الارث يات من الوارث لا من الميت
على انقسام وجوب الوقف والملازمة الاولى من موهوماتهم لو كان الملك مستقرا اذ ان انتقاله من الميت الى الموصي
لا يكون الانتفاع مع الارث وانما الغلبة بل تقول ان انتقاله من الملك من اصله والقياس على الارث بطلان الارث ليس
بملكه بالقبول والوصية لا تفرق من قبضتها الشافعية على قولهم بان الوارث الموصي له بعد وفاته انتقل العبد الى الوارث
الى ان يرضى ولا يرضى على الخلاف والرافعي ان الوصية بملك الموصي له بغير الحكم بالملك ليعرض او يبيعها الحق للميت
واجابوا ايضا بان الوصية دون الوقف لم يمنع من ملك الوارث وهذا الوصية بالملك فلم ينقل الوارث الى الوارث مع انتقال
الوصية من امرتها بان قالوا لا ينفذ على حكم مال الميت كما كان على الميت من فانه يكون باقيا على حكمه من الميت واجابوا
بالوقف بغيرها فان يرضى ان يجلد عليه وجوب دين وهو ان كان حريز في حال حيوة فوقع فيها الشان بعد وفاته ولا يرضى
ان يجلد له ملك بعد موته فلم يبق الا ان يرضى عليه كيف يجوز ان يتعلق الملك بشرط مستقبل في الحال واجابوا بان
هذا من ارفع كالاتا ان طالق قبل موته بشره فانه اذا مات قبلا ان وقع الطلاق او لم يقع وهذا لا يثبت القبول لان الموت
ليجوز في وقوع الطلاق ولنا بيننا به الوقف الذي اوقع فيه ولو اذ مات فانت طالق بشره لم يصح قالوا فينبغي ان يكون
القبول على الميت بشره وصحة الملك وانما يرضى به اختياره الملك حال الموت فبين حصول الملك باختياره وبعد هذا

كلمة القول بان القبول كما شق عن الملك كما يرضى واعترض على الغالب بان الملك ينقل الى الوارث قبل
تعالى بعد موته ويوصي بها الوارثين شرط في ملك الوارث انتقال الوصية والوصية بان يتقبل الملك للوارث ويجب
بان الملك ينتقل للوارث بالموت والارث لا يرضى بعد موته بقبوله وهذا فان الموصي له لم يقبل الوصية كانت ملكا للوارث
اجابوا قبل قبضتها بقبوله فيقول ان يكون المراد بقوله تعالى فكم ارفع ما ترك من بعد وصية يوصي بها لكم من غير ملك
منع هذا يثبت ملكه من غير شرط وهذا لا يمنع الذي يثبت الملك في التركة وهو ان الوصية ثم قال بعضهم بان من يملكها
كما اذا كان عليه دين واعترضوا على من يملكها بان الملك ينتقل بها يحتاج اليه موته فغيره وهو وقفا بوجهه وتقبل
وصاياه ولا ينفذ انتقاله الى الوارث من اجل الوصية وانتقاله الى الموصي قبل القبول الذي هو اجزاء السبب
شرط فان ذلك تقدم السبب الشرطي على السبب المانع وهو بطلان بغيره ذلك ملك في ذمته او اقل وفيما اذا نسب
شك في حقها بعد موته حيث تقدر وصاياه وتقتضيه بغيرها وبغيرها ايضا فان رد الموصي له او قبل انتقاله فان قلنا
ان ينقل الى الوارث فانه يثبت له الملك على وجه لا ينفذ باختياره كغيره من العبد الموصي له فلو باع الموصي له
وصاياه او تصرف بغيره لم ينفذ من تصرفه ولو كان الوارث ايضا للموصي بغيره لكان ملكا له او وجبها
الملك لها من غير قبضتها بغيره لانها كانت من الملك قبل انتقاله الى الموصي له ولا تنفذ عليه **الحج الرابع** في ملك
المترعة على المذهبين قد بينا ان الارث في ملك الموصي له متى يكون ثلثه اعداها ان يملك بالموت وهو راجع في
عن الشافعية الثاني وبطلان الوصية والارث واحد وان يملك بالقبول وعلى هذا قال الملك قبل القبول للوارث او يملكه
من قبضتها الشافعية اصحاب الاول والثاني وبطلان الرافعي وهو الاصح عندهم الوقف فان قبل قبضتها ملك من الميت
والا ينفذ الا ان كان ملكا للوارث من ذلك الوقت ووقع الوقف على ذلك ما قلنا لو كان الموصي له بعد موته
فكتب شيئا او غيره فمات في حياته او بعده فمات في حياته سائر ما تركه الموصي له ان حصلت قبل موته الموصي له في الوقف
قبل موته ملك العين اجابوا بقوله ان ينفذ من المصلحة والمصلحة والوصية لا تؤول المنفعة منها لانها عين حصلت
ملك الموصي له بغيره وان سمي الموصي له في ذلك فمات في حياته حصلت بعد موته بعد القبول من الموصي له لانها حصلت
وقد ملك العين وان حصلت بعد موته قبل القبول فان قلنا الملك يحصل بالموت من الموصي له قبل الوصية او
وهو اصل بعد تمام الملك الموصي له حيث جعل الملك تاجها للموت فامتنعوا عنها لولا ان الوصية بعد ان الرافعي
تبع العين في الوارث لانها بان سبب الملك لا ينفذ من قلنا يحصل بالقبول فلا يكون الوقف للموصي له سواء قبل
الوصية او ودها لانها كانت قبل حصول ملكه ولنا في حقها الوصية بغيره لكان ملكا للموصي له لان حق الملك
من وقت الموت في ما ذكره على محل مقدر قلنا بالوقف من موهوماتهم كالاصل فان قبل الوصية في حق والارث
فكان قلنا ان الوقف لا ينفذ من موهوماتهم في حقها اهلها الى الموصي له من موهوماتهم فانه ينفذ بها بوجهه وتقبل
وصاياه كالاصل واصحابها يكون الوارث لحدوثها بعد ذلك ملك الموصي له هو الوصية **مسألة** الوارث
لولا انهم اهل شوال لم يخل فان قلنا ان ينقل بالوقف فالنظر على الموصي له وان القبول فالنظر على الوارث

الثاني حيث تنبأ الولد على ملك الوارث فالعقبة الثلثة فبما جازية وحدها واذ لم يجز فالعقبة من الثلثة ما كان
موجودا يوم موت الوصي فان كانت حائلة اعتبر فيها وحدها وان كانت حائلة اعتبر فيها مع بقية العمل وتقع فالعقبة الى
بينها حائلة اعتبر فيها وحدها وان كانت حائلة اعتبر فيها مع بقية العمل وتقع فالعقبة الى
عامة الشافعية وقال بعضهم بغير فيها يومئذ لو كانت حائلة وبغير فيها العمل في اول حال الانقضاء واذ فوضاها في جوار الملك
فذلك ولا فلا فخرج ولكن تنقية الوصية في العقد الذي يثبت الثلثة منها على تنقية واحدة **مسألة** الوارث في امره اربعة اقسام
منه ومقتله بعد موت ماله او لا فان قبل مقتله ولم تكن له اموال لم يترك له من مقتله بعد مقتله لثلاثة اشهر فالعقبة الثلثة
واشهر عليه من وجهين احدهما ان اعتبر عدم العلم بالوصية ولا فرق بين ان يعلم ولا يعلم والثاني انه يحكم بغير الاولاد
بأنها لا تعتبر له ولدان فخرج عن الملك يحصل الموت او على قول الموقوف فلم اعتبر في الاشهر من مصر الجارية لم ولدان
فخرج على المصنف بالقبول فلم يحكم بغير الاولاد في الحال الا الاول فخرج عنهم بين العلم وعدمه لان الشافعية حكم بها
اذا وطئ امر الغريم من امره من الخمر بغير الولد ولو طئ امرها بغير الوصية يكون الولد بغيرها فخرج الحكم بالاعتقاد والقد
ان لا فرق في ثبوت امير الولد بين ان يكون عالما بالولد او لا يكون من غير علمه على انها جارية او انها حرة واجلها ثبوت
امير الولد فاذا قبله ولم يعلم فخرج من خارج القالب ان الوصية لا تفتقر الى الطولية مطلقا بغير ضرورة ولا مقبول
الا ان لم يعلم الوصي الوصية لغية او غيرها والاشارة في ذلك فقبل فقبل من الرغ فقبل فمقتله فخرج عن الملك
بالموت وقوله لا تعتبر له ولدان فخرج على ان يحصل بالقبول وقال اكثرهم بل هو فخرج على قول الموقوف وبين حصول الملك
بالموت واداء القبول وقال اكثرهم بل هو فخرج على قول الموقوف وبين حصول الملك بالموت واداء القبول في قوله
بعد قبوله الموت سلبه قبولا لا يفتقر القبول **مسألة** الوصي بما يورثه من الوصية لغير القبول والرد فمقتله
ورثه بقوم من ماله والقبول فان قبله قبل المالك في ان الملك يحصل ان قلنا بالموت او قلنا هو موقوف
فقبله لم يقبل الوصي في حق الاولاد بالملك وفي انقضاء ماله على الخمر ومصر الجارية ام ولد وفي جأته ماله
لورثة الوصي على اختلاف الاحوال المذكورة في المسئلة المذكورة لانهم اذا اعتنق قبول الوصي ورثوه واذ اعتنقوا
يقول الورثة لم ير ثوبا وان قلنا يحصل الملك بالقبول فان كان بين الوارث والاولاد فبانه تنقية العقوق فان كان وارث
الوصي له اياه فيعتقون عليه لانهم عندنا والاشافعية وجهان واذ لم يحصل للعقوق قبل مقتله يوم الوصي له ما
ام قلم الورثة بغير وجهها **مسألة** اذا وصى الانسان لغير ما يرثه بغير قبول الوصي بل كان الوصي ان يرثه ان قبله
قبول الوصية استجلا به لانه وهو غير لازم له لا لغيره بل بغيره فانه لا يبعد عليه شره فكذا اذا وصى له بغيره فلا شافعية
قاله لان الوصي لا يجب عليه ان يقبل الوصية لانه يحصل لغيره من غير الزام لان طرقة ذلك لا تقتضيه الفرض وهو موقوف
فان المنع من غير مقتله وكونه وهو من غير وجهها والاشافعية وجهان فخرج الوارث اذا فوضاها لملك يحصل بالموت لانه
يقع عليه لكن مذمومة الشافعية خلافه وان لا يقين عليه قبل القبول فان خرج من ذلك فمقتله وان قبل وقلنا ان الملك
يحصل بالقبول فمقتله وان قلنا بالتوقين بين المقتل عليه يوم الموت **مسألة** لو ملك امة ووصى بها لغيره

ولا وارث له سوا امة في الامم الموصى قبل الوصي الوصية فالاول لا يخفى ان قلنا يحصل الملك بالموت والتوقين
وان قلنا على قول القبول وجعلنا قبل القبول الوارث فبغيره العقوق على الوارث يوم الموت لانه قد ملك امة لغيره
الشافعية لم يحكموا بغيره بل بعدم العقوق لانه لا يملك الوصية منها اشكال **مسألة** هذا في وصي له وقوله فمقتله
لو وصى لغيره فان وصى له بعد موت الوصي وقبل القبول وقلنا ان الوارث فهو مقام في الرد والقبول
لانه بغيره في الحقوق فان قبل منه لم يملك الوصي له فمقتله بالتوقين او يحصل الملك بالموت وان قلنا على
بالقبول فان لم يكن بين الوصي وبين الوارث الوصي لم يورثه فمقتله عليه وان كان الوارث اخا الوصي او ابنه امة
يحكم بغيره الا في ذلك لان الوصي انما وجب الملك الوصي له في حياته فمقتله عليه سبب الملك في حياته فمقتله
لو يثبت بغيره في حياته فمقتله عليه سبب الملك الوصي له في حياته فمقتله عليه سبب الملك في حياته فمقتله
وذلك ان الوارث في قبلة الملك انما لا ينفك من الوارث كالورث في الشفعة واخذها بقتل الملك اليه
الموت لان موته والشافعية وجهان المدين وان كان بين الوصي وبين الوارث الوصي لم يورثه فمقتله عليه سبب الملك في حياته
الوارث ابا الوصي لم يحكم بغير الوصي بل لا حاله ونحو الوجهين في ان ينفق على الوصي له او على واديه وان اولا
منه شقيق من العاتق لم يثبت ولذا لم يحكم بالعقوق قبل مقتله من دون الوصي له ام يملك الوارث للشافعية وجهان
احد ما انها سلم للورثة لان الوارث ملك لاس من جهة الوصي والثاني ان مقتله من دون الوصي له لان الوارث
ملك بغيره بالوصي له فمقتله عليه سبب الملك الوصية فمقتله منها بغيره وان قلنا انها ثبت للوارث ابتداء **مسألة** لو
لم يورث بغيره عليه كذا وان كان قبله في حال محنة او مرض الذي لم يمت بغيره فمقتله عليه سبب الملك في حياته
كان قبله في مرض الذي مات بغيره ان يكون من ثلثة وهو قول الشافعية لان ملكه بالقبول ثم مقتله عليه فمقتله
في مرضه فان خرج من ثلثة فقد عتقه وان لم يخرج من ثلثة فجازا الوارث في ذلك العقوق وان لم يغيره جازا من خارج في الثلث
ولا يرث عند الشافعية لانا لو وفتنا لكان مقتله وصية للوارث والوصية للوارث لا تفتقر الى علمه واذ لم يحصل بغيره
لم يرث فثبتت العقوق وبقية الميراث لان ثبوت الميراث لا يورثه الى بعد العقوق من حيث ان الوصية يكون وصية للوارث
وصي عند ماله وانما قلنا ان العقوق يملك الميراث ايضا فثبتت الميراث في حق من قبله وان كان ثبوت ثبوت في ثلثة
على ان يثبت ان يفتقر مقتله من الاصل وقواه الشيخ وهو قول بعض الشافعية لانه ما يقرب من الثلث اخرج من ملكه
وهذا لم يخرج من ملكه شيئا وانما قبل وصيته ولم يفتقر عليه فيكون مقتله سببا لملكه ولا يخرج في خا بل ذلك في
من ماله فمقتله عليه سبب الملك الوصية فان كان مقتله من بغيره فمقتله عليه سبب الملك الوصية فان كان مقتله من بغيره فمقتله
مالا وبعض الشافعية وجهان مقتله سبب الملك الوصية وان كان مقتله من بغيره فمقتله عليه سبب الملك الوصية فان كان مقتله من بغيره فمقتله
وقال ابو حنيفة ان مقتله لثلاثة مقتله وورثت والاشافعية بغيره لم يرث ولم يورث بين ان يملك بغيره او بغيره
وقال ابو يوسف ومحمد يحسب لغيره من ثلثهم فان فضل ثلثهم فمقتله عليه سبب الملك الوصية وان كان مقتله من بغيره فمقتله
الميراث بغيره في ثلثه وانما عا طي سبب ملكه على وجهه بغيره وان بغيره ثلثه لم يحسب لغيره من ثلثه كالوارث في شافعية

بما في فيه العبد قوم عليه الباقي فما وقره والام يقوم عليه ولا اعتبارا فيما القابل لنفسه فان العتق وقع عن الميت
فلا يكون النجوم على غير ما انا لا يثبت للذي قبل لان سبب العتق القول فانه لم يزل لم يتجسس عن بائنه لم
ينقب ليركز من تركه عن نصيب القابل واقضاء النجوم والنجوم كذا في الحق الزكرك قال بعضهم يجب ان لا يقوم على
ويفسر العتق على العقد المتبول لوجهين احدهما ان الملك حصل للميت بعد اختياره بل يقول الوارث ما عليه العتق
مقتضى من قبل بيقوم عليه ولا يقوم عليه والثاني ان العتق يحصل بعد موته ولا مال له فاشبهه اذا اعتق شخص من
بعد الموت لا يقوم عليه واخرى بانا لو كان العتق على الميت جعلنا الوارث نايا عنه وكيف يتفق مع القول بان البايع
اختيارا للموت بعد ما احيا وان والا الثاني فلا ثم ان العتق يحصل بعد الموت بل يستدلى ما قبل الموت كما تقدم ولا
منه الميت وهل يشترك الاشان مع ام يفرجه القابل للشاخصه فيها احدهما ان القابل لا يملكه الا من باكتسابه فاشبهه اذا
شهدت ما بين الميت وحلف مع امه الا ان يفرجه الحالف بنفسه ولا يشترك الاخرين اعترض بان المقتضى بالا
لكن في هذه الصورة لم يفرجه الا بنفسه لا بغيره فوجب ان يكون هناك للوارث ولو اوصى فاشبهه من بيقوم
عليه وان الموصى لم يفرجه الوصية فالقول وعتقه على الميت ويقوم الباقي عليه فاقدم في هذه المسئلة **مسئله**
لو كان له اترقات ولدان غير فاضل من ولدان كانا قد خرج من الثلث وقيل الموصى له الوصية عتقت عليه ان
رد بقيت للوارث وان لم يخرج فالجواب نداء الملك كذا لا ما الزايد عليه فلو عتق الوارث وهو موصى عتق عليه
ثم ان لم يقبل انها الوصية فبينما ان جميعها للوارث فيخرج العتق من العتق الذي عتقه الى الباقي وان قبل عتق عليه
ما قبل قال بعض الشافعية لا يقوم نصيبه على الوارث عليه لا الثاني فلا مزاعق نصيبه قبل قوله واما الاول فلاننا بينا
بالقول حصول ملكه بالموت وعتقه على اتمام الوارث الوفاة فالقوانين على الشاخصه ان يقدر ان قلنا يحصل الملك
بالموت ابتداء فبينما يقوم نصيب الوارث عليه لا فالتبنا استاء عتق الوارث الموت متاخر منه لا بد من بيان
الاتفاق وان قلنا يحصل بالقول فيعتق الجميع على الوارث لا من يرضى من نصيبه الى قدر الثلث والقول بعد كاعتقاد
الشرع الثاني بعد اتفاق الاول وهو من هذا اذا حكمنا بحصول الرابض نفس الاتفاق فان قلنا انها لا تحصل الا
الابتداء والعتبة فقبوله كاعتقاد الشرع الثاني نصيبه قبل اتمام العتق وفيه وجهها احدهما ان العتق لا يملكه الا ما باخذ
العتق واصحابها المتفق لان الاول باعنا نصيبه ليعتق فقوم عليه لا عتقا فصار اذا استولد احد الشريكين الجاهل
المشرك وهو موصى بغير ام ولد له وليس الاخر اعتاق نصيبه فعلى هذا تكون فيه نصيبه على الوارث وكان قوله ما
نصيبه ولو كانت المسئلة بالجاهل والوارث الموصى لباي من هذه الامة فان رد الموصى عتقت على الابن الذي هو وارث
السيد وان قبلها فنظر ان خرج من الثلث عتقت على الموصى لو ان لم يخرج قال ابي على الثلث منها واطلق بعضهم بانه
تعتق من الحال على الوارث ومثل قوم فقالوا ان لم يخرج الوارث الزايد على الثلث فاعلم تقدم وان اجاز الوارث فتم
منه على ان اجاز الوارث ابتداء عطية منه او عتق ان قلنا بالاول فذكرنا الوارث بالملك قبل ان يعطى فيعتق
عليه وان قلنا نفيته لم يعتق لانا على هذا القول لا يحصل الزايد على الثلث للوارث بل نفع على الوارث والاجازة

اجاز بين ان لم يملكه واما نداء الملك فانه يفتق على الموصى ولا يقوم نصيبه احد على الاخر الا انه لا يقوم على
ابن السيد فلا يملكه بالارث وعتق الشفع المملوك بالارث لا يقتضيه الرأيه واما ان لا يقوم على ابنا الموصى لانه
نصيبه من قبل عتق نصيبه ان قلنا ان يملك بالقول ليعتق نصيبه ان قلنا ان يملك بالموت ولا يقوم على
العتق **مسئله** لو وصى بعتق لشخصين احدهما ابن العبد فان قبل الوصية معا وقلنا بالنجوم في مثل ذلك
عتق جميعه على الترتيب ان كان موصرا للصف بالملك ان كان قد قبل الوصية بعد ذلك واما الوارث الموصى ان لم
يقبل فان قبل الابن ولا ملك نصيبه ويقتضى الابن موقوف الى ان يقبل او يرد فان قبل عتق عليه الجميع وقوم عليه
عتقه الا بغيره وان رد فعتق للوارث والاول للاجنبي لو اعتق الاجنبي نصيبه قبل قبول الابن ثم قبل ان قلنا
الملك في الوصية يحصل بالقول فقوم نصيبه على الاجنبي وان كان الوارث من قبل نصيبه وهو موصى ثم اعتق الثاني نصيبه
وان قلنا يحصل بالموت فبينما ان عتق الاجنبي بزمانه عتق جميعه على الوارث وعليه نصيب العتق للاجنبي **مسئله**
لو وصى بعتق لغيره واولدها بعد موت الموصى وقيل القول قول الوارث ان قلنا ان الملك بالقول
ان قلنا كاشف فان قبل تبينا ان الملك ثبت بين موت الموصى فالولد من الاصل لا ولا عليه وام ولدها
عتقت منه بغير ملكه وان قلنا الموصى لم يقبل القول والى ولد الوارث فقولها فان قبلها ملك الجاهل وولدها فان كان
من يقبل الولد عليه عتق ولم يرد من ابير شيئا على الاول وعلى القول بالكتف تكون الجاهل بام ولد ويرث الولد
فان كان يجب الوارث القابل يجب ان لا يشا فغير لا يرد الولد فاشبهه لان قوله بغيره عتق على كون القابل وارثا
فيصل قوله بغيره لولد وولد الى طلاق ميراثهم فاشبهه الوارث الوارث من بغير ميراث وليس جدي فان الميراث
وقولهم ان نوديت الميراث بغيره يبقى الى سقاط قوله لانه لو ورت لم يخرج الميراث من كونه وارثا فيبطل قوله وجب
تب الميراث ونوديته بغيره عتق الى سقاط قوله بغيره فاشبهه العتق من الميراث باطلا لان العتق كقول العتق
وارثا على العتق على الميراث وخرج ميراث الوارث من الارث لا يمنع حصته من الارث فان كان ميراثه مع كونه ميراثا
عن ان يكون جميع الوارث فان قبلنا قبل الوارث اذا صدق الميراث فقتل الوارث من جميع الوارث وان كان الميراث
او عتقنا لم يقبل قوله فقلنا قول من يقبله لنا وشبهه فان ان كان الميراث كثيرا فلا بد من نصيبه فقلنا قول
من يقبل الوارث وان كان صغيرا غير يعتبر القول لم يثبت له بقول الاخر كذا انما اشبهه احدهما صغيرا فلو ابا العتق
لم يقبل لم يقبل لانه لا يعتبر ما افتركا فاشبهه وان كان في يد ابي العتق لم يملكه فغيره ثبت الميراث وان
كان الميراث من الارث من كونه ملكا فاشبهه الوارث ليعمل باي ميراث الموصى قبل القول وقبل البنيح عتق عليه لولد
ولم يرد من ابير شيئا لان ميراثه انا حدثت بين القول بعد ان صار الميراث لغيره وعلى القول بالكتف ثبت ميراثه
موت الموصى يرد من ابنه السلس وقال بعض الشافعية لا يرد ايضا لانه لو ورت لا يرد قوله ولا يجوز اعباء قوله
قبل الحكم بغيره واما ما يجوز اعتباره لم يفتق في رد ميراثه الى طلاق قوله وهو بطل فانه لو اقر الوارث بشا ركن
الميراث ثبت ميراثه وموت مع ان يخرج الميراث من كونه جميع الوارث **مسئله** اذا مات الموصى له قبل القول

استوفى وقال بعض الشافعية ان صحبنا الوصية للقاتل عتق الميراثا قتل سيده وان صحبها لا يبق ويعل
الذي يبرهننا السديد وصية او حليقا للفق لا يروى ان كان ثلثا فهو حكم الوصية لا يبرهن من الثلث
وهذا اثبات للثلاث سواء جعلناه وصية او حليقا واذا الوصي بعد جازع او لم يجر او متولدا فما من موق قبل
موت الموصي صحب الوصية وان انتقل منه الى غيره صحب الوصية لذلك والامير وصية للجراح ولو اوصى بعد
بني فجارا بعد وفاته لم تنفذ وصية الوصية وان جاء السيد بثلثه في وصية للقاتل ولو قال لكانت قتل الكتاب
الموصي فان موق في وصية للقاتل وان يخرج الوصية صحبة للسيد فان جاء السيد لكتاب فقتله حكم بالعكس
فقر الوصية للبعد القاتل لانها تقع للسيد عند العاثر **الخامس في الوصية للوارث مسلم الوصية للوارث**
مبينة عندنا انما لا تفسد سواء اجاز الوارث او لا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم ان احضروا حكم الموت ان
ترك جزا الوصية للوالدين والاقرابين بالمعروف ومما على المتقين فمن بعدهم بعد ما سمعنا انما اشهر على الدين بدين
ان الله سمع علمنا وجب الوصية للوالدين الذين هما اقرب الناس الى الميت ثم قال ناكيل الوصية بقوله تعالى
على المتقين وهو يعطى علمنا فانه لا ينفذ فينفذها ثم شئنا كيد بقوله تعالى فمن بعدهم بعد ما سمعنا انما اشهر على الله
بيد الوارث ثم اكد هذه الجملة بقوله تعالى ان الله سمع علمنا وصلة الامة في الباب باراه العاثر من ان عباس ان
البنو لا يجوز الوصية للوارث الا ان يجزها الوارث وقال لا وصية للوارث الا ان يشاء الوارث والاثبات
الذي اثبات وهو يدل على صحة الوصية عند الاجازة لان الاجازة لا تقبل ليس يجمع في نفه صحيحا ولا لان الاحاق
ماتوا فحين وقوع الوصية المتقدمة على الاجازة ان وقت باطلان نصيب بالاجازة المتأخرة فان الباطل لا يبرهن
ولا اعتبار له في نظر الشرع فحيث تكون صحيحة ومن طريق التاخر اراء محمد بن مسلم في الصحيح من احدها انما
سأله عن الوصية للوارث فقال يجوز في الصحيح ان يوصي لابي جبريل قال قلت لابي عبد الله من الميت يوصي للميت شي
قال جائز ولا يضر من صدر من اهله في عمله نصيب كما لو اوصى لابني وقال العاثر لا يفتح الوصية للوارث والاثبات
طريقا ان الحكم في الوصية للوارث كالحكم في الوصية لغيره من الزاوية على الثلث فان الوصية بالولاية على
لا تقع بالطله بل ان اجازها جميع الوارث وصحت والا فلا وكذا هنا فنزله بوجاهة الوارث وان اجازوا فاعطى
قولين احدهما ان اجازتهم ابتداء عطية الوصية باطله لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تقبلوا على كل ذي
حق منكم الا الوصية للوارث والاصح وبما قال ابو جعفر ع والاحكامنا تنفذ لما فعله الموصي الذي فعله
انفقا واعتبارا لما روي عن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا تقبل الوصية للوارث الا ان يجزها الوارث ولا وصية للوارث
الا ان يشاء الوارث والعرض الثاني انها جاز ما اجازها جميع الوارث بخلاف الوصية للابن حتى ياراد على
وافرن ان المنع من الزاوية لحي الوارثا فافرضوا جوازها والمنع هنا لغيره من التي قد وهما هذه في الوارث
على اشعر الخبر لا تاتى لبقولهم وهو قول المرفق وابي جبريل يبرهنهم في عوا على القولين فقالوا ان قلنا
الاجازة ولا ما جاز الى خبره فجدد بقوله ومنع من الموصي وليس للغير الرجوع وان لم يحصل القبول جاز

قلنا انها ابتداء عطية منهم فلا يكره في الوصية ولا بل لا بد من قبول اخرق المجمل من القبول والغير الرجوع بل
القبول هل يقبل لفظ التملك ولفظ الانسان اذا كان الموصي بالحق وحيث ان اظهر ما ان لا يكره لفظ الاجازة بل ان
لفظ التملك كما لو صرفنا سد من بيع او وصية جازة وهو قول مالك والمرفق والثاني ان يكره لفظ الاجازة لفظ الجرح
خلت فغيره من غير غيره واما ما كان قد اوصى لها فاجاز ابوها الوصية فلا رجوع للابن جعلنا الاجازة تنفذ
ان جعلنا ما ابتداء عطية فلا رجوع بناء على ذلك منهم من جواز رجوع الابن حصة الابن ولو اوصى في مرضه او وصي
ولا مال سواء اذوت في غير على الثلث فان جعلنا الاجازة ابتداء عطية من الوارث فلا ما زاد على الثلث المجزى وكونهم
وانما لم يثبت تحقاقهم وان جعلنا ما تنفذ فولا الكل التي يبرهن ذكر الوارث والقبول لهم وجاز ان يكون الوارث
على القولين جميعا لاننا جعلنا اجازتهم ابتداء عطية كاجازتهم اعطان الميت كاعتناهم عن الميت فانهم من اعطى
بافترق الناس ان الاول والاولى واستبعدوا بان الذي بعد موت كالمسجد ولو اعطى العبد في المرض ثم مات العبد
قبل موته ميت كماله ما كيف الحال بينه وبينهم وكل هذه الفرضيات عندنا بطل كعدم الفرق صدقا بين الوارث
والابن **مسألة** لو وصي الوارث في مرضه موثرا وبراءة عاقرى وصية وقف عليه كذا لا كان حكمه حكم الوصية على
الاقوى عندنا وجمع صحيح في الثلث عندنا سواء اجاز باقي الوارث او لا وعند العاثر انها لو وصية ايضا لكن يبطل لا
ان يجز الوارث باسهم **مسألة** في الوصية للوارث عندنا في الثلث وان لم يجز الوارث عطية منهم وهذا العاثر لا يصح
الا باجازتهم فلا يبرهن الوارث في حكم الموصي منهم فاذا اجازوا في الجرح او اذوا لوى الوصية ثم اذوا الوارث بعد الموت
فلمهم ذاك لا ينفذ استحقاقهم قبل الموت يجوز ان يبرها لغيره او يوصي قبل موته قال مالك ان الاجازة قبل الموت
الا ان يكون الوارث في نفسه ومنه ايضا انهم ان اذوا لوى الوصية وهو صحيح فلم الرجوع وان اذوا وهو من غير فلا
رجوع لهم ولو اجازوا بعد الموت قبل الفسخ في تزويجها لولا الاجازة قبل الموت فولا من جاز وانك عدم فولا
مسألة لو وصي لغيره شي من ثلث على الثلث بشرط من معة الوارث بعد الزاوية على الثلث وعندنا الزكاة فان لم
يعرف فلا الزاوية وقد ذكرنا ان يفتح الاجازة ان جعلنا ما تنفذ اهي كالبطلان في الجرح ويصح عندنا وان جازنا فيه
الجرح لم بشرط العلم بشي من ذلك ولو اجاز الوصية بازيد على الثلث قال ثلث بركة الزكاة فقلت اكثر ما خلقت
احلف ونفذت الوصية في التدر الذي كان ينفقه **مسألة** العبر من منع الوصية للوارث يكون وارثا حال الموت ولو
اوصى لغيره ليس ولد قوله لا يبرهن ذلك قبل موت الموصي الوصية صحبة منهم لا من طهر ان الوصية لبيت الوارث ولو
اوصى لغيره لبيت مات الابن قبل موت الموصي الوصية للوارث وكذا لو اوصى لابنهم قتله الابن وقتلنا ان القتل لا يفتح
الوصية عندهم لان يوم الموت ليس وارث ولو اوفى الوارث ثلثا فغيره فولا ان احدهما ان العبر يوم الاقرار والاثبات
ان العبر يوم الموت وفوقه بان استخر الوصية بالموت والاثبات لها قبله وهذا الفرع ساقط عندنا لعمدة
الوصية للوارث **مسألة** لو وصي لكل واحد من ورثته وصية من الزكاة لفت الوصية لانهم متعقون لها وان
لم يوصى هو قول الشافعية ولهم وجها اخر في اذا لم يكن له الا وارث واحد فوصي له بالمال فله هب منهم ان الوصية

من وجعته عليه وتعلق حق العزير كان أولى وان زادت على الثلث لم يجعل الوقف في قدر الثلث واما الزيادة
طبقا للرجح فتوجب ملكها على الوارث وللوارث الود والابحار فان اجازة جازت وقف من غير ان يجعلها اجازة
الوارث انما عطف من غير ان يجعلها اجازة لزم الوقف وقال بعضهم لم يرد الوقف في الحال لان الوصية بالثلث
من الوارث كهي الزيادة في حق غيرهم وكذا الوارث من احد الوارثين في قليل كان الاخران اجازة الا انهما لم يكن
الخلافة في كيفية الاجازة واجاب بعضهم من هذا بان ان جازنا لهما الوارثين اجازة الوارث على الثاني لان الوارثين
فضل عليه ونقص من الذي لم يوص له من عطفه الله تعالى وهذا لا يقتضي والتفصيل على جواز الوصية للوارث في الجمل فكل
نص في الثلث المتعلق بالحق المشهور من ابي الخلد وعليه فخرج العود المذكور من بعد قال البرقي المشتهر بحدوده فانما انجز
الوقف من موقوفه ان كان الابن خلفا فقبل ثم مات فخا ولا الابن الوارث والاجازة لهما من هذا الفرض لان
ان كان بالغا وقبل بنفسه انجز عليه الود بعد الموت ان الاجازة العزير هي الواقعة بعد الموت **مسألة** لو كان للرجح
يقف ثلثي داره على ابنه والثلث على البنت فان من ماله من الثلث لم يكن الود لان لم يفضل ولم يجر عليه الله تعالى
وان زادت على الثلث عليها رد الوقف في الزيادة ولو وقفها عليها نصفين واحدها الثلث صح منها ايضا لم يكن لها
الرد وقال الشافعيان رضي الله عنهما ان الوقف على ابن الخلد ان لم رد الوقف في وجه الدار لانما وقف عليه
المستفاد من حق ان يقف على البنت الربع فان زاد كان لابن رد ثم لا يجر ثلثي من موقوفه عليه فان الاب لم يقف
عليه الا النصف بل يكون الربع المردود بينهما انما ملكا وتقسيم من اثني عشر للحاجب الى عدله ثلث وربع من موقوفه
وقف عليها وثلثا لغيرها وقال بعضهم ليس للابن اجازة الوقف لان سدس الدار لا يملكها الا
اجازة من صاحبها وهو موقوف على ثلث الدار وقد وقف عليه النصف فلا استعمال من تمام موقوفه وهو السدس اذ الثلث
من موقوفه لا يملكه للسلط على الوقف من غير تغيير فان ساءت اجازة فيكون موقوفه عليه وان ساءت ردت الوقف
في نصف سدس الدار وتكون الفسحة على ما سبق بين موقوفه عليها والقسمة بين موقوفه عليه **مسألة** لو وقف الدار على
نصفين نصفين ولا وارث لغيرهما اجازة الوارثين من الثلث صح الوقف في الثلث وكان الباقي مطلقا وقال
ابن الخلد من الشافعية قد نقص عن حق الابن ثلثا فان الدار هي ثلثا سابع حصه لان سدس الدار لم يقف
عليه الا لغيره انما هي اربعة اصباع موقوفه في حقها من الدار الى اربعة اصباع يكون الوقف عليها من
نصفها الى الوقف عليها فليس ويكون الباقي بينهما انما ملكا فتكون الفسحة من موقوفه من موقوفه لانما تقدر الى عدد ثلث
سبع فيكون اربعة اصباع الدار كلها وهي اثنا عشر ثلثون ومائة اثنين وعشرون منها بينهما احدى وعشرون للابن وثلث
للزوجة وقال بعضهم ليس رد الوقف الا في موقوفه وهو ثلثا ان الدار والثلث فالجواز من موقوفه ولو وقف
الدار على ابنه وثلثها على ابنته ولا وارث له سواهما فله قول ابن الخلد ان نقص من نصيب الابن ثلث الدار لزم بصفحتها
يقف عليها الا الثلث وذلك نصف نصيب موقوفه الوقف في نصف نصيبها وهو سدس الدار والباقي يكون بينهما انما ملكا
لكل وقع الفسحة من موقوفه لانما ملكا فتكون الفسحة من موقوفه من موقوفه لانما تقدر الى عدد ثلث

بر الوارث الا في نصيبه هو الثلث وطما الخلد في السدس **مسألة** لو سقط الميراث من وارثه وبها عليه او
وصى بقضاء وصية الذي عليه للاجني لو اسقط الميراث صدقها في زوجها او عفي عن جنايته من ماله المال صح ذلك كله
من الثلث وكانت الوصية للوارث ببيع صدقها من الثلث من غير اجازة خلافا للشافعية وان عطفوا الفسحة من موقوفه
الفسحة او الدار كما هو مذاهب بعض العامة سقط الفسحة ووجوب المال ولو عفا من موقوفه سقط من موقوفه
ومع اعني وارثه من موقوفه وكذلك ان وصي وقال الشافعية احول قال ابو يوسف ان وصية الوارث يتفقد
فقد الوصية ويصرف في ماله ولا يجرى لغيره لان الوصية لما وقف للاجني كالوارث من ماله ما دونه الا ان وارثه صرف
وقال العامة ان صدقها للوارث لغيرها بين وبين الله تعالى **مسألة** لو وصي لثلث الوارث واجني قال ان
رد الوصية للوارث فالثلث كله للاجني لم يبع منهم لانها لم تزل على الثلث والوصية للوارث عندنا صريحة من موقوفه
للوارث من موقوفه لو يكون الثلث كله للاجني مالا بالوصية ولو قال اوصيت لفلان بثلثي فان ثلثي لفلان صح
وان قال اوصيت بثلثي لفلان فان اقبل فلان الغائب من ماله فان ماله الغائب قبل موت الوصي لو وصي له بثلث
وصية الاول سوا عاد الى العينة ولم يعد لان وصي شرط الوصية اليه فلم ينقل عنه بعد ذلك ولو مات الوصي قبل فداء
الغائب قال الوصية الحاضرة او قدم الغائب بعد ذلك ولم يقدم قال بعضهم ويجوز ان الغائب ان قدم بعد موت
الوصي كانت الوصية له لانها لم تزل له وقد وجد ذلك **مسألة** لو وصي لوارثه فاجاز بعض الورثة الوصية
بعض نقض في نصيب الميراث من موقوفه لان ما كان باكثر من الثلث عطفها ونقصها العامة قالوا اجاز بعضهم بعض
الوصية واجاز بعضهم جميعها او بعضها من موقوفه لان ما كان باكثر من الثلث عطفها ونقصها العامة قالوا اجاز بعضهم بعض
او بعضها من موقوفه من موقوفه لان ما كان باكثر من الثلث عطفها ونقصها العامة قالوا اجاز بعضهم بعض
اجازة لهما مالا ملكا ولو اجاز له نصف الفسحة من موقوفه لهما النصف ولو اجاز احدهما نصف نصيبه و
الاخر نذر النصف كلا الثلث نصيبه والسدس نصيبه والسدس نصيب الميراث لهما اجازة النصف نصيبها فلهما الثلثان
ثلثا الميراث وثلثا باجازه اخرون ولو اجاز احدهما نصف نصيبه والاخر ثلثا رابع نصيبه كل الثلثا رابع نصيبه
او وصي لغيره ثلثين منها فثلثا ان يجرى لهما الوصية او يجرى لهما جميع موقوفه والاخر نصيبها كل الثلثا رابع نصيبه
القول فكلين ما اراد فضل منه **المطلب الثاني** في المسائل المتعلقة بغيرها من الاموال فانما يتعلق بالوصية للعل
مسألة قد تقدم البحث في شرائط الوصية للعل والنظر الان في قصبة الفسحة باعتبار الصدق والكوفة والاشارة فاذ
اوصيت لعل فلا يملك فانت بولدين وضع عليها بالوصية ولا يفضل الذكر على الانثى كالوصية للرجل وامرأة واما التفصيل
في التوريث بالعصية ولو فضل احد ماصحها اتبع قوله سواء فضل الانثى والذكر واخرج من وجب فكل للحيوان
لا لمعدوم ولهذا لو كان المارح واحدا منها سقطت الوصية ولم يكن لو شتر من كان كالميراث الموقوف للعل وطاهر
وصي لثا فغيره والثاني ان يفض النصف ويكون للوارث ويصرف النصف الى الذي اخذ بالاشارة في موقوفه **مسألة** لو
ان كان ماله مالا موقوفه وان كان جائزا فاعطوه موقوفه وان كان ماله موقوفه فاعطوه موقوفه وان كان ماله موقوفه فاعطوه موقوفه

عاطل يخدم جونا حردا بانته الفاعل لافعال فموجب اختياره وادارته وان الضرورة ففوقه من وقوع الانسان من
سطح الدار ونزوله بالادج وفلم علم اختياره في الاول وانته في الثانية قال ابو الهذيل العلاف حمار يشترى
بشر اذا انتبه به الى حبله ول سفيره حبلته على طرفة طرفة ولاديت جدي جعل كبير حبلته على طرفة لم يظفر ولو بالفتنة
حزم حبله يمشوا مثالا ولم يملك على طرفة لا تعرف بين ما يفقد وعلمه وبين لا يفقد وعلمه ويشترى بدينه ولو فهم من
ارتكاب عجلان احدهما خسر الله تعالى الى الظلم حيث بعد الحافض اشدا العذاب من غير صدق ورتبة لا فرق بين فعله
وشكره فخره وانته الحافض على لونه طوله وقصره وفي ذلك من الاموال التي فعلها الله تعالى منه كما جعله على الله فخره
ثابتها انتم كما علم العبد بالانذار له علمه وادبه بها بالاكبر صدق من ذلك واعلم اعظم من ذلك تعالى الله عن ذلك
علا كبيرا وانته انهم جوزوا بواسطه ذلك تكليف الامم فخره المصاحف ونقطها والتميز بين الاولان وتكليف الزم
للعبد وتكليف الانسان الطير الى الشوا بعضه على ترك ذلك وهذا من اعظم انواع الظلم وباعها انهم يلزمهم تكليفه
الفرق ان الله تعالى يقول وادرك نظام العبد وانهم يدرك نظام العباد وما ظنناهم ولكن كانوا هم الظالمين واهل السنة
والجماعة يقولون لم يكونوا ظالمين بل الله تعالى ظلمهم وفسادها انهم يلزمهم نفي صفات الكمال عن الله تعالى مثل قوله تعالى عفا
وجاب ان هذه الصفات ثبتت لو استحق العبد العقاب ثم عفا الله تعالى عنه وغفر له وجهه لكن استحق العقاب انما يكون على
ارتكاب ما نهى الله عنه فاذا كان الفعل من الله تعالى لم ينصف شئ من ذلك وسادها لا انهم يلزمهم تكليفه الفرقان الفرق
في مواضع لا يفتكر كالايات التي منها انتقام الفعل منها الى العبد فيل للذين يكون الكتاب بايديهم ثم بل سولت لكم
انفسكم امر الويل للمؤمن على ان يهودم العامي طعنا والبراء عليها والفرق ان الله تعالى فيها نفي من صلواته فلهذا انما
التي هم العباد فينبغي عليهم وكيف يدعهم في قوله اني توكون والاول من الله تعالى لما صدقت لم تحرم اصل الله لك انما
لم تلعبون لم اذنت لهم والايات التي فيها البراء فظلم من الذين هادوا بما نكسبون وايضا فان هؤلاء الذين هم اهل السنة
الجماعة يلزمهم احد الامر في المعالين اما كونه تعالى موجبا لافعاله بغير عتاد فيها او التناقض بين كلامهم والاول من الكفر
الثاني اعظم الحالات وبيان ذلك انهم استدلوا على استناد افعال العبد الى الله تعالى بوجه اقواها عندهم وجهان احدهما
ان الفعل الذي صدر عن العبد ان علم الله تعالى وقدره وجبه وقدره والجماع ان لا يقع يلزم الجمل على استقامه وهو
محال واذا وجبت فوجبه انتفت فلهذا العبد وان علم الله عدم الفعل استحالة وقوة او لما وزوقه انهم يلزمون فعل الجمل على الله تعالى
وهو محال واذا استحالة وقوة انتفت قد رتب عليهم وثابتها ان الفعل الصادر عن العبد ان وجب صدوره عنه انتفت
قد رتب عليهم فان الواجب من قدره لا يتناع على كل مفاد وهو غير متنع عدمه وان لم يصبه كان ممكنا فخرج وجوب
على عدمه ان كان لا يجب لزم الممكن الجائز من غير تبيين وهو متب بالضرورة ومقتضى انتفاء دليل ثبات الصانع تعالى
ان كان ليب لم يكن ما فوضناه سببا يجب ايضا وجود الكلام بغيره على تقدير تخلفه فلهذا العبد وهذا الوجه ان
او سببا تخلفه العبد او جبا فخره الله تعالى في ذلك عين الكفر والناحق ان انتفى اندرة العبد ولا يمكن الفرق بين
تعالى والعبد ذلك لثبوتها الى الذين لها بالسيرة وطرف الجواب فيها واحد وهو ان الله تعالى تابع لابيوت في المتبع وجا

ولا امتناعه والوجوب المستند الى الاختيار مع الفعل لا ينال الاكان الذاتي وايضا فهو لا اهل السنة والجماعة ترك
بعضهم بابا فقال العباد بافعال العقل وهو انهم لما رتبهم التساعات ومرت بها التها الى الشوا لا جعلوا ترك
فما لو ان العبد يترك عمل العقل الا بالاستقلال ولا بالشركه لكنه مكنت مشلوا عن معنى الكتب هو فقالوا انهم صفة العقل
من كونه طائفة او صفة قلة او انهم عباد من اقياد العقل فقل لها هذا الصادق ان لم يكن شيئا فلا صدق ولا شأ
ولا مؤثر فيكون ان كان شيئا صادقا عن العبد فقل انهم يكون العبد فاعلم انهم خالفتم الضرورة في استناد الفعل اليها
بعضهم الى عدم العلم بهذا الكتاب فالواحد من علم وهذا استنادنا من الاول فان اثباته ليس معلوم كيف يصح علم
في الاستناد لو اولى اهل اعظم من ذلك وايضا ترك اهل السنة والجماعة شيئا غافرا للعقل والضرورة فاضر بطلانها
منها انهم قالوا ان الكلام الذي يميز الناس باسهم ليس هو الكلام بالحقبة وانما الكلام بالحقبة عبارة عن سعة نفي
فانما بالكلام فاعلم ان الارادة والفعل والعلم وهذه الحروف والاصطلاحات عبارة عن كثرة لها ومنها انهم قالوا ان هذا الكلام
ليس بالضرورة ولا استصحاب ولا نهي وان جميع اساليب الكلام سلوية غير وانتهى واحد وهذا غير صحيح ومنها انهم قالوا
ان ذلك الكلام فليعلم ثم ذهب بعضهم الى ان في الاول امر نهي وجز وجزية لا وجبه منهم فخره الصانع والنتيجة انهم
اصل الكلام وفلم الامر الذي يترفعه الصدق ومن الحكم فان الواحد منا لو ملق فادعه وصدقه ثم قال يا سالم يا سالم
اخرج لم يكن عنده احد عدا العقل سببا والضرورة فاصبر بذلك فتدركوا قد خالفوا ومع ذلك يلزم ان يكون الله تعالى
كاد لا يراهم بقوله تعالى انا اولستنا نوحا الى قومهم ان الله يقول ويجز من الاختلافات الماضية مع اننا سابق على الارض قد
اجترعها لم يكن ولا حجة للكتاب سوى ذلك على الله تعالى ومن جوز ان على الله تعالى من اهل الدارين ومنها انهم يقولون ان
معنى مغايرة الارادة سموة الطلب والشيء غرض اخر غير الارادة سموة وجوزوا ان الامر الله تعالى بأكبره وان بنى على ذلك بل
الله تعالى كاره للطاعات التي يفعلها الخاف ومريد للعاصي التي فعلها وقد قال الله تعالى على ذلك ان سببها غفلة
مكروها وهذا صريح السنة والجمل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وايضا فانهم نفوا الحسن والقيح العقليين
لزمهم من ذلك محالات منها عاقلة الضرورة وذلك فان كل عامل يعلم بالضرورة حسن الصلوات النافع وتبع الكتاب الصالح
ومن الاحتيا الا في دفع الظلم له وانما يصح تكليف الاعي صط المصاحف وتعديبه على تركه وتكليف الرض الجاني الى
الغنا وتعديبه على تركه كل عامل يعلم بالضرورة الفرق بين المحسن المتيقن وان المحسن خوف الذم واليوم ويصلح المحسن
الهدى ما وشكوا المحسن وتامن اسفه الناس واجعلهم وان جزي الصدق والكذب مع قساويها في جميع المنافع فانه يصار الى
على الكذب والوقضاء الضرورة بالفرق بينهما لما اخبرنا العقل الصدق على الكذب يحسنها انهم يقولون ان الله تعالى على تقدير المحسن
والقيح العقليين بتكذيب المجمع دائما واصابة العاصي بانما قبل محلات النار حيث اطاعه وبعيد عنها دائما ويصلح المحسن
حيث عصاه ويملك فيها دائما ويوزن ذلك فانه لا شئ ان من اعمل الناس ومنها انهم قالوا ان الله تعالى لا يعذب العاصي
ولا يثبت المجمع بلما غير بله الى الجنة ولا الى النار ولا ابالي ورحم لا اسفه ولا اسد بلها ولعل من الوا
في الدنيا البازل والى عمارة المساجد والراطة والفاطر ومعه من الحاج ومساعدة العمل والفرق والشايع وبذل العرف

تركوه وقال ابو عبد الله محمد بن عمر النخعي المالك في كتابه المرحوم بالعلم بنوا بلسم الحديث في حديث سلم ان
 ريند اكرضا على جنازة قال وكان رسول الله يكرها وقد قال بر بعض الناس وهذا المذهب الان تركه لان ذلك
 صار على الغل بالرض وقال النخعي وهو من ائمة الخفية امرنا على نفسه في غير ذلك فقال هو الذي يعطى عليكم
 وملكه هل يجوز ان يعطى على ائمة المسلمين بقتل هذه الاية فاجاب بنهم الا ان ما عثر الشيعة المقلدون انهم وصلوا
 عليهم من غير ذلك فانظر الى هؤلاء القوم واقنع العجب من اراهم وما اجهلهم ومنه المتعجبين الى الجبل وهذه
 المسئلة يتبع هذا العلم وانما طرأ فيها اظهار الخطا ومن اخطا فله الله الذي هذا الظرف الرشد ومنعنا من
 الخطا والخلل **الفصل الثالث** في الوصية للفقراء والمساكين وبيان اقسام الزكاة **مسئلة** اذا وصى
 للفقراء من وصى في خزانة اهل بيته وان كان الموصى سلما فالى فقراء المسلمين وان كان كافرا فالى فقراء اهل بيته فلا يملك
 الفقراء من انصارى في وصية اليهودي للفقراء وبالعكس هذا الاطلاق وان وصى على قبيلة وجب اتباع نصرة
 الفقير هو الذي لا يملك قوة السنة او لا يملك نصرة الزكاة المال على اختلاف الراي وهل يعطى المساكين في الوصية
 ام لا اقول في الدخول وان جعلنا المسكين اسما لا في الفقير كذا الواسي للمسكين ففي دخول الفقير ام لا اقول في ذلك
 وان جعلنا الفقير اسما حال من المسكين وقال بعض الشافعية لا وصى للفقراء ودخل فيه المساكين وبالعكس نحو من
 الوصية الى هؤلاء والى هؤلاء لان كل واحد من الاثنين يقع على الطرفين عند الانفراد وقال بعضهم نقلنا من الشافعية
 ان الواسي للفقراء لا يجوز صرفه الى المساكين وبالعكس يجوز لان حاجة الفقير اشد ولو جمع بينهما صرف اليها جميعا ولو
 فضل احد ما على الاخر فقال مثلا اعطوا الفقراء ما يوزنوا اعطوا المساكين ما يوزن وجب ما بقية فلا يجوز تخصيصها
 في العطاء بابل بغير الاكل واحد من القبيلتين يجب التمييز بينهما **مسئلة** لو وصى لسبيل الله وقال صفوا ثلثي في سبيل الله
 فهو الزكاة الذين تصرف اليهم الزكاة عند بعض عدائنا القائلين بان سبيل الماردين الجاهلون وبه قال الشافعية
 رواه الحسين بن عمار قال قلت لابي عبد الله ان رجلا وصى في ثلثي في سبيل الله فقال صفوا ثلثي في سبيل الله
 الى سبيل فقال الى من في صفوا ثلثي في سبيل الله قال لا اعلم شيئا من سبيل الله افضل من الجمع ويحصل فيه
 الى من وصية المسلمين كبناء الفناطير عمار الساجد والجاهلدين وغيرهم لما رواه الحسن راشد قال سئل عن
 العسكري ما يمد يده من رجل وصى في سبيل الله فقال سبيل الله شيعتنا قال الشيعي الوجوه الجمع بينهما ما ذكره ابو
 جعفر بابويه وهو ان يعطى رجل من الشيعة ليجري فيكون قد انصرف في الوجوهين معا ولو وصى الزكاة وقال صفوا
 ثلثي في الزكاة فهو للكاين والعباد الذين في الدنيا وبالجملة من هو مستحق الزكاة فان دفع الى مكان غير ذلك
 الوق والمال باق عليه اوفى السيد اسره قاله بعض الشافعية ومنه ان كان الواسي الظاهر ان لا يناء السبيل
 الى من تصرف اليه الزكاة منهم والاصل في ذلك كله اتباع عرف الشرع فيه **مسئلة** لو وصى للفقراء والمساكين جعل
 المال بين النصفين نصفين ولو وصى لغير ذلك وبني عمر وعمر على عدم صحة الشافعية ولا يفتي كما يفتي الاول
 ومنه ان كان لا يوجب الاستيفاء ويكون صرف من كل منس الى ثلثة لانه في الجمع واقله الثلثة ولا يجب التسوية بين الثلثة

ولو وصى الى اثنين عزم للثالث اما الثالث ان اوصينا الشوق او اقل ما يوزن لم يكن له نصيب في ثلثي بفساد بل
 الى الحاكم ليدفع بنفسه او يجره البر واما ثلثي الدفع لغيره بل الى الخلفاء الواسي كذا لا يوجب الاستيفاء الواسي العلماء او
 الفقهاء او من علام من المؤمنين بل يقتصر على ثلثة نعم الاولى شيئا الموجود من عند الامكان كافي الزكاة لغيره الشافعية
 والاولى ان يقال ان صرف على بيان صرف اجز صرف الى واحد وان قصد التعميم بالعمية وجب الاستيفاء ويظهر
 ذلك بقصد على الفقهاء ان اطلق فالاولى النعيم اصلاح اللفظ ويصاوي فتيه الى كل واحد في ثلثة ولا يوجب
 بالجمع يكون ترجيحاً من غير مرجح ولو وصى للفقراء بثلثة بعضها وهم محصورون وجب استيفاءهم والتوزيع بينهم
 وتوزيع الثلثة في هذه الوصية لطلق الفقراء واذا وصى للفقراء والمساكين لم يجب تجميع من غاب عن البلد سواء
 اطلق او لا اطلق هذه البلدة بل يوزن على الحاضر في ذلك البلد من الصرف المحل ولا يوزن بقدر المال الموصى
 للفقراء والمساكين عن بلد الموصي وجودهم بثلثة من ثلثي من واحد ان كانت الوصية للطلق وان كانت
 لغير ذلك البلد وجب ان يوزن بعضهم منهم ويجوز على الباقي الى من غاب عنها من الفقراء لا يوزن الاستيفاء
 ولو عزم على الاستيفاء في يوزن تلك البلدة لم يخلو الوصية وان وجدت ثلثة من غيرهم منها **مسئلة** لو وصى لغيره
 في الاولى صرف الى من تصرف الى الزكاة منهم حتى يوزن ابقان من الفقراء من الوصية وهل يستيفاء او يوزن
 انما اهم اشكال فان لم يوزن مع عدم الاستيفاء لادن مراعاة اسم الجمع فلا يخطئ اقل من ثلثة ولو كانا محصورين في
 الاستيفاء ان تصرف الواسي على ثلثة من حصص الباقي وهو احد وصي الشافعية والثاني ان يوزن في الدفع وعلى ما
 انفراد من الفان فالاقرب انه يوزن على عدد رؤسهم وهذا احد وصي الشافعية والثاني انه يوزن على عدد رؤسهم
 ولو وصى لثلاثة معينين وجب التسوية بينهم فثلاث الثلثة المردود اليهم من الفقراء وسائر الانصاف فانما
 عرفنا ذلك من معهود الشرع في الزكاة وهذا الاستصاف مضاف الى ما بينهم ولو وصى لسبيل البر والغير والتوا
 فطابقهم في الوقت والموتال صنع ثلثي مما اراد الله جل وان تصرف في نفسه لغيره في ثلثة وقال
 الشافعية لا يجوز ترك الثلث في دفع كذا لا يبعد من فقره ان العقد يقتضي ان ثلثي بخلان الوضع وعلى ثلثي الاموال
 صرف الى ثلثة الواسي الذين لا يوزن من ثلثي الى محاربه من الوضائع الى الجاهل انما قال اعطى من ثلثي لم يكن
 نفسه ولو اعطى اهل جاز ومن يوزن بثلثة بثلثة في العقد **مسئلة** لو وصى لاصناف الزكاة الثمانية المذكورة في
 القرآن ويجعل لكل نصف ثلثي من الوصية ولا فرق بين هذا وبين اقسام الزكاة مث يجوز الانصاف فيها على ما
 لان اية الزكاة اريد بها بيان الصرف ومن يجوز الدفع اليه والوصية اريد بها من يجب الدفع اليه ويجوز الانصاف من
 كل نصف على واحد فلهذا استيفاءهم وبه قال السجيا الراي واحد على الواجبين ودوي عن محمد بن الحسن انه يجب
 على اثنين من كل نصف وقال الشافعية يجب الزكاة لثلاثة من كل نصف وهو واحد من احد في الزكاة
 الواحد والجمع او لغير المال **مسئلة** اذا وصى لزيد ولجاعة معا ان يكونا موصيين او معينين فان كانا موصيين
 يوزن بينهما كالفقراء والمساكين فقال اعطوا زيد والفقراء كذا حصص الوصية في حق زيد والفقراء وهو قول المحل

الاشقي والصغير والكبير والفقير والغني ومن احلوا وابتدأوا في اقرانهم ان كان جملهم في صفة واحدة
وهذا لانهم في الام فان كان لا يصلح لم يعطوا شيئا لان عطيتهم في حوتهم في نية والذات على صفة لهم بعد من
لهم والاملا وعنده انما تارة انما يجرها الى اربعة اباة واعطاء النسخ لا يمنع من العمل بالعموم في ميزان المنفع
والنفع من اجله لا دليل عليه بل على من في اعطاء من حرمه حال حيوته والتخصيص بالاربع فيكم
محض فانه لو جازا من العرف الى المتعارفين بين الناس في ذلك ولا وجه لتخصيصه بل في الام فان اسم القران
يضع على من في **الاول** قد بينا ان لا يشترط في القران المحبة خلافا لابي حنيفة فقل قوله لو لم يكن للوصي له ذوم
فالوصية من ان لا الوصية عنده انما هي لذي المحرم فاذا لم يكن له ذوم حرم كانت الوصية للمعدم والوصية
للمعدم بالطلاق **الثاني** اذا وصي في تاريخه من جميع اقارب الجد والقرين والجد على ما تقدم بيانوه على قول
ابي حنيفة اذا كان له مانع وان كان مكانه الوصية لغيره لا يغير الاقرب فالاقرب عندنا وعند ابي يوسف وعند
ارباعا ولو كان له مانع واحد فله نصف الثلث هذا في حنفية وفي الاصل لا يستحق لان اقل الجمع اثنان **الثالث** لطفنا
ومعه واما لو كان له وصي لا قارب فالوصية بينهم ارباعا عندنا وعندنا في حنفية تكون الوصية للمع والعم
على السواء لا استواء قربانها وقربة العمومة او في من قرابة الخولة والعمة وان لم تكن وارثه فلا منى حنفية للوصية لا الوصية
القرين وقفا او كافي **الرابع** لو وصي لذي قرابة لم يشترط فيه الجمع ويترفع ابي حنيفة لاستحقاق الكل في لو كان له مانع
خلافه لان كل للمع عندي حنفية لان اللفظ المفروض في العم اكل لان اقرب منه وعندنا يشتركون او يخصوا الواحد
من شاء **الخامس** لو وصي لاقرب فله دخل فيه وارثه في ارباعا ولو وصي لاقرب نفسه كذلك عندنا وعند
الوصية للوارث عندنا وهو احد وصي الشافعية تشاؤل الام لهم ودفعه عليهم كونه على غير الوارث ثم يطل
نصيبه عندنا ويصح الباقي لغير الوارث والثاني انهم لا يدخلون لغيرهم الشرح لان الوارث لا يوصي له خاصة فلا يدخل
في عموم اللفظ فله هذا فنقص الوصية بالباقي وهذا الثاني انما يتم على احد قول الشافعية ان الوصية للوارث
بالله انما قلنا انها تقتضي على الاجازة كالقول الثاني ما يترتب على الوصية **مسئلة** اذا وصي لاقرب او اقارب
يترفع منه الاصول والفرع عندنا وهو احد وجوه الشافعية تشاؤل الام لهم والثاني ان الابوين والاولاد
يدخلون ويدخل في الاصفاد والاملا دعيه قال ابو حنيفة واجبا من الشافعية لان الوالد الولد لا يعزبان
بالقرب في العرف بل القرب من ينتمي اليه بوطء وهو مخطا لان الوصية لاقرب من اجل الابوين والاولاد
مكتف بكون الشخص من اقرب الاقارب ولا يكون من الاقارب الثالث امر لا يدخل واحد من الاموال الفرعية
لا يكون اقارب والاملا عندنا هم الوصية الثاني حتى ان بعض الشافعية اجمعوا على عدم دخول الاباء والاولاد
الحق قلناه من اول **مسئلة** لو وصي لاقرب فقد قلنا ان يترتب للمعوجين بنسب واثبات الشافعية بغير اقرب جلد
ينبغي اليه العمل وبهذا صلا في الذي في غير فتح نفي الامام البر ولا يغير في قوله لو وصي لاقرب من اوصي
من لاقرب نفسه لم يدخل المحبين في الوصية وكذلك الوصية للمامون لا يدخل فيها اولاد المعصومين

والوصية من العم والعرب واحد وقال الشافعية بغير العم يدخل فيها قرابة الابن الام في وصية العرب وجها احدا
ان قرابة الام لا تدخل في وصية قال احد ان العرب لا يقدحوا في قرابة واما حنفية بنى اليهم من جهة الام والاب في وبقول
انهم يدخلون لا نصبا من البركان في وصية العم **مسئلة** قال الشافعية في وبقول اوصي لاقرب من جلد من غير البني
اخر ايام في الاسلام وهذا يعطى اشراط اوصي لاقرب والوصية قولان احد ما هذا والثاني ان لا يشترط لكن يشترط ان
الاسلام ويجعل كلام الشافعية هذا ايضا فلا يدخل ولا يدخل المطلق في القولين في وصية المولى الذي قرابة لا تدخل
الاسلام ويدخل منه اولاد مفضل واولاد جعفر **مسئلة** لو وصي لاقرب او موصي لاقرب او موصي لاقرب او موصي لاقرب
قرابة او موصي لم يكن في جميع ما ذكرنا من هذا لا لئلا يكون قرابة الام تدخل في وصية لعم ارباعا في غير
العرب والعم جميعا لان لفظ العم لا يخص بطن الاب وانما هو بعد الاقرب واحد من جهة المامون ان اوصي
لقرابة او موصي لقرابة فان القرابة بعد ويوصف به الواحد والجمع اذا كان اللفظ لا قارب او لا قارب
ذوي قرابة وذوي وصية فوجهنا للتصديق انهم يكون الكل ام لا ظهر ما عندنا نعم لان المعجبين شعروا
هذا وانما المقصود العرف الى جهة القرابة فيجعل ما ذكرنا من ذلك لما وجب الاشتغال بالوصية لغيره وعلى القول ان
لا يكون الجمع لذلك الواحد ثلث الثلث ويطل الباقي ولهم وصية اخر ان يكون له النصف ولو كان هناك جماعة عتق
فالاقرب من يقيم المال بينهم بالوصية ولا بد من استيعابهم ويترفع الاقرب في حنفية حيث جوزت المال الى
ثلثهم وللشافعية وصية اخر مثله ولو كانوا غير محضين كالوصية للمملوك والقبائل العظيمة فلا يجب **الاستبعا**
لو وصي لاقرب قارب او اقرب اقرب فله اربعة اقارب الناس اربعة او اقربهم من اربعة اقاربهم من اربعة اقارب
بقدم الاب على كل من يولد من الاطباء والاختوة والامام وكذا يقدم الام على كل من يولد بها منهم ويقدم الابن
كل يولد على من يولد بالاب ولا خلاف في دخول الابوين وكذا الولد ولو اجمع الابوين والولد في الاختار
لان كل واحد من هؤلاء يولد بنفسه من غير واسطة وهو احد قول الشافعية في استوائها في المرتبة وعلى هذا يقدم الاب
على ابن الابن والثاني ان يقدم ابن الابن على الابوين لقوة الله في وصية فانه يترفع نصيب الاب والاول اول من
احد لان اسقاط نصيبه لا يمنع سوا من اقرب ولا يصير اقرب منه بل لئلا ان الابن بسقط نصيبه مع بعدا وعلى
القول للشافعية فالاولاد مقدمون على من عداهم ثم يليهم البنون الثاني اولاد الاولاد البنون الثالث اب
انهم يقدم ابن الابن وان نزل عدا مراتب على الابوين والحق فلا منزل يقدم الاب لا يتردد بنفسه وعلى
ابن من غير حاجب لا يقطعهما انما حاله ان ابن الابن في رتبة الاول يستوي اولاد البنين واولاد البنات وبقول
الشافعية هو بنفسه عليهم ما ذكره من تقديم الابن على الاب لان قوة الارث والعصبة في الابن اذا اقتضت
على الاب قبل اقتضت اصل الارث والعصبة واولاد البنين تقدمهم على اولاد البنات الثاني لا يورث الام سوا
هذه الوصية وكذا الابن والبنات والجد ابوالاب والجد ابوالام واما الام واما الابكلام سواهم بعد
الاولاد واولاد البنين وان سفلوا الاقرب فالاقرب المذكور والامات سواهم وكذا اولاد البنات عندنا لا يمكن

انتهى في رتبة وقال ابن قتيبة انهم عيرونه بمنزلة الشافعية وفيها اظهر ما عندهم الثاني وبه قال زيد بن ارقم ولو اوصى
 لعشرة منهم الف اربعة وقال بعض الشافعية ان العتيرة والقبيلة لا يدخل فيها الا اربعة الاب ولو اوصى لخواص لم تدخل الا اربعة
 ولو اوصى لخواص لم يدخل في حصول الاخوات اشكال **مسئلة** ولو اوصى لاختا من ازوج البنات ولا يدخل في ازوج
 العلات والخالات عند الشافعية وفي ازوج الاخوان وفيها عندهم اوصى بها عند الجرحي المنع ويدخل في ازوج الاخوة
 في الوصية لا ولد وقال ابو حنيفة انه يدخل في زوج كل ذات رحم محرمة ازوج البنات والاخوات والعمات والخالات
 وهو قول اخو الشافعية ويسوي بين الورع العبد والاقرن لا بعد لان اللفظ يشمل الكل ثم الاعتبار يكون في رتبة
 عند الموت فلو كانت طلبة يوم الوصية متكونة يوم الموت استحق زوجها ولو كانت من زوجة يوم الوصية طلبة
 يوم الموت فان كان الطلاق رجعا فالاستيفاء بحاله والا فلا شيء ولو طلق بين الموت والقبض استحق ان قلنا
 المملوك في الوصية يحصل الموت وان وفقا وان قلنا يحصل بالقول فخطوبه بين ويجري الخلاف فيمن تزوج بعد
 موت الموصي ثم قبل زواجه ولو اوصى لامه اده فهو لا يوصي في وصية هذه الشافعية وفي دخول اهل اده ما وجدنا لها اثر
 وقال ابو حنيفة انها الحل في رحم محرمة امراته لانه لما رجع فيعتد اعنى كل من ملك من ذي رحم هذا الا ان
 لها وكان اوصى بها النكح وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرمة من زوجة ابه وزوجة ابنه وزوجة كل ذي
 رحم محرمة من لان الحل ما هو وقال بعض الشافعية ان كل رجل من رجال المحارم قابو في وصية حمل وان الامهات
 يشمل الامهات والاماء ويدخل في المحارم كل محرمة بالوضع او بالمصاهرة **مسئلة** ولو اوصى لبايعي بني فلان
 لاراملهم او لعلمائهم او لوفاءهم سميت الوصية مواءا او اعدا محصورا او غير محصور ولحق العتيرة والفقير والفقر
 والافتق عند علمائنا لئلا يفسد البيع على السوء وقالت الحنفية ان كان عدوا محصورا فلما قتله وان كان
 غير محصور بين اخذت بالفرازة منهم لان الوصية اذا وفقت باسم يبنى على الحاجة كانت وانقر له نقا فصح وان
 كان لا يحصر عدما لانه معلوم وان كان لا يفرض حاجة فان كان او محصور بين سميت الوصية والابطال الوصية
 ثم ان هذه الاسامي تنفي عن الحاجة ما البتم والعجى الزمان فكذا الدارل لان جميع اوطه وهي المرأة التي
 زوجها وهي فقيرة وان حملها على الفقر فصحح الوصية وليس ثبتي لان الاعتبار عندنا انها موافق عليه اللفظ
 وقد بينا ان الوصية للعد الذي لا ينصرف ما يقع ان يخصص الارطة بالفقر منوم وقال بعض الشافعية اسم الارطة
 يقع على المحتاجات ولو اوصى لثلاث بنات او لثلاث بنات او لثلاث بنات سميت الوصية عندنا عملا بمقتضى الاسم
 قالت الحنفية يجب ان يخصصا عددا او الاملا لان هذه الاسامي لا تنفي عن حاجة فلا يمكن صرفها الى الفقر
 ولكن يمكن حملها نصحيا في حق الحمل لتخلص الجهات وقد تقدم بطلان ما قال بعض الشافعية لا يامى غير
 الارواح والغرض بينهما وبين الارطة على تفسيرهم بدخولها في المحتاجات المستقرة في الارطة التي كان لها رجع والابتم
 لا يترتبها تقديم زوج وثبت كان في اعتبارها والخلوع الزوج في الحال وقال الفراء لا يعتبر تقديم الزوج في
 الدارل وكروى دخل من لا زوج له من الرجال في لفظ الدارل وجهين لقول الشافعية في الدارل

تقریر محمد انیس

فنفى حواشيها لما حجة هذا الامر المذكور المشهور بنزول ان العرب خصصه بالاناث ومل بشبه الفقه الاثر
المع والثاقفة وبها **مسألة** لو اوصى للثقة النبيلة الوصية لثلاث الاف دخل بين الرجال وهو اظهر وجه
الثاقفة وبه قال ابو حنيفة عا بالعرف والحرمان الثاني للثاقفة به دخل الرجال الذين اصابوا النساء وليس بعد
لان مخالفة العرب في الابكار وهذا الوجه ولو اوصى للمعسر من الاقارب فهو للذين يقرضون ولا
يسلمون وذو القربى الذين يسلمون وغلان القوم وصيانتهم الذين لم يبلغوا وكذا الاطفال والذراوى
اختلفت الثاقفة الشيعة وفي النيران والصيانتهم الشيوخ هم الذين جاؤوا الاربعين والفتيان و
البيان الذين جاؤوا البلوغ الى الثبوت وفيهم من ان الكهل هم الذين بين الثبوت الى الاربعين والمعتد
الوجه الى الفراء والعرف **المبحث الثاني** في الوصية للمولى **مسألة** اعلم ان لفظة المولى مستكرهين معان احدها
الاول والثاني من المولى والثالث الخليف والرابع والخامس المعق والسادس على المعق فان اوصى لمولى فان دخل
منه فبصرف الى مولى لثاقفة عليه ولو لم يكن الا هو واحد من هؤلاء موصى اليه لانه قد روي في رواية له عليه ارادوا
الفقهاء لم يذكروا سوى الخامس السادس فلهذا حكم به بظاهر الحكم بالجمع فتقول لفظ المولى يقع على المعق
بمعنى المولى الاعلى وعلى المعق وبمعنى المولى الاسفل فاذا اوصى ابو اليه وليس له احد مما فالوصية له خاصة فلو
معا حصل وجوها احدها طر الوصية قلنا ان الوصية من شرطها تعيين الموصى له المعروف من الابهام والاحمال
واشاع حمل لفظ الواحد على المعين معاه هو الاثرى معدى والثاني يقع الوصية وبهم فيها وهو قول الشيخ
في تناول الاسم لها والثالث انه المعق لان المعق انتم عليه بالاعضا هنا وفي المكافاة والرابع انه المعق
لا طر العادة بالامتنان السيد الى عبد المعق والخامس ان يوقف الى الاصطلاح وهذا الوجه ملكا ثاقفة لها
والخفية قالوا بالنظر الان يبين ذلك في جوده وروى عن ابي حنيفة ابو يوسف الثاقفة بينهما الاحتمال الثاني
وهو قول زفر لتناول الاسم فقط لا لو اوصى لا غيره وهم مستحقون بان الوصية لهم وهو في ذلك على التواضع
ثم فان هذا الاسم مشترك ظاهري لان العام ما يشمل جميع المعق واحد ويطلق الثقبين لاختلاف مقاصد الناس فيهم
من يفصل الاعلى عابادة وشكوا ومنهم من يقصد الاسفل لزيادة الانعام فوجب الوقف الى ان يبين ولم يورد اليها
فمنطل وموقف الحقيقة بين ذلك وبين ما اذا حملت اليكم مولى لان فانه يقولوا الاعلى والاسفل وبجست لو علم انها
وعلى لانه عام الفروع الاسم المشترك يعنى الفروع لا يتناقض فيه وهو منوع قالوا وهذا بخلاف الاقوة لان اسم
الاح يطلق على كل واحد من واحد وهو المنع من املة فقط الاسم عام لا يترجى وهذا يوجب بوضوحها ضرورة الى
المعق لان شكوا الانعام واجب فضل الانعام مندوب خصا من الوصية الى اوصى اولى وليس شيء والاوب
الوصية للمعق بالمعق وليس لهما عن عمد انما اصطلاحا على الصحيح لان الجهة التي تفرق به كان مسئلة الاثر واحد هذين
الذين قبل الاثر للجهل دون الوصية ان شرطنا العلم فروع الالهيبة المعق من موضع الادب الخفية فيها لان قصد
احد هاهو يجب ان يعمل اللفظ عليه ولا يوجب صرف وان فرض الكلام فيها اذا لم يقصد واحدا منها فلا معنى لقولنا ان

منهم هذا لان ما اخذ الوتر من الثكنين وهو صفتهم بطلان في الوتر فيهم وهو انك فلا يجوز ان يحجب عنهم
 اخرى في الوتر بالكلية قال بعضهم بضم فيهم الخواص وضايفها الى المال ويدخل المال في حشا الوتر بالمال ولو
 اوحيثك بالمال ولو بوجه الخواص وضع اليه تلك المال ولم يصب الخواص على الوتر ان متعاضد ببعضها لانه لقيت مال ويحل
 احسانها لان لها قيمة مقدرة عند الناس واذا امتدت الخواص بين الوارث والموصي او بين اثنين موصي لهما بها اربع
 وارثن فمن على عدد هان لم يكن لها قيمة وان شاعوا في بعضها فيقتصر ان يخرج بينهم فهو ولو اوصى بكل من كلاهما فيخرج
 للورث وقال بعض الهام بالفرع ولو كان كلاهما يتاح اشتراكا في كل واحد من هاتين الشايفتين في هذا الم
 قريب فلنا والافضل في الوتر بالجمع المصغر من قبل به الصدا وحفظ الزرع والمائش او الحاط ولا يفتح الوتر
 بالخرز ولا يفتح من السباع المحرمات واما ما ذكرنا من الاستغناء عن الوتر به وقد تقدم **مسألة** لو اوصى بثلث من
 قال الشيخ لا يفتح على هذا لان ذلك محذور وقال العامة بغيره لما روي عن النبي ان قال عليا هذا السكاح
 احرموا عليه بالرف وقال ابن ابي ذر يوم قال الشيخ لا من من اللبث اليه وان كان قد روي رواية شاذة انكره ولغير
 محذور وقد تقدم البحث في هذا اسم اللفظ لفظ الطبل فتعمل في ليل العرب الذي يضرب به للفرقة على
 طبل الخيول والفواجل الذي يضرب لعلام الزول والارفال على طبل المطارين وهو مفضل لهم وعلى طبل اليهود وقد
 ذكر بالكونية التي تفرقها الخشون وعلمها بنى وطرافها واسما وهو من الملاهي لعل التبل بها اولى من التغيير لان
 بطلان حجب صحت الوتر اجماعا لان فيه منفعة مباحة وكذا باقي الطبول الا طبل اللوفان كان في الحال يعل الطبل اللوف
 والعرب معاصت الوتر اجماعا لان المنفعة برقائه وكذا ان يعل للجمع او المنفعة مباحة على الحال صحت الوتر وان لم
 يعل الا للوف لكن يعل بغيره بعد تغيره بغيره صحت الوتر ايضا خلافا لما ذكرناه من ان لا يمكن الانتفاع بها
 مع تغيرها وقيل اسم الموصي عليه صحت الوتر به كالواو موصي به في لا يمكن الانتفاع به في الحال واما ان لم يكن
 الانتفاع الا بعد تغيره من مضمون حيث يفتح اسم الطبل معرفة لا قرب الصيغة ايضا وان كان لا يفتح به الا بغيره
 يفتح به مع بقائه تركه لا يعل صحت الوتر الذي لا يفتح به الا في اليهود سواء كان لوضايفه او يفتح به مع بقائه
 لا يعل صحت الوتر الذي لا يفتح به الا في اليهود سواء كان لوضايفه فغيره مقصورة فغيره كالوكانت من وجبة
 او عود او غير مقصورة ولا يفتح به الا في اليهود سواء كان لوضايفه فغيره مقصورة فغيره كالوكانت من وجبة
 اسم الطبل عند زوال الصفة المحرمة منه بفتح الوتر عند بعضهم انه اوصى بالطبل ولا يمكن قباه الاسم الا مع غيره من المنفعة
 وهو المسمى عندهم والاصح وقال من ان الزوال يعل ارض مباح مع قباه اسم الطبل وكان لا يفتح به الا بغيره
 الوتر لانه لا يفتح منه الوضاح الا اذا كان من شئ يقين كذا هو عود قتل الوتر عليه وكان اوصى به
 اذكر الوتر بطلان الخلق ولم يفتح بيع الملاهي التي بعد رضاها ما لا اوجبه لثمة ثلثها الفرق بين ان تكون متحدة
 من نفقته او غير فان اكتسب بالية الوضاح لعملة السبع في الحال فذلك في الوتر **مسألة** اذا اوصى بفتح عليه اسم
 والمحرم لم يفتح على احد هان بل اطلق من الى المحلل دونه المحرم بل الى يفتح الوتر لان الموصي يفتح جاذبة التوا

اسم الموصي

والظاهر بقصد افع الوتر وهذا لان القاسم حال المسلم من غير ان يفتح مطلقا عليها عملا باللا وعد ولا يفتح
 صفة الطرام العادل من الغزو له من القرض القاسد والمنه عن شره عاظا كان له طبلان احدهما ليل حرك الاخر ليل
 هو واوصى بطبل من الاله او بطبل من العرب الى طبل العرب دون طبل اللوف لو صدرت الطبول المباح استعمالها كما
 للوف على واحد منها اما الفرع من اوصى بغيره ولو لم تكن الطبلية تحتهم فتح الوتر الا ان يفتح مرضاها او اياها
 صفاتها واذا صحت الوتر بالطبل فالجهد الذي عليه يفتح الى الموصي له سواء كان يقع عليه اسم الطبل من دون الطبل
 او لا يقع عليه اسم الطبل لا يفتح من الموصي له في التناهي ان كان لا يقع اسم الطبل الا من قبل ولا تلا ولا يوصى
 الوقت قد بينا الخلاف في ان يفتح الوتر به او جاذبه كان عليه من الجليل وموضعا ما تخرج ولم يفتح الجليل
 ان يفتح عليه اسم الطبل اسم العود يقع على الذي يضرب به وهو عود اللوف على احد الاشياء التي تعمل في البناء التي
 يعل للنفق والنفق الوتر به عود اللوف الوتر به الطبل فينظر هل يعل على ما فيه لمتعة مباحة او بعد تغيره
 متغيرا بغيره اسم العود عند التناهي يفتح المتغير به او لا يفتح فلا يفتح واما صحت الوتر لم يفتح اليه العود والوف
 لا يفتح وادفعها ولو قال اعطى عبدا مبداء لم يكن له الامتداد في الشيء الباطل فيعطى واحدا منها وكذا لو كان
 عبدا للوف لكان يعل لمتعة مباحة اما مطلقا مع التغير فيجب الوارث ما شاء من الجميع او يفتح من الجميع كان له
 اللوف التي لا يعل لمتعة مباحة وعبدا للنفق الباطل اعطى واحدا من العبدان المباحة اما بالوقت او بالامتنان وهو احد
 التناهي كاي الطبل من العود على المباح استعماله ولو كان لم يكن الامتداد في الشيء الباطل لغيره المسلم من
 التناهي لولم يعل من الحدوث وكان المحرم استعماله اقل الامتنان في تمل الشئ فاشترى المحرم والثاني وهو لا يعل من
 على عبدا للوف لكان يعل لمتعة مباحة اما مطلقا مع التغير فيجب الوارث ما شاء من الجميع او يفتح من الجميع كان له
 وليس له العود الفتي البناء لان هذا التقييد متعاضد بالامتنان وبغلاف الطبل لو قهر على طبل اللوف بغيره بالشيء
 وضع عليه اسم العود والنفق يضرب به هو لفظه لعل في فعله بغيره الذي يفتح به ووجه الواحد من الاشياء
 الحاذرة لئلا ان استعماله في عود اللوف لعل لكثر لا يفتح الباطل كان واحدا بغيره الباطل اجماع المباح فلو
 ان يفتح قوله عبدا من عبدا في البروج وحيث تعلق الوتر او لم تكن له عبدا هو وان كان له يعل لا يفتح
 والنفق لعل كذلك **مسألة** اذا اوصى بفتح العود لوفان كان له من مطلق الوتر لوفان عليها وان كان
 من مالى او اطلق صحت الوتر وان قلنا ان يفتح مطلقا الى عبدا للوف لعل لكثر لا يفتح الباطل اجماع المباح فلو
 وبالجمله بغيره لو كان موجود في ماله انك تفتح الوتر به العود بغيره لعل الانتفاع به على المحرم اصل من لعل
 الجواز كعود البناء والنفق لعل على عبدا وان قلنا على ماله لا يفتح مطلقا الى عبدا للوف لعل لكثر لا يفتح الباطل اجماع المباح فلو
 بعود اللوف الجواز وبالرفاض جاز ان يفتح لوفان بغيره الوارث وان لم يكن اشترى لوفان العود البناء او التقييد بغيره
 الوارث والفرق قبل وضع الطبل على الوتر لعل كوفق العود على ما بين المذكرين بل الطبل موضع للتركيب
 الانواع وليس من الاغراض التي يفتحها العود لعل بغيره المحرم بغيره احواله اللوف واحد ما يعل البناء

لا تسمى فان هذا اللفظ العيان على هذا الاما حلتا اللفظ المشترك على معنيين معا هو من عند محقق الاصولين
 في هذه الصورة كالواو هي يهودي عبدان وليس لها الا واحد من عبدان اليهود او لا يوجد له **مسئله** الوصية بالمتكلم لا يار
 كالوصية يهود اليهود فان امكن الانتفاع به على الوجه المباح او به فاضر صحت الوصية به والا فلا والاصل ان يكون في علم الجمع
 وهو الذي يجعله الذي من شعبة لان الاسم لا يتوقف عليه **مسئله** اسم القوس يقع على العريضة وهي التي يربى بها الجمل
 التي العربية وعلى الفارسية وهي التي يربى بها النخيل على القى التي لها جري فتفقد فيه الهام الصغار وهي الجناد
 على الجلاء هي وهو الذي يربى بالبقي وعلى قوس النخيل والسابق الى الفهم من لفظ القوس احد الثلاثة الاول فاذا قال
 اعطوه قوسا حمل على احد هادون قوس النخيل والجلاء هي قال الشيخ رة وهو قول الثاني معنى ملا بالعرف والاول
 حمل عليه وقال ابن دريم الورثة بالجناري اعطاهم انهم شلوا من خمسة الاف اس والشيخ لا ينافي في نقل العرف فحمل
 نقل من لفظ او ما يما في ان القوس انما يطلق حقيقة على احد الثلاثة على اعتبار الوجه ان يقول ان يقول في لفظ او ما
 فوسية يقتضي من اللفظ الى اعمها من ان يربى مثل ان يقول قوسا يربى به او يقتضي به او ما شابه ذلك من ان قوس النخيل
 وان قال يربى به خرج من قوس النخيل والذكر ولو كان الموصي مقادا لاعادة له بالوصي او بتد قايها لاعادة له
 بالوصي حتى سواه ولو كان حيد ياربى قوس النخيل لا يربى الوصية الى القوس الذي يربى به عاده لان قوس
 حال الموصي ان يربى به عاده بالانقاع به وان اتقت القوسين فالقوسين وانما يربى به الوصية فربى **مسئله** اذا
 قال اعطوه قوسا في الوصية فاما الاطلاق ولو لم يكن له الا نبي واحد من اللفظ اليه صحت اللفظ عن العدة
 وللتقييد والاضافة ولو تعدد ما كان فان شاور في الزاين كالطلق وان تفاوتت حمل على السابق الى الفهم
 لو لم يكن له الا قوس الجلاء هي او الذئب حمل عليه للتقييد والاضافة ولو كان له قوس الجلاء هي وقوس النخيل
 جميعا قالت الشافعية يربى قوس الجلاء هي لان الاسم سبق اليه وقد تقدم كلا من النسخة **مسئله** اذا اعطوا ما يربى
 فالوجه ان للورثة ان يعطوا ما شاء من انواع النخيل وبغيرها وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم انه لا يطلق على
مسئله اذا اوصى بقوس اعطى قوسا لم يربى به الا ذلك وهل يستتبع بالقوس الوتر احتمال هتاه
 قوس الانتفاع به كان كجوز اجزائها من قوسها وهي القوس التي تربي الوصية بالانقاع بها الاستتبع المبرر **مسئله**
 كالوصية واصحابها عندم الثاني وهي الوجه في بيع القوس **مسئله** لا يدخل الكتاب ولا غلاف القوس في الوصية
 ويدخل الوتر والنخل في الوصية بالاسم لثبوتها **مسئله** الثاني الوصية بالامان المباح من الحيوان وهو
الاول الحيوان جزا الوتر **مسئله** تصح الوصية بالحيوانات المملوكة سواء الادوية غير مملوكة لانها اعيان يتبع
 بها ويصح نقلها بغير عوض وعبره فلما وصى بشاة تناول الذئب والاشي لان اسم جنس كالاجان وليست الشاة **مسئله** الثاني
 يدل على قولهم لفظ الشاة يذكر ويؤتى ولهذا حمل قوله في اربعين شاة شاة على الذئب والاناث وهو قول
 اكثر الشافعية قالوا ان اصح الوجهين جواز اطلاق الذئب من الابل ثم قال الاسم قال الشافعية في كتاب الام
 اسم الشاة لا يتناول الكباش والنبوس وانما هو الاناث للورث ويقتلوا اسم الشاة صغير الغنم وكبيرها واللبنة

المعبر والعجيرة والمرصير طعنا بغيره والماغة وهل يتناول النخل والنخيل ولذا يقتضيها العلم بان اسم الشاة
 لا يقع عليها والثاني يقع لان اسم جنس اذا ثبت هذا لم يرد ان اعطوه شاة من شياء هي او من غنم فان لم يكن له غنم فاعطوه
 باللفظ لغوات عليها ان مات ولا غنم له وان كان له غنم اعطى واحدة منها سلمة ومعتبر من الغنم او العرفان كانت
 كلها ذكورا اعطى ذكرا وان كلها اناثا اعطى انثى وان كان بعضها ذكورا وبعضها اناثا جاز ان يعطى انثى وفي الذئب
 للشافعية قولان بناء على نظرية الشاة للذكور ويحمل على قول من منع ثم من الملاقاة اسم الشاة على الذئب لان
 الوصية لو قال اعطوه شاة من غنم لا انثى لولا ان اعطوه شاة من غنم لا غنم لان الوصية بلفظ لغوات على
 فربى **الاول** لولا ان اعطوه شاة من الى غنم لم يكن له غنم اشترى له بقتل اسم الشاة من المهور او لولا ان
 من غنم لا غنم له لغوات على الوصية ولو كان له غنم اعطى واحدة منها بقتلها الام وهل الورث ان يعطى اينا
 الاسم على غير مقتضى خبره لان الشاة بقتلها الاسم ولا تكون من غنم الموصي الا لو كان الموصي لاسم عليها **مسئله**
 لو قال اعطوه غنما من مالي فقد قلنا ان يربى الورث ان كان للموصي غنم من ان يعطيه من غنم له ومن ان يربى
 له من مال الميت وليس ان يربى من مال نفسه لان الورثة يقتلوا بالاضافة اليه فليس له النخل وكذا لو لم يكن للوصي
 غنم وعطى غنم من مال الميت او من مال الورث او قال اعطوه شاة او شيئا اخر لم يقتل الورثة لان مقتضى الورثة ان يعطى
 من مال نفسه لان مقتضى من غير الشاة لولا ان اشترى شاة ولم يربى له لم يعطها لان مقتضى الوصية بالاشياء وهو
 يدل على ارادة غير غنم وهل يجوز ان يربى ميتة الا في ذلك لا يابها معترضا ولا لفظها لو كان المرصير وهو
 بعض الشافعية وقال بعضهم لا يجوز ان يربى ميتة لان الملاقاة التي يقتضيها العلم بان الوكيل بالاشياء
 قد بينا مقتضى قول الشاة لان كذا لا يربى فان لم يكن هناك فوسية تملك على التعيين ولو كان هناك فوسية تملك
 على لفظه عليه فقال اعطى كباشا او شاة يربى بها على غنمها وصية بالذكور قطعاً ولو قال اعطوه غنمها او شاة
 يعطىها او يقتضيه بدورها وعلما هي **مسئله** الثاني الوصية بالاشياء التي لا يربى بها الوصية بالاشياء التي لا يربى بها
 في القوس لكن مثلا الوصية بالشاة لا يربى بها لان اسمها يربى بها لعم سبق الفهم اليها ويؤثر في ميرها
 لولا ان اعطوه شاة من شياء وليس لها الا الضئافا لا يربى الوصية بها صحت اللفظ من العدة بغير الشافعية
 بها **مسئله** الوصية بالجمل والشاة اشتمل السليم والميت الجاني والعرف واسم الجمل لا يطلق على الانثى بل
 على الذكر خاصة وكذا الناقة لا تطلق على الذكر بل على الانثى من الابل فاضر ولا تطلق على الجمل والجمل لا يربى
 ان كان الشاة من جملها شاة للذكر والانثى لان اسم جنس ولذا يقتضي الخلاف هناك وهو الثاني ان لا يتناول
 الناقة ويترك اسم المعبر له العمل لكن المظهر عندنا انما السلوك لان اسم جنس في المقتضى والعرف يقول من غنم يربى
 سلب فلا يربى وقال بعض الشافعية من الثاني على الذكر فاما اسم العرف باستعمال المعبر في الجمل والعمل
 يقتضي التفراد الميم واعلم ان اللفظ القابل لمعان متعدي يقتضي غير الورث او العرف وتطلق هذه الاقا
 الساقطة على المعبر والمرصير والسليم والميت والمعبر والكبير والوصي بالبيع متاعه بغيره ولو قال اعطوه بنت غنم

لم يبق الا اكل مشرسه والبقرة اضيق بفت اللبون لانها اعلمها وانفع على اشكال **مسئلة** اسم الثور الذي
من البقر خاضرا وما البقر فالأوب منها لا تتناول الذكور البقر وهو جمع وهي الشافعية قضاء للعرف والبال
على التخصيص بالأنثى والثاني انها تتناول الذكور ايضا كالشاة والجل والثاني في البقر للمؤبد كقولنا ثور وفيه
قول ابي حنيفة وكذا الخلاف في اسم البقرة ولو قال اعطوه عشرة من الابل او البقر والغنم جاز الذكور والأنثى ولو عثر
ابنعا او بقرات لم يعطى الذكور بل هو لاناث ولا فرق بعد التفرع بلفظ الانثى والبقرات بين ان يقول عشرة
او عشرة وهذا الشافعية ان هذا في البقرات جواب على الصحيح وهو ان البقر والأنثى ولو قال اعطوه عشرة من الابل
او عشرة جاز الذكور والأنثى تناول الابل الثور عثر وقال بعضهم ان ان قال عشرة حتى للذكور ان قال عشرة فهو للاناث
ولو قال اعطوه داسا من الابل او البقر والغنم جاز الذكور والأنثى **مسئلة** لو اوصى بكلي او مائة او لآوب انظر الى
الذكور من هذين العندين لانهم مرفا فقال كلب وكلبة ومائة وقال بعض الشافعية انها للجنس وان هذا التبر
ليس من شرط في الفصول لما قال الصحاح وما قالوا الا ان حارف فواء وانبأ الشيء الغريب وتقبل ان سرك
فلا شك ان العرف استعمله من غيره منع لو اوصى بكلي او مائة او اقل فهو لأنثى خاصة ولا يتناول اسم الكلب
الخنزير لابل العكس وقول الشيخ في فصل الاراء في لولاع الخنزير في الاناء غسل ثمنها ولا من بالزنا لانه قد يطلق
على الخنزير اسم الكلب منع ولو سلم كان مجازا لا يصح المحل عليه عند الاطلاق **تدريج** قد بينا انه يدخل في
اسم الشاة الفان والمرى كذا يدخل المرعى اسم الغنم ولا يدخل الفان في اسم المرف ولا بالعكس على اشكال من حيث
اختلافها في الاسم واما البقرة فنامو الجمل يبي كذا يدخل في نصب البقر ويجعل بها نصابها وهما من نوع واحد
قال بعض الشافعية الجواميس تدخل في البقر الا اذا قال من ذبي ولبيد لا الجواميس فومها عندهم كما تقدم في
الفيا **مسئلة** الدابة في الوضع اللغوي الحقيقة اسم لكل ما يرب على وجه الارض ثم اشترى اسم الدابة المركبة من الياء
والواو شبهة تزل على هذا الوضع الثاني فلو قال اعطوه دابة انصرف الى الخيل والبغال والحمير يعطى واحدا منها كذا
او انثى لان الاسم في العرف يقع على جميع ذلك وبما قال الشافعية ما خلفا معا به فغن ابن شريح ان الشافعية
انما ذكر ذلك على عادة مصر وكوبا جميعا واستعمال لفظ الدابة فيها فان سائر البالد ونحوها لا يتعمل اللفظ
في الفرس لا يعطى الا الفرس ومن ابي اسحق وابن بكير مرفوع وعبرها ان الحكم في جميع البالد وكذا ذكر الشافعية انما
هذا فاذا قال اعطوه دابة من دواب الدابة في اكثر فغير الواو او افرغ ولو كان احب ان فكذلك لا ولوم
الامس واحد عين ولو لم يكن منها شيء بطلت الوصية لقولها عليها ويدخل في لفظ الدابة الذكر والأنثى والبيوت
المعيب العجز والكبر هذا مع الاطلاق فان قوت اللفظ باسم فخصر باحد مما حمل عليه فلو قال اعطوه دابة للذكور والذكور
القتال حمل على الفرس وكذا لو قال دابة بقاتل عليها او بيهم لها من الغنم ولو قال دابة ينفع بظهرها وودعها حمل على
الفرس والأنثى من الحمير من نال منها وعند العامة جعل على الأنثى من الخيل فامته وكذا لو قال وظهرها ونالها حمل على
الأنثى من الخيل والحمير اجماعا وخرج من البغال لانه لا ينزل لها ولا وودعها وكذا يخرج من الذكور من الصنفين ولو قال دابة

بجیل

يجعل عليها حمل البغال والحمير لأن يركب في بلد جردت المادة بالعمل على البرادتين بفضل الجميع لكان في بلد هذا بين
 العمل على الأبل والثيران أن يعطى منها بعض الشافعية ومنعوا بهم لأننا أزلنا لفظ الدابة على الأجناس الثلاثة لا
 يتكلم من عملها على غير هذه الأجناس بأن بعضها حصة أو يقيدها بقتل وليس بهذا لأن عرف البلد بالنسبة إلى ذلك
 البلد جرى مجرى عرف العام بالنسبة إلى المأخوذ الوصية بكل ميوان ملكه يتبع ويركض منقصة معقود في
 الشرع وإن كانت بمنزلة التمسك بالانقاع بها ولو جلد ما كان السباع من يتبع معها ولا يملكها سكا لا في الميزان
 أيضا مما لا يستغنى له بالحركات فلا يجوز الوصية بها إلا لا يجوز ملكها **الفصل الثاني** في الوصية بالرفيق الحميم **مسألة**
 اسم الرفيق يتناول بالوضع الصغير والكبير البليم والحب والمسلم والحافر والذكر والأنثى والحي أو الميت هذا
 فإن قال وصيته بـباس بن رقيق أو قال أعطوه راسا من بني فغان لم يكن له رقيق يوم الوصية لا مذكور
 فالوصية بطلت فلو أن قال أعطوه عبدي الخنثى أو العبد الذي صفة كذب وكذب ولا يملكه بذلك الصفة
 يوم الوصية ولا مذكور فيه ولو عدل ما رواه عبد الوصية فقلت الوصية بها وللشافعية الوصية السابق في أن الأنثى
 بيوم الوصية أو يوم الموت وعليها ما يخرج إذا كان أرقا يوم الوصية ومذكور أعزق بعد مائة للوارث أن يعطيه
 ويقاس بالحدوث بعد الوصية وللشافعية قولان ولو لم يكن إلا بغير واحد وقال أعطوه راسا من بني فغان من حيث الوصية
 وأعطى ذلك الراس سواء قبله أم لم يزل أو لا وللشافعية وجهان أظهرهما تقدم صحة الوصية والثاني في الطلوع إذا كان
 أرقا أعطاه الوارث من شاء منهم ويجوز أن يعطى الخنثى لو وقع الاسم عليه وهو أصح وجهي الشافعية والثاني
 المنع الانصراف للفظ إلى المالك المهور وشبهه ذلك بما لو وصى بـباس بن رقيق إلى المهور دون ما يدب على ماله
 ولا يجوز أن يعطى ميرا أو فدية لا يبرى الوصية ولا بد من رضا المالك دون رضا قتل ولا بد من مائة من ثياب
 المصالح من المجهول غير جائز **مسألة** لو كان له أرقا وقاصي واحد منهم فأنزلوا قبل موت الموصي بطلت الوصية
 وكذا لو اعتمد الأرحل ولحق الوارث أن يمسك الذي بقي ويبيع البرقة واحد من المقتولين وإن تنزلوا
 مائة بعد قبول الموصي انتقل حق الوصية إلى الغير فصرف الوارث فيه من شاء منهم أو قتلوا بعد الموت
 وقبل القبول فكذلك أن قلنا بالوقف أو قلنا بملك الوصية بالموت وإن قلنا أنها تملك بالقبول بطلت الوصية وإن
 واحد منهم أو قتل بعد موت الموصي وقبل الموصي فالوارث القيين منه حتى يجب التجهيز على الموصي وتكون القليلة
 إذا قبل وإن كان ذلك بعد الموت وقبل القبول فكذلك أن قلنا بالوقف أو قلنا بملك الوصية بالموت وإن قلنا
 أنها تملك بالقبول بطلت الوصية وإن مات واحد منهم أو قتل بعد موت الموصي قبل الموصي فالوارث القيين
 منه يجب التجهيز على الموصي لو تكون القليلة إذا قبل وإن كان ذلك بعد الموت وقبل القبول فكذلك أن قلنا بالوقف
 أو قلنا بملك الوصية بالموت وإن قلنا بملك الوصية بالقبول أعطى واحد من القيين كل واحد من ذلك مثل موت الموصي
تذييل لو وصى له براسين وقبضهم بأسرهم وماتت الأديقية لم يملك الوصية سواء خرجوا من الثلث أو لا
 ما مع الخرج نظرا لأنه نصرت بما يبطال الوصية وما إن لم يخرجوا فلا بد من قبضه فضلا لجمع من الوصية **مسألة** لو وصى

جهة التملك بل يورى بالعق من من يزوج عن الشا فغير وعندى الاقربا لطلب الانجاب لم يصح
يفصله والعق لم يات بصغير **مسألة** اذا قال اذات فاعقوا ثلث عبدى وقال ثلث عبدى حوا مثل
الشيخ روى طيفق عن ذلك الشيخ ولا يقوم عليه نصيب شركه وان كان غنيا واعتاد ابن اودى به قال
الشافعية ان اعاق بعض الوفاق لما يورى الى الباقي اذا كان الموقوف على الباقي او يكون معسرا وان كان زال
ملكه من الباقي ومن سائر المالكه فلا هو مال العتق مال الباقي ولا هو ^{بغير} ملكا فلو اعاق الموقوف بعض ملكه
فان يورى الى الباقي فانوى الثلث بانه لا الباقي لو ادر غفرت حاله من الصاوق قال لست من رجل من
الموت فاعتق مولا له ليس بغيره قال ابو زيد ان يبيع مولا له كيف العتق منه قال باعق منه لا يملكه وروى عن
زياد عن ابى الحسن قال سالت عن رجل يعتق الزنا وله المالك لما منه فمولا له ما يملك بشره رجل اخر يبيع
توصيه ما يملك او احوال ما يملك في الشركه يكتب بقومون عليه ان كان له بعتله منهم او اوقع محله لست
الشيخ قال احل به زياد وافق **مسألة** لو كان له ثلثه مبد من مائة الفية ولا شيء له بغيرهم فاعتق في مائة الفية
كل واحد منهم فقال مولا له احواله لست شكل واحد عمل بقتضيه الوصية فعتق من كل عبد ثلثه لانها وصية شارة
تقدر الثلث فلا يجوز تبدلها وهو احد وصية الشافعية والاصح عندهم ان يزوج بينهم لتخرج العتق من كل
فان عتق المالك لا يفرق واعاق بعض مولا له كاعاق جميعه كان قال اعتقت هؤلاء ولو قال اذ انقضى
بهم حرمهم روى في خروج لهم العتق منى فكذا ضا وبه نظر ابو الوفاء اعقت ثلثكم او ثلثكم من مولا له
اعتقكم او اعتقت واحدا منهم فخرج بينهم ولا يصح منهم فبذل وجهان وجعل المصنفين لا لو قال اذ انقضى
لغيره ولو اضاف الى الموت فقال اذ انقضى هؤلاء احواله بعد موتى او ثلث كل واحد منهم فعتق من كل واحد منهم
ثلثه ولا يخرج من قال الشافعية ان العتق بعد الموت لا يورى نعم لو زاد ما اعاق على ثلث فعتق لرب العتق لا
لغيره وقال بعض الشافعية لا يخرج كل او يخرج من الموت من خرج لهم العتق منى وفي الاخران والاصح
عندهم الاول وتوقع بعضهم عليه فقال لو قال لا بعدا لثلثه النصف من كل واحد منهم من بعد موتى عتق نصف
ماله فان لم يزل الوفاة وقع بين الصبيدهم روى وهو عتق فالذى اصابهم روى في ذلك والذات صابها
العتق منى من كل واحد منهما نصف ولا يخرج من العتق الاضافة في مرضه من عتق منى لا يورى الى
بأقرب الى ان يتم الثلث بغيرهم بينهم به روى وصم عتق من خرج لهم العتق عتق كله وهو ثلثه المال ولو لم يكن
الاعبدان بينهما سواء فقال نصف غانم وثلث سالم بعد موتى من عتق عتق خمسة اسداس العبد ولو لم يكن الا
اعاق ثلثي عبد فخرج بينهما الرأية فان خرج سهم لغانم عتق نصفه وسداس الاخر لثمة الثلث وان خرج
جسم عتق ثلثه وعتق ثلث غانم وان اعاق نصف كل واحد منهما في مرضه فخرج بينهما في خرج لهم العتق منى
ثلثاه وروى ما فيه مع جميع الاخر وهذا طبعه روى فينا اذا عتق الايمان معا بان قاله اثلاث هو امر
قال نصف كل واحد منهما ولا اقام واخر فقدم السابق فالسابق منى لو قال نصف غانم منى ثلثي سالم

بعتق من غانم ثلثاه ولا يورى به قال الشافعية **مسألة** قد بينا ان الوصية بعتق من الثلث فعتق فيه ما شئو كلا
البنهات الصادرة في مرض الموت على الاثر اذ عرفت هذا فاذا عدل بزمان فضا عدان اتبع له الثلث فرب
باسرها وان ضا فان كانت تتجوز كالعق والميراث والوقف والصدقة والعتق الا باق والمعاينة في العتق
فاما ان ترتب له وتوجد دفعة فان ترتب قدام الاولى هناك لا لان يتفرقا ثلثه فاذام الثلث وقضا الباقي على
اجارة الوفاة فان اجازته اخرجت باسرها وله اجازة بعضها اخرج العتق الا بعد وطلبا الباقي ولو اجاز
بعضهم في عتق الزايد او في الجميع فعتق الحكم به ولا فرق بين ان يكون المقتدم والمناخر من مفر واحد او من
ولا ان كانت من جنس بين ان يقدم المعاينة على العتق او يقدم العتق على المعاينة قال الشافعية لانها مطلبة
لا رتبة ولا جوارها ما بعد ما كان لو تقدم العتق او ترتب عايات وقال ابو حنيفة اذا تقدمت المعاينة على العتق
فيتوى بهما ويقسم الثلث عليها واذا وجد دفعة واحدة فاما ان يبتدئ العتق او يفتل فان اعتد اذا امتنع
معه فقالا اعتقكم او وهب عبيدا من جوارحه او ادر ما عتق بقتضيه العتق على العتق لعدم الاولوية اذا
عطف هذا فالفرق بين العتق وبين ان العتق قبضا الثلث على الجميع باعتبار العتق على بقتضيه الحال من الثلث
او العتق من العتق بقرع بين العبد والفرق الحزب ويزال الشافعية لما رواه العائذ عن عمران بن حصين **مسألة**
اعتق سبعة مولى له لم يورى به من لم يكن له مال يورى به فاعاقهم سواهم فاعاقهم فاعاقهم فاعاقهم فاعاقهم
اربعين من طرفي الغائبة رواه محمد بن زياد عن ابى الحسن ان ابا جعفر ان زل ستم مولا فاعاقهم فاعاقهم فاعاقهم
بينهم واعتقت ثلثه ولان الفرق من الاضاف فقبل الشروع في لكل حال هو هذا العتق لا يحصل ما لم
العتق لبقا باحكام الرق واما العتق من العتق وشبهها بمثل التملك والعتق منها فبذلك لان في بقتضيه العتق عليهم
اخر ابو الوفاء والعتق العتق على ما في مولا وميراث الوفاة بقتضيه لا يخرج بينهم بل يفتق من كل واحد منهم فلتة
بقتضيه في الباقي وان اختلفت الجنب بان وكل بكل فخرج وكلا ونظر في دفعة واحدة فان لم يكن فيها عتق بطل العتق
على الثلث باعتبار العتق لانهم شادوا في الاختلاف فقتضيه عليهم على قدر مطالبهم وعتقهم كقرا المقتضى ان كان
بها عتق ويخرج من قال الشيخ روى بقتضيه العتق وهو قول الشافعية وامدى الروايتين عن احمد لانه يفتل على الجميع
لانها حقوق شلوت في استحقاقها فتفاوت في تنفيذها كما لو كانت من جنس واحد لان استحقاقها حصل
حالة واحدة وان كانت البزجاء بقتضيه ترتب بعضها على بعض في الذكوة كانت مختلفة او متفقة فان السابق
مقدم عليها بعد وبه قال الشافعية واحمد لان العتق بالحق لا يورى في حق المخطأ فاذ كانت خارجة من الثلث
فقد اقيمت ونحو الوفاة فاعاقهم ثلثا ثلثا لان الثلث لولا شراكتها لكان ذلك يمنع من في حق المخطأ
لانها ان يجمع عليها بقتضيه اخرج فلو ان اصابا لانها ليست لا يورى في عتقها ابو حنيفة ما سوا لانها لا يورى
من الثلث من مفر واحد فكذلك سواء كان الموقوفين وليس بعتق لانها مطلقان فخرجت من الثلث فاذا خرج الثلث
منها كانت السابقة لولى كل واحد منهما فوجب واما الموقوفان فعتقها ان تقدم السابق منها واما عند الشافعية فالفرق

وهل يقدم المدبر الاقرب ذلك وبقدر ما كان بعض العامة لان المدبر يجب الاقرب حيث ان الاقرب جازح الى انشاء عند
بعد الموت ولو وجب امتن فان افضل الجنة من احكام الحكم لا تقدم مع النقص ولعمري يفيض الحق فلم العنق سوا
تقدم او تامل ان تقدم الجنة بعد ما يترك ان تمام الجنة بالنقص ولو تقدمت الجنة ثم اعتق او عاقب ثم اقبض الجنة
تقدم العنق والمجاهدة لثاقل النقص عنها ولا يقتصر المجاهدة الواضحة في بيع ويحق الى النقص لانها في حق معلومة
هل تقدم الكتاب على الجنة وسائر الوفا الاقرب ذلك لان ثلثا تقدم العنق والامانة العنق والاشارة في بيان ان
عندم لها على القولين في تقديم العنق عليها والثاني الضلع بالنقص لان ليس لها من القوة والبراهة بالحق ولو
اوصى بالكتابة اقرب من الثلث ولو كانت في حق الموت على قدر القيمة والاكثر والاقل لغير قيمة من الثلث وبذلك
الاشارة خلافا لا يوجب لان الكتاب يقابل ملكه ملكه وهو كسبه فيكون نفوسا على الورثة لا معاوضوا فاشق
العنق فاشق في الموضع لغير قيمة من الثلث لانه بالكتابة كالحاوي من ملكه ولو امتن في الموضع والبراهة على العنق
من الثلث اقل الامرين من قيمة العنق لان القيمة ان كانت اقل من ثلثه فان يفسر فيعطل العنق اقل فاما ان يوجبها
بجعل الورثة من جهة الاستبلاء في الموضع لا يغير من الثلث كما جعلت الموضع من الامانة للثقة والى ان يفتقد
يقبل اقوال الموضع بالاستبلاء لقدمه على الاشياء لا يغير من الثلث وبذلك لا يفتقد وقال بوجوبه بغير من الثلث في
سورة الاحزاب **مسألة** لو قال العبد انت حر قبل من موافق يوم او شهر او سنة ثم مضى وان لم يقبل بغيره لانه
فيلحق العنق وهو هذا ما اما العامة فلو اوضح لا يغير من الثلث وان قال قبل من موافق يوم او شهر او سنة ثم مضى
من شهر فذلك ملك صلاهم والافضل لو اعتق عتق مبدى في الصحة وجعلت الصفة الموضع في غير قول ولو قال في
مر من سام ثم غانم وسعد من موه من صوته برب البرهان الموضع ولو قال سام وغانم وسعد احرار فهو من موه
وقومها دفعة ولو عتق عنهم الموت لم يبع عندنا وانعقد بينهم عند العامة سوا قال سام وغانم وسعد احرار فهو من موه
وان مضى من هذا فغانم موفان ما من ذلك الموضع ولم يبق الثلث بها اوضح منها فان يراوا ذلك بعد الشك في
وعتق سام ولو كان له عبدان غانم وسام فقال ان عتقت غانما فامام الموضع غانم في موه فقدم على عتق
غانم صفة العتق سام فيبيع عتق غانم من الثلث عندنا ويطل عتق سام وعند العامة ان غانم من الثلث ثم غانم
وان لم يخرج الا احد ما فامام صفة الشافعية لا يفرع بل يبيع عتق غانم وفيه وجه ضعف الموضع ان يفرع منها كما لو قال
اعتقك وانما منعك من الفرقة لانه افرع ويا عتق الموضع على سام فيلزم ارفاق غانم واذا في غانم لم يحصل ثلث
عتق سام ولو قال ان عتقت غانما فامام في حال غانم في موه لم يبع عتق سام عندنا اتفق على ان لا يفرع
عتق غانم بالمباشرة وعند العامة ان غانم من الثلث عتقا والاعتق غانم ولو قال ان عتقت غانما فامام وسعد
لم اعتق غانما صح عتق غانم عندنا خاصة عند العامة فيبقى الجميع ان جعلت الثلث والاعتق غانم قطعا ولا يفرع ولا يفرع
من الثلث في افرع بين الاخرين في خصب له فرقة التي عتق كل ان خرج كله وجعل ان لم يخرج الا بعض ولو فرغ
الاخرين من الثلث بعض الثلث فاذي خصب له الفرقة عتق كل ولو يفرع من الاخر بعضه ولو قال العبد انت حر فانت

وغيره

تخرج من موه في موه الموت لم يطل العتق عندنا موه عند العامة ان كان احد منها موه اقل من موه المال ويقتض
سام من الثلث وان اصدقها اكثر من موه ثلثها فقدر موه اقل من موه ثلثها موه من موه المال والزيادة عليه من الثلث ان كانت
غير موه تخرج موه من الثلث تلك الزيادة لان تلك الزيادة وموه كونه لورث عند موه موه فان غانم الزيادة
وتخرج سام من الثلث عتق سام لو ان موه موه موه الى الموه ويطل عتق سام لان الموه موه موه موه موه موه
والزيادة في عتق قبل عتق العبدان الزيادة كان شرط في عتق موه موه موه موه موه موه موه موه موه موه
واصدق اكثر من موه
المجاهدة لثاقل النقص عنها ولا يقتصر المجاهدة الواضحة في بيع ويحق الى النقص لانها في حق معلومة
هل تقدم الكتاب على الجنة وسائر الوفا الاقرب ذلك لان ثلثا تقدم العنق والامانة العنق والاشارة في بيان ان
عندم لها على القولين في تقديم العنق عليها والثاني الضلع بالنقص لان ليس لها من القوة والبراهة بالحق ولو
اوصى بالكتابة اقرب من الثلث ولو كانت في حق الموت على قدر القيمة والاكثر والاقل لغير قيمة من الثلث وبذلك
الاشارة خلافا لا يوجب لان الكتاب يقابل ملكه ملكه وهو كسبه فيكون نفوسا على الورثة لا معاوضوا فاشق
العنق فاشق في الموضع لغير قيمة من الثلث لانه بالكتابة كالحاوي من ملكه ولو امتن في الموضع والبراهة على العنق
من الثلث اقل الامرين من قيمة العنق لان القيمة ان كانت اقل من ثلثه فان يفسر فيعطل العنق اقل فاما ان يوجبها
بجعل الورثة من جهة الاستبلاء في الموضع لا يغير من الثلث كما جعلت الموضع من الامانة للثقة والى ان يفتقد
يقبل اقوال الموضع بالاستبلاء لقدمه على الاشياء لا يغير من الثلث وبذلك لا يفتقد وقال بوجوبه بغير من الثلث في
سورة الاحزاب **مسألة** لو قال العبد انت حر قبل من موافق يوم او شهر او سنة ثم مضى وان لم يقبل بغيره لانه
فيلحق العنق وهو هذا ما اما العامة فلو اوضح لا يغير من الثلث وان قال قبل من موافق يوم او شهر او سنة ثم مضى
من شهر فذلك ملك صلاهم والافضل لو اعتق عتق مبدى في الصحة وجعلت الصفة الموضع في غير قول ولو قال في
مر من سام ثم غانم وسعد من موه من صوته برب البرهان الموضع ولو قال سام وغانم وسعد احرار فهو من موه
وقومها دفعة ولو عتق عنهم الموت لم يبع عندنا وانعقد بينهم عند العامة سوا قال سام وغانم وسعد احرار فهو من موه
وان مضى من هذا فغانم موفان ما من ذلك الموضع ولم يبق الثلث بها اوضح منها فان يراوا ذلك بعد الشك في
وعتق سام ولو كان له عبدان غانم وسام فقال ان عتقت غانما فامام الموضع غانم في موه فقدم على عتق
غانم صفة العتق سام فيبيع عتق غانم من الثلث عندنا ويطل عتق سام وعند العامة ان غانم من الثلث ثم غانم
وان لم يخرج الا احد ما فامام صفة الشافعية لا يفرع بل يبيع عتق غانم وفيه وجه ضعف الموضع ان يفرع منها كما لو قال
اعتقك وانما منعك من الفرقة لانه افرع ويا عتق الموضع على سام فيلزم ارفاق غانم واذا في غانم لم يحصل ثلث
عتق سام ولو قال ان عتقت غانما فامام في حال غانم في موه لم يبع عتق سام عندنا اتفق على ان لا يفرع
عتق غانم بالمباشرة وعند العامة ان غانم من الثلث عتقا والاعتق غانم ولو قال ان عتقت غانما فامام وسعد
لم اعتق غانما صح عتق غانم عندنا خاصة عند العامة فيبقى الجميع ان جعلت الثلث والاعتق غانم قطعا ولا يفرع ولا يفرع
من الثلث في افرع بين الاخرين في خصب له فرقة التي عتق كل ان خرج كله وجعل ان لم يخرج الا بعض ولو فرغ
الاخرين من الثلث بعض الثلث فاذي خصب له الفرقة عتق كل ولو يفرع من الاخر بعضه ولو قال العبد انت حر فانت

وغيره

[illegible]

وإن كان من أقرب المواقف

می پر عمل

[illegible]

نور

دعلا قال للشيخ ان اوليات ذلك الاول يسمى فهل يكفي ان انفصل عن قال نعم و هو طريق النافذة قول القائل
يدخل الميت في ذمة الصلوة والصوم والحج والصدقة والعنف ويثبت في الصدقة والدخا الوارث والاجنب
الثاني في الوارث ميا او حفرها او حفر من شجر او وقف معصفا ومنه في حال حيها جعل غيره عنه بعدة
لحق الثواب بالميت ويجوز ان يتخير عن الميت لانها نوع صدقة توضع بعض الثا فبعض الابع الوصية **مسئلة** الوصية
الميت يحصل له نفع من غير ان ينفع ثواب الصيام وضع الثا فبعض من الطلوع به من الميت وفي قضاء ما يتخير
قولان الجليل المنع والقدية ان لو لم ير ان يصوم منه وهو الذي ذمنا اليه على هذا الوصية لما جنى لصوم
بشأنه الولي ولو لم يرض بجبته لا يجب برؤه فبعض الصوم منه للثا فبعض منها ثيبها بالحج قال لا ثا فبعض غير الصوم
لصلوة قضاء او غير قضاء وقوائم الثلاث فلا ينفعه ولا ينفع بعضهم من الصلوة وكفى الطواف وقال باق بها
الاخير من الحج من من قال انه دفع منه ثوبا للطلوف ومنه من قال هو من الاخير من ذمة الحج من عند ما فعل
كالوارث كجملته ولو لم يرض الدم او الصوم ولو اوصى بجبته لا يقر بالاولى عدم النفوذ لا يكره وكذا الوصية ببناء
مكروه في القبر ولو اوصى بغيره كرهه **مسئلة** في الوصية المبنية **مسئلة** اذا اوصى لغيره من مالهم من مالهم
يبين كان وصيته الثمن عند علمائنا لما رواه ابو بصير في الصحيح عن ابي الحسن فك قال اوصى بهم من مالهم قال نعم
واحد من ثا ينضم في ائنا الصدقات للفقراء والمساكين الخ الا انه ومثله وروى في الصحيح صفوان عن الصادق
ونقل الزاد من بعض ان السدس وهو ذرية من احوال ورواه العائنه على وابنه سعد وروى قال الحسن ابان
معه في التورى لرواية ابن سعد ان رجلا اوصى لرجل منهم من المال فاعطاه النبي السدس وكان السهم
كلام العرب السدس فنصرت الوصية البر ولا يقر قول عليه وابنه سعد ولا مخالفا لها في الصحابة ولا ان اقل سهم
يرثه ذوقا برفعت اليد الوصية ومنه من منع ذلك والرواية الثانية من احوال ان يعطى سهمها ما يصح من الفريضة فيظهر
سهم وصية الفريضة بزيادة عليها سهم من سهمها لم ير على السدس فان زاد على السدس **مسئلة** لان قوله بها
ينبغي ان يعرف اليهم فبعض لا ومنه من يرضى بها فبعض اليها مكان واحد من سهمها كما لو قال من يفرق كذا وكذا
سهمها لك سهمهم وقال بعض اصحابنا لغيرهم من سهم الوصية وروى قال ابو حنيفة وقال صاحبنا الا ان يزيد على الثلث
فيكون له الثلث لان سهم الوصية ايضا وهم فيكون له اقلها لان المتيقن فاذا زاد على الثلث فيكون له الثلث فيع
اليهم السدس لان اقل سهم يثمة فوافر قال ابو ثور يعطى سهم من اربعة وعشرين لانها اكثر اصول الفرائض
فالسهم منها اقل السهام وقال الشافعي وابنه المذر يعطى الوصية مائتا لان ذلك يقع عليه اسم السهم فاشبهوا
اوصى بخط وقال عطاء وعكرمة لا يقر لرواية الثالثة من احوال يعطى السدس الا ان يقول الفريضة يعطى
سهمها مع العول في الوصية وصيت لك بهم من يرك السدس فلو اوصى لهم بهم في مسألة منها زوج او اخت كما
لر السبع كما لو كان معها جلا على الروايات الثلث وكذا لو كان في المسئلة ام وثلاث اخوات متفرقات فان كان
معهم زوج فالمسئلة من فخر للوصي على الروايات الثلثة وكذا لو كان الوصية زوجا وابن وابنة

قال المسئلة من خمسة عشر فقير من مسبعة عشر على الروايات الاولى والثانية وعلى الرواية الثالثة لا يكون الوصية لهم
بما يعطى خمسة عشر فقير من مسبعة عشر ولو تلفت الوصية وابنة ووصى لرجل واحد من الدول لا يرثهم جعلت ذلك المهم
لام واعطيت صاحب السدس سدسا كما لا يخفى الباقى من الوصية والوصي متع من اثنين واربعين لصاحب السدس
سبعة وصاحب السهم خمسة على الروايات الثلث ويحتمل ان يعطى ذوا السهم السبع كما لا يخفى لروى من يرضى غيره
فيكون له ستة ويخفى فخر وعشر على ستة لا يتم فبعضها من اثنين واربعين يكون اثنين وابنة وعشرين والحق
ما قلناه لان الموقوف على اهل البيت هم اعرف بالاحكام **مسئلة** لو اوصى لغيره من مالهم من مالهم الى السبع على اكثر
علمائنا وقال بعضهم الشر لم تقدره العائنه بل يعطى الوصية او الوصية الاول لما رواه ابنه بصير في الثا
قال السدس رجل اوصى بخمس من المال فقال واحد من سبعة ان الله تعالى قبل ما سبعة اربا لرجل بابهم من مسبعة
و من رواية الحسن خالد بن ابي الحسن قال قال السدس رجل اوصى بخمس من المال فقال سبع ثلثه ولا تاتي بين الروايتين
ليوازن يكون السؤال الثاني وقع على رجل اوصى بخمس من مالهم الذي يعرف منه الميراث فاجابة بالسبع من الثلث
لان السبع المال الذي وقع السؤال عنه ويدل على هذا التاويل ما رواه عبد الرزاق بن عيسى قال ان امرأة لوتس الى
وقالت ثلثي فبعضه بدينين ومنه من قال ان الله تعالى اوصى بها ثلثي ما رواه ابنه بصير في الثلث
منه بعد ذلك فبعضه كيف قال الميراث وما قال لا يلزم ليل لها عشر الثلث ان الله تعالى امرهم ثم فقال يعطى كل رجل
جزءا وكانت الجبال عشرة قاله هو العشر فقلكم الامام ثم بان الجزء اسم العشر قال ابو ثور ان خمسة اقد عشر ذلك الثلث
وحكم بان لها عشر الثلث لان الفريضة قوله ومنه من يرضى الى قوله ثلثي وفي رواية يعطى ثلثي من الثلث من الرجل
اوصى بخمس من مالهم قال ابو حنيفة من عشرة قال من عشرة قال الله تعالى اجعل على كل جبل من جزاء كانت الجبال عشرة
اجبال وفي الطرفين احدهما فقال في العائنه ابان بن تغلب عن ابان قال الجزء الواحد عشر من ثلث لان الجبال كانت
عشرة والطبرار عشرة قال الشيخ وعبد الجوع على الجزء على العشر وهو على السبع اصحابا ينبغي للوصية عطاء السبع **مسئلة**
لو اوصى لثمن من مالهم لم يرضى قال على ثلثيكون وصية بالسدس وعائنه العائنه ذلك وقال ابو حنيفة الوصية
شأنها واصحابنا عولوا على رواية ابان بن تغلب اصحابا بن ثا من سئل عن الوصية اوصى ثلثي فقال الثلث في كتاب
من مشهور عن ابان بن تغلب على هذا الوجه العائنه قال المفيد وقال اوصى ثلثي من مالهم لم يرضى لان السدس من
قال الله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلالين من طين الى قوله ثم انما علم خلقا من خلق الله الانسان من سلالين
والثمن واحد من سبعة وهو السدس **مسئلة** لو اوصى لثمن ثلثي ان يكون ثلثي ثلثي قال الشيخ وفي كتاب
من قال له عندي مال كثير فانه يكون او اربعة ثلثي ثم قال وعليه اجماع الطائفتين في تفسير الكثير ثلثي ثلثي قال ابن ادرج
في هذا القول فاعلم ان الرواية وروى بنو نذران بصدقها لكثر ما وردت بالوصية جلة كذا وكذا او دها
احد من اصحابنا وروى صاحبها والذي يفيض اصول المذهب فحكم بالادلة والاعتبار ان لا يجاوز الروايات
ما وردت فيه من حيث لا يتعدى المعنى الذي يجمع في تفسير الكثير الى المقرب الوصية مع الهم في تفسير الكثير

يزيد ولعلها كانت البيع وبها قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان لم يكن في الاجزاء ما يزيد على الثلث بقسم هكذا على الا
تفاوت وان كان فيها ما يزيد وحده على الثلث فلا تعتبر الزيادة من القسم منها او حتى لو اوصى لواحد بالشفقة ولو
بالثلث وروى الثوري عن الثوري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اوصى بثلثي ثوبه لثلاث بنات فبقي ثوب
الثلث وروى تفاوت الخبرين كما لو اوصى بثلثي ثوبه لثلاث بنات فبقي ثوب واحد منها على الثلث فلو خلفنا بوي وابين واوصى لكل واحد
بنصف ما له ولاخر بالثلث واجازوا الوصية فوضعت الورثة من سنو وكذا خرج الوصية والباقي بعد اخراج
الوصية واحد فعلى الاول جزء الوصية خمسة اثمان الباقى من غيرها تتركز على الرقبة تحت اثمانها يبلغ ثلثين
وعلى الثاني نصف بالثلثي ستة وثلاثون وثلثين ولورد والوصية الى الثلث فتمت الثلث بينهما على خمسة
ففيها بقدر الاجازة خمسة من سنو وله طريقان احدهما ان ينظر الى ما زاد من حصة الوصية على الثلث فيقتطع ذلك
من نصيب كل واحد من الوصية لم ومنه ما زاد في هذه الصورة ثلثة اقسام لان مجموع كل الوصية خمسة اقسام
لكن يخرج الوصية لآخر له ونصيب كل واحد لا ينقص من مجموع الاجازة لانه اذا بطلت من مائة
كان نصيبها ثمانية اقسام والآخر صارت ثلثة بقسم المال على ثلثة وان ردنا الثلث على ثلثة ولو اجاز صاحب
الشفقة له فلصاحب المال الثمان ولصاحب الشفقة وجب له من مائة مائة اربعة اقسام في حال الاجازة
لها اربعة اقسام فاذا كانت اربعة اقسام جميع نصيبه وفي وجبه الثلث الذي كان له في حال الاجازة لها ان ما
يؤخذ لا كان فعلى صاحب المال اربعة اقسام من مائة اربعة اقسام والوصية وان اجاز صاحب الكل ومدة ثلثة اقسام
اشاع على الاول والشفقة لآخر وعلى الثاني ليس له الا الثلثان اللذان كانا له حال الاجازة لهما في الشافعي
فان اجاز احد الابنين لهما دون الآخر فلا شيء للآخر والاخر الثلث والثلثان بين الوصيتين على ثلثة وان
احدهما لصاحب الجميع ومدة ثلثة اقسام للآخر الثلث والباقي لصاحب الجميع ومدة ثلثة اقسام للآخر الثلث والباقي
الابن الآخر الثلث والباقي لصاحب المال في وجبه وفي الآخر اربعة اقسام والشفقة الباقي للآخر فان اجاز لهما
الشفقة ومدة رفع اليد نصف اربعة اقسام للآخر والشفقة هو الثلث ونصف سدين في وجبه وفي اخر اربعة اقسام للآخر الثلث
الشفقة ولصاحب المال نصيب والآخر ثلثين والثلث الذي لم يخرج من مائة من مائة اربعة اقسام في مائة من مائة
ثلثين للذي لم يخرج ثلثة عشر للآخر خمسة اقسام ولصاحب الشفقة اربعة اقسام ولصاحب المال ثمانية اقسام لان سبعة اقسام
لصاحب الشفقة منها سهم فلما اجاز لثلاث كان له تمام الشفقة ثلثة ونصف فاذا اجاز له احد ما لم يرفع ذلك
وهو سهم وثلثة اربعة اقسام منهم تقرب يخرج الربع في مائة يكون ستة وثلاثين مسئلة لو اوصى لزيد عبدا ولم يخرج
يخرج ثلثة اقسام العبد يوم موت الموصي لانه حال نفوذ الوصية ونظر المولى في ذلك الحال فان خرج العبد من
الثلث ورفع الزيد فان بقي شيء دفع الى عمر وان لم يبق شيء طلبت الوصية لعمر او لا تنطبق لهما ولو ان العبد
قبل موت الموصي لم يصب الزكاة ونظر في سائر ما اوصى به ويقومها حال موت الموصي يدون العبد ثم يقوم العبد
كان جيا فخطب ثلثها لخدمة العبد ويدفع الباقي الى عمر ولو لم يبق من ثلث الوصية باطلان ولو رد

وصيته طلبت لم تبطل وصيته وعرف وكذا لو مات العبد بعد موت الموصي لم تبطل وصيته وعرف وعدم الركن وصيته
فمنه من الثلث فان بقى شيء وضع الى عمره ولم يكن له مال سوى العبد فامضى له به ولو لم ير ثلثه او ثلثه مال وفضل
الشرى فان اجاز الوثيرة قسم العبد بينهما او باع الى زيد فثلثه او باع لغيره وصيه وان لم يصير انهم الثلث كذلك
قال جابر بن يزيد والحسن عطاء وطاوس وداود والربيع فتح الامير بها لان موصي الثاني باوصى الاول مكان ثلثه
لا لو قال ما وصيت بربك فهو بشر وهو حق ان لم يفسد الشرى ولو كان له مال اخر والوصيان كذلك كما لو
له الفداء ومنه العبد الف فان اجاز الوثيرة جعل العبد بينهما او باع لغيره مع ربع ثلث الامير وان كان
العبد الذي هو ثلث المال ان عجز كان الفين وهما ثلثان ثمانين وليس لها ثلث نصف يخرج الثلث في اثني عشر
تكون ستة وثلثين العبد منها اثني عشر من غير زبد وثلث مع ثمانين الباقي لعمره والباقي للوثيرة وان رد الوثيرة
قسم الثلث بينهما على عشر لان سهام الوثيرة احوال الحيوة عشر وان كان العبد وهو ثلث المال عشر ثلثا المال ثلثون
لزيد نصف من العبد ولعمر ثلثه منها وثمانية من الباقي كما ان حال الاجازة بقية للوثيرة ثمانية من العبد
اثان وثلثون من الباقي وذلك اربعون نصف سهام الوثيرة هذا كله اذا اجاز جميع الوثيرة جميع الوصايا او
كلهم الجميع ولو اجاز الجميع بعضهم خاصة واجاز بعض الجميع ورد بعضهم الجميع واجاز بعضهم الجميع وبعضهم
الجميع اورد بعضهم الجميع وبعضهم البعض واجاز بعضهم بعضا وبعضهم البعض الاخر فطعن هذه الالسا
فيصح المسئلة على تقدير الاجازة المطلقة وعلى تقدير اورد المطلق فان ثلث الفرضيان اكتبته بواحدة منها وان
قد اخلنا اكتبته بالاكثر وان استغنى عن الفرض وان قبا بقا ضرب احدهما في الاخرى وان توافقا ضرب
جز وتنفذ الاخرى ثم قسمت المال على تقدير الاجازة من ذلك العبد وتظهر في الحاصل لكل غير على التقاء
فيكون قد والتفاوت بينهما الى اجازة فلو خلفا بين واوصى بنصف مال لزيد وثلثه لعمر فعلى تقدير الاجازة
الفرضية من اثني عشر وعلى تقدير اورد من خمسة عشر وقد توافقا بالثلث فنضرب ثلث احدهما في الاخرى تبلغ
سبعين لزيد منها على تقدير الاجازة ثلثون ولعمر عشرون وكل ابي خمسة وعمل الوو لزيد اثني عشر من ضرب
ثلثة احاسا ولعمر خمساها وكل ابي عشرون فالتفاوت بين نصيب كل ابن بخمسة عشر ولو اجاز واوصى لزيد
فقد ساعه كل واحد منها بنسبة منهم له ثلثه ويبقى لكل واحد احد عشر وان اجاز واوصى عمره فقد ساعه
كل واحد بنسبة منهم له عشرون وكل واحد اربعة عشر وان اجاز احدهما الوصيين ورد الاخر فقد ساعه الجميع
زيد بنسبة عمره اربعة يكون لزيد احدى وعشرون ولعمر اربعة عشر والجميع خمسة ولا اخر عشرون وان
اجاز احدهما الوصيين فان اجاز الاخر وصيه عمر ثم له عشرون وان اجاز احدهما وصيه لزيد والاخر لغير
عمر فهذا ساعه زيدا بنسبة وذلك ساعه عمر اربعة فيكون لزيد احد وعشرون ولعمر اربعة عشر والجميع ثلثة
ولو خلفا بين واوصى لزيد بجميع ماله ولعمر ثلثة فعلى تقدير الاجازة المطلقة من اربعة ثلثة لزيد وواحد
لعمر وعلى تقدير اورد من اثني عشر لزيد ثلثة ولعمر واحد وكل ابي اربعة وفي داخله في اثني عشر ضلكتها

في قوله والعبد الموهوب بعينه سيده والمشي للعبد بعينه قبل نفسه ولها حصان في هذه المواضع بغير كل
واعلم فبنه وهو ميراث وقال ابو يوسف وعلم به نصف الذكر وذلك ثلثه اربع رقبته ربع في ربع فبنه ربع
ولو وهب له ثلث اخوان متفرقات لآمال له سواء من ولا وارث عتق من راس المال عندنا ويرى قال مالك واحمد
وان كان اشترى من فكذا على اشكال وهو رواه عن احمد وقول اهل العتق وبعض اصحاب مالك وفي قول
مالك بعين ثلثين وفي رواية عن احمد بعين تكون رقبته من لا وارث له جازية في جميع المال وان تركه لآمال
يرجع من ثلثه عتق ورأينا وقال ابو حنيفة اذا اشترى من او وهب له ولا مال ولا وارث عتق ونحوه كل
واحدة من الاثنين للاب والامنة للام في نصف قيمتها للاخت من الاب والام وانما لم يردا لانها لو ورثا كان لهما
حصة الوفاة ذلك رقبته ونسبها نصفين فكان ينفق عليها مستقلا وان ثبت عليها سعيان لم يردا وكانت لهما
الوصية وهي رقبته بنهما نصفين واما الاخت للابوي فادورثت عتقت لان لها ثلثة اخماس من رقبته ذلك
من قيمتها فورثت وبطلت وصيتها وقال ابو يوسف وعلم بعين ونحو كل واحدة من الاب والاخت من الام
للاخت من الابوي في خمس قيمتها لان كل واحدة ثلثه اخماس رقبته وعلى قول الشافعي لا يعقن مسئلة
لو اشترى اباه بالف ولا شيء له سواء مات وخلف ابنا احتمل الصفة فبعق على الابن ثلثاه وثلثه بالوصية
القطر لاسلامه الفدية بالاثلاث لجميع الذكر وفي رواية عن احمد بعين كل على الميراث وله ولاؤه ونحوه
لا ولاؤه في رواية اخرى عن بعين ثلثه بالوصية ويعق باقيه على الاجرة لان ميراثه ويكون ثلثه ولاؤه للثمة
وثلثاه لابنه عندنا ويرى قال مالك وقيل عن الشافعي ايضا وقال ابو حنيفة بعين ثلثه بالوصية وربع الاب في ثمة
ثلثه وقال ابو يوسف وعلم بعين سدس لانه ورثه وربع في خمسة اسداس ثمة الابي ولا وصية له وقيل عن
الشافعي انه يبيع البيع الا ان يصر الاب بعينه وقيل يبيع في ثلثه ويعق ثلثه في الباقي وللبيع الجاهل ثمة
الصفتة وقيل لا يصر ولا لانه من ثمة فان ترك العبد سواء عتق كله وورث سلس العتق والباقي للابوي
يرى قال مالك وابي حنيفة ونقل نحوه من الشافعي ونقل منه يعق ولا يرث وقيل ميراثه مفسوخ وقال ابو يوسف
وعلم به ثلث الاب سدس الذكر وهو خمس ابنة صفت بها حرة رقبته وربع في نصف فبنه ولا وصية له وان اشترى
ابنه بالف لملك ميراثه وخلف اباه عتق كله بالثمن او في الوصية الاول وفي الثاني يعق ثلثه بالوصية
وثلثاه على جده عند الموت ولاؤه ان لا يابنها ويرى قال مالك وقال ابو حنيفة بعين ثلثه بالوصية وربع في ثمة
ثلثه للاب ولا يرث وقال ابو يوسف وعلم به ثلث خمسة اسداس وربع في ثمة سدس وهو قول الشافعي
كما قال في الاب ولو ترك العبد سواء عتق كله وورث خمسة اسداس الا في العتق وللأب سدس ويرى قال مالك
وابو حنيفة وقال ابو يوسف وعلم بالاب سدس من الذكر خمسة ابنة صفت بها حرة وبنها وباعها فاختار الوصية
الميراث ابيهم لآمال سواها وبنه ميراثه لآمال سواها الف فاعتق احداهما وميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
قال بعضهم بعين ثلثا الميراث وقال الشافعي بعين ثلثاه ولا يرث لانه لو ورث لكان عتقا وصية له

ينظر

ينظر انما لم يطل او ثمة يورثه الى ابطال تورثه وبقية ثلثه وابن الميراث وقال ابو حنيفة
يعق ثلثا الميراث وربع في ثمة ثلثه ولا يرث وقال ابو يوسف وعلم بعين ثلثه بالوصية وربع في ربع فبنه ربع
ان بالبراث من المولى **المطلب الثاني** في الوفاة بالمانع مسئلة تقع الوصية بالمانع كخبر عبد وعلم به
ونكنا ما ورثه من ثمة الميراث سواء وصي بذلك في مدة معلومة بجميع الثمن والمنفعة في الزمان كله عند
علمنا اجمع وهو قول عامة اهل العلم مالك والثوري والشافعي واحمد واسحق وابو ثور واصحابنا الى انه لا يرث
بيع ثلثها بعقد الماوضة فتصح الوصية بها كالاعتاق والرواية عن الوضام وقال ابن ابي البطاح لا يقع الوصية
بالمنفعة لانها معدومة وتنتفع به الوصية بالمعدوم وينظر قوله في الماوضة عليها وصحة الوصية بالمنفعة
على الثاني لان الوصية تقع بالمجهول بطلان الاجارة لانها تملك منفعة بعض فلا تقع مع الجاهل الزناذرا
الموصي فقلنا الوصية بالمنفعة الموصي والوصية الى الوصية ولو وصي بعتد عبد سبعة سنين ولم يعين من
الوصية والعين الى الوارث ويجوز ان يحصل له ثمة من هذا العام فان لم يصر ثمة في العام المقبل وكذا في
عبد العام فان حصل له في العام المقبل ويجوز ان يوصي بعتد عبده كذا سنة في سنة وكذا في سنة
العبد وكذا في سنة المخلوم وينظر قول الشافعي ويجعل على الثاني ومنه نظر في العمل على اقل الصفة
على الاطلاق فتصح لخطه واحدة وتصح الوصية بالمنفعة من ثمة لانها اذا صح مطلقه مع الجاهل كان منها
معلومة اول **مسئلة** الوصية بالمانع تملك للمانع بعد الموت وليس يخرجها عن امان الوصية بالاعتاق
تملك لها بعد الموت فلو ان الوصية كانت للمانع مودعة عن كائن حرة او ماله او له اجارة الايمان
والاعانة لها والوصية بها ولو مات العبد في يده لم يصره كالابن الساجر عندنا ويرى قال الشافعي
ليس عليه ثمة الرد وقال ابو حنيفة انها عادية لا تملك لها ولا تورث منه وليس له الاجارة هذا هو
الوصية بالمنفعة او قبلها ما بالثابت والمرد من الثاني استيقنا الوصية من ثمة العبد ماله مودعة وكذا الوصية
بمنفعة ماله معينة وقال بعض الشافعية انها لا تنتقل الى وارث الموصي عند الاطلاق اذا حرة ماله معلومة
كان الموصي قبل ان ينفذها والمثمة عندهم الاول ولو قال او وصيت لك بها فاعطيتك ميثاق قال بعض الشافعية تكون
اياه لا تملكه وليس له الاجارة وفي الامارة وجهان وانما كان الموصي له رقبته الموصي لو قال او وصيت
لك ان تكون هذه الامارة وبان يملك هذا العبد فهو عندهم باعنا ايضا التملك بطلان قوله او وصيت لك بكذا
وقد مر قال بعض الشافعية وهو جهل اذا قال اسأعزلك لتفعل كذا ان العقد الحاصل اجازة عين في
الذي فينظر ان لا يصر في يمين قوله بان تكتها او بكذا ولو قال اطعوا فلان كذا من الخبرين الى ان يصر
فيلزم في الحام الكفارة ولو قال اسأعزلك لافترضه الى هل عليه فببيلة الاجارة مسئلة قد بينا ان الوصية
باسرها انما تقع من ثمة المال وانما تقع في ثمة على ثلث اعتبار اجارة الوصية ولا فرق في ذلك بين الايمان
المنازع فاذا وصي بالمنفعة عتق من جها من ثمة المال عند علمنا اجمع وهو قول كل من قال بصحة الوصية

بالمناخ فان لم يخرج من الثلج اجزئها ما يجمل الثلج وبه قال الشافعي لانها وصية موصية فخرجت بقصد ما على صاحبها
ان خرجت من الثلج او بعد اخرج من الثلج كما في الوصايا والاعيان وقال الكاظمي عجلت عليه سنة ثمان مخرج من
الثلج فالورثة بالخيار بين تسليم خلاصة سنة وبين تسليم ثلث المال وقال الشيخ الرازي وابو ثور اذا وصى بثلث ثمنه
فان العبد يخدم الموصي ليوثما والورثة يوصون حتى يشكّل الموصي له سنة فاذا اراد الورثة بيع العبد بيع على هذا
المنفعة الموصى بها فان كانت موقلة ففي كسبه فخرجها من الثلج اقول احدها انها تقوم الى قبته والمنفعة من الثلج
كما لو باع ثمن مؤجل بغير ثمن من الثلج وذلك لانه حال بينهما وبين الوارث والمجمل له كالانفاق فان القاصدين
بها ولا منافع القبة وفوايدها قد بطلت على الوارث وكانه فوتهما بالحنينة ولان عبدا لا منفعة فيه وشجر لا ثمرة
لا قيمة لها غاها بالافزاج ان تقوم الرقبة بمنفعة جميعا وبغير خروجها من الثلج وهو احد قولي الشافعي والثاني
ان المعتبر بين ثمنها وبينها سلوية المنفعة لان الرقبة للوارث فلا معنى لاحدا بها على الموصي ولو بيع
جماعة من الشافعي الاول بان المنفعة ابد لا يمكن تقويمها لان المنفعة ابد لا تقسم بها منقصة من العمر ومدة العمر غير
معلومة ولا يعلم ولا يضبط لا يمكن تقويمه واذا قدر تقويم الرقبة اذ اوقت هذا فطريق التقويم ان يقوم
العبد بمنفعة فاذا قبل بغيره ما يرضى قبل كم فتمت ولا منفعة فيه فاذا قبل عثره فعلى الاول يعتبر من الثلج المأثرة ويطر
ان يكون يوم العبد مأثرا وعلى الثاني المعتبر المتعوق فطر ان يبقى للورثة من ثمنه مع القدر في يوم
وبدونهاى وبغيره على الورثة في احوال الوصيين ولا يجب على الاخر الثالث تقوم المنفعة ونسبة الرقبة
باب القيمة وقواه الشيخ زيني قال تقوم الرقبة من الثلثين والمنفعة من الثلث بقول المنفعة تنقل الى الموصي
لر وتنتقل الرقبة الى الورثة ومن قال تقوم الرقبة والمنفعة قال بطلان فان خرج العبد من الثلج كان الوصي
وان خرج بعضه كان له من العبد بقدر ذلك للورثة وعلى ما قال الشيخ تقوم والمنفعة فان خرجت من الثلج
كان له وان لم يخرج كان له منها جدر الثلج والباقي للورثة وان كانت المنفعة موقرة مثل ان يوصى لمنفعة
او شهر قال الشيخ تقوم المنفعة وتقوم الرقبة على الورثة وتقوم المنفعة في المدة وتحسب من الثلج لان المنفعة يمكن
تقويمها والعين ليست سلوية المنفعة لان بعد انقضاء المدة تعود المنفعة اليها والشافعي ضابط احدها ان الحكم
فما كان الوصي المؤبد الثاني ان اعتبرنا تفاوت ما بين القيمتين ضالا فمنا وان اعتبرنا قيمة الرقبة ثمنها وبها
بناء على ما يبيع المستأجران جواز ذلك اعتبرنا من الثلج فلو تفاوتت والاعتبار بقيمة الرقبة لانها كالثمن ويمكن
هذا القياس ان يبنى على الخلاف فيما اذا وصى بمنفعة ابد على خلاف في ان الوارث هل يتمكن من بيعه الثالث
ان المعتبر بغيره من ثمنه تلك المدة وهي اجرة المثل واسبعده بعضهم لان المنافع تحدث بعد الموت فليس الموصي
مضوتا لها من ملكه والرابع وهو الاظهر ان العبد يقوم بمنافعه ثم يقوم سلب المتعوق تلك المدة فانقضاء
هو المعتبر من الثلج وبغيره الرقبة في هذه الحالة محسوبة من الذمة وبغيره الرقبة في هذه الحالة لا خلاف فيخرج على
الحلوى المذكور صور الاول لو وصى بمنفعة عبدا فثلث سنين والى الله سواه ان اعتبرنا قيمة الرقبة من الثلج محسوبة

[illegible]

الثالث الى الورثة لانها الوصية والثاني لانها الوصية فوجب ان ينتقل الحق الى الورثة بعد وفاة الموصي
ان كان هناك وصايا غير ما قال بعض الشافعية والثاني ان يثبت الثلث بعد الوفاة على راي الوفاة
ولا يوقف ما فاقضت من اموالهم بدينهم قبل ما يقتضيه القبط وقال بعضهم هذا اذا كانت
الوصية قبل وفاة الموصي اما اذا لم تقبله واقفا ورثته مناه فهو شكل لا يثبت له **مسألة** الوصية
عنده او جنانا كانت منه مبدية معلومة بالثقة في تلك المدة على الورث اجماعا لان ذلك الرتبة
فكما ان كان اجر عبده وان كانت الوصية على الثابت فالوصية لها على الورث ايضا لان مال الرتبة
المنفعة عليه كالعبد المستاجر وهو طم على الشافعية وبه قال ابو ثوب واحمد في رواية والثاني انها على الوصية
له وبه قال ابو حنيفة وبعض الشافعية لان مال منفعته على الثابت فكانت الفضة عليه كالزوج وهو واذن
احد ولا نفع له فان ضرره عليه لما لا يجمعها ويحقق ذلك ان ايجاب الثقة على من لا يقع له ضرر
يعد بغير معنى الوصية او صحت لما يقع عبدا واجبت على وذئبي ضرره وان اوصى بغيره لاضان ولا
برتبة كان معناه اوصى لهذا بغيره ولهذا ضرره والتج بغيره هذا بقوله لا ضرر ولا ضرار وكذلك جعل
المخرج بالاضان ليكون ضرره على من لا ينفق خلافا للمستاجر لان نفعه في الحقيقة للمخرج لا ينفق عموما
عن ما مضى والفرق بين الزوج والوارث ان النفقة على الزوج في ثبوتها اليقين من الاستماع فلا بد راي
النفقة في الملوكة ناهية للملك قدوم بدله والفرق لا اعتبار برأي نظر الشارع كن يملك عبدا عاخر اعي المكنة
والغلة فان النفقة عليه والفرق يندفع بغيره في صورتين والثالث انها من كسب العبد فان لم ينفق
انفق عليه من بيت المال لان الوصية لا ينفقون به وصاحب المنفعة لا يملك الرتبة بل يملك ايجاره فلم يبق الا ان كان
وهذا ارجح الى ايجابها على صاحب المنفعة لان كسبه منافعها اذ صرف في نفقة فقدمت المنفعة الموصى بها الى
النفقة فصار كالوصية بالبرئ من مال سواء ومنع عدم انتفاع الوارث فان اعانته تقع عظم لانتهاك
الشواذ **مسألة** نظر هذا العبد تنفع الثقة فاعلم من كانت وعبت عليه طرته وللشافعية الخلاف الثاني
والاخر السابق للثقة المنددة وبعضهم قطع بوجوبها على مال الرتبة اذ عرفت هذا فخلق الدابة كنفقة
العبد وامامها والدار الموصى بها فاعلم من كان الموصى به فان تراضيا عليه او تبرع احد به فلا يثبت
وليس الاخر منعه فان تنازع الميراث في النفقة في الميراث الحيوان وبعض الشافعية مثل الخلاف
المذكور في العاقبة **مسألة** الوصية بغيره لا ينفق منه مبدية او على الثابت ينفق للوارث ايضا
لان رتبة خالصته وهو من هبة الشافعية وينقل بعضهم خلافا واذا الاول وهل يصح عتق الكفاة بغير
المخ وهو صحيح ومبى الشافعية لان ما جاز من الكسب لنفسه شبيه الوهن والجواز لان ذلك له فاشبه الوهن
العاجز من التكسب اذا عتق عتقه ونفقته بغيره الموصى له وفي الوصية حالها وهو اوضح وجبى الشافعية
لا عتق العبد المستاجر ولا يرجع العبد المستاجر المقتضى بغيره من ثمنه المنفعة فلا مال الواجب عليه فانه ثم انفق

في العبد

فان العبد يرجع على معتق ببدل المنفعة على احد قول الشافعي لان المقتضى اخذ من المنفعة من المستاجر
فانفق عليه بغيره بعد العتق بغير قبله فلهذا منها وليس كذلك فافان لم يحصل الوصية المنفعة لانها المكنة
مسلوبة المنفعة لا ملك من جهتهم على انما منع رجوع العبد في العوض في الاجازة على الحق منقلا وهو
قولي الشافعية وقال بعض الشافعية بطل الوصية بالمنفعة بنفس الاضاف اذ بعد ان يكون الميراث
المنفعة ابدال له وليس على الحق عندنا وهو احد قول الشافعية ونقل بعض الشافعية بطل الوصية بالثمن
بنفس الاضاف بغيره على القول به هل يرجع الموصى له على المقتضى ببدل المنافع للموصى وجبى هذا القول
ان يجاز هذا العبد بغيره الميراث اجماعا على ما يات من الزكاة وبغيرها وعدمه لان الكتاب اذ ينفق العبد
نظر الى منه الكتاب ويجوز تدبيره ليس له **مسألة** الوصية بالمنفعة على العبد لان العتق للرفقة وهو
لا يملكها ولا ينفق ومنه لان اعانته فلا يثبت عليه حكم **مسألة** الوصية للموصى بالخدمة والعبد المستاجر
ضايفه وخلقه واستعماله فلو رثته الانتفاع به لان ابو حنيفة العبد يكون لبيد **مسألة** العبد الموصى
بمنفعة ان كانت المنفعة معينة بمدة مضبوطة مع بعضها اجماعا على ما يصح بيع العبد المستاجر وان كانت مؤبدية مع
البيع ايضا حال الملك فيها وبيع المنفعة ولا يكتفى بغيره فاعانته وتحصيل الثواب بذلك فصح البيع وهو
احد وجوه الشافعية والثاني المنع لاستخراج المنفعة بغيره في المنفعة بغيره فلا يجوز بيعه كالحق
والثالث ان يصح بيع العبد والامانة واليهام واليهام لان الرتبة الى الله تعالى باضافتهم والاربع انه يصح
البيع من الموصى له لان بغيره الرتبة والمنفعة بغيره فلا يثبت البيع من بغيره الا فائدة بغيره
منع ذلك فان فائدة الاضاف منقطة وكذا تحصيل ولا ينفق ولا اولاد بغيره فلا ينفق ولا ينفق
ما يشي جاز للوارث بغيره اجماعا ببقاء بعض العوايد والصوف واللبس والظفر والواو ويجمع منافعها
فالخلاف كاسبق **مسألة** الوصية بغيره لاضان بغيره لا ينفق من الوصية وقام الموصى له بالرفقة وقام
الوارث فبذلك وبه قال الشافعي وعبيد واحد وامامها الى ولو اهدت الدار الموصى بها فاعانته
الوارث بالتمهل يعود من الموصى له بغيره وللشافعية والوجوه العود ولو اهدت الموصى لها ما دها بالها
للشافعية وجبها والوجوه عتقها لان ذلك **مسألة** الوصية بغيره العبد مؤبد الموصى له ابيات بغيره
ليتمكن من استيفاء منافعها ويند رجعت الوصية المنافع المضادة من الميراث والاختطاب والامتناع والا
خطيا ورجع الصفة والخدمة لانها بدل منافعها كذا تدل الاضافات الدائرة كالميراث المقتضى
احد وجبى الشافعية له قوله بغيره عموم الاكتاب والثاني المنع لانها لا تقصد بالوصية وليس عبيد لان العام
لا يقصد بغيره بالفضل بل بالقوة **مسألة** الوصية بغيره من امة فانت بولد من زوج او زنا فهو ملك اجماعا
ملكه حكم ام ولد يكون الولد الاقرب انه يكون رتبة لورثة الموصى كانه لانه تابع لها والمنفعة للموصى له كانه
جزء من الام فجزى بجزاها وهو احد وجوه الشافعية وقواه الشافعية والثاني ان رتبة افعه لورثة الموصى لان

استحقاق منفعة الام لا يقتضي ان الولد له في الاجازة والثالث انه يملك الموصي له لان من كتب الامر ونها
لان من سمي له الامر كماله فان قل هذا الولد وجبت بمنته فان قلنا ان الولد الموصي له كانت القبة له
وان قلنا حكمه حكم الام فوجبها احد ما يكون للورثة والثاني بشرى بها ان ترك ذلك الولد تكون رقبته للورثة
ومنفعة الموصي له ولو قلنا واخطى بشته او زوجته فانت بولد فلا حظ له منه بشته وولد من المهر للموصي لان
منفعة المهر والولد لا خير في رقبته انما لا بد منه ولد بشته وقال بعض الشافعية ان المهر او رقبته الموصي له لا بد
منفعة البضع ومنفعة البضع لا خير بها بهما لا يمتنع بالوصية واذا قلنا ذلك كان قابضا للورثة وليس
للموصي له وطبعا كما يجوز للمساخر وطوا المساجرة فان وطبعا مع العلم بالخبر مد كما يجد المستاجر وهو احد
قولي الشافعية والثاني لاحد عليه المشهور وقواه الشيخ ولا مذهب له لان المهر له ولو ولد لها بالوطا انصرام
ولد قال الشيخ نصير ام ولد ويكون الولد للثبته وهو اظهر قولي الشافعية والثاني انه يكون رقبته على الخوة
ان جعلنا الولد المملوك كالكتب فلا ينفذ عليه ولا منفعة القبة ثم هي لما لا الرقبته ان بشرى بها احد يكون
رقبه لما لا الرقبته ومنفعة الموصي له وجها ن وليس لوارثه الموصي له وطبعا لان منفعتها ملك لغيره فلا يجوز ان
يستوفيا ان وطى فلا احد بشته تلك الرقبته عليه المهر للموصي له والولد هو وعليه فشران قلنا ان الموصي له او بشرى
بها احد كقبة وان قلنا لم يجب شيء وتكون الامام ولد فمتى جوزه لا يملكها علقته منه فهو مملوكه وهو قول بعض
الشافعية وقال بعضهم لا ينصرام ولد له لا غير ذلك لا سبيل له **مسألة** اذا وصى بمنفعة العبد اذ رجع فحقه استحقاق
الجزء ويساير ابطال الاكسابات واجازة رعا عاقبه ولو وصى بمنفعة الدار فله سكنها واجازتها واعاها ولو
وصى بغير العبد وسكن الدار لم ينفذ استحقاق جميع فانه لو استاجر عبدا لم يملك تلك المنفعة للدار والعرض اذا
استاجر دارا للسكنى لم يكن له ان يعمل فيها منفعة الدار والقطا ولا يطرح الرجل فيها ولو وصى بالقطر والكباب فحقه استحقاق
السكنى والركوب والاستخدام ولو وصى بواحد منهما لم ينفذ استحقاق الاقطار والكتب لان الغلة فائدة معينة والمنفعة
تملك في مقابلته العين حيث تقسم الاموال الى الايمان والمنافع ولو وصى له بالمنفعة لا يستحق طلب الكتب **مسألة**
ليس له منفعة الامن وزوجها وكذا ليس للوارث مالك للرقبة تزوجها لان مالكا لمنفعة لا يملك منافع وطبعا بالكتاب
فليس له ان يملك بغيره وانما وجب له المنافع وذلك لا يبيح له المولى لا العقد والرقبة لا يملك من زوجها الا
على امره صاحب المنفعة تزوجها لانها ربا نفقت بالولادة ونقص نفقتها بالحمل وربما مات في الطلق فان انفقا
على تزوجها جاز ولو طلبت الجارية ذلك قال بعض العامة وجب تزوجها لان من حقها وحها في ذلك مقدم عليها
لانها لو طلبت من سيدها الذي يملك رقبته ونفقتها اجبر عليه وفطم حقها على حصة وولها في التزوج الى انفقا
عليها لك الرقبته وضع بعض الشافعية وطى الجارية الموصى بنفقتها للوارث ان كانت من قبل منة من خوف الخلع
بالطلاق والنقص الضعف بالولادة والحمل ولان الملك غير تام فان كانت من لا قبل فوجب **مسألة** الوصي
لرقيقه العبد والامر الدائرا لا يوجب ان الموصي له لا يقر اذ بالسر بالموصى بنفقتها لان من وضع من الفرها

انفق انفق اضرو ونقص عليه الانتفاع وهو احد وجهي الشافعية وبه قال حتى الرأى لان يكون اهله في الميراث
فيخرج من الاصل والثاني لغيره ذلك وبه قال ابو ثور كما لا يجوز تزوج العتق سلبا بالامر وعائنه للمالك و
الذين ان منفعة الرقبته لانه السيد ولذلك يستل السيد بالفرج والرقبة فلا يستل **مسألة** وصي
على العبد الموصى بنفقتها فان قيل فان اوجبت الفضا من كان لمالك الرقبته الانتفاع فانما انتفق بخلق الميراث
لربا المنفعة كالوفاة وليس للموصى منع الوارث من الانتفاع فان صالح الوارث الجاني على الدين لم يكن للموصى
لرثتها منها وان اوجبت لان نفقة المأخوذة خلاف بين العامة قال ابو جعفر بشرى بها عبد فهو مقام
تكون رقبته للوارث ومنفعة الموصى له لان القبة بدل الرقبته وما فيها فتقوم مقامها وهو على قول بعض الشافعية
والثاني ان القبة للوارث حتى ملك الرقبته فلا شيء للموصى له بالمنفعة كالاخوة المساجرة بدل المساجرة
ازوج الاخرى رقبته لان الوصية تعلقت بالعين لا بالبدل والعين قد تلفت وبه قال بعض الشافعية والثالث
انها توضع على الرقبته مستلوبة بالمنفعة وعلى المنفعة وحدها وذلك بان تقوم الرقبته بمقامها ثم تقوم ولا منفعة ولا
بد وان يكون لها جنة لما في غناها من الثواب وجلبها لولا ومرو فقد رانقا و هو قيمة المنفعة فما هو قيمة
الرقبة من القيمة للوارث واهو حصة المنفعة للموصى له وما هذا هو الوجه الاول واحول امر انهما في ان
القيمة مضرة الى مبدل او تقيم بها لها والراجح انها للموصى خاصة لان قومه بمناقصه المنافع مضرة ويخرج
على هذا الخلاف ما اذا قلنا للوارث او الموصى له فلا شيء على من تصرف القبة البه لو كان العاقل اجنبيا والارث
عندى الاول ولو قطع بعض اطرافه فالارثية بشرى به عبد وتكون رقبته للوارث ومنفعة الموصى له والثاني
الخلاف السابق وبعضهم قطع هنا يكون الارث للوارث وانفقوا على جميع لان العبد يبيع منفعا برؤا
المنفعة لا تقبض وتختلف بالمرق والكبر مكان من الموصى له بان بجاله **مسألة** لو وصى هذا العبد الموصى
بجنته ما يوجب الفضا من انتفق منه فقل ضاع حق المالك والموصى له جميعا وان وجب المال تعلق بغير
فان فداء احد ما فلا يثبت ان انتفاع فدا من بيع في الجنازة وبطل حقها فان كان بعض من الارث مع
البعض وكان البعض مع منفعة المشرى ويبقى البعض الاخر رقبته للوارث ومنفعة الموصى له ولو لم يكن
الا بيع الجميع وزاد الثمن على الارش احتمل الخلاف السابق وقال بعضهم مع منفعة المشرى يقيم بغيره على
نصفه منها ولو فاداه مع اسر الختان وكذا لو فاداه مالك الرقبته فان فداء الموصى له فوجبها في روم الاجازة
على الجني عليه احد ما لا يلزم لانما جني عن الرقبته واشبهها عند هم الزوم لان له فيه فدا فاداه فاداه
احد ما العبد الشافعية ولو فدى حصة قبل بيعه فيجب ما جبره فيه نظر حيث امر لو فاداه مالك الرقبته يملك
بيع المنفعة والمهلك وان فداء الموصى له واسر حصة بيع الرقبته على الخلاف **مسألة** لو وصى له بثلث غلة فتارة
الورثة والموصى في السنة فان انتفاع لم يكن لاحد ما اجبار الا على التي لا صاحب التزم لا يستحق على
صاحب الاصول ان ينفق منه ولا يجبر صاحب التزم على ان ينفق منه لان التزم لا ينفق في نفسها بخلاف العبد

حيث اوجبتا تقتصر على الوتر في الوجه واجبا وهم عليها لان العبد حرة في نفسه ولهذا العلم بقتل ابيه
 اجبر على الانتفاء عليه بخلاف العادات وكذا الموصى له لا يجبر على شئ من ولا يشترط فيه ولو اراد امد ما سبها
 على وجه لا يضر بها حسب ملك الاخر منعه وبذلك لا يضره ذلك **مسئله** يجوز للموصى له بالمتعة ان يوجر العبد
 او يوصى بها من او يغير هادئة ومنه وبما قال الشافعي والاك لا يضره ذلك المتنازع حيث ليس لعين الرضيع فيها شيء
 اجازتها المتنازع وقال ابو حنيفة واصحابه ليس له ان يوجرها لان ملكها بغير عوض فليس له ان يوجرها
 لمعارضة الفرق ان المستبر بالملك المتنازع وان اجازتها اسقاط الحق صاحبها فانه لم يملك اباها **مسئله** لو اوصى
 بثلثي ثمن او موهبها جاز كما يجوز للموصى بثلثي الثمن وكذا لو اوصى بصرفها وميلها معا وينبغي ان تقوم
 هنا المتفعة الموصى بها دون العين لانهم يوصى بجميع متفعها ولو لم يثبت الثمن الموصى بثلثيها او بمتفعها كان
 عليها الوارث اما لو لم يبين العين والفضى فان كانت الوصية بالمتفعة كان للموصى له بالمتفعة على اشكال وان كانت
 الوصية بالثمن فالوجه انه لا يبدل ان لا يضره ذلك ولو اوصى له بثلثي سنة معينة فلم يزل تلك السنة فلا شيء للموصى
 له ولو قال بثلثيها اول عام ثم رجع وله ثمنها اول عام ثم رجع كذا لو اوصى له باقل جارية او دابة ولو اوصى له بثلثي
 والاخر بثلثيها وكان صاحبها وفيرا فالمتعام الوارث وله ما له ولو اوصى له بثلثيها بغير رضى ولا خيرة بغير رضى ولا خيرة
 بينها لان كل واحد منهما يتعلق بغيره بالوزع فان امتنع احد هاتين الانتفاين فاما اعتبار التركيبين في اصل التفرع
 الزرع اذا امتنع احد هاتين سببه والانتفاين عليه وجزءه هاتين احداهما بغير على الانتفاين عليه لان في عقد
 الانتفاين عليه اخر ادها ونقيضا والبنوع قال لا يضره ذلك ولا يضره ذلك فاما عند المال والاخر لا يضره على
 الانتفاين على مال نفسه ولا على مال غيره او كان كل واحد منهما فكذا اذا اجتمعا واصل الوصيين اذا اتفقا
 الحائض المشترك قدما احد التركيبين الا ان احدى هاتين فامتنع وينبغي ان تكون التفتة بينهما على قدر فتمت حق كل واحد
 منهما كما لو كانا مشتركين في قبيل الزرع **مسئله** نصيب الوصية لا ينفذ على تسمية العبد الابن والجل النادر ^{الطريق}
 في الهواء والملك في الماء لان الوصية تنفذ بالحدوم فهذا اوله ولان الوصية في مجرى الميراث وهذا يورث
 نصيب الوصية فان فلا عليه لفتة وسلة فاعترض من اثنتي ^{ثلاث} **مسئله** لو اوصى بالثمن الذي يتخبره التفتة في
 التفتة الواوثة لا للموصى **المطلب الثالث** في الوصية بالولاية وبغيرها **الاول** البقرة **مسئله** البقرة
 بنهاى ايجاب قبولها لا يجازى ان يقال اوصيت ابلا او فوضت اوانت وصيتي اقول مقاي او اقول بعد
 كذا واشبه ذلك ولا يخفى انت وكلي اوانت وكلي اولادى الا ما عرفت من نصيب لفظ الولاية بان يقول وتبذل
 كذا بعد موتى الاقرب ذلك وللشافعية وجهان ولا يصح فيه خلاف والشافعية مثل انت وصيتي او وصيت ابلا
 الى من اولى ان يبلغ ابنه فلان او يوصى الى زوجته الى ان تفرج واما القول فهو بشرط متناظر لما لبعض
 ولا يشترط القول قطعا بل لو فعل بعده او وصى به اليه كان قبولا ولا يشترط وقوعه في حيوة الموصى بل لو وقع
 القول في حيوة الموصى لم ينفذ عند بعض الشافعية كالموصى بالمال فان شرط وقوع القول بعد الموت

والصوم

[illegible]

حيث اوجبت انفسه على الوتر في الوجوه واجبا وهم عليها لان العبد حرم في نفسه ولهذا لم يقبل بامه
اجبر على الانتفاء عليه بخلاف الحوادث وكذا الموصى لا يجبر على شيء من ولا يشتر فيه ما ولو اراد احد ما سنها
على وجه لا يضر بها حسب ملك الاخر منعه وبذلك انما فيه كذلك **مسألة** يجوز للموصى له بالمنفعة ان يبرح الميراث
او يوصي بها من او يبيعها منه ومنه وبذلك انما فيه طال لا لانه قد ملك المنافع بحيث ليس له ان يرجع فيها شيء
اجازتها للمستاجر وقال ابو منبه واصحابه ليس له ان يبرحها لان ملكها بغير عوض فليس له ان يبرحها كما
لمعارضة الفرق ان المستجر يملك المنافع وان اجازتها السقاط على صاحبها فانه لم يملك اباها **مسألة** لو وصي
بليس شاة او صوفها جاز كما يجوز للموصي ثمر الشجرة وكذا لو وصي بصوفها وبيعها معا وينبغي ان تقو
فنا المنفعة الموصى بها دون العين لانهم يوصي بجميع منفعتها ولو لم يثبت الشجرة الموصى بثمرتها او منفعتها كان
حطبها الوارث اما لو لم يبين العين والنفق فان كانت الوصية بالمنفعة كان للموصى له بالمنفعة على اشكال وان كانت
الوصية بالثمره فالوصية لا يدل ان لا يبرحها ولو وصي له بثمره سنة معينة فلم يخل تلك السنة فلا شيء للموصي
له ولو قال بثمرها اول عام ثم رجع ولم يثرها اول عام ثم رجع كذا الوصية له باقل جارية او دابة ولو وصي له بثلث شجرة
والاخر بثمرها صح وكان صاحبها وقتها مقام الوارث وله ما له ولو وصي له بثلث بغير ذكره ولا اخر بغيره صح والمنفعة
بينها لان كل واحد منها يتعلق بغيره بالزعم فان امتنع احدهما من الانتفاء فاما منزلة التركيب في اصل التفرع
الزعم اذا امتنع احدهما من سفيه والانتفاء عليه وفيه وجهان احدهما يصح على الانتفاء عليه لان في ملك
الانتفاء عليه احدهما وفيه وجهان فاللازم ولا امر او منى عن ضامن المال والآخر لا يجبر على
الانتفاء على مال نفسه ولا على غيره او كان كل واحد منهما فكذا اذا اجتمعا واصل الوصية اذا انك
الحائض المثل فاما احدهما التركيبين الاخر الى عارضة فاشنع وينبغي ان تكون النفقة بينهما على قدر قيمة كل واحد
سهما كما لو كانا مشتركين في قبيل الزرع **مسألة** نصح الوصية بالاعانة على تسمية العبد الابن والجمل الشاردين
في الهواء والملك في الماء لان الوصية تصح بالمعدوم فهذا اولى ولان الوصية تجزى بحري الميراث وهذا يورث
نصح الوصية بزمان فلا عليه لطفه وسيله فخرج من اثنتي **كتاب** الوصية بالثمن الذي يتخير من النفقة فخرج
النفقة للوارث لا للموصي **المطلب الثالث** في الوصية بالولاية وفيه باب **الاول** البقرة **مسألة** البقرة
بها من ايجاب قبول لا ايجاب ان يقال الوصية بالولاية او فوضت اوانت وصيتي اقول نعم في معنى او اقبل بعد
كذا واشبه ذلك ولا يكتفى فيه وكما اوانت وكيل ولاوى الاصغر هل يصح بلفظ الولاية بان يقول وتبذل
كذا بعد موت الاقرب ذلك وللشافعية وجهان ولا يصح بلفظ اطلاق والثابت مثل انت وصي ام الوصية بالولاية
الى من اولى ان يبلغ ابنه فلان ابو وصي الى زوجة الى ان تزوج واما القول فهو شرط عندنا فلا ينعى
ولا يشترط القول فظا بل لو فعل بعده الوصية بالبر كان قبولا ولا يشترط وقوعه في حياة الموصي بل لو وقع
القبول في حياة الموصي لم يفسد عند بعض الشافعية كالواوصي بان فانه شرط وقوع القول بعد الموت

والصبر

والوجه انه يقيد به كما لو وكل في عمل فإخذه وقدر يكون القول عنه في الحال والاشكال في المستقبل والرد في
جوه الموصى على هذه الوجوه في الاصل الاول لو رد قبل موته جاز لو رد بعد الموت بطلت الوصية مسئلة
لا بد في الايجاب من تفصيل الولاية او عمومها فيقول اوصيت اليك في قضاء ديوني وتبذل وصايلك والتمت
في مال الاطفال والقيام في مصالحهم او بهذا ذكر بعض هذا ما غير ما مفعلا او يم فبقول اوصيت اليك في جميع
مواد الادي وجميع التفرقات او في كل قليل وكثير ولا يخفى في الولاية قوله اوصيت اليك بل يقع لتمام الوفاة
وكل ذلك ولم يبين ما لو وكل في الوفاة اوصيت اليك او انك فافح امر اطال في لم يذكر الفرق اختصه الفرق
افترضا الى الحفظ لا لم والتمت وهو قول بعض الثمانية وقال بعضها لا يفرق الا الى الحفظ لا يفرق
نزل الى العمل الاصل وقال بعض الثمانية لا يصح شيء من ما فرض اليه ولو خرج من الطوق فاشاء واشاءه هذه
كتاب خطبه وعلم نفسه او في كتاب الوصية بالولاية او بالمال فاشاء اشرافه من وصية الوصية لانه العجز صا
كالأمر وقال ابو بصير لا يفرق الا بالانطق مسئلة لو اوصى اليك بعض التفرقات لم تفد ولا يفرق الى غيره ولم
يجعله الخ لا اوصى اليه بغير وصية فاضته او قبضه ديونه او بالتفصيل امر اطاله اختصت الولاية باعية التمس
ولا يكون له ولا يفرق في غير اجل اليه عند علمنا ما مع وبه قال الشافعي واحمد لانه اوصى اليه في شيء بغيره فاذن
كان تبديلا لو وصية وتبدلها علم لانه استوفى تصرفا بالاذن من جهة الاذن وكان مقصودا علم اذن فيه
لو قيل وقال ابو بصير اذن في شيء بغيره صا وصيا على اهلك الموصى لان هذا ولا يفرق تنقل اليه من الاجر
بونه فلا يتبع بعض كولاية الجدة والفرق ان الجد استحق الولاية بالولادة وقال لا يتبع ولا يفرق تنقل اليه
فأشبه الوكيل والحاكم لا يفرق في غير ما وقع اليها ولان الموصي ان فلا تثبت اما تنقل غير الموتى فيه كما
لستوع اذا حب هذا فاذا اوصى الموصي بغيره بثلثه والآخر قبضه ديونه والى ثالثه بالظن صفاه كان
كل واحد منهم ما جعل اليه دون غيره مسئلة يجوز تعدد الاوصياء في اثنين او جماعة كما يجوز توكيل الا
والاكثر وان بوصى الى واحد ويجعل آخره شرا عليه فلا يفرق الوصى بالابادة واذا اوصى الى اثنين فاما ان جعل
كل واحد منهما وصيا فمقتضى ان يفرق كل واحد منهما التفرقة بالتمتع ولا يجوز للآخر ما التفرقة اذا لم يفرق
الوصية وانما ان بوصى اليها جميعا لفرقا مجتمعين من مقرر من قبيل مناصبه وليس لاحدهما ان يفرق بالتمتع
بدون مشاركة صاحبه ولا تعلم خلافا في هاتين الصورتين واما اذا اطلق فقال اوصيت اليك في كل ما تملك
لاحدهما ان يفرق بالتفرق في شيء البصر وبه قال الكشاف والشافعي واحمد لان المفهوم من الاطلاق اليها الا
دون الاخر وان الموصى في بينهما في النظر في لم يكن لاحدهما الاخر كالوكيلين في شيء وقال
ابو يوسف ومحمد القياس ان لا يفرق كل واحد منهما الا انها استحقا ان يفرق احدهما بغيره اشياء كق
ونفا ديونه وافتاد في مغيرة معينة كانت او بمن معينة ورد الوديعة او كانت بغيرها وشراما لانه للغير
من الكسوة والطعام وقبل الصبر عن الصغيرة المختص عن الميت فيما يدعي عليه وما يدعي له لو قال الشفع

واجوب سيف يجوز لكل واحد منهما الانفراد لان الوصية لها ولاية لها والولاية لا تنقبض بملك كل واحد منها
الاقرار بها ووجه الاستحسان ان هذه الاشياء يشق الاجتماع بينها وبغيرها فمجرد الحاجة اليها وبطلان الكلي
في مثل ذلك وعلى انهما اذا انفردا اجابتهما اقام الحاكم من اتيوب عن النائب فلا يتحقق ذلك ولا يتعذر وتقول
بوصف بطلان جعل الولاية لها باجتماعها فملك بعضه كالوكيلين وقال بعض الشافعية ان كانت الولاية
في رد الواهب والفقير والعواذي وتنفيذ الوصية المعينة وقضا الدين الذي تشمل الزكاة على منسب لكل واحد
منها الانفراد وان كانت الوصايا في تفرقة الثلث واموال الاطفال والنسب في اموالهم فلها ثلثة احوال
احدها ان يثبت الاستقلال بقول الوصي بها والى كل واحد منها او يقول كل واحد منهما وصي كذا ويظهر
اشرا ومثلا في كذا وكل واحد منها الانفراد بالنسبة وان شرط الاجتماع بالنسبة لم ينفذ احدهما ولو اقر
لم ينفذ البيع والشرا والاعناق ويصير ما اتفق على الاطفال وان اطلق فكل اجتماع لا ينعقد فنع عليه
اخلا بالافل **مسألة** اذا وصى الى اثنين وجعل لكل واحد منهما الانفراد بالنسبة جاز لكل واحد منها ان ينفذ
في الجميع وفي النصفان قياسا على الولاية فينفذ كل واحد منهما بالنسبة او يزيد او يقل ويصيرها
واذا مات احدهما وجب اوصى ولم يقبل الوصية كان للآخر الانفراد وليس للحاكم ان يضمن اليه الاخر لانه لا ولاية له
مع وجود وصي تام الولاية فان ضعف نظره وضررت قدرته ضمن اليه الحاكم من غيره كالواصي الى واحد فضعفه
فوقه وان كان الاخر وصيا ولو شرط الاجتماع على النسبة فليس لواحد منهما الانفراد بالنسبة فان تصرفه في
ولو مات احدهما اوصى او جاز او غاب او لم يقبل الوصية فبالحاكم بدلا عنه ينفذ مع الآخر وهل للحاكم ان ينفذ
الاخر مستقلا ورد النظر كله الى الاقرب الاقرب المانع لان الوصي له من اجتهاد الباقي ومعه نصيبان نعم
اليه غير لان الوصية مفادته على نقل الحكم واجتهاده وهو احد وجهي الشافعية والثاني لذلك لان النظر
كان الى الحاكم بان يثبت بغير وصية كان له ان ينفذ النظر الى واحد كذلك ضا فيكون هذا ناظرا بان
عن الوصي بالانابة عن الحاكم ولو اذما او ففقدت حالها بوضوح او كذا وقيل او غير ذلك من استنباط القول
فصل الحاكم ان ينفذ واحدا عوضها ام يجب لاثبات مراعاة لصورة العدد الاقرب الاول وان كان في
على الاجتماع ونشأ لم ينفذ احدهما بافتراده لانه لا بد منه مثل كونه الاطفال وما كملهم ويجوز
الحاكم على الاجتماع فان نفاها سراجا زلة الاستبدال بها ولو اذ اتم المال بينهما لم ينفذ لان الوصي وصيها
بالاجتماع على الجميع لما رواه محمد بن الحسن العنقاقي الصحيح قال كتب الخالي محمد بن محمد بن ابي
ابو زائدة ما ان ينفذ بصف الزكاة والاخر بالنصف الاخر فوضع لا ينفذ لهما او ففقدت المنة بهما على
حسبهما انما اراد لو وصى احدهما او عجز عن الوصية فبالحاكم من ينفذ كما قدم **مسألة** اذا قال اوصى الى
لم يكن قوله الثاني عن الاول الا ان ياتي بلفظ يدل على عزله كان يقول بدله او غيره ثم ان فلا نشأ
في الوصية وليس لهما الانفراد بالنسبة ولو قبل احدهما وادى الاخر انفسه بالنسبة ولو قال الثاني

الذي اوصى به الى فلان فقد اوصى به اليك فهو رجوع وقال بعض الشافعية اذا قال لوصي الى زيد
ثم قال اوصى اليه امر اخر لكل واحد منهما بالنسبة ولو اوصى الى زيد ثم قال منعت اليك امر او قال امر
منعتك الى زيد فان قبل امره دون لم يكن له امر بالنسبة لكن يضمن الحاكم اليه ايضا عوضا عن زيد
لان الوصي لم ينفذ به بالوصية بل منعه الى غيره وهو يوجب الشرط ولو قبل زيد دون غيره احتل بغيره بالوصية
لان اذ وصى بالوصية اليه وان لا يكون له الذي لا يضمن عمره اليه سلبا استقلاله بالنسبة لان الغنى كما يضمن
الاكتفاء بالمعنى المبرور فلا معاينة ان يكون ثمة يكون وان يكون زيد هو الوصي وعمره شرط عليه **مسألة**
ليس المراد من اجتماع الوصيتين على النسبة تلفظها بصفة العقود بل المراد صدق من رايها ثم لا فرق بين
ان يشار احدهما او غيرهما باذنها واذا وصى الى شخصين واختلفا في النسبة فان كانا مستقلين وقال
كل واحدنا انفسه فم ينفذ بالنسبة كل واحد منهما في نصفه ان كان النسبة وان لم يقبل النسبة لم ينفذها
بغيره لعدم اولوية احدهما بالنسبة والاقرب ان من سبق فنفذ تصرفه فان اقرضه على ما يشيخ **مسألة**
وان لم يكونا مستقلين امرهما الحاكم بالاقتناع وفيها عليه كاي المصلحة فيه فان امتنع احدهما ضمن الحاكم الى الآخر
امنا ولو امتنع اقام شخصين عوضا ولا ينفذ بالاختلاف بل اللذان اقامهما الحاكم مقامهما بيان معاوان
اختلاف في قبيل من تصرف اليه من الفقهاء مع الحاكم من يراه وان اختلفوا في الحفظ قسم بينهما عند بعض
الشافعية لا يضمن واخرى بان اذا كان المال بيد هاتين النصفين بكل واحد منهما فجاز ان ينفذ
ذلك النصف والاخر الاول لان الوصي لم يات احدهما على حفظه ولا النصف فيه وقال مالك يجعل
عند احدهما وقال اصحاب الراي يقيم بينهما والوجه ذلك ان كان كل واحد منهما وصي اليه على الانفراد لان
حفظه المال من جهة الوصي فلم ينفذ احدهما الانفراد بالنسبة ولانه لو جاز لكل واحد منهما ان ينفذ
عنا بغير جاز ان ينفذ بالنسبة واذا قسم نصيبين قسما وتعاين النصف اوقع او عين الحاكم ولو قبل
المال اتمه حفظه معا بان ينفذ في بيتهم فلا عليه او يورعه عند من يرضاه ولو اوصى الحاكم
مفطرة ولو جعل الحفظ الى اثنين لم ينفذ احدهما **مسألة** **باب الثاني** في الوصي **مسألة** بشرط الوصي
التكليف والحريه فلا يصح وصية البتة الا في رواية من قبوز وصية بالمعروف اذا بلغ عشرة اوصى او لمع ولا
تصح وصية المجنون ولا وصية العبد لسلب ولا ينفذ فكيف على غيره هذا اذا كانت الوصية وقضا الدين و
تنفيذ الوصايا واما اموال الاطفال والولاية عليهم فبشرط ان الوصي مذكور الشرطان وشرط ثالثه
هو ان يكون للوصي ولاية على الاطفال ابتداء من الشرح لا ينفذ **مسألة** لو وصى الوصي الوفاة لم يكن
ان يوصى اليه غيره الا ان يكون الوصي قد جعل له ذلك اما اذا اطلق الوصية اليه فلم ياذن لغيره الاقبا
ولا ينفذ لم يكن له الاقبا عند اكثر علماء شافعية قال الشافعية اختلف الروايتين وامسح لانه
تصرف بولاية فلم يكن له التفويض كالوكيل وانما استنابة بعد الموت فامسحت الاستنابة قبله فيكون

الولاية بعد موت الموصي الى الحاكم وليس للورثان ينولوا ذلك بانفسهم ولا ان يعينوا من يقوم به في
الغيبه بنو ذلك الغيبه المأخوذ من اهل الحق العدل من ذوي البصائر وقال بعض علماء شأن للموصي
بوصي مع الاطلاق ويرى قال مالك وابو حنيفة لان الاب اقامه مقامه فكان الوصيه كما يكون ذلك للاب والفرق
ان الاب الجدل ببيان بغير توليه بل يشهد بالوكيل اولى لان بغيره بالتولية والتفويض فلا يملك التفويض
غيره كالوكيل **مسئله** لو قال الموصي اوصيت اليك فاذا حضرتك الوفاة وصي فلك او فدا وصيت اليه
او قال وصيت اليك ان يبلغ ابي فلا ان او يقدم من سفره فاذا بلغ او فم هو الموصي وقال وصيت اليك
سنة فاذا مضت فوصي فلا ان جاز ذلك فاذا مات الموصي الاول كان الثاني وصيا للاب لا للموصي الاول لان
وصي اليه بشرط وهو جائز لان فاعلم ان وصي في وقفا الى على فان حدث به حادث قال ولديها عوان الوفاة
فربما من الثاني والمشهور ان النبي قال ان الامر يزيد فان قتل فبغيره قتل بعد الموت وواحد ويجوز الوفاة
التعليق كقتل الجاهل والاختلاف وقال بعض الشافعية لا يجوز كافي تعليق الوفاة وقال بعضهم لو قال اذا مضت
او وصيت اليك او وصيت اليك اذا مات ولو قال وصيت اليك فاذا حدثت بل حدث الموت فقد اوصيت الى من
اليه او فوضلك وصي قال الشافعي لا يجوز ولو قال فورا الجواز ولا صحابي هذه الصورة ثلثة طرق اشهرها ان
قولين احدهما العدة لان الوصاية الى الاول والثاني صادرة من الموصي فهو كالصورة السابقة وظهر
المع لان الموصي لم يجعل هذا الطريق الثاني القطع بالمنع وحل القول الاخر على ما اذا اوصى واذن للموصي
بوصي الى من يرى الثالث القطع بالجواز **مسئله** لو قال اوصيت اليك واذا كنت اوصي فاما ان يعين
من بوصي اليه ولا يعين فان لم يعين بل قال اوصي من ترى الى من شئت او قال من اوصيت اليه فهو وصي فاقصى به الى
وجعل صحيحا للشافعية طريقتان اسمها ان في صحة الوصية قولين احدهما المنع لان ان تترك لطل بالموت فلا
يجوز ان يغيب عنه نائب عن ملائمة له لا لو وكل وكيل واذا كان لدى الوكيل فم لم ثم وكل الوكيل عنده
يجوز ولا تتركه بل يتولى بغيره فلا يصح ان بوصي الوكيل ولا بوصي عنده وقت لا يملك هو المقصد الثاني الجواز
كما قلناه من غير قال مالك وابو حنيفة لان الاب بوصي فلك ان يستنبط الوصية كافي الوفاة ولا يملك
للاطفال بعد الموت متبع بدليل اتباع شرطه فيما اذا اوصى الى رجل الى ان يبلغ ابنه وكذا ان اوصى الى رجلين
وشرط استقلال احدهما اذا مات الثاني تبع شرطه لان الاب بوصي فلك ان يستنبط الوصية في التوفيق
كالامام لما ملك بوصي ملك بوصي بالتوصية والوكيل ملك ان يوطئ فلك ان يوطئ الوكيل والاب
الثاني القطع بالصححة وحل الثاني على انه قصد الود على ان جئت حيث قال لو اوصى الموصي امر فم كان
وصيه وصيا للموصي ان عين فقال اوصي من ترى الى من شئت او قال وصي من ترى الى من شئت او قال اوصيت بعد ان
قولين ومنهم من قال يصح هنا قول واحد لا يترتب له قطع بائنها به بغيره فدا لو قال اوصيت بعد ان
فلان **مسئله** لو اطلق فقال اوصي الى من شئت او الى فلان ولم يصف في من قال بعض الشافعية في كل

الوصاية عن فم في من الخلاف فقطع بعضهم بانه لا بوصي عن **مسئله** ليس للبني ان يوصي على البالغ ان
سواء كان ولدا او ولدا ولدا ومنه ذلك اجماعا لانقضاء ولا يترتب من حال موته فكيف تثبت له الوفاة
بعد موته نعم لان يترتب بصيا في قضاء ويؤتمن بغيره وصاياه فاذا ثبت صيا لذلك لم يترك من الوفاة
فيلم الركبة لاتباع في الدين بل لهم الامساك وقضا الدين من ماله لم يكن لو استعوان التسليم والفقهاء
من منعه من انهم اما بالبيع او الادا من ماله لم يترتب الوصية هذا اذا اطلق الوصاية بغيره والاب
ولو اوصى اليه ببيع شيء من تركته في قضاء بغيره لم يكن للورثة امساك بل كان للموصي انشاا لار الموصي
كما لو اطلق هذا العبد اليه عوضا عن غيره لان في اجماع الاموال الموصاة ولو اوصى ببيع عين ماله من
لان يشي المثل جازت الوصية بعد موته وانما يقع الوصية بالبر لا بغيره الطفل والمجنون الضابط له ولا يترتب
على الموصي عليه **مسئله** الوصية بالولاية انما تقع من الاب والجد للاب وان علا ولا يترتب لهم من اخرج
او عم او عا او جدام لان هؤلاء ولا يملكون امر الاطفال فكيف تثبت ولا يترتب له فلو وصى اليه اولى بذلك
والا لام لا ولا يترتب لها عندنا ايضا لانها لا مدخل لها في ولا يترتب النكاح فلا يملك المال كالعبد خلا فالبعض
فانه سوغ لها ان توصي الى امرطافها لا صغارها احد الابوين كان لها الولاية لا لغيره بل على هذا
انه يصح ان تكون وصية له فصح ان تلي بالنسبة للفرق فلو اوصى احد هؤلاء باله للطفل مع لكون بنو
الاب والجد له الحاكم دون من بعده الموصي فلو اوصى الام بال ولدها وعملت الى غير الاب والجد
للاب صحته الوصية بالمال دون الوصية بالولاية بل كان للاب والجد ان يتولى ما وصت به الام **مسئله**
لو اوصى الاب الى شخص بالولاية على اطفال له ولهم جمل للاب لم يكن للموصي التفويض في جوة الجد لان الجد
بدل الاب شرعا فليقله نقل الولاية عنه كولاية الترخيع ولا للجد ولا يترتب بصيا فكان له ولا يترتب المانع
العدة كالا ب ويري قال الشافعي وقال مالك ليس للجد ولا يترتب المال لان الجد بدل بالاب لا يملك المال
كالعم والفرق ان العم لا يترتب له بخلاف الجد وقال ابو حنيفة وبعض الشافعية للجد ولا يترتب الا ان الموصي اليه
اولا لان الموصي اليه نائب عن الاب فكان اولى من الجد كوكيل الاب ليس بجد لان الجد يستفيد الوفاة
بغيره فكان مقدما على من على بنو لينة كالجدة مع الحكم وبخالف الوكيل لا يترتب عن ولا يترتب الاب وهذا انما
ولاية نفسه وقد عرفت من هذا ان ولا يترتب الاب مقدما على ولا يترتب الجد مقدما ولا يترتب الجد
والوصي للاب او الجد اولى من الحاكم فليس للقاضي تغيير وصي الاب والجد اولى من الحاكم فليس للقاضي
تغيير وصي الاب بعد موته الا ان يغير ماله ولو كان باجرو وجد القاضي المتبرع فالأقرب له ليس له غل
ان وفي الشكوا الاجازة لحقة الموتة هذا في امر الاطفال اما في قضاء الدين وتنفيد الوصايا فيكون
للاب نصيب الموصي اولى من الجد ولعم بغيره وصاياه اولى بغيره الدين و امر الاطفال وقاله
الشافعية الحاكم اولى بتنفيذ الوصايا وليس بجد **مسئله** اذا كان في الورثة صغير وكبير واحتاج الصغير الى

مسئلة عن رجل اوصى الى امرأته وشرك في الوصية معها مائة دينار فمضى الوصية ولا يظهر بلوغ الصبي فلما
بلغ الصبي ثلث سنين لم يزل يبيع الامكان من تبدل او يغير لان له ان يره الى الوصية به المثل وحكي عن عطاء ان قال
لا تصح الوصية اليها لانه لا يجوز ان يكون قاضيه والفرق ان القضا يقتضيه ان يكون القاضى كالمثل من اهل الا
بخلات الوصية واذا حصلت الشرائط ام لا فقال من اول من ان يصب قبالا لكونه لا يملكها بالوصية
بر قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان لها ولاية الحفظ والانتفاء دون البيع والشراء ونقل بعض الشافعية
ومنها انه لا يجوز الوصية اليها لان الوصية ولاية ولا يملكها الا من له ولاية الوصية وبعضهم الولاية في المال
الارث لان النبي قال عند خدي ما يملكك ولذلك بالعرف **مسئلة** تصح الوصية الى الامير الجاهل للشرائط
على اثنائه وقال ابو حنيفة وهو واحد وجهي الشافعي لان الامير مع اهل الشهادة عندنا وما نقله قبل العي
فتصح ان يكون وصيا والوجه الثاني للشافعي المنع لان الامير لا يقدر على نفسه على البيع والشراء ولا يبر
منه معنى الولاية ومنع ملام فلا تصح على البيع والشراء لانه يمكن ان يملك بها شرط بعضها هي الوصية انتفاء
العدالة بينه وبين الطفل الذي يرضع امره اليه **مسئلة** لا خلاف في ان هذه الشرائط تصير حال الموت الموصى كان
الوصية بغير حال الموت وكان الشاهد بغير مكانه عند الاداء وهو حجة الشافعي ممل اعتبارها حال
الوصاية ايضا حتى يشرط تخلفها عند الموت مع ان بعض الشافعية يراها شرط على العقد فتصير حال الموت
كسائر العقود ولا يرد اعتبارها حال الوصاية لانها حاله التوقيف ومن اعتبارها عند الموت لانها
الاشتغال بالقرينة وللشافعية وصياتك انه بغير تحققها حال الوصاية وماله الوفاة ومنها ما يمتنع الاحتمال الموت
الحاجة الى القرينة **مسئلة** اذا اوصى الى من اجتمع فيه الشرط وتغيرت حاله الموصى اليه فان كان نصيب
كبر او مرض لم يخرج ولا يبر بذلك عنه ويحكم الحاكم اليه في ثارته في النظر وباعدا احتياط الوصى عليهم وان تغير
حاله بغير ان كان قبل موت الموصى فان قلنا نلنا عند الوصاية بطلب وصية وان لم تشرط ونجده
العدالة حال الموت صحت ولا يبر والاصح وان كان تغير بعد موت الموصى ان التعديري في المال وتغير
بطلب ولا يبر وانقل من النظر ويكون النظر الى الحاكم او ياتيه والا فكله بعض الموصفين مع نقد الحاكم
او ياتيه زوال الشرط وقال بعض الشافعية لا يطل ويصير في فعل الحاكم وهو غلط لان العد الشرط في
صحة الوصاية وقد ذكرك في الشرط وفي معناه نعم الحاكم وفي بطل ولاية القاضي بالفق بالتق للشافعية
بينما اصحابها البطل وهو هنا في زوال شرط الولاية القضا والتا لا يطل كالا امام الاعظم والاصل عند
منوع فانما تشرط بمنع العدالة المعنى من اول عمر الى اخره والاب الجدا اذا امتنع الحاكم مال الطفل
منها وعند الشافعية لا يطل ولا يبر الا امام الاعظم بالفق لتعلق المصالح الكلية بولاية بل يجوز تولية القاضي
عندهم اذا رخص الحاكم اليه ولو امكن الاستبدال به اذا فسخ من غير فسخ استبداله وقد قالوا في الكتاب الذي
في ذلك قال الله تعالى ولا تكونوا الى الله غافلين فلو افسدكم النار ويخرج ذلك من الابايات كاجابات عدوا في الار

القاضي لا يطل من شرط واما الملقط اذا فسخ لانه لا يبر من المال وتغير في احد في الشافعية
لان الملقط يعلق منه بملك المال بعد الحول فلا يبر الموصى اليه لانه لا يبر له واما ما يبر من الامانة وفي التا
يتبع الحاكم المال من يده **مسئلة** لو عفى الموصى عن الحاكم فقلنا ان الوصاية والنيابة بطلان فان الما لم
تعد ولا يبر لانهما زالت فلا تصح الابعثة جديلا وقال بعض الشافعية وجوبها انها تعود كالاب والجدان
ما بعد الفسخ وهو غلط لان ولا يبرها بسبب النسب وانما زالت لها وصية وقد زال العارض فيمنع البتة
لان ولا يبرها شرهية ولا يبر الوصى الفهم مستفاد من التولية والتوقيف فاذا ارتفعت لم تعد لا بتوقيف
والقاضي اذا عفى بالفق فهو كالوصى **مسئلة** اذا تلف الوصى لا وجب عليه ضمان ولا يبره
مما فقه ما تلفه بغير مال الضامن من نفسه لولا ولو اكل الاب او الوصى من مال الطفل الضرورة وما جاز
يكن مطلقا لان له ذلك ولو ضرر الوصى بعد غل بالفق لم يبره بغيره وكان مردودا واستثنى من ذلك ما
لورد بعد غل المقتضى الى الكد والعارية والوديعة الى الكفا او قضاء الدين من مولى الزكاة فان ذلك كله
لا يبر لان التمسك له لو استقبل باخذ ما كان كافيا **مسئلة** لو عفى الموصى او عفى عليه الحاكم بغير ضم
مقام وهل يبر ولا يبر ولا يبر الموصى اليه والشافعية ومما ادها ان ولا يبره فان ذلك فلو كان بعد ذلك
اعاد غل لم تعد ولا يبر لانها مطلق ولا يبر بالتمريض بالوكيل بطل ولا يبر ولا يبره فان ذلك فلو كان بعد ذلك
ولا يبر كالاب والجد والامام الاعظم اذا افاضوا الاول الذي عندهم بطلان الاب والجد لان ولا يبرها اصلية
الامام اذا افاض للمصلحة الكلية ويصح الوصية في القاضي اذا افاض واذا افاض الامام الاعظم بعد ما ولي بغيره فالأول
لثاني الا ان ثبوته في الاول ولو افاض الوصى بغيره بغير ضم الحاكم اليه في يرضاه ولو عفى ذلك
لنعم القاضي غل لان ولا يبره منه بغيره بل من هو اجد واذا نصب الاب ولا يبره بغيره امكن **مسئلة** لو اوصى
في الوصية ما ثبت التولية والولاية في النفقات المالية المباحة كقضاء الدين وتبديل الوصاية وبيع
الاصل في تزويج الاطفال وان ضا الموصى عليه عند بعض على ما يبر قال الشافعي لان الوصى لا يبر
له بدخل الذي يبره فيهم فالعطل والاحتياط يقتضيان التزويج الى من يملكه الغير والحنينة عليهم وكذا
السلطان والحاكم لا يبره لهما نعم الحاكم تزيج من يملك فاسد العقل فان النكاح لمصلحة ولا يبر الوصاية
بغيره وكثيرا وكثيرا الوصاية بطل الوصية والوصاية معالان مغلطها حرام وقال بعض الشافعية لا يجوز الوصية
في رد المصوب الواقع في الوصية بغيره لانها مستحقة باعنائها فاحدها اربابها واما بوصى فيها
الحفظ واجتهاد كالمصير للفقراء وليس يبر لان قد يفتاح خيانة الوصية فتضاج الى ضم امين الى الوصية وقالوا
واحد في الوصية في التزويج وبتا انه **مسئلة** لو اوصى في الامام **مسئلة** حكم الوصية بالولاية الجوز
الموصى له الرجوع في وصية من ثا لا كان له الرجوع في وصية بما مال ولا نعم فيه خلافا فيجوز له الاستبدال
بالموصى اليه وتخصيص لا يبره بغيره وادخل غير معد واخرج من كان معدوا الموصى اليه فليس له قبول الو

وردها بعد القول في جوده الوصي لانها اذن في المقتضى فيجوز قبله بعد العقد كالنوكيل بخلاف الوصية فانها تمليك في وقت فلا يصح القول قبل الموت ويجوز فاجز القول في الوصية الى بعد الموت لانها اذن وصية فيجوز قبلها بعد الموت كالوصية وهل يشترط اعلام الوصي بالرد في كلام الاصل او بدل عليه روايتان مسلم الصحيح من الصحاح قال اذا وصى رجل الى رجل وهو غائب فليس له ان يرده وصيته فان وصى اليه وهو في البلد فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل ولا يصح في قيل عن الصادق في رجل بوصى اليه فقال اليه من بلد فليس له ان يردها وان كان في مصر بعد فمعه فذلك اليه ومن مصر ومن حاتم من الصادق قال اذا وصى الرجل الى اخيه وهو غائب فليس له ردّها الا اذا علم بالرد فان كان غائبا ولم يصل اليه بالرد انما القيام بالوصية اجماعا وقال ابو حنيفة ان قبل الوصية لم يردها بعد الموت بحال الا ان يردها بالجزء او الخيانة كالوكالة فانما في حال حياة الوصي فليس له ردّها ما لم يردها في وجهه لانه غرض بالترحم وصيته ومعه بذلك في جزه وهو مناسب لما ذهبنا وقال الشافعي واحدا قبل الوصية لم يردها نفسه من شاة مع القدرة والعجز في الوصي بعد موته يشهد من وري فبينه **مسألة** من يملك مال اليتيم من ولى الوصي وجبان يخرج عن الفضل في مال اليتيم جميع ما يتعلق به من الدين الذي لم يشره اقتراض الولى عنه او لم يشره بارش جنازة فاما كونه فلا يقبل عليه عندنا خلافا لبعض العامة واما ذكره المال ففيها قولان احدهما الانحصار بخبر الولى وان قلنا بالوجوب فلا يرد وهو اشبه فذلك وان جنى الطفل على ما كان منقضى بالرجوع اليها الوصي عنون كان على النفس في العلم بجرمها الوصى في خطا مطلقا لان على الطفل على ما كان منقضى بالرجوع اليها الوصي عنون كان على النفس في العلم في مال الطفل على الفور واما النفقة فينفق الولى عليه بالمعروف وكذا ينفق على من عليه نفقة فلو كان له ابوان فغير ان اتفق عليه وليس للولى ان يزوجه لان ذلك يوجب عليه مهر الا ان تنقضى المصلحة التي في الاب بخلاف الوصي لان شفقة الاباكل من شفقة غيره فلا تنقضى منه بحال فاذا بلغ الولد رتبة دفع ماله اليه فلا يرد **مسألة** وينفق الوصى بالمعروف من غير هرات ولا يتركان اسره من الزيادة وخيرى الخادم مع الحاجة اليه ويعلمه عادة امثاله ونظائره ان كان ما ياكل اللحم دائما طعمه ويحبسه ما جرت عادة امثاله بلبسه فاذا بلغ الصبي وانكروا اصل الانفاق فالقول قول الوصى مع ميمته لحد واقامة البينة عليه فان اطلع الشاهدان على اكله كل يوم غير ولو اختلفا في قدر النفقة نظر فان اختلفا في قدر المدة مثل ان يقولوا ان مؤتمنه وادعى الوصى ان مؤتمنه من قبله فقول الجب مع ميمته لان اصل عدم تقدم مؤتمنه وان لم يمتح الولى الذي ادعى الوصى مؤتمنه وان لم يمتح في المدة واما اختلفا في قدر النفقة بالمعروف فالقول قول الوصى لو ادعى الصبي الزيادة على المعروف فان كان بعد تغير قدر النفقة نظر منه وصدق من يفتيه الحال تصدق به ان لم يمتح فقول الوصى لان الجب يدعى حياته والاصل عدمها ونقل بعض الشافعية وجها اخر في مقام قول الجب **مسألة** لو ادعى الجب على الوصى ان كان في بيع ماله بان باعه من غير حاجته لا ضبطه من قول الجب لان اصل

لانه بعد عليه انما البينة وان اختلفا في قدر المدة ولا فدل الانفاق فالقول قول لانه ليس

عدم الحاجة والنفقة لان الاصل استمرار ملكه وقال بعضهم لا يصدق في القمار وفي غير وجهها ولا اختلفا في دفع المال فادعى الوصى دفعه بعد البلوغ وانكره الجبى وعلى الوصى البينة وكذا الاجب ابن الحكم لانه ادعى دفع المال الى من باتمه عليه فلم يقبل قوله لا الوصى دفعه الى من ادعى المدفع يد دفعه اليه وانكره وقال الشافعي قال ابو حنيفة واحدا القول قول الوصى فانما بين فقبل قوله في الدفع كالمودع ومنع الحكم في الاصل لما كان الفرق ان المودع يتبع عليه فلم يقبل قوله عليه وحكم الوصى فيم الحاكم واحدا في ذلك ويقبل قولها في دعوى الثلث بالقبض الرقعة والحق وشبهه سواء او عيا سببا ظاهرا او خفيا ولو اضاف المجنون كان حكم الزام بينه وبين الوصى حكم الطفل بعد بلوغه **مسألة** اذا بلغ العبد وشبهه وضع ماله اليه اجماعا لانه وان بلغ سبها قال الشيخ لا يترك الجعنة بالبلوغ سواء كان يميز ويشد ماله او غير يشد ويحذر ولا خلاف وتكون ولا يرد الوصى على ما كانت جميع الاشياء وجب عليه الزكاة ويخرج منه الوصى ان يجره جنة فان كان غائبا ما لا يخرج من ماله وان كان على النفس فان كانت خطاه فالدفع على عاقلة والكفارة في ماله وان كانت عدا اخص منه لانه مكلف الا بفعله على ما لا يفرج عنه ماله واما الزميج فان احتاج اليه من حيث انه يبيع النصارى فخرج من يده فخذ ان الزميج اسهل عليه من الحد ولا يجره اكثر من واحدة لان فيها كفاية فان قلنا فان كان مطلقا فلا يرجع بل يشترط له سريرة اكثر من واحدة واذا كان عاقلا يبدل فان رادى الوصى دفع نفقته اليه اسبوعا فلو كان لا يثق به فيها اليه يوما فيوما وينفق بالمعروف فان اتفق عليه ازيد ممنوع الزيادة وان كان لا يثق به دفع نفقة اسبوعا اليه وفيها اليه يوما فيوما ولو اختلف ذلك في غير نفقة اطعمه ومكواه كونه مثله فان كان يفرق في الشايق اشد في البيت باذنه فاذا خرج كساه وشى معه او نفق معه قريبا من ثمن ثوبه **مسألة** لو وصى ببيع له الطفل مع الحاجة اجماعا وهل ان يبيع ماله من نفسه او من نفسه الا في عدا ذلك لما رواه محمد بن يحيى انه كتب هل للوصي ان يشرى شيئا من مال الميت البتيم اذا بيع فيمن زاد يريه ويأخذه فقال ابو حنيفة اذا اشترى صحيحا او منع من الشافعي لانه منصرف بالتقويض فلا يبيع المالك من نفسه ومنع حكم الاصل وهو وجه الشافعية قال ابو حنيفة لانه يبيع حال الصبي نفسه باكثر من ثمن المثل لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا اليه الى حسن من منع هذا الاشرط ان لم يشترط البيع من المتلج الحاجة اسرار هل ينوب الطرفين فيبيع حال صغير صغير الاقرب ذلك ومنع منه الشافعي وهو مدفع للاصل والحمل على الاب **مسألة** اذا شهد الوصى على الاطفال او على الميت وكان من اهل الشهادة قبلت شهادته لا شفاء التهم في شهادته وان شهد الاطفال او الميت لم يقبل لانه ثبت لنفسه النقص بما يشهد به ولو كان الودعة كبا واشهد الميت بالان كان البينة فترق شئ بعينه يخرج من الثلث دون الشهود به قبلت شهادته لانه لا يجوز اليه نفسه نفسا **مسألة** يجوز للوصي ان يوصل غيره مما يجر عنه لسعة امواله ويقدرها في الاماكن المتبعة ولا يبيع شيئا من مال الكفا من الودعة وقال الشافعي قال ابو حنيفة اذا كان بيع جميع العين اصل للصغير والكبير فله البيع من غيرها

اذن الكبر اذا وصى بثلث ماله وليس له عبد لم يبيع الوصي الاكثر وجوز ابو حنيفة بيع الجميع ولو كان الوصي
العبيد يشتركون لم ينفصل بالقيمة عند الشافعي لانها ان كانت بيعا فليس له قول الطرفين عند وان كان اقارب
فليس له ان يقبض لنفسه من نفسه والاخرى يجوز على الفقهاء ومنع بعض الشافعية من حلق خطبة خطبة
الوصي ودرهمه بدهمه وليس يحد ولقولنا وان نفا الطولهم فاخوانكم وجوز غلط ما لا بد منه الا انما وكما
الدين والدقيق والحق بالوصي لو وصى الى رجل فقال بيع ارضي الغلابة واشترى من ثمنها رقبتي اغنيها عن ربح
عني واشترى من الخمر باقية من ثمنها لغيري فباع الارض بغيره وكان لا يوجب له رقبته باقل من عشرة ولا يبيع باقل
من عشرة ولا يبيع الخمر باقل من خمسة فوزع العشرة على خمسة اسهم ولا يحصل الحج والاشاف بحضتها ففصل
حصة الخمر تمام الحصة فنصفه بين الوصيرين والباقي الى الورثة ولو وصى لكل من زيد وعمر وعشرة والموجود
ثلاثة عشرة ورواهما ونصف العشرة الى الاخر ولو قال اشترى لي من ثمن رقبتي فاعنيها معي واشترى الخمر
الى عشرة والحج الى عشرة فان قدما العشرة من العشرة فبشرى الاخرى ولا يوزع اذ مع التوزيع ولا يحصل
منها **مسئلة** يجوز للوصي ان يقرب بال القيمة مع الغبطة فيعلم الى التقرب ما هو مقدم الفرض الا مع امر الطرفين
والوصي اليه ان يعمل الوصي شي من الربح جاز لما رواه صاحب سلم عن الصادق انه سئل عن رجل وصى الى
رجل بولده وباله فاشى له عند الوصية ان يعمل بال مال ويكون الربح بينه وبينهم فقال لا بأس به من اجل ان ابا
فلان لم يرد ذلك وهو وصي ومن خالفه بكون الطويل وما في من حضر الوفاة فقال يا بني اقبض اموالك
الصغار واعمل به ومن نصف الربح واعطهم النصف وليس عليك ضمان فقد مني ام ولد له بعد وفاة ابي الى ابيه
ليعلم ان هذا اكل اموال ولدي فاقصصت عليه امر في يدي فقال انما ابي لي ان كان ابوك امرك بالبا
لم اجزه ثم اشهد علي يابي لي ان انا وكنت انا الرضا من قد كنت علي ابي عبد الله بعد ذلك فاقصصت عليه
فمنعني ذلك لما لي فقال لا قول ابي لي ان لا استطيع رده وانما بينك وبين الله فليس عليك ضمان **مسئلة**
الا ان الوصي شهد في بيع ما لا يقيم للايزو للشافعية وجها في وجوب الاشهاد والاصح عندهم المنع ولو
فق الولي قبل ابرام البيع فالأقوى في البيع اذا لم يقع العقد بنائه وللشافعية وجها ولو وصى الى احد
والزيد فان قصد التبرك بالتقريب الى الله تعالى جاز وكانت الولاية لزيد باجمها وان قصد التبرك
فالأقوى بطلان الوصية الى الله تعالى وللشافعية وجها فيما اذا وصى الى الله تعالى والزيد احد ما ان اتوا
الى زيد والثاني ان الوصاية لزيد والى الحاكم ولو وصى شي الرجل لم يذكروه وقال سمي الوصي فالأقوى
الرجوع الى الوصي تعيينه وقال الشافعية للورثة ان لا يحد فوه ولو قال سمي الوصيين الذي اوصى اليها
زيد وعمر فبها وجها واستخف وان اختلفا في التعيين فلك الشافعية قولان احدهما بطلان الوصية والثاني
ان يعلق كل واحد منها مع شاهد ويجوز للوصي اذا خاف على المال ان يتول عليه ظالم جاز ان يؤدى
شبا لتقليصه لانه من المصالح يجوز للوصي ان يبيع جارية بينهم لم يعمل لونه اشترها وطوها وانما

لان علي

لان علي بن رباب مثل الحاكم من رجل يمينه فواته مات وترك اولاد صغار وترك ماله لغيره فلما
وجازى ولم يوص فمات في ثمنهم الجارية فتجدها ام ولد وافر في بيعهم قال فقال ان كان لهم
ولي يقيم بامرهم باع عليهم وظل لهم وكان ما جازيهم تلك فمات في ثمنهم الجارية فتجدها ام ولد
فقال لا بأس بذلك اذا باع عليهم العتق لهم الناظر فيما يملهم وليس لهم ان يراجوا بها وضع العتق لهم الناظر
فيما يملهم **مسئلة** لو كان لغيره مال في يد رجل لم يخرجه ان يضارب به باذن العتق لانه غير مملوك وقد رواه
داود بن سرحان عن الصادق قال سألته عن يمين قد فزأ الران وليس له باس وله مال على يدي رجل
وارد الذي منده المال ان يعمل بال القيمة مضاربة واذن الغلام في ذلك فقال لا يصلح ان يعمل به عن غيري
ويدفع اليه ماله قال وان اشل لم يكن له عقل لم يدفع اليه شيء ابدا **مسئلة** اذا قال الوصي للوصي عجلت
لك ان تضع ثمنك حيث شئت او بين بيتي اوجبت رابت فالأقوى انه يجوز للوصي ان يخذ منه شيئا وهل
لان باخذ الجميع الاقوى المنع فيه وقال الشافعي والواحد لانه غلبك ملكه بالاذن فلا يجوز ان يكون
قابلا له كما لو وكل في بيع سلف لم يكن له ان يبيعها من نفسه والاصل عندنا ممنوع نعم ان مفهوم وصية
متخفية وان لا يفسد نفسه وقال ابو حنيفة وابو ثور يجوز لان الاذن مطلق فاذا فعل ما تناوله الاذن جاز
ينفق بالتوكيل والاخرى ان يبيع ولده من يلو من نفسه وشاير اذ يبيع الاستعفاف دون نفسه
لان لفظ الوصي لا يقتضيه ويقتل النظر الى قوانين الاحوال فان ذلك على ان اراد اخذه منه مثل ان يكون
جمله المستحقين الذين يصر بهم ذلك او عادية الاخذ من مثله فله الاخذ منه والافلا **مسئلة** لو وصى
بقرتين ثلثة فابى الورثة اخرج تلك ما في ايديهم وكان في يد الوصي بقدر الثلث فالوصي ان امتنع الورثة
من دفع تلك ما في ايديهم وكان الوصي عاجزا عن فترهم اخرج الثلث الذي في يده توصلا الى اهل المال
متخفة وكما في قضية الحج لو علم المستودع ان الورثة لا يجزوا ان لم يكن عاجزا دفع تلك ما في يده ولا يبيع
الورثة شيئا حتى يخرجوا تلك ما في ايديهم وعن احمد روايان احدهما يخرج الثلث كله ما في يده لان حق الموكل
متعلق باجزاء التركة بخلاف ان يدفع اليه في يده كما يدفع الى بعض الورثة والاخرى يدفع اليه في يده ولا
يعطهم شيئا حتى يخرجوا تلك ما في ايديهم وقال بعضهم ان كان المال مضافا واحدا للوصي ان يخرج الثلث
كله ما في يده لانه لا فائدة في انتظار اخذهم ما في ايديهم مع اتحاد الجنس ان كان اجناسا فالوصية
تعلق بثلث كل جنس فليس له ان يخرج مواضع تلك ما في ايديهم لانه معا ومنه لا يجوز لايضا هم والعقد
اقلناه ولا **مسئلة** لو دفع اليه مال قال امرت بعضي الى زيد والباقي لك وامان الدافع قبل دفع المائتين
الترك ولو قال له ادفع بعد موتي لم يغرل ولو دفع اليه مال الا وقال سلمه الى زيد فانه لم يملك اليه بعمله ماشا
مسئلة اذا علم الوصي ان على الميت دين او غيره فاضا لان الدين خارج عن ملك الورثة
فيجب ايجاله الى متخفة ولو اقر صاحب الدين الى اليه فولاها الحاكم فاذنك الحق عند الحاكم ومضى الوصي وقال

احد اذا علم الوصي على الميت شيئا ما بوضعه او غيره لا يقبضه فان كان ابن الميت بقصد فكون ذلك من
من اوقد رخصته وثا فيمن استوعب رجلا الف درهم وقال ان اتيت فادفعها الي ابنك الكبري وله ابنا اولاد
ادفعها الي ابني فقال ان دفعها الي احد الابنين من الاخر قد رخصته فان دفعها الي الاخر من اذاعة هذا
فلو اقر الوصي والمستوعب بالمالي يدا وادعى امر الميت والمستوعب له بالدفع الى من يميل منه ومن
للوارث نعم لو لم يعلم الورثة جاز له فعل ما قلناه ولو ادعى المقل على الوصي واخبره بشيخة عند الحاكم ان له
في يد من لم يميز له الخلف ويعلم القاضي بالمال فان اعطاه الحاكم فهو اعلم ولو ادعى رجلنا على الميت
واقام بينهم بين الوصي وتولها ونفا الدين بها من غير حضور حاله ولو صدق الورثة جاز لانه اقرارهم على
انفسهم **مسئله** من مات بغير وصية تولى امر الحاكم فان لم يكن في البلد ما كملوا المكي اليك اليه الى بلد اخر
جاز للقبض الماسون من الامانة الجامع لشرائط الاثبات النظر في حاله وطالما فان تعذر جاز لبعض المؤمنين
ذلك فيبيع ما يرى به صلاحا ويوزن في اهل ان في ذلك اعانة على البر والتقوى ولو اذع ساعته قال
سالتهم رجل مات وله بنون وبنات صغار وكبار من غير ماله ولا غلام وماله في غار كيف يصنع الوصي
بقصد ذلك الميراث قال ان قام رجل فقتلهم فقامهم ذلك كلهم فباس وعنه اسمعيل بن سعد قال سالت
عن رجل مات بغير وصية وترك اولاد ذكورا ونساء فاصفرا ووزل جوارحه ما ليك هل يستقيم ان يباع
الجاري قال نعم **مسئله** لو بلغ الطفل شيئا دفع الوصي اليه ماله فان اشترى الطفل من اخذه اجبر الحاكم
على ذلك لا يراه ذمة الوصي الاستدلال لما رواه سعد بن اسمعيل عن ابيه قال سالت الرضا ع عن وصي
تارك ابناء فغرض عليهم ان يامروا الذي لهم فياوبون عليه كيف يصنع قال روي عنهم وبلغهم على ذلك
مسئله لو تعذر الحاكم نصب القاضي من قبل ولاه الجوزيما للاطفال الذين لا وصي لهم وكان القضاة
لشرائط التقوى من المرازلة النظر في مصالح الاطفال وبيع ما يرى به صلاحا ويجوز ذلك من المصالح لان فله
على البر والتقوى ولما رواه محمد بن اسمعيل بن زياد في الصحيح قال ان رجلا من اصحابنا مات ولم يوص في فرع او
الفاضي الكوفي فبصر عبد الحميد بن سالم القيم ماله وكان رجلا خلف ورثه صغارا وجواري فباع عبد الحميد
المشاع فلما اراد بيع الجواري منع قلبه في بيعهم ولم يكن الميت بمر الوصية وصية كان فيا به بابا بالثا
لانهم فروج قال عمل وقد ذكرت ذلك لابي جعفر فقلت جعلت فداك يموت الرجل من اصحابنا ولا يوصي
احد وخلف جوارى فيقيم القاضي على ما يجهن او قال يقوم بذلك رجلا منا فيضع قلبه لهن فوج
فان في ذلك فقال اذا كان القيم مثلك او مثل عبد الحميد فلا بأس **مسئله** لو ابقوا الوصي من حال الصبي
لنفسه من امواله لانه ممنوع من التصرف في ماله الا باذن مصلحة النسيم وليس ذلك من مصلحة ولما
رواه اسمعيل بن عبد الاشعث عن ابي الحسن قال سالت عن مال القيم هل للوصي ان يبيع او يتزوج
قال ان فعل فهو ضامن ولو اضر للصبي مع المصلحة جاز لانه احسان وبالمصلحة لا يجوز له التصرف في مال الطفل **مسئله**

يجوز الدخول في الوصية بل يستعمل في الكفاية لان الاصل واجب قال الاضاف الوصية من
كل سلم او وصية فاطمة الى امير المؤمنين ثم وعدها الى وليها الحسن والحسين ثم فاذا وجب الاصل
فلا بد من عمل له وقد يجب عليه العمل بالوصية والام يكن مفيدا ودخل كثير من الصحابة في وصايا بعضهم
لغيره ولائها وكالذوات فاشبهت الوصية والوكالة في الجوه ونفا من هذا جهاد ان ترك العمل فيها
اولى لما فيها من الخطر **مسئله** يجوز ان يجعل الوصي جعلا لهما منزلة الوكالة والوكالة تفوز بجعل فالوصية
كذلك ولو لم يجعل الوصي جعلا وتولى امرهم وقام بمصالحهم كان له ان يأخذ اجرة مثله بها يقوم من
المهم من غير زيادة ولا نقصا فان نقص نفسه كان له في ذلك فضل وتواضع انا لم يجعل كان له المطالبة
باستيفاء حق من اجرة المثل فاما الزيادة فلا يجوز له اخذها على كل حال وينبغي للوصي الاستغناء اذا كان
غنيا من اخذ شي من اموال الاطفال للاخذ بولي نعمته كان غنيا فليست غفيرة وليس ذلك واجبا
وقال بعض علماءنا يجوز للوصي ان يأكل من اموال الاطفال قدر كفايته مع حاجته وليس له ذلك مع
الاستغناء لما رواه محمد بن عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق ع قال سالت انا حاضرا عن القيم لليتامى
اموالهم والشرا لهم والبيع بنا بصلحهم الذين يأكل من اموالهم بالمعروف كما قال الله تعالى وانبل التبا
خبرنا انما بلغوا الناح فان اشتم منهم وشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأطوها اسرا وانما يدل ان يكرها
ومن كان غنيا فليست غفيرة ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف الوصي لهم والقيم في اموالهم ما يصلحهم **مسئله**
ينبغي للمولى المنفعة لليتامى ان يملك كل واحد منهم ما يلزمه عليه من كونه فقيرا فيحتاج اليه فاما المالك
والمرتب فيجوز ان يوصي بينهم وصي اراد غناهم بنفسه واولاده وجعل كل واحد من اولاده وبنين من
نفسه ولا يدخل في ذلك على نفسه ولا يدخل في ذلك على نفسه واولاده بل يفضل عليه نفسه **مسئله** **المسئله**
في بقايا مباحات الوصايا وهي **الاول** في الرجوع عن الوصية **مسئله** قد بينا ان الوصية معتقدة
من الطرفين فلا رجوع في وصية سواء كانت الوصية بال او منفعة او لا يراى خلاف بين العلماء في ذلك
لانها عطية تتجزأ بالموت فكان له الرجوع فيها قبل تجزئها ولما رواه عبد الله بن زارة في الحسن الطائفة
قال للوصي ان يرجع في وصيته ان كان في صحة ويصح الرجوع لفظا وقولا فاللفظ ان يقول رجعت في
اولا بطلانها او فسخها او ردونها او فسخها او غيرها او ترك عنها او لا تعلوها او اوصيت به فلان في
فلان او فهو لو رثني اوصي برافي لانه لا يكون للوارث الا اذا انقطع نقل الوصي له عن الفعل جعل
ما ياتي الوصية مثل ان يوصي بطعام فيأكله ويقلها ويبيع او يقبضه او يتصدق بها او يبيعها او يضرها
يوصي بغيره او يفسدهم يلبس ان كان ثوبا او يجلها ان كانت جارية وهو قول جمهور العلماء وقيل ان
المذكور عن اصحابنا الراي ان يبيع بغير رجوع لانه اخذ بدل له فحقا القصة والحق خلافه لانه لا زال ملكه من غير
رجوع كالموهبة ولو عثره على البيع او وصي بغيره او وجب القصة فلم يقبلها المذهب او كان بغيره وصي

الافرى ان جعل الفطن حشا الفرائش او جبر رجوع وان بقي الاسم لانه قصد العرف من الوصية وبذلك
مسئلة لو وصى بدار فهدى بها حتى بطل اسم الدار منها فالافرى انه رجوع في الاشياء المتناقص على اسمها
وكذا في العشرة وهو صحيح وجهي الشافعية الثاني ان الوصية باقية في العشرة لان العدم ورد على اليمين دون
العشرة اما لو مهدمت فالافرى عدم الرجوع والشافعية في النقص وجهها بطل الوصية فبطل اسم الدار والثاني
بفائها لانه لم يوجد فيه فعل ولا نفع واما العشرة ففي الوصية ولهم وجه فيها ايضا ولو كان الانهدام لا يبطل
اسم الدار لا يبطل الوصية فيها بقا له في النقص للشافعية ومنها على تقدير بطل الوصية في النقص مع الاستمرار
بعد الموت وقبل القول فهو الموصى لاستقرار الوصية بالموت وكان اسم الدار باقيا وهو صحيح وجهي
الشافعية **مسئلة** لو وصى بعشرة فزعمها لم يكن رجوعا لانه كلب الثوب واليمين فيها وغرضه احتل ان يكون
رجوعا وهو صحيح وجهي الشافعية لان القصد بذلك الدوام فيشترط فيها قصد بقاءها لنفسه وبطل قصد
الاول والثاني انه لا يكون رجوعا فوضع البناء والفراش كلبا من الخلط باقية الموصى مع زوال الفرائش
بواو وهو احد وجهي الشافعية والثاني ان الوصية تبطل منه ويصير ثوبا للبناء وعمارة الدار ليس رجوعا على
اشكال لكن لو بطل الاسم بان جعلها مائنا او غيره ما لا يفي اسم الدار مع كان رجوعا ولو لم يبطل الاسم لكن اثنى
فيها بناء او بابا من مائة فومها كان كالمبيع في الارض فان لم يبطل رجوعا فالبناء الجديد لا يدخل في الوصية
وهو احد وجهي الشافعية والثاني انه يدخل لانه صادر من الدار **مسئلة** لو وصى بشوب فقطعه قبضا فالافرى
ذلك ايضا وقال الشافعية في ذلك كله وجهها ولو وصى بشوب فمقطع فخالطه لم يكن رجوعا خلافا لابي منبه
ولو وصى لم يجزئ بطلها بابا فهو كالمبيع المتخذ من الثوب ولو وصى لم يباع ففعله من بطل الموصى له الى ان
يبطل احتل ان يكون رجوعا لانه لو لم يقصد منه غير لم يبعده عنه والافرى المنع الا ان يشره بقصد بالثوب
ولو اركب على الدابة الموصى بها الى يبيد او حمله عليها شيئا الى كان بعيد لم يكن رجوعا **مسئلة** لو وصى
بصاع من خنطة بعينه ثم خنطه بصاع خنطة اخرى كان رجوعا لعدم اكمال التسليم وهو قول بعض الشافعية
وقال بعضهم ان خنطها باجود منها فهو رجوع وان خنطها بمثلها او باردي منها لم يكن رجوعا لان خنطها بالاجود
اخذت زيادته لم تنالها الوصية فلا يوزنها بالمثل والاردي وان اوصى بصاع من صبرة ثم مضى بها
فان لم كان بالمثل لم يكن رجوعا لان الموصى ههنا مختلف بضم فلا تضر زيادة الخنط ولا يختلف به الفرق
ان كان بالاجود فهو رجوع لعدم تناول الوصية الزيادة ولو خنط بالاردي لم يكن رجوعا وللشافعية فيها
وجهان ولو اختلفت بالاجود بنفسها افرها ان لا يكون رجوعا على القول ببقاء الوصية فالزيادة الحاصلة
بالجودة بمنزلة من قبل في الوصية ولو اوصى بصاع من خنطة ولم يعينه ولا وصف الخنطة فلا اثر للخنطة عند
التعيين فيعطى الوارث ما شاء من خنطة الزكرو ولو وصفها او قال من خنطة فلو وصف معتبران بطل الوصف
بالخنط طلب الوصية ولو قال من خنطة فقبر فباع نصفها احتل ان يعطى القبر ونصفه ولو قال اعطى

من الى قبض خنطة فماتت خنطة الوارث **قبض** لو اوصى بشي معين ثم مضى به وجب له ما لا يقع
القبض لا يبطل الوصية ولا يكون رجوعا لانه يمكن قبضه **مسئلة** اذا عد الوصية وعينها فماتت والافرى
ولو اوصى له بانه معين او دار معينة او عبد معين ثم اوصى له بانه معين او بدار اخرى معين او بعبد اخر
معين فله المأبوتان او الدارات او العبدان ولو اوصى له بانه معين ثم اوصى له بانه مطلق او بالعكس او بدار
معين ثم بمطلق او بالعكس او بعبد معين ثم بمطلق او بالعكس حل المطلق على المعين استحقاقا للملك
على ما ذكره كذا لو اطلقها منها واحدا وكذا لو اوصى بعين ثم بانه دخلت الادلة الشافعية ولو عكس تاويله
ثم تعين احتل ان يعطى العيين خاصة لاحتمال ان يكون قصد تقبيل الوصية والرجوع عن بعض الوصية
الاولى فلا يعطى الا المتعين وهو احد وجهي الشافعية والثاني انه يعطى ما يرضى **مسئلة** لو قال هذا لك
فلان ويعطى يد من مائة كل شهر الى ان يموت فلام عطاء زيد فيعطى منه ما يري كل شهر الى ان مات وضل
يشكره الى صاحب الثلث وبه قال احمد لان جواز ائذ الوصية على امره الموصى **الكتاب الثاني** في كيفية تنفيذ
القربات **مسئلة** القرب من العبيد ان كان يخرق في الاصل بلا ظان وان علق بالموت ولم يكن واجبا
قد بلا خلاف وان كان واجبا كالوصية فضاء الدين او الحج الواجب والزكوة الواجبة وشبهها فقد
من الاصل اجابا واما من الرهن فان كان معلقا بالموت فقد من الثلث اجابا لا فيما علم وجوبه وان كان
يخرق فلا بد فضاء وهل يخرق في الرهن المتضمن للحرج ان يكون مهلكا قولان واذا اوصى بالثلث اعتبر بالثلث
يوم الموت لان الوصية تملك بعد الموت مع تلزم ملوذا ما بعد الوصية فقلت الوصية بدو الاستفاد الا
قبل الموت اعتبر بالثلث من جميع ما خلفه من الثروة والمستفاد وغيره في الرجوع وبه قال القس والافرى
وبالك والشافعية واجبا الواو واحد سواء علم او لم يعلم وللشافعية وجه اخر ان المعبر به يوم الوصية
قال ابان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز وربيعة وقال لا يدخل في الوصية ما قبل وبعد ما كان وقت العقد
ملك ماله فانه ينظر الى يوم النذر والعرف ط وكذا لو ملك ماله ثم اكتب لا اوصى بعشره ولا مال ثم
اكتب لا اقلعت الوصية وبه قال بعض الشافعية لا اعتبار في العقد بيوم الموت جزو الخلف محض
اذا لم يملك شيئا اصلا ثم ملك **مسئلة** الثلث الذي تنفذ منه الوصية اما هو ثلث الفاضل عن الدين لان الدين
مقدم على الوصايا لما رواه العائز عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله
الدين قبل الوصية الخلف لان الدين مقدم على الوصية لقوله تعالى بعد وصية من دينها ودينها
ان ينقل على حق الموصى لانه اضعف فلو كان عليه دين مستوعب للثوب لم تنفذ الوصية في شيء ولا يبطل الوصية
من راس بل نفع صحيح فلو نزع صاحب الدين باسقاطه او نزع غيره بقبضه فصح الوصية ونفذ والبراءة
المبررة اذا وقعت حالة مرض الموت نفذت من الثلث على الاخرى فلو وجب في العدة او قبضت الموصى نام
المعبر بالقبض **مسئلة** النزع المحسوب من الثلث عند علمنا عابرة من اخراج الملك عن المصنف فمال عابا

بدون ثمن المثل من غير استحقاق ولو اوصى به هو ثابت في من كفتا الدين التي للادينين او التي
نعم كالزكاة والحنى ونحوه ذلك وجب العمل به ابل يجب اخراجها من صلب المال سواء
بها او لم يوصى اذا علم بثبوت ذلك في من اجماع القول فدين الله احق ان يقضى الا عندنا في من
قالا اوصى بالزكاة والكفا وان والحق اخرب من ثلث ماله وان لم يوصى بها سقطت وبما قال مالك وللشافعية
وجماهيرها فخرج من الثلث اذا اوصى بها ولا فرق عندنا في الواجب وخروجها من الاصل بين ان يكون وجوبه
الشرع كالزكاة الواجبة والحق وبين ما وجب بالزام العبدان نذرا او بما شرب سبب يقتضيه الكفاة وهو احد
نولي الشافعية والثاني ان يفرق بين الاول والثاني فواجب خروج الاول من الاصل والثاني من الثلث
مسئلة لو كان عليه ديون متعددة فقتضيه بعضها في مرض الموت وخصص بعض الغرأ بالقبض فان وقت
التركه بطلت ديون لم يكن لسائر الغرأ عليه اعتبار اجماعا فان قصرت المدة عن الدين احتمل ان يثا ذكره باقي
الغرأ فيما ذكره اخذه وجعلوا عليه وبما قال ابو حنيفة لان موقوفهم نقلت بحاله من غير علمهم منصرفه من غير
بعضهم ومنهم بغيره ولا في الوصى بقبضه بعض الدين دون بعض لم يكن له ذلك فكذا اذا اوصى بها والشافعية
ولا يثا ذكره الغرأ ولا يملكون الا عراضا عليه وجهه قال الشافعي لا يتردى واجبا عليه فخرج كما لو اشترى شيئا
فادى ثمنه او باع بعينه ماله وسأله بخلاف الوصية فانه لو اشترى شيئا باثمنه ثم وصى بكيافته في ثياب مثله لم يخرج
فثبت ان بقا ثمن المثل فضاء كقبضه بعض عزمه وقدره عقيب البيع فكذلك اذا اوصى بغيره **مسئلة** لو باع
المريض جمع او كونه او بعضها بثلث المثل او اكثر فقدر البيع من راس المال اجماعا او لا نقص فيه على الوارث فان ابا
الاوال لا يلزمها في زيادة المالك ولو نقصها مع قاي القيمة ولا فرق بين ان يبيع من الوارث والاخر
وسواء كان غنيا او فقيرا ولو باع بمجايات فان كانت يترتب بها كالمواضع بثلث المثل وان كانت اكثر
من ذلك اعتبر من الثلث وان لم يخرج من الثلث فان اجاز الوارث فقدر البيع في الكل والابطال في الوارث
عن الثلث واما ما قبله الثلث فيبيع البيع منه عندنا وبثبت له الجمار لبعض المصنفين عليه وهو احد نولي الشافعية
والثاني يبطل البيع باعتبار حق المصنف ولا خلاف في ان لم يترتب منها ثا بثلث المثل او ازيد يبيع
كذلك من غير معاوضة وكذا قبله في شربه واكله وروائه وينفق على نفسه من الملاك والشهوات مثل الشر
وغيره ومثلا لادبيرة والامام اجماعا ثم المحاباة المعتبرة من الثلث على اهل البيت المثل او ما يزيد على ما يتعاقب
الناس مثله في احوال مسئلة في معنى المحاباة ان يعاوض ماله ويصير على عاوضه بعض عوض وقبل ان يذره
الملك عن مال مجانا وقبل ان يذره الملك عن مال يبيع ثمن المثل من غير استحقاق فاذا حابى المريض في البيع
الشراء كان العقد صحيحا ولا ينعى ذلك صحة العقد في قول عامة اهل العلم العموم وقد اهل الله البيع في
الرجوع ولا يترتب صدق اهل في علمه فصح كغيره وقال اهل النظر العقد بطل وليس ثمن في كيفية قبض
اشكال يظهر بطلان فذكره وهو ان يبيع من مرضه عبدا لا مملوك بغيره وفيه ثلثون بغيره فقدر ما في المثل

ماليين له المحاباة باكثر من الثلث فان اجاز الوارث ذلك يبيع من مرضه عبدا لا مملوك بغيره وفيه ثلثون بغيره
البيع اجماعا وان لم يجر فان اخطا المشتري فسخ البيع كان له ذلك لبعض المصنفين عليه وان اخطا الاطراف فلو
عندنا بطل البيع بفسخ الثلث وفسخ البيع في الباقي وهو احد وجهي الشافعية لاشكال ما قبله على
مقابلته بعض البيع بفسط من البيع عند تقديره اخذ جميعه بغيره فان البيع اخطا وجب بطلان الثلث بازالته
كما انه لو بطل البيع بفسخ الثلث بطل جميع الثلث ولم يظاير كثير منها لو اشترى سلعين فبطل البيع في احداهما
بيع او غير فان المشتري باخذ السلعة الاخرى بفسطها من الثلث لا يبيعه ومنها ان الشفعة اذا اذكر واخذ كل
واحد منهم جزء من البيع بفسط من الثلث ومنها انه لو اشترى الربوي بثلثه جنسا مع تفاوت الثلث كان الفسخ في
احدهما بوجوب الفسخ في الاخر بثلثه فداكل لو اشترى طعاما بثلثه ثمانين بغيره طعاما بثلثه ثمانين بغيره
فقد حابى بفسطه بثلثه بطل البيع في ثلث الكوبين فقدر ثلث الطعام الجيد الى الوارث وفيه بغيره وثلثي الطعام
الروى وفيه بغيره ايضا في كل لم يثا بغيره ويدفع الى المشتري ثلثا الطعام الجيد وفيه ثا بغيره ثلثا الطعام الردي
وفي ثمانين ثلثا بغيره ففكون له بغيره طعاما او بغيره المحاباة وهو ثلث الزكاة وقال اكثر علماءنا والشافعية
الوجه الثاني ان المشتري باخذ ثلثي العبد بالثلث كله لانه يبيعه ثلث العبد بثلثهم الذي بغيره ثلث الاخر المحاباة
ولا يثا فيهم ذلك في الربوي بل ما روى الربوي الا ما روى الربوي اخطا الربوي فقال الربوي ان ثلثه او بغيره
اخرى واحلات العبد وان شئت فمخت ولا يثا لال وقال مالك لانه بفسط البيع وباحد ثلث العبد بالمحاباة
اصحابه خلع الثلث وقول اكثر علماءنا ضعيف لانه لو بطل المبيع بثلثي فبطل بالثلث كله فلا يبيع كل الوارث بثلثه هذا
بما روى فقال بطلت بغيره بثلثه لانه اذا فسخ البيع في بعضه وجب بفسط في مقابلته من الثلث ولا يجوز فسخ البيع في
بقا ثلثه كما لا يجوز فسخ البيع في الجميع مع قبض ثمنه وقول اصحابنا الربوي ضعيف لما فيه من اجراء الوارث على المعاقبة
على غير الوجه الذي عاوض مورثهم وقول مالك ضعيف لانه اذا فسخ البيع لم يبيعه ثلثا لان الوصية انما حصلت في
المبيع فاذا بطل البيع زالت الوصية كالواصى لو بطل مبيع ان يبيع منه بغيره او بغيره ففكون لم يكن له ان يبطل المبيع
الفاصل بينهما المبيع ولو بغيره الربوي او اجاز الوارث فقدر في الجميع اجماعا ولو اشترى عبدا بثلثه بغيره
فانه باخذ نصفه بفسط الثلث على ما اخرناه وعلى قول اكثر علماءنا المشتري خمسة اسدس بثلثي وثلثي فليم
ان يفسد الثلث وثلث البيع الى قيمته ويبيع البيع في قدر ثلث النسيئة وهو خمسة اسدس فان قال المشتري ففسط
من ثمن سدس العبد لكل لم يقب اجابته لان جهته ثابتة في العبد نفسه وعلى ما اخرناه بفسط الثلث من ثمن
المبيع وبطل الثلث الى الباقي فيبيع البيع في قدر ثلث النسيئة وهو ثلثا بثلثي الثلث ولو خلف الباقي عشر
اخرى ففطما اخرناه ببيع البيع في ثمانية اضع الثلث وعلى القول الاخر باخذ المشتري نصفه واربعه ثلثا
جميع الثلث وبيع نصفه بغيره **مسئلة** لو باع المريض ثمن حال فقدره ثا مملوك والمحاباة وبغيرها اما لو باع بثلثي ثمن
وان قبله لاول الاجل اعتبر من الثلث سواء باع بثلث المثل او اقل واكثر لانه قد فوت اليد على الوارث وفوت

الى سنة ثمان وادخل السنونوم واحد لم يتردد بعد منه او بعد شهر وعشر على الموتى زوجها هذا اذا كان
الطلاق باثنا وان كان رجيا ثوارقا في العقدان كانت وهي رثتها وان ماتت صومعة ثمة وان غرقت العدة لم
يرثها الزوج ورثت هي الزوج الى سنة بالثروط السابقة للشا فمؤان في الطلاق البائن امد ما لا يتردد
هو اصحابها عند موته قال ابن الزبير المرفق والثاني انها ترثه كفلناه ويقال في الصحابة علة وعمر وعمر في
الفقهاء ويقترون الك والارواحى والثلث سعد وابن ليل والثوري واحمد والراى ولهم في ذلك قصيل
ابو حنيفة لا يرثها بعد خروجها من العدة وكذا اصحابنا وما الاوزاعي الليث والثوري احدثوا لها
يرث والقول الثاني انها ترث ما لم يزوج وبه قال ابن ابي ليلى واحد ولم يقبله خبره كفلناه والقول الثالث الثاني
على هذا القول انها ترث ما لم يزوج وبه قال ابو حنيفة وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب
هذا الحكم وهو يرثها بعد العدة في الطلاق البائن وعمر وفي العقد البائن في طلاق تلحق به التهمة الا انه
يترث الا ان يرثها الا في العدة الرجعية فلو سئل الطلاق فظلمها فالاوى عدم الارث وكذا لو طلقها بعد
ويدل عليه حديث عبد الرحمن بن الحجاج عن حذيفة بن اليمان قال قال ابن عباس قال قال ابن عباس
ضع لا يرث لها وهذا الحديث وان كان مرسل الا ان عبد الرحمن مع عظم شأنه وطول عمره الدخول في العدة في العلم
ان يرث في مثل هذا الحكم المنوط بالفرج والاموال الا مع عدالة السيد اليه ولو طلق الان من رضاء طلاقا رجيا
فاغتصبته العدة وماتت من مرضه ورثت في العدة اجماعا ما هو هل ترث بعد العدة قبل نعم والاقرب عدم لا تغا
التهمة ونسب الطلاق ولو طلقها بانها كذلك لا يرث لان طلقها في حال لم يكن لها اصلية الارث وكذا لو طلق في مرضه
اكتتبه فاسلمت فان كانت في العدة الرجعية ثوارقا والافلا ولو لم يكن المهرين زوجته وبانت منه باللعان لم
ترثه لعلين الحكم بالطلاق وليس اللعان منه ولو ادعت الزوجية ان الميت طلق في المرض وانكر الوارث ونفى
ان الطلاق وقع في حال الصحة فلم يولد لساوى الامتثالين واصالة عدم الارث الا مع تحقق سببه ولو كان
اربع زوجات فظلمهن في مرضه ثم تزوج ارجاء ودخل بهن ثم مات في ذلك المرض كان الزوج يورثهن بالزوج
كان له ولد قاصدين في التيمم وهكذا لو طلق الاربع الا وخرج من مرضه ثم مات في ذلك المرض كان الزوج يورثهن
المريض اجماعا ورواهه ورواهه وعبيده وكلما نفع جارته باجرة المثل فما زاد فان اوجبه وادعاه فقلنا
المساكين بالان يرضون من الثلث وكذا اعانتها فلو قضت مده الاجارة او الامارة في مرضه واسترد العبد
اعترفه بالمحاباة في الاجارة وجمع الاجرة في الاعارة من الثلث ولو اجر نفسه بمحاباة او عمل لغيره بمحاباة
فالاقرب نفوذها من الاصل لان ما نفذ لا ينفذ للورثة وان لم ينفذ ولا نفذ على الورثة فبأن تركه ولا
يمتد طبع الورثة اليها وهو صحيح لثا فغيره والثالث اعتبارها من الثلث لان منافعها مال وهو ممنوع **مسئلة**
لورثها بالمحاباة بشرط الجاهل ثم رثت في رثت الجاهل واجاز العقد مضر من الاصل لان ليس بتقويت
الملك فلا ينقل الى المشتري لبيع وانما هو امتناع من الاكتسابات والاسنادات فصار كما لو اطلق المشتري في

والثاني

تأيم منها

وعلى قول الشيخ وادخل قول السامع في الملك في رثت الجاهل للبايع فقلنا البائع المحاباة من الثلث ولو رثت
البائع فلم ينفذ او على قدر الكساح لعب فيها فلم ينفذ حتى مات واستقر المهر لم يترث الثلث بل من الاصل ولو
اشترى محاباة ثم رثت من رثت ما لم يبيع عبدا ولم يبيع مع الاكثان لا يترث المحاباة من الثلث ولو رثت العبد
الوديعة فمضت عن الارث في غير قدر الارث من الثلث في المحاباة في الامانة فترث الثلث كما في البيع والشراء
وخلع المهرين لا يترث من الثلث لان له ان يطلق بمجانا ولا ان الوارث لا ينفذ بقاء الكساح فقلنا خلعت المهرين
فانه يترث من الثلث واما من المهرين ففيه اعتبار من الثلث **مسئلة** لو اوصى رجل بعين من اعيان له
يخرج من الثلث حتى الوصية اجماعا نلوا كان باق ماله غايبا لم ينفذ كل العين الى الموصي ولا يسلط على المهر
ينزل لانه لا يظلم بطلانها قبل وصولها الغائب الى الورثة او قد رجع بغيره العين من الثلث لان ما يحصل للموصي
ينبغي ان يصل الى الورثة مثله والغائب بمن معلوم الحصول لم ينفذ حال الغيبة فلا تنفذ الوصية في العين
فان طلب الموصي له ثلث العين الحاضرة او طلب النصف في ثلثها فلا ينفذ الا في الاوى انه يعلم البطلان استحقاقا
للثلث معلوم متين ويصل عندى قول ان لا يعلم البطلان لان قسمة الموصي لم يوقف على قسمة الورثة
على انسلط عليه ولا يمكن تسليط على الثلثين لان رجا سلم لهم المال الغائب وتخلص العين باسرها للموصي
له فكيف ينفذ في قول مالك يتخير الورثة بين تسليم العين الى الموصي وبين جعل الوصية ثلث جمع المال
لان الموصي كان ان يوصي بثلث ماله واما عدل من العين وليس له ذلك لانه يورث الى ان ياخذ الموصي العين
ينفذ بالتركه بان ينفذ الباقي قبل وصوله الى الورثة فيقال للورثة ان رضىتم بذلك والا فتوفوا الى ما كان له
ان يوصي وهو الثلث اذا عرفت هذا فلو تصرف الورثة في ثلثي الحاضر كان تصرفهم موقوفا فان كان هذا المال
تبنا فتوفوا تصرفهم ولو سلم وعاد اليهم ظهر بطلان تصرف وقال بعض الثا فغيره لا يسلط المهر بل بغيره الورثة
للموصي الثلثين وهو مناسب لقول مالك ان الورثة ينفذون من خلعت الوصية في العين الموصي بها وجعلها ثلثا
في ثلث المال ولو امكن عدل هو ثلث ماله او رثت باق ماله غايبا ففيه العقب والتدبير ثلث الحاضر المذكورة
الوصية والوجوه العقب ينفذ الثلث لان المال الغائب كان باقيا فالبعد يعلنه حرم وان قالوا فالثلث حرم
كذا نقول يجب الجزم باثبات الملك للموصي في ثلث العبد لكن يصح الخلاف في امره هل ينفذ تصرفه فيه او ينفذ
من النصف الى ان ينفذ الوارث على ثلثه **مسئلة** لا تعتبر العطينة من الثلث حال الموت فان غرقت من الثلث
تبنا ان العطينة تحت من مال العطينة ولو لم يملكه ثم بين الورثة وبين صاحبه على قدر ما لها فيه وبها
ذلك الى الدور وعلى باق فلو اوصى بعبده اعتبر من ثمنه بعد الوفاة ولو فخر من ثمنه اعتبر من ثمنه عند الاثنا
والاعتبار في قيمة الزكوة باق الى الاربع من حين الوفاة الى حين الفسخ لان الثا بعد الوفاة غير معتبر في الزكاة
على ملك الورثة فلو كانت قيمة العبد الموصي به حين الموت عشرة وقيمة الزكوة عشرة فان استردت القيمة الى
ان اخذها الوارث فقدت الوصية في العبد ولو اذنت فتمت بعد الموت لم يكن للورثة من خمسة مائة كان

الارتفاع السوف او صفه فيه ولو عرفت الزكاة بعد الموت قبل استبنا الوارث فصارت تساوي اربعه عشر
فللموصي اربعة اقسام العبد في الزكاة وخمس الوارث **مسئله** لو وصي بعبد مستوعب لزيد وثبت له الميراث
ولم يقصد الرجوع وضع من القديم واجاز الوارث قسم العبد ارباعا على خيرة كل العبد وثلاثة وجعل الباقي
قلاص ثلثي العبد الاول لان الثاني لا يتردد فيها وانما يتردد في الثلث بنقص بينها ولو قصد الرجوع قسم
انما ثاقان حلف مع العبد ما بين وقتية العبد ما بين وقتية العبد ما بين وقتية العبد ما بين وقتية العبد
المال وثلاثة اقسام العبد وهو بصير الاول ثلثة ارباعه ولو رد الوارث ما زاد على الثلث فلاول نصف العبد
على اثنائي ويجعل على الاول ايضا وللثاني سدس الزكاة فياخذ سدس العبد وسدس المائتين فالعبد
ستة عشر وثلثان ومن باقى الزكاة ما بين ثلثون وثلث ويجعل ثلثا على الاول اقسامها الثلث حال الرد على
مالها في الاجارة فوضعه صاحب العبد اقل لا يشرط معترضة غير ذلك في الثاني غير ثلثا على الثلث ثلث
المائتين من غير راضة غير ثلثان في العبد للثاني ثلثة وللآخر جميعه فيصير ارباعا في حال الردة ووضعه
الى ثلث المال فنصف وصير يخرج الثلث في عرج الرجوع يكون اثنى عشر ثم في ثلثة يكون ستة وثلثين فلصاحب
الثلث ثلثا المائتين وهو ثمانية اربعة وعشرين وربع العبد وهو ثلثا ثم يكل له اربعة عشر ولصاحب العبد
ثلثة ارباعه وهو نصفه ثلثها الى سهام صاحب الثلث فالجميع عشرون ففي الرد جعل الثلث عشرون في المال فكل
فلصاحب العبد عشرون العبد وهو ربعه نصفه ولصاحب الثلث ثمانية اربعين وهي خمسها وثلثون العبد
وهو عشرون ونصف عشر ويجعل مع عدم الاجارة من سهام الى سهام الوارث وقبض باقى الزكاة والعبد ارباعا فله عشر
العبد ومن المائتين على الثاني **مسئله** لو خلف عبدا مستوعبا فجزءه ما بين وصي لواحد والاخر ثلثة عشر
جسد على حصة العبد قسم العبد ثلثة اقسام العمل واثنان لصاحب الثلث واحد لصاحب السدس ويجعل ان يكون
للاول ثلثة وعشرون من ستة وثلثين وللثاني خمسة وللثالث اثنان ولو جعل العول بين المستوعب والاخرين
ورثها فلاول ثلثة ارباع وللثاني السدس وللثالث نصفه ولو رد الوارث قسم الثلث كذلك ولو كان مع العبد
ما بين وصي لواحد ولاخر ثلثة مال ولاخر جسد منه فلصاحب الثلث مع الاجارة ثلثا العبد ولصاحب الثلث
ثمنا وثلث الدراهم ولصاحب السدس ثمنه وسدس الدراهم ومع الرد صرف صاحب العبد ما بين وصي الثلث
بها وصاحب السدس بنصفين ونصف من صاحب العبد فيرد على الاحتمال القوي يجعل ثمانية عشر للاول ستة عشر
وللثاني اثنان من ستة عشر في الزكاة وللثالث واحد من ثلثة من باقى الزكاة ولو ترك ثلثة فكل واحد
واوصى بعين ادمه والاخر ثلثه ماله على سبيل العول عنق من العبد ثلثة ارباعه وكان للموصي ربعه وثلث العبد
الاخرين مع الاجارة ومع الرد مبلغ الوصية اثنان والثلث ما بين وصي لهما نصفه فكل واحد نصف ما وصى به
من العبد نصفه ولصاحب الثلث سدس كل عبد ويجعل ما بينهم **مسئله** لو ارث الوارثان اباة او وصي لزيد بثلث
مال وانما يكون شاهدين ان وصي بثلثة ورد الوارث الوصيين وكان الوارث رجلا عاقل عاقل لا يشهد بالوصية

خلف معه الموصي واشتركا في الثلث وبه قال ابو ثور وهو قياسنا فيه فلا تنحى الراى لا يشتركا في
بناء على ان الشاهد واليمين ليس بحجة شرعية وليس بعبد لانه قد ثبت ان النبي لم يقضى شيئا مدعيين ولم
يكن المقعد لا وكان امره فالثالث لمن ثبت له البقرة لان وصية ثابتة ولم تثبت وصية الاخر والاخر اربعة
قد نصيبه ان كذب البقرة ولو يكن لواحد منها بغيره فاقول وارث بان موثرا فزيد بالثلث او بثلث العبد واقره
لا يكلام متصل فله ثلثه فيها وبين قال ابو ثور واصح الراى لو اقره لواحد ثم اقره لآخرى على اقل قبل
لان ثبت الاول باقراره فلا قبل قوله بما يقتضي من الاول الا ان يكون مدلا بغيره بل لا قبله مع العلم
ببشارته كما لو ثبت الاول بينه وان اقر للثاني في المجلس بلام متصل اخذ علم القول لان في الاول ثبت
في الجميع فاشهر ما قوله في مجلس اخر وبثبوت لان المجلس الواحد **مسئله** لو خلف ثلثة ارباعه من الوارث
فاقوله ان الميراث بان الميت اموال من غير واحد بغيره وشهدوا من غير واحد وصداقها الوارث فان اجاز القضا
نقذا وان لم يجرها فان ثبت قديم منها واحد ما حكم به بالمرئ وبطل منق الاخر كان يشهد الشاهدان بالقبول
في اول شعبا وبطل الوارث بالقبول في نفسه وبقدر العبدان بالتقسيم مع الوارث ولو شهد بالقبول في نفسه فله
له الوارث البقرة وكان كالثاني فان قبل قبض الوارث لم يبق ثلثا الميراث والا لجمع على اقل وان لم
القديم فان ثبت الاقران ولم يدع العبدان التقدم فالعقد ولو اوصيا فالحاقا ولو كتب الوارث الشهادة
لموثره كالثاني **مسئله** اذا وصى بثلث ماله ثبت ما ثبت للموصي الثلث من كل اعبانه وليس للوارث نصفه
دون اخرى الا اربعة كانه لو وصى الوصية في شيء بغيره بكن للموصي التعميم في كل شيء بقدر ذلك العبد
دفع الوارث بغيره بعض الايمان لم يجز للموصي القول وكان له المائتين من كل شيء بثلثة ولو وصى بثلثة لفلان
وله اموال منقذ جاز صرف كل ما يبلد الى قولنا ولو صرف الجميع فقل هذا للموصي ما نظره كل ما يبلد الى قولنا
ايضا وهل يجوز العبد من قفرا بلده اسكال ويدفع الى الموثرين في البلد ولا يصح بيع من غائب يجب
بخط من يملك عليه اسم الجمع واقل ثلثة اذا ثبت هذا فان الثلث بغير وقت الوفاة لا وقت الوفاة ولو وصى في شيء
وكان موثرا في حال الوصية ثم اقر عند الوفاة لم يغير ياره السابق وكذا لو كان في حال الوصية بغيره
وقت الوفاة كان الاعباء بحال ياره ولا اعتبار في الوصف المعلق به العطا وقتها لا قباض فلو وصى بثلثة
فاستغنى بعضهم او كلهم لم يدفع اليهم وان كان ذلك بعد الموت ولو وصى لمصا بغيره بكن او ببعضها على ان الرجوع
بينه وبين الوارث بالسوية مع شرط بعضهم كونه قد رث الثلث فاقول **مسئله** المعبر بغيره بغيره وخرجهما الثلث
او عدم خروجهما بحالة الموت لانها حال لزوم الوصية فيغيره الممال فيها فيستظر فان كان بغيره الموصي وقت الموت
ثلك الزكاة واقل نفقت الوصية واستحقها للموصي فان رادته بغيره بعد ذلك فهو للموصي ولا شيء له الوارث بغيره
ولو رد على الثلث حين الموت فللموصي قد رث الثلث فان كان نصف الممال فللموصي ثلثاه وان كان ثلثاه
فللموصي نصفه وان كان نصف الممال وثلثه فللموصي خسا فان نفقت ذلك او زاد او نقص من الممال او زاد

وان الوارث عن قوله في اوله فان
صحة الميراث له بطل عقودان كذا
وحلف منق

فليس للموصي سوا ما كان له من الموت فلا وصي بعد فتمت بعد الموت حتى ما دبروا
منه للموصي لعله وان كانت فتمت من الموت ما بين للموصي ثلثاه لانها تلك المال وان تفتت فتمت بعد الموت حتى
صا وجاوي ما لم يبرح من الموصي عن ثلثه شيئا الا ان يجز الوارث وان كانت فتمت اربعه فتمت للموصي نصفه
لا يبرح من ذلك سوا نصف العبد او زاد او نقص المال او زاد **مسئله** لدا وصي ثلثه ما لم يرسل فقل للموصي
لدا وجع هذا او خلا فاختار النصف للموصي بالثلث ثلث الدين وربع قال على والحسن والك واحد في احد
الروايتين لان النصف يجب للبيت لانها نفسه ونفسه فذلك بدل لولا ان بدل المرافعة في حال حيوتها فكانا
بعد موته وهذا ففيه شاهد بغيرها ان كان قبل تجبيره ولقول الله تعالى قال ابراهيم من اوصى ثلثه
وقتل خطأ فان ثلثه ودينه داخل في وصيته ومن جعل سلم قال ثلثه لرجل اوصى لرجل بوصية من ماله ثلثه او
ربع فقل الرجل مقابل الموصي قال ببارك الله الوصية من ماله ثلثه ودينه وقل من احد في الرواية الاخرى
لان ثلث الدين في وصيته ودينه ذلك من ماله ودينه ابي ثور وداود واسحق وقاله مالك في دينه العبدان
الدين اما نصيب للورثة بعد موت الموصي بدل ليل ان سبها الموت فلا يجوز وجوبها فليعلم ان الحكم لا يهدم سبيل
يجوز ان يجب للبيت شي بعد موته لانه بالموث نزول المالكه الثانية فكيف يهدم لولا ان يملك في الوصية لان الميت
انما وصي بجزي الابل او شتر ومنع روال الملاكه مطلقا وانما في قولها ما استغنى عنه واما ما نقلت به حجة فلا ولان
يجوز ان يهدم ملك بعد الموت كن نصيب شيك فوقع فيها صلب بعد موته فان لم يكن بحيث تقضى منه دينه ويجوز ذلك
وغيره لا ينفذ وصيته من حاجته فاشهد فقهاء ودينه اذ عرفت هذا جعل حكم العبد القتل والخطا واحدا الا ان
ان يقال ان اخذت الورثة الدين على اوصية الدين والوطاها وما كانت محسوبة من المال الميت لانها عرض نفسه
نفسه ولولا الباقية فغير ابراهيمين في رجل اوصى لرجل وصية مقطوعة فمات من ماله ثلثا او ربعا او ثلث
ذلك او اكثر ثم قتل بعد ذلك الموصي فتقضى وصيته انها تنفذ من الموردين كالموصي وهو عام في العبد والخطا
وان طلب الورثة القصاص لم يقبل الدين ولم يكن لاحد من الدين والموصي لهم منهم من وكذا الجف لو ورثه الورث
القصاص الا ان الجوارح والارث ان للورثة المعقود من القصاص الذي في النفس والاعضاء والجوارح والعبد
الخطا **مسئله** لا يغني الرهن ان كان مملوكا في رهنه فانها تقوم من الثلث وهل تقوم ماله او تقوم
مملها الرهن لها تقوم منفردة لان الحمل عندنا لا يعق بغير اشولاشا في وجبها احد هاتهما حاله فان خرج
من الثلث والاصق منها ما يخرج ويغني عن ولد هاتهما بقدر ما عتقها والثاني تقوم ماله دون ولد هاتهما
ولد هاتهما في اول امكن حال تقوم وهو حاله وصغيره وانما في حاله دون الحمل لان الحمل يفتق الادين واصل
هذين القولين انما العمل هل الحكم لا ينافي الموت وان قتلها ما بين وصية مملها حين وكان الثلث ما بين وصية
الام ثلثاها ومن الولد ثلثاه وذلك بغير ما بين ولم يجمع بين العتق واحد منها في العبد لان الولد تابع
للأم لا يعق دونها لان عتق حصل باعنائها وبني عتق وجب بيعها في العتق فان عتقت الولد لم يعق الا

ولا يبرح

ولم يبرح من الثلث قد عتق الولد لانه سابق ولم يبرح بينها فان عتق مملها وكانوا عاجزا عن ذلك لم يبرح من الثلث
اخرج بينهم فان قال في مرضه اذا عتقت نصفك فانت حرة ثم عتق نصف مملها لم يفتق عندنا لان العتق شرط
نظ وعند العامة يصح مطلقا عتق نصف مملها بغير شرط لانها لا يبرح من الثلث لان شرطها في اعنائها فان
خرج والام من الثلث عتقا وان لم يبرح عتق النصف واوصيا بين نصف الام والولد لان عتقها وقع في ماله ودينه
وان خرجت الرهن على الولد فتمت نصفه حصون وبقية الام حصون والدين بقية الثلث حصون ففتق نصف الثلث
ونصف الام وان خرجت الرهن على الام لم يكن عتقها دون عتق الولد لانه بيعها في العتق فتمت نصفها وبيع
مبين فيحصل العتق في الولد ثلثه اربع في الام في نصفها فان كانت فتمت الام وبقية الولد والثلث ما بين بقية
نصف الولد وبيع بين نصف الولد والام فان خرجت على العتق الام عتق ثلثها وسدس الولد وذلك فليس
الاشهاد بها تثبت به الوصية قد عرفت ان الوصية ابا مال والمقتد والولاية فالوصية بالمال والمنفعة حكمها
قبل قهر شهادة علمين ومع عدم عدول المسلمين قبل شهادة عدول اهل الذمة لقوله تعالى واخوان من غيركم
لارواح محمد بن محمد بن الصادق قال سئل عن قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا شهدوا بكم اذا حضر احدكم الموت
حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او اثنان من غيركم قال اللذان منكم مسلمان والذان من غيركم من اهل الكتاب
فان لم يجد من اهل الكتاب في الجوى لان وصول الله سقى في الجوى سنة اهل الكتاب الجوى قال وذلك
لزاما في ارض غيرهم لم يجد مسلمين شهد رجلين من اهل الكتاب شيئا بعد الصلوة فقتلوا باه لا شئ به شيئا
ولو كان ذاقا بولاكم شهادة الله اننا اذا من الامين قال وذلك ان اثنان في الميت في شهادتهما فان عتق
شهادتهما بالباطل فليس ان يفتق شهادتهما حتى يثبت اهلان فيفتق مقام الشاهدين الاولين مقتضا بالاشهاد
اثنان من شهادتهما والصدق بنا اننا اذا من القائلين فاذا قتل يفتق شهادة الاولين وجازت شهادة الاخرين فقل
اخذ عتق ذلك اولى ان ياتوا بالشهادة على وجهها او يخاف ان يزد ايمان بعد ايمانهم **مسئله** لا يجب شيئا في الوصية
سواء كانت بالمال او بالولاية بل يجب استصحابا وكذا وليس الاشارة من شرط صحة الوصية الى العمى البصر بل يكفي الاشهاد
للايمان في الوارث فيها فلي لم يثبت اصلا ولكن الوصية ففاد الوصية وجب عليه اضاها على ما وصي به اليه ولا
يجوز شهادة غير المسلمين العدول في الوصية الا عند الضرر وفوق عدول المسلمين فان يبرح والحال هذا ان
يشهد نصيب من اهل الذمة من ظاهر الامانة عند اهل ملة لما رواه محمد بن حمران عن القاسم عن قول الله
ذوا عدل منكم او اثنان منكم مسلمان والذان من غيركم من اهل الكتاب فقال اذا كان
الرجل يارض غيرهم وطلب رجلين من المسلمين يشهدهما على وصية فلم يجد مسلمين فليشهد على وصية رجلين من
من اهل الكتاب من صنفين عند اصحابهم **مسئله** قال المقلد لا تقبل شهادة اهل الذمة في وصية اثنان ثلث
في بلاد المسلمين وانما تقبل مع الضرورة اذ لم يبرح شاهد من المسلمين للالة الابر والاحاديث على اشراط
الفرقة وليس المقصود بالذان الذين من البلد فلو كان في بلد المسلمين ولم يفتق له اشهاد احد منهم الاشارة

لغير ذلك من الاجتهاد الاول قبل شهود اهل الذمة ولو وجد مسلمان بمجرع العدالة منها اول من شهود اهل
الذمة ولو وجد فاسقان مسلمان فان كان منهما بغير الكذب والجهالة فالاولى انها اولى من اهل الذمة ولو كان
منها بغير اعتقاد الكذب وعدم الخرف من اهل الذمة فالاولى **مسألة** لا قبل شهادة اهل الذمة من حكم
من المجوس من مسلمائنا الكفار سواء كانوا اهل عفاف في دينهم ولا الاصل وكذا شهادة قضا المسلمين
لا المراهق ولو لم يوجد سوى امرأة مسلمة قبلت شهادتها في ربيع ما شهدت به ولو اذنت بغير العتق من الضامن
في شهادة المراهق حضرت رجلا يوصي ليس بمجاهل فقال بخلاف ربيع ما وصي بها من شهادتها وعن الباقر عليه السلام
المؤمنين انهم في ربيع لم تشهدوا الا امرأه فاجازت شهادة المرأة ربيع الوصية وشهادة اربع في الجمع
هل ينفرد الحكم بتبطل شهادة المرأة في الرفع والرايين في النصف الثلث في ثلثة الارباع الى انضمام البين
لم ينفرد الحكم بتبطل شهادة المرأة في الرفع والرايين في الرفع والرايين في الرفع والرايين في الرفع والرايين في الرفع
مبين لا يبرهن هل قبل شهادة رجل واحد في بعض الوصية من غير يمين اشكال بناء من انه اكل من الرفع
لو قبلناه لم يقبل في الجمع قطعا الا مع اليمين وهل يقبل في الرفع كالمراهق او في النصف كالمرايين اشكال ولو
شهد عدل وذى فالأقرب القول من غير يمين اذا تعدت شهادة المسلم ولو شهد امرأة مسلمة وذى لم يقبل
في الزيادة على الرفع ولو شهد اربع من قضا اهل الذمة لم ينعدهم شهادة **مسألة** لا يقبل في الشهادة بالولاية الا
شهادة رجلين عدلين مسلمين ولا تقبل شهادة اهل الذمة وان كثر ولو لا شهادة النساء كذلك لا مقبول من
الرجال ولا منصفات الهم ولا تقبل شهادة رجل ويمين والا قرب ان لا تقبل شهادة عدول اهل الذمة مع نفي
المسلمين **مسألة** لو اقر الوثن بامرهم بالوصية او بالولاية ثبتت بما لا يقدر على الشهادة ولو اقره ان شهد
من الوثنية عدلان فقدت شهادتهما على باقى الوثنية والاعتدوى قد يفي بها ولو شهد عدلين لم يعمل الله
منها ما هو ان ثم كانت فودت شهادتهما واخذت الكفر بغير ثم اعتنقها وشهدتا بانها شهدتا بالولاية والعدول
وما كان بكفره للولاء استرها فانها اجبا عن قود سلفها والواجب **مسألة** في المرض المتعجب **مسألة**
الطريقه من ان موته بعد الوفاة بخبر فاما المخوفة فتل ان يوصى بعين او بجمع او بحاجه او بال او بمقتضى فان
هذه لا فرق بين وقوعها في حال العتق او المرض واعتبارها من الثلث بل اختلاف لان وقوعها يكون بعد
الموت وضع صورة الثلث بمدا بالاول فالاول عندنا خلافا للعامة واما المخوفة فان تقع حال العتق
المرض فان كانت في حال العتق مثل ان يبيع العبيد او يبيع او يبيع بمحابة منى لان لا اعتراض **مسألة**
ولا رجوع فيها وان كانت في حال المرض فلها شرط احدها ان ينفذ المرض بالموت فلو لم ينفذها فقد الجمع
الاصل والثاني ان يكون المرض مخوفا واقام المرض ثلثا ضرب من غير خوف كوجع العين ووجع الاربعة
وجع الضرس ومما عرفت ان هذا لا يخاف منه الموت في العادة وكذلك الامراض التي تطول مدتها كالسعال
الفاالج على ما بان في فصلها فان ذلك يطاول بطلاول السنين الكثيرة وحكم حكم الصحيح لا يخاف من تعجيل الموت

وان لا يبرهن

وان لا يبرهن ذلك بحكم العدم الثاني ان ينفذ الحال بالاشارة الى ما ينقطع بها من عاجلا وذلك
بان ينفذ بصر عند الرفع ويبلغ الروح الخيرة او تثنى بطنه وتخرج حشوته او ينقطع طوقه ويرى من هذا
لا اعتبار بجلالته في الوصية وغيرها حتى لا يصبغ اسلام الحاخوزة في القاسق لا ينفذ صلا في جزا الاموات ومركه
كركه المنجوع ولا حكم لعطايه ولو قبله فاقول لم يجب برضا من كفاة لانه ليس بغير حجة مستوفى قال الله تعالى ولين
الوصية الذين يعلون الشبان من اذا حضر احدكم الموت قال ان يفتي بالان ولا الذين يموتون وهم كفار وكذا
قاله الثاني وجعل قويا ان يقال انه كان عطفه فانما صحت وصيته بغير كلام فان عليا وارضى وامرته
من يابن لم ينعده نفا وحكم بغير قوله الثالث ان لا ينفذ الحال الى ذلك لكن يكون مخوفا بخلاف مع الموث
ان عطايه بغير حجة وكلامه معتبر وعقوده لان عمره الخطاب لما جرح مناهه الجيب لبنا فخرج من جرحه فقتل
لانه ينفذ الى الناس ضد الهم واقفقت الصحابة على قود وصيته فان ابر من مرضه لزمه بخلافه والاصل
اجاها وان مات في مرضه فقدت من الثلث لان رجلين الاضمار متفق عليه لانه لا مال له يميزهم فاستداهم
رسول الله وجزاهم ثلثة اجزاء واقرع بينهم فاعتق اثنين وارفع رقبته وهذه الجزاء لا تترى في حقه لا يبرهن
بلا ان الوصية فان كانت قبله والثلث فقدت وان كانت اكثر فان اجازها الواو باذنت وان ردها قدم الاول
فالاول لا يترى في الوقوع وكذا الوصايا بعدنا خلافا للعامة لان وقوعها عندهم مالا الموت في حال واحدة فان
ان نعت هذا المربع بالبيع والشراء بغير محابة وصيته مالا في شهودنا ولا في قولنا جسدنا اعراض عليه ان
الاعتراض انما يكون في بصره بعد الموت فاذا اشري بغير محابة وانقلت بالشراء فليس للورثة من هذا **مسألة**
الحجى كما مطبقه بغير مطبقه فالمطبقه الملائمة فاذا انصف يوم او يوصي لم يكن مرضا مخوفا فان كانت به صا
ذلك مخوفا لما فيها من اعتناء القوة فان نعت في اليوم الاول والثاني كان نعتا واحدا فان نعت في الثالث
منع من الثلث والشرع مالا الى ذلك وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان الحجى اول حلق بها مخوفة
في نظر عتيق ان كانت قبل ان نعت وانفصل من الموت ففي الثلث وظهر انها كانت مخوفة وان ظهر انها كانت
مخوفة وان كانت بعد العتق ففي راس المال لان اثرها قد زال بسبب العتق والموت جيبا عن الوصية
انتمى انفصل المرض بالموت كان ما نعت من الزيادة على الثلث والاعراض المطبقه في انواع الودود وهي التي تاتي كل
يوم والعقب هي التي تاتي بمراتك يوما والثلث وهي التي تاتي بيمين وقطع يوما وهي الاخرى وهي التي تاتي
بيمين وقطع بيمين وموت في اليوم الرابع فاسموا الرفع والعقب من هذه الانواع مخوفات والرفع على
جزءها من مخوفات المهرم باخذ القوة في يوم الاطلاق في العود بعد زوالها الا ان يكون معها برسام او
رعاف دائم او ذات الجنب او وجع القلب والوزن او القولنج مخوفا لان البرسام بخلافه يرفى الى الاس موش
في الطاغ والوعاف الدائم بغير الدم قد يب القوة وذات الجنب فوج بباطن الجنب بوجع شديد ثم ينفذ في
الجوف ويكن الومع وذلك وقت الهلاك وكذا وجع الخامر فوجع القلب يستلزم اضطرابه فاذا اضطرب كان مخوفا

وكذا الورثة لانها لا تسكن مكنها فلا يتبدل جرحها والفولنج انفساد الطعام في بعض الانواع لا ينزل عن وجهه
بسبب الجوارح الى الدماغ فيؤدي الى الهلاك فلهذا كلها مخوفة سواء كان معها اولوا واماع الغيب فاختلف فيها فقال
فهم انها مخوفة وقال اخرون انها غير مخوفة **مسئلة** الاسهال ان كان ضواليا لا يمكن منعه ولا مسكه فمخوف
وان كان ساعدا لان من لم يخف ذلك امر على موته وبغشت وطويبات البدن وان لم يكن سوازلا بل يكون نازلا
وينقطع اخرى فان كان بولا او بوليين ولم يدم فليكن مخوف لان من قد يكون من فضل الطعام الا ان يقرب به احد
امور الاول ان يخوف البطن فلا يمكن الاسهال ويخرج الطعام بمنزلة **مسئلة** ان يكون مصرا خيرا وهو
يخرج بشده ووجع او قطع وهو ان يخرج كذلك ويكون مقطعا وقد يتوهم انفسا شئ كثيرا فاذ طرأ كان قبله
فمخوف لان فيه اضعاف القوة **الثالث** ان يعلم ويغير النوم **الرابع** ان يكون معدوم فان خروج الدم مخوف
لانه ينقطع القوة وكذا ان كان من الاعضاء التي هي كاللحم وبغيره وكذا الاسهال المنق والذى بان جرحه
او برز اسود فليعلم ان الارض واما ان دام الاسهال فانه يكون مخوفا سواء كان مصرا خيرا ولم يكن **مسئلة** الداء
الزهر وباء خلد البدن منى النقص والاسهال ويزيد في احداهما لا يكون مخوفا الا في اوله ولا في اخره لان
السل وان لم يدم منه صاحبه فليعلم ان لا يفتنه من الموت عاجلا فيكون بمنزلة الشخص والحر والثلث ان السل
في انما لم يخوف فاذا استمر لم يكن مخوفا في ابتداءه مخوف لان من ينظر اول فانه يفتنه من الموت
فاذا انتهى خيف وقال اخرون ابتداءه مخوف فاذا استمر لم يكن مخوفا واما الذي فانه مخوف وهو داء يصيب كفتل
مصر الجرب **مسئلة** اذا صاحج الدم ثارا كان مخوفا وذلك بان ينور ويصب الى عضوين بدلا ورجل وغيرهما فيخيم
ويفتح وتلد به العضوان لم يندار الامر عاجلا وان سلم الشخص لا يشترط تغير العقل بل انما للثا في احداهما
فانه مخوف مطلقا لان ذلك من شدة البرد فاما غلب على الحرارة فينقطعها فانما اذا صار فالجائظ اول ولم يكن مخوفا
واما الطاعون فهو مخوف لانه شدة الحرارة الا ان يكون من هيجان الدم في جميع البدن ويفتح وقال بعضهم
الدم الى العضو الوجه الاول وهو من هيجان الدم من سائر ناكث اعضاءه ونساقط لحمه **مسئلة** اذا كانت الحكة
على مقتل ونافذة الى جفرت الراس والبدن اوى موضع كثير اللحم ولها ضربان شديدا وحصل معها فاكل ودم
فمخوف ولهذا قال الطبيب لعلم الخرج اللبن من جرحه امهد ولا تداو صل الجرح الى الجوف لا يؤمن من ذلك
من قطفه الحرارة فينلف ولهذا كان مخوفا اذا كانت في يد او ساق او موضع لا يفتنه فان ودم الموضع او كان
ضربان او باكل فهو مخوف والافلا واما الزعنا الدائم فانه مخوف لانه يفتنه الدم وينقطع القوة وابتداءه للبر
واما التي فان كان معدوم او يلبس او غيرها من الاطلاط فهو مخوف والافير مخوف الا ان يدموم والبرسا مخوف
واما الجرب ووجع العين والصلاخ فهو غير مخوف **مسئلة** اذا شل هل المرض مخوف ام لا في
اهل البصر وهم الالباب لانهم اهل المعرفة بذلك الجرب والجرب ولا يقبل مخوف ذلك الا قول لطيبين مسلمين

بالعين لان ذلك يتعلق برأيتان خا الوتر واسقاط حقوف اهل المطا فلا يقبل الا العدول وشطر
الثا في العين ايضا وليس بجيد وليس للثا فتهمة وجبري جواز العدول من الرضا الى التيمم بقول الطبيب
كما يجوز شرب الدواء من يده وهو لا يدري انه رواد او داء فلا يجبر عند طراد هذه الاختلافات فنادى
الجرحي الذي اذا ناله يلحق بالثا في جرحه من كل وجه بل يلحق بالثا في التيمم وتعدى الى التيمم حتى يتصلف الراس
اعتبار العدول ولو اختلف الوارث وصاحب العلية فيكون المرض مخوفا بعد موت المتبع فالقول قول المريض عليه لان
اللائحة من المخوف ومطال الورثة البينة ولا يثبت دعواه الا بشهادة عدلين وجعل ولا يقبل في رجل وامرأتين
ولا شاهد ومبين كنهان شهادة عليهما مال وان كان المقصود المال ولو كان التيمم من امرأة على جرحه لا يطلع الراس
عليها غالبا احتل ضل شهادة عدلين ورجل وامرأتين واربع شوة وهل يعتبر الشاهد من العلم باللب الا في
ذلك ولو اختلف الوارث والمتر عليه في المرض فادعاه الوارث وانكوه التيمم على قبا فلا المزملة سواء
ضره فان المرض او طال ولو اختلف الوارث والمتر عليه في وارث المرض الا في العل قبا عدل الحال وان انتفت
قول المتر الا ان قيم الوارث التيممها **مسئلة** قد قدما ان العطايا المتبرعة ارضت في حالة المرض فليعلم ان
احدهما انها تفتن من الاصل ولا تفتن في الثاني انها تفتن من الثالث بشرط استمرار المرض فيها الى حين الوفاة وهل
بشرط في المرض ان يكون مخوفا الا في عند ما يمنع بل كل مرض يقبل به الموت سواء كان مخوفا او لا فان العلية
فيه تخرج من الثالث وقد اعتبر بعض علماءنا التوفيق في المرض وهل يلحق به الاموال المخوفة باليس منها الا في
المنع وكثر العامة وبعض علماءنا الغنا بوق الخلع العطايا التيمم من الثالث وباقي في مسائل **مسئلة** العمل بالبر
مخوف من بغيرها الطلق وبغيره قال الشيخ اذا ضرب الحامل الطلق عليها ثلثة احوال حال قبل الطلق وحال بعد الطلق
تقبل الطلق لا يكون مخوفا وما يكون في حال الطلق يكون مخوفا وقال بعضهم لا يكون مخوفا وما يكون بعده فان
لم يكن معدوم ولا لم فلا يكون مخوفا وان كان معدوم او لم كان مخوفا ثم نقل عن الشافعي ان ما يضر به قبل
لا يكون مخوفا وما يضر به مع الطلق فلا يكون مخوفا وان كان بعد ما يضر به الميسب الخلع من ابتداءه الى ان يضر به
وقال مالك اذا بلغ من شدة مخوف لا يفتنه الى الثالث فهو كالمريض واجتبه الشافعي بان العمل يصح في ثقات
العمل الثالث واتما ثقات اذا قلدها الطلق قبل وجود ثقات المرض لا الموت فاما اذا ضربها الطلق فانه يكون
مخوفا وقال الشافعي لو ضا ان غير مخوف فله المسئلة فلو ان احدها ان مخوف لانه بمنزلة القطع ولا يها حاله مخوف
لصعوبة امر الولادة والثاني ان غير مخوف فله المسئلة فلو ان احدها ان مخوف لانه بمنزلة القطع ولا يها حاله مخوف
امر الولادة والثاني ان غير مخوف لان الغالب من السلا مزا اذا وضعت فالخوف باق الى ان تنفصل المشيمة
انفصلت والنفوس الا اذا صلح الولادة جرحا او ضربا شديدا ودم فاذ مات الولد في البطن فهو مخوف
لغيره من جرحه واذا الفت المصغرا والعلة قد لا يضر الشافعي وبها قال الشيخ وقال بعضهم افاء المقتضا
لو اذ **مسئلة** اذا حصل خوف من غير ان يصل في البدن شئ فغيره صور **مسئلة** الان حال النجاسات التي لا يكون مخوفا

اذا انتبه الطائفتان للقتال وشاونا وتعاربنا في الكثرة فانها ما اذخوف وان كانت احدهما قاروا في
 لكها او قوتها والآخرى منه في فالحا في هذه المنزلة والثالثة لينة في اجماعا وان لم تنزع الطائفتان
 الحرب لكن وقع بينهما في القتال وهما متيزان فليست في الخوف ولا خوف بين ان تكون الطائفتان في المنزلة
 في الحرب او تنقطن **مسألة** الاسارى فان وقع الاسير في يد قوم لا يرون قتل الاسارى لم يكن مخوفا
 لكن وقع في يد الروم اجماعا وان وقع في يد قوم يرون قتل الاسارى فهو مخوف **مسألة** التذكرة بالجرم وكان
 الجرم ساكنا فهو مخوف **الاشياء** اذا قلنا لا ينفاء الفضا في قتل العمد قال الشافعي انه يخرج فهو مخوف ان
 لم يخرج بعد فليس مخوف واختلفت الشافعية في هذه الصور الاربعة منهم من قال في الصور الثلثة السابقة
 انها لم تكن بالمرض الخوف وهو الشافعي في الاملاء في الصورة الرابعة بالمتع فالثالثة اظهرها في
 قال المذنب انها على قولين في الجمع بالنقل والجمع اجماعا انها غير ملزمة بالمرض الخوف لان لم يصب بدنه شيء
 اظهرها وبها قال ابو حنيفة والشافعية في الاملاء في الصورة الرابعة بالمتع فالثالثة اظهرها في
 خط النصيب والفرج بين الصور الثلثة والرابعة انما اذا التزم القتال لجرم بعضهم بعضا والجرم لا يجازي والشافعية
 يرمي المسلبين ويخون الفساق لا بعد من الوجه والصورة بعد الفدية اما طمأن في الثواب وفي المال قال بعضهم
 ان كان هناك ما يفتك على الفل ان يفتقر من شدة حقه او عداوته فلهذا او خوف تفرج فهو مخوف والاشياء
 الخامس اذا قلنا لا ينفاء في الزنا او في قطع الطرف فالحكم كاي صورة التهام الحرب القتال وتطاول بها
 لغير موضع الزنا او في قطع الطرف فالحكم كاي صورة التهام الحرب القتال وتطاول بها
 وفوق بعضهم بين ان يقتل الزنا بالجنة او بالافوار لا اعتنا بالرجوع وقوله في الثاني **مسألة** اذا وضع الطائر
 في البلد وثاء الوفاة هل هو مخوف في حق من لم يصبر وجها فخر جان من الخلافة في الصورة السابقة والاشياء
 عندهم ان مخوف **مسألة** اذا كان المذنب مخوفا جرحا على المصحة نزعنا فيها زاد على الثلث ولم تنفذ على اخرى
 القولين ولو نزع بالعقد المذنب في حال الصحة ثم سلم وميزا بجناحة البرج وان ذلك المرض لم يكن مخوفا
 اذا التزم القتال ومكنا بان مخوف ثم انقضا الحرب وسلم ولو كان المرض غير مخوف وانقل به الموت وان كان
 بحيث لا يحال عليه الموت بحال كوجع الفرس وضوء فالتبرع نافذ والموت محمول على العجاة وان كان غير كاف
 يوم او يومين بجناها تها لا الموت كونه مخوفا وكذا نطق ان القوة ضلعة فظهر خلافه وكذا صحى يوم او يومين اذا
 عرفت هذا فقد قيل ان المرض الخوف لا يبعد الانسان جبر لما بعد الموت بان يبعد اثبات التجبر بانفعه
 الموت من فوته وهو معتبر وروى في هذه العبارة فالحق فان صاحبها فالحق اذا امتدت مدته خرج
 من هذا لان الخلع لا يبعد الموت واما بعد وقال الشافعية في المرض ما يغير من الجنى والقتال والابنة
 من الرزد فهو مخوف وسوى عنهم ان الخوف هو الذي يجوز له العقوبة صلوته **مسألة** الاثر
 في المرض ان يقع الموت منه غالبا بل يكفر ان يكون نادرا كما لم يسم ولو قال اهل المعرفة ان هذا الموصى لا يجازي

منه الموت كسب ظاهر في ان يولد من المرض الخوف في الاولى ان مخوف ايضا ولو قال انه مضى
 المرض الخوف نادرا قالوا في المرض ليس مخوف **مسألة** في السائل الذي يورثه فيه فصول **الاول** في المقدار
مسألة لفظه الذي لا يتصور تخفوه هو الذي يتوقف من كل واحد من السببين
 صاحبه فلا يوجد الا بعد وجوده بان يكون كل واحد منهما على صاحبه وله مدخل في مثله باختيار واحد والآخر
 فافتر بطلان هذا سواء توقف وجود كل واحد منهما في الخارج او في الذهن على الآخر الثاني المكنى هو الذي
 يتوقف وجود كل منهما على صاحبه الآخر كما مضى وهو مكنى الوقوع في الذهن والخارج اذا عرفت هذا فقول
 الفقهاء في بعض مسائل الوصايا وغيرها ان يرد عليها الدوران يكون به الثاني لا الاول لانها لو كانت في
 دخله في شيء من الاشياء منها وعينا بغير ذلك مثال مقوله اذا خلف ولدا لغيره او وصى لشخص بشيء
 والله هذه المسئلة قد دخلها الدوران لانها لا تملك قد والوصية لا اذا علمنا قد نصيب الرشد فان اعلم الرشد
 مثل النصيب لا يمكن الا بعد العلم بالنصيب ولا تملك قد الا اذا عرفت قد والوصية لان الوصية قد تملك الميراث ولا
 يمكن ان يورث كل واحد منهما بالآخر والدوران في الحال بل يورث مع الآخر والمات الماتلة فان باب الامور الاضافية
 الانشآت فلم يعاد كسبها ويجب هنا كذلك فنقول لما وصى بشيء نصيب قد جعله مائلا في الزكوة والملك
 يوم بينهما بينهما بالسوية يجب يكون كل واحد منهما مائلا للآخر فتكون الزكوة في تقديره شقين متساويين للزكوة
 شيء هو نصف الزكوة والوصى له شيء هو النصف الآخر وهذا هو البسب المتقضى للاضافة وحصل بغيره مع غيرها
 من غير تقسيم احد ما على الآخر ولا توقف فلهذا **مسألة** من حشا الجرح المائلا متساويا عام بغير من اخراج
 الجرح في مسائل المعاطات والكرات والوصايا والمساكن وهو منى على ست مسائل تولد من امور ثلثة
 اعداد وبعده ورواها اما اول وهو الذي يملك الوالد لغيره كالشقة والحصة واما مركب بعدة عدد لغيره
 لثمة قد حاشا الثلثة من ثمن والاثان ثلثان والاربع قد حاشا الاثنان وسبعة كبا لركب من عدد في عدد فان
 تركب من عدد في عدد مثله منى لغيره كركب من اثنين في ثلثها وان تركب من عدد من مختلفين منى من غير تركب
 كالشقة كركب من اثنين في ثلثها واما البعد وهو العدد الذي يورث في مثله كالمائة فانها حصلت من ضرب عشرة في
 عشرة فالعدد افسار في ثلثة مرجع وعدد مطلق ليس بعباء ولا مبدى المربع فان كان المربع محولا لاسمى لا وان كان
 الجذب محولا لاسمى شيئا او ذاقا لاسمى شيئا فهو موضع واحد مدنا بالشيء جذ وذلك المال الذي هو معدود بالمال
 مرجع في الثاني المقارن له والضرب تضعيف احد المضروبين بعدة ما في المضروب الاخر من الاحاد وضرب الامداد
 في الاشياء وفي الاموال فان الامداد في كل المضروب فيكون الخارج من جنس المضروب فيكون قوله اخبر احادي
 خمسة اشياء فخمسة عشر خمسة عشر فيكون من جنس المضروب من هو الاشياء وضرب اربعة اشياء في ثلثة
 اموال يكون الثلثة اثني عشر الا وضرب الاشياء في الاشياء يكون الخارج من اموال والخارج من ضرب الاشياء في
 الاموال بركبها وبضرب الاموال في الاموال اموال اموال ولو تعددت الاجناس منها او في احدها

نال الاضحية بعد ثلثة اضحية فزيد على المال مضيقا ليكل وزيد النقيب على الاضحية مضيقا ليعيد اربعة
 اضحية واستطاعت مضيقا مضيقا من الجانبين بقية مال بعد ثلثة اضحية ونصف مضيقا والاشياء من الاستثناء
 في المسئلة الاضحية الا اثنين الا واحد اضحية **مسئلة** علم ان المسائل التي الجوزية تنقسم الى مفرقة وتفرقة
 والمفرقة ثلث وهو ان بعد كل نوع منها نوع اخر اعني موال لا تعدل جذورا او اموالا بعدد واحد او جذورا
 بعدد واحد او مفرقة ثلث ايضا وهو ان بعد كل نوع منها النوع الثالث اعني موال لا وجذورا او جذورا
 واما المفرقة ثلث ايضا وهو ان بعد كل نوع منها النوع الثالث اعني موال لا وجذورا او جذورا
 واما الموال بعدد واحد او جذورا او موال لا بعدد واحد او جذورا او موال لا بعدد واحد او جذورا
 نظريا استخراج المال ان تنظر الى بعدد المال الواحد من الجذر فخذ بعدد واحد من الاحاد فهو الجذر
 والمال مضروب ذلك الجذر في نفسه وذلك طريقان احدهما ان ينقسم عدد الاحاد على عدد الموال
 فخرج منه بعدد المال الواحد من الاحاد والثاني ان ينسب الواحد من عدد الموال الى واحد من تلك
 النسبة من عدد الاحاد فكان هو بعدد المال الواحد فاذا ضمنت اثني عشر على ثلثة خرج اربعة واذا ضمنت
 الواحد من عدد الموال الى ثلثة كان ثلثها واذا اخذت ثلث عدد الاحاد كان اربعة فخرج لك الجذر
 المال الواحد من الطرفين مقدار واحد فقد ظهر ان المال الواحد يعادل اربعة اجزاء تقول ان الجذر
 الواحد اربعة من العدد والمال مضروب اربعة مثلها اعني ستة عشر من العدد فاذا جمعت ثلثة اموال
 بلغ ثمانية واربعين احدا وهو يعادل اثني عشر جذرا فان كان المال اقل من مال كملناه بالانظرنا ما يعادل المال
 الثام من الاجزاء فخذ احدا منها بعدد واحد الجذر وهو ثلث مال بعدد خمسة عشر جذرا فان كان ذلك
 بان زيدا عليه خمسة فزيد على خمسة عشر خصلها فلا فرق قال مال بعدد ثمانية عشر جذرا فالجذر ثمانية من العدد
 المال مضروب ذلك في نفسه وهو ثلثة اربعة واربعين وعشرون ونصف وثلثة واثنيان وسبعون وهي بعدد خمسة
 جذرا **مسئلة** الثانية وهي اموال بعدد واحد استخراج المال ان تنظر الى بعدد المال الواحد
 العدد فهو المال والجذر هو جذر ذلك العدد مثل خمسة اموال بعدد خمسة واربعين واحدا فان استخراج الجذر
 المال الواحد من العدد ابا النسبة والنسبة فخرج المال الواحد بعدد واحد من العدد قال مال تسعة والجذر
 ثلثة فان كان المال اقل من مال كملناه بالانظرنا في المسئلة السابقة **مسئلة** الثالثة وهي اجزاء
 عدد واحد في استخراج الجذر الواحد وهو استخراج ما يحال المال الواحد وقد تقدم في المسئلة
 الاولى وهي اموال وجذور بعدد واحد فالطريق في استخراج ما يعادل الجذر الواحد من العدد ان نصف
 الاشياء وتضرب ذلك في نفسه ثم زيد على العدد فما بلغ اخذ جذره ثم نقصنا من نصف عدد الاحاد ما
 بقى فهو جذر المال والمال مضروب ذلك في نفسه كما تقول مال ثمانية اجزاء بعدد عشرة من واحد من العدد
 فينصف الاجزاء فيكون ذلك اثنان اربعة فزيد ذلك في نفسه يكون ستة عشر فزيد ما على العدد فتكون ستة
 وثلثين فاخذ جذرها وهو ستة فزيد من نصف الاجزاء فيبقى جذرا واحد وهو جذر المال والمال اربعة

او اجزا بالانابة اجزاء كان عشرة من دهما فان كانت الموال اكثر من مال ردوا ذلك الى مال واحد وتلثا
 جميع ما كان الموال من الاشياء والاعداد فاعلنا بالمال الواحد كما قول خمسة اموال وعشرة اجزاء
 مائة وخمسة وسبعين عددا من الاحوال المال واحد بان فخذ خمسها ثم فخذ من الجميع فيصير بعدد ذلك مال
 وجذرا ان بعدد خمسة وثلثين من العدد والعمل كما تقدم وكذا ان كانت الموال مال مثل نصف مال وخمسة اجزاء
 بعدد ثمانية واربعين من العدد فانا نكل المال بان نضرب في اثنين ثم نضرب ايضا بجميع ما مضى اثنين
 فيصير بعدد ذلك مال وعشرة اجزاء بعدد ستة وتسعين من العدد ويعمل كالاول **مسئلة** الثانية وهي
 اموال واعداد بعدد جذر واحد فالطريق في استخراج المال وجذره ان ينصف الاشياء ويضرب ذلك في نفسه
 من العدد ثم فخذ جذرا فيبقى ما بعد نقصا العدد فان شئت انقصنا من نصف الموال وان شئت فزاد على نصف
 الاجزاء فما بقى بعد الزيادة والنقصا فهو جذر المال والمال مضروب ذلك في نفسه كما تقول مال وخمسة وثلثون
 عددا بعدد اثني عشر جذرا نصف الاجزاء تكون ستة فضربها في نفسها تكون ستة وثلثين عددا ينصفه
 العدد الذي مع المال وهو خمسة وثلثون فبقية واحدا فاذا اخذنا جذره وكان واحدا وان شئت انقصنا من نصف
 الاجزاء وهي ستة فبقية خمسة وهو جذر المال والمال خمسة وعشرون واذا اوردنا العدد وهو خمسة وثلثون على
 المال الاول فخرج اربعة وثلثين وهو يعادل اثني عشر جذرا واذا اوردناه على المال الثاني بلغ ستين وهو ايضا
 يعادل اثني عشر جذرا واذا اخذت الاجزاء وضربتها في نفسها فكانت مثل العدد الذي هو مع المال فان
 عد نصف الاجزاء وهي ستة فبقية خمسة وهو جذر المال والمال تسعة واربعون وان شئت انقصنا من نصف
 ما وبقية نصف المال والمال مضروب ذلك في نفسه مثلا له مال وستة عشر عددا بعدد ثمانية اجزاء فانقصنا
 الثانية كان ذلك اربعة فاذا ضربتها في نفسها بلغت ستة عشر وهي سوية للعدد الذي مع المال فتقول ان
 نصف الاجزاء هو جذر المال والمال ستة عشر واذا اخذت ستة عشر عددا كان ذلك اثنين وثلثين وهي
 مساوية لثانية اجزاء **مسئلة** الثالثة وهي اموال بعدد واحد عددا فانا نعمل في استخراج الجذر هو ان
 ينصف الاجزاء ويضرب ذلك في نفسه فما بلغ زيد عليه نصف الاجزاء فما بلغ فهو جذر المال كقولنا مال بعدد
 اجزاء وخمسة اعداد فخذ نصف الاجزاء وهو اثنان ونضرب في نفسه فبقية على العدد فيبلغ خمسة فاخذ جذره
 وهو ثلثة فزيد عليها نصف الاجزاء اثنين فبقية وهو جذر المال والمال خمسة وعشرون وهو بعدد خمسة
 واربعين اعداد اعني عشرة عددا واذا كان المال اكثر من مال فاعمل فيه كما سبق واعلم ان اكثر المسائل الاثني في اثني
 من المسائل الثلثة المفرقة فان المعادلة فيها تنقسم الى نوعين بعدد نوعا واما المسائل المفرقة فثلثة كملها اثنان
 الوصايا اثنان **المسئلة** الاولى لو اوصى رجل مثل مضيقا حد نبيه الثلثة والاخر بعدد مضيقا والآخر ثلثة
 وثلثون وهو فاعل الى الموصي مضيقا ونبيه الا لان كل عدد له جذر يسمى لا يفي نفسه وثلثون الا لا
 وجذرا بعدد ثلثة اموال فيجبر العدد بال واحد ويصير اربعة اموال وجذرا بعدد ثلثة وثلثين فخرج ذلك

فان شئت زاده على نصف الاجزاء وهي
 ستة فبقية خمسة وهو جذر المال والمال تسعة
 واربعون

له الثاني ثلث ذلك وهو درهمين بقي درهمان تزداد درهمين على الثلثين يحصل مائة درهم تدفع
 الى كل واحد من البعدين درهمان تبقى مائة درهم فقد اخطانا بسبعة زائدة نحفظ ذلك ثم نخرج نقول
 ان يكون النصف اثنى عشر واحد لاجل ان الخطا زائد فيجعل درهمين وتام الثلث ثلث درهم يكون الثلث
 خمسة درهم والمال خمسة عشر درهما تدفع الى الموصي الاول من الثلث بالنصيب درهمين يبقى ثلث
 درهم تدفع الى الموصي الثاني ثلث ذلك يبقى درهمان تزدادهما على الثلثين فيحصل مائة درهم تدفع
 كل واحد من البعدين بنصيب درهمين يبقى مائة درهم فقد اخطانا بسبعة زائدة فقد كان الخطا الاول سبعة
 نفس زيادة درهمين والنصيب واحد من الخطا فاذ انى زدنا على النصف الاول وهو درهم سبعة والخطا
 فيكون النصف اثنى عشر والمال اثنى عشر وثلثون الخطا الاول سبعة والثاني واحد والخطا
 نقول مائة درهم اخطانا واحدتها واحدنا لثمة الباقية فنقطها بكم هذا كقول الواحد بواحد السبعة بكم لان
 نسبة الخطا الاول الى العدد الذي يجب ان يزداد في النصف شيئا حتى يسقط كله كنسبة القاسل وهو الساقط
 من الخطا اذ زادت امة النصف شيئا وهو ثلثا واحد الى العدد الذي زدناه وهو واحد وهو نسبة الثلث
 فاذا خط السبعة بثلثها واعلم ان حنا الخطا بين طرفي عام يخرج به كثير من المسائل المجهول وهو يخرج الى
 المناهضة لان نسبة الخطا الى العدد الذي زدناه في الثاني فاذ جعلنا الخطا الاول العدد الاول في الاخر
 الاعداد كان الخطا هو الثاني وتفاضل الخطا بين هاتين الاعداد المزداد هو الرابع فثمة من هذه الاعداد
 معلومة واحدتها مجهول وهو الثاني فخرج المجهول بطريق النسبة ما تقدم واما بطريق القرب فانا قرب الاول
 وهو سبعة في الرابع وهو واحد يكون سبعة وهو العدد المطلوب فاذا زدناه على النصف الاول وهو درهم كان
 ثمانية وهو النصف وعلى طريق النسبة بقيم الرابع على الثالث وكلاهما واحد يخرج من النسبة ايضا واحد ولا
 كسرة المجهول على الخطا ففرب ذلك في الاول فيكون سبعة وهو العدد المطلوب على الواحد يكون ثمانية
 اما مخرج على المناهضة فابا المخرج اول فاذا اردت استخراج سلة من المسائل المذكورة بحسب الخطا بين تضع
 العدد الذي سلك منه اثنى عشر من الاعداد ونسقة الباقية التي بقية شرط السابا فاذا اذك ذلك الى
 ذكر السائل ان يزداد البر مقدار الموضوع هو المطلوب وان لم يزداد الى ذلك فاما ان يزداد الى ما هو
 المطلوب او نقص منها حفظ الزيادة او النقصا وسم ذلك الخطا الاول ثم وضع المجهول المستلزم عدد الزيادة
 عدد كان واحدا بعلل الاول فان ولحق الخطا فاذ ان خالف فاما ان يكون زائدا عليه او ناقصا عنه فليكن
 او النقصا خطا ثانيا ثم انظر في الخطا بين هاتين الاعداد او النقصا او يفتقدان بان يكون احداهما
 والاخر ناقصا فان اتفقا بان كانا معا زائدين او كانا معا ناقصين فاضرب العدد الموضوع او كان الخطا الثاني
 والعدد الموضوع فانيا في الخطا الاول وحذف فضل ما بين المبلغين واقسم على فضل ما بين الخطاين فخرج
 القسمة هو الجواب وان اختلفا فاجمع ما يقع من ضرب العدد الاول في الخطا الثاني وما يقع من ضرب

الثاني في الخطا الاول واقسم ما اجتمع من ذلك على مجموع الخطاين فخرج من القسمة هو الجواب فتضع لكل
 واحد منها ما اذا قيل زيد عدد اذا زيد عليه نصفه وثلثه بلغ عشري فليقصم ستة فزيد عليه خمسة تبلغ
 احد عشر فلو بلغ عشري اصبا وكان هو العدد المطلوب حيث بلغ احد عشر فخطا اخطانا بقسمة ناقصة في الخطا
 الاول فليحفظ ثم تضع المثلثة فزيد عليه نصفه وثلثه يكون ستة عشر ونقصا وقد اخطانا بثلثة ونصف
 الخطا الثاني وهو ناقص ايضا فاضرب العدد الاول وهو ستة في الخطا الثاني وهو ثلثه ونصف يكون
 عشري ثم اضرب العدد الثاني وهو ستة في الخطا الاول وهو ثلثه ونصف يكون احد وثلاثين لان الخطاين
 متفقان في النقصا فخذ الفضل ما بين احد عشري واحد وثلاثين بان تنقص اقلها من اكثرها يبقى
 شين تقبها على الفضل بين الخطاين وهو عشرة ونصف لان احد الخطاين كان عشرة والاخر ثلثه
 نصفا وذلك بان يضرب المعلوم والمعلوم كل واحد منها على الفزاد فيخرج النصف الذي هو اثنى عشر
 تقسم المسئلةين باثني وعشري والنجدة والنصف احد عشر فاذ قسمنا الباقي والعشر خرج عشرة وعشر فاجز
 من احد عشر هو العدد الذي اذا زيد عليه نصفه وثلثه بلغ عشري وذلك ان نصفه خمسة وخمسة اجزاء
 ثلثة ثلثة وسبعة اجزاء اذا زدتها عليه كان المجموع عشري ولو قيل ان يزداد عليه نصفه وثلثه درهم
 فنصف ما اجتمع ثلثة واربعه درهم ففي عشرة درهم ففرض عشري درهمان زيد عليها نصفها وثلثة دراهم
 تبلغ ثلثة وثلثين فنقطها ثلثها واربعه درهم فيبقى ثمانية عشر اخطانا بثلثة زائدة وهو الخطا الاول ثم
 بدعنا العدد المثلثة عشرة زيد عليها نصفها وثلثة دراهم تبلغ سبعة وعشرين فنقص ثلثها واربعه فيبقى
 عشرة اخطانا باربعه زائدة ايضا فاضرب العدد الاول وهو عشرون في الخطا الثاني وهو واحد يكون
 ثمانين ونضرب العدد الثاني وهو ستة عشر في الخطا الاول وهو ثمانية يكون ثمانين وثلاثين وعشري فاذ
 الخطاين اللذين هما اربعة وثمانية والفضل بينهما اربعة يخرج من القسمة اثنى عشر وهو العدد المطلوب الذي
 اذا زيد عليه نصفه وثلثه درهم ونقصا اجمع ثلثة واربعه درهم ففي عشرة فافرض ثمانية ونصفها ثلثها
 وربعها تبلغ ثمانية وثلثين فقد نقص عن الشرط بواحد وذلك وهو الخطا الاول وهو ناقص ثم افرض
 المطلوب فاذ اثنى عشر واجمع نصفه وثلثه وربعه تبلغ ثلثة عشر وهو زائد على ما ينبغي بثلثة دراهم فخطا
 الثاني ثلثة زائدة فاضرب العدد الاول وهو ثمانية المرفوعة في الخطا الثاني وهو ثلثة تبلغ اربعة
 عشري واضرب المرفوعة في الثاني وهو اثنى عشر في الخطا الاول وهو واحد وثلث يكون ستة عشر فاجعل
 اختلاف الخطاين في الزيادة والنقصا فجمع الاربعين والعشرين والستة عشر بلغ اربعين بقسم على مجموع
 الخطاين اللذين احدهما واحد وثلث والاخر ثلثة وعجمها اربعة وثلث وذلك بان تضرب كل واحد
 من المعلوم والمعلوم عليه مفردا في مخرج الثلث فيصير الاربعين باثني وعشري والاربعة وثلث ثلثة عشر
 ثم يقسم الباقي والعشرين على ثلثة عشر يخرج من القسمة عشرة وثلثة اجزاء من ثلثة عشر وهو العدد المطلوب الذي

يكون مجموع نصفه وثلاثة وعشرين **مسألة** لو وصى بنصيب احد الورثة ويخرج شايع من المال ويكون للورثة
مضافا الى جميع المال فان لم يزل حصة الوصاية على الثلث جعلت الوصى له بالنصيب كاحد الورثة وصح مسئلة
الورثة ثم يؤخذ مخرج الوصية يخرج منه جزء الوصية فان انقسم الباقي على مسئلة الورثة ثم يؤخذ مخرج الوصية
مذاك والافضل في التجميع ما سبق وان زادت على الثلث فان اجاز الوتر فلا يجب والافضل الثلث على نسبة
الحصة عند الاجازة ولو وصى بمثل نصيب احد بجزء الثلث لواحد ولا يجرى المال فمسئلة الورثة والوصى
بالنصيب اربعين ويخرج الجزء عشر فيبقى بعد اخراج الجزء ثلث لا تقسم على اربعين ولا وفق بينهما تقرب اربعين
عشر فيبلغ اربعين للموصى بالثلاثة اربعين وكل ابن ثلثه وكذا الموصى له وجزء الوصية ثلثه وبالجواز
الا وتقط من نصيبا بغير مال الانصبا فقط من عشر جميع المال للوصية الثانية بغير ثلثه عشر اولا
نصيبا تعد ثلثه انصبا بغير ثلثه ان يكون ثلثه عشر اولا تعدل اربعين انصبا تقرب الاربعين بال
عشر اقله عشرة يكون اربعين **مسألة** لو وصى بثلث نصيب احد بجزء الثلث ولعمري بدس باقى المال
بعد النصيب فاسهل طرق الجواز اخذ الا وتقط من نصيبا لزيد بغير مال الانصبا فقط سدس لعمري
يبقى خمسة اسدس لالا خمسة اسدس نصيب تقرب ثلثه وخمسة اسدس نصيب في اقل عدد له سدس وهو
ستة يكون ثلثه وعشرين والنصيب خمسة بغير ثمانية عشر سدس لعمري ويبقى خمسة عشر لكل ابن خمسة وبطريق الثلث
ان يجعل المال كله دينارا وسدس درهم ويجعل الدينار نصيب زيد ودرهما من الستة لعمري يبقى خمسة دراهم
للبنين لكل ابن درهم وثلثان فحصة الدينار درهم وثلثان وكما جعلنا المال دينارا وستة دراهم فلو ان
سدس درهم وثلثان بنسبتها اقلها يكون ثلثه وعشرين وبطريق بقية الدينار والدرهم وبطريق القياس
الورثة ثلثه فلزيد سهم وزيد على كل واحد من سهام البنين مثل خمسة لعمري بدس باقى المال
مثل خمس البان بعد اخراج السدس فيكون جميع اربعة سهام وثلثه اخماس بنسبتها اقلها تكون ثلثه وعشرين
وبطريق الحقى هام الورثة ثلثه ونصيب اليها سهم لزيد نصيب اربعة نصيبها فيخرج السدس يكون اربعة
وعشرين فقط منها الحاصل من ضرب الجزء الموصى به بعد النصيب النصيب وهو واحد ثلثه وعشرين
فهو المال فان اردت النصيب احدثت سهام وضربت في مخرج السدس يكون ستة فقط منها السدس
من المال يبقى خمسة فهو النصيب او اخذت سهام الورثة ونصيبها في مخرج السدس نصيبا ثمانية عشر فقط
الى عمر ثلثه بغير خمسة عشر لكل واحد ابن خمسة واذا اظهر ان النصيب خمسة فلنصفها الى ثمانية عشر يكون ثلثه
وعشرين او نقول المال كله ستة ونصيب النصيب لزيد وسهم لعمري وبقي خمسة للورثة منها نصيبها
تكون ثمانية عشر مع النصيب المحلول سدس الثانية عشر لعمري والباقي لكل ابن خمسة فنعلم ان النصيب
خمس وان المال ثلثه وعشرين **مسألة** لو وصى لرجل بمثل نصيب وارث ولا يخرج ما يبقى من المال قبل ان
النصيب ثلث نصيب الوارث لو لم يكن وصية اخرى وقبل يعطى مثل نصيب من ثلثي المال وقبل يعطى ثلث

نصيبه بعد اخذ ما حبس الجزء نصيبه على الا يزد عليها الدون ولو خلف ثلثين بنين ووصى بمثل نصيب احد
لزيد لعمري بنصف باقى المال فعلى الاول لزيد الربع ولعمري نصف الباقي والمتخلف للبنين ونصيب من ثمانية
وعلى الثاني لزيد السدس ولعمري نصف الباقي ونصيب من ستة وثلثين وعلى الثالث اخذ الا وتقط من نصيبا
ينبغي الا انصبا بدفع نصبة الى عمر وبقي نصف مال الانصبا نصيبه تعدل انصبا للورثة بغير ثلثه في
نصف مال تعدل ثلثه ونصفا للمال كله سبعة **مسألة** لو وصى لزيد بمثل نصيب احد بجزء الثلث ولعمري
ثلث اربعين ثلث المال بعد النصيب جعل المال عددا لثلثه واثله ثلثه وثلثه ثلثه وثلثه ثلثه يكون
اربعة واذا كان الثلث اربعة كان المال اثني عشر يدفع الى زيد واحدا والى عمر واحدا وهو ثلث الثلث
الباقي من ثلث المال بغير سهمان نصيبا الى ثلثي المال يكون عشرة وكان ينفق ان يكون ثلثه يكون لكل
ابن مثل النصيب المفروض قد زاد على ما يجب سبعة وهو الخطا الاول ثم تقدر الثلث خمسة وتجعل
النصيب اثنين وتدفع واحدا الى عمر وبقي سهمان تزيدها على ثلثي المال وهو عشرة على هذا التقدير يبلغ
عشر وكان ينبغي ان يكون ستة يكون لكل ابن سهمان فزاد على الواجب ستة وهو الخطا الثاني ثم نقول لما ائد
الاربعة زاد على الواجب سبعة ولما زدنا سهمان نصيب من الخطا سهم فاعلمنا ان كل سهم تزيد ينقص من الخطا
سهم وقد بقي من الخطا ستة اسهم فزيد لها سهمان يكون احد عشر بها فهو ثلث المال النصيب نهائيا
وجميع المال ثلثه وثلثون ونفى هذه الدية لجمع الجاهل الصغير من طرف الخطا بين **مسألة** لو وصى لزيد
بمثل نصيب احد بغير مال اربعة لعمري بربع من الثلث بعد النصيب فاخذ اربعة لعمري بربع ما يبقى وزيد
عليه النصيب واحدا ويجعل الخمسة ثلث المال قد دفع منها سهم بالنصيب لزيد وسهم بربع ما يبقى الى عمر وبقي
ثلثه نصيبا الى ثلثي المال عشرة يبلغ ثلثه عشرة وكان ينبغي ان يكون اربعة فزاد ثلثه وهو الخطا الاول
ثم نقصنا ما كان اخذناه او اخذنا ثمانية وزيد عليها النصيب ثلث اربعة او واحد ويجعل الثلث
ثلثي المال واحدا منها لزيد وسهمان من اربع الباقي لعمري بغير نصيبا الى ثلثي المال يكون اربعة وعشرين
وكان الواجب ان يكون اربعة فزاد عشرة وهو الخطا الثاني والثاوي بين الخطا بين احد عشر فهو النصيب
ثم نصيب المال الثاني وهو عشرة الخطا الاول وهو عشرة الخطا يكون احدا وثلاثة بنين والثاوي بينهما
ثلاثة عشر فهو ثلثي المال لزيد منه احد عشر فيبقى ما يوزعها لعمري وسهمان بغير ستة نصيبا الى ثمانية وثلثين يكون
اربعة واربعين لكل واحد احد عشر مثل النصيب ونسب هذه الطريقة لجمع الاكبر من الخطا بين ولولم يكن
وبنيتين واثني لزيد بمثل نصيب احد الابوين ولعمري بثلثه اخماس ما يبقى من الثلث فاخذ ثلث مال الانصبا فقط
ثلثه اخماس لعمري بغير خمسة ثلثي المال الا خمس نصيب نصيبا الى ثلثي المال يبلغ ثلثي ال وخمسة ثلثه الا خمس نصيب
تعدل سهام الورثة وهي ستة بغير ثلثي يكون ثلثا مال وخمسة ثلثه تعدل ستة نصيبا وخمسة نصيب تقرب
الستة والخمسة في اقل عدد له خمس وهو خمسة يكون اثنين وثلثين فهي الثلث ولو وصى لزيد بمثل نصيب احد

وسبع مائة وفي خمسة وعشرين جزءا الاخر نصف اخره على ابي المال يكون هذا الجبر المقابل او يقرب
جزء من اربعة وثلاثين فذلك ثمانية وعشرين نصيبا فاضربها في مخرج المال يكون العين واربع مائة وستة
وتلبيش في المال والنصيب اربعة وسبعون ولو خلف ابا وثلاثة بنين وبنتا وادوية مثل نصيب ابا والاخر
بقعي مائة من الربع ومثل نصيب البنت ومائة مائة من الثلث بعد ذلك فاحذر ربع مال وتلقى منه نصيبا
وسبعة اشباع نصيب فم ذلك الى تمام الثلث وهو نصف سدس مال يكون سدس مال ونوع مال وهو عشرة
منز وتلبيش الاسبقه نصيبا وسبعة اشباع نصيب وتلقى نصيب البنت وهو خمسة اشباع وتلقى خمس مائة
وهو ربع مال الاخر نصيبا وتلقى نصيب سدس مال الاسبقه نصيبا وتلقى نصيب بعد الثلث
واربعين نصيبا تجر وتقابل وتضربها في مخرج المال يكون العا وسبع مائة وثمانية وثلاثين وهو مال البنت
اجرا مال وهو ثلثون ربع الكسب من ربع مائة من الثلث يكون خمسة الاف وثلثمائة واربعة
وستين والنصيب ثمانون ولو خلف زوجا وبنين وبنتا وادوية مثل نصيب المرأة وثلثا مائة من الخمس ومثل
نصيب البنت وسبع مائة من الثلث ومثل نصيب بن وسدس مائة من المال تجل المال ثلثة دنانير ثم فاض
خمس مائة اربعة دنانير وتلقى منه نصيب المرأة خمسة دنانير ثلثة اشباع دنانير الاخر دنانير ثلث
الباقى حصاد دنانير الا ثلثة دنانير ثم فاض ثلثا من ذلك على باق الثلث وهو حصاد دنانير وتلقى منه نصيب
دنانير وتلقى سبع مائة الباقى فيبقى اربعة اشباع دنانير واربعة اشباع دنانير واربعة اشباع دنانير
نصيب في ذلك الى ثلاثين وتلقى اربعة عشر دنانير نصيبا بن وسدس مائة الباقى فيبقى دنانير وسبع وثلثا من
دنانير الا عشر دنانير ثلث سبع درهم فاض اربعة دنانير دنانير واربعة دنانير وخمسين وثلثا من سبع فالباقى
احد وعشرين يكون الدنانير مائة واربعين فيخلصها الدنانير ويكون الدنانير سبعة واربعين في قسمة الدنانير
وهو النصيب ليس لما يبنى من الخمس ثلث فاضربها معك في ثلثة يكون المال ثلثة الاف وسبع مائة وعشرين والدنانير
مائة واذا واربعة اشباع **الفصل الثالث** فيما اشتمل على الاستثناء وهو صنفان **الاول** اذا كان الاستثناء بجزء من
جميع المال **سؤال** لو اوصى بثلث نصيب احد بنين ثلثة الاشباع جميع المال فاض مال الاربع مائة الا نصيبا وذلك
بعد ثلثة نصيبا وهي ايضا الورثة تجر وتقابل فاذا مال بعد اربعة نصيبا بثلثها ارباعا وتلقى الم
فالمال ثمانية عشر والنصيب خمسة وتلقى الى الموصى له خمسة وتلقى جميع المال اربعة مائة من خمسة عشر لكل ابن خمسة
كالنصيب **الحال** ان جعل المال اربعة والنصيب اثنين وتلقى الى الموصى له اثنين وتلقى ربع المال واحد اثنى
ثلثة وكان يجب ان يبنى ستة ليكون ابن مثل النصيب فقد نقص عن الواجب ثلثة وهو الخطا الاول ثم جعل المال ثمانية
والنصيب ثلثة تدفعها اليه وتسرع اثنين ربع المال بنى معنا مائة وكان يبنى ان يكون ثمانية فمقد نصف اثنان وهو
الخطا الثاني وهما نقصان فحفظ الاقل من الاكثر بنى واحد فحفظه ثم تقرب للمال الاول وهو اربعة في الخطا الثالث
يكون ثمانية وتقرب للمال الثاني وهو ثمانية في الخطا الاول وهو ثلاثة يكون اربعة وعشرين فتعفى الاقل من الاكثر

بضع ستة عشر تقسم على الواحد المحفوظ يكون ستة عشر وهو المال والنصيب الاول وهو اثنان في
الخطا الثاني يكون اربعة والنصيب الثاني في الخطا الاول وهو ثلثة يكون ثلثة المال من الاكثر وتلقى
الحاصل على الواحد المحفوظ يكون خمسة وهو النصيب وبالدنانير والدرهم يحصل مال دينار واربعة دنانير واربعة
الدنانير بالنصيب الى الموصى وتلقى جميع من ربع جميع المال وهو ربع دينار ودرهم يحصل مائة حصة واربعة
دنانير وذلك بعد ثلثة دنانير فقط ربع دينار تقع خمسة دنانير في مائة دينار بنين وثلثة ارباع دينار
فاذا فاضنا عدد الدنانير على عدد الدنانير منج الدنانير خمسة ارباع من احد عشر جزء فيخرج من كل جزء الدنانير يكون
عشر وهو المال ولو خلف ابنا وادوية مثل نصيب لاصف المال باخذ مالا يعطى منه نصيبا ويترك من النصيب
الحاصل مال ونصف مال الا نصيبا بعد نصيبا واحدا وغيره تقابل يكون مال ونصف مال بعد نصيبين
اضافا وتلقى الم يكون المال اربعة والنصيب ثلثة تدفع الى الموصى له ثلثة وتلقى ربع مائة من اربعة واحد هو
مثل نصيب الابن الا نصف المال ولو خلف ابنا وادوية نصيب ابن واربعة لو كان الاخر مال فنقول لو كان الابن
اربعة لخص المال بينهم على اربعة فاض اربعة نصيبا وتلقى من نصيبا وتلقى من نصيبا يكون مائة الا نصيبا
بعد اربعة نصيبا نصيبا تقابل فال وثلثة بعد اربعة نصيبا وتلقى مائة الا نصيبا لاسم فال مال خوص
والنصيب احد عشر تدفع الى الموصى له احد عشر من مائة المال وهو خمسة مائة للموصى له ستة واربعة
الابن اربعة واربعين ولو كانوا اربعة اربعة كل واحد عشر والنصيب **سؤال** لو خلف اربعة بنين فادوية
ثلث مائة الا نصيبا مائة تدفع الى الموصى له والابن ثلث مائة في ثلثة بنين لكل واحد ثلثا فاضنا
نصيب الابن من الثلث فمائة تدفع للموصى له والفرع من ثلثة ولو خلف امرأة وثلث بنين في ثلثة
ثلثة مائة وادوية لرجل مثل نصيب الابن الا ثلث نصيبا لرافة فوضعه الورثة من اربعة وعشرين للمرأة اثنان
ثلثة لكل ابن سبعة فاضطهم المرأة من مائة نصيبا بن ثلثة اربعة اشباع وهو النصيب وتلقى مائة الا نصيبا
يكون ثمانية وعشرين **الفصل الثاني** ما يكون استثناء الجزء من الثاني واذا ثلثة الاول ان يقيد الاستثناء
بشيء من المال بعد النصيب **سؤال** ان يوصى لواحد بثلث نصيب احد بنين ثلثة الاشباع الباقى بعد النصيب فاض
وتلقى من نصيبا بضع مائة ناقص نصيب بن يد عليه ربع وهو الذي يتركه من حصة النصيب وربع ربع
الاربعة نصيب بثلث مائة الا نصيبا وربع نصيب بعد ثلثة نصيبا تجر وتقابل فاذا مال وربع مال بعد
اربعة نصيبا وربع نصيب بثلث مائة الا نصيبا لاسم فال مال سبعة عشر والنصيب بثلث مائة الى الموصى له خمسة
بثلثة عشر من خمسة ربع الباقى وهو ثلثة مائة للموصى له مائة يحصل للبنين خمسة عشر لكل واحد خمسة اربعة
تدفع الى الموصى له نصيبا بضع مائة وتلقى ربع من النصيب وتلقى على المقدار ربع مقدار ربع مقدار ربع
انصبا الورثة وهي ثلثة فال نصيب ثلثة مقدار وثلث ربع مقدار والمال مقدار وثلث ربع مقدار بثلث اربعة ارباع
الربع وذلك بالفرع اثنى عشر فال نصيب خمسة اربعة لو علم ان الباقى من المال بعد النصيب عدد ربع فهو اربعة

شائع من المال بالنصيب مع اشتداد جزء من المال كل لو خلف من بين وادعى الزيد بن مائة درهم مثل
نصيبه من المال ما يبق من الثلث بعد الثلث والنصيب فاحذف الثلث من ثلثي المال فبق من الثلث
او بقدر عشر من جزء من المال فقط منه نصيبا لعم وبقية عشر من اربعة عشر من جزء سوى نصيبه من العبد
ذلك هذا الباقي فنصيب المال في ثلثه يكون اثنين وسبعين ويكون مائة وخمسة عشر جزء من اثنين وسبعين جزء
من المال سوى نصيبه من ذلك ثلثها وهو خمسة الاثنتي نصيب يبلغ عشر من سوى نصيبه ثلث نصيبه
على ثلث المال وهو ثمانية واربعون يكون ثمانية وعشرين جزء من اثنين وسبعين جزء سوى نصيبه وثلث نصيبه
انصبا الورثة وهي خمسة وبعد الجور المقابله ونصيب ثمانية وعشرين تعدل ستة انصبا وثلث نصيب تبطلها
اثنين وسبعين وتقلب الاسم فالمال اربعة ارباع بنو سنه ومنه والنصيب ثمانية وستون فاحذف الثلث من المال وهو
مائة واثنان وخمسون وتبقى من ثلثي المال وهو سبعة وخمسون يبقى خمسة وستون وتبقى منه نصيبا وهو ثمانية
وستون يبقى سبعة وعشرون فترد من النصيب ثلثها فترد على السبعة والعشرين يبلغ ستة وستين جزءا
على ثلثي المال وهو ثلثا ثمانية واربعين يبلغ ثلثه مائة واربعين كل ابن ثمانية وستون كالنصيب الوارثي لعم مثل
نصيب احداهم الا ثلث ما يبق من الثلث بعد الثلث وبعد الوصية فالحق كما تقدم الا انا فعل بد اشتداد
الباقي من الثلث بعد الوصية نصف الباقي من الثلث بعد النصيب فاحذف الثلث من ثلثي المال فبق
خمس من اربعة وعشرين جزء من المال فترد منه نصيبا لعم ونصيب من النصيب الباقي وليس الخصة نصيب
فنصيب المال ثمانية يكون ثمانية واربعين ونصيبا مائة وخمسة عشر جزءا من ثمانية واربعين من المال سوى نصيبه
عليه نصفه يكون خمسة عشر جزء من ثمانية واربعين سوى نصيبه نصف نصيبه ثلثي المال وهو اثنان
ثلثون من ثمانية واربعين الانصبا ونصف نصيب بعد انصبا الورثة وهو خمسة وعشرون فاحذف نصيبه واربعون
تبلى سبعة واربعين جزء من ثمانية واربعين تعدل ستة انصبا ونصف نصيب تبطلها باجر او واربعين فالمال
ثلثا ثمانية عشر والنصيب سبعة واربعون فاحذف ثلثا المال وهو ثمانية واربعين ونقط منه من المال وهو
تسعة وثلثون يبقى خمسة وستون فقط منه النصيب سبعة واربعين يبقى ثمانية عشر جزء من النصيب فترد
نزيدها عليها يكون سبعة وعشرين تزيد على ثلثي المال وهو اثنان وثمانية تبلى مائة وخمسة وثلثين كل
ابن سبعة واربعون فالسعة التي هي نصف الباقي من الثلث بعد الثلث والنصيب ثلث الباقي من الثلث
بعد الثلث والوصية فان الثلث تسعة وثلثون والذى سلم لعم ثمانية وثلثون يبقى سبعة وعشرين نصيبا
لو خلف ابو عم وادعى الزيد ربع ماله ولم يبق نصيبا لاب الا مثل نصيب الام فترد الوتر من ثلث
ثم ثلثا لا يبقى لزيد يبقى ثلثه اربع تلتى منها نصيبين مثل نصيبا لاب وترد ثلثها نصيبا مثل نصيب
الام يبقى ثلثه اربع مال الانصبا بعد ثلثه انصبا من سهام الورثة فترد مقابل ثلثه اربع مال تعدل
اربعة انصبا تبطلها ارباعا وتقلب الاسم فالمال ستة عشر والنصيب ثلثه واذا اخذنا ستة عشر فقط

وهي باقية اثنان عشر فقط منها نصيبين وهما ستة عشر نصيبا هو ثلثه في العمى ثلثه فاحذف الثلث من ثلثي المال فبق
من المال بقية ثلثه لاب منها ثلثها ماله واللام ثلثها ولو كان مع الابوين زوج وادعى الزيد ثلث ماله ولم يبق نصيب
الزوج الا مثل نصيبا لاب فترد الوتر من ستة فاحذف الا وثلثي ثلثه لزيد يبقى ثلثا مال فقط منه ثلثه انصبا وثلثي
الزوج وترد نصيبين مثل ثلثي لاب في ثلثها ماله الانصبا بعد ثلثه انصبا فترد مقابل ثلثها مال بعد سبعة انصبا
تبطلها ارباعا وتقلب الاسم فالمال احدى وعشرون والنصيب اثنان فاحذف احدى وعشرين ونقط ثلثها لزيد يبقى
مئة واخذ منها ثلثه انصبا مثل نصيب الزوج وهو ستة عشر منها انصبا بقية لعم وثمان فاحذف الثلث من ثلثي المال فبق
عشرين يبقى ثلثي عشر المخرج ستة وللاب اربعة وللأم مائة ولو خلف ابوين وادعى الزيد مثل نصيبا لاب الا
مثل نصيبا للام ولم يبق من المال فاحذف الا وثلثي منه نصيبين هما نصيبا لاب من ستة عشر الورثة
ترجع نصيبا وهو نصيبا للام في ثلثها ماله الانصبا مائة وعشرين نصيبا وهو ربع مال اربع نصيب باقية ثلثه اربع
مال الا ثلثه اربع نصيب تعدل ثلثه انصبا هي سهام المستلزمة فترد مقابل ثلثه اربع مال تعدل ثلثه انصبا وثلثه
اربعة نصيب تبطلها ارباعا وتقلب الاسم فالمال خمسة عشر والنصيب ثلثه فاحذف خمسة عشر ونقط منه نصيبين هما
ستة عشر نصيبا وهو ثلثه يبقى ثلثي عشر منها لعم وبقية ثلثه لاب وثلث للام ويمكن حسابها من خمسة
لان اذا كان ثلثه اربع مال تعدل ثلثه انصبا وثلثه اربع نصيب فالمال الكامل بعدل خمسة فقط منها نصيبين
وترد نصيبا بقية مائة اربعة واحدا لعم يبقى ثلثه اثنان للاب وواحد للام ولو خلف ابوين وادعى الزيد مثل
نصيبا لاب الا مثل نصيبا للام ولم يبق من ثلثي المال فاحذف ثلثي ال ونقط منه نصيبين وترجع منه نصيبا
يبقى ثلثا مال الانصبا فقط لعم وهو سدس مال الا ثلثه اربع تعدل ثلثه انصبا وهي سهام المستلزمة فترد
تقابل خمسة اشد من مال تعدل ثلثه انصبا وثلثه اربع نصيب تبطلها باجر او ثلثي عشر وتقلب الاسم فالمال خمسة
اكثر من مال تعدل ثلثه انصبا وثلثه اربع نصيب تبطلها باجر او ثلثي عشر وتقلب الاسم فالمال خمسة اشد من مال
واربعون والنصيب ثلثه فاحذف ثلثي المال وهو ثلثون ونقط منها نصيبين وهما عشرون وترجع نصيبا
معا عشرون فقط اربعة لعم يبقى خمسة عشر يزيد على ثلثي المال يكون ثلثي للاب عشرون وللأم عشرة
مسألة لو ادعى نصيب وارث مع اشتداد نصيب وارث اخر من جزء شائع والجور المستلزمة مع النصيب قد يكون
من جميع المال ومن باقى المال ومن جزء من الباقي فلو خلف ابو عم وادعى مثل نصيبا لاب الا مثل نصيبا للام
والاخر جميع المال فاحذف الا وثلثي منه نصيبين وترد نصيبا وعشرين من المال يبقى مال وعشرين الانصبا
الا بعد انصبا الورثة فترد مقابل وتبطلها ارباعا وتقلب الاسم فالمال اربعة وعشرون والنصيب احدى عشر فاحذف
اربعة ونقط منها نصيبين وهما اثنان وعشرون وترد منها نصيبا وهو واحد عشر وعشرين من المال وهو ثلثه
فالم لعم سبعة وللاب اثنان وعشرون واحد عشر للام ولو اشتد مثل نصيبا للام وعشرين يبقى من المال
بعد نصيب الام فاحذف الا وثلثي منه نصيبا لاب وهو نصيبا من ثلثه انصبا هي اربعة عشر وترد منه نصيبا بقية

بين الابنين الاخير بكل واحد نصف النصب بقطر ^{الثالثة} الثالثة الساطعة من المال يبقى اثنان ونصف
 منها ربع جميع المال يبقى واحد ونصف فهو النكلا بقطر الجميع انقضا فالنصب واحد والنكلا ثلثه والربع اثنان
 المال ثمانية **مسئلة** لو اوصى بالنكلا مع الوصية في ما يبقى من المال كالوخلع او غيره بين و اوصى لزيد بنكلا ثلث
 بنصيب ادهم ولم يرهم ربع ما يبقى من المال اخل ما لا يخلع ثلثه الى زيد وخرج منه نصيبا وترد على باقي المال
 فيحصل معنا ثلثا مال ونصيب يخرج ربعه لعمرو وذلك سدس مال وربع نصيب يبقى نصف مال وثلثه اربع نصيب
 تعدل نصيب الوثيرة وهي اربعة نقط ثلثه اربع نصيب بثلثه اربع نصيب يبقى نصف مال تعدل ثلثه اربعة اربع
 نصيب تبطل اربع اربعة ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 والنصيب ثمانية ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 تدفع ربعها الى عمرو وهو ثمانية ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 منها ثلثه اربع نصيب تدفع ربع الاربعه الباقي الى عمرو ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 النكلا كان الحاصل واحدا وثلثه اربع نصيب وكان يجب ان يكون واحدا وثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 نصف سدس وهو الخط الاول ثم جعل المال ستة والنكلا ثلثين فخرجها ربع الباقي يبقى ثلثه اربع نصيب واحد منهم
 ثلثه اربع نصيب الى النكلا يكون اثنان وثلثه اربع نصيب وكان يجب ان يكون اثنان فقلنا انا بثلثه اربع نصيب وهو الخط
 الثاني زابدا ايضا فخط الاول من الاكثر في ثلثه اربع نصيب فخط ثلثه اربع نصيب فخط ثلثه اربع نصيب فخط ثلثه اربع نصيب
 وثلثه اربع نصيب فخط ثلثه اربع نصيب فخط ثلثه اربع نصيب فخط ثلثه اربع نصيب فخط ثلثه اربع نصيب فخط ثلثه اربع نصيب
 سهم يخرج من الف سهم وخمس اثنان سهم تبطل اثنان تكون ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
مسئلة لو اوصى بالنكلا مع الوصية في ما يبقى من المال كالوخلع او غيره بين و اوصى لزيد بنكلا ثلثه اربع
 بنصيب ادهم ولم يرهم ثلث ما يبقى من الثلث فخذ ثلث مال ونصيب منه نصيبا يبقى ثلث مال الانصبا قد دفع الى زيد
 فانه النكلا يبقى من الثلث نصيب تدفع ثلثه الى عمرو يبقى ثلثه نصيب فخط ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 وهي ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 لما سبعة والنصب اثنان وليس لسبعة ثلثه اربع نصيب فخرج ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 المال يكون ثمانية عشر لكل ابن ستة قبل لو انصرف على الوصية الاولى بطلت لان نصيب كل ابن متصرف للثالث فلا
 نكلا فالوصية الاولى باطله والثانية فرعها فيبطلان معا يجب بان الوصية الثانية تنقص النصيب عن الثلث
 تظهرها النكلا ويمكن ان يخرج ذلك على الخلاف فيما لو قال له على عشرة الا عشرة الا واحد من ان الاشياء الا
 بالمال والثاني فرع فيبطل ومن ان الاستثناء الثاني اخرج الاول عن ان يكون متصرفا **مسئلة** لو اوصى
 بالنكلا مع الوصية ثلث نصيب لعمرو خلف ثلثه بين و اوصى لزيد بنكلا ثلثه اربع نصيب ادهم ولم يرهم ثلثه اربع نصيب

ثلث مال وتدفع منه نصيبا لزيد والباقي الى عمرو يبقى معنا ثلثا مال بعد ان انصبا الوثيرة وهي ثلثه اربع
 تبطلها اثنان وتقلب الاسم فالنصب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 الى عمرو وهو النكلا يبقى ستة البين او يقول فخطه فخطه الوثيرة وهي ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 تبطلها اثنان تكون ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 ما يزل منه على اربع من المسئلة مضبوذا اليه مثل نصيب الوصية بنصيب فان لم يزد شيئا فالوصية بالنكلا تبطل على الوثيرة
 المذكورة الجميع اربعة ونصف والزيادة على اربع من المسئلة مضبوذا اليه نصيب نصف سهم قبل البطل سهم بعد
 فهو النكلا وعلى هذا القياس لو اوصى له خمسة بين بمثل نصيب ادهم ولاخ بنكلا النكلا بقول الوثيرة من
 يراو عليها ربعها تبلغ ستة وربعها تبطل اربعا تكون خمسة عشر فخذ منها خمسة للنكلا من واحد والنصب
 واحد ولو خلف ابين و اوصى بمثل نصيب ادهما والاخر بنكلا الثلث فالوصية ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 اخرج منه المسئلة عليه لا يزد شيئا من على ما يقع من المسئلة مضبوذا اليه نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 ادهم ولاخ بنكلا اربع **مسئلة** لو اوصى بالنكلا مع استثناء جز من المال كالوخلع ثلثه اربع نصيب و اوصى بنكلا
 نصفه نصيب ادهم الا ان جميع المال تقول نصف مال نصيب ومن جميع المال نصفها الى النصيب
 الباقي يحصل معنا خمسة اثنان المال بعد اقطاع النصيب بثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 ستة عشر والنصب خمسة فخذ نصفها مال وهو ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 وهو اثنان يبقى واحد فهو النكلا ونقطه من جميع المال يبقى خمسة عشر البين ولو خلف عشرة بين و اوصى بنكلا
 ثلث مال بنصيب ادهم الا ان جميع المال ثلثه اربع نصيب والنكلا ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 الى الحاصل يبقى من الثلث نصيب ومن جميع المال ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 انصبا الوثيرة وهي ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 فالمال اثنان ونصف والنصب سبعة فخذ ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 مع استثناء جز ما يبقى من المال كالوخلع ست بين و اوصى بنكلا ثلث مال بنصيب ادهم الا ان جميع المال
 فخذ ثلث مال ونصيب منه نصيبا يبقى ثلث مال الانصبا فهو النكلا يبقى معنا ثلثا ونصف نصيب ثلثه اربع نصيب
 من اربعة عشر بين لذكر الثلث والثنى فالذي مضى ستة عشر نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 عشرة من مال ونصيبا ومن نصيب بعد انصبا الوثيرة وهي ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 اربعة عشر من مال بعد ان اربعة اربعة وسبعة اثنان ونصيب تبطلها باجزاء المال وهي اربعة عشر نصيب وقلب
 الاسم فالمال اربعة وسبعة عشر والنصب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب
 وعشرون وهو النكلا اذا استثناء من جملة المال يبقى ستة ونصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع نصيب

التي ياخذها الموصي بغير ثمانية للبني لكل واحد ثمانية عشر **مسئلة** لو وصى بالتكلمة مع استثناء جزء
 يفي من جز المال كالو خلف سبعة بنين واوصى بتكلمة ربع الم نصيب ادهم الا ثلث ما يفي من الثلث تاخذ ربع
 مال وتلفي ستة نصيبا يفي ربع مال الانصبا وهو التكلمة بغيرها من الثلث يفي نصف سدس من مال وتفتي
 ثلث ذلك من التكلمة وطري حسابها من سنة وتلثين فاشراقل عدد ونصف سدس ثلث فاذا انك **مسئلة** لو وصى
 ثلثه ونصيب ثلثه من التكلمة وهو واحد وثلث نصيبه للتوصية ثمانية اجزاء من سنة وتلثين جزء من مال
 بعدل خمسة انصبا وتلثي نصيب تبسطها باجزاء سنة وتلثين وتقلب الاسم ثمانية اجزاء واربعه والنصيب ثمانية
 وعشرون تاخذ ربع المال وهو واحد وعشرون فقط من النصيب يفي ثلثه وعشرون وهي التكلمة بغيرها من الثلث
 المال وهي ثمانية وسون يفي خمسة واربعون ثلثها وهي خمسة عشر من التكلمة يفي ثمانية فحق الوصية بقسطها
 من المال يفي ثمانية وسون للبني لكل واحد ثمانية وعشرون **مسئلة** لو وصى بالتكلمة مع استثناء التكلمة
 اخرى كالو خلف ثلث بنين واوصى بتكلمة نصف الم نصيب ادهم تاخذ نصف مال وناخذ من نصيبها الباقي ثلث
 النصف ثم تاخذ ثلث مال وتقط من نصيبها الباقي هو تكلمة الثلث تنقص ثلث الثلث من ثلث النصف يفي سدس
 بلا استثناء فالوصية اذن جسد من المال يفي خمسة اسداس ال بعدل ثلثه انصبا تبسطها اقل ثلثا وتقلب الاسم ثمانية
 عشر والنصف خمسة تاخذ نصف المال تقط منها النصيب يفي سدس او بعدل ثلثه النصف ثم تاخذ ثلثه ستة
 فقط من النصيب يفي واحد فتكون ثلث الثلث فقط واحد من اربعة يفي ثلثه فحق الوصية بقسطها من جميع المال
 يفي خمسة عشر للبني لكل واحد خمسة **مسئلة** لو وصى بالتكلمة مع الوصية بالنصيب يفي ما يفي من المال
 لو وصى لزيد مثل نصيب احد بنيه الخمسة ولعمري بتكلمة اربع م نصيب ادهم ولنا ثلث ثلث ما يفي بعد ذلك
 تاخذ ربع مال وتنقص من نصيبها الباقي هو تكلمة الربع تدفع الى الم وتدفع النصيب لزيد فافضل الربع الى
 الوصيتين يفي ثلثه اربع م المال تدفع منها واحد الى الثالث يفي ربعان بعد ان انصبا البني وهو خمسة
 تبسطها اربعا وتقلب الاسم ثمانية اسداس ثلثه والنصيب ثلثان تاخذ ربع المال خمسة وتدفع منها اثنين الى زيد
 الى عمري يفي خمسة عشر ثلثها خمسة لثالث ولكل ابن ثلثان او تجعل المال ثمانية وتجعل النصيب ادهم وكذا التكلمة
 يفي ستة اثنان منها لثالث يفي اربعة وكان يفي ان تكون خمسة فقد نقص واحد هو الخطاء الاول ثم تجعل
 عشرة النصيب ثمانية اثنان والكل واحد يفي ثلث ثلث ثلث ثلث يفي ستة وكان يفي ان يكون عشرة فقد
 اربعة وهو الخطاء الثاني تنقص الاقل من الاكثر يفي ثلثه فقط ثم تقرب مال الاول في الخطاء الثاني يكون
 اثنين وثلثين مال الثاني في الخطاء الاول يكون اثني عشر فقط الاقل من الاكثر يفي عشرة من مال الثاني
 تقرب النصيب الاول في الخطاء الثاني يكون اربعة وتقرّب النصيب الثاني في الخطاء الاول يكون اثنين
 فقط الاقل من الاكثر يفي اثنان فهو النصيب **مسئلة** لو وصى بالتكلمة مع الوصية بالنصيب يفي ما يفي من
 من المال كالو خلف بنين واوصى لزيد مثل نصيب ادهم ولعمري بتكلمة اربع م نصيب ادهم لثالث ثلث ما يفي

من الثلث بعد الوصية يحتاج الى الاله وثلث وثلثا في الباقي من الثلث بعد اسقاط الوصية ثلث واقله سون
 ثلثون تاخذ ربعه وهو ثلثه فحقها الى الوصية بالتكلمة واذا اسقطا فنقص من الثلث يفي ثلثه ضرب ثمانية
 الى الثلث يفي اثنان ثلثها على ثلثي المال يكون سون وعشرون بعدل انصبا الورثة وهو خمسة تبسطها باجزاء
 وتلثين وتقلب الاسم ثمانية اسداس ثلثه والنصيب سون ثلثا المال وهو سون وتلثي سون ربع وهو سون
 واربعون الوصيتين الاوليتين سنة وعشرون بالوصية بالنصيب الباقي بالوصية الاخرى يفي من الثلث خمسة
 فحقها ثلثها الى الوصية اثنان ثلثي يفي عشرة ثلثها على ثلثي مال تبلغ ثمانية وتلثين للبني لكل واحد ستة عشر
مسئلة لو وصى بالتكلمة مع الوصية بالنصيب ثلثي سنة جزء ما يفي من المال كالو خلف اربعة بنين واوصى لزيد
 بتكلمة الثلث بنصيب ادهم الا ثلث ما يفي من المال تاخذ ثلث المال وتدفع اليها بالنصيب والتكلمة وتقرّب
 النصيب من الباقي ولقد ر المال خمسة عشر يكون الباقي بعد الثلث خمس ثلث المخرج بالنصيب التكلمة اذن
 خمسة عشر جمع من النصيب من الباقي وهو ثلثان فالاحاصل معنا اثني عشر جزء من الثلث وجزء واحد بعدل انصبا
 الورثة وهو اربعة تبسطها باجزاء خمسة عشر وتقلب الاسم ثمانية اسداس ثلثه والنصيب ثلثا ثلثا المال وهو
 سون وتلثي منها النصيب اثني عشر يفي ثمانية وهي التكلمة تدفعها الى زيد وتقرّب من النصيب من الباقي وهو
 ثمانية يفي لعمري اربعة فالوصيتان جميعا اثني عشر يفي ثمانية واربعون للبني لكل واحد اثني عشر **مسئلة** لو وصى
 بالتكلمة مع الوصية بالنصيب سون من جز من المال كالو خلف خمسة بنين واوصى لزيد بتكلمة الربع بنصيب ادهم
 ولعمري بمثل ادهم الا ثلث ما يفي من الثلث بعد ذلك فلا بد من مال ربع وثلث والباقي من الثلث بعدل
 الربع ثلث وثلثه سون تاخذ ربعه وهو ثلثه فنقص من الوصيتين ونقص من النصيب ثلث ما يفي من
 ثلث المال وهو واحد وثلثه على الباقي من الثلث يفي اربعة ثلثها على ثلثي المال تبلغ ثمانية وعشرون
 من سنة وتلثين جزء من مال وذلك بعدل انصبا الورثة وهو خمسة تبسطها باجزاء سنة وتلثين وتقلب الاسم ثمانية
 اربعة وثلاثون والنصيب ثمانية وعشرون يفي سبعة عشر فهي التكلمة ثلثي الربع من ثلث جميع المال وهو سون
 ويقي خمسة عشر فقط ثلثها من النصيب يفي لعمري ثلثه وعشرون والوصيتان معا اربعون يفي ثمانية واربعون
 للبني لكل ابن ثمانية وعشرون **مسئلة** لو وصى بالنصيب الثلث من التكلمة كالو خلف ثلث بنين واوصى
 بمثل نصيب ادهم الا ثلثه ثلث م نصيب ادهم ثلثا المال وبنار انه فعل الى الموصي ونقص منه درهمان
 التكلمة درهم يفي من الثلث درهمان التكلمة درهم يفي من الثلث درهمان ثلثها على ثلثي المال تبلغ ثمانية
 واربعه درهم بعدل انصبا الورثة وهي ثلثه وبنار فتقط المثل بمثل يفي اربعة درهم بعدل وبنار انقلب
 الاسم فنقول الدرهم اربعة والدرهم واحد ثلثه خمسة والمال خمسة عشر تاخذ ثلث المال وهو خمسة تدفع منها
 الى الموصي نصيبا وهو اربعة ونقص واحد وهو التكلمة بقي الموصي لثلاثة فحقها من المال يفي اثني عشر لكل
 من البني اربعة **مسئلة** في الوصية بالجزء والكعاب بالجزء هو كل جزء من ثلثه ونقصه والاحاصل من الفرق يفي

ومثل نصيب ادهم الا ثلث

مالا لا يجدوا وادعوا لكل ما ضرب في نفسه ثم ضرب ثم ضرب مبلغه فيه والمحصول من الضرب يسمى كعبا
جذر وكعب الواحد والعدد اما ان يكون له جذر صحيح ينطق بكعبا لا بد من ان يكون له جذر صحيح
ينطق بكعبا والعشرين يسمى اسم ومن الاعداد الكعبي ينطق كالتائين كعبا اثنا عشر منها ليس له كعب ينطق به
كالعشرين والمائة وقد يكون العدد ينطقا بجذر وكعبه كاربعة وستين جذرها ثمانية وستين وكعبها اربعة وستين
جذرها ثمانية وكعبها اربعة ايضا وقد يكون اسم الجذر خاصا كاربعة وعشرين او كالكعب خاصا كاربعة اوجها كعشر
اذا عرفنا هذا فلو اوصى بغيره في المثلثة من عدد جذر واذا استقط حذره انقسم الباقي صحيحا على الورقة
فلو خلف ثلثه بين اوصى به وقال فان جعلنا المال ثلثه فكل واحد من ثلثه والباقي بين البنين لكل ابن سهمان ان
جعلناه ستة عشر فكل واحد من اربعة والباقي بين البنين لكل واحد اربعة ولو اوصى بكعب لم جعلنا المال كعبا فان
ثانيه فاثنا عشر للوصي والباقي بين البنين وان جعلناه سبعة وعشرين فكل واحد للوصي والباقي للبنين قال الجوزي
يستحيل ان يكون الامر في ذلك على التفسير فيكون كيف شاء الفاضل فان الاعداد تختلف باختلاف العدد والمقدار
فاذا كان المال ثلثه والجذر ثلثا المال وان كان ستة عشر فالجذر ربعه وايضا كل عدد يجعله والاسم الاعداد
ما لا يتعلق بجذره ومنها ما ينطق وليس خلف الوصية الا جذر المال فلا يجب حله على جذره ولا على ان يضم الباقي
صحيحا على الورقة نعم اذا قيد الموصي بغيره فبقي العمل على عدد معين من الاعداد الجذرية حله عليه فاذ قال
نزلوا مالي على عبادي وصيحي اخرج جذره انقسم الباقي على الورقة بين كثرين فانقسم من العمل على ثلثه في الورقة
وكانت الوصية ثلث المال وان عين من غير اقرى تعينت فان اطلق الوصية بالجذر ولم يقيد بشيء بل اراد بالجذر
ما يقوله المتألفان كان المال مقسما بكل اوزن او ذراع كالارض او معد كالجوزي فله عليه فان كان جذره
ينطق به فذلك والاسم الى الموصي القدر المتبقين واما المشكوك فيه فالحكم فيه الصلح وان لم يكن المال مقسما كالعبد
جاءه فقوم ودفع جذر الفضة الى الوصية **مسألة** لو اوصى بجذر النصب وحلف ثلثه بنين يجعل كل ابن واحد
ثلثه وتزويج عليها واحدا فبغيره وثانها فصح وان جعلنا النصب اربعة فاربعة عشر فزيد عليها اثنين يبلغ
عشر وثانها فصح ولو اوصى بجذر النصب واحدا فوضا النصب اربعة فاضبا هم اثنى عشر فزيد عليها جذرا
نصب يبلغ ستة عشر وثانها فصح الوصية ولو اوصى بكعب نصبا احدهم جعلنا النصب كعبا وجضا الانصبا وزدنا عليها
كعب نصيب **مسألة** لو اوصى بجذر نصيب جذر وال وحلف ثلثه بنين واوصى بجذر احدهم لزيد ولهم ويصلح
المال فنصيب كل ابن مال لا اوصى بجذره ثم جعل المال اموالا لها جذر صحيح فان جعلنا اربعة اموال فوصية
كل ابن جذر واربعين العدد وبناء ان فالوصية ثلثة اجزاء تقطعها من المال بغير اربعة اموال الا ثلثة اجزاء
تعد انصبا الورثة وهي ثلثة اموال فيجوز تقابل فاربعة اموال تعدل ثلثة اموال وثلثة اموال اجزاء فالمال يعدل
ثلثة اجزاء فالجذر ثلثة المال فنقسمه فكل اموال يعدل ثلثة اجزاء فالزكاة ستة وثلاثون لانها اربعة اموال
كل ابن ثلثة اجزاء زيد جذر والنصيب هو ثلثة وعمره جذر المال وهو ستة وعشرين للبنين وان جعلناها

اموال فوصية عمر ثلثة اجزاء والوصية ان اربعة اجزاء تقطعها من المال بغير اربعة اموال الا اربعة اجزاء تعدل
انصبا الورثة وهي ثلثة اموال فيجوز تقابل فنقسم اموال تعدل ثلثة اموال واربع اجزاء تقطعها من المال بغير اربعة
اموال تعدل اربعة اجزاء وال يعدل ثلثة جذره فالجذر ثلثة درهم والمال اربعة اشباع وثلثة اموال تعدل اموال
في اربعة اموال والنصيب ثلثة درهم لزيد جذر والنصيب هو ثلثة درهم ولهم جذر المال وهو جذر
ينقسم درهمان بين البنين لكل واحد ثلثة درهم ولو اوصى لزيد بنصيب اقدم ولهم ويصير ما يقع من المال
فوصية زيد جذر وكل نصيب مال وجعل المال بعد وصية زيد اموالا لها جذر صحيح فان شئت جعلنا اربعة اموال
فيكون وصية عمر وجذر المال اربعة اموال وجذر ما اذا استقط الوصيتين من المال بغير اربعة اموال الا جذر
تعد ثلثة اموال الا جذر يعدل ثلثة اموال فيجوز تقابل فاربعة اموال تعدل ثلثة اموال وجذر بين قال ابن
جاذر فالجذر ثلثة والمال اربعة وقد كان جميع المال اربعة اموال وجذر اموال ثمانية عشر اثنان منها لزيد في
ستة عشر جذرها لعم وهو اربعة بغيره ثمانية عشر للبنين او يقول انها بعد وصية زيد فنقسم اموال فتكون وصية عمر
ثلثة وثلثة اجزاء وحيلة المال ثلثة اموال وجذر ما اذا استقط الوصيتين بغير ثلثة اموال الا ثلثة اجزاء تعدل
انصبا الورثة وهي ثلثة اموال فيجوز تقابل بغير ثلثة اموال في مقابل ثلثة اجزاء فالمال الواحد يعدل نصف
جذر فالجذر نصف درهم والمال ربع وكان جميع الزكاة ثلثة اموال وجذر اموال درهمان وثلثة اموال درهم
لزيد جذر والنصيب هو نصف درهم فيجوز درهمان وربع لعم وجذره وهو درهم يقف بغير ثلثة اموال ربع للبنين
مسألة لو اوصى بنصيب جذر بان ضلث ثلثة بنين ووصى بثلث نصيب احدهم ولاخيه جذر والمال مقسما كان
البنين اربعة اوصى بجذر المال وجذره قد سبق طريقه ولو اوصى بالنصب وبغيره اوصى بثلث نصيبا وثلث نصيبا
بنين واوصى بثلث احدهم ولاخيه جذر والمال ولاخيه ثلث ما يقع من الثلث فثلاثة ثلث مال وبقية من نصيبا وثلث
بغير ثلث مال الا جذر ونصيبا فقط ثلثة للوصية الثالثة فينبغي من الثلث ثلثا مال الا ثلثي جذر ولا ثلثي نصيب
على ثلث المال يبلغ ثمانية اشباع مال الا ثلثي جذر والا ثلثي نصيب يعدل ثلثة انصبا فيجوز تقابل ثمانية اشباع مال
تعد ثلثة انصبا وثلثي نصيب وثلثي جذر فاجعل النصيب ذلك اوصى بمقدار بشرط ان يزيد على نصف الجذر
فان جعلنا ثلثة اموال الجذر فكل ما انتهت المحلة البير ثلثة انصبا فيكون ثلثة اجزاء وثلثا نصيب فيكون
جذرين وثلثا جذر فالمبلغ احد عشر جذرا فكل اجزاء المال بان تزيد عليها ثمانية اوصى به على عدلها مثله يبلغ ثلثة
عشر جذرا وثلث جذر واذن مال يعدل ثلثة عشر جذرا وثلث جذر ثلثة عشر وثلث نصيب في مثله يبلغ ما في ثلثين
وبسعين درهم وسبعة عشر جزء من اربعة وستين جزء من درهم فنقسمه من جذر المال ونقسمه من النصيب ايضا
وقد فرضناه ثلثة اموال الجذر فالجذر اربعة اموال الجذر هو اثنان وخون درهم ونصف درهم في ثلث
اربعة درهم وثلثة وخون من اربعة وستين جزء من درهم تدفع ثلثها الى الموصي الثاني واحدا وحذره
جزء من اربعة وستين جزء من درهم فجذر الوصية اربعة وخون درهم وثلثة اجزاء من اربعة وستين جزء من درهم

اذا استقل في المال وهو اثنان وسبعون درهم او سبعة عشر درهم وهي ثمن درهمين ثمن درهم
 بقية بين البنين لكل ابن ثمن وثلاثون درهما وثلاثة اثنان درهم وهو ثلث اثنان درهم وهذا اذا فرض ان
 المعادله زايده على ضعف الجذر فان فرض ضعف الجذر او اقل استحال المسئلة لانا اذا فرضناه ضعف الجذر فثلاثة
 مائة وهو ثلثا ثلثا وثلثا نصيب يكون سبعة اشر جذور وثلث جذور وهذا ايضا ثلث جذور والمبلغ ثمانية اشر
 فتدول ثمانية اشر على المال فاندرنا على كل واحد منها ثمن صار مال يعدل ثمنه اشر يكون الجذر ثمنه والمال اشر
 وثانون نأخذ ثلثه وهو سبعة وعشرون ونفقط جذرا المال وهو ثمنه في ثمانية عشر نفقها للثمن لانا وثان
 ضعف الجذر فلا يبقى للوصية الثلثة ثمن **مسئلة** لو اوصى بثلثا نصيب واستثنى الجذر كان يخلف ثلثه بين
 ثلث مال الاجرة جميع المال يدفع الى الوصي ثلثا مال وثلث منه جذور يكون مضافا ثلثا مال وجذر يعدل
 اشر الوديع وهو ثلثه فتجعل المال عدوله ثلث ميسر شرط ان بقى ثلثاه زايده عليه جذره على ثلثه والمال
 ستة وثلاثون تدفع ثلثها الى الوصي وثلثه من جذر المال وهو ثمنه يبقى عنده ثمنه فخذ ثلث المال
 الاجرة بينه ثلثون للبنين ولو اوصى بثلث نصيب ادم الاجرة جميع المال فباخذ مال لا ينفق نصيبا
 وثلث من نصيب جذر المال يبقى مال وجذر الانصبا يعدل نصيب البنين فيخرج تقابل مال وجذر يعدل
 اربعة نصيبا فتجعل المال عددا مجذورا اذا زيد عليه جذره كان ثمنه اذ قسم على اربعة فيخرج من الثمن
 خمسة فاذ نقض من النصيب جذر المال بقي واحد يدفع الى الوصي بقية خمسة عشر للبنين ولو اوصى بثلث
 نصيب ادمهم فالنصيب على مجذوره فان جعلته اربعة فالوصية اثنان والانصبا اثنى عشر جذر المال اربعة
 عشر اذ دفعت الى الوصي اثنان ادمهم الاجرة نصيب ادمهم وان جعلته ثمنه فالانصبا سبعة وعشرون والوصية
 ستة **مسئلة** لو اوصى بجذر ومضافا الى الجذر وكالو خلف ثلثه بين الوصي لزيد بجذر نصيب ادمهم وهو
 جذر وميزر زيد وثلاث جذور وميزر عمر ما جعل وميزر الثالث ما شئت من الاعداد فان جعلته اثنان فوصية
 عمر اربعة وميزر زيد ستة عشر ونصيب كل ابن اثنان وثلثه وعشرون وجذر المال سبعة اشر ونفون ولو
 اوصى لزيد بجذر نصيب ادمهم وهو بجذر نصيب با النصيب نصيب مال واجعل وصية اى عدد شئت
 الاجرة افاض بها في ثلثها جعل ثمنه اعداد مال الاسته اشر لافل اذا اردت بالجذر واحدا كان
 مزجها ثلثين في اثنان والمبلغ اربعة لافق بين ان يقول اربعة وبين ان يقول ثمنه من العدد
 واحدا الاسته جذور وهي ستة والمبلغ المذكور وهو ثمنه مال الاسته اشر لافل الباقي من نصيب الابن
 وميزر زيد وهو مال الاجرة فيخرج في هذا الجواب ستة اشر ادمهم ميزر زيد على عدله ستة اشر فان فرض
 العدد مال يعدل مال الاجرة جذر فقط المال بالمال بقية ثمنه من العدد في معادله خمسة اشر فالجذر
 الواحد درهم وانصبا اشر ثمنه في ثمنه يكون احد وثانين جزء من اجزاء خمسة وعشرين جزءا
 وذلك نصيب ثمنه من ميزر زيد وهي جذره درهم واربعه اشر من ثمنه ستة وثلاثين جزءا من اجزاء خمسة

وعشرين بنقص منها وميزر عمر وهي جذر هذه الستة والثلاثين وهو درهم وخمس فالوصية ثمان
 دراهم والركبة اثنى عشر درهما وثمانية عشر جزءا من خمسة وعشرين جزءا من درهم **مسئلة** لو اوصى بجذر ونصيب
 ثلث ان يخلف وثلثه بين الوصي لو اوصى بثلث مال الجذر نصيب ادمهم فتجعل ثلث المال بالاجرة
 وتدفع المال الى الوصي بقى جذره مزبده على ثلثي المال يبلغ ما بين وثلثه اشر ذلك بعد الانصبا للبنين
 وهي ثلثه اموال فقط ما بين بقى ثلثه اشر في معادله مال فالجذر ثلثه والمال ثمنه ثلث المال اثنى عشر
 والوصية ثمنه ثلثها من المال بقى سبعة وعشرون للبنين وقد اخذ الوصي ثلث المال الاجرة نصيب
 ادمهم ولو اوصى بثلث نصيب ادمهم الاجرة نصيب ادمهم وهو ميزر ادمهم بقى من ثلثه فتجعل النصيب لادمهم
 ثلث الركبة بالوصية زيد وهو ربع الركبة الاجرة مزبده على ثلثي الركبة وهي لان ونصف تركه الاجرة بين
 يبلغ ثلثه اموال ونصف تركه الاجرة بقى ثلثه اشر ادمهم الانصبا للبنين وهي ثلثه اشر ونصف تركه فعدل
 ثلثه اشر فالركبة ستة اشر ادمهم ثلثها جذور ادمهم اشر ونصف وقد كان ثلث الركبة بالوصية ربع تركه الاجرة
 فاذ خرج جذور ربع الركبة بالاستثناء كان الباقي نصف جذره وهو ميزر زيد فتجعلها من ثلث المال وهو
 جذور بقى جذره ونصف وذلك يعدل مال لانا جعلنا باقى الثلث مال الاجرة وهو نصف والمال ربع
 وربع وهو نصيب كل ابن والركبة ستة اشر ادمهم فخذ ثلثها ثلثه ونفقط ثمنه ربع الثمنه الا
 جذر نصيب وهو ثلثه اربع درهم وهي ميزر زيد بقى من الثلث درهمان وربع نأخذ جذره وهو درهم
 ونصف لعمري بقى من الثلث ثلث اربع درهم مزبده على ثلثي المال وهو ستة يكون ستة دراهم وثلثه اربع
 بين البنين لكل واحد درهمان وربع **المسئلة الثامنة** في الوصية بقدر من المال من درهم ودينار فمهما
مسئلة لو خلف اربعة بنين واوصى بثلث نصيب ادمهم وبدرهم ضلع عددا بعد ان يكون هيث اذا
 فثلثها درهما وثلثه الباقي والوصي على خمسة كان النصيب الواحد مع الدرهم مثل الركبة اشر وان جعل
 الركبة اشر درهما فاسقط منها درهما بقى عشرة لكل واحد منها وان جعلها ثلثة عشر اسقط درهما
 الباقي بينهم فيخرج من الثمن اثنان وخمسة اشر خارج الدرهم المنقوص يكون ثلثه وخمسة لوصي
 فان ازلنا الكسر ناقص الدرهم من ثلثه عشرة اشر الباقي في خمسة يكون ستة لكل ابن اثنى عشر لانه
 كان للاثان وخمسة فاذ ضرب ذلك في خمسة حصل اثنى عشر والوصي مثل ذلك لزيادة درهم ولو اوصى
 بالنصيب مع استثناء درهم فاذ اوصى بثلث نصيب البنين الا اربعة الا درهما فان جعلك للوصي درهمين فاجعل
 لكل واحد من البنين ثلثه واجعل الركبة اربعة عشر وان جعلته اشر فاجعل لكل من البنين اربعة واجعل
 الركبة من ثمنه **مسئلة** لو اوصى بخمسة اشر ودرهم كالوصي يدس من مال الوصي درهم وله ثلثه من
 يخرج سدس الركبة ودرهما وبقية الباقي بين الوصية الا اربعة ونفقط منه سدس ودرهما بقى خمسة اسدس
 مال لادمهم اشر ثلثه انصبا فيخرج تقابل خمسة اسدس مال فعدل ثلثه انصبا ودرهما لكل اشر مال بان

من يد على معاولة ختمه قال بعد لثلاثة انصبا وثلاثة اخماس نصيب درهم وخمس ضرب الانصبا الثلاثة
 اخماس النصيب عدد يبلغ العاقل من مائة على درهم والخمسة اثني عشر درهما لصاحب الدين الذي
 ثلثه وكل ابن ثلثه **مسئلة** لو اوصى بجزء شايخ مع استثناء درهم بان خلف ثلثه بين يدي يدين
 الادرها فاما اذا اخذ منه سدس وشر من الدين درهما يحصل منها خمسة اسداس الودعهم
 انصبا فكل اجزاء المال بان تزيد عليها خسران وزيد الغن على كل في المعادلة قال ودرهم وخمس درهم بعد
 ثلثه انصبا فكل ثلثه اخماس نصيب فخر هذه الانصبا والاخماس عدد اذا نقص من الحاصل من العشر
 درهم وخمس وكان الباقي عددا صحيحا وهو سبعة فانه اذا ضرب سبعة في ثلثه وثلثه اخماس حصل عشر
 عشرون وخمس فاذا نقص منه درهم وخمس كان الباقي اربعة وعشرون تدفع سدسا في الوصية وتزدون
 درهم يبقى اربعة وعشرون للبين **مسئلة** لو اوصى بنصيب وجزء ودرهم او درهم مع استثناء درهم او درهم
 بان خلف خمسة بين وادوى يد بمثل نصيبا درهم ودرهم لعمر بثلث ما بقي من ثلث ودرهم فاخذ ثلث
 الودعهم من نصيبها ودرهما بقي ثلث الالانصبا ودرهما فنصف لعمر من هذا الباقي ثلثه ودرهما
 اخر بقي ثلثا مال الابلثي نصيب والادرها وثلثي درهم زيدا على ثلثي المال يكون ثمانية اشباع مال الالتي
 نصيب والادرها وثلثي درهم بعد ختمه انصبا فيرثها بل ثمانية اشباع مال بعد لثلاثة انصبا وثلثي نصيب
 ودرهم وثلثي درهم بكل اجزاء المال بان تزيد عليها ثلثا زيدا على كل في المعادلة ثمة قال بعد لثلاثة
 وثلثه اثنان نصيب ودرهم وسبعة اثنان درهم فطلب عددا اذا ضرب في ستة وثلثه اثنان يكون الحاصل مائة
 عليه درهما وسبعة اثنان درهم عددا صحيحا وهو ثلثه اذا ضرب في ستة وثلثه اثنان حصل ثمانية وعشرون
 زيد عليه درهم وسبعة اثنان درهم كان احدى وعشرين فتمت القسمة والنصيب ثلثه فاخذ ثلث المال وسبعة
 ثلثها ودرهما اخر الحصة بقي درهم زيدا على ثلثي المال يكون خمسة عشر للبين الحصة ولو اوصى لثلاثة بين
 بمثل نصيبا درهم ولا خربدس ماله الادرها مالا فقط من نصيبا لحدى الوصيين وسدس الادرها
 للوصية الاخرى بقي خمسة اسداس الودعهم الانصبا بعد لثلاثة انصبا فيرثها ثلثا وثلث اجزاء المال في
 خسران وزيد على كل في المعادلة خمسة ثلثا مال قال ودرهم بعد ثمانية انصبا وخمس نصيب فنصيب الانصبا ثلثي
 والخمسين في عدد اذا نقص ما يحصل من القرب درهم وخمس كان الباقي عددا صحيحا وهو ثلثه اذا ضرب
 في ثمانية وخمسين حصل خمسة وعشرون وخمس درهم اذا نقص منه درهم وخمس بقي اربعة وعشرون فتمت القسمة
 القسمة والنصيب ثلثه تدفع للبين **مسئلة** لو اوصى بالثلث ودرهم او بثلثه وان خلف اربعة بين وادوى
 ثلث ماله بنصيبا درهم ودرهم والمراد من الوصية الثلث الانصبا درهم والادرها فكل المال خمسة عشر
 النصيب ثلثه فاخذ ثلث المال خمسة فنقط منها النصيب فقط ودرهما بقي واحد هو الوصية فقط من المال
 بقي اربعة عشر وكان ينبغي ان يكون اثنى عشر فلهذا زاد اثنان وهو الخطا الاول ثم جعل المال ثمانية عشر

النصيب اربعة فاخذ ثلثه ستة ونقط منها النصيب اربعة فنقط درهما انصبا بقي واحد هو الوصية فاخذ ثلثه
 من المال بقي سبعة عشر فقد زاد واحد واحد وهو الخطا الثاني فنقط الال من الاكثر بينا عد عشر
 من المال ونصيب النصيب الاول فنقط ثم تقرب المال الاول في الخطا الثاني بقدر نصيب النصيب الباقي
 الخطا الاول يكون ثمانية فنقط الال من الاكثر بقي خمسة فهو النصيب فاخذ ثلث المال وهو سبعة ونقط
 النصيب خمسة ودرهما اخر بقي واحد هو الوصية فنقطها من المال بقي عشرة للبين لو خلف اربعة بين وادوى
 بثلثه ماله بنصيبا درهم ولا خربدس ماله الادرها بقدر المال اثنى عشر والنصيب اثنى فاما ثلثه وهو اربعة
 ونقط منها النصيب اثنى يبقى للوصي اثنان واما سدس اثنى ونقط منها واحد يبقى الوصية واحد الوصية
 من المال بقي ثمانية وكان ينبغي ان يكون ثمانية فقد زاد واحد وهو الخطا الاول ثم جعل المال ثمانية عشر
 اربعة فاخذ ثلثه ستة ونقط منها النصيب اربعة فنقط الوصية اثنان واما سدس ثلثه ونقط منها واحد يبقى الوصية
 اثنان اثنان انصبا فنقطها من المال بقي اربعة عشر وكان ينبغي ان يكون ستة عشر فقد نقص اثنان فيجمع الخطا
 يبلغ ثلثه فنقطها من المصنوع عليها ثم تقرب المال الاول وهو اثنى عشر في الخطا الثاني وهو اثنان يكون اربعة
 وعشرين تقرب المال الثاني في الخطا الاول يكون ثمانية عشر فيجمع بينها يكون اثنى واربعين فتمت القسمة على الثلث
 المحفوظ يخرج من القسمة اربعة عشر فهو المال ثم تقرب النصيب الاول في الخطا الثاني يكون اربعة عشر والنصيب
 الثاني في الخطا الاول يكون اربعة فيجمع بينها تبلغ ثمانية فنقط على الثلث يخرج من القسمة درهما وثلثا
 فهو النصيب فاخذ ثلث المال وهو اربعة وثلثا درهم فنقط منها نصيبا بقي درهما للوصي الاول واما سدس
 سدس وهو درهما وثلث درهم فنقط منها درهم يبقى درهم وثلث للوصي الثاني فيجمع بين الوصيتين ونقطها
 من المال بقي عشرة ثلثا درهم للبين لكل منهم درهما وثلثان ولو خلف اثنى وادوى يد بمثل نصيبا درهم
 ولهم نصف ما بقي من النصف ويدرهم والركه عشرون درهما فاخذ نصف الركه عشر ونقط منها نصيبا زيد بقي
 عشرة الانصبا فنقط من هذا الباقي نصفه ودرهما لعمر وهو ثلثه الانصبا نصيب بقي من العشر اربعة
 نصيبه لهما نصف مال يبلغ اربعة عشر درهما الانصبا نصيب بعد لثلاثة نصيبين الاثنى فيرثها ثلثا فاربعة عشر
 نصيبين ونصف نصيب نجعلها انصبا فاما ثمانية وعشرون والنصيب خمسة فنقسم المال على النصيب فيخرج من
 القسمة خمسة دراهم وثلثه اخماس درهم فهو النصيب فاخذ عشرة ونقط منها الى ريد خمسة دراهم وثلثه اخماس بقي
 منها اربعة دراهم وثلثا تدفع نصفها وهو درهما وخمس ودرهم اخر الى عمر بقي من العشر درهم وخمس ثلثا
 على العشر الاخرى يكون احدى عشر خمسة للبين لكل واحد خمسة دراهم وثلثه اخماس درهم ولو خلف اثنى وادوى
 بمثل نصيبا درهم الا انك جميع المال ولهم بثلث ما بقي من الثلث ويدرهم والركه ثلثون درهما فاخذ ثلث
 المال وهو عشرة ونقط منها نصيبا ونقط ثلثا المال وهو عشرة يحصل منها عشرة الانصبا تدفع ثلثه وهو
 ستة دراهم وثلث درهم الابلثي نصيب زيدا على ثلثي المال يبلغ اثنى وثلثين ودرهما وثلث درهم الالتي

نصيب يعدل نصيبين فبعض ثلثان وثلثون درهما وثلث درهم قدل نصيبين وثلثي نصيب يتطابق
 الثلاثا فالتصديق ثلثا لثلاثين وثلثون درهم اجزاء المال على اجزاء النصيبين من القسمة التي شردها وثلاثون
 درهم شردها ثلث المال وهو عشرة بقية معه درهمان وثلث درهم هي الوصية سقطها من ثلث المال البتة
 ودرهم وسبعة اثنان تدفع ثلثها درهم الى المهر وذلك ثلث درهم وخمسة اثنان درهم يتقى اربعة دراهم ودرهم
 تزيد ما على ثلثي المال وهو عشرة تدفع اربعة وعشرون درهما وربع درهم للابن ولو انقضى الوصية الاولى
 بطلت تكون الاستثناء مستغفرا الا انه لما اقرنت بها الوصية الاخرى خرجها عن الاستغفار **الفصل الثاني في المال**
 الذي يورثه النصيب الثمين من المهرين فلو عرفت ان عطايا المهرين من العينة والعقود والمجاهاة والمهر من نصيب
 الجنازة ومن ذلك يخرج من الثلث على ما اخبرناه كالوصايا ولو كان الاعتبار بثلث المال المعطى في زيادة الوصية فليكن
 الموت لا وقت الوصية وجب لذلك ان يزداد ثلثه من مجموع بعض العينة من امواله او من جنازة او غيرها من
 اسباب الزيادة ان تزيد عطينة وان زادت عطينة زاد ما يرجع اليه منها واذا زاد ذلك وجب ان يزيد العينة وهكذا
 وانما يدور الى النهاية لا يقطع العدا ذلك بوجه من الخصال وطرف وصنعها لا يخرج من موجب الاحكام الشرعية
 كما نقول لو هبة المهرين زوجهما ما يزداد مستوية نصيب وان ثم مات في مرضها وخلقت اخاها من تحت المهرين الثلث
 ودرهم ثلثه ونصف الثلث نصيبها خمسة اشداس الما يزداد في نصيب المهرين نصفه وهو اكثر من الثلث وحاشا ان يقول
 جازت المهرين شئ يبقى اية الاشياء ونرجع اليها نصف شئ فلو ورثتها ما يزداد نصف شئ يعدل مثل ما جاز بالهبة وهو
 شئان غير الما يزداد نصف الما يزداد نصيبين ونصفا فالثاني اربعون وهو ما جازت المهرين ثم رثت الواصية نصف
 الاربعين فلو ورثتها ثمانون ضعف المهرين وان قطع الدود فاصحاب ان يفعل الما يزداد على ستمائة لا تقام ثلثها
 نصيبين فلما رجع من الثلث سهم الى الواصية وجب ان يلقى هذا السهم من الثلثين في ثلثه ورجع اليها سهم
 وسهم لورثة الزوج فقصر الما يزداد على ستمائة جازت المهرين سهمين وهو ضاها كما قلنا واستخرج بعضهم
 من هذا المرفق الباب فقال يفعل الما يزداد لاجل الثلث ونصيبها في اثنين فربصة الميت نصيبه ثلثها ما ذكره
 الواصية بينه خمسة حتى سهام الما يزداد جازت المهرين في فربصة الميت وهي ستمائة وهذا الفضل انواع **الاول** البيع
مسئلة لو باع المهرين فطهر ارض ما خبها جريب يساوي خمسين دينارا بجريب يساوي عشرة ولم يزد الوتر
 قد جازا بربعين ناخذ خمسين شئنا وكل شئ من مال المهرين يساوي خمسين شئ من مال المهرين نقصنا من التي نصف
 يتبقى خمسون دينارا الا اربعة اخماس التي وعار مع الجميع بالمجاهاة من مال المهرين اربعة اخماس شئ خمسون دينارا
 الا اربعة اخماس شئ مثلا المجاهاة الذي وهو اربعة اخماس شئ فضا عفا اربعة اخماس التي فكان واحدا وثلاثة
 اخماس قدل خمسين دينارا الا اربعة اخماس شئ فبعد الجواب بالمجاهاة نصيبين وخمسان شئ يعدل خمسين دينارا
 فالثاني الواحد منه ربع واحد من البيع في ربع جريب سدس من مال المهرين بربع جريب سدس من البيع
مسئلة لو باع فخر من حنطة فتمت عشرون بقية فتمت عشرة ففد بديا ان يبيع البيع في ثلثي الجيد ولو باع كراهن

ثلثون ودينار ثلثون بعشرة مع البيع من جميع الكراهن مع البعثة وعنده ثلثون فيني للورثة اربعون ولم يجر
 الا ببيع ولو كانت بقية الجيد خمسين وقبلة الوتر خمسة عشر وبعثة مع البيع في شئ من الجيد وقابل من الثمن
 ثلثا عفا ذلك التي نصيب المجاهاة سبعة اعشار شئ مع الوتر عشرة دراهم اربعة عشر او يجمع معهم كراهن
 وعشر اكرالا اربعة اعشار شئ وذلك يعدل ضعف المجاهاة وهو شئ اربعة اعشار شئ غير مقابل بكرهه
 كوقد شئين وعشر شئ يتطابق اعشارا وتقلب الاسم فيكون الكراهن واحد وعشرين والتي اربعة عشر في البيع التي
 من جز من احد وعشرين جزء من الكراهن وهو يعدل اربعة اسباع الكراهن وهي بالقيمة ثلثة اعشار البيع من الكراهن
 الجيد فيجعل الكراهن اربعة اسباع وعشر واكثر سبعون فيعطي البيع في اربعة اسباع وهي اربعون بثلثة اعشار كراهن
 اثنا عشر نصيب المجاهاة ثمانية وعشرين مع الوتر ما يطالب البيع بثلثين وعشر اكرهها اربعة عشر وعشر باجز
 البعثة فيجمع عندهم ستة وخمسون ضعف المجاهاة او يقول ثلث الكراهن العشر المرفق كراهن وعشر المجاهاة خمسة وثلاثين
 والعشر اربعة اسباع الحنطة والثلثين فيعطي البيع في اربعة اسباع الكراهن ولو باع كراهن ما يزداد بثلثه خمسون عليه
 عشرة دراهم وبنا فيحط العشرة من ماله ويقدركا لا يملك الا اثنين وثلثا ثلثون والمجاهاة بخمسين والثلثون ثلثة
 اخماس الخمسين فيعطي البيع في ثلثة اخماس الجيد بثلثة اخماس الوتر فيخرج من ملكه ستون ويبقى اربعة ثلثون ويبقى
 ما بطل منه ثلثون وذلك ضعف المجاهاة ولو كان على المهرين دين سوي باع وكره فيقابل الدين بالكره فان كان ثانيا
 وكان لا دين ولا ذكره وان زاد احداهما اقربا الزايد على ما تقدم هذا في الجيد جذا انما يختلف كان يبيع كراهن
 بثلثة عشرين بكرهه فتمت عشرة فان قلنا ببيع البيع في البعض بثلثين من الثمن فلو كان باع بالمهرين جذا فيعطي البيع
 ثلثي الحنطة ثلثي الدمن وان قلنا ببيعها بمجمل الثلث وبنا بوزن الثمن فيجمع الثمن فيعطي البيع بثلثة اسداس الحنطة
 جميع الدمن لا يجمع في ثلثة الثلث وجمعا بوزن الدمن بالقيمة وهو النصف ويجوز المفاضلة كمالا
 ولو باع المهرين مجاهاة مع حدوث زيادة في البيع اعتبرنا القدر الذي يبيع به البيع يوم البيع وزادته للمهرين
 فيحسونه عليه ولا اعتبار بالقدر الذي يبطل به البيع ويبقى للورثة جميع الموت وسواء كانت الزيادة باعنا
 زيادة الموت او بغيره ومعه تزيد بها القيمة فاذا باع عدا بثلثة عشرين بثلثة ثم زادت منه فبلغت اربعين فان
 صحا البيع في بعضه جميع الثمن فلكل شئ اربعة عشر نصف العبد وهي فتمت يوم العقد بثلثة نصف العبد وثلثة دراهم
 الموت عشرون فتمت الى الثمن بثلثين فله من ذلك شئ بالمجاهاة وشئ يبيع المجاهاة بثلثة زيادة القيمة بثلثة عشر
 عليه في ثلثون الاثنان يعدل ضعف المجاهاة وهو شئان غير مقابل ثلثون ثلثا اربعة اشياء فالثاني في البيع
 وهو سبعة دراهم ونصف درهم وهو يجوز البيع بثلثة اثنان العبد يوم البيع فيعطي الى النصف الذي
 ملكه المهرين بالثمن فيحصل له بالبيع والثلث سبعة اثنان العبد بثلثة ثلثون وهو خمسة يوم الموت والثلثون
 عشرة وهما ضعف المجاهاة وعلى القول الذي اخبرناه من صحة البيع في بعضه بثلثين من الثمن فنقول مع البيع في
 شئ من العبد بنفس شئ من الثمن فتكون المجاهاة بنصف شئ يبطل البيع من عدا الاشياء وقيمة عند الموت اربعة

اسباع اربعة عشر

ضعفه على ما اضرناه باع منه نصف العبد بنصف الثمن ولو اوصى مع ذلك بثلاث ماله لعمه وفصل الثمن بالثمن
 قيم بينهما على ثلثة ارباعهما وربع درهم من ثمنه على الاصل باع من زيد خمسة اشباع العبد وهو عشرة عشر وثلاثون عشر بالثمن
 والباقي محاباة بجميع العشرة وتذبح الى امره ثلثة وثلاثون فيعشر ثلثة عشر على المختار يبلغ ثلثة العبد وهو عشرة
 بثلاث الثمن وهو ثلثة وثلاثون وتذبح الى امره ثلثة وثلاثون والباقي للورثة وهو عشرة **مسألة** السلم اذا سلم المرء
 عشرة في قفيز خطه مؤجلا جاري عشرة ومائة قبل ان يعمل الاجل للورثة المختار وان اجازوا فالسليم جاز وان ردا
 الاجل فيضيه وهو الثلثان فلم ذلك في غير المسلم البذل شاء فسخ السلم وردد اس المال بتمامه وان شاء
 رد ثلثي راس وفسخ العقد في الثلثين وفي الثلث عليه مؤجلا وان شاء جعل ثلثا ما عليه وفي الثلث عليه مؤجلا
 وابها اختار سقط حتى الورثة من الفسخ ولو سلم عشرة في قدر جاري ثلثين فلو ورثة المختار مع العترة
 الناجيل والمسلم اليه المختار على ما قلنا وبكيفية ان يجعل ما عليه ثلثي العشرة وهو تسع مائة على من الخطه ويكون
 الباقي عليه الى انقضاء الاجل لان اقصى ما في الباب امره بنصف العشرة والورثة عدل في ثلثها فاجعل
 الاجل عليه ولو سلم ثلثين في ثلثة جلوى عشرة فلو ورثة الاغراض من جهة الناجيل ومن جهة المحاباة باق
 الثلث فان لم يجزها لمسلم اليه المختار ان شاء فسخ السلم وردد اس المال وان شاء ضحى في الثلثين وردد
 راس المال فيكون الباقي عليه الى اجله وان شاء جعل ما عليه ما زاد من المحاباة من الثلث ولا يكسر فيجعل ثلثها
 لان لا يجعل للورثة ثلثها المالم ولو جعل نصف ما عليه مع نصف راس المال وفسخ السلم في النصف فلو سلم
 المربعين الى رجلين ثلثين ودها في قفيز خطه بنصف عشرة الى الاجل ولم يجز الورثة واختار المسلم اليها ما اعطاه
 فيما يوزن السلم فان فوضنا على ان العقد بيع بعض ثلثها فبعضه ببقية بل يبيع لها السلم في نصف السلم اليه
 قيمته خمسة دراهم بنصف راس المال وهو خمسة عشر فتكون المحاباة بعشرة والورثة المسلم منه وهو خمسة ونصف
 راس المال وهو خمسة عشر وذلك ضعفا فلو غاب احداهما بعد الاختيار وصار مصر او فقد رخصت المالك
 فوضها ان احدها ان وضيا بالسلم با بشفقة الغاييب المحاباة يجعل كانه يفضله فيدخل في حصة التبرع وما عليه
 الحال جعل كالثالث وكان في يد الحاضر كل الزكوة في ثلثة اعشار نصف السلم من المختار بثلثة
 اعشار ونصف الثمن فنقول بيع السلم لها في ثلثي من السلم بنصف اشباع الداهم فيكون المحاباة بثلثين
 فيؤد الحاضر نصف الشيء وثلثي ونصف وربع باقي الداهم التي قبضها وهي خمسة عشر لاشياء ونصف شيء فبعضه
 الورثة ما اخذوه من السلم بنصف يكون خمسة عشر لاشياء وذلك بعدل ضعف المحاباة وهو اربع اشياء بثلثة
 تقابل بخمسة عشر بعدل خمسة اشياء فالشيء من الخمسة عشر وهو ثلثة اعشار الفيز يؤد الحاضر نصف للورثة
 اعشار نصف الفيز وبنها درهم ونصف بثلثة اعشار نصف الداهم وهي اربعة ونصف وربع باقي العقد
 من الداهم وهي عشرة ونصف فلو ردا الى ما اخذوه يبلغ اثني عشر وهي ضعفها باثني عشر ومحاباة صاحبها
 وكل ما حصل بالمحاباة له يحصل لصاحبه مثله ثم اذا حضر الغاييب حضر على ما يبيع لها السلم في النصف فيؤد الثا

ربع الفيز ونصف ما قبض من الداهم ويؤدى الحاضر ثلثة ارباع وربع من الورثة ثلثة دراهم الثا بثلثة
 كان الميت لم يبال الا الحاضر وكان اسلم خمسة عشر في نصف قفيز بنصف عشرة فيبيع السلم في ربع قفيز بنصف
 المال ثم ان ائلف ما على الغاييب فالذي جرى ما من على المختار وان حضر الغاييب ادى ربع القفيز ونصف ما قبض
 من الداهم هذا على ما اخبرناه من التقسط وما على القول الاخر لما اتانا من صحة العقد في بعض ما تمنا فيبيع
 الثمن فاذا اخذنا ايضا العقل في السلم في جميع القفيز بثلثي راس المال فيؤد بان القفيز وربعه وان عشرة دراهم
 وان كان احدها غائبا واجاز المختار جعل الثلث سهمين بين الحاضر والغاييب والورثة الثلثة او بغير تقسط
 الغاييب لا يخرجهما عنده ويقسم الحاضر من الزكوة وهو خمسة عشر بين الورثة والحاضر على خمسة ارباعهم الحاضر ثلثة
 سهم وهو ثلثة هي وصية فيؤدى نصف القفيز وبنصف خمسة ثمانية ثلثة بها محاباة فويرد سبعة دراهم يكون للورثة نصف
 القفيز وسيكون درهم وذلك اثني عشر ضعف ما حصل لها من المحاباة وعلى الوجه الاول الذي يقد ان السلم بثلثي
 الحاضر فيؤدى نصف القفيز وربعه خمسة دراهم ولو سلم خمسين درهما في كراوى فله خمسين ولا مال سواه ولم يجز الورثة
 جاز السلم في شيء من الكروا ينقص في بعضه فانتقص من السلم رد المسلم على الورثة بغير ذلك من الداهم
 وبما زينة السلم اعطاهم لها ما جازها ما اسلم بحيث يكون ما حصل للورثة من الطعام والداهم مثل ما حصل
 للمسلم فنقول بغير ما جاز فيه السلم جزوا ما انتقص كرا الاجز ثم اجعل ذلك الجز من الكروا الثلثين من الداهم
 الذي سلم في الكروا ثلثي بنصفه ثلثي فينصف من الورثة ما تقاضى السلم خمسون درهما الاجز وثلثي من وربع البهم من الكروا
 ما جاز فيه السلم ايضا فيكون ما صار اليه من الطعام والداهم مثل ثلثي الداهم ويكون للمسلم من المحاباة ثلثة
 عشر درهما وثلثة دراهم او فنقول نصف ثلث المال المجمع المحاباة وهو ان تقسم ثلثة عشر درهما وثلثة دراهم
 من عشرة دراهم فيكون ثلثي الداهم ثلثي الداهم ويكون للمسلم من المحاباة ثلثة عشر درهما وثلثة دراهم
 يرد على الورثة سدس خمسين ودها ما تقاضى المسلم وهو ثمانية دراهم واعطها ايضا خمسة ارباع الكروا وهو
 باوى خمسة عشر ودرهما فيكون ثلثي الورثة ثلثة عشر وثلثون درهم وثلثي الداهم ويكون للمسلم
 فخذ خمسة ارباع الخمسين وهو اربعة دراهم ودرهما وثلثي درهم منها فيرفع من الطعام خمسة عشر
 درهما وستة عشر وثلثان محاباة المسلم وهي الوصية التي يكون ثلث المال **البيع الثاني** الاخر اربعة اشياء
 الدور فيوزن الضمان في الشفعة وبن نصف نكروا في الاخر اربعة اشياء هناك فاذا قال زيد لعمه على عشرة
 الاصف ما على بكره وقال بكره على عشرة الاصف نصف ما على زيد فكل واحد من زيد وبكره عشرة الاشياء فاخذ
 نصف ما على بكره وقال بكره على عشرة الاصف ما على زيد فكل واحد من زيد وبكره عشرة الاشياء فاخذ
 نصف ما على احداهما وهو خمسة الاصف شيء وذلك بعدل الشيء اننا دفع من العشرة لانا نعلم ان ما على كل واحد
 منها انما زيد نصفه على عشرة الاشياء كان المبلغ عشرة فاذا حصة الاصف شيء بعدل شيئا ونصفا فالشيء ثلثة ارباع
 وهو ثلثة وثلاثون في الشيء نصفها من العشرة بثلثة عشر وثلثان في الشيء يجب على كل واحد منهما ولو قال لكل واحد

وان كانت فيه ثلثة اقسام الدين فاحذف بالدين تحت المهر شيء وصار مع الوتر ثلثة
شيء بعدل شيئين فالثلثة اربع مضع المهر ثلثة اربع مضع العبد ويرجع الى الواجب ثلثة اربع مضع
الدين سبع مضع وصار الجمع ثلثة اربع مضع المهر ثلثة اربع مضع المهر ثلثة اربع مضع المهر ثلثة اربع مضع
اذ تزوج مهر المثل وفضل صحيح من راس المال وان زاد فالزيادة من الثلث فلو كان مهرها اربع مضع واحد فما زاد
قبل ولا شيء لها سواء خرج مهر المثل من أصل المال ولما شيء بالمعيار فيبقى مع الزوج ثلثون لاشياء ويرجع اليها الا
نصف الملاء وهو عشرون ونصف شيء فالجمع ثلثون الا نصف شيء فالجمع بعدل شيئين ضعف المعيار بعدل شيئين
الا نصف شيء بعدل شيئين ضعف المعيار بعدل شيئين نصف شيء فالجمع ثلثون بعدل شيئين نصف شيء فالجمع ثلثون
اشان وثلثون فلها اشان وسبعون اربعون مهر المثل اشان وثلثون عا بة ومع الزوج ثلثون ومهرها
اليه الارث سنو وثلثون فيجمع لورثتها ربع سنو ضعف المعيار فان كان لها ولد فالرابع اليه الارث ربع
الماء وهو عشرة وربع شيء فيحصل للزوج سبعون الا ثلثة اربع شيء وهو بعدل شيئين وثلثة اربع شيء بقسطها
ارباعا فيكون الداهم باثنين والاشياء احد عشر تقسم الداهم على الاشياء فيخرج من الفضة عشرة وعشرون
وعشر اجزاء من احد عشر جزء من درهم يرجع الى الزوج وربع عشرة جزءا وربع اجزاء من احد عشر
درهم فيجمع مع عشرة دراهم فان ورث النصف فلها اربعون من الاصل بالمعيار شيء يجمع الزوج سنو
الاشياء ويرجع اليه نصف الملاء وهو عشرون ونصف شيء فالجمع ثلثون الا نصف شيء يجمع دبر منه وهو عشرة
ينفي سبعون الا نصف شيء بعدل شيئين بعدل شيئين نصف شيء فالجمع ثلثون خمس المهر
ثانيه وعشرون فلها بالمهر المعيار ثمانية وستون يرجع نصفها اليه اربع وثلثون وكان كل ذلك
اشان وثلثون وكان تدبقي اشان وثلثون فالبلغ سنو وستون يجمع منه عشرة ينفي عشرون ضعف المعيار
وان ورث الزوج فالرابع بالارث ربع الملاء وهو عشرة وربع شيء فالبلغ سبعون الا ثلثة اربع شيء يجمعها
الدين ينفي سنو الا ثلثة اربع بعدل شيئين بعدل شيئين وثلثة اربع شيء بقسطها اربع
فالداهم باثني واربعين والاشياء احد عشر تقسم الداهم على الاشياء فيخرج من الفضة احد وعشرون
اجزاء من احد عشر جزء من درهم فلها بالمهر المعيار احد وستون درهما ونحو اجزاء من احد عشر
من درهم فلها بالمهر احد وستون درهما ونحو اجزاء من احد عشر جزء من درهم يرجع الى الزوج ربع
مستخرج اجزاء وقد كان بقسطها ثمانية وثلثون درهما وجزءان من احد عشر جزء فالبلغ ثلثة وستون وسبعة اجزاء
من احد عشر ينفي منها الدين عشرة ينفي ثلثة واربعون درهما وسبعة اجزاء من احد عشر جزء من درهم وهو
المعيار ولو كانت المسئلة لها وعلى المرأة عشرة دراهم وبنات لا شيء على الزوج فلها اربعون من راس المال
بالمعيار شيء فذلك اربعون وينفي منها الدين يجمع ثلثون شيء للزوج نصفه اذا اتفق الحال النصف وهو
عشر ونصف شيء فيكون له عشر وسبعون الا نصف شيء بعدل شيئين بعدل شيئين نصف

فان لم يكن

فالثلث خمس المخرم والسبعين وهو ثلثون فلها بالمهر المعيار مضعون ينفي منها الدين عشرة ينفي
يرجع نصفها الى الزوج وهو ثلثون وقد كان بقسطها ثلثون فالجمع سبعون ضعف المعيار ولو كان كل ذلك
ذبا فلها اربعون ولها بالمعيار شيء ينفي من ذلك ذبا ينفي ثلثون يرجع بالارث نصفه الى الزوج وهو عشرة
ونصف شيء فيحصل له خمسة وسبعون الا نصف شيء ينفي منها ذبا ينفي خمسة وستون الا نصف شيء وذلك بعدل
شيئين بعدل شيئين وستون بعدل شيئين ونصف شيء فالثلث خمس المخرم والسبعين وهو عشرة وعشرون
ولها بالجمع سنو وستون يجمع منها ذبا ينفي سنو وستون يرجع نصفها الى الزوج ثمانية وعشرون وقد كان
لداريقه وثلثون فالبلغ اشان وستون ينفي منها الدين ينفي اشان وثلثون ضعف المعيار ولو كانت الصورتان
وعلى الزوج سوى الصداق ما يدرهم ولا دين عليه تقذف المعيار بالسبعين لزوجها من الثلث وكذلك لو كان
سوى الصداق لانهما تملك المائة بالمهر والمعيار مخرج المهر بالارث خمسون فيجمع لورثتها ربع سنو ضعف
فان كان لها ولد تقذف المعيار كلها ولكن لها اربعون ولها بالمعيار شيء يجمع الزوج سنو الاثني عشر
عشر وربع شيء وله سبعون سوى الصداق فالبلغ مائة واربعون الى ثلثة اربع شيء بعدل شيئين بعدل شيئين
واربعون بعدل شيئين وثلثة اربع شيء فينصبها اربع عاقل الداهم من اربع والاشياء احد عشر تقسم الداهم على
الاشياء فيخرج من الفضة خمسون درهما وعشر اجزاء من احد عشر جزء من درهم وهو المعيار فاذا لم يكن لها
نعمون درهما وعشر اجزاء من احد عشر جزء من درهم يجمع الزوج نصف دراهم وجزءان من احد عشر جزء من درهم
ما يدرهم ونحو اجزاء من احد عشر جزء من درهم وهو ضعف المعيار ولو كانت المرأة شيئا من الزوج
كان ما خلفته قد زادها من الصداق كان الرابع الى الزوج ضعف المعيار تقذف المعيار بانسرها والا فلا ذلك
لا وكان ما خلفته عشرة دراهم فلها اربعون من راس المال وشيء بالمعيار والعشر المخرم ثلثون وسبعة
الحال رجوع النصف الى الزوج فمخرم ما يحصل له خمسة وثمانون الا نصف شيء بعدل شيئين بعدل شيئين
مساخره وثانين وهو اربع وثلثون فلها اربع وسبعون من الصداق والعشر المخرم ربع نصف ذلك الى
الزوج وهو اشان واربعون وكان قد بقى له ستة وعشرون فالبلغ ثمانية وستون ضعف المعيار وان خلف
كلها عشرة سوى الصداق فيبلغ المخرم شيء يرجع الى الزوج نصفه وهو عشرة وعشرون ونصف شيء وله عشرة
سوى الصداق وستون الاشياء الصداق فالبلغ خمسة وستون الا نصف شيء بعدل شيئين بعدل شيئين
مخرم وينفي منها ثمانية وثلثون فلها من الصداق ثمانية وسبعون ولها عشرة سوى الصداق يرجع نصف
بالارث وهو اربع واربعون ولها من الصداق اثني وعشرون وعشر سوى الصداق فالبلغ ستة وسبعون
المعيار مستقلة لو اعطى المهرين جاريزه ونكحها على مهر سمي فان لم يملك غيرها فالتكاح لا يباع الملك
لم يملكها فلا مهر وان دخل فالوطى فلها من المهر بقسط ما عني منها فلو كان العذر الذي لم يملك
كدين بلحق الزكوة فيوجب نقضا ما عني واذا نقص ما عني نقض ما يلزم من المهر فاذا عني فلو كانت فيها

والا فليس يوجب المهر

والورثة من اوصاف كسبه فكانت عليه خمسة عشر نصيبا اثني عشر ضعف ما غنى منه ولو كان كسبه عشرة وعمل السيد
دنيا ففقه الدين بنصفه ونصف كسبه وبقي نصفه ونصف كسبه فكانت عليه خمسة عشر نصيبا واكتب عنه يفتي نصف
ذلك وهو ربعه ربع كسبه يفتي للورثة باقياها وهو خمسة وذلك ضعف ما غنى منه وعلى قول اهل الرأي
يفقه الدين بكسبه وبقي للورثة ثلثي ثمنه **مسألة** لو غنى عبدان في خمسة ايام عشرة وقيمة الاغرة من
قول اهل الرأي يفتي ثلث كل واحد وجب في ثلثي ثمنه سواء اعطى معا وبدا باحد فاقبل الاخر وقال
علماؤنا ان بدا بالادون غنى ورق نصفه مع الادون وان اعطى ارفع فاقترع بينهما فاقبل ارفع عليه عمل
كانت بدا به وبه قال الشافعي فان اكتب كل واحد منها في ثمنه فعلى الاول يؤدى كل واحد ثلثي كسبه ثمانية عشر
الباقى له وعلى قول الشافعي ان بدا بالادون غنى وتبعه كسبه وتلحق به الثلث ستة وثلثان فقول يفتي
الاكثر ثلثي وله من كسبه ثلثي وللورثة باقياها وهو بعدل اربعين الانبياء فالق من ذلك غريب وهو مثلا
العبد المعتق يفتي عشرة الانبياء بعدل شيبين والشيخ خمسة وهو ربع الاربع ويضع ربع كسبه وللورثة
ثلثة ارباع وثلثة ارباع كسبه وهو ثلثون وذلك ضعف ما خرج بالعتق منها وان بدا بالاربع لم يخرج من الثلث
فقول لرثتي من ربعي وثلثي من كسبه وللورثة باقياها والعبد الامركسبه وذلك ستون الانبياء بعدل شيبين
فالثلث خمسة عشر فيعتق ثلثة ارباع ويكون للورثة ربعه ربع كسبه والامركسبه وذلك ثلثون وان اعطى
معا اوقع بينهما في حوزة فزعه بعدل الاول وتلحق به فان كان عليه دين عشرة وقد اعطى اربعة
بهم رضى وهم غنى فان خرجت الفضة بهم الرضى على الادون ففقه الدين به وبكسبه وغنى نصف الاربع
ان خرج على الاربع ففقه نصفه ونصف كسبه اوقع بين نصفه والاخر فاقبل اخرج غنى وبكسبه وكان
للورثة الاخر وهو مثلا ما غنى ولو كان انا فاولى من ثمنه الكسبه **مسألة** لو غنى ثمانية عشر نصيبا ففقه
مهرها مثل ثمنها غنى منها ثلثي وتبعها من المهر ثلثي بمن يحب عليها يفتي للورثة باريان الانبياء بعدل
ضعف ما غنى وهو ثمان فبعدل الجاهل باريان بعدل ان يعطى شيئا فقبل الاسم فالجاء اربعة والثلث اثنان
الاثنان نصف الاربع فعلمنا ان يفتي من الجاهل نصفها وتبعها نصف كسبه بمن يحب عليها يفتي للورثة
نصف نصف كسبه وهو ما غنى او فقول فاقبل للعتق منها ولما يتبعه من الكسبه ما وناخذ للورثة نصف الثلث
للعتق وهو مائة فيجمع معنا اربعة فاقبل الرقبه والكسبه ما ملان فتقسمها على الاربع يخرج من القبة
نصف ضلما ان الذى غنى الرقبه وبطريق الخطأ ثلثي فقبل الجارية ثلثة ارباعهم وفيه العتق في سهم يفتي للورثة
سهمان ولهم من الكسبه ثلثا فالملبغ اربعة فكان يفتي ان يكون اثنين فقد اخطا فابزاد اثنين وهو الخطأ
الاول ثم فعله خمسة وفيه العتق في سهم يفتي للورثة اربعة ولهم من المهر اربعة فالملبغ ثمانية وكان يفتي ان
يكون اثنين فقلنا ذلك مستد وهو الخطأ الثاني ففقط الامل من الاكثر يفتي اربعة فحفظها ثم تقرب المال الا
في الخطأ الثاني يكون ثمانية عشر والمال الثاني في الخطأ الاول يكون عشرة ففقط الامل من الاكثر يفتي

نہایت فحشہ

[illegible]

قال العبدان هذا بدل من الفرق قال بعضهم ان راق بعضهم من الاجانب قال الجويني ان يحمل على الاول ويرد
الاستحقاق **مسألة** لو اعترف المرحوم عبدا متويعا فان قبل السيد قيل ان يموت حرا وقبل ثانيا وقبل ثلثا حرا وثالثا
وف الاول شهر ولو كان العبد قد اكتب ضعف منه ولم يخلص الا السيدات حرا اجاعا اما على قولنا ان يموت حرا
لو لم يخلص شيئا منها اولى واما على قول الرافعي هنا فلا منزه لم يخلص شيئا وصار السيد بالاولا كسب يحصل
ضعف العبد ولو كان الكسب مثل قيمة لم يرت جميعا لانه خلعت شيئا ولا يعق جميعا لان الكسب ليس بضعفان
قلنا مع بعضه من يورث عتق نفسه ويكون جميع كسبه للسيد بضعف بالملك ونصف بالاولا ونحصل الورث
ضعف ما عتق وان قلنا لا يورث قال الجويني يعق من ورث شيئا ويتبع من الكسب شيئا فمعرفة ذلك التي لا يثبت
المال ينفق على ارض شيئا بعدك ضعفا عتق من ورث شيئا فبعد الجير عبد بعد ثلثا شيئا فالثاني ثلثا العبد
يفتق ثلثا ويتبع من الكسب ثلثا يبقى للسيد ثلثا كسبه عتق الملك وهو ضعف ما عتق فان كان الكسب بضعف
العتق وخلعت العتق مع السيد فان قلنا لو لم يخلص شيئا لما كان حرا فقلنا ضا والكسب بين الابن والسيد
عنده هو عندنا لا يجمع براءت الولد والاب وان قلنا يموت حرا فان قلنا من بعضه حرا وبعضه يورث
فيعتق من ورث شيئا ويتبع من الكسب شيئا فمعرفة البشاعة ما والسيد الباقي فيحصل لورثه السيد بضعف العبد
شيئا وهو بعد ثلثين فبعد الجير عبدان بعد لان ثلثا شيئا فالثاني ثلثا العبدان وهو ثلثا عبد يفتق من العبد
ثلثا ويتبع ثلثا الكسب ثم يجمع احدهما بالكسب فيحصل لورثه السيد ثلثا الكسب وما ضعف عتق وعلم ان لا
يورث من بعضه حرا فلا يورث الابن منه لانه لو ورث لما خرج جميع من الثلث فرق بعضهم فاما من بعضهم يورث
فيورث ثلثها الى ابطال ثلثها وان لم يرث فلا يتم خلقت الا السيد فموت حرا ويكون كسبه للسيد لا يورث
كانت الصورة بها لو خلعت بدل البعث ابنا فان قلنا ان يموت حرا لو لم يخلص شيئا نكدا هذا والكسب لانه
وان قلنا يموت وفيما ضا فان قلنا من بعضه حرا وبعضه يورث فيعتق من ورث شيئا ويتبع من الكسب
هما الابن يبقى للسيد ثلثا الكسب هو عبدان الاثنان بعد لان ثلثين فبعد الجير عبدان بعد لان ارض شيئا فالثاني
نصف عبد يفتق نصف العبد ويتبع من الكسب نصف بقوله الابن يبقى لورثه السيد نصف كسبه عتق الملك وهو
ضعف ما عتق وان منعنا من بعضه حرا لا يورث فيموت حرا وجميع الكسب للسيد ولا يرث الابن للورث ولو لم
يتم العتق لكن كان له الجير فان قبل موت السيد ونزل اصحابا فتمت به ولو لم يورث الابن وسعد ابيه بالابن
منه ابوه لانه لو ورث لاستغفر ولم يحصل للسيد شيئا فتح لا يعق جميعا فلا يرث واما لم يرث حكم جدير وورث السيد
مال ابنه بالاولا ولو كانت الابن مثل قيمة العتق عتق من ورث شيئا ويثبت للسيد الولد بعد ما عتق على الابن فيرث
من تركه شيئا ولا يرث ابوه لان من بعضه يفتق لا يرث فيحصل لورثه السيد عبد الاثنا والثلث الذي ورثه السيد
بالولد فيتم لهم عبدان لان تركه ثلثا العبد وذلك بعد ثلثين فالثاني نصف العبد يفتق نصفه ويكون لورثه
نصفه ونصف تركه ابوهما ضعف ما عتق **مسألة** لو اعترف عبدا فاكسب مثل نفسه ثم اعترف اخوه لمال ابيهما

五

[illegible]

العرف في العتق وان خالف طريق العمل وان ترك عشر من ثلثي ثلثي العتق بالعتاق والباقي لا يبرئ
اهل العرف وفي تقديم الشافعي يكون جميع كسبه للمولى وهو مثل اجتهاد ولا يبرئ منه لانه لو ورثه نقصت تركه
للمولى فلا يخرج العبد من ثلثه فرب بعضه فنور فيه يورث الى ابطال توريثه فذلك لم يورثه ولا من بعده
برك ولا يورث في تقديم قوله كسبه مالك وفي الجديد كقولنا يورث ويورث بقدر نصيبه الحر فيقول ليس فيه
شيء من كسبه شي يكون ذلك لابنه ولو ورثه المولى باقية وهو عشر من الاثني عشر بعد شيئين فالثاني عشر وهو
يفتق ذلك من يكون نصف الكسب للابن ونصفه للمولى بالرفق وهو مثلاً ما عتق من كان لم يتركه كذا
ما ان المولى ان العبد حراً يورث ابنه جميع كسبه ثم يورث المولى عنه لانه لما حكمنا بحرية العبد حراً لا يورثه الا بولا
وكذا لو خلف الابن هذه العشر ولم خلف ابوه مثلاً ان ذلك يصير للعبد فيحكم بحرية العبد فان خلف الابن
اقل من مثل غيره ان لم يورث السيد لان العبد ملك وفيما لم يورثه الابن لم يورثه لو مات ابن العبد وابوه حي
خلف مثل غيره ورثه السيد وعتق العتق ولا يورث ابنه للعلة المتقدمة فان توريثه يورث الى ابطال توريثه
عندهم ولو خلف ابن العبد عشر من عتق من العبد يورث ويورث ولا يورث الى المولى مثل ذلك ويحصل ان
برك في شيء من ابي العبد وهو عشر الاثني عشر اذا اضيف اليه الشيء حراً عشر بعد شيئين فالثاني عشر العبد
يفتق ذلك منه ويورث نصف ولا يورثه الابن فرب نصف تركه ونصفها للمولى ابنه في جميع ورثه المولى عنه
من تركه وخمس من غيره العبد وذلك مثلاً ما عتق من كان العبد خلفه بخلاف عشر ثم ما ان المولى يورث
اهل العرف عتق منه شيء والمولى العتاق وهي عشر الاثني عشر وله نصف الشيء بالبرك فيجبر له عشر الاثني عشر
بعد شيئين فالثاني عشر يفتق من عتاق وسعاً يورثه ورثه من نصار له ثمانية وهو مثلاً ما عتق من
وفي قول الشافعي عتق منه شيء ولم يورث كسبه شيء وللمولى الباقي عتق الرق ونصف الشيء بالبرك فيخرج له
مثل الاول واما قبله في شتمه باخذ المولى فاهل العرف يقولون في الشتم والتا في بقوله في
فان ترك عشر من ثلثي ثلثي اهل العرف باخذ للمولى العتاق وهي عشر الاثني عشر من الاثني عشر عشره للمولى
نصف ذلك يصير منه عشر الاثني عشر بعد شيئين فالثاني عشر وهو ثلثه اقسامه والاعقاب فاربعة
فالبرك ثمانية فيخرج ورثه اثني عشر وهو مثلاً ما عتق من ورثه في قولنا في العتق شيء من ورثه وشيئين
وباقى الكسب للمولى برث نصف الشيء فيجبر منه عشر من الاثني عشر بعد شيئين فالثاني عشر وثلثه
وله ثلثا كسبه وللورثة ثلث الكسب في الرق وثلث بالبرك فان ترك ثلثين فيحصل مع الورثة من الرق الاثني عشر
بعد شيئين فالثاني عشر وهو اربعة اقسامه والعتاق ورثه من وله بالبرك اربعة عشر وفي قول الشافعي
للورثة ثلثون الاثني عشر ونصفا بعد شيئين فالثاني سبعة ذلك وهو ستة اسباع العبد وله مثل ذلك
وللمولى بيع الكسب في الرق وذلك اربعة وسبعان وله نصف الباقي وهو اثنا عشر وسبعة اسباع
لو ورثه سبعة عشر وسبع وذلك مثلاً ما عتق منه **مسألة** قد بينا ان النكاح المرفق شرطه بالادخل

ليقبل

فان لم يدخل رات في مرضه بطل النكاح ولا مهر وان دخل صح النكاح والمهر ان خرج الزائد عن مهر المثل من الثلث
او لم يدخلوا عتق الما بين شروقيتها عشرة متوعدة ثم تزوجها ومهرها خسرته مات في قولنا في يوسف
معد يكون لمن قيمتها خسرته بالمهر وبيع الباقي بالبرك وتعي في ثلثها ان قيمتها ولا تخرج لها الوصية لانها
وفي قول الشافعي وبقي خسرته النكاح بطلان كان لم يدخل بها عتق ثلثها وفي عندنا في عتق في غيره
ذلك عندنا في غيره وان كان دخل بها رفع من قيمتها مهرها وثلث الباقي وتعي في الباقي وهو ثلثها
للورثة وقد عتق جميعها هذا قول ابي حنيفة وعلم قول الشافعي عتق سباعها ورث خسرته اسباعها وبطل
للورثة لما على الميت سباعها وهو سبع في غيرها فان سلمت ذلك اليها ملكن خسرته اسباعها وان اراد بيع
في شيء باخذ من الابن فيحصل لها ثلثه اسباع وفيها وللورثة اربعة اسباع وهو مثلاً ما عتق منها ثلثي عتق
منها شيء ولها مهرها نصف شيء يكون ذلك ربنا يخرج من رقبته بقيه الورثة عشر الاثني عشر ونصفا بعد شيئين
فالثاني سباعها وعلى الوجه الثاني يكون المهر ايضا من الثلث نصف العشر بعد اربعة اسباع
نصفاً فالثاني سباعها فعتق ذلك مهرها ما عتق بالعتق وللورثة ثلثها فان ترك الميراث عشر من سباعها
فولنا في غيره وان اراد من مهرها ثم عتق جميعها صح كسبها وان لم يورث من مهرها نقصت تركه فلم يخرج
واذا رثت بعضها بطل كسبها وصار كانه عتقها ووطئها بغير نكاح فلو رثت عتق ما عتق منها ثلثي عتق منها
ولها من عتقها نصف شيء يبقى للورثة ثلثون الاثني عشر ونصفا بعد شيئين فالثاني سباعها ولها ثلثها
عقد ما اربعة وسبعون وللورثة سبعة وباقى العشر وذلك مثلاً ما عتق وعلى الوجه الاخر بعد الثلثين
اربعة اشياء ونصفا فالثاني ثلثها ولها مهرها وللورثة ثلثها وباقى العشر وذلك عشر وهو مثلاً ما عتق
بالعتق والمهر في ابوي خسرته نكاحها بقدر مهرها وثلث الباقي من قيمتها ومن الذكوة وهو خسرته اسباعها
تعي في سلس قيمتها وقال ابو يوسف ومحمد لمهرها وبيع الباقي بالبرك وذلك احد عشر وربع عتق
في غيرها وقطع دهما وربعا فان ترك ثلثي سباعها في قولهم جميعا الا ان الشافعي يجعل لها المهر ولا يورثها
لان عتقها وصبر فلا يجمع لها الا ان عتقها وابو حنيفة يجعل لها المهر والبرك وفي قول صاحب الذكوة العتق
لها مهرها وبيع الباقي وذلك ثلثه عشر وثلثه اربع عتقها ونصف الباقي **مسألة** لو عتق الميراث بعد
في عشره في وقتهم ماتت وكانت ما يورث العتق والنكاح يورث لانه يخرج من الثلث وقال الشافعي في العتق
النكاح ولا يورث لان عتق وصبره نصف نصف الوصية للورث وقال ابو حنيفة فيكون الذكوة في غيره والمهر
في رثه والمائة نصف ذلك سنون ويحب عليه بالمهر وبأخذ خمسين ويحب عليه في غيره وقال صاحبنا بل عليه
يتمه لانه يجمع الميراث والوصية ثلث سنون فيحب عليه في غيره وبالمهر في غيره الا ان يكون باخذها **مسألة** لو كانت
في مرضه عتق استوعبها ولم يورث شيئا من النجوى في حياة السيد ثلثه كاتبة اذ في يوم الثلث عتق في
بكره في الكفاية لان الذكوة قد زادت بما ادى شيئا الكفاية ثلثها فان زادت ثلثها ان الكفاية في

من العبد ويؤدى الى المكاتب عن شيا والفرق فيما اذا كانت النجوم مثلا العبد فيحصل للورثة من الوتر والفرق
المكاتب قبل عياد ذلك بعدل ضعف ما تحت منه الكاتبة وهو شيان فالشيء نصف العبد فاذا ادى النجوم العبد
عنى نصفه واسره من الورثة كسبيل منه فيحصل للورثة نصف الوتر ونصف النجوم وذلك ضعف ما تحت الكاتبة
ولو كانت عياد في العتق ثم اضره في الموضع وابواه عن النجوم نظر ان يحجز نفسه عتق ثلثه وورث ثلثاه وان سئل
الكاتبة فان كانت النجوم مثل البئر من تحتها الظاهر ان يترفع ثلثه ويرث ثلثاه وفيه الكاتبة في الثلثين وان ادى
لا يترفع ثلثه من ثلث النجوم للورثة اما بالجزء او بالجزء النجوم الثلثين لان ما يتجز العتق فيه يخرجه ان يحصل للورثة
ثلاثة واذا كانت الكاتبة ستم في الثلثين والنجوم في النصف لم يحصل له يد هم شي ومن قال بالاول فاللوم بقدر
لما كان جبره كاتبا والجلولة فائمة فالاعتاق وخط على غير مبلولة بنجبت العتق الثلث ويبقى الباقي في الزمان
كان بين النجوم والقيمة فقد سوان المعبر من الثلث اقل الامر فان كانت النجوم اقل من ثلثها فالبئر ما بين
عتق ثلثه ونصف تلك النجوم وهو المحسوب من الثلث فيكون للورثة ثلث النجوم ان ادى وثلثا الوتر ان سئل وان كانت
البئر اقل من ثلث النجوم كانت ما بين النجوم ما بين ذلك والاولا فاصح ان ان يترفع شيان منه محسوبا من الثلث ونصف
من النجوم غير محسوب من الثلث فيقول عتق شيان منه ونصف من النجوم شيان يترفع للورثة من النجوم ما ينادى وهم
شيئين وهو بعدل ضعف عتق وهو شيان فبعد الجبر ان كان ربع شيان فالشيء ربع المائتين
هو نصف العبد بقلنا ان الذي يترفع نصف العبد وان سئل العبد وان سئل نصف النجوم فان عمل على
النجوم عتق نصفه وان لم يؤدى شيان لم يترفع شيان ثم كل ما ادى شيان حكم بعتق نصف ما ادى حتى يؤدى نصف الكاتبة
ويؤدى وصية **مسئلة** لو اعنى الميراث عياد الاملاك جزء ثم قلنا فقد العتق من اجمع لان لا تركه وقبل العتق
شي لا يترفع للورثة ضعف المحكوم بعينه ونفاس من هذا في الثاني وعندى فيترفع نصفه فيكون ثلث الوتر
السيد الا ان افضيت الدية من كان الباقي ضعف فترفع فوجوه فان خلف اقل عتق بعضه ووجب على السيد
نصف عتق من الدية ولا يرث السيد من دية لانه قال بل ان كان له وادى لعق فعتق له والاملا من عتق
السيد فلو كانت قيمته ما بين دية وعتق ابل الدية ثلثا بوزنك السيد ثلثا بترفع من شي على السيد من الدية ثلثا لانه
وماى العبد الذي يطل العتق بترفع ثلثه بالفضل فلم يزل شيان الا ثلثا بترفع من شي على السيد من الدية ثلثا لانه
ما وجب من الدية بترفع ثلثا السيد الا ثلثا شيان فذلك ضعف ما عتق وهو شيان فيترفع ثلثا السيد ثلثا لانه
خمس شيان فقلها لاسم فالعبد خمس والثاني ثلثه يترفع من ثلثه اسره وهي سنون ويجب عليه ثلثه اخلاص الدية
وهي ما بين وثانين بترفع ما بين عشر من ضعف ما عتق او يقول فاخذ للعبد بالعتق سها وثلثه من الدية ثلثه
اسهم لورثة السيد **مسئلة** ان نصف سهم العتق فالبلغ منه اسهم نصفها سها وهو الذي تلف من العبد في
خمس اسهم ففى سها العبد يترفع منها مثل سها الزكاة او يقول نصف قيمته العبد في ثلثه يكون ثلثا بترفع عليها
الدية ببلغ سها بترفع من قيمته العبد لانه تلف بترفع خمسها يوجب اليها الزكاة وهي ثلثا بترفع لانه اسره فالذي

من العبد ثلثا اسره ولو قطع يده فقتل من قيمته سنون وينادى بترفع الدية لو كان حيا فادى ما بين وثانين
وزنك السيد ما بين وثانين فيعتق من شي ويجب على السيد من الدية ثلثي وقل ذلك السيد ما بين وثانين وقل السيد ما
بل في العتق من العبد وهو عياد الا شيان وقد نقص من نصفه وهو نصف عياد الا نصف شي فالعبد ما بين
ونصف الا نصف شي بسقط منه بالدية شيان يترفع عياد الا نصف عياد الا نصف شي وذلك بعدل ضعف
ما عتق وهو شيان فبعد الجبر عياد نصف بعدل ثلثا شيان ونصف شيان فقلها لاسم فالعبد ما بين
والثاني ثلثه فيعتق ثلثا اسياه وهو شيان واربعون وستة اسابع ويترفع للورثة اربعة اسابع وهي سبعة سنون
وينادى بترفع عياد ولكن نقص نصفه ففاد هذا الباقي الى ثمانية وعشرين وينادى اربعة اسابع وينادى ومع الزكاة
من الزكاة ما بين وثانين منها ويجب من الدية وهو مثل ما عتق في خمس وثانين وينادى اربعة اسابع وذلك نصف
ما عتق ولو اعنى الميراث عياد خمسة سنون شيان فقلها لاسم فالعبد خمس والثاني ثلثه يترفع من ثلثه اسره وهي
ويجب عليه ثلثه اخلاص الدية وهي ما بين وثانين بترفع ما بين ثلثها بترفع من ثلثها بترفع اجنى يده وبترفع الدية لو كان حيا
ولانون ونقص من قيمته عشر فيعتق من شي ويجب على الجاني للعبد ثلثا شيان يترفع للسيد من قيمته عياد الا شيان بترفع
به نصفه وهو نصف عياد الا نصف شي لان جراح العبد من خمس كراخ الحرس ودية بترفع له عياد الا نصف شي
لكن نقص من العبد بترفع فاكان له سدين شي فيجوز له عند ودية الى عياد وثلث عياد شي ودية
بعدل سدين فبعد الجبر عياد وثلث بعدل ثلثا شيان وثلث شي فقلها لاسم فالعبد عياد الا نصف
اربعة فيعتق من اربعة عشر بترفع للسيد ستة عشر بترفع ثلثا شيان فيترفع لغيره نصف من سترعا
فالبلغ ثمانية عشر ونصف ما عتق ولو كان قيمته الجارية والدية كاذونا وقلها اجنى وثلث الجارية وما
سبدها العتق فيعتق منها شي وفتق من الدية ثلثا شيان بترفع للسيد جارية الا شيان ولرصف ما اسفده الجارية
وهي شي ونصف شي فيجمع للورثة جارية ونصف شي بعدل شيئين فينصف نصف شي بترفع شي بترفع
شيان ونصف شي فالشيء ثلثا الجارية بترفع ثلثاها وهو اربعون تسعين على الجاني ما بين وعشرون وبترفع
السيد عشرين فيترفع المائتين والعشرين سعين فالبلغ ثمانون نصف ما عتق **مسئلة** لو اعنى الميراث عياد
ستون عياد العبد على اجنى فقلها او قلها فان كان ادرش الجارية مثل قيمته العبد او اكثر لم يترفع من شي لان لا تركه
ومن يعلق بالقيمة والدين مقدم على الاموال وان كان دونها كالمالك لو كان العبد يادى ما بين وثانين فيترفع
وسبعون عتق من شي ورف الباقي والارث يتوزع عليها فترفع ما عتق ثلثه بترفع من العبد وعتق الوتر ان
اراد السيد تسليم الارث ثلثا ارباع البئر فعلى السيد تسليم ثلثا ارباع مارق وهو ثلثا ارباع عياد الا ثلثه
ارباع شي بترفع ودية ودية عياد الا ربع شي بعدل سدين فبعد الجبر ربع عياد بعدل شيئين ودية شي
نصفها اربعة وثانين فقلها لاسم فالعبد نصفه والشيء واحد فيعتق من نصفه ورف الباقي ويسلم في الجارية ثلثه
اربعة وهي ستر اساع بترفع مع الورثة ثلثا ضعف ما عتق **مسئلة** لو اعنى عياد خمسة سنون واخذ قيمته اربعة

ولا مال له متوكلها فقتل السيد الاربع وبنه لو كان حرا فان خرج بين العبد من فان خرجت الزهرة التي
ثلاثة ورون ثلثاه وان المقتول رقتا على احد القولين وان خرجت للمقتول دار فقتل من شئ ويرى في البلق
وهو عبد الاشيا وقل ثلث ما عتق وادى ببيع السيد عبد بنه ثلثا عبد بقتنه منه وبنه ما عتق من المقتول
وهو شئ وثلث شئ لان الدية ثلثا عبد فثلثا اشيا وثلث شئ تبطلها اثلاثا وقلها الاسم فالعبد مشرور
الشيء اشيا فقتل من عشرة وهو اشيا عشر وعلى السيد من الدية عشرة اشيا وهما عشرة عشر فقتل من المقتول
وعشرون ضعف ما عتق ولو اعنتها كما ذكرنا وقل الارون وقطع بدا الارفع فقتل من بنه عشر ورونه كل
منها لو كان حرا او ثلثا بنين فخرج ان خرجت المقطوع من ثلثه ورون ثلثاه وان خرجت للمقتول عتق من
رون الباقي لكنه اثلثه فاللحق بينه لورثة المقطوع وهو عبد ما خضع مثل عبد ورون عبد بقتنه من المقتول
الغني وهو شئ لان الدية ضعف الغني فبيع عبد ورون عبد الاشياين بعدل شئين فبعد الجير عبد ورون
اربع اشيا تبطلها اربعا وقلها الاسم فالعبد ستة عشر والشيء خمسة فقتل من العبد خمسة اجزاء من ستة
عشرين او قيمتها الشئ عشر ونصف ونزلة السيد حصون بقتنه منها المقتول من الدية وهو ضعف ما عتق بقتنه
خمس وعشرون ضعف ما عتق **مسألة** لو وهب الميراث عبد استوعبا وانضم فقتل العبد الواهب فقتلها
انه يعزى الميراث بين الفل والفلان لو كانت قيمة مثل الدية من العتق فضعف وبيع ذلك النصف في الجاني
بقتله التبع فحصل لورثة الواهب نصفه وقد بقي لهم النصف هما ضعف ما عتق منه الميراث فضعف النصف
لان جاني الميراث على المال مهد ورون وان كانت القيمة اكثر كالورثة العبد ثلثا بنه والدية بقتنه في الميراث
من العبد وتطل في الباقي ويرجع بالجاني الى ورثة السيد ثلث شئ بقتنه معهم عبد الاشيا شئين فبعد
الجير عبد بعدل شئين وثلث شئ تبطلها اثلاثا وقلها الاسم فالعبد ثمانية والشيء ثلثة فقتل من العبد ثلثة لان
العبد ورجع الى ورثة الواهب ثلثا ما عتق منه بنه وهو شئ عبد فيجمع له ستة اثنان ضعف ما عتق منه الميراث
كان القيمة اقل فكذا ان ثلثا بقتنه بالفل من العتق والدية وان قلنا بالدية فان كانت القيمة مثل نصف الدية
واقل من نصف العتق فجميعه فاذمناه كان عندهم ضعف ما عتق منه الميراث واكثر وان كانت اكثر من نصف الدية
كما اذا كانت القيمة بينين والدية ثلثا بنه فضعف العتق في شئ من العبد ويقد به مثل نصفه فحصل لورثة
عبد ونصف بعدل شئين فبسط نصف شئ ونصف شئ بقتنه عبد بعدل شئ ونصف شئ فالشيء ثلثا العبد
فضعف العتق فبقي لورثة من الرقبة ثلث ومن الفل مثل عبد فيجمع عبد وثلث ضعف ما عتق منه الميراث فان
على الواهب من الجاني بنه ما عتق على العتق فقدم ثم نظر ان كانت القيمة مثل نصف الفل او اكثر بطل
العقود لان العتق تغرق الثلث فلا يبقى شئ بقتنه العتق وان كانت القيمة اقل من نصف الفل نظر ان لم
الموهوب العبد والماله وقلنا بقتنه باقل الامرين فكذلك بقتنه بالقيمة فالفاصل من الثلث من العتق
الى العتق لو كانت القيمة بنه والدية ثلثا بنه فضعف العتق فجمع العبد وبيع العتق شئ من بقتنه الباقي

هو عبد الاشيا قبله ما لرو هو ثلثا عبد الاشيا فبطلت من بقتنه بقتنه ما لرو خسة اشيا فالشيء
من العبد فبطل العتق خسة هو عشرون وقد صحت العتق بقتنه وهو بنه وعشرون بطل العتق او بقتنه
وهو ثلثون ويقتلها الموهوب لاربعه اثنان من الدية وهو اثنان وان يكون ضعف ما عتق منه الميراث والعتق النوع
الثاني مسائل العتق والدين **مسألة** اذا لم يختلف الميراث بين العتق فان كان على جميع الورثة بقتنه وانضمهم
بقتنه فقتل من كل واحد يوصل نصيبه اليه وان كان على احد من اكثر من نصيبه رد الفاضل الى من بقتنه من
الورثة ما لا يوافق كلامهم او بعضهم ولو كان الدين على بعض الورثة فاللحق عليه بقتنه من حصه ولا توقف ان يبيع
رون من العتق لان الملك بالارث لا ينفك ولا الانسان لا ينفك على نفسه ثلثا ولو عتق دينا وعتق على بعض
فان كان الدين مخالفا للعتق في الجاني او من غير نوعه تمت العتق بين الورثة فبقتنه من لادين لم يعلم اليه
نصف المديون يعلم اليه ان كان بقتنه مقرر وان كان جامدا او فقل فقد ظفر الاخر بقتنه من حكم بقتنه بقتنه
الثانيه قال ابو حنيفة لا يدفع اليه وتوقف عند من لادين عليه على سبيل الرهن من يودي نصيب من لادين عليه
الدين وان اتفق الدين والعين فالحق بالدين وان اختلف ما بين عتقا وبنه بقتنه على احد ولد بقتنه كانت الما بقتنه
من لادين عليه نصفها بالارث ونصفها فاصاصا ما يصح من الدين بقتنه قال بعض الشافعية واستبعد الجاني
لان الفاضل ما هو في الدينين لان الدين والعين فان الارث يثبت ما بين العتق والدين ولين
لا ينسب اليه الاستعداد بالعين ان كان المديون مقرر عليها فان تراخيا انشاء عتقا وان كان جامدا عتقا فله ان يخذ
على فضل التملك لان ظفر بقتنه من بقتنه بقتنه **مسألة** اذا عتق دينا وعتق او من لادين لشئ من
ثلث ماله او اقل انضم حقه فيما بقتنه من ورون اليه وان اوصى بثلث الدين من العتق فان كان ما عتق ثلثا
الجميع او اقل رجع الى الموصى لان الورثة قد اوفوا مثليه وهو واحد وميراثا فبقتنه والاصح فقدم ان كان الفاضل
شئ رجع ثلثه الى الموصى لان الوصية شائعة في الدين اذا تقرر هذا فالدين المثلث مع العتق من بقتنه ورون
اما ان يكون على الواو او ارجحى وعليها **الاول** ان يكون على الواو فبقتنه من حصة الذكة اما ان يكون
ما عليه من الدين او اكثر او اقل فان كان نصيبه مثل ما عليه من الدين فحق المسئلة وطرحنا ما يقع منه المسئلة
المديون ونقسم العتق على سبيلها بين المديون شئ ولا يؤخذ منه شئ كالوخلق زوجها وثلث بين
تركه عشر دينا على احد البنين وخمس عشر دينا فله ان يتركه عشر من نصيب كل ابن عشر وعلى المديون مثل نصيبه
المسئلة ان يتركها ح منها نصيب ابن بقتنه ثلثه تقسم عليها العتق وهي خمسة عشر فخرج من القيمة خمسة ونصف
المديون نصيبا ما عليه وان كان نصيبه اكثر ما عليه فتمنا الذكر بينهم فاحصا المديون طرح منه ما عليه واحدا
من العتق لو كان في المسئلة السابعة ثلثة واديعين نصيب كل ابن من الذكة خمسة وعلى المديون ثلثة فقلها
من الخمسة بقتنه اثنان باخذها من العتق وان كان نصيبه اقل ما عليه فقام سهام القيمة وطرحت منها نصيب المديون
ونقسم العتق على الباقين فخرج من الخمسة بقتنه في نصيب المديون الذي طرح فابلق فهو الذي حصل من الدين

ثم الباقي بعد الذي حصل بقطعة من شئ يتبع شئ يؤدبه المديون الى سائر الورود وطريق معرفة السانط الباقي
ان يضم جميع الزكيات الورود في اصحاب المديون طرح ما عليه من الدين فباقي هو الدين يؤدبه المديون فبقية
الورود على باقي من سهام بعد انقطاع نصيب المديون فلو فرضنا في الصورة المذكورة الدين ثمانية والعين
عشر فبقية السهام الفضية وهي اربعة ونطرح منها نصيب المديون ونقسم العين على الباقي فخرج من القسمة
نصفها في نصيب المديون وهو واحد يكون اربعة هو الحاصل يبقية من الدين يبقى اربعة فاخذ منه نصيب المديون
من الزكيات وهو خمسة نظر بها ما عليه بقية ثلثة فالثلثة هي التي تبقى من الدين ونقط واحد وثلثة فبقية
على سهامهم فاصح من المسئلة وهو ثلثة **مسئلة** لو ترك ثلثة بنين وعشرين ديناراً وعشرين وعشرين ديناراً
بينهم واربعين ديناراً ثلثة ماله فكل واحد من البنين يكون ثلثين فخرج من الثلثة في الوصية عشرة في
عشر من بين الثلثة البين لكل ابن ستة وثلثان فباخذ الموصي ثلثاً ومبشرين العين والثلث من الاخرين الذين
وقبضت عن الغريم ثلثاً بينه وبينه وبينه عليه ثلثة للموصي ويكون القسمة بين الموصي والابن الاخر
اثلاً فاقبض لكل واحد من الابنين ستة وثلثان مثل ما سقطت من الغريم من الدين وعلى الوصية الاخر فضل
ما خرج من الدين شيئا وتزيلة على العشرين فيصير عشرة ديناراً واثني عشر ونصف ثلثها بالوصية وهو ثلثة
وثلثة شئ بقية ثلثة عشر وثلثة ديناراً وثلثاً شئ فيكون بين البنين الثلثة لكل واحد اربعة ديناراً واربعة
شئ بقدر اربعة ديناراً واربعة ديناراً وثلثاً شئ فهو بعد الشئ المخرج من الدين ثلثة شئ بقية ثلثة
سبعة اشاع شئ بقدر اربعة ديناراً واربعة اشاع ديناراً فبقطع جميع ما مضى انما يصير جزء اشاع بقدر
اربعة ديناراً فاذا قسمنا ذلك على عدد الاشباع خرج من القسمة ديناراً وخمسة اشباع ديناراً وهي التي المخرج
الدين زكاة على العين ببلغ عشرة وعشرين وخمسة اشباع فان خرج من ذلك ثلثة للدين وهو ثمانية ديناراً واربعة
اشباع ديناراً وبقية سبعة عشر وسبع يكون بين البنين الثلثة لكل واحد خمسة ديناراً وخمسة اشباع ديناراً وهي التي
من الغريم من الدين الذي عليه وباخذ الموصي من الغريم ثمانية ديناراً واربعة اشباع ديناراً وبقية منها اربعة عشر
اشباع ديناراً بين الاخرين لكل واحد خمسة ديناراً وخمسة اشباع ديناراً مثل ما سقطت من الغريم وبقية على الغريم التي
ديناراً فاذا حصلت اعطى الموصي تمام الثلث وذلك ديناراً وثلثة اشباع ديناراً ونقط عن الغريم ثمانية ديناراً
ثلث ديناراً وذلك ستة اشباع ديناراً وثلثة اشباع ديناراً ونقط الى الابنين الاخرين مثلاً ذلك لانهم لم ياتوا
لو خلف ابين وترك عشرة ديناراً على واحد عشر ديناراً ووصى بثلثة ماله لابن ثلثاً وبقية ثلثها على ابنتها
الفرضية الجامعة للوصية والارث وهي ثلثة للموصي ولكل ابن سهم فباخذ المديون سهم ما عليه وبقية من الابن
الموصي له العين وقد حصل من الدين خمسة بقية خمسة المديون ثلثاً وبقية ثلثة وثلث اذا اداها ارافتها الابن الاخر
الموصي له نصفين لان الارث والوصية ثابان على الشروع فكل من الابنين والموصي له ثلث الدين وثلث العين
غير المديون عن ثلث الدين ويجعل نصيب العين نصيب ثلث الدين ما جفت من جهة المقاضاة الماتقة في

ثم الدين لها عليه بالسوية الثاني وبه قال ابو ثور ان الموصي باخذ ثلث العين والابن الذي لا دين عليه
ثلثا الارث وثلث نصيب المديون من ثلث الدين بالارث والمقاضة بقية عليه ثلث الدين باخذ الموصي
ان لو كان الدين على ابني لم يكن للموصي من العين الا الثلث فكذلك اذا كان على احد البنين ولو كانت الورود
بالحال الا ان الموصي به ماله فعلى الاول الفرضية الجامعة من ثمانية للموصي لهما ولكل ابن ثلثة ونقط سهام المديون
بقية ثلثة قسم عليها العين وهي عشرة يخرج لكل واحد منها يكون للموصي اربعة وللابن ستة وقد حصل من الدين بقية
نقط منها خمسة المديون وهي درهم ونصف لكل ابن ثلثة من ثمانية في درهمان ونصف اذا اداها اقتسامها
الاخر والموصي على خمسة ثلثة ولهذا سمان بكل للموصي ربع المال وعلى الوصية الثاني باخذ الموصي ربع
العين وثلثة ارباعها للابن الذي لا دين عليه بالارث والمقاضة بقية اربعة المديون عن ثلثة ارباع الدين
عليه للموصي ولو كانت بحالها لكن الوصية بالنصف فان لم يكن الابن ما زاد على الثلث وكذا الوصية بالثلث
والا فنان فعلى الوصية الاول الفرضية الجامعة من اربعة للموصي لهما ولكل ابن سهم باخذ الغريم سهم ما عليه وقبض
الابن الاخر والموصي له العين على ثلثة للموصي لهما وللابن ثلثة فاقبض من الدين ثلثة وثلث بقية ستة وثلثها للدين
بقية بقية خمسة كل اربى منها سمانا فاقسمه لابن الاخر والموصي ثلثاً وثلثين وعلى الثاني باخذ الموصي نصف العين
ونصفها للابن الذي لا دين عليه بالارث والمقاضة بقية المديون عن نصف الدين بقية عليه نصف الموصي وان
اجاز الابن المديون دون الاخر نصف العين للموصي ونصفها للابن الاخر فبقا على الوجه الاول كما لو كانت الورود
بالثلث والموصي بالمديون ثلثة وللآخر عليه درهم وثلثان فحصل للموصي ثمانية وثلث وللآخر ستة
ونقط من الدين خمسة وهو ربع الزكاة الذي يستحقه حيث اجاز على الوجه الثاني للموصي ثلث العين والباقي
باخذ الذي لا دين عليه والموصي له خمسة على المديون وان اجاز الابن الذي لا دين عليه دون المديون باخذ
الموصي من العين خمسة وخمسة اسداس لانها لو اجاز لاخذ الثلثين ولو كانت الوصية بالثلث لاخذ النصف
اجاز اربعة دون الاخر نصف ما بين النصف والثلثين وهو درهم وثلثان ونصف خمسة اسداس الباقي وهو اربعة
وسدس باخذ الابن الاخر بالارث والمقاضة بقية للموصي على الابن المديون درهمان ونصف وللابن الاخر
ثلاثة وخمسة اسداس وبقية من ستة وثلثان وعلى الثاني باخذ الموصي من العين خمسة لان الذي اجاز ابن
البن ان يؤدى اليه نصف ما عند ولده على المديون ثلثة وثلث وللابن الاخر الميز نصف العين اربعة اسداس
لله وصية ولو كانت بحالها الا ان الموصي به ماله فله فقط الاول باخذ الموصي من العين خمسة وباخذ
الذي لا دين عليه الخمسة الباقية نصفها بالارث ونصفها نصيبا على المديون وبما المديون من نصف الدين
بالارث ومن بعد المقاضة بقية عليه ربع الدين الاخر وتوقف الجويني من لان الاضار في الوصايا بالمال ان
كان المال بحال خزانة والزكاة عشرون والخمسة ربع القسمة فليكن الحكم كالوصي ربع ماله ووصي كذلك لم يكن
الموصي نصف العين بل خزانة وعلى الثاني للموصي لثلث العين ويكون الباقي من الدين ولو خلف زوجاً و

تلك بين وختم وبنها على احد البين وختم عشرة ^{سنة} وهو المال المذكور ولا واثبت بذلك ما لم يطل الا ^{الاول} البين
 الجامع من سنة للموصي له ^{سنة} لكل واحد من الزوج والبنين ^{سنة} بقط نصيب المديون بغير ختم تقسم عليه
 يخرج من السنة ثلث للموصي له ^{سنة} لكل واحد منهم سوى المديون ثلثه وقدر حصل من الدين ثلثه بغير من الدين
 اثنتان بقط منها حصص المديون وهو ثلثه ودرهم كل ابن منها من سنة بغير درهم وثلثان اذا اداها انتمها
 على ختم للموصي له ثلثان ولكل واحد من البنين والزوج ثلثه وعلى الثاني للموصي له ثلثا العين وهو خمسة والزوج
 والابن اللذين لادين عليها الباقي السوية لكل واحد درهمان بالارث وختم اسداس بالمناضير
 المديون من سدس الدين بالارث ومن درهمين ونصف بالمناضير بغير درهم وثلثان للموصي له ^{الاقسم}
الثاني اذا كان الدين على اجنبي في نظر ان لم يكن وصية فلو شرب كونه في العين والدين ولا اشكال في
 غير المديون او المديون اولها فان كانت لغير المديون كما اذا خلف ابين وزك عشرة غنا وعشرة دينار
 رجل وامرأى لرجل ثلث ماله اثنتان والموصي له يقتسم العين اثلاثا وكلما حصل شيء من الدين اقتسم كذلك
 ولو قبل الوصية بثلث الدين اقتسم الابان العين وفي الدين وجهها احدها ان الحاصل من الدين بغير
 العين ويدفع ثلث الدين ما حصل للموصي له ويعرف هذا بوجه الحصة لا حصص الموصي فاما يخرج من الدين
 والاثان كلما حصل من الدين يدفع اليه ثلثه وبغير هذا وجه الشروع ولو وصى بالصورة ما قدم لزيد بثلث
 العين ولم يرد بثلث الدين فزيد ثلث العين وامرأى فاحصل من الدين خمسة فلو وجه الشروع يدفع اليه ثلثها
 هو درهم وثلثان وعلى وجه الحصر ان جاز الورثة دفع اليه من الخمسة ثلث الدين وهو ثلثون ثلث وان اخرجوا
 لم يدفع اليه ثلث الدين فاما ان الموصي له بالعين اخذ ثلث العين فلو اخذ من ثلث الدين لاضرب الى الوصية
 سنة وثلثان ولم يحصل في يد الورثة بعد الاثنا ينفق ثلثه وذلك دون النصف واذا تعد ذلك ما لم يدفع له
 عمره على ختم ابي ثوب يدفع اليه ثلثه والخمس الحاصلة يكون المصروف الى الوصيتين خمسة وفي يد الورثة عشرة
 وعلى القول الاخر بغير الخمس الى العشرة التي هي عين ويؤخذ ثلث المبلغ وهو خمسة فصار بينهما ثوب وعمر وعشرة
 تساو بين يكون حصصهم درهمين ونصف وهم اخرج الاول باننا اذا رخصا الى عمر درهمين ونصفا وثوب
 اخذ زيد ثلثه وثلثا كان المبلغ خمسة ودرهم وختم اسداس ليعيد الورثة ضعف ذلك قال الجويني ومعه
 اصله ضعف بل يجرى ما يلزم منه على ثلثا لا على ثلثا قول الاخر على ان القياس التفرع عليه على القول الاول
 نصيب زيد الى درهمين ونصف ايضا بل يلزم الميزان المذكور وان كانت الوصية للمديون فتتفرع فاجتهد
 بالوصية هو مثل الدين او اقل او اكثر ويقاس بما ذكرناه اذا كان الدين على وارث وان كانت الوصية لها
 كما اذا وصى الصورة كما سبق بثلث العين لزيد وللغير بما عليه وجه الاثنتان الوصيتين الى الثلث بثلث
 الثلث على اربعة لزيد سهم وللغير ثلثه فلو جمع الفرضين اثني عشر للوصيتين اربعة وللبنين ثمانية
 فيقسم زيد والابان العين على قدر سهمهم وهي تسعة لصاحب العين درهم وقط لكل واحد منها اربعة اذ

اذ في الدين الغريم من ثلثه اربع الثلث وهو خمسة ودرهم بغير ختم كل ارضي شيئا جعل بين زيد والابن على
 ثوب فحصل لزيد خمسة اضع درهم بغير ثلثه وهو درهم وثلثان ولا يبين اربعة واربع اضع فيبلغ
 اليها ثلثه عشر درهما وثلث درهم وذلك ثلثا المال ثم ليكن المصروف الى زيد عند خروج الدين من العين
 ان كانت باقية على ختم ابي ثوب لزيد ربع الثالث وهو درهم وثلثان باخذ من العين والباقي من العين
 للابن وبين الغريم من ختم بغير عليه ختم اذا اداها اقتسمها الابان ولو خلف ابين وخلف عشرة درهم
 منها عشرة دينار على احد وامرأى للغريم بما عليه ولزيد بعشرة من العين ولم يجز الابان ما زاد على الثلث فحصل
 الثلث بينهما نصيبين ثم في الثلثا نصيب وجهها اصحها عندهم ان الفرضية الجامعة من سنة للموصيتين اثنتان
 للابن اربعة فيقسم زيد والابان العشر على قدر سهمهم وهي خمسة فيحصل لزيد ولها عشرة وثلثا
 ازيد فيعزل زيد من العين نصف وصيته وهو خمسة وربع الغريم من نصف ما عليه وهو خمسة وللابن باقى العين
 وهو خمسة عشر فيقسمان باقى الدين وهو خمسة لان في ايديهما من العين نصف ما اخذتها والدين لم يؤخذ
 منها واما بين الغريم ما عليه **الفصل الثالث** اذا كان الدين على وارث واجبه كالاخلاق ابين وزك عشرة
 عينا على اجنبي وامرأى بثلثه فلو اداها الوجهين الفرضية الجامعة من ثلثه يحصل سهم المديون ما عليه وقسم
 الاخر والموصي العين نصيبين واذا حصل ما على الاجنبي اقتسم كذلك وعلى الثاني ياخذ الموصي لزيد ثلث العين
 والباقي الاون الذي لادين عليه ويوزن الابن المديون ما عليه واذا حصل ما على الاجنبي اخذ الموصي ثلثه والابن
 لادين عليه ثلثه **فصل** في ثوب لوزك عشرة دينار على احد ابنة الجارية وصاها وصى عشرة وامرأى ثلثه فحصل
 من الابن والموصي ثلث الدين وثلث العرض فير المديون من ثلث الدين ويؤخذ منه ثلثا الدين لها فان
 لم يملك الا ثلث العرض اعطاها ذلك عن حصة فان لم يفضل باعمر ودفع الثمن اليها ولوزك عشرة على احد ما
 باوى عشرة وثوبها يساوى عشرة فهل يمنع المديون من النصف في حصة من العين حتى يؤدى نصيب اجنبي الذي
 ام لا فير بينهما تبقى على الوصيتين في نفوذ اعطاء نصف العبد لكن اذا قلنا انه منوع من النصف بغير نصيب
 الثوب دفع عنه الى اجنبي عن جهة الدين ويرف نصف العبد وان اطلقا يذ فان كان مؤسرا فوسا عليه نصيبه
 ان لم يملك نصيب من الثوب فغناه ونصيبنا بنصف ثمنه نصف اعطاه واعتقنا بنصفه بغير العبد وفي ربيعة
 اذا اقتدنا بغير جعلنا اعطاء ثمنه اعظم الثوب فبغير الجير ذلك الى اعلى من الدين فخرج ما يملكه عليها وان
 نفذ نصيب لم يغير في عتق الثوب وان يجوز ان يلحق اعطاء باعنا الراهن اذا غناه من النصف
 يعني في عتق نصف الخلاف **مسئلة** لوزك ابين وبننا وعشرة دينار عينا وعشرة دينار عينا على احد ابنة
 وامرأى لرجل ربع ماله فلو جمع الموصي ربع العشرة وبننا وبننا وان ونصف وينفرد ربع العشرة
 وبننا الدين على الغريم فاذا حصل له شيء اداها اليه وقيم السبعة وبننا ونصف الباقي من العين بين الابن
 الاخر والبنت للذكر ضعف الانثى للابن خمسة وبننا وبننا وان ونصف وينفرد ربع العشرة

العين وقال او ياخذ ثلث العين حسب ثلثها لا يكون له عليه ثلث الدين في قصره فان اوصى بثلث
 العين اخذ ذلك لان ما على الابن في معنى الحاضر فان اوصى بثلث الدين اخذ ثلثي العين حصصا فان كان له
 والعشر الدين على احدى ما اخذ الاخر العين نصفها بالبراث ونصفها فاصلا ما على اخيه على ما تقدم وقال داود
 يقاسمان العين ويقتله عليه نصف الدين فان اوصى مع ذلك بثلث الماله فالعمل في ذلك بطريق الخطأ من اجل
 الخارج من الدين وروما مقصر في ذكره احد عشر في خرج ثلثها واقيم الباقي بين الابنين نصيبه ثلثه وثلثان ثلثها
 بين وهين وثلثين ثم اقصوه وهين واعتبر بخرج الخطأ بدوهم في تقاضل العددين واحدا فيخرج الخطأ الماله
 ويقسم على تقاضل الخطأ بين وهو ثلثان يخرج من اربعة ثلثا من ثلثها على اربعة فيكون خمسة ثلثا
الفصل الرابع في الواجب سكة لو خلف ثلث بين وبنا واوصى لزيد بثلث نصيب البنت وثلث ما
 لعمرو ولعمرو بثلث نصيب ربع ما اوصى لزيد جعلنا نصيبه ربعا لعمرو وهو اربعة وناظر الادهم وهو نصيب
 البنت وثلث نصيب عمرو اذا نقصنا من نصيب عمرو ربعا ونصيبه ربعا وهو نصيبه ثلثه وادهم الادبنا وهو نصيب
 الابن وناظر ان نصيب البنت اربعة وناظر الادهم ونصيب الابن ثلثه وادهم الادبنا فتقابل بين المثلين
 فنصف نصيب البنت لعمرو نصيب الابن ونصيبه ثلثه وناظر الادهم يعدل ثلثه وادهم الادبنا فيجعل
 واحد من الاستثنائيين وتقابل فنصفه وناظر مقابل خمسة وادهم فالادبنا خمسة اسم والادهم خمسة اسم
 وكانت نصيبه ثلث اربعة وناظر فاذا هي عشرة ونصيبه ربعا وادهم ثلثه وادهم ثلثه وادهم ثلثه وادهم ثلثه
 ابن اثنان وعشرون لانه ثلثه وادهم وهو سبعة وعشرون الادبنا وهو خمسة والنصيب البنت اربعة وادهم
 وناظر وهو عشرة الادهم وهو خمسة فمصر زيد ثلث نصيب البنت وهو اربعة عشر وثلثه نصيبه ربعا وهو
 عشرة ونصيبه ربعا وثلث نصيب ابن وهو اثنان وعشرون وثلث ربع نصيبه وهو خمسة **مسئلة** لو خلف اربعة
 وبنا واوصى لزيد بثلث نصيب الابن ما يقسم من اربعة بعد النصيب لعمرو بثلث ما يقسم من ثلثه بعد الوصية الاولى
 تاخذ ربع ونقي من نصيبين لانا نصيب كل سهم من سهام المسئلة نصيبا وكل ابن سهمين في ربع مال الابنين
 عليه ثلثه لاستثنائه فبلغ ثلث مال الانصبيين وثلثي نصيب وهذا هو الباقي من الربع بعد الوصية الاولى
 فنخرج الخارج الى عشرة الباقي من الثلث بعد الوصية الاولى لنرفع الى عشرة ثلثه فنزيد عليه ما بين الثلث والربع وهو
 نصف سدس فبلغ ربع مال سدس مال الانصبيين وثلثي نصيب فنرفع ثلثه الى عمرو ويقتضي اربعة اجزاء من ثلثه
 وثلثين جزءا من المال الانصبي وسبعة اجزاء نصيب زيد ما على ثلثي المال يبلغ اربعة وثلثون جزءا من ثلثه
 ثلثين جزءا من مال الانصبي وسبعة نصيب لعمرو انصبا الورثة وهي ثلثه وثلثون جزءا من ثلثه وثلثون جزءا من ثلثه
 وثلثين جزءا من مال ثلثه عشرة نصيبا وسبعة اجزاء نصيب فنضربها في ستة وثلثين وتقبل الام فيها نصيب
 وثلثون والمال ثلثا بنو ثمانية وثلثون لكن ليس له ثلث صحيح فنضرب في ثلثه يبلغ الثمانية واربعة وثلثون
 ويكون النصيب ما بنو اثنان وناخذ ربع المال وهو اثنان واحد ونعطي ثلثه نصيبين وهو اثنان

سبعة ثمان وناخذ ثلثها وهو ثلثه وعشرون ثلثه من النصيبين يبقى ما بينه وعشرون وسبعون في الوصية الاولى
 فنطرح من ثلث المال وهو ثمانية وثلثون يبقى ما بينه وثلثه عشر بل في ثلثها الى عمرو وهو واحد وسبعون
 يبقى ما بينه وثلثان ولديهم ثلثها على ثلثي المال ثلثه ثمانية وثلثون عشر لعمرو ثلثها واربعة وثلثون
 هناك **مسئلة** لو خلف ابنين وثلثه بنات واوصى لعمرو بثلث نصيب ابنا الثلث وصبيته خاله واوصى لعمرو بثلث
 نصيب بنت الابن وعشرة من ثلثه فان اربعة وثلاثون منها واحدا الفها هو مقرب ثلث الثلثين ربع الابن
 يبقى اربعة عشر في نصيب عمرو باي سبعة تكون سبعة وسبعين في البراث ثم نأخذ الوصية لعمرو اربعة وعشرون
 ولو مبنة الحال اثنى عشر لثا فنجعل نصيب عمدة الثلث وربع واثني عشر ربع الابن واربعة والعشرين من الابن عشر
 ستة في وصية الحال واقتصر ثلث الاثنى عشر من الابن واربعة والعشرين في عشرة في وصية العم فلو مبنة ستة
 عشر من ثلثها على البراث تكون ما بنو ثلث من المال واثني عشر من ثلثه وصية الحال على وصية العم يكون
 اثنان وعشرون في ثلث نصيب اب وربع العشرين على الست يكون اربعة عشر في نصيب البنت وثلثون
 البنت فيجعل مع العم اربعة وناظر ربع الحال ثلثه وادهم ثلثه وصية الحال على وصية العم يكون اربعة وناظر
 وادهم اربعة نصيب فاقطعه وادهم ربع وصية العم على وصية الحال يكون ثلثه وادهم وادهم اربعة نصيب
 فاقطعه وقابل به ما مضى والفا المشترك يخرج فيتم الادبنا خمسة وادهم اثنان فقد عاين الاول
 زوت معرفة النصيب ووصية العم على وصية الحال يكون اربعة عشر في نصيب اب ثلثه وادهم اربعة
 يكون وصية العم نصيبين الامك شي فخذ ربعها وادهم على وصية الحال وقابل به نصيبا والفا المشترك في نصف
 نصيب يعدل ثلثي شيء وربع شيء فاستعمل من اثنى عشر وهو يكون اثنى عشر والنصيب اربعة عشر وان شئت جرت
 النصيب فيصير يعدل شيئا ونصفا وثلثا فابطل اسلا ما وان شئت جعلت وصية العم شيئا فتكون وصية الحال
 الادبنا فاذ اخذت ثلثها وادهم على وصية العم كان ثلثي شيء وربع شيء وثلث نصيب يعدل نصيبين فالفا المشترك
 واضرب ما يقسم في اثنى عشر فيكون نصيبا وثلثا نصيب شرف وهو وصية العم واجزاء التي وهي اربعة عشر في
 النصيبات اوصى لعمرو بثلث نصيب اب وثلث من ثلثه وادهم على الهم بثلث نصيب بنت وثلث ربع وصية
 منهما حمود وثلثي منه واحد في ثلثه عشر في نصيب ثلثه من ثلثه لعمرو لاجل نصيبه لابن وادهم اربعة
 على العشرين تكون ثلثون في وصية الحال وادهم العشرين على الاربعين يكون اربعة واربعين في وصية
 العم والباقي اربعة وثلثون وثلثون وبالمير جعل وصية العم شيئا يكون وصية الحال نصيبا وربع شيء فخذ من ثلثه
 من وصية العم في ثلثه عشر من العشرين من شيء الامم نصيب يعدل ذلك نصيبين فاجزأ بطل وحول نصيب
 ثلثه عشر والباقي اربعة واربعين وصية الحال ثلثين لانها كانت نصيبا وربع شيء وان كانت وصية الحال
 ثلثين لانها كانت نصيبا وربع شيء وان كانت وصية العم الامك وصية الحال في وصية الحال ثلث نصيب البنت
 وربع وصية العم فز على الاثنى عشر واحدا يكون ثلثه عشر هي النصيب لائل كس في الناقص والباقي

الاربع ثلثة انبأ وهو ثلثة
ارباع نصيب

واذا اختلفت فاصف الاثنى عشر من اجل ان يكون اربعة وعشرين الف منها ثلثة الاثنى عشر
عشرون في العلم ثم يزداد ربع الاربع والعشرين على الاثنى عشر يكون ثمانية وهي حصة الحال فقد صار نصيب
الحال فقد صار نصيب الحال مثل نصيب البنت وهي ثلثة عشر ومثل ربع وصية العم وهي خمسة عشر ومثل ربع
شيء من نصيب الحال نصيب ربع شيء من ثلثها ومنه الى وصية العم وقابل به نصيبين في شيء ونصف سدان
بعد نصيبا وثلثة فبطر تكون الاثنى عشر ثلثة عشر الاثنى عشر من فاطمة ذلك وكانت وصية الحال نصيبا
وربع شيء من ثمانية عشر وجميع المال اربعة وعشرون مسئلة لو خلف ثلثة بنين واوصى مثل نصيب اعم
الانقص من اعمهم بالوصية فنقول لو لم تكن وصية لكان لكل ابن ثلث المال ولذا انقص من بالوصية شيء
فذلك المال نصيب وشي والمال كله ثلثة انبأ وثلثة اشياء يدفع الى الموصي نصيبا الاثنى عشر بقية نصيبا
وانه اشياء ثلثة انبأ بصفة نصيبين بغير نصيب بعدل اربعة اسهم والتي سهم كانت الزكاة ثلثة
انبأ وثلثة اشياء بنى اربعة عشر سهما والوصية نصيبا الاثنى عشر ثلثة اسهم بثلثة عشر للبنين وقد اخذ
الموصي مثل نصيب اعمهم الا انقص بالوصية وهو سهم من خمسة عشر لا نزولا الوصية لكان لكل ابن
نهم سهم خمسة عشر عشرة ولو كان له ثلث مائة واوصى بربع مال الا انقص من اعمهم بالوصية والوصية
على ما كان نصيب شيء وجملة المال ثلثة انبأ وثلثة اشياء ياخذ ربعها وهو ثلثة ارباع نصيب ثلثة ارباع
شيء فينقص منه قدر النقص وهو شيء بثلثة ارباع نصيب اربعة شيء فينقص ذلك الموصي من جملة المال
وهو ثلثة انبأ وثلثة اشياء وهو ثلثة ارباع نصيب وثلثة ارباع شيء فينقص منه قدر النقص وهو شيء
يبقى ثلثة ارباع النصيب الا ربع يبقى نصيبا وربع نصيب وثلثة اشياء وربع شيء بعدل ثلثة انبأ بصفة
بالمثل يبقى ثلثة ارباع نصيب بعدل ثلثة اشياء وربع شيء فالنصيب الكامل بعدل اربعة اشياء واربعة اشياء
من اثنى عشر جزء من شيء فينقسمها باجزاء اثنى وثلاثة اسهم الاثنى عشر من النصيب ثلثة وعشرون وجملة
المال اربعة اشياء واربعة اشياء من المال وهو ثمانية واربعون وتنقص النقص من نصيب اعمهم وهو
اشياء عشر لا نزولا الوصية لاخذ كل واحد منهم اربعة وسبعين فيقسم ثلثون هي الوصية تنقصها من المال
يبقى اربعة وسبعون وخمسون لكل واحد مائة وثمانون وخمسون مسئلة لو خلف ثلثة بنين واوصى لزيد مثل نصيب اعمهم
الاخرى يبقى من مال بعد الوصايا والعم ومثل نصيب اعمهم الا انقص من مال بعد الوصايا والثلثة
بمثل نصيب اعمهم الا ربع سدان ما يبقى من مال بعد الوصايا فالباقى من المال بعد الوصايا باكلها ثلثة انبأ
فوصية زيد نصيب الاربع ثلثة انبأ وهو ثلثة ارباع نصيب بثلثة وعشرين نصيب ووصية عم نصيب اربع
ذلك انبأ وهي ثلثة اخماس نصيب يبقى وصية بنين نصيب ووصية الثالث نصيب لاسدس ثلثة انبأ وهي نصف
نصيب ووصية بصفة نصيب بجملة الوصايا اربع نصيب وخمس نصيب ونصف نصيب وهي نصيب وثلثة اشياء
من عشرين جزء من نصيب ذلك بعدل ثلثة انبأ فينقسم ثلثة ارباع نصيب وثلثة ارباع نصيب وثلثة ارباع نصيب

من نصيب

من نصيب فينقسمها باجزاء عشرين وثلاثة اسهم الاثنى عشر من نصيب ثلثة الوصايا باكلها وهي ثلثة وعشرون
فيقسم ثلثون للبنين واربعة نصيب لاربعة ما يبقى من المال بعد الوصايا وهو خمسة عشر ثلثة عشر نصيب الاخرى يبقى بعد
الوصايا وهو ثمانية عشر ثلثة ثلثة نصيب لاسدس ما يبقى بعد الوصايا وهو ثمانية عشر ثلثة عشر نصيب لاسدس ما يبقى
واوصى مثل نصيب اعمهم الا ربع سدان ما يبقى من مال بعد الوصايا والثلثة ما يبقى من ثلثة بعد الوصية فينقسم ثلثة
والثلاثة انبأ الوصية قد سدت نصيبا فاحفظه من نصيب الوصية من وهو شيء بثلثة انبأ الاثنى عشر ثلثة نصيبا
ذلك شيء ناخذ منه ثلثة وهو ثلث نصيبا لان شيء من ثلثة نصيب المحفوظ يصير خمسة اسدس نصيب ثلثة
انما شيء فالنصيب الكامل بعدل خمسة اشياء وثلثة شيء فينقسم ثلثة ارباع نصيب ثلثة ارباع نصيب وثلثة ارباع نصيب
كله ثمانية واربعون لان ثلثة انبأ وثلثة نصيب الوصية خمسة واربعون ناخذ منها ثمانية وعشرون ثلثة نصيب الوصية من مال
انها وهو ثمانية واربعون ثلثة ثلثة خمسة نصيبا الى نصف الشيء المحفوظ وهو ثمانية وعشرون ثلثة نصيب الوصية
ينقسم الى الوصية مسئلة لو خلف خمسة بنين واوصى بثلث نصيب اعمهم الا ثلثة ما يبقى من ثلثة الوصية من ربع ما يبقى
من الوصية فالمال شيء هو الوصية وخمس نصيبا ناخذ ربع الباقي بعد الشيء وهو نصيب ربع نصيب ثلثة من الشيء يبقى
نصيب وربع نصيب ونقص من الشيء يبقى نصيب ربع نصيب الاثنى عشر ثلثة وهو ربع نصيب سدس نصيبا لا
ثلثة وهو الثلثة من النصيب فنقسم الى الشيء ليكمل النصيب اربعة اشياء الباقى ربع نصيب وسدس نصيب ثلثة
شيء ذلك بعدل نصيبا ثلثة ارباع والسادس بثلثة شيء في معادلة ثلثة نصيب فنحن ان النصيب ثلث
الشيء وسبعة نصيب ثمانية والثلثة سبعة والمال كله سبعة واربعون لان خمسة انبأ وثلثة ناخذ ربع المال بعد الوصية
وهو ثلثة ثلثة من الوصية يبقى ثلثة ناخذ ثلثها فنقسم النصيب بثلثة سبعة من ثلثة الوصية واذا اسقطنا من
المال يبقى اربعة اشياء لكل واحد من البنين ثمانية مسئلة لو خلف اربعة بنين واوصى لعم مثل نصيب ابنا لاسدس
خاله والعم مثل نصيب الامم وصية عم فاربعة عشر من سبعة والنقص منها مائة وثلاثون في اثنين في اثنين فاقاض
اخذ ثلثون وهو النصيب والمائة مائة واربع وعشرون والى من الخمسة والثلثة سبعة ما يبقى خمسة وعشرون ثلثة
وصية العم والى من الخمسة والثلثة منها يبقى اربعة عشر من ثلثة نصيب الحال والمال كله مائة وسبعون وبالفصل
وصية الحال ثمانية يكون وصية العم نصيبا لاسدس شيء فيقسم ثلثة ثلثة على الية نصيب ثمانية اشياء شيء من
سبع شيء ومن سبع شيء ونصيب بعدل ذلك نصيبا فالق المشترك اربعة ارباع واثبات ربع الى مثل الاول مسئلة
لو خلف اما وابنا وبنتا واوصى بثلث نصيب البنت الا اربعة اشياء وصية خاله وصية لعم بثلث نصيب لاسدس
اسباع وصية العم فاربعة سبعة في ثلثة ثلثة في اربعة يبقى اربعة وخمسون هي النصيب ثمانية ثلثة وسبعين
صبيلا لاسدس يكون ما يوزع ثمانية وثلاثون نصيبا البنت يكون ثلثة ثلثة وعشرين التي منها اربعة اشياء ما يوزع
ثلاثين الفاضل مائة واثنا واحد وثلثون هذه وصية العم والى من مائة ثلثة ثلثة اشياء ثلثة ثلثة وعشرين
ثلاث مائة وسبعة وثلثون الفاضل اربعة وخمسون هي حصة الحال والوصية ثلثة والنقص ثلثة في الثلثة في

ثانية نصف وهي ثلث ربع بالنصف ثم نقط الوصية وهي جزء من المال يبقى ثلثه وستون ناعلمها
وهو عشر ونصف فنقط منها النصف يبقى خمس ونصف وهي ثلث سدس الباقي من المال بعد الوصية
من ثلث ربع الباقي من المال وهي ثمانية ونصف يبقى بقية بقية الوصية فإذا استقطنا ما من المال يبقى ثلثه
ستون لكل البقية **مسألة** لو خلف أبنا وبنتا وأوصى بمئة زادوا ثلثها لغيرهم وراهم كانت مثل النصف
وإذا زدنا ثلثها ثلثه كانت مثل نصف الباقي فجعل للثلاث شيئا وأربعه وراهم نصف الباقي شيئا ونصفه وراهم
ثم نقصه يكون نصف الباقي يكون سبعة وثلاثين وراهم وذلك بعد نصف الباقي فنقط شيئا باقى ثمانية
بثمانية وراهم يبقى شيء بعدل وراهم وهو الوصية فان زدنا على أربعة بثلث منه وهي نصف الباقي فإذا
زادنا وراهم على ثلثه بثلث عشر وهي نصف الباقي وجعل الزكاة ستة عشر فلأوصى بمئة زادها على نصف الباقي
بلغت أربعة وأزادها على نصف الباقي بثلث سبعة فجعل الوصية شيئا ونقصه من أربعة في أربعة الاشياء
نصف الباقي وثلثه من سبعة يبقى سبعة الاشياء هو نصف الباقي ثم نقصه نصف الباقي ثمانية الاشياء وذلك بعد نصف الباقي
بعدل نصف الباقي ثم نقصه نصف الباقي البتة ثمانية الاشياء وذلك بعد نصف الباقي
بجاء ثمانية اشياء ونزدنا على الباقي ثمانية فجعل سبعة بقية شيء واحد بعدل شيئا
واحد وهو الوصية ونصف الباقي ثلثه ونصف الباقي ستة عشر **مسألة** لو خلف أبنا
وبنتا وأوصى لكل من زيد وعمر بمئة زادوا ثلثها لغيرهم وراهم كانت مثل نصف الباقي وإذا
زادنا على مئة وعمر وراهم كانت مثل نصف الباقي والوصية جميعا عشر من كل الزكاة وكما لا نصيبا وكل
فجعل نصف الباقي ثلثه يكون نصف الباقي ثلثين ويكون وصية زيد الأربعة وراهم وصية عمر مئة من الباقي
ثلاثة والوصية ثلثه اشياء الأربعة عشر وراهم وذلك بعدل عشر في عشر مقابل ثلثة اشياء بعدل ثلثين
الشيء واحد عشر هو نصف الباقي ونصف الباقي ثلثين وراهم وذلك بعدل عشر في عشر مقابل ثلثة اشياء بعدل ثلثين
زيد وإذا نقصت من اثنين وعشرين في ثلثه عشر وصية عمر فالوصية مائة وعشرون والزكاة خمسة عشر
ولولم كانت وصية زيد إذا نقصت من خمسة عشر في ثلثه عشر وصية عمر فالوصية مائة وعشرون والزكاة خمسة عشر
مثل نصف الباقي وصية عمر إذا نقصت من خمسة عشر في ثلثه عشر وصية عمر فالوصية مائة وعشرون والزكاة خمسة عشر
بقي مثل نصف الباقي والوصية عشر من كل الزكاة وكما لا نصيبا وكل الوصيتين فجعل نصف الباقي
ونصف الباقي ثلثين ونقص نصف الباقي من خمسة عشر في ثلثه عشر فالوصية مائة وعشرون والزكاة خمسة عشر
أربعين يبقى أربعين الاشياء هو وصية عمر فالوصية مائة وعشرون والزكاة خمسة عشر فالوصية مائة وعشرون
تقابل خمسة وعشرون بعدل عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر
فالشيء واحد عشر وثلثين وهو نصف الباقي إذا نقصت من خمسة عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر في ثلثه عشر
البنين وثلثه الباقي ثلثه عشر وعشرين ونقصت من أربعين يبقى ستة عشر وثلثه هو وصية عمر فالوصية مائة وعشرون

الزكاة ثمانية وسبعون وثلث **مسألة** لو خلف ثلث بنين وأوصى الثلثة اشياء من مائة با هي مثل نصف أحد البنين
وصية زيد وعمر معا أكثر من بكر ثلثه وراهم وصية عمر وبكر معا أكثر من وصية زيد وبكر معا أكثر من وصية زيد
وبكر معا أكثر من وصية عمر وبكر معا أكثر من وصية عمر وبكر معا أكثر من وصية زيد وبكر معا أكثر من وصية زيد
كلها شيئا فنقط منه فضل وصية زيد وعمر على وصية بكر وهي ثلثه يبقى ثلثه الأربعة وراهم نأخذ نصفه وهو نصف
ثنى الأربعة ونصفها مئة وصية بكر ثم نقط منه فضل عمر وبكر على وصية زيد وهو سبعة يبقى ثلثه الأربعة وراهم
نأخذ نصفه وهو نصف ثلث الأربعة وراهم ونقصه وراهم فهو وصية زيد ثم نقط منه فضل وصية بكر وبكر على وصية زيد
عمر وهو اثنا عشر يبقى شيء الا اثني عشر ونقصه وهو نصف شيء الا اثني عشر وصية عمر وجميعها عند العقم
شيء ونصف شيء الا أحد عشر وراهم وذلك بعدل شيئا فيجوز تقابل شيء ونصف شيء بعدل شيئا واحد عشر
نقط الشيء بالشيء فالنصف بعدل أحد عشر والشيء الكامل بعدل اثنين وعشرين فبقية ان نصف الباقي ثلثين
وعشرون وكذلك جميع الوصايا فإذا زدنا ان فنقط كل وصية اسقطنا من مبلغ الجميع فضل وصية زيد وعمر
على وصية بكر وهو ثلثه يبقى ثلثه عشر نأخذ نصفها وهو ثلثه عشر ونقصه من ثلثه عشر يكون ثلثه عشر
وصية عمر وبكر على وصية زيد وهو سبعة يبقى ثلثه عشر نأخذ نصفها وهو ثلثه عشر ونقصه من ثلثه عشر يكون ثلثه عشر
اسقطنا من فضل وصية عمر وبكر على وصية زيد وهو سبعة يبقى ثلثه عشر نأخذ نصفها وهو سبعة يبقى ثلثه عشر
وراهم في وصية زيد ثم اسقطنا من فضل وصية بكر على وصية عمر وهو اثني عشر يبقى ثلثه عشر نأخذ نصفها
من ثلثه عشر وصية عمر وجميعها ثلثين وعشرون وانقلوا كل واقع التوالفة ولما كانت الوصايا في هذه الثلثة وكان
البنين بها بثلث الثلثة بعدد كانت كل مفصلة نصف الباقي من ثلثة الوصايا بعد اسقاط الفضل ولو كانت الوصايا
مساواة لاربعها فنقط الثلثة بعدد تكون الفضل ربع الباقي من ثلثة الوصايا بعد اسقاط الفضل وعلى
هذا القياس **مسألة** لو خلف أبنا وأوصى لزيد بثلث نصف الباقي ولعمر بثلث الباقي من النصف وراهم
نأخذ ثلثين وراهم فنقط الوصيتين شيئا وثلثه من الزكاة يبقى ثلثون وراهم الاشياء لكل ابن خمسة الاشياء
هو النصف ثم نأخذ نصف المال وهو خمسة عشر فنقط منها نصفها نصفها وهو خمسة عشر الا نصف شيء يبقى نصف شيء
نأخذ لهما ثلثه وهو سدس شيء ونقسم الباقي لوصيتنا معا ستة عشر الا ثلث شيء وذلك شيئا بعدل شيء
ونقابل ستة عشر وراهم بعدل اثنين وثلث شيء فالثاني بعدل اثنين عشر وراهم وهي حصة الوصيتين يبقى ثمانية عشر
للبنين نأخذ نصف المال وهو خمسة عشر وراهم فنقط نصفها وهو خمسة عشر فنقط نصفها وهو خمسة عشر فنقط نصفها
وراهم لغيره يبقى ثلثه زيد هاهنا على النصف الاون ثلثه ثمانية عشر لكل ابن ثلثه **مسألة** لو خلف ستة بنين وأوصى
بثلث نصف الباقي ولعمر بثلث الباقي من النصف وراهم نأخذ ثلثين وراهم فنقط الوصيتين شيئا وثلثه من الزكاة يبقى ثلثون وراهم الاشياء لكل ابن خمسة الاشياء
وراهم وثلثه شيء فنقط منه نصفها نصفها يبقى ثلثه وراهم وثلثه درهم لاثني عشر فنقط من ذلك ثلثه وهو درهم
واربعة اشباع درهم الأربعة اشباع شيء زيد على ثلثي المال وهو ثمانية وراهم وثلثا شيء يبلغ أحد عشر وراهم

وتعدهما إذا سقط المال من الأكثر بغير ما يترواها وثلاث وهي مثل نصيب البنت والابن من عشرة وثلاث
مسألة لو خلفت زوجها وأولادها ومهما وأوصت من بعد مثل نصيبها ولم يبق شيء من ثلثها ما يقع المال
منه فثلث الوتر من ستة ويجعل ثلثها وثلثه ودرهم المسمى فلان المسمى لم يبق نصيب له من ستة
الوتر والمال ثلث درهم فثلث ما يقع ثلثه فثلثه سدس درهم فثلثه سدس درهم فثلثه سدس درهم فثلثه سدس درهم
وهذه من بعد ما على ثلثي المال وهو سهمان وستة دراهم يكون سهمان وثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم
واربعة أسهم لأن المال لم يبق من ثلثه شيء فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم
درهم بعد خمسة أسهم وثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم
السهم خمسة والدرهم ثلثه وكان ثلثا المالها وثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم فثلثه درهم
الباقى وهو ثلثه لغيره بغير ستة من ثلثها على ثلثي المال يبلغ أربعة وثلاثون من ذلك ثلث المال لغيره
عشر بغيره عشرون للزوج بثلثه خمسة وللعم واحد من ستة **مسألة** لو خلفت بنتين وأوصى بثلثها لغيره نصيبا
البنتين وبغيره ما يقع من الثلث فاجعل الثلث بالاولى بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها
البنتين وذلك خمسة أسهم بالاشياء فخرج من الثلث بالاولى بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها
هذه العشرة فالباقى من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
واربعة أسهم بالاشياء فخرج من الثلث بالاولى بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها
وثلاثون وذلك الثلث فالباقى من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
عشر إلى جذرها ورد الباقي مع الثلثين يكون أربعة وثلاثون للزوج بثلثه خمسة وللعم واحد من ستة **مسألة** لو خلفت بنتين
وبنات وأوصى بثلث نصيبها للبنتين وبغيره ما يقع من الثلث فاجعل الثلث بالاولى بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها
بالاثنين والى الوصيتين بالوصية الاولى والوصية الثانية والوصية الثالثة فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها
الاشياء فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها
فلحق جذره شيئا ورد الباقي إلى الثلثين يكون ستة أسهم بالاشياء فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها
انصبا وثلثين وهو على ما فرضنا من اموال وثلث مال الاسبق بغيره شيئا فاجبر إلى الثلثين بغيره لاني بعدد
من عشرة شيئا فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
مسألة لو ترك ابوين وبنتين وأوصى بثلث نصيبها لغيره وثلث ما يقع من المال فكانت الوصيانان
المال فالسبعة من عشرة الوصيانان اربعة فربع المسئلة واقسم الاكثر على الاقل فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
المال وصية الثلث عشر من ثلثها خمسة اثنان وللأولاد درهم وسبعة اثنان فذلك درهمان ونصف فخرج من ثلثها
كل ثلثها وبغيره الثلث بالاولى فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها
مال الاسبق من ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها

يكون اربعة

يكون اربعة أسهم للاثني عشر فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
ونصف ما على ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
الاول فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
للوتر وجذره واحد وثلاثون وبالجبر إلى جذره من مال بغيره لاني بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها
الوصيتين او بغيره ثلث فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
الابوين سدس مال فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
المشرك واجبة ما يقع من الثلث فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
كانت وصية الحال جذر النصيب فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
بذلك ثلثه اربعة فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
نصف ثلثها ورد الباقي إلى الثلثين يكون ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
وعشرون فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
مسألة لو خلفت ثلث بنين وأوصى بثلثها لغيره لاني بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها
الاغنياء والميراث ما يترك لغيره ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
الواحدة واستخذهما بغير نصف مال وجذره ربع درهم بعد ثلثها بغيره لاني بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها
نصيبا لاني بعدد جذره نصف بعد ما يترك لغيره ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
نصفها على الداهم وحذرت المبلغ اربعة عشر ونصف وانقص من نصفها لاني بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها
المال ما يترك لغيره واربعون وصية المسمى عشر ونصف الحال وثلاثون **مسألة** لو خلفت ثمانية بنين وسبع بنات وأوصى
لغيره بثلث نصيب بنت ولغيره بثلث ما يقع من الثلث ودرهم كانت وصية جذر المال فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها
جذرها لاني بعدد المال اربعة وعشرين نصيبا وجذرها ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
من الثلث فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
نصف المال الذي مكن فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
اخوان واحد وعشرين جزء من جذره لاني بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
وزد عليه لاني بعدد هو وصية الحال يكون عشرة اجزاء وسبع الاغنياء درهم وسبعاء ونصف لاني بعدد وهو ثلثي الثلث بالاشياء فخرج من نصيبها
عشر وعشرين واثني عشر اجزاء واربعون جزء من ثمانية وستة ونصف جزء من درهم فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
المال بغيره عشر وعشرين واثني عشر جزء من ثمانية وستة ونصف جزء من درهم فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها
الاجزاء يكون عشر فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها فخرج من ثلثها ثلثي ثلثها

وذلك ثلثه وراهم **مسألة** لو اوصى لعمه ثلث ماله والحالة بعشرة دراهم ولم يزل الورثة فمما صاوى الثلث فمما انما كان
 ستة دراهم فاضرب ما اصابه من جميع وصيته واقسمها على الفضل بينها يخرج خمسة عشر منها الثلث او تقول قد اصابه
 ثلثه اخا وصيته فلكي يصيب الم على هذه النسبة خمس المال فافرض من الثلث وقابل ببقية ستة دراهم فهو الى ان
 ذلك وبالجملة فعمل الثلث شيئا ثم تقول ضرب هذا الم بثلثي ما اصابه ثلثي الاستدراهم وضرب الثلث العشرة فاصابة
 بهذه الاعداد متساوية فاضرب ما ضرب بكل واحد منها بما اصاب الاخر يكون عشرة اشياء الاثنين ودها الا
 اشياء فاجبر بعد الثلث عشرة عشر فان قال فان اصاب الم سبع المال فلك ثلثه اصابه ثلثه اصابه وصيته فيجب ان
 اربعة دراهم وسبعان فانما جفت ذلك وقابلك به الثلث خرج المال اثنين وعشرين درهما ونصفا وان قال فانما
 الحال فنع المال فانك تعلم انه يجب ان يصيب الم ثلثا المال وذلك يقتضيان يكون الثلث الذي يضرب به
 وصيته الحال فيعلم انه عشرة وبالجملة ضرب ثلثي في ثلثي يكون ثلث مال وتضرب عشرة في ثلثي ثلثي وهو
 اصاب الم لثا اذا استقلت من الثلث فنع المال في ثلثي ثلثي وهو ثلثان فيكون ستة عشر ثلثي وقابل بذلك
 ثلث مال يكون مال بعدل عشرة عشر ثلثي ثلثي عشرة وهو الثلث فان قال فان اصاب الم ثلثه دراهم فاضرب على
 ذكر واجبر وقابل بصيرتك ثلثا شيئا وتضع درهما فضع نصف الاجزاء ووزع على النصفين وخذ جذو عشرة
 ونضو زع عليه نصف الاجزاء يكون خمسة عشر وهو الثلث او تقول فمما الثلث وهو ثلثي وعشرة فاصا عشرة ثلثي
 الاثني عشر واذ ضرب الخارج من عشرة في المقسوم عليه عاد المقسوم فاضرب ثلثا الاثني عشر في عشرة وثلثي يكون
 وثلثا الاثني عشر درهما فمما بعدل ضرب ثلثي في عشرة دراهم وذلك عشرة اشياء فاذا انزلت المشترك وجبت
 على مثل الاول **مسألة** لو اوصى لعمه بالربع ولابن اخيه بالثلث والحالة بعشرة دراهم فاصا ثلثه من المال ثلثه عشر
 فطرح الباب انه ضرب ثلثه في عشرة ثم زيد على الثلث عشرة ربعا يكون ستة عشر وربعه وقسم المبلغ على الفضل
 بينها وبين العشرة وذلك ثلثه وثلثه اربع يخرج ثلثه وتكون وثلثه من الثلث ضرب فيه الم باثنين وسبعين
 واثنا عشر بالربع وثلثين والحال بعشرة وانما ردت على الثلث عشرة ربعا لان الوصيتين زيدا على الثلث ربع
 وبالقليل يقول ما اصاب الحال من اوصيه وربعها فيجب ان يصيب الاخرى كذا للربع وسدس من ثلثي وذلك ثلثه
 عشرة ثمانية واربعين فالثلث الباقي من الثلث تعدل ثلثه عشر درهما فاما المال مائتان وثمانون فان اوصى لعمه ثلثي
 والحالة بعشرة دراهم فاضرب وصيته في الثلث وهو ثلثي يكون ثلثه اخا لثا ثم اضرب ما اصابه هذا الم على
 هو ثلثه اخا لثا وثلثه دراهم يكون اثنين وعشرين وثلثين درهما وذلك بعدل ثلثه اخا لثا فان
 فاطمة بعدل اثنين واربع اشياء فضع نصفها ووزع على الدراهم وخذ جذو ذلك ثمانية وزع عليه نصف الاجزاء
 يكون عشرة فهو الثلث فمما نزل على خمسة الم خمسة اربعة ونصف وصيته الحال في الثلث يكون ثلثه اشياء
 ثم تضرب ما اصابه وهو ثلثي الاربع دراهم منها اقساما عليه هو ثلثه اخا لثا وثلثه دراهم يكون ثلثه اشياء
 ماله وثلثه اشياء وثلثه اخا لثا في الاثني عشر وثلثين درهما بعدل ثلثه اشياء فاجبر وقابل بعدل الى الاول **مسألة**

لو اوصى لعمه الثلث والابن بالربع والحالة بعشرة دراهم فاصا ثلثه من المال ثلثه عشر دراهم فاضرب ما اصابه
 ثلثه من ثلثي ثلثي وصيته الم الا لثي ووصيته في الثلث فان ضرب وصيته الم وهو ثلثي في الثلث فمما ان
 الا لثي اضرب ما اصابه منها اقساما عليه وهو ثلثي وثلثه اربع ثلثي وخمسة عشر درهما يكون ذلك مائة واربعة
 اشياء تعدل المال فضعها وربعه وزع على اثنين وخذ جذو ثمانية ونصف ووزع على نصف الاجزاء يكون
 اثنى عشر وهو الثلث ولو ضرب الثلث ما اصابه منها اقساما عليه كان الا لثي اربع وثلثين وثلث اربع الا لثي
 وخمسة دراهم بعدل خمسة عشر ثلثي فاجبر على المشترك ووزع على المال ربع الى الاول فان اوصى للم بالثلث
 وثلثا بعشرة مال وثلثه عشر شيئا وسبعين درهما تعدل المال فمما العمل يخرج ثلثي ثلثي وهو الثلث فان
 قال فانما الحال فنع المال درهما فاعمل على اقسام يكون ثلثا لثا وثلثا لثا وثلثان واربعون درهما بعدل
 عشرة ثلثا فاعمل بعدل المشترك بصير الا لثي واربعة وعشرين درهما بعدل اربعة وثلثين ثلثي من المثلث لثا
 نصف الاجزاء واربعة يكون مائتين وسبعة وثمانين التي منها الدراهم وخذ جذو الباقي ثلثه عشر فان زدت
 على نصف الاجزاء يكون ثلثين وهو الثلث وان نقصته منها فربعه فهو الثلث ونصف الحال ثلثه وثلث وذلك
 نفع الم لو درهما فان كانت وصيته الحال سدس الم او اربعة دراهم فاصا خمسة عشر فاضرب وصيته في الثلث
 والاصا منها اقساما عليه وهو ثلثي ونصف واربعة دراهم فمما العمل يخرج ثلثي ثلثي وثلثين ثلثي وثلثين وثلثين
 ونصف الا لثي واربعة يكون اربعمائة واثنين وسبعين درهما فخذ جذوها احدى عشر ونصف فاعمل
 على نصف الاجزاء يكون اربعين فهو الثلث **مسألة** لو اوصى لوصيه والعطية المثلث على النصف والآخر من الثلث
 على كل تقدير احتل البطل لانه وصيه لعمه المعروف والصحة يكون النصف للاثان ونصف الوصوف كالواكستة
 وثلثي يخرجها ورحمت بالتقريب الى عشرة ارباعا واعتقد مع الشركة في المال اجزاء الى عشرة وكذا الاشكال لو اوصى
 باحد مصرعي باب واحد ووجب خف فيها معاشرته وكل واحد اثنان ومع البطل لا يخرج باجازه بعض الورثة فان
 البقرة ينفع الورثة فالاثان في الارث وفي الوصية فيخرج وتؤثر الاجزاء **مسألة** لو اوصى لعمه ثلثي من خمسة
 ميين فاصا كل واحد اثنين واوصى لزيد بنصف خمسة ميين اعطى وعة الوصية ثم نفعها امر باقساما
 للوارث الا لثي فمما تقديم الا لثي مائة التي يخرج الثلث وقسم الباقي على الورثة ويصير الثلث على النسبة المثلث
 بحسب الوصية فان اجازوا لاي ففاسا النصف بالوصية والآخر النصف والادفع مائة على الاول والثاني على الثاني
 بدفع مائة الا لثي الربع والآخر نصف الدس وعلى الرابع عمل التقسيط انما ساهوا لثا وصية الا لثي ربع
 وهو ثلثين اثنى عشر وصية الا لثي ينقسم النصف وهي ثلثا والوصية لان ما يحصل للم ارم بعد الوصية بعدل
 ثلثه المراث للا لثي واربعة وصية وها خيرا وان ولو خلفا بنا وبننا ووصى بالربع من خمسة ميين وثلث
 فاما الاما ان الثلثة الاول الحكم به لا تقدم وعلى الرابع بقسم الثلث من ثلثه على ثلثي ثلثي البتة والمثلث
 تقرب احد ما بالآخر يبلغ مائة وسبعة عشر وتعلم البتة بها من ثلثه الوصية والوصي لهما ان والقرن بين

وعدمها زيادة حقها في الوصية ونقص الميراث او بالعكس ولو وصى بما ادى اليه مع الابن اخلا وعلة الوصية
 فالوصية بالسعي وقد وهبها فالوصية بالبيع ونظر الميراث فما لو وصى اخرا بكملة الثلث ولو وصى بنصف حصته الا
 بعد الوصية دخلها الدور فلا ينشئ ولو وصى بنصف ثلثي والثلث نصفها فالوصية تقدر الشيء او بقدر **مسألة** لو وصى
 بالثلث الذي ينشئ من الثلث في الثلث للوارث لا الموصي ولو دفع اليه الا وقال امرت بعشرة اشد
 الباقي لك فان قبل الدفع انقل ولو قال ادفع اليه بعد موتك لم ينقل وان كان مال القيم غايبا فلا ينفذ
 ماله الى طاعني بله لا فاضى بله المانع مع الوصية لو مات صاحبها لم يكن لفاضي بله بالورث شيئا في
 فان احدها حفظها على الوارث **خاتمة** ان بعض علمائنا الامامية وهو معين الذين الميراث من الوارث
 في المسائل الدور بغير طر استخرجها وذلك اننا انك الموصي الموصي ان لم يترك ما لاحد ابنيهما او احد ابويهما او الوصي
 والزوجة او غيرهم من الورثة الا ربع مال او سدس او ثمن او غير ذلك تبطل المسئلة او اعطاهم ما يصلح لخرج
 صاحب الغرض والورثة يساهم صاحب ثم تصنف اليها للاجبة الموصي من مثل سهام من اوصى له بشئ وقدره
 مخرج المستثنى او يخرج كان من ربع او سدس او ثمن او غير ذلك ثم يعطى كل من استثنى من نصيبه المستثنى
 يعطى كل واحد من باقي الورثة بجزء ذلك من المستثنى وبان قيمة على سهام وسهام الموصي لكل واحد منهم بقدر
 سهله ويظهر ان كان من استثنى بغيره اكثرها غير لا يصح الفسخ على الباقي فلا يصح للفتنة فانها لا يقع مثال
 لو خلف ابا وابنين وبنتا او وصى لاجبة بمثل ما لاحد ابنيهما الا ربع المال اصل الفرضية من ستة للاب والسادس
 ولكل واحد من الابنين سهران والثلث سهم وتصنف الى الاصل للاجبة والاحد الابنين وهو سهران ثم تقدر الباقي
 في او بغير مخرج الربع المستثنى يبلغ اثنين وثلثين تقطع كل ابنة ثمانية اربعة اربعة المستثنى وتقطع الثلث بجملة
 الاستثناء اربعة وكذا لك يعطى الاب اربعة اسهم فيكون جملة ما اعطيت للورثة غير الموصي اربعة وعشرين سهما في
 ثمانية تقسمها على سهام الورثة وسهام الموصي وهو ثمانية لكل ابنة سهران والثلث سهم والموصي سهران والاب سهم ولكل
 ابنة اصل المستثنى ثمانية وفي الباقي سهران الجملة عشرة ولكل من الثلث والاب خمسة فلكل واحد من الاربعة
 ابنة عشرة الا ربع المال وهي ثمانية بغير ثمانية ثمان ولو خلف ابوين وابنا وثلث بنات او وصى بمثل نصيبها اربع
 الاثنى المال فربعة الورثة ثلثون نصف خمسة مثل احد الابوين وقرب المجموع في مخرج المستثنى وهو ثمانية تبلغ
 مائتين وثمانين يعطى كل واحد من الابوين ما استثنى وهو اثنين من الجملة خمسة وثلثين سهران كان في اصل
 خمسة يعطى كل الابن بجزء ذلك ثمانية اسهم ستة وخمسة سهران ويعطى كل واحدة من البنات سهران ايضا ثمانية
 وعشرين سهران والذي يفضل بعد ذلك سبعون تقسم على سهام الورثة وسهام الموصي لورثة خمسة وثلثون
 فلكل سهم سهران فلكل من الابوين عشرة وللابوين ستة عشر ولكل بنت ثمانية والموصي عشرة فله مال الاربعة
 الابوين الاثنى المال ولو خلفت زوجا وابا وابنين وثلث بنات او وصيت بمثل نصيبهن وجها لاسدس المال
 الفرضية من اثني عشر الزوج ثلثه وتصنف مثلها ثم تقرب الجميع في ستة مخرج السدس نصيبهن يعطى الزوج

وهو الذي

وهو الذي يثلث اسهم خمسة عشر للاجبة من عشرة وكذا لكل ابن والبنات لهم من خمسة يفرق ثلثون نصف على
 سهام الورثة والموصي له وهو خمسة عشر لكل ابن سهم **مسألة** لو خلفت زوجا وابوين وابنتين وبنتا ووصية
 او وصى بمثل نصيب ابن الا نصف سدس المال فان فربعة اربعة وعشرون تقصيف اليها مالا او بقدر مثل نصيب
 ثم تقرب الثمانية والعشرين في اثني عشر مخرج نصف السدس يكون ثمانية وستة وثلثين وتقطع الورثة
 استثنى لكل واحد منهم خمسة او لم الابن المستثنى فيكون لكل ابن خمسة من المستثنى لاربعة ثمانية وعشرون
 وهو نصف سدس المال وكذا لكل من الابوين ولكل من الزوجات والبنات ثلثة اسهم احد وعشرون والثلث
 بهن اربعة عشر ونصيب ما بقي من اصل المسئلة وهو ثمانية وثمانية وستون على الجميع والموصي وسهران ثمانية
 وعشرون لكل سهم ستة فلكل من الابنين في هذا الباقي اربعة وعشرون ولكل من الابوين كذلك ولكل من الزوجات
 والبنات ثمانية عشر والثلث اثني عشر والموصي لاربعة وعشرون ولكل من الابنين في الاصل المستثنى وفي الباقي
 اثنان وخمسون والموصي له مثل احدها الا نصف سدس المال وهو ثمانية وعشرون لاربعة وعشرون **مسألة**
 لو خلفت الوصية بثلث المسئلة على سهام الورثة وانصفت اليه لكل واحد من الموصي لم مثل سهام من ذكره انما
 لا تقدر بقدر الجميع في مخرج المستثنى الاول فابطل تقدر في مخرج المستثنى الثالث وهكذا وانما ثم تاخذ الجميع
 وتقس على استثنى من سهامهم بغيرهم وتقطع لم يستثنى من الورثة ما في الهام بغيره ما اعطيت المستثنى
 لاربعة ما وبغيره بعد ذلك تقسم على الجميع وعلى الموصي باجمعهم كما فعلت في المستثنى الواحد فجميع سهام الموصي
 جملة في ثم تقدر في سهام واحد واحد من استثنى في خمسة تقطع ما بقي من سهام منى لو اوصى بمثل
 نقطه من تلك الجملة التي عقدتها للموصي لم واحد واحد الى اخرهم هذا ان لم تكن الكور بدخل بعضها نصف
 فان دخل بعضها نصف بعض من بغيره مثل ان المستثنى من وصية احد الموصي لها من وصية الاخر سدس فان
 مخرج الثمن بدخل في مخرج السدس ويدخل فيه الربع والثلث والنصف اذا كانت سهام الورثة والموصي لم
 انزاجا وغاية بانكر في مخرج النصف تقربها في اثنين اربعة اربعة اربعة فلا يحتاج الى ان تقرب الجميع
 الخارج لولا التقسيم وتبين السهام باق على حاله كما قلناه مثال الاول ولو ترك ابين او وصى لواحد بمثل نصيب
 احدها الا سدس المال ولا مزيج بالالاخر الاثنى المال الفرضية من اثنين وتصنف اليها الموصيتين ما بقي
 تقرب الا ربعي مخرج السدس ولا يصير اربعة وعشرين ثم تقربها في مخرج اثنين يكون مائة واثنين ونصيب ثم تقدر
 سدس المال وثمة تحجب وتقطع على ابن نصيبه فلكل واحد ثمانية وعشرون بغيره من اصل المسئلة مائة وستة وثلثون
 فلكل ربع لكل من الابنين اربعة وثلثون سهران في ثمانية وستون فلا احدها الذي له مثل احد الا
 بين الا سدس المال ثلثون لاربعة الابنين في الفتمين اثنين وستين ولا اجبة ثمانية اثنان وستون الا
 سدس المال والسادس اثنان وثلثون سهران فابطل فهو ثلثون كذا وكذا ولا اجبة الا ربع مثل احد الابنين الاثنى
 المائتين وثلثون سهران لان الابن الاخر ايضا في الفتمين اثنين وستين فلا اجبة الثاني ايضا مثله الاثنى

[illegible]

وعشرون **مسألة** لو ورد عليك كمر بعد ذيب المسئلة في مخرج الكور ونفجح المسئلة فامزب المسئلة بامعها
في مخرج سهام من انكث عليها التهام كما لو خلف زوجوا بين من فالفرض من ستة عشر للزوج من سهم واحد
ان يسفر فاصح لا يبنى مثل نصيب ابن الاربع نصف الى المسئلة سبعة مثل نصيب ابن خمسة عشر ومقر نصيبها
في مخرج المستحق يكون اثنين ونصف ونقط على ان بهما السبعة الربع المستحق من هذه المسئلة وهو ثلثه
عشرون انكث السبعة في ثلثه وعشرين ولا يمكن اخراج حق الزوج من هذه المسئلة بل هذا الحنا سيمما انظر
جميع المسئلة في سبعة نصير متتابعة واربعة واربعين لكل ابن بهما السبعة الربع من هذه المسئلة وهو ما يوافق
وسنذكره فلا يبين فلما تفر اثنا عشر ونقط على الزوج من سهمها ستة واربعين ببقية ما يمان وسنذكره
نقسمه على سهام الورثة والموصى لهم وهو ثلثه وعشرون لكل ابن اثني عشر فيكون للزوج اربعة وعشرون ولكل ابن
اربعة وثلاثون وللوصى اربعة وثلاثون فلما اذا مثل ابن الاربع المال وما ذكرناه ولا من طرفي الحنا فانه اصح
واخص على قياسها فعمل لم يرد عليك من المسائل فلما اكثر من ان تقصر ولا يمكن ضبطها اذ هي من تولد ان الحواطر
وانكنا يحصل به التغير على امثالها ونظايرها ونسند ما ذكرناه على ما لم نذكره فان فيه عني ولا غافل في ذلك
وناطه وبر الكفاية في حصول الرضا عنه ونعلم كيفية الوضع في المسائل ثم الجزء الرابع عشر من كتاب فذكره

[illegible]

۱۰۰

بعضهم اختلفوا على شرط ان ينكحها فلو لم يوافق في حق الامه قال بعضهم جعل العتق حلالا وجازا في ذلك
على ان حق الامه وعتقها ان حكم الامه حكم في ذلك وجوز بعض الشافعية للجمع بين المراه وعنها وخالها وان كان
يوزن الجمع بين الاثنين وكذا في الجمع بين الام وابنتها وهو عندنا بعيد لان خطاب الله تعالى يدل على ان حق الامه واما
القبائل والكومات ففصل الاولى النكاح وهو امور الاول بنحوهم وفيه الاطلاق ما من منهن على غير هذا ما يوجبنا
قال الله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول ولا تنكحوا الزواجر من بعده ابدا فانه من امهات المؤمنين واما التي تارضا
في حقها التي جعل بكسها يا خافوها وفي المسبعة فقلعة او جعلنا فضيلة واحدة لها لمخرج ايضا لقوله تعالى
ازواجه امهاتهم والثاني لا حرم لاعتناء من عنها وانقطاع افعالها والثالث ان كانت مدخولا بها حرم الا
الا ان الاشتباه في كل المسبعة في زمان عمر فزجها فاجز ان النبي تارضا قبل ان يسها فغلاها وهذا الاية
الثالثة غير المختار لو قلنا اختيار بعض رتبة الدنيا فاعرفها هل فعل للازواج تلك الشافعية الاوجه القليلة
قال اخرون انها تفضل قطعا والاشك من عرضها في رتبة الدنيا لكان للشيخية معنى وعلى القول بنحو من تارضا
في رتبة الموطوءة اذا تارضا بالموث او غيرهما **الثاني** ازواجه امهات المؤمنين سواء من ماتت نفس النبي وعنه
ولبت الامه هنا حقيقة بل المراد حريم نكاحهم وجوب اخرها من كل نظر اليهن والظوف بين ولا المشا
ولا يقال لبايتم انهن اخوات المؤمنين لانهم لا يحرمن على المؤمنين فقد روي رسول الله صلى الله عليه وآله
لا يقال لبايتم وامهات من اجداد المؤمنين وجدانهم ولا اخوانهم واخواتهم احوال المؤمنين وغالاهم **الثاني**
وجاز يطلق اسم الامه على بايتم واسم الخولة على اخوانهم واخواتهم لثبوت حرمه الامه لمن وهو في غاية
الجدد بفضل زوجاته على غيرهم بان جعل ثوابهم وعقوباتهم على الضعف **الارب** لاجل ابرزهم من الرجال ان
شبهوا الان وراه لقوله تعالى واذا سألتموهن من ما عاضلوهن من ورائهن واخواتهم فيخزيان فبلى مشافهة **الثاني**
في غير النكاح وهو امور **الاول** من خانم النبي **الثاني** امهات المؤمنين لقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس في
الدين جميع الرزاع ثم يفرق **الارب** جعل ثم يفرق **الخامس** جعل كتابا يفرق **السادس** ما كتب الانبياء **هـ** حفظ كتاب
عن التبدل والتغير اجمع بعد حجة على الناس معجزات يفرق من الانبياء انقضت بافراطهم لا يفرق بالعباسية
ثم كان العدم من غير من يفرق **هـ** جعل في الارض سلطانا لها طهورا **و** احل الله الغائب دون غيره
الاية **١٠** يفرق في اهل الكبار لقوله تعالى ونزلت شفاعة لاهل الكبار من انبياء **١١** يفرق في الناس عامر **١٢**
سبيل ولادام يوم القيمة **١٣** اول من يثقل عن الارض **١٤** اول شافع وشفيع **١٥** اول من يفرق باب الجنة
من اكثر الانبياء تبعها **١٦** امهات معصومة لا يفرق على الضلالة **١٨** صفوف امهات كصفوة الملائكة **١٩** كان بنام امه
ولا بنام قبله **ب** كان يفرق من ورائه طبري من قدام بعضه الحفظ والحس كذلك قوله تعالى تمام من ولا بنام قبله **ج**
طهره بالصلوة فاعدا كطهره فانما وان لم يكن عذري في حق غيره ذلك على النصف من هذا **د** مخاطبة المصلين
سلام عليك ايها النبي ثم وعنه الله وبركاته ولا يخطب سائر الناس **هـ** يفرق على غيره رفع صوته على صوت النبي **و**

附錄

[illegible]

وَقُلْ

ونظروا امرها وقفظوا غاب عنها في نفسها والوكل رسول الله الا اجركم فيها انكم قالوا ابي رسول الله
 فقال ان جبرنا انكم الولود البرية العقيمة الفرية في اصلها الغالب مع بعلمها المتبرع مع وجهها المتصاع غير النقي
 تمنع قوله ونظير امره واذا خلا بها تلك تمنع تمنع الصعيرة عند ركوبها ولا تقبل له عذبا ولا تقبل له وقام نكاح
 اولاجركم فقلنا ابي فقال ان من جبرنا جالكم النكاح النقي السمع الكين البلم الطرين البر هو الذي لا يطعم عياله
 غيره ثم قال ولا اجركم بشر جالكم قلنا ابي قال ان من شر رجالكم العادى لقامش الاكل وعده المانع وفلا الضارب
 اصله النجل الملح مباله الى غيره والعاقب بالدير وقام في خطيبا فقال اياكم وخضراء الدين بقل يا رسول الله وما
 خضراء الدين قال المرأة الحناء في مفت النور قال في الثوم في ثلثه في الدابة والمراد الدار فاما المرأة فتوما
 غلا، مهرها وعسر ولايتها واما الدابة فتوما كثرة علمها وسوء خلقها واما الدار فتوما بنفها وخشبها وانها
 قال رسول الله تزوجوا الاكابر فانهن اطيب شئ افواها واورثنى اخلاقا واهسن شئ اخلاقا وانتم شئ
 ارحاما وقال القم ثم ثلثة اشياء لا يحاسب عليها المؤمن طعام باله وثوب باليسر وزوجته صالحة فاعين
 بها فزيد ومن علمه قال اياكم وكماح فانه خلق سوء وقال القم لا تنكحوا من الاكابر احدا فانهن جنون
 الجي كفت عنهم الفطاء وقال عطية اياكم وتزوج الحفان صحتها بلا مودة لها ضاع يسيل بعض اصحابنا
 الباقون من الرجل المسلم تعجب المرأة الحناء ايصلح له ان يتزوجها وهي مجنونة قال لا ولكن ان كان عنده امر
 مجنون فلا بأس ان يطاها ولا يطبل ولدها وقد روي لعامة ان النبي قد نذر الى ان يقبل حدها طلب الحسية
 فخرنا لظلمكم فلا تضيقوها في غير الاكفاء ولا اياكم وخضراء الدين وهي المرأة الحناء في الميت الموات
 البكر فانه اخرى المواتة قال الجاهل وكان فلا تزوج شيئا هل لا تزوجت بكر ولا عينا ولا عيبك الثالث الرثا
 قال في النكاح الولود الورود وقال جعفر باقر في نائمة البيت جبر من امرأة لا تملك الرابع الاجنبية قال في
 لا تنكحوا القرابة الفرية فان الولد يخرج صا دبا في خيفه ولعل ذلك لنفسه الشريعة بسبب القرابة المقتضية السابعة
 في ارباب النكاح روي ابو جعفر قال قال الى القم ثم اذا تزوج احدكم كيف يصنع قال قلت ما ادرى جعلت فلا انك
 اذا هم بذلك فليصل ركعتين ويحمد الله ويقول اللهم اني اريد ان اترجى اللهم فاقبل من النساء اعين
 واقبل مني في نفسها والى واوسع من رزقا واعظم من ركة واقدر على نهالها وليا اضبطه خلقا صالحا في بيتي
 وبعد ثوبا اذا دخلت عليه فليضع يده على راسها ويقول اللهم على كمال تزويجها وى امانك اخذها وى امانك
 اشحلت فيها فان قضيت في رحمتها شيئا فاجعله سلبا وسوبا ولا تقبله شرك شيطان تلك وكيف يكون شرك
 شيطان قال ان الرجل اذا دق من المرأة وجلس مجلسه وحضر الشيطان فان هو ذكر اسم الله شيئا فتمنى منه الشيطان
 فان فعل فلم يسم داخل الشيطان ذكره فكان العمل بها جميعا والنظر واحدة فكما في شئ يعرف هذا جعلت
 فلا قال محبناو بغضا **مسئلة** بكه التزويج والفرقة من العقب روي الشيخ والصدوق في معنى القم ثم قال
 من تزوج والقرى العقب لم يرمي الحنة ويجب ان يقع العقد لئلا يمارواه العامة من النبي ثم انما لا سواها

56

فانه اعظم للذة ومن طريق الحاضر قول الرضا عن الشرع بالليل لان الله عز وجل جعل الليل سكنا
النساء انا هو سكن ولا فارق له الى مفوضه واول لا تظلمه وقال بعض العامة يجب عقدا النكاح يوم الجمعة
وكونه يوم عيد وفيه طلاق ادم ثم **مسئلة** لا خلاف في جواز الخطبة للنساء وغير موضع النهي والتحريم بها لان
مقل ذلك فان النكاح في حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفيان وعمل الناس الا زمان المتعة في بلاد الميادين
يدل عليه وليت شرط في صحة ما علم ان الخطبة ما يصح او تعريض والمرأة الخطوبة ما خلت من زوج وعده
او مشغولة باحد مما والخطبة ما زوج واجبة فالصريح الخطاب لا يجعل الا النكاح مثل ان يقول الخطبة او
اريد ان انكحك واذا انقضت عدلتك فكذلك واذا حلتك فلا تنقضي على نفسك واما التعريض فهو الا ان كان خطبة
يعمل الرغبة في النكاح ويترجم كقوله رب اغضبني او عريض عليك ومن يجد مثل ذلك كانت جملة واذا حلتك
ولست برغوب منك ولا تعريض لهما ورب اغضبني كاحل وان الله سابق اليك خيرا وما اشبه ذلك ومن
التعريض ان يد كلف النكاح ويهم الخاطب بقول رب اغضبني كلف وكذا ان اظهر الخاطب لهما الطبع
لان النبي قال لما طمعت بنت قيس اذا حلتك فاذنين ولا تقويتا نفسك وهذا تعريض اذا عرفت هذا فالمرأة ما
خطبت عن النكاح والعدة فتخرج خطبتها تعريضا وفرجا واذا مات البعل فخرج خطبتها تعريضا وفرجا واذا
العدة فان كانت رجس حرم خطبتها على غير الزوج تعريضا وفرجا لانها في الحقيقة زوجة واما المطلقة فلتخرج
التعريض لهما من الزوج ويخرج ولا يجوز التعريض لهما من الزوج ويخرج ولا يجوز التعريض لهما من الزوج ولا يجوز
المطلقة تعريض العدة بنكحها بينهما رجلان واما شبهها من المحرمات على النكاح كالملازمة فلا يجوز لها التعريض
الزوج ويخرج من غير ولا يجوز التعريض في العدة من الزوج ويخرج من غير واما المعتدة من بائنة كالمطلقة
والمفوض طحاها يجوز التعريض من الزوج ويخرج من الزوج دون غير والموتى عنها فلا يجوز
التعريض لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ولا يجوز الصبي لانه مفهوم الية عليه لان
صرح خطبتها تحققت رغبته فيها فربما كذبته انقضاء العدة لغيره ثمرة واذا عرفت لم تنقض الوضوء
وجبر ان الموتى عنها زوجها ان كانت فقد التحل لم تخطب خطبا من ان تكلف بالقاء ولدها ولان
في التعريض بالخطبة البائنة قولان احدهما الجواز لا فطاع سلطة الزوج عنها وحصول البينونة والثاني
المنع لان صاحب العدة ان ينكحها فاشهد الرجس والمفوض نكاحا جيبا لا يبلغ المتعينة للفسخ كالباينة
لاقل من منه العدة المطلقة ثلثا والمفارق باللعان والرضاع كالمعتقة من الوفاة ومن جعلها على ما
في البائنة لا فرق عند اكثر الشافعية بين ان تكون معتدة بالافواه او بالشهود وفيل يخص الخلاف بين
والقطع بالمنع في ذوات الافراد لانها قد تكذب في انقضاء العدة لرغبته في الخاطب ولهم طريقتان في العمل
عن وطى البائنة احدى طريقتا الخلاف في طحاها القطع بالجواز وليس لوطى عليها من نكاح وقد بنوا على
هذه الصورة خلافا وفاقا على ان المتعينة للرجس في الرجعية ما هو فقال بعضهم المتعينة انها مجردة عن

فقد فعلها الرضا في الخاطبة على ان تكذب في انقضاء العدة وفيما للرجعة وقال بعضهم المتعينة انها مجردة
بالطلاق فساها تكذب في انقضاء العدة اذا وجدت رغبة ماردة الى الانتقام من الزوج والمعتان
في الموتى عنها زوجها تجاوز التعريض بخطبتها وفي البائنة وجد المعنى الثاني دون الاول وكان على الخلاف
والثالثون هذه المعنى طردوا الخلاف في المطلقة ثلثا وفي المفوض نكاحها وقال بعضهم ان منع الزوج خطبة
وان فسخهم لم يجر التعريض بخطبتها قولوا واحدا اذا وجدت رغبة اذا ثبت هذا فان جوابا لمرأة مثل خطبة
فيقول لها التعريض بالخطبة فلا يجوز التعريض **مسئلة** نهى الله تعالى عن المراجعة من اولى المراجعة من المهر
لان يجوز التعريض بالخطبة سرا وجرا وانا المراء بالرجوع لقول الله تعالى في القيس: الا زمت بياسة القوم
كبرت وان لا يحسن الرضا في: ومما هذه الرضا يقول على جامع برهيك وهو من الكلام هو كذا ان اخرج
مخرج التعريض بان يقول رب جامع برهيك ولنا كرم ذلك لان من العجوة الفسخ لا يرد دعاها الى الاخبار
انقضاء عدتها قبل انقضائها وكذلك لا يجر الصريح بالخطبة **مسئلة** لو منع خطبتها في العدة او عدتها
ثم انقضت عدتها فزوج بها صح النكاح وان كان قد فعل محرما لان النكاح يتجدد بعد المعقبة فلا يؤثر تقدم
المعقبة عليه في كمال الوضوء البها معرفة فانه لا يؤثر في تحريم نكاحها وقال بعضهم متى منع ثم عقد افسخ العقد ولو
بشيء **مسئلة** اذا خطب رجل امرأة فصرح خطبتها بالاجابة مثل ان يقول فلا بينك الى ذلك او تاذن لوليها ان يزوجه
ان كانت ثيبا او نكحت اذا استأذنها وليها فيكون سكنها جازيا بجري الاجابة والاذن او تكون من يجبرها وليها
فصرح الولي بالاجابة قال الشيخ يجرم على غير خطبتها لما روي عنه انه قال لا يجنب احدكم على خطبة ابنه وبناته
الثاني لا يبر من الاثنا على الخاطب الاول كما نهى رسول الله ان يبيع عبيد ابنة العلة ولو كان الولي
من لا يجبرها كالاخ والعم وغيرهما فاذا اجابوا لم يجرم بذلك خطبتها ولو اذن له الجاني الخطبة اذن ذلك
جار له الخطبة اجماعا ولو ردت الخاطبة خطبتها ولو لم يوجد منها اجابة ولا رد ولا يكون فيكون فيكون الى اجابة
لم يجرم خطبتها واما قال بعض الشافعية لان النبي قال لما طمعت بنت قيس اذا حلتك فاذنين فلما حلتك قالت يا رسول
الله خطبتني معوية وابوجهم فقال اما معوية فضعوك لاله واما ابوجهم فلا يبيع عفا عن عاقبة النكاح اساندا
خطبتها لاساندها لم يوجد منها ما دل على اجابتها في قوله لا يبيع عفا عن عاقبة تأويل ان احدهما ان كثير
الاسفار كما يقال للرجل المقيم في موضع الفلان عفا والثاني ان كثيرا من العرب للمرأة تقول العرب للرجل العفيف
العفو لا يبيع عفا عن عاقبة ولا في تحريم الخطبة علم الجابة اضرا بالمرأة لان كل احد يمكن من عقد
نكاحها بان خطبتها ولو لم يصرح بالاجابة ولكن ان وجد ما يشعر بالرضى بالاجابة مثل ان تقول لا رغبتي منك
عدم تحريم الخطبة وهو الجواب للشافعية لان خطبة الثاني لا تجل شيئا مفرقا وانهم انما يصرحون وقال الله
ابوجهم ولو لم يوجد الاجابة لا الرد لم تحرم الخطبة وهو قول بعض الشافعية وقال اخرون في القول لا
السكوت في الباب من امارات الميل والثاميل والاستشارة ثم ان قلنا ان اللاب والجبل لا يبر على البكر كما هو

مذهب الشيخ وقد صارت العامة معتبرة والولي واجانبه ان كانت بكرة الولي والاجل دون ردها
دون الاب والجد ولو كانت بكرة الولي غير الاجل والجد كالاخ والعلم عند العامة معتبر عندهم ايضا والمراد
اجانبها واما الاثر فالعبرة بالسيد واجانبه وفي المختار منع عدم الاجل والجد والمحكم رده واجانبه سكوت الولي
يمنع السوم على السوم بخلاف سكوت المرأة فانها يجوز على النكاح لا ولو كانت السكوت لبارت الى الرد وقال بعض
الشافعية ان فيه الخلاف السابق ويجوز الخطبة لمن لا يعلم انها خطبت او لا ولم يعلم ان الخطبة جيبام لا ولو
بين ان يكون الخطبة لأول سلا او ذميا اذا كانت المرأة ذميرة عند بعض الشافعية والوجه جواز الخطبة على خطبة
الدخ وان اجب كذا في السوم على السوم وبه قال بعض الشافعية **مسألة** لو خطب امرأة فاجابته فخطبها غيره ونهى
بها صريح النكاح وان كان فعل محرما وبه قال الشافعية لان الفعل من ذلك هو المعنى غير العقد ولا يمنع صفة كونه
وقت نقص طهره في الصلوة وقال مالك واحد لا يصح النكاح لقوله لا يعطى الرجل على خطبة امير والنهي يدل
على ان المني منه وهو ممنوع سلبا لكن في الخطبة لا يقتضي فساد النكاح **مسألة** لو خطب رجل امرأة بغيره مع عدم
الرد الاشارة بغيره وبغيره وذكر مساوية التي فان فاطمة بنت قيس لما طلقها زوجها فبنت طلاقها فامر بها النبي
ان تتكلى بخت انساب مكوم وقال لها اذا اكلت فاذنين فلما اكلت اجيز ان معونة ابويهم خطباها فخطبها
النبي اما معونة فخطبها لانه لم يرد ابويهم فلا يمنع عقا عن عاقلته نكحي امنا فقد عرفت بما يكرهه الخاطا
ومعونة الذي خطبها ابني مسفيان وبلغ عمره والشهور الاول وقال ابو بكر الصديق قوله لا يصح عقا عن عاقلته
كنايته عن كثرة الجمع وهو خطأ بعد اطلاع النبي على هذه الحالة من غير ثم امر مسعدة من خطبة وحسن ابنه
المرأة لا تمنع من الخاطب بذلك بل راعى لها الى اجانبه وليس هذا من الغيبة المحرمة فان الغيبة المحرمة التفكيك
شالبا الناس واضحا الناس ومنك انما هم وذكر مساوي لانسان عند عدوه تقربا اليه واشباه ذلك
الاغراض الفاسدة فاما اذا اراد نفس البكر فلا بأس به قال ثم اذا اشجع احدكم اخاه فليخبره **مسألة** ينبغي ان
العقد الخطبة المشتملة على هذا الله تعالى والشاهد بين والعلوة على النبي والوعظ والوصية بنفوي
الله تعالى وليست الخطبة واجبة عند العلماء للاصل ولما رواه العام عن سهل الساعدي قال ان الواهبة لما لم
يقبل النبي نكاحها نام رجل فقال زوجها يا رسول الله فقال زوجتكها بما علك من القرآن ومن طيفت
رواية عبد قال سئلت النبي عن التزويج بغير خطبة فقال اولين عاترة يا بنو نوح فبنا تناو من نعرف الطام
على الخزان يقول بان لا نزع فلا فاما لا يقول نعم قد فعلت وقال داود الخطبة في النكاح واجبة لقول النبي
كل امرئ بال لم يبدأ الله فيه فهو تبرؤ ولا لانه على الطلاق فيه لانتم انما يقع فافضل انك اذا ثبت
هذا فقد روي ان النبي خطب وقال الحمد لله على ما فعلت من شروا فافضل من شروا فافضل من شروا فافضل من شروا
اعمالنا يهدي الله فلا مضل ومن يضل فلا هادي واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
وانقوا الله الذي فاسد من الارحام ان الله كان عليكم رقيبا وانقوا الله حق نقاته ولا تمنون الا انتم

مسلمون وانقوا الله وفولوا خولا سيدا يصلح لكم اعمالكم وبغضكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا
عظيما وخطب الجواد لما تخرج بنت المأمون فقال الحمد لله من نعم الله والهاوي الى شكوه من رسول الله
من خطبة الذي جمع بين الفصل ما فرض في الرسل قبله وجعل آياته الى من خسر خطبا من صلحها هذا الى
زوجي بنت علي بن ابي طالب من رسول الله عز وجل للمسلمين اسأله بغيره او شريح باعنا وبذلك لعان الله
ابن ابي لهب رسول الله لا ذم جده هو اثني عشر اذ فيه وصف على سهام الخنثى وقد خطبها الى ما يراه الف زوجي
ابن المؤمنين قال بلى قال فبكت ووضعت اذ عرفت هذا فانه يكفي في الخطبة الحمد لله قال الشافعية ان الخطبة
كان تزويج وهو يتعرف عرفا باكل ثايز به على ان يقول الحمد لله ويطع الله على محمدا والرد فتنفخ امره وقد روي
على شرط الله ثم قال على بن الحسين ان احدهم قد خطب **مسألة** قال الشافعية في النكاح فخطبان احدهما فخطب
العقد والاخرى تتحلل بالمقدم باقوله مناه والتحلل فلو ان يقول الولي بيم الله والحمد لله على رسول الله
او بسم الله فهو امره زوجه فلا يرد ويقول الزوج مثل ذلك الا انه يقول موضع زوجك فبكت هذا النكاح
قال الشيخ لا يعرف اصحا ذلك وللتا فغيره ومما اذا قال الولي الحمد لله والصلوة على رسول الله روي
منك فقال الزوج الحمد لله والصلوة على رسول الله فبكت هل يصح العقد احدهما المنع لا يتحلل من الا
والقبول بالبين من العقد اصحها عندهم العتق لان المتحلل من مصالح العقد ومقتضى ان يقول فبكت
المولات بينهما كالاتمة بين صلوحي الجمع وكلمة المدا والتميم بينهما وقال بعضهم موضع الزوجين ما اذا لم يطل
الذي بينهما فان طال قطعنا بطلاق العقد ولو كان المتحلل من الايجاب والقبول لا يتعلق بالعقد ولا
ينجى من جزم بعضهم بالطلاق لان الكلام الاجنب وان قل فهو كالكوت الطويل فان الكلام البير بطل المدا
في القاعة كالكوت الطويل واستحب الشافعية ان يقول الولي انكحها عليا امره من اسأله بغيره او شريح
باعتنا قال اصحا هذا اذا ذكره قبل العقد فذاك وان قبل الولي الايجاب به وقبل الزوج خطا او كور الزوج
احدهما ان يطل النكاح لا يطل الطلاق على احد التقديرين واصحها عندهم العتق لان كل زوج فافضل
موجب الدين فليس من ذكره الا الغرض لمقتضى العقد **مسألة** ينبغي ان خطب امرأة ان يقدم بين ان يخطب
فيجد الله ويثني عليه ويصل عليه النبي ويوصي بنفوي امه ثم يقول جئتكم فاطما كزيتكم ويخطب الولي كذلك
ثم يقول لست بمخرب عندوا في صفاءه ويستحب الدعا للزوجين بعد العقد فقلدي انتم قال باعنا
منزوت فقلت نعم فقال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير **مسألة** ينبغي ان يعلن والاظهار في
النكاح الدائم الاثبات وليس الاثبات شرط في صحة العقد عند علماءنا اجمع وبه قال مالك واحمد في احكام
الروايتين وبه قال اب عمر وابو عبد الله وعبد الرحمن بن مهدي وذي النون واهل الظاهر وداود وغيرهم وفضل
ابن عمر والحسن بن علي وابو الزبير وسالم وجرم اسأله روي قال عبد الله بن داود والقرني وابو ثور وابو الهيثم
والزهري واللك الا ان ما كاشرط عدم التواطي على الكتمان للاصل ولا تنافي شرط في القرآن

مع ذكر البعير شرط من شروط الشهادة في النكاح والبيع والدين مع ان الحكم في الشهادة
النكاح وذكر الشهادة في البيع اكثر لما فيها من حفظ الغيب وروايتهم والشواهد من غوايب النكاح فلو كان الاثنان
بشرط ما اهل العلم في القرن لا من صفات الحكماء ولما رواه العامة عن مالك بن انس قال اشهدوا النبي جارية
وقال الناس قد رى ابنه وجها فقلوا اننا نرى جها فاستدلوا على تزوجها بالحجاب وعن النبي انه لما تزوج بعينه
او لم يزوج فقلوا للناس زوجه فخرج بها ام جعلها ام ولد ثم قالوا ان جها فقلوا اننا نرى جها فقلوا اننا نرى جها فقلوا اننا نرى جها
لا يقال ان من خصا به النبي في الشهادة وعلم النقل لا يدل على عدم جواز ان يشهد ولم يقل لاننا نقل
ان بين من خصا به لعوم دليل الناس وهو ما يعم به البلوى فلا يترك نقله لوفقه من طريق الخاصة او
محمد بن مسلم عن الباقر قال انما جعلت البيعة النكاح من اجل الموارث وعن زرارة انه سئل الصادق ع من
رجل تزوج بغير شهود فبما يغيره من الله فقال انما جعل الشهود في تزويج النساء لعل الولد لا يترك لم يكن
به باس قال الشافعي لا ينفق الا بشهادة عدلين ذكر بن عرويه عن عطاء بن رباح عن عمر بن عباس ع والبيهقي
والخفيف والاذاعي والثوري واحمد بن ابي حنيفة عن النبي انه قال لا نكاح الا بولي وشهدة شاهدين
وروي عنهما لم يشهد عليه الا رجل وامراة وقال هذا نكاح الرز ولا ابيز ولو ضمت لوجبت والجواب منع الحد
قال ابن عبد البر مع تقدم في الحديث قال هذا من حديث ابن عباس ع في رواية ابن عمر الا ان في قوله
فلم اذكره سلمنا لكن مقتضى هذا الحديث غير رواية بالاجماع لان الاعتبار لا يصبغ فيها فلا بد من اثنان وليس باثنا
الصحيح من اثنان الفضل وفعل عمر بن الخطاب ع في ذلك رده لم يثبت عندنا في رواية رجل وامرأتين وقال ابو حنيفة ينفق
النكاح بشهادة فاسقين او بشهادة امرأتين ويثبت عندنا الحكم بشهادة امرأتين ما مضت بشهادة فاسقين فلا ينافي
فصل فصح من الفاسق كائن الخلفاء وليس بعيد لان ما ثبت بشهادة العدلين لا يثبت بشهادة الفاسقين كماله
الاداء وسائر الخلفاء ثبت واجبه ونصح من العدلين بخلاف سلتنا وامرأة وشهادة رجل وامرأتين كالنكاح
فلا ينافي البيع لان المقصود من البيع وقال احمد ايضا انه ينفق بشهادة امرأتين واعلم ان ما كان بشرط الشهادة بل
الاملاء وتراعي بالكتان فاطوا بالكتان لم ينفق وان حضر الشهود مسئلة لا يثبت الولي الا في الضيق
المختص بغيره بالشرط المأه بالعتد الرشيدة العقد على نفسها صحيح نكاحها على ما ياتي انتم واذا تزوج المسلم كما يستلزم
الولي عندنا ان سوفناه ولا يثبت اسلام هذا الولي عند الشافعي بل يجوز ان يزوجهما ولها الكفاي اذا كان عدل
في دينه لان هذا ولا يثبت بالنسب فصح من الكا موكولا بالمال والحقانه وقال احمد لا يثبت لان كل عقلا متيقن
شهادة المسلمين انقر الى اسلام الولي كنكاح المسلم وفوق الشافعي بين نكاح المسلم بانقطاع الموالاة
بينها والشهود لانهم يرون الاثبات النكاح عند الحاكم بخلاف مسئلة شرط الشهود المذكورة فلا يقل شهادة النساء
في النكاح لانفردت ولا منصفان وبه قال الشافعي خلافا لابي حنيفة وقد تقدم بشرط ايضا الخلف والحنابلة
ينفقد عندهم بغير الشهود والجائين والعبد لا يثبت بهم لو حصل مجود وهو يقول انها شرط في الشرط

لا ينفق العقد بشرط ايضا العبد الذي قال الشافعي لعوم من قوله نعم ان جاكم فاسق بغير ائني او يثبت عند
عبي الفاسق ولقوله نعم واشهدوا وروى عدل منكم جعل ضابط القول العدالة ولو حصل بدونها لم يثبت نكاحها
لانه في محل الارشاد وان من لا ينفق بشهادتهم نكاح المسلمين لا ينفق بهم نكاح اليهود الذين كالعبد
وقال ابو حنيفة ينفق النكاح بكافرين لانه لما جاز ان يكون الولي كالا كذلك الشاهد ككاف النكاحين وبها
السبع البصر النطق فلا ينفق النكاح عندهم بغير الاصل الذي لا يبيع اصلا وفي الاصل الشافعي وجها
الاعتقاد لانه عدل فاهم واحدها عندهم كافي الاسم لان الاول لا يثبت الا بالمعينة والسامع وفي الاعتقاد
بغير الاخرى وجها بناء على الخلاف في قبول شهادته وقيل لبعض الشافعية ان من هب شافعي عدم قبولها
لان الشهادة تقتضي صريح القبول وهو منع في حق الاخرى وقيل بعضهم ان المذهب بوجها لان اشارة
از كانت مبنية قامت مقام مبادرتي العقد والطلاق ومنه ذلك وكذلك في اداء الشهادة وهل ينفق شها
اهل الذمة الصابغ العترة كالحادس والكناس والجمام للشافعية وجها والخو بعضهم الخلاف في الصابغ
والصابغ ولا ينفق عندهم بشهادة الاجمعي الذي لا يرون لسان المتكلمين فان شرط القبول فوجها احدها
القول لانه ينفق الى الحاكم ولا ينفق عندهم بشهادة المفضل الذي لا يفيضان كان يحفظ بنسب من قريب
انفقد وهل ينفق لو كان الحاضر عدوي او زوجين او عدوي احدها واحدها عدوها والتا
عدو والتا في غير الشافعية وجوه اسمها عندهم الاعتقاد كقوله بالعدالة والفهم ولا ينافي من اهل الشهادة
في النكاح في الجملة فانه ينفق بها والثاني المانع لعدم الاثبات بشهادتها او كافا عدوين او احدها عدوها
والاخر عدو والاخر اذا كافا عدوين لاحدها لم يكن الاثبات بشهادتها الا اذا كان المجرد من غير العدوي
الاخياط والتوثيق بخط من الجانبين والثالث الفرق بين ان يكونا عدوين لهما او ل واحد منها عدوها
فلا ينفق وبين ان يكونا عدوي احدها فانه ينفق لان الاتا بها في الجملة ونظير بعض الشافعية الاعتقاد
في هذه الصورة ونحو الخلاف بالصورتين الاولتين كان الحاضر ابن الزوجة وبني احدها وابنا احدهما
اي لا من تلك الشافعية هذه الاوجه ومنهم من قال ينفق بخلاف هذه الصورة في العدوين ينفق لاهلته والفرق
ان العداوة قد تزول ويجري الخلاف بين الشافعية فيما لو حضر عدو الزوج وولد الزوج او ابو الزوج وولدها
او ابوه وامها واما ابوها فهو ولي عاقل فلا يكون شاهدا كالزوج ولو كان وكلا لم ينفق بغيره عندهم
الوكيل نائب الموكل وقال بعض الشافعية وجها راجعا وهو انه ينفق بولي المرأة وعدوي الزوج لان الزوج ينفق
على الاثبات بشهادتها ولا ينفق عندهم بابني الزوج وعدوي المرأة لانه لا ينفق عليه والمرأة لا تحتاج الى
الشهادة لاثبات الحمل فانه يدفع بانكار الزوج نعم فلا يحتاج لاثبات المهر والنفقة لكن المفقو الاصل من النكاح
الحمل والشهادة شرط لاثباته عندهم واما لو كان الحاضر منسوبين قال بعض الشافعية لا ينفق النكاح بل
من معرفة العدالة بالما يمكن الاثبات بشهادتها والمذهب عندهم الاعتقاد لان النكاح يجري فيما بين اوطار

الناس العوام ولو كانوا معرفة بالعدل لما شق الامر عليهم وفقدت العقود وبلون هؤلاء نزل العمل بمذموم
الحكم فلا يجوز فيها ذمة المستعدين لان الحاكم يسهل عليه مراعاة المصالح ومعرفة العدل الباطن ونقصه بالمنزلة
من يروج بالعدل الزلل بالباطن وبطل من يشترط حاله في النقص والعدل الفعلي هذا ما خلا النكاح اذا لم يعلم
وظاهرها العدل لا انعقد النكاح عندهم ولا يجب البتة عن حالها حين العقد قال ابو اسحق لو جازى البتة عن
حالها لم ينعقد النكاح الا بصحة الحاكم لان العدالة لا تثبت الا عندنا وقد اجمع المسلمون على انفقاده بغير حق
ولا ينعقد عندهم لمن لا يظهر اسلامه وحرية بالدار حتى يعرف حاله فيها بالظن وموقف بعضهم بان الحرية يسهل الوقوف
عليها خلاف العدالة والفقير ولو اخرج عدل عن حق المستور قال بعض الشافعية قال باجاءه الشرع لا ينعقد
النكاح بحقوق وهل يزول بمجرد اجراء بناء على الزور وانزوا لا انزهاة فلا ينعقد الا قول من يصرح عند القاضي بذكر
الشافعية بغيره وهذا طر عندهم ناسا فلا يشترط الشهادة في العقد **مسئلة** لو بان كون الشاهد فاسقا عند القائل
بوثوقه من غير ان يثبت في احد من الزوجين بطل النكاح لظهور عدم الشرط في وهو العدل الذي يثبت في
كافرين او فاسقين والثاني انه على قولين للشافعية وجه الجواز لا كفاية بالشر حال العقد وهما كالأقربين فيما اذا
حكم الحاكم بشهادة شاهدين ثم بانا فاسقين هل ينعقد الحكم والاصح النكاح وانما يثبت النكاح بغير شهادة او بغير
الزوجين ولا اعتبار بقول الشاهدين كذا فاسقين حال العقد كما لا اعتبار بقولهما كذا فاسقين حال الحكم بعد الحكم
بشهادتهما وكذا لو تصادف الزوجان على وقوع العقد حال الاحرام او العدة او الورثة يعلم بطل العقد ولا ينعقد له
ولو صدق الشاهدان بعد العقد لم يؤثر في صحة العقد اجماعا لان النكاح يثبت بمجرد استتابة المستورين قبل العقد
اجتباط واستظهار ونوبة العلن ثم هل يلحق بالاستتابة ما لا يظهر المنع لانها لا تصدق عن عزم محقق فان حكمنا
بانها تلحق بالاستتابة لم يلحق بالمنع لانها لا تصدق فلو عزموا على التزوي فالتكليف ان تلك النوبة تعتبر باقيا
الاثر ولو ادعى نكاح امرأة بولي وشاهد عدل واقام شاهدين عند الحاكم فانه يثبت عن حالها حين الحكم ولا
يجب عن حالها حين العقد ولو اعترف رجل وامرأة انها نكحتا بولي مرشد وشاهد عدل انقض النكاح بينهما
ولم يجب عن حالهما لان النكاح يثبت بانوارهما فاكفي به **المقدمة الثانية** في النظر لا قتل فلا تباين العلم
في انه يجوز لمن اراد التزويج بامرأة ان ينظر اليها وجهها وكيفية مكرهه لما رواه الامامان النعمان قال للفقير
خطب امرأه انظر اليها وقد رايتها الى وجهها وكيفية مكرهه ان يزوجها ان يزوجها ان يزوجها ان يزوجها
بق اوم الله بينهما على وزن فعل وعن جابر بن النعمان قال اذا خطبنا حكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى بطنها
الى كاحها لم ينعقد قال فيختل جارية مكنته اتجاء لها حتى رايت منها الخواص الى كاحها فزوجها ومن لم يراها
الخاصة رواه عبد الله بن مسعود عن الصادق قال قلت له الرجل يريد ان يزوج المرأة فينظر الى كاحها قال نعم
بريدان بشرها على الثمن وسئل عليه في الرجل ينظر الى كاح امرأته يريد ان يزوجها قال لا بأس ان يزوجها

الحديث اذا عرفت هذا فلا يشترط انظرها للعموم بل يكفي في هذا النظر ان رسول الله فقد رخصه وقال ان
ينظر في اباحته او ليس بجيد للعموم ولا يزوجها لزيوت نفسها تنفوت المظن **مسئلة** فيمنع
النظر من يريد ان يزوجها بالوجوه والكفين وهو المشهور بين العامة لقوله في الشافعية في شعبه انظر الى وجهها
كيفية ومن طريقه الخاصة في النكاح اياكم والنظر فانهم من سهام اليدين ولا يباين العورة لظهورها ما باليا
وهو يجمع الحاسن وموضع النظر وقال داود ينظر الى جميع بدنهما سوى الفرج وقال الاوزاعي ينظر الى ما يقع
لها لما رواه جابر بن النعمان قال من تافت نفسه الى نكاح امرأة فليست لها الى ما يدعوه الى نكاحها وهو يوجب ذلك
من الجزم نفسه ولا ان النظر يحرم ابيح للحاجة فانقص ما يدعوه اليه الحاجة اذا عرفت هذا فذلك الشافعية وحيث ان هذا
النظر مستحب ارمح بمجردها عندم الاول الامر ويجوز تكبير النظر اليها ليس فيها فلا يندم بعد النكاح ولو
نعقد النظر عنه بعد امره تنالها وتنفقها له فان النكاح يثبت لم سليم الى امره وقال انظر الى عورتها وحيث ما لم ينعقد
ويجوز النظر الى الكفين بطنها وظاهر اسواء كان مع خوف الفتنة او لان العرف اوداه النكاح واداه الوجوه
الكفين لا يجوز النظر اليه لانه عورة وهي بعد اجنبية وقد جوزت بعض روايات النظر الى شعرها والشافعية
وجها في الفصل الثاني بين الكف والمعصم وقال مالك يجوز النظر الى الوجوه والكفين والقدمين وبعض **الشافعية**
وقال ابو حنيفة يجوز النظر الى الوجوه والكفين والقدمين بناء على ان القدمين ليسا من العورة وعن احمد **الشافعية**
احدهما ان لا يباح الا الوجوه لا تدفع الحاجة فيبقى الباقي على التحريم المستفاد من قوله في العورة والثاني انه
يجوز النظر الى بدن عورة الى كاحها من بدنه ومنه **مسئلة** وقت النظر عند داره التزويج لها والعزم على
نكاحها للو اباد فانها ندل على ذلك وقبل الخطبة لانه لو كان بعد الخطبة ونكاحها لكانت عورة لها وهو الوجه
عند الشافعية ولهم وجهان اخران احدهما ان ينظر حين تاذن في عقد النكاح لان وقت الحاجة والثاني
عند كون كل واحد منها الى صاحبه وذلك حين تعزم الخطبة على الخطبة **مسئلة** النظر ان يكون للحاجة او لا
ان يكون للحاجة لا يجوز للرجل النظر الى اجنبية التي لا يربطها نكاحها بغيره عورة الكفين والوجوه والكفان
فان خاف الفتنة عزم ايضا لقوله تعالى على المؤمنين بعضوا من ايمانهم وان لم ينف الفرج فالشافعية وان يكون
لغير وجه النظر فكل ولا يبدى من يفتش الا انظر لها وهو مفسر بالوجوه والكفين وهو قول اكثر الشافعية ولبان
الشافعية قول اخر انه يجوز لا تقف المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات ولو مل النظر لثمن من ليز
الرجل ولان النظر اليهن مظنة الفتنة وهي محل الشهوة واللا يفتن بها الحاسن الفرج حسم الباب والافرج عن
تفاصيل الاحوال كالخطوة بالاجنبية لان الشهية انت رسول الله صلى الله عليه وسلم عجز الوداع فتنه في الحج وان الفتنة
مباس وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ ينظر اليها وتنظر اليه ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بين النظر الى وجهها
شأنه فحسب ان يدخل بيدها الشيطان وهو الاقوى عندي وليس المراد من الكف مجرد الارتفاع بل يدور
الاصابع الى المعصم والشافعية وجوه ان يخص الحكم بالواحد واخص القدمين **المقدمة الثانية** ان يكون هناك

في النوب الواحد ولا تنقص المرأة في النوب الواحد قالوا واذا طلع الصبح الصبيته عشر سنين والشيخ
يعني وبينه وبين ابوه واخته واعتق في المصنوع لقوله امر بوجوه عليها وهم أبناء عشر وفروا بينهم في المضاجع والكر
التحريم مع خوف الفسار والامانة **مسألة** يجب مصاحبة الرجل للرجل روى العاصم عن النبي عن الرجل يلحق أهله
او صديقه فيمنعه عليه قال لا قبلته وبقبله قال لا قبل ابنا خذ بيده وبها نحه قال نعم وروى عثمان ان النبي اذا
في هذا القدر وكذا مصاحبة المرأة للمرأة والمصاحبة الرجل للمرأة فان كانت اجنبية لم ينعزل الا من وراء الثياب
مع من الاثنان وعدم الشهوة لما رواه الصدوق عن ابي بصير انه سئل عن رجل يباح للرجل المرأة لئلا
له بهيحه عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الثياب اما المعاشرة والتقبل بين الرجلين او بين المراهقين فلا بأس مع عدم
الشهوة ومن الفسار وكفه بعض الثياب فذلك لا قبل الولد للشهوة وقد روى الصدوق عن ابي المؤمنين
انه لما شرف المرأة ابتها اذا بلغت سنين ثنتين او ثلثا ومثل الحديث الثمان الف سنة فقال له جازي له وليه
يعني وبها رجم ولها ست سنين قال لا تنصها في حجره وروى انه يفرق بين الصبي في المضاجع لثنتين
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله الصبي والصبي والصبي والصبي والصبي يفرق بينهم في المضاجع لعشر سنين فلا
تقبلها والغلام لا يقبل المرأة اذا جاز سبع سنين **المقالة الثالثة** في اداب الخلوة **مسألة** ينبغي ان يراعى
منه حجب الصبي والصبي ويدعو بينهما بالملفون واذا امر المرأة بالانتقال اليه ان يصلي ركعتين ويدعو ويكون
هو اباهما منظرين وبها يصلي ركعتين ايضا ثم يدعها وضعا يدعها على ما مضى وقت الدعوى عليه روى
ابو بصير قال سمعت رجلا وهو يقول لابي جعفر الباقية جعلت نكاحي في رجل فلا شئني فقلت من امرأة
بكر صغير لم ادخل بها ولما اخاف اذا دخلت على فراشي ان تكون مني فقلت لابي جعفر قال الباقية اذا دخلت عليك
انتم فمضاه قبل ان تقبل عليك ان تكون مني فقلت لابي جعفر قال الباقية وكذا روى عن ابي بصير ثم مرهم باربعها
ان يصلي ركعتين ثم يقرأ الله ويصلي على محمد وآله ثم ادع الله ومضى معها ان يوضئ على عاتل ثم ادع الله
وقال اللهم اوفني بها وعددها ورضاها ورضي بها واجمع بيننا ما احسن الجاه واني وانزلت فانك خير
الحلال ونكح الحرام ما علم ان الاضحية والفرح من الشيطان ليكره ما احل الله وتعدوا ايضا بان تقدم **مسألة**
ينبغي ان يكون الدخول بلا من الجاه بها راما بعدد مع الجاه ولقول الصادق ثم زفوا منكم لبلال والمهمل
حتى وروى انه لما كان ذفاف فاطمة ثم صلى في اليوم بغير الشها وبنى عليها فطلبه وقال لفاطمة ثم اركب
امر النبي صلى الله عليه وآله ان جفدها والنبي يوفى فيها فيمنعها هو بعض الطهارة مع النبي ثم وجبه فاذاهم بغير
بسمين القاء وبكائيل ثم في سبعين الفا فقال النبي ما يصطكم الى الاوصاف لو امكننا توف فاطمة الى زوجها
وكبره بئله وكبره بكائيل وكبره الملائكة وكبره محمد ثم وضع النبي على العرائس من تلك الليلة **مسألة**
يرى عند الجاه قال نعم اذا اكل احدكم احل الله له من الجاه فان لم يفعل وكان منه ولد كان شرك
شيطان ويعبر عن ذلك بحبنا ونقصا ونجس حبلا الله تعالى ان يفرقه ولد ذكر او سوبا لقول الصادق ثم بعض

اصحابنا دخل عليك اهلك فلك بناصتها وقال اللهم يا منك اخذتها وبكلمتك استحلها فرمها فان
نقضت لي منها ولما جعله سوبا ولا جعل للشيطان فيه شرك ولا نصبا وقال الصادق اذا اوردت الجاه
نقل اللهم اني قد فعلت واجعله قيارا لئلا يفسد خلقه زيادة ولا نقصا واجعل عاقبة الخير وبسبح الله عما يظنون
بنقل الله ما يرك الله وبارك عليك ومع بكما في خير وعاقبة وروى العاصم ان النبي صلى الله عليه وآله على عبد الرحمن بن
صفوة فقال ما هذا قال ان تزوجت على فدا نواة من ذكرك ارك الله لك وبارك عليك اولم ولو ينادى قال بعض
اهل العلم وزن النواة خسة وراهم وكان ذلك مثاقيل ونصف من ذهب وقال البراء بن العاص عن اهل النهر
ان ينف على نواة خسة من النواة عندهم اسم لخسة وراهم كما ان الاوقية اربعون درهما والشي عشرة
وروى عن النبي انه قال اذا تزوج احدكم امرأته او اشترىها فليقبل الله في اسنك من رها وبنها جليها
عليه وامر ذلك من رها وبنها جليها عليه واذا اشترى بغير اقبلا خة بذر دوة سامة ليلعل مثل ذلك
بكره الجاه في محاق النهر لقول الحاطم من ان اهل النهر في محاق النهر فليقبل الله ولد وسئل عن رجل
الباقية قال سئلته ابكره الجاه من ساعته الساعات قال نعم بكره في ليلة نكحت هذه النهر وليلة نكحت فيه
النهر وفيها بين عزوب الشمس الى ان يغيب الشفق ومن طلوع الفجر الى طلوع الشمس وفي الريح السوداء والحمار
والصفراء والزيتون والقدحيات رسول الله عند بعض نساء فاكشف القميص فلك البقرة فلم يكن منه شيء فقال
له نوصيه يا رسول الله يا بني ارحم هذا بغض فقال ويحك حدث هذا الحادث في السرا فذكره ان
الملك قد دخل في شئ ولقد مير الله في فقال وان يركبها من السرا فذكره ان
نكاح لا يباح مع هذه السائمة التي ذكوت فزفت من جمار ولد وقد سمع هذا الحديث فيرى ما يجب قال نعم
لا يباح مع اول النهر ولا في وسطه ولا في اخره فانه من فعل ذلك فليقبل الله فانتم او شك ان يكون محققا
الا ان المجنون اكثر ما يصير في اول النهر ووسطه واخوه وعن الحاطم عن ابيه عن جده قال ان فاك
به رسول الله عليه السلام قال يا علي لا يباح مع اهلك في اول النهر من الحلال ولا في ليلة نصف ولا في اخر ليلة فانه
يتخوف على ولد من فعل النهر فقال علي ولم ذلك يا رسول الله فقال ان الجن يكرهون عتيان خائهم في اول
ليلة من الحلال وفي ليلة النصف وفي اخره اما رايان المجنون يصير في اول النهر في وسطه وفي اخره وقال
نكره الجاه من جن تصفي النهر من نطلع وهي صرا وتسل بحلب العيص الصرة فقال احامع وانا عان فقال
اولا فيقبل الله ولا تنصها وقال لم لا يباح في النهر وبكره الجاه عقب الا حلام قبل الاثنا الف ريال
الله بكره ان يغشى الرجل المرأة وقلا حنم حتى يقبل من اخلاص الذي راي فان ضل عن الرجل مجنون فاما بلون
الاغص ويجوز ان يكره الجاه مرات من جن غسل بخلها لان النبي فان يلوغ على نساء ثم يقبل منها وقال رسول
الله من جامع امرأة وهي جارية يخرج الولد فخذوا وابره من الاغصه وكان علي بن ابي طالب يكره للرجل ان يات
اهله اول ليلة من شهر رمضان فليقبل الله عن رجل احل لكم ليلة الصيا الوقت الى ثنائكم الوقت الجاه بكره للشاة

اذ اقدم سفرهم ان يوافق اهله لئلا يضيع **مسئله** يجب للرجل وقت الجماع ان يكثر ولا يستعمل في شأنه الو
القمه قال رسول الله اذا جامع احكم اهله فلا يابها كما يافى الطير لمكة وليت قال بعضهم وليت يفر
ان يقع عنه ثوبه حال الجماع لقول انما ظم في رجل يجمع بنفع عنه ثوبه لابس ويجوز للرجل ان يقبل قبل الم
لما رواه علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن قال سئل في الرجل يقبل قبل المرأة قال لابس ويكره الكلام طاعة للرجل يفر
الذكر لقول الله في اخوة الكلام عند ملقن الضانين فان يورث الخرس يكره للخصم لعل الله لا يجمع
الخصم فلت جلت فذلك لا يجمع الخصب قال لا يكره ان يجمع الرجل امرأته في البيت غيرهما له من غيره كالم
لقول الله لا يجمع الرجل امرأته ولا جارية في البيت حتى فان ذلك لا يورث الزنا ويكره ان ياتى النساء في الد
وتجاء ابو الصلاح الكندي بسنت الله من قول الله عز وجل لا تضاروا الله بولدها ولا مولود له بولده قال كانت
المرضع ما تمنع اعطاء من الرجل اذا اراد الجماع فتقول لا ادعك فاني اخاف ان اجعل فاقول ولدي هذا الذي
وكان الرجل يدمو امرأته فتقول ان اخاف ان اجعل فاقول ولدي هذا الذي
ان يضار الرجل والمرأة والمرأة الرجل ويكره للرجل ان يجمع في الغز ولا ماسه لان سحره من عاقل الكلام
الرجل يكون معه اهله في الغز لا يبعد الماء اياها اهله قال ما احب به يفعل ذلك الا ان يضار على نفسه **مسئله**
اختلفت عدلتان في الرجل وهو ان يجمع الرجل ويولج ذكره في فرجها فاذا قرب لالزال نزع ذكره في فرجها فاذا
قرب لالزال نزع ذكره في فرجها فاذا قرب لالزال نزع ذكره في فرجها فاذا قرب لالزال نزع ذكره في فرجها فاذا
الخمر الابيضها وفواه في طه وهو واحد وجهي الشافعية وكلام احمد لما رواه العامة عن ابي عيسى انه قال سئل
الحرف في الرجل ولا تضار في السرية وهو من ابن مسعود وهو محرق في رسول الله ان يقول عن الحرف الابادة
ولما روى عنه انه قال في الرجل انه الحرف في طريق الحاضر وانه محرق في الصبح من احدهما ان سئل
عن الرجل فقال ما الاثر فلا يابها وما الحرف فلو كان ذلك الا ان يشرط ذلك من بين وجهي في الصبح من محرق
سلم عن الباقر مثل ذلك قال في حديث الا ان يرضى او يشرط ذلك عليها حتى تزوجها ولا في الحرف في الد
معا عليها في الرجل ضره وتقع في الاستمتاع فلم يجر الابادة ولا من قبل النسل وقطع الله عن المرأة
والنوع بقطع على ان ياتى الولد فقال تاركوا نسلوا نكروا وقال شوهوا ولادة جنين مناعهم وقال
عليه انما يكره غير محرم وبه قال عامة وسعد بن جعفر وابو ايوب وزيد بن ثابت وجابر بن عبيد
الحق على طه وجنابن الارث وسعد بن العيب وطاوس وعطاء والحنفية والشافعية والشافعية والشافعية
رواه العامة اذ ذكر الرجل عند رسول الله قال فكم يفضل احكم ولم يقل فلا تفعل فانه ليس من نفس مخلوقة
الا الله خلقها وقال رسول الله ان لي جارية وابيان اغزل عنها وانا اكره ان يغزل وان اليهود فعلوا ان
الرجل الموقر الصغرى قال كذب اليهود ولو اراد الله ان يخلقهم استطاعت ان تهرق من طريق الحاضر وانه
عبد الرحمن بن عبد الله في الموقر من الله قال سئل عن الرجل فقال ذلك الى الرجل وعن محمد بن مسلم في

شوه رشا بهت
تحت من امرته
في الرجل كنه
رامن والمبشرف
القام الحسن الله
والود رسل الله
كلمه من شرفه
شبهه من امرته
نكته من امرته
من صفه من امرته
كلمه من امرته
من امرته من امرته

في الرجل الموقر الصغرى قال كذب اليهود ولو اراد الله ان يخلقهم استطاعت ان تهرق من طريق الحاضر وانه عبد الرحمن بن عبد الله في الموقر من الله قال سئل عن الرجل فقال ذلك الى الرجل وعن محمد بن مسلم في

قال ابن

قال لابس بالرجل عن المرأة الحرة ان اجبها بها فان كوت فليس لها من الامر شيء ولا في الوطء
الانزال ولهذا تنقطع المطالب في دعوى الغنم بحد الوطء **مسئله** لو كانت زوجة امرئ لم يكن ماله منها
باس وهو واحد وجهي الشافعية لما رواه العامة عن علي بن ابي طالب قال يقول عن امرئ من طريق الحاضر وانه
سلم في الصحيح الصادق قال سئل عن الرجل قال ذلك الى الرجل بغير حيف بشا في الصحيح من محمد بن مسلم
في احدهما ان سئل عن الرجل فقال ما الاثر فلا يابها وما الحرف فلو كان ذلك الا ان يشرط ذلك من بين وجهي في الصبح من محرق
ولانه قد يشرط الوقت على ذلك منها والثاني للشافعية انه يجوز لانها مستوفية بالكاف ولما حلف بالاشهاد فيكون
كالمرء وما الموطوء بالملك فيرجع الرجل عنها اجماعا صيانة للملك ولانه لا حق لها في الوطء لا في الولد ولهذا
انك الما لغيره بالقسم ولا الحيز فلا تملك المنع من الرجل اوله فروع الاول انما بعض الشافعية انها
قلنا بالخير بما اذا نزع على فخذ ان نزع الاثر لا خافوا من الولد فاما اذا نزع ان نزع لا على هذا الفقد
فيجب القطع بانها والنجس الثاني رخص بعض القائلين بجرم الرجل قبله فان في دار الحرب وقد عوه الحاضر
الى الوطء قبل الشا لو غزل من زوجته او امرته ثم انت بولد لغيره اجماعا لما رواه العامة عن جابر بن
جابر عن رجل من الانصار الى رسول الله فقال ان لي جارية فاقول عليها وانا اخاف ان تضل فاقول ولدي هذا الذي
ان تلت فان سبها فيها ما قد ولما من طريق الحاضر قول الله ان ياتى بها فاقول ولدي هذا الذي
الاثر واذا اخذ رجل من بني ادم من ظهورهم ذنبهم وشهدهم على انفسهم السب بكم قالوا بطل كل شئ اعذر
البشاق فهو خارج وان كان على صحفة صا وسئل صلوات الله عليه عن رجل قال يوم ان
فلا تطلب له ما حتى حرقه بعد ان ابها له ان يابها ولا يشرط فيها فقال انما لها فقل طلب ولدها ولا تشرط
ببشر الخ لا يشرط فقد قيل ان الوطء الفرج يحصل لالزال ولا يشرط ولا في الحرف في الصبح من محرق
نم بغيره الاثر كالأحكام **مسئله** روى الصدوق عن الكاظم قال لابس بالرجل في مستزوجه المرأة لفت
انها الله والسنة والمرأة السليطة والبذرة والمرأة التي لا ترضع ولدها ولا ترضع عنها انما الكاظم انبان
النساء في ادبارهن وان لم يكن يجرم وهو قول الشافعية والقديم ونقل محمد بن عبد الله الحكم عن الشافعية انه قال
ما صح عن النبي في فرجه ولا قبله شيء من القياس انه حلال وقال في فرجه قال ما حلالا وبعضهم قال انما
ثم قال واخر ما قال ولا او غير من بل اني حيزه قال ويدينه سلم ونازع واختلف اصحاب مالك في الوطء
عن اصنع عن الفهم عن مالك انه قال ما ادرك احدنا مني شيء مني في انزاله وبقا في انزاله
عليه كتاب البر واهل العرف من اصحاب مالك فيكون ذلك عن ابن عمر وروايات احمد ما انه مباح وحكي
الطحاوي عن جابر بن طاعة ابا حنيفة ذلك لنا قوله فانكم حركتم فاقول لكم في شتم ولم يفعل وقوله
فاقر لوالد الشافعي الجعفر بن محمد بن علي ابا حنيفة ما رواه وقال لفتا فانهم الذين ان من العالمين
تذرون ما اطلق لكم ربيكم من ارجلكم فتعني اتيان الذكوان وعابهم على ترك مسلم من ارجلهم فثبت انه

مسئله

مباح واجازة لهم والذين لم يرضهم حافظون الايمان منهم او ملكتهم ايادهم واجازة لهم
ما كان لهم من قبلكم وما رواه ذلك وتقبل الايمان بينكم ايادكم كل المتعلقين بها في الوطى لان الاب
مختص به وما روى عن النبي انه سئل عن اتيان النساء في اربابهن فقال في اربابهن ثنتان او ثلثين
او اربعين ثنتان كل ذلك روى والمختص واحد وكل ثنتان مستلزمة فخره وعن نافع قال لما بع امراسك على
هذا المصحف فخر عبد الله فبلغناكم موتكم فانوا موتكم اني شتم وعنه قال بانافع قد روى عن النبي
هذه الآية قال قلنا لا قال في رجل باع امراته في دينها فوجد في نفسه فثلث النبي فابى الله تعالى فانكم
موتكم لكم واذا في التفسير قبل هذه الآية التي اوردناها من طريق النخاسة ما رواه عبد الله بن جابر عن النبي
عن النبي قال سئل عن الرجل ياتي المرأة في حرمها قال لا بأس اذا رضيت قلت فابى قول الله عز وجل قال هذا
في طلب الولد فاطلبوا الولد من حيث اكرم الله ان الله تعالى يقول سألكم موتكم فانوا موتكم اني شتم وفي الصحيح
عن النبي الحكم قال سمعت صفوان يقول قلت للوضاء ان رجلا من مواليك اخرجك عن مسكنها بل اخرجني
منك ان يسلك قال وما هي قال قلت الرجل ياتي امراته في حرمها قال نعم ذلك له قال قلت فانت تفعل ذلك قال
لا لا تفعل ذلك وقال اكثر العائنه نعم وهو القول الثاني للشافعي ورواه المانعي على ما وجدنا من بعض
وعبد الله بن مسعود وابي الدرداء ومجاهد والحسن البصري وعكرمة ومقاتة واحمد والشافعي والليث بن المذنب
رواه ابو هريرة ان النبي قال ملعون ملعون من اتي امراته من دبرها وعن غيره ثابت ان النبي قال الله
لا يبيح من الحق لانا في النساء في اربابهن والجواب المنع من هذه الروايات فانها لو كانت صحيحة لكانت
من الشافعي والشافعي ذلك ولا خلافها وكذا الجماعة من الصحابة والتابعين الذين اباوا ذلك اذا عرفت
قد روى عن طريق اصحابنا التبريم ايضا من سديد قال سمعت ابا حنيفة يقول قال رسول الله ما شئ النساء
على اني حرام وهذه الرواية منسلة لانها من اقدم من الادلة القاطعة مع احتمال حمل التبريم على الكراهة في
النهي وقد سئل الشافعي عن اتيان اربابهن فقال لا بأس به وما ابي قطع ولا في الاصل الا بانه
مسئلة الايمان في الدين لا اتيان في القبل في اكثر الاحكام كتمسك العباد ووجوب الفصل من الجائز على
الاثني ووجوب الكفاية في الصوم والحج وفساده بكونه قبل الموتين وثبوت النكاح هو اعظم قول الشافعي
لان الماء قد يصفى ووجوب المهر ومهر المثل في النكاح الفاسد وبالشبهة وجوب المذا والرجم انشا الف
وجوب العدة وحرمة المصاهرة وفارق في انه لا يتعلق بين التحليل والامتناع اجناسا للتحليل وللفطام
المعدا فياء المولى في الاستطلاق في النكاح نظر والاحلال فلفظه في ذلك لا يخفى قد وقع في
عسلها والمرأة لا يحصل لها بذلك نكاح العيلة واما الاحتياط فانه هو فضيلة متعلقة بالوطى كالمهر وهذا غير كامل
ولذلك لم ينها في النكاح الفاسد لم يحصل به الاحتياط ولا يلزم له في الحيض الاحرام لانه لو لم يكن في عمل
الوطى في تلك اناهو لعار في هذا المخرج علة واما ايماننا مولانا فان ذلك الحق المرأة وحسن المرأة والوطى

في الفصل
هو اما الاذن فان بكاء الاصل بانفسه لا يعتبر اذنها وبجملته لان استنطاق البكر لاجل النكاح وهو منت هنا
مسئلة يجوز التلذذ بغير الابلايح في الدين لا اتيان الايمان في النكاح في قوله تعالى فممن وافقنا احد على
ايجاب المهر بالوطى في الدين لو كان الوطى لا يجزئ قال يعقوب بن عبد الوطى ولا مهر عليه لان لم يقوم عليه منفرها
موضع النكاح **مسئلة** جرم الاستناب بالبدن عند علمنا وهو قول اكثر اهل العلم لقوله تعالى الذين هم لغوهم
القول في اتيان راء ذلك فاولئك هم العادون وهذا ما رواه ذلك ما رواه العائنه عن النبي انه قال ملعون
من فذل كغيره نكاح به ومن طريق النخاسة قول العلم ان امر المؤمنين اني رجل عيب بذكرك ففرض يد من عرف
منه فجرى بيتا المال ومن الباخرة قال في رجل عيب بذكرك ففرض يد من عرفه بالمدرة حتى اخرجت ولا
اعلم الا قال وروى عن بيت المال المسلمين وانما هذا الحد عليه فينفذ فيهم ولا في ذلك قطع النسل في شرب الخمر
وروى عن عمر انه قال قال علي بن ابي طالب في رجل عيب بذكرك ففرض يد من عرفه بالمدرة حتى اخرجت ولا
اعلم الا قال وروى عن بيت المال المسلمين وانما هذا الحد عليه فينفذ فيهم ولا في ذلك قطع النسل في شرب الخمر
عن عمر بن الخطاب وروى عن بيت المال المسلمين وانما هذا الحد عليه فينفذ فيهم ولا في ذلك قطع النسل في شرب الخمر
ذكرناه وذكرنا ايضا في كتابنا في الشافعية انه من وقفنا للشافعية في القديم والمذهب عندهم التبريم **فصل** في
جرم من يمتن به كذا جرم يمتن به بدنه وجرمه ما روي عن النبي انه قال من فذل كغيره نكاح به ومن الباخرة قال في رجل عيب بذكرك ففرض يد من عرفه بالمدرة حتى اخرجت ولا
اعلم الا قال وروى عن بيت المال المسلمين وانما هذا الحد عليه فينفذ فيهم ولا في ذلك قطع النسل في شرب الخمر
بذنا **آخر** لا يجرم على الجاني والنفس الا في الفرج فانه هو قول اكثر العلماء لقوله تعالى فممن وافقنا احد على
في الجاني وقال بعض الشافعية انه يجرم جميع بدنها لحد الاثني وهو غلط لان المراد بالجاني موضع الجاني
اخر يجوز ان يظن على سائر بالاذن واما منوط بعقل واحد لكي يتجنب بنوا من يميل الفرج عيب كل في
لقوله اذا في حدكم ثم اودان بعد فليقتلوا ولا تزدوا غل فغيره وتوشا اذ اذ ذلك فشا طوفة واما الاثني
فاما الاثني لان القسم واجب من غير ولا يجوز في غيره واحدة ان ياتي اربابها باقتضاها وروى عن النبي انه كان
يلطم على سائر بعقل واحد فهو محمول على من كان القسم واجبا عليه على انهم كن قد حلت من لم يوجبه عليه
القسم ليعرف في حقه منزلة الا **مسئلة** اذا وطا الزوجة في الدين وجب لها المهر المسمى لقوله تعالى واتوا النساء منكم
فصله في الشافعية قولان احدهما هذا لا يوطى في محل الاستمتاع وهو لا يصح عندهم والثاني انه لا يستفاد منه
يجب مهر المثل قال بعض الشافعية في غير هذا ذلك فان وطئها فله المسمى من المثل ولهم مهر اخوان لها المهر
ومهر المثل وان لم يطأها فقد حصل لها المثل والزواج عندها المسمى ان كانا من جنس واحد جى اقول
التفاس قال بعض الشافعية عند كلام مظلم ولا يقتضى اليه وهل يصح الحد لو وطئ فغيره او امته **فصل** في
لم يجز عليه الحد عندنا ولا التعزيم لانه مكره في جرمه والواحد لا يوجب احدها وهو واضح فيجب الشافعية
لهم ومهر اخر فيجب المهر لو كان الوطى لا يجزئ مع علم النكاح كان حكمه حكم الوطى في القبل وبقيت بر الوطى
عندها لا يثبت به النكاح في غير اخر في الوطى وبقيت بر الوطى في غير اخر في الوطى وبقيت بر الوطى في غير اخر في الوطى
لان اعظم من النكاح والقبيل والى شبهة وهي ثبت حرمة المصاهرة عندهم وفي قولنا ويجوز الا بانه

يدار عليها الخ وهو اصح قولنا الشافعية والثاني انه لا يجوز له الخضوع ولو في الزك والاضطرار عليه فلا
يسمع بغير قلبه كالوضوء الملائم جواره لم يلزم الخوان ان كان يبلغه الصوت وليس يصل للزك وهو انك
من عدم الشاع والاول دون الثاني ولنفسه بالوجه من منزله فلو ان عدم الدخول هنا ولو لم يعلم بالاد
منه حقة فان امكنه الاتحاد عليهم وعلم تأثيره وجب عليه وان علم عدم تأثيره فان امكنه الخروج وجب وان لم يمكنه
فيلجئ للضرورة وليكن قلبه ولاجل الاستماع والثاني في وجوب الخروج مع انما بهما ولو كانا في
البيت وجب عليه الخروج او عدم الخضوع لمكر من المخرج عند علمنا ان حكم حكمه والشافعية قولان احد ما عد
وجوب الخروج لان موضع الاجتهاد والحق فلا فرق عندنا بين اللهو الخفيف كالذئ وغيره وقال
مالك اما اللهو الخفيف كالذئ فلا يخرج لاجله وقوله ان القسم قال ابو حنيفة اذا وجد اللعب لابس ان يقعد
في كل وقال محمد بن الحسن ان كان يقتدى به فاجب الخروج وقال الليث ان كان في الغضب بالعود فلا يخرج
ان يهدى **مسألة** شرط ان لا يكون في الدار غش أو تخاد او ستور معلق بها صورة حيوان لان ذلك يحرم
فلا يجوز له الصبر عليه لان كالمضي به والتفريق له ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من دخل بيته فوجد
في رايته عن عاتق ابن النبي صلى الله عليه وسلم قد سرت على صفة لها سترها في الجمل وذات الاجنة فامر بهما في
رواية قطعا منه سلة او سادقين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع بها وعن ابي هريرة ان جبريل جاء الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فوجد صورته وهو خارج فقال ادخل فقال ادنى البيت من ارضه غدا فاطمأ روضها واجل
بطا او يصاد اما ان كانت مبوطة فوطا بالادخل او تتخذ مخاذا لا تراك عليها فلا بأس لانها تهاون وتقبل
وتستطع عنها ومنها ولا تكون معطرة تشبه الانعام التي تقيد وتتخذ الهة فلا يكره واما اذا كانت على الزينة
والشوق والابوطا ولا يتكا فان امكنه عطها وقطع رقبها فصل وجب وان لم يمكن ذلك انصرف ولا يلزم
اكثر اهل العلم قال ابن عبد البر هذا اعد المذهب وحكمه عن سعد بن وقاص قال سمعت ابا هريرة وابي بصير وعطاء
وعكرمة بن خالد بن ابي بن عيسى وسعيد بن جبير وهو يذهب الشافعية وكان ابو هريرة يقول انما يكون القضاة في بيتها
وما جيل وكذلك قال الا ان كان يكرهها تترها ولا يراها محرقة لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الملك لا يدخل بيتا فيه صورة
ومن طريقه الخاصة رواه ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت له انما تلبس عندنا الوسابل فيها التماثيل وتقرنها قال لا
باس ما يلبس منها وتقرن ويوطا انما يكون ما نصب على الحائط وعلى السر والشافعية وجوبه فخصوا المنع بالقب
والجدوان ورفضوا ما على السور والوسايد المنصورة والجدال **مسألة** لو قطع راس صورة ذهب الكوا
قال ابن عباس الصورة الراس فاذا قطع الراس فليس بصورة ويجوز ذلك عن عكرمة بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم انما يكون دخلنا الا ان كان على الباب تماثيل وصور وكان في البيت
فمن راس التماثيل الدخ على باب البيت فيقطع نصبه كمن شجرة وهو بالسر فيقطع منه وسادان وسادان
تولينان ومن الجليلين ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقطع منه بالانجيل الحيوة بعد ذلك كصدده او يقطع

لرأس منفصل عن بدنه لم يدخل تحت النسي لان الصورة لا ينفذ بعد ذلك هاهنا كقطع الراس ولو كان الظاهر
ما ينبغي الجوق بعده العين والبدن والجل فهو صورة داخل تحت النسي كذا لو كان في ابدان الصور صورة بدن بل راس
او راس بلا بدن او جعل لرأس وصا ثم بغير صورة غير حيوان لم يدخل تحت النسي **مسألة** لو روى نقوشا وصورة
البيت صورة الحيوان بل صورة الاشجار ونحوها لم يكن بمراس لانها نقوشا فثبت ما العلم في الثوب ولو كان صورة
حيوان ما يوطا بالادخل كالفرش التي تنبت للجلوس والوسايل التي تنبت عليها لم يكن بمراس وكذا ينبغي الجواز في
والخزائن والقصعة لانها مضاف ولا بأس بصورة الشمس والشمس والكواكب لما روى عن ابن عباس انه روى ان النبي
قال في صورة صورة عذاب وطلق ان يفتح الروح فيها ولي يفتح اناه وجعل صورة وقال ابن عباس في صورة هاهنا
عباس ان لم يكن لك بد فصور الاشجار وقال بعض الشافعية بغيره تصوير الاشجار لانهم من كان بعيدا
وسوى بعض الشافعية بغيره المنع من صورة الحيوان بمراس ويغير بمراس **مسألة** الاثوب كواحد وجعل البيت الذي
منه صورة الحيوان وان كان اتخاها حائط لاصلا لا باضوا انما يخرج من الصورة ان قلنا بمراس اهل بيته للاد
باسقاط حصة الخاوة المشكورة والشافعية وجها هذا احدهما والثاني صريح الدخول ولو كانت الصورة المروية من موضع
الجلوس جاز الدخول والجلوس ولا تترك اجابة الصورة بهذا السبيل يجوز دخول العام الذي عليه باب في المروية
غير معتد في المجلس كمن يوطا فوق كافر فيكون على الارض وما يوطا بالادخل ويمن ان يكون على الحيطان
الصوف وقول الشافعية فيهم دخول المنزل الذي فيه صورة حيوان ضعيف لان النسي دخل الكعبة في ارضها
ابراهيم واسما عيل لم يستفان بالادام فقال قالهم الله لقد علموا انها ما استفسا بها فوطا شرط من على اهل كبر
ابواب كاسهم ويبيعهم ليدخلها المسلمون للبيت بها وضع الفاري لمرحمة قدم الشام طعا ما منعه وقال
ابن هوق قالوا في الكعبة فامرهم بالاكل فذهب الناس فاكلوا ونظروا الى الصور ولا يدخل الكعبة والبيع
عمر فكلنا المنازل التي فيها الصور وكود الملكة لا تدخلها لا يتقنع بغير دخولها علينا لانها في كبر ما سترها
بغير صورة فان كان لها جدران وقابضها وادخلها فلا بأس لانها في كبر ما سترها على الابواب بالبي
على بدنه وان كان لغيرها جدران بعض اهلنا يكرهه وعندنا الوجع من الدخول فترك الاجابة لان ذين العابد
دور من النوع انهم في الجدران والعبدان كود من حبس السور كالزيادة على الملبوس والشرع في الماكول قال
بعض اهلنا انه يحرم للنسي وليس بجيد **مسألة** لو اشترى سترافير صورة حيوان وجب عليه حكمها ان قلنا بالخير ولو
اكثر لم يجوز له ذلك لان الصورة لا تضره في مال الغير فيمنع من تكوين مواضعه بعض اهلنا وكذا الوضيل كما في
بصورة جازله ان جعل الراس لان اتخاها الصورة منكر مجازله فبها كالا لاث اللهو والصلب الفهم وتلفها
لغيره من هذا الصورة كالرأس ونحوه ولو كان على الشرفان لم يكن بمراس لكن ينبغي من عن الغلب الذي
يجعل بالانها كالمسح ولو كان على الثوب ذكر الله تعالى جاز شراؤه اذا كان يعلق عليه ويد **مسألة** بغير حقة
النصارى المحرقة على الصور ولا ينبغي بها اجرة لقول النبي صلى الله عليه وسلم الذي يصنع هذه الصورة يعذبون يوم القيمة فقال لهم

حيوانا ما خلفتم وقال لم ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون والارجل عجم كعلمه والاقرب انه يجرم نسخ
الشباب المصورة وصور الحيوان ان كانت ثياب ليس لا يقطع الا لانه كقفاذ الاالات الملاحى وهو على
الشاب عجم الحد يقال على المصورين والثاني الجواز لانها قد لا تلبس وطرح والعولج في النسخ على
الارض والاولى من الكراهة لونها نوطا بالارجل **مسئلة** ومن شرط اجابة الداعي الى الولية ان لا يكون هالكا
منها ذى المدعى وحضوه لا يلبس برع الشرفان كان فيغدر بالخطف والثاخر وجه اخر انه لا يقدّر وليس هو الشرط
عدم منكر لبراه ولا يسهل فلو كان عند اهل الولية منكر لبراه ولا يسهل كونه معك بموضع الطعام او يفتنونه
مصوره فلو ان يحضر باطل لكون المجيبى منكرا ولا يسهل له الانتفاع من المصور ولا يكون ما نوطا لان اسفل
مورثه نفسا فلو ان المنكر **مسئلة** شرط الشافعى ايجاب الاجابة الى الدعوة ولين العرس شرط اخر منها ان يتم
صاحب الدعوة بان يدعو جميع عشرين او مائة او اهل قرية الاغنياء منهم والفقراء وان خصص بالدعوة الا
بالاخصاصم فاجابة لقوله شر الواليم ولين العرس بدعى الاغنياء وترك الفقراء ومنها ان يحضر بالدعوة نفسه
او بعينه او لجانته معينين او بان يبعث اليه او اليهم تاما او ادعى الجفيل بان فتح باب الدار ونادى ليحضر من يريد او يبعث
ليحضر من شله او دعى خاتنات قال له احضر معك من تشئت فقال لغيره احضر لم يجز لان انتفاع بالخالصة
لا يورث التاثير الوعشر لانه لم يبعث بالدعوة فلم تعين عليه الاجابة ولا يحصل كسر قلب الداعي بترك اجابة
ومنها ان لا يكون اخصاره لحوق منه او الطبع في جاهره ولياونه على كل حال يكون فضله بالذم والتقرب والتخو
نهما ان يدعى اليوم الاول فنجب الاجابة او تنجب على الخلاء ولو لم في الثاني ايضا استحب الاجابة ولم تنجب
تنجب لا نجبا بالاول ولو لم في الثالث ايضا كره لما رواه العامة عن النبي انه قال الولية في اليوم الاول
وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء ومعه من طريق الخاص قول الباقر في الولية ترك اجابة وعائنه وقلة نظره
اخذت المدعى الى صاحب الدعوة ونفى تنجبه زوال الوجوب وارقت كراهية التحلف عنه **مسئلة** لو دعا اثنان
فصاحدا ولم يكن الجمع بينهم اجاب الا سبق لان دعوتهم وجبا واستحب من دعاه فلم يزل الحكم بدعا الثاني
فلم يجب اجابة الثاني ولا تنجب لانها غير ممكنة مع اجابة الاول فان جاز او فخر اجاب الاقرب صافان فاولاها
الاقرب والاطمى الصلة فزاله الشافعى لما بين من صلة الرحم وقال بعض العامة اذا اجتمعا دفعا جابا فربما بابا فان
استوبا اجاب فربما رجلا لما روى عن النبي انه قال اذا اجتمعوا فاجيبوا فاجابا فربما جواز ان سبق
احدهما فاجب الذي سبق ولا بد من اجواب البر مقدم لصدقه المعاشقان استوبا اجابا الا الذين منهما فان استوبا
افزع بينهما لان الفرقة تعين المصلحة عند استواء الحقوق **مسئلة** تنجب ان يؤلم ولو جئاه مع المكث قال بعض الشافعى
ان الولية للمكث شاة لما روى عن النبي انه قال لعبد الرحمن بن عوف اولم ولو شاة ولو لم يتمكن من ذلك
افتر على ما يتمكن منه لما روى عن النبي انه لم على صفة يميني وتمرفا فافضل ذلك لانه كان على سفر في قرية
وعن ابن رسول الله امطع فيه نفس فخرج بها حتى بلغ قبلة الصها فبقي بها ثم صنع جباى فطع مغبرين

طريقا فافضل الصافى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة في الحرف اولم عليها والطعام الناس الحبس وان اولم
بأكثر من شاة كان افضل لما بين من تكثير المعروف قال ابن ابي ابي لهي رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضامته اولم على يد رجل
على يمينه فادعوا الناس فاطعمهم فزادوا في شيعته وان لم يتمكن جازان يؤلم بها كان اولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على
بعض خاتمه مدبرين من شعير **مسئلة** الواجب الاجابة ان قلنا يجزى بالاول واجبا على المدعى ان لا يكون جيبا
التعدي على ذلك الاجابة اما الاصل فغير واجب سواء كان المدعى صافا او مغلط او يفتنونه قال احمد والشافعى فاجب
ولم لما روى عن النبي انه قال اذا دعى احدكم فليجب ان شاة وطعم وان شاة ذلك والثاني ان الاصل للفقير واجبا الله
لنزاله المقصود الدعوة الشاول ولان ترك الاصل يورث الوعشر ولا يورث في كراه الداعي جبه قلبه لقبيلته
وان كان مغلط فليطعم ولان المقصود من الاصل مكان واجبا ونفع الخصم المقصود في التامل بل يجزى الاجابة
كان في جبر القلب ولهذا كلف الصلح المصور من جبر اهل وفتح ان يورث الوجبة مع المصور وكرام الداعي واجابة
دعائه واجبا عويص البها عز لا مسلم ان الامر لنا فوجب لان الاصل لو وجب على المظنوع بالصوم فلام يلزم لكل
الميزان اذا كان مغلط **مسئلة** الصوم ليس بهذا في ترك الاجابة الدعوة لقول النبي انه اذا دعى احدكم الى الطعام فليجب
كان مغلط فليطعم وان كان صافا فليصل اي فليدع اذا ثبت هذا فلا يخلو الصوم اما ان يكون غرضا فان كان غرضا
فلا يجزى اما ان يكون مقبضا كوقفا للذم المعين وقضا فافضل ان قال لم يجز الا انظار اجابا وان لم يكن مقبضا
لذم المطلق وقضا رمضان قبل الزوال فالوجه المرجح من لان دمه شعيرة وقد يحصل لها عاقبة من ابراء ذمته وذلك
اعليه وهو احد وجهي الشافعى والثاني انه لا يجوز له الرجوع من امره لا يجوز له الرجوع من الواجب بعد التمسك منه وان كان
موقفا فان لم يبق على صاحب الدعوة اساكه فالاولى تام الصوم وان شق عليه فالاولى له الا انظار لان النبي صلى الله عليه وسلم
بعضهم فلاما من الطعام **مسئلة** لا تحصى انهم بعض القوم قال ابن ماسم قال النبي صلى الله عليه وسلم يكتف لك لقولك المسلم وقول
انك اخوك المسلم وقولك انك صائم او فطر ثم افضى به مكانه **مسئلة** لو دعا اكثر من مال حرام كرهت اجابته كرهت
معاملته والاصل فيه اولوية الاجتباب فان حفظ عاقبة شربوا لو علم ان عين الطعام حرام لم يجز الاجابة وحرم الاكل وشرا
بعض المرأة الشافعى في الرجال وان دعاه على الاوراج اجابته فان لم تكن خلوة تجزى **مسئلة** الدعا الى الولية اذا دعى
الدعوى والاصل لما رواه العامة عن النبي انه قال اذا دعى احدكم فاجب ان يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اذن له وانما تقدم المظنوع للفا
كان للضيفان باكل من من غير ان ياذن صاحب الطعام نطقا الا اذا كان ينقل مصوره عنه غير الا ان كان ينقل فلام
الان يحضر ذلك الغير واذن المظنوع نطقا وقال بعض الشافعية لا بد من الاذن في الاكل قطعا مطلقا والاقرب قلنا لا
التقديم فيمنع الاذن والاقرب اتاوى مثل هذه الاوراج ليجوز الشرب من الدنان الموضوع في الدعوى وقال
بعضهم لتعظيم الطعام انما يكفي اذا كان قد دعاه الى بيعة فاما لم سبق الدعوة فلا بد من الاذن **مسئلة** الاقرب
ان الضيف لا يملك ما ياكله ويبر قال بعض الشافعية بل هو انما يباح بابا حراما للمالك والمالك ان يرجع ما لم ياكل اصله
فلا يملك ما شفع كما كان ولا قال اكثر الشافعية من يملك واختلفوا في وقت ملكه وسيره فقال بعضهم يملك بالوضع

يدبر ولي شيء والا كان للضيف بغير حرم المضيف انصرف من لوم يامل الضيف وقال بعضهم بالاحق وقال
 اخرون بوضعه في القوم وقال بعضهم بالانذار رادتين حول الملك قبل فاعل قولنا ان لا الرجوع من مالم يتعلم فيها
 الملك على ملكه واخرون والتكس من الرجوع بغير علمه التملك **مسألة** اما بغير الضيف في الطعام بالاكل فليس
 له انصرف من بعده فلا يجوز له ان يأخذ مع نفسه شيئا الا اذا علم ان المالك يريد من نفسه ويختلف ذلك بغير
 الماخوذ وحسنه وجمال المضيف والدعوة فان شك في انزله يصاح المالك بان لا يأكل من المأكل لا يجوز له ان يأخذ
 للشافيه وجها هذا احد ما والثاني التوفيق وليس جديلا بما يستحب الحال وليس للضيف ان يعلم السائل
 للفترة الى القوم الا مع من الاباحه ويوزان بغير الضيفان بعضهم بعضا الا اذا قاوت بينهم في الطعام فليولى
 بعضهم بنوع طعام غيرهم من مكره المضيف ان يفعل ذلك ولا يجوز ان يظفر لان الغالب كواثر المالك ولو
 لو كان في الدار ضيفا جازلن بغير وبين الضيفان ان يفعل ويأكل اذا علم ان لا يبق عليه واعلم ان الخلاف في انه لم
 يحصل الملك لخصيص بما يطره ولا يقول بان يملك بما يوضع بين يديه او ما يأخذ به حال لا يملك بذلك لما منع من
 النقل والطعام السائل والهدوء سائر القرفا وهي منتفرا اجماعا **مسألة** يجوز نشر السكر والجوز والنوع في ذلك
 في الاماكن وليس بمكره وهو اخفى ومبهي شافيه لاصالة الجوز غير قال ابو حنيفة بن المنذر واصلح اكل
 الوابنين وبنو قال الحسن ومقادة والنخعي وابو عبد وابن المنذر والثاني للشافيه الكواثر وغيره قال مالك
 مروي عن ابن عمر وعكرمة وابو سيرين وعطاء لا يوزن من باقلا من وانها يذوق من الى الوحش والهدوء
 ولا يترك باخذ غير من صلب ما جازلنك وللشافيه قول اخر بالاحتياط **مسألة** اذا شرب صاحب العرس وعلم ندابة
 الانتهاب جاز اخذه انها بالمارواه العانة عن النبي انصرف المالك فان باطابق عليها جوز ولو زنت فشرقت
 قبضا ايدينا فقال مالك لا تخطون قالوا لولا انك تبيت عن التبع قال قل انما فيكم عن نهى الصاكنة والى
 اسم الله تعالى فاذننا وجاهلنا ولا نرفع اباخر فاشير باخذ الطعام للضيفان وان من كراهة المالك للانتهاب
 حرم اجماعا لا يفرق في مال الغير من فركا من جوعا من دون حمل الامور فالاولى الكواثر والى الجلة التزينة
 ابل الى اولى لافي الانتهاب من التاثر والزام والقال عودا اخذ من يكره صاحب التاثر لوصد شره
 دناوة نفس حرم من فشيء صاحب المنزل لو تفرغ من ان يفرق وعرضه انظر هذا فان ارباب المروان يفرق
 عن من امره من ماله النام ويصون انفسهم عن ما انفسهم في ما شربهم على شيء من الطعام او غير ذلك لا يخط
 دناوة النفس ورواها والله تعالى يجمعها الى الامور وفعل النبي محض ما اذا نذير صاحب التاثر وطلب ذلك
 من الجاهل ولا يراه ان بعد التاثر اظها را باخذة بالفعل لان الصانع كان نوايا بغيره في افضال **مسألة** لو تم
 التاثر وتاثره بين الخاضعين لم يكن اخذه مكرها اجماعا بل كان حسنا ولا رده العانة عن ابي هريرة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بين الصابنة ثم افاض على كل انسان منهم سبع تمرات فاعطاف سبع تمرات احد بين حشف لم يكن بين
 تمرات الجاهل منها سدت في صبايح كذا ان وضعه بين ايديهم واذن لهم اخذه على وجه لا يقع منه شائبة

ايضا وان حصل في جرح شيء من التاثر فمأله غير مكره **مسألة** من النقط شيئا من التاثر السائق انما لم ينفذ
 وهل عليك الاثر في ذلك اعتبارا بالعادة وهو صحيح ومبهي الشافيه والثاني ان لا يملك ذلك لان لم يوجد اقط
 ملك وان يملك معين لمعين واسل الخلفا المعاملة لكن يوثق الملك هذا اولى لانه يشتر انما ان المباشرة
 فان قلنا بالاول فيخرج من ملك النافذة بالشر او باخذ الملقط او بالافادة لا يفرق الاجرة وهو قريب من اباخر الطما
 المقدم للضيف وللشافيه الوجه الثلث وان قلنا بالثاني فالتاثر لا يرفع قال بعض الشافيه على نقله
 الملك لان لا لا يرفع مالم يرفع الملقط من الدار وعلى الغرض ان الله **مسألة** لو حصل في جرح شيء من التاثر
 بطلان ذلك لم يوجب منة بل تله الاخذ بالبدان سقط كما وقع من بطل جنة لم يستقر ولا يبطل ومنع العين
 اخذ وللشافيه وصحان مبيدان على ما اتا وقع في الشك والملك في الحال وقال بعضهم انما ان مكره في حال التزينة
 الغير من اخذه وفيه نظر وان لم يخط جرح لذلك لم يملكه بغيره وفيه نظر لانه لم يوجد منه قبل ذلك ولا فعله فلو قطع من
 لورفع على الارض وان لم ينفذ فهو اولى به من غيره فلا ينفذ غير اخذ الا لو ثبت مكره من الجوز في جرح فان
 اخذه الغير لم يملك للشافيه وجها مبيدان على ما اذا عثر الطابع ملكه فاخذ الفرج منه واما اذا دخل الملك
 مع الماء حوضه وحكه عن بعض الشافيه كالحا من ينادي ابي الجرح غير لكون الجمع عندهم ان المبيد في
 هذه الصورة يعلم الى المنع اكثر وعرفوا بان الجرح غير مالك فليولى الايام اخذ في ملك الغير في صورة النقش
 يفرق في ملك الغير لا يخلو من غير فخر فان عتقا الدخول لا يزيل الملك العاصل بالاستيلاء ولو سقط من
 قبل ان يقبل اخذه او قام سقط بطل اختصاصه كالملك الفرج فبا صر وطا ويجوز لصاحب الدار اخذه ثم لونه
 من وقع في جرح مخصوصه اذا كان من باخذة فاما من يعلم منه انه لا يأخذ ولا يرفع من اخذ صر وطا ويجوز
 لغير اخذه منه ويكره اخذ التاثر من الهواه بالملامحة الا ان الموطع يرفس الخشب فان اخذه بذلك استخفى على
 ما تقدم من التفصيل **مسألة** نشر الدراهم الذهبية في نشر السكرى احكامه ويجوز ان يخلط الماس في درهمه ويأكل
 جميعا وان اكل بعضهم اكثر من بعض فلا بأس بائنا بالعادة **مسألة** يرمي افخاذ الملاح من الذهب وشبهه وفذ
 جواز ذلك في العرس والعناية ومنع رادوس وهو المعتكك الله تعالى في الله واللعبة بما يقتضيه عهدها فان
 العانة ليس بمكره ان ابا بكر دخل على عاتقه وعنده ما جازلن في ايام منى فدفقان وفقران والى من شفيش
 بشيرة فانتهرها ابو بكر فكشف النبي عن وجهه فقال دعها فانها ايام عيل وهي بخلل منصب النبوة عن ذلك وفيه
 عسوحا شاه من هذه الانفال التي يخسونها البه باوجب نقص المرفق وموقوف الخلق من القلوب **المفتر**
الحادي عشر في سبب باخذ البضع وقهره الانتبا فيه اضره وفيه الاصل اعلى الاجل او الغير على
 اختلاف الاراء فيه على ما ذكرناه في كتابنا الاصولين وليس هذا موضع ذكرها اما ورد في بعض فانه يجب تباعده
 الانتباه الى اوارم ونهله في فواهي والمصرف في البضع بالاستمتاع من هذا القبيل فان القران العزيز على
 فخر بعض باخذ بعض الباقى ثم الغريم اما ان يكون على التاثير ولا يكون وجعل الله تعالى لكل ما اسبابا

تذكرها انتم واما المباح فقد حصل من انتم في امرين الزوجين والمالك وكل منهما على ضربين فالزوجين اما ان يكون
على ادم ومقطعه والمالك اما ان يكون مطلقا او ملكا منقورا لاضام او بغيره من تذكرها على التفضل انتم واسباب الزوجية
من العقد الدائم والمقطع والعقد اركان واحكام ولو احيى فليست بالعقد الدائم لانه الاصل المنقور بالذات **المقصود**
الثاني في العقد وقبره اركان **الاول** الصيغة **مسئلة** النكاح يشترط على ايجاب وقيل قال لا يجزى صيغة الا
والزوج لا خلاف بين علماء الاصناف الاكفاء بالايجاب باحد ما هو مذكور في القرآن بهما في قوله زناكما
وقوله ولا تنكح ما نكح باؤكم فتقول الموجب اما الاولى والمرأة زوجك وانكحتك فتقول الزوج تزوجت او نكحتك
تزوجها او فليت نكاحها ولا يفقد ولا يفقد النكاح بلفظ غير هذين وبه قال عطاء وسعيد بن المسيب والفرق
الاربعة والثاني في العقد فليست بالعقد بلفظ غيرهما سواء وجد فاما المقتضى في التملك مثل البيع والهب
والصدقة والتملك والادارة ولا يفقد الا بالاحوال والامارات وسواء جازى ذكر المهر والمهر المسمى
بقاد الحريم وقوله نكحوا الذين هم منكم ما تقولون على غير ما يقع الاتفاق عليه من الطرفين فيجب البا على
المخ والمخول فاما احلنا لان قوله وامراه مؤمنة وصفت نفسها للغير في ادائها في ان ينكحها
لان من دون المؤمنين يوجب نكاحا فبصرفه بالمؤمنة لان هذا اللفظ بقصد غير النكاح فلم يفقد به النكاح
كلفظ الاجارة والاحلال والادارة وقال الثوري والحنفي مالم يوجب نفسه واصحابه وابو ثور وابو عبيدة
تفقد بلفظ العبد والبيع والتملك والصدقة دون الاحلال والادارة من الاجارة من ابي حنيفة وابان لما
وهو معنى النبي ان قال تزوجت امرأة قد ملكها بما ملكها من الزمان ولا يلفظ بفقد من زوج النبي فتفقد
نكاح الاثر للناسي والرواية الصحيحة عندهم زوجتكم وانكحتكم وزوجياكم والمقبضة واحدة والطلاق الواجب
روى بالمخى فاما عند من مضاهها واحد فلا يكون مجزوا وان كان النبي جمع بين الالفاظ فلا يخفى ان النكاح
انفرد باحد ما والباقي فضله وقال لا يفقد بكل هذه الالفاظ اذ ذكر المهران فيقول بغيرها على ما ذكرنا وانما
بمهر كذا او بغيره على ما ذكرنا لان ذكر اللفظ بغير النكاح وهو ممنوع وانما النكاح نوع من العبادات
لورود التاب والادارة في العبادات متعلقة في الشارع والقرآن وروى يدين للفقهاء دون غيرها
انما في عدم شرط في النكاح والبرج فيه هذان اللفظان والباقي كناية وانكاحا تاما بل باضم التالى
اللفظ والتبر غير معلوم ولا يمكن اطلاع الشهود عليها فكان يورى الى عدم انعقاد كقول **مسئلة** لا يفقد
الدائم بلفظ المنع عند اكثر مما اثنان وقال بعضهم يفقد والاخرى لما تقدم وكونه دكاف لفظا متعلا بغير
في هذا الدائم كونه مجازا فيه والاصل في اذكار العبادات ان يباع النصوص بغير النكاح فبينا استجابا
يكون عبادته وقد بينا انه لا يفقد بالكنائيات وبه قال الشافعي واختلفت الخفية في لفظ الشراء بالصحاح
انه يفقد النكاح به قال علي بن الحسن لم يشهد او بغيره على رجل بان تزوجني بهذه الخفية فقال المشهور عليه ان الشراء
فانه يفسد عند الحد ففقد دعوى الزنا ودعوى النكاح لان هذه اللفظة تجزى على التملك ثم عاودنا في التملك

بلفظ

بلفظ التملك وهي موجبة للعقد عنده وهو ممنوع ولو اوصى بامتنع الحال فقال فلا وصيف لك بائنه الحال
قالوا الخفية يفقد النكاح لان التملك للحال وان اوصى بامتنع لم يفقد لان الوصية المطلقة تفقد التملك بعد الموت
ولا تلحق بعد الموت واختلفت الخفية في لفظ الفرض والوصي قيل يفقد لان لفظ الفرض نكاح به الوصية
كالهبة وقال آخرون لا يجوز لان استغنى عن الحيوان لا يجوز عندهم ولا يفقد بلفظ الخلع والاقالة والترك والكتابة
عندهم لانها غير موضوعه للتملك ولو قلت جعلت نفسي لك بالف كان مباحا ولو قال نكحتك فاطما قال الشافعي
نكحتك انك نكحتك لا لو قال زوجي نفسك ولو قال بغير من شاهدتين واجل فوضعت لانه لا يكون مباحا
لان قوله ايها النكاح قد ابدى بها الوجهة المعروفة والحلل لا يفقد بغيره فاضمت الى النكاح وهذا عند
فلم تقدم لا يفقد الا بلفظ العربية مع القدرة فلو نكحت باحد الفقهاء بالفارسية او بغيرها من اللغات غير
العربية مع تمكنه وعرفته بالعربية مع تمكنه وعرفته بالعربية لم يفقد عند علماءنا وهو احد قول الشافعي واحمد
لان عدل عن النكاح والفرج مع القدرة فصار كالعقد الى البيع والتملك وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي والفرج
انه يفقد اعتبارا بالصفة وليس يجزى لان غير العربي بالنسبة اليه كالكتابة لا يفقد به وانما لم يصح العربية فان اكثر
العلم وجب الاعتراف بغير العربي للضرورة والشافعي قال ان احدها كان غفلا لان العربية لما كانت شرطاً عند الله
لم يفسد عنها غيرهما عند العجز عن قراءة الفاتحة فيصير الى ان يعلم وقيل واصحابها عنده الانعقاد لا يفسد بغير
اعجاز فاكف بغيره عند العجز كالكتابة فقد حصل من هذا ثلثة اقوال للشافعي المنع ان لم يصح الجواز ولو
ولو اقر احد المتعاضدين بالعجيرة والاخر بالعربية والبحث منه تقدم ما عندنا فان احسن او تمكن من العلم لم يفسد
واما عند الاخرين فلا تقدم من الخلاف هذا انما فهم كل منها كلام الاخرين لم يفهم لكن اجزى فقه من يفسد
الاخر في صحة الشافعية وبها ولو كان احدهما يصح بالعربية والاخر لا يصح فاما الذي لا يصح بالعربية
بلفظ العجيرة والاخر في الوجهان ولو كان الشاهدان لا يفهمان بالعجيرة ولا يفهمان بالعربية لم يصح ان يتكلا
العقد الا ان يحفظ الصورة في صحيح العقد عندنا وليس لهما ان يشهدا بالعقد الا بعد الاستئذان والذين اشهدوا
في صحة العقد الشهادة لا يصح العقد عندهم فلو ان العربي بالشهر معرّفها بالعقد فبطلت الشهادة **مسئلة**
لا يشترط اتفاق اللفظ من الموجب القابل لمطابقة الموجب وقيل قال الزوج نكحت فقال الزوج تزوجت
العقد باعوان من لا يحسن العربية بينها نها يصح منه عقد النكاح بل انه لا ينعقد باعوانه سواء فبفسد منه كذا
ويحتاج ان يامعنا هذا التام بحيث يشترط على معنى اللفظ العربي ويجب على من لا يحسن العربية فهم الالفاظ النكاح
لا يشترط في صحة العقد لان ما كانت العربية شرطاً منه لزم تعلمها مع القدرة كالكتابة فلو لم يفهم لان النكاح
غير واجب فلم يجب تعلمه وانما بالعربية والفرق في ما بيننا من ان النكاح مباحة ومنع حكم الاصل ولو كان
احدهما يحسن العربية والعجيرة والاخر يجهل فالانتمى بان باقى العاود بلفظ العربية بلفظهم بغير الاخذ
هو وغيره يعرف الساتين جميعا عن المعنى ليل بلفظ **مسئلة** الاخر من ان كان له اشارة معلومة وانما

الكبرى

الى الايجاب او القبول مع كفاية لا معنى لا يعرف الامم جعفر بن محمد بن اشاور كعبه ولا اقر ولما كان لم تكن
 اشارة معلومة لم يصح من كذا لا يصح من من التصرفات القولية ولان النكاح عقد بين شخصين فلا بد وان
 يفهم كل منهما ما يصدر عن صاحبه ولو فهم صاحب العقد معصية العقد عند فاعلاما في شرط الشهادة في صحة العقد
 فان العقد عنده لا يصح **مسألة** انهم يفهمون الشهود ايضا لان الشهادة شرط ولا يصح على الايمان قالوا ولا يجوز ليدان
 كان بالغا لان الخرس لا يوجب الحج فهو كالمسلم **مسألة** اذا قال الولي وان زوجك للزوج ووثك او انكحل فقال
 الزوج فبنت نكاحها او بنت تزويجها وهذا التزويج انعقد العقد اجماعا لاختصاص المقصود لان العقد اذا ثبت
 على غير هذين ولو قال فبنت وانقرص العقد ايضا وتم وبه قال احمد وابو حنيفة والثاني في احد القولين لان العقد
 صحيح في الايجاب وتضمن للايجاب فاذا قال زوجتك فقال فبنت مضاة التزويج كالوقال وهب نك
 هذا الثوب فقال فبنت صح وعلم ان مضاه فبنت الثوب فقال فبنت صح وعلم ان مضاه فبنت الثوب وكذا في
 البيع لو قال فبنت لم قبل الشراء وكذا سائر العقود والثاني لا ينفذ لان قوله فبنت لم يوجب له لفظه النكاح
 فلم ينفذ لوقال تزويجها فقال ضلت او قال رجل للولي زوجتها من هذا فقال نعم والاصل ان الكتاب لا
 ينفذ بها النكاح ولفظ التزويج والنكاح لم يوجب لفظه فبنت فكان كانه وعدم النطق لا ينفذ مع العلم بالارادة
 التي هي سبب صحة العقد والاكفاة انما جعلت وصدق الدلالة عليها وللفظ فبنت صحيح في الدلالة على الارادة
مسألة لو قال زوجك فقال فبنت التزويج والنكاح او لم يصف النكاح او التزويج اليها او قال قبلتها ولم يذكر
 النكاح صح عندنا وللشافعية قولان منها ان على الخلاف فيما اذا اقرص على قوله فبنت وهاتان المورتان اولى
 بالصحة للزوج بلفظ النكاح في الاول والامانة الى المتكلمة في الثانية واجرى بعض الشافعية الخلاف فيما
 اذا قال زوجتي انكحني فقال الولي قد فعلت ذلك او نعم اكفا بلفظ النكاح في احد الطرفين وفيما اذا قال الولي
 زوجتكما او فبنت فقال نعم وكذا لو قال نعم من غير قول الولي فبنت ونهم من قطع بالمع كالموالات في النكاح
 قال نعم فقال فبنت وفي نظائر هذه الصور من البيع ينفذ البيع عند الشافعية ولهم وجه اخر انه لا ينفذ
 كذا النكاح **مسألة** لو كان العاقدان حاضرين فكتب الولي والمرأة زوجك او انكحني وكتب الزوج فبنت
 هذا النكاح او هذا التزويج مع قدرتهما على النطق لم ينفذ لان لا ضرورة الى ذلك ولو كان احدهما غائبا
 فكتب الولي او الزوجة بالاجاب فوصل الكتاب الى الزوج فقال فبنت لم ينفذ ايضا وهو احد
 قولي الشافعية لان الكتابية كاتبة والنكاح لا ينفذ بالكتابيات والثاني انه ينفذ لان الغائب يجب بالكتابيات
 ولو خالفنا بما ليسا نرفق قال زوجك ابنتي ثم كتب فبلغ الكتاب او لم يبلغه وبلغه الخبر فقال فبنت فلما
 بطل الزماني القبول عن الايجاب وهو احد وجهي الشافعية والثاني صحيح ويصل كانه خاطبه حين وصل
 اليه الكتاب او الخبر بعد خطاب الغائب بقوله زوجك ابنتي لان مكالمه الغائب منفرد وعيبت
 فلهن بالصحة المايح الكتاب او عند التلفظ فالشرط عندهم ان قبل في مجلس بلوغ الخبر وان يقع **القول**

بصور شأ هذا من حضرة الايجاب فان حضر غيرهما لم يصح عندهم ولو استخلف الشافعية فيها في تزويج امرأة
 لم يكن الكتاب بل لابد من التلفظ وللشافعية وجها وهل للكتاب اليد الامانة على الخط الغريب المنع وللشافعية
 وجهان كالوجهين في جواز الامانة على منثورة فولية الفاضل اذا كتب للولي فقال زوجتي فبنت فقال فبنت
 او غير صور شافعية وقال زوجتي لم ينفذ وبه قال الشافعية لما تقدم وقال ابو حنيفة وصاحبه ينفذ لان قوله
 الكتاب ينافي عندهما استدعائه من غائب قبله فواجب **مسألة** اذا قال المرأة زوجت نفسي من فلان او قال الولي
 زوجت فلانة من فلان فبلغ الزوج قبل لم يصح وبه قال الشافعية لانه القبول قال ابو يوسف يصح لان قولها
 زوجت نفسي جميع العقد ولهذا اذا قال الولي زوجت نفسي نفسي انعقد النكاح بخلاف ان يصف على الايجاب
 وهو غلط لان هذا شرط العقد بما هو متعلق في حال الحيوة فلا ينفذ على القبول كسائر العقود وان كان
 منوع ولا يصح ايضا على اصله لان ذلك اللفظ قام مقام الايجاب القبول بخلاف سائر ما كان حاضرا او
 القبول لم يصح **مسألة** اذا اوجب الولي والمرأة عقد النكاح ثم زال عقدهما او غابوا جاز بطل الايجاب لم يكن للزوج
 وبه قال الشافعية واحدا لان الايجاب جائز من حيث لا يؤول الى الزوم لان الايجاب لا يكون دون القبول لا اذا بطل
 بطلان البيع اذا اقرص على ذلك الجواز عند الشافعية فان العقد يؤول الى الزوم باقتضاء المدة والوجوه على الفرق
 في ذلك العقد وكذا اذا استدعى الزوج من النكاح بطل الاستدعاء لما سبق ولا ينافي الايجاب بعد ذلك وان
 زال العارض وكذا في القبول ولو زال عقده بنوم لم يبطل حكم الايجاب ان لم يحصل القبول بطل الزمان لا ينافي
 بطل العقود الجارية فكذلك هنا ولو طال الزمان حتى مضى فاصلا بين الايجاب والقبول لم يصح **مسألة** اذا قدم الميابة
 على القبول فقال زوجك فقال الزوج تزويج صح العقد اجماعا وكذا في العقود وان تقدم القبول
 على الايجاب فان كان في النكاح ان يقول زوجتها بقول الولي زوجتكما لا ينفذ ولا ينفذ اجماعا
 وبه قال الشافعية والاكواب حنيفة لان قد حصل الايجاب ولا سهل بعد السامعي وروى ان امرأة اتت
 الى النبي فقال يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت فيا ما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجتها
 ان لم يكن لك فيها حاجته فقال رسول الله هل عندك من شيء فصدتها اباه فقال ما عندك الا اراي فقال النبي
 ان اعطيتها اياك جلست ولا ازال قال نعم شيئا فقال ما احب شيئا فقال النبي لو غاتا من حديد لم يجلس
 فقال يا رسول الله هل عندك شيء من القرآن فقال نعم سورة كذا وسورة كذا وماها فقال رسول الله قد
 زوجتها ما معك من القرآن وظاهر انه يدل على جواز تقديم القبول لان لم يقبل بعد ذلك وجوب القبول من
 الزوج وقال احمد لا يصح العقد اذا قدم القبول انما يكون للايجاب في وجوب قبله لم يكن قبولا لعدم مضاه فلهن
 لو تقدم بلفظ الاستفهام ولا ينافي عن الايجاب بلفظ الطلب لم يصح فاذا تقدم فان اول كصفة الاستفهام
 ولا ينافي بالصفة المشروطة فقال فبنت هذا النكاح فقال الولي زوجك ابنتي لم يصح فلهن لم يصح
 ان يبرها فان اولى ولا بأس بهذا القول **مسألة** انما يصح العقد اذا صدر في مجلس واحد ولم يتبعه اعلان

بل هو حقيقة كما لو كان ان كشي زوجي فاني طالق يكون نكاح الطلاق وتكون ان مائة اذ كان طالق
ومائة ان كتم مؤمنين وكذا لو اجتمع له اربع نكاحات اطلقه فقال الرجل ان صدق الخبر فقد
نكحت ابنتك وقال ذلك الرجل زوجك يصح وهذا انما يصح اذا تبين صدق الخبر فافترضوا الاطلاق
من المرد فيها دخلت عليه تعليق وهذا اخى عندنا ايضا **الشيخ** العاقد وهي الزوجة اولها
مقدمة تشمل على مسائل انما العقد على الزوج بشرطين طوعا من موافق النكاح الثاني تبينها وتبين
النكاح فاما سبب الاول فبني على العزم المؤبد وهو سببه اصلا **الاول** الام **الثاني** الجلال وان علون
كن لا بلام **الثالث** اثبات سوا كافت للصلب او بنت او بنت ابن وان نزل **الرابع** الاخوان سواء كن
لا بلام اولها وبناهن وبنات اولادهن وان نزل **الخامس** العان بان كن اخوات امير لا يبر او لامر اولها او
بعلان كن اخوات اجداده وان علون سواء اجداد الاباء واعداد الام **السادس** الخالات سواء كن للاب والام
اولها وكذا خالات الاب والام وان ارتفع **السابع** اثبات الاخر سواء كان الاخ للاب والام او لها وسواء كانت
بخت لصلب او بنت بنت او بنت ابنه وبناهن وان سفلن هذا من الثاني الرجل المهر على النكاح المهر
على المرأة وان علوا والاب وان سفلن والاخوان الاخ وابن الاخت وان علوا والعم والحال وان علوا وانما
انثى في فاسباختر الرضاع وهو يقضي التحريم المؤبد **الثاني** المصاهرة وهو ضمان منها ما يقضي التحريم المؤبد
ومنها ما يقضي التحريم على الجمع **الثالث** استيفاء على عدد الطلاق ولا يقضيان التحريم المؤبد الا
في صورة فاق **الرابع** العان وهو يقضي التحريم المؤبد لا يقضي التحريم المؤبد ولا فوق في ذلك
بين الاقسام النكاح الدائم والمنقطع وملك اليدين وبيان البت في ذلك كله مفصلا **انتم** **الشيخ**
النفيس وهو شرط الزوجين لا اجماعا لان كل به عاقد ومعهود عليه يجب تبينها كالمبيع والمثل كالثمن
المبيع وان الائتماع يندم على ما وصفا معنيين لتعيينه فلو قال زوجك احدى ابنتي او زوجت بنتي
من احدكما او من احد ابنتك لم يصح العقد بلا خلاف **مسئلة** القيس انما يحصل باسوة الاشارة والام
المختص بالصفة المبرقة فاذا كانت المرأة حاضرة فقال الاب او الولي زوجتك هذه او هذه المرأة او هذه المرأة
صح العقد بخلاف لان الاشارة كاجرة في التحصيص الزايدة ناكدة وكذا الاشارة تكفي في تعيين الزوجين
كانت غائبة انقر الى كراسها او وصفها المهر بان يقول زوجك بنتي فاطمة ان كان له غيرها او يقول زوجك
بنتي ولا بنت له سوا واحدة وان لم يسمها لم يحصل التحصيل التميز في الاول بالاسم والوصف مصول في الثاني بالوصف
الخاص لو قال زوجك النخلة الدار وليس فيها غيرها صح ايضا لخصوص الوصف الخاص ولو كان له عدة بنات مبرز
باللون بالقد ولو بالصن وذكر المقصود عليها بان يقول بنتي البيضاء او الحمراء وكان يذكروا مختصا بواحدة
صح العقد والا فلا وكذا لو قال بنتي الطويلة وليس له سوى واحدة كذلك او قال اكبرها او قال صغرها او
وهي واحدة ولو قال زوجك بنتي فلا تز وسماها بغير اسمها ولا بنت له سوى واحدة فالأولى الصحة وهو صحيح

الشافعي لان البتة صفة لا تميز مبرقة فتشعب ويطلق الاسم المذكور بعد موافق لصحة النكاح لا تميز له بنت
بذلك الاسم ولو قال زوجك هذه فاطمة وشار إليها وكان اسمها زينب فالوجه للشافعي وكذا لو قال بنت
قوسى وهذا وهو فعل في حال بعض الشافعية لو قال زوجك هذا القلام وشار الى خنجره صح النكاح فربما
الاشارة ولو قال بنتك داري هذا وحدها وغلط في حدها صح البيع بطل من الزوال بنتك الدار
التي محلة كذا وحدها وغلط لان الثوبل هنا الاشارة ولو قال بنتك داري ولم يقل هذه وحدها
وغلط وليس له دوسوا صح كالو قال زوجك بنتي فلا تز وذكروا اسمها ولو كان له بنت واحدة اسمها فاطمة
زوجك فاطمة لم يقل بنيت صح العقد لكثرة القوام ولو نواها صح عندنا وهو قول الشافعي وليس يصح على
راهم لان العقد يقتضي الشهادة والشهود انما يثبتون على اللفظ دون التميز ولهذا حكموا بان النكاح لا
يغفل بالكتابة **مسئلة** لو كان له اكثر من بنت واحدة فلا بد من تمييز المتكثرة بالتميز والاشارة بان يقول
بنتي هذه او بالوصف بان يقول بنتي الكبرى او الوصف بان يقول واحدة منها وان لم يميز لفظا مبرز وهو قول الشافعي
لكن يرد عليهم ما تقدم ولو قال زوجك بنتي الكبرى فاطمة وكان اسم الصغرى على الكبرى انما على الوصف
بالكبر وهو وصف لازم وللشافعية وجها اخر يقتضي الظاهر لم تعرض لذلك وصف الصغرى والكبرى قال زوجك
بنتي فلا تز وكراسم الكثرة وقصد الزوج ما قصد الولي صح النكاح على المقصود ولعن التميز
قال الزوج وقصدنا الكثرة ما النكاح في الظاهر مقصد عليها ولو صدق الولي على انه قصد الصغرى لم يصح النكاح كما قيل
على ما اوجب وانتي بعضنا الشافعية بنا الوجه زيد عند عمر وخطب بكر عند خالد ثم جاء زيد الى خالد
بكر الى عمر فزوج كل من جاءه بالصغرى وليس يجوز لان كل واحد اوجب لغيره قبل فلا يصح العقد **مسئلة** انما
لوجهة بناء فزوج واحدة منهم ولم يسمها عند العقد فان لم يقصد ما بالتميز بطل العقد وان قصد الاب
واحدة منهم صح النكاح اذا عرفنا الزوج ما قصد او وكل الامر بالبر ولو اختلف الزوج والاخوة المعقود عليها قال
علمنا ان كان الزوج قد راعى كلهم فالقول قول الاب لان الظاهر وكل التعيين اليه وعلمنا ان علم الى الزوج
التي نواها وان لم يكن راعى كان العقد بطل والاصل في ذلك رواه ابو حنيفة عن ابي اوتاب قال **مسئلة** من
كن له بنت بنات فزوج احدهن رجلا ولم يسم التي زوج للزوج وللشهود ولقد كان الزوج فزوجها صداقا
فما يقع الزوج انها الكبرى فقال الزوج ليسها انما تزجج منك الصغرى من بناتك فقال الباقر ان كان
راعى ولم يسم له واحدة منهم فالقول في ذلك قول الاب وعلى الابن ان يزوج بين الله تعالى ان يدفع الى الزوج
الجارية التي تزوي ان يسمها اباء عند عقد النكاح قال وان كان الزوج لم يسم كلهم ولم يسم واحدة منهم عند
عقد النكاح فالنكاح بطل ومنع بعض علماءنا هذه الرواية لعدم تمييز المعقود عليها وليس يجوز لان الزوج لما
راعى ورضى باليهما في اللفظ فقد اختلف اهلنا في القيس لانه راعى بانهم ضد فيكون الاب
لو قيل له في القيس ولو قال زوجك بنتي فاطمة وهو اسم الكثرة وهي الصغرى فقال الزوج فقلت نكاح فاطمة

ان الكاح فاسد فان لم يدل بها الزوج فلا شيء عليه وان ولها فان كان يعتقد ابا خذ لك عن اجتهاد او
تقليد مجتهد او ظن منه فلا حق عليه بشيء باعتقاده وان كان يعتقد التحريم قال بعض الشافعية عليه السلام
الاختيار باعتقاده الا اني اني لو راى اشرى داره قطن انها امره فوطئها فلا حد عليه ولو علم جنيته وعيها
الحد ولهذا روى عن عمار بن محمد حبيب ركبنا منهم امرأة مخبلة ارضا الى رجل فوطئها فجلدها عن النكاح والتمسح
واكثر الشافعية انه لا حد عليه لقوله ارضا والحد وبالشهاد والاختلاف و ابا خضرمه بنزاعا عقاده
وفعل عمر لا يخبر به مع امره ولا نكاح ولا حد عليه وكذلك النكاح لا حد عليه الا مع الوطئ عندهم ومع علمه بالتحريم
ولا قتل الوطئ ولا علم التحريم والخى عندنا ان النكاح صحيح ولا مد ولا تفسخ وقال الشافعية لو رفع هذا النكاح
الى من يعتقد بغير حكم بعتا عندهم وفوق بين الزوجين فان رفع الى من يحياها عنه فحكم بغيره ثم رفع
العقد الى من يرى ضاده اختلفت الشافعية فمنهم من قال بفسخه لانه مخالف لمعنى الواحد وهو قوله ايا امر
نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها خط والمذهب عند الشافعية انه لا يفسخ لانها سئلت اجتهاد بغير سبع فيها الا
فاذا حكم الحاكم بما يراه لم يفسخ عنه عليه فان طلقها الزوج في هذا النكاح صحيح عندنا الصحة النكاح وعندنا الشافعية
الملاذ ولا يحتاج الى المحلل ولو طلق ثلثا لان الطلاق انما يقع في نكاح صحيح وقال بعض اصحابه يقع طلاق
ويحتاج الى المحلل اجبا طارئا والشافعية متبعض بان الطلاق قطع للملك ورفع العقد النكاح فاذا لم يحصل النكاح
منه كالتعق في البيع الفاسد واختلفت الشافعية في انها اذا زوجت نفسها هل للولي ان يزوجها قبل تفرقها
الفاضة بينهما ولو وكل امره بان توكل رجلا بزوجها صح عندنا لا باعتبار موالاته الا لا يمكن باعتبار ذلك
ان توفعه بنفسها مباشرة وان توكل غيرها وقال الشافعية تقرر ان قال وكل من نفسه لم يجمع وان قال وكل
عنه او اطلق فوطئها لانه ليس يتعلق بها الاسفاره بين الولي والوكيل وجوز بعض الشافعية ان توطئ المرأة
النكاح اجبا باو قول وان لم يكن لها امر ويصح نفسها ولا يزوجها بالولي ولو لم يجمع فان الاشاف قد يستلزم
ويصح توطئها بالطلاق والعقد والفاسق فقد قبل انها يوطئ في ايجاب النكاح مع ان العقد الفاسق لا
يلبث ان يفسد والمراة لا تملك الطلاق ويجوز ان يوكلها الانسان في تطلق وتعتبه وهو مع ومهي الشافعية
مسئلة لو اوتت المرأة بالاقعة بالنكاح صح اقوارها ولزم عند علمنا اجمع وبه قول ابو حنيفة لقوله اقوار
العقلاء على انفسهم جازم وللشافعية الجدل ان اقوارها مع تصديق الزوج مقبول معق عن التبر لان النكاح
صح الزوجين بنيت باقوارها لبيع والاجارة وميرها ولا فرق على هذا القول بين البكر والنبت ^{ان}
يكوتا بلد بين او غير بين والثابت القديم انها ان كانا غير حيين ثبت النكاح باقوارها والاطولنا بالبنية
سهولة اقامتها عليها والنكاح ما يقا طئ به وقال اللطاعي حبيد وعلى الاول يكفى الطلاق في اقوار وقصر
الى التفصيل تقول زوجتي ولم حنر فمضت ومشا هذين عدلين ورضا فان كانت ما يعتبر رضاها والشافعية
وجها ان بناء على الخلاف في دعوى النكاح تنع مطلقا ويجب التفصيل والاصح عندهم الثاني ثم اذا اوتت

وكذا

وكذاها الولي فوجها عندهم امد ما انزل احكام باقوارها لانها كالمقرو على الولي والتفريق فلا يقبل قولها عليه
والاظهر عندهم انه يحكم لانها اقرب حتى على نفسها ولهم ثالث الفرقتين العفيفة والفاسقة ولا فرق في هذا الخلاف
بين ان تفصل الاقوار وتضع الزوج الى الولي فيكذبها وبين ان تطلق واذا ثبتا الاقوار المطلق قال الولي
لاولى للتعزير واما ما روي عن كذا يحيى فكذب الشاهدان لو كانت عندهما لا يثبت نهرو الاقوار والنكاح
ما يخالط بهن والظاهر عندهم انه لا يحد لاحتمال الفساق والكذب وعلى القول بان تكذيب الولي لما يمنع من الحكم
باقوارها لو كان غائبا لم ينتظر حضوره بل قتل الى الزوج في الحال المقرو فان عاد وكذب بجمال بينها لوال
الضرورة او سبها من غير وجهها لثا فنه وعلى القديم لو جرى الخلاف في التعزير رجعا الى الوطن فهل يجازاها
من مثل هذا الخلاف ولو قضي فاقول الاقوار لم ينفذ قضاء عندهم وهذا العقاب ساقط عندنا لان اقوارها
مقبول حتى نفسها **مسئلة** لو اقول الولي بالنكاح فان كانت بالغير رشيدة لم يقبل باقوارها عندنا لانها
الولاية عنها واما عند العامة فتقرر ان كان له انشاء النكاح المفترضا عند الاقوار من غير رضاها قبل اقوارها فله
على الانشاء وللشافعية وجها اخر انه لا يقبل في شاعه البالغة بالوكيل اذا ادعى انكاحا ما وكل به وان لم يكن
له انشاء النكاح المفترضا عند الاقوار من غير رضاها لم يقبل اقوارها ايضا وغيره من الاقوار ولو اقرت الزوج
واقربها المقبول اقوارها لا حقا لمقبول اقوارها وللشافعية وجها هذا **مسئلة** لا خلاف بين علماءنا
الاصحاب في بوث الولاية على المجنونة والعقير فلا يصح لاحد ما ان تعقد على نفسها ولا على غيرها ولا يبرح بها
في النكاح اجبا باو قبول بل خلاف **مسئلة** في انبث الولاية وهي حرة الابوة والجدوة والملك والسلطنة
وانت بغير ذلك عندنا خلافا لما نراه من بشتي مع ذلك شين اخبرنا احدهما العصبية والعق وحب البنت
في ذلك انتم **مسئلة** لا يثبت له الولاية على الصغير الحر الذي لا يزوج الا بشئ وعلى المجنون كذلك ولا يثبت له
الولاية على غيره مما لا يزوج الا بالبع والرشدة وقد سبق الخلاف في بوث ولا يبرح ^{الكو}
البالغة الرشيدة وينبسط اثباتها في طرفها ولا يبرح الاب على من ذكرنا ثابته بالاجماع وهي اقوى الاسباب الحكم
شخص على الولد ولا يبرح لا ترا جبار وليس للحاكم ولا لغيره من الاقارب من غير ولا ابطال لا يفعله فاذا نكح ابنته
الصغيرة من الكفو لم العقد سواء وضعت اولى ولو بلغت لم يكن لها الاضرار ولزمتها النكاح ولما رواه الشافعية
عن النبي قال البكر بزوجها ابوها من طريق الخاصة قول الباقر ان اقامت البكر بالكرامها تتبع وتشرى
تعق وتهد وتعطى من مالها ما شئت فان امرها جازم ترجع ان شاء بغير إذن وليها وان لم تكن كذلك فلا يجوز
تزوجها الا باذن وليها وعن عبد الله بن الصلت قال سئلت الرضا عن الجارية الصغيرة تزوجها ابوها الها
امرا ما بلغت قال لا ومثل محمد بن اسمعيل يزوج الرضا عن الصغيرة تزوجها ابوها بمهر ثم يبرح ثم تكبر
قبل ان يدل بها تزوجها ابيها عليها الذي يزوج ام الامر لها قال يزوج عليها تزويج ابيها اذا ثبت هذا فان للاب
ولاية النكاح على الولد الذكر اذا كان صغيرا او عبقرا وليس للولد بعد زوال الوصفين من الرضا عن على فضل

بالزينة العقل لا تبين المرأة منه الا بالطلائع بعد بلوغها بالاجماع والاختار **مسئلة** لا ولاية للام عندنا وعند
العلماء في النكاح ولا غيره فليس لها ان تزوج ابنها ولا بنتها صغيرة كانا او محبوسين او كاملين لاصالة الزمر
الولاية لان المرأة عند اكثر الفقهاء لا تلي تزويج نفسها فولي ان لا تلي نكاح غيرها وقال ابو حنيفة وابو يوسف
لا يم ان تزوج ولدها لكونها اشقى الناس اعطهم عليه ومنع صلاحه العلة ورواية عن مسلم عن ابان
انه منكر رجل زوجته وهو غائب قال النكاح جائز وان شاء المزوج تزويجه فالحرام لا يجوز له ان يتزوجها
او عت الولي لا يرضى ولا ينفذ ولا يعطى ثبوت الولاية كالاعت **مسئلة** الثيب التي ذهبت بكارتها بالجماع لا تلي
الا بغيره عليها مع بلوغها ورشد لها عند علمائنا لجمع بل لها ان تزوج نفسها من ثبوت مباشرة وكذا
وان تتوكل في عقد غير هل قبل سبق وان كانت بالعترة وشبهة زوجها الارب الجمل خاصة فان لم يكن لها
اب ولا جد وقال اهل الطب ان علمها تزويج زوجها الحاكم ولا يفضل الا قول طهين مسلمين ذكر في
عليه ولو انشئت العلة جاز الحاكم ان يزوجه لان من مصالحها وان كانت صغيرة فان كانت صغيرة زوجها الارب الجمل
للارب ولها ولاية الاختيار ولو كانت معقوبة جاز لغيرها تزويجها وبه قال ابو حنيفة لقوله ليس للولي مع التخيير
دواء العانة من طرف الخاصة ما تقدم ويؤيد الصادق لا باس ان تزوج المرأة نفسها اذا كانت ثيبا بغير زناها
اذا كان لا باس ما صنعت وقال الشافعي الثيبان كانت وشبهة لم يجهل النكاح ولا يزوجه الولي الا باذنها لان
استدائها يمكن لعقلها واختيارها الرجال وليس لها ان تزوج نفسها ولا ان تزكو لو كانت معقوبة زوجها
الارب الجمل خاصة فان لم يكن زوجها الحاكم ان قال اهل الطب ان علمها تزويج زوجها وان كانت صغيرة فان كانت
صغيرة للارب والجد اختارها وان كانت معقوبة جاز للارب والجد تزويجها ولم يزل الحاكم لان الصغيرة اذا
الى النكاح فزوجه والى غيرها عطف الكبر اذا عرفت هذا فالفرق بين الثيب البكر مع بلوغها ورشد هاتين
عندهم احدهما ان الثيب لا يجبر عليها وانما يزوجه اذا اختارت والثيب ان الثيب اذا نكحها وان كانت البكر
السكون **السبب الثاني** الجوده للارب **مسئلة** الجدل الارب ان علمه حكم الابن ان له ولاية النكاح على العترة
والكبرين المحبوسين وكذا في غير النكاح بالجملة مكره حكم الاب اجماعا فان احدا لم يخالف في الجدل ولاية النكاح على
والصغيرة وعلى البالغين مع زوال رشدها ولا في حق طفل وشدة شقة فثبت له الولاية كالارب ولقولنا نعم
كان تزويج الرجل ابنة ابنه من غير زنا قال ولا يبرأ من ان يزوجه فان تزوجه اولا وجدها رجلا فالجد وليها
ولا تستأمر الجارية في ذلك اذا كانت بين ابويها فاذا كانت ثيبا فوليها نفسها تدنيها الجيران جدام الارب
لا ولاية له مع جد الارب ومع اقاربه نظر لا بشرط ولا ولاية للجد من غير الاب لا علم بل ثبت له الولاية سواء كان
الارب جيا او ميتا لما تقدم وقال الشافعي انه ولا يشرط طهرها الارب والاب سقطت ولاية الجد وتكون
المرأة تلي من الارب لها ولا جد وليس للجد تزويجها الا باذنه وبه قال المصنف والوجه الاول ان الولاية تثبت له
فلا تزول الا بجماع شرعي لم يفسد ولا الهامة فانهم شرط في ولاية الجد موت الارب فيا كانت الولاية له دون الجد

وقد تقدم في المسئلة السابقة في القسم فان هوى ابو صابلا فالجد وليها **مسئلة** اذا تزوج الارب
الجد احد الصغيرين لم يكن بعد بلوغه ورشد منعه العقد ولا يبرأ له سواء الذكر والانش في ذلك ما عورده في صفة العقد
من ثبوت الجوار لها بعد بلوغها عمول عليها اذا زوجهها بغير كف أو بذي عيب وان كانت المرأة صغيرة كان للارب وليا
على النكاح سلمة كما انه معقوبة وكذا للجد لا يجوز لغيره ان يزوجها لان الشافعي قال مالك واحمد لا يجوز ذلك
الا للارب خاصة دون الجد ليس باصل في الولاية لغير الجد الصغيرة كالاخوة منع الصوفي ولان الارب لادة ونفسا فاستحق
بذلك الولاية على الصغيرين مع العدالة كالارب وقال ابو حنيفة يجوز ذلك لجميع العترة كالاخوة والعهد بينهما والاعام
ايضا لانهم اذا زوجهما قبل الارب والجد ثبت لها الجوار في نكاح اذا بلغت لان الصغيرة بينهما يثبت مال
الاستحقاق فلا يجازها كالارب الجد وليس للجد ولا لغيره ان يزوجها لانها تملك الاجار على النكاح **مسئلة**
قد بينا ان البكر بالعترة لا ولاية للارب ولا لغيره في النكاح وبه سواء كان النكاح دائما او مقطعا فلوزوجهما
احدهما لم يفسد عقدة الارب ضاها على اشهر الا قول وقد بينا الخلاف في ذلك ومن فقهاء ساء اذن لها في
الدائم دون المقتطع وبعضهم عكس ومنهم من جعل الولاية للارب والجد للارب دونها وليس لها معها حكم في رواية
ان الولاية مشتركة بينهما وبين احدهما فلا يجوز لها ان يفرط عنها بالعقد لانه منصوص من حازم الصحيح **مسئلة**
قال خنساء البكر وبغيرها ولا نكح الاباءها واعتدائها فلا نفق يجب للبالغة الرشيدة ان نسا ذن اباهما وبها
فان لم يكنوا فحينئذ فكل اخاها او قول على راي فيها الاكبر لو تعدت المأثرة وان تغير اختياره الاكبر
الارواح لوعا رضى الاسرى ومن اثبت الولاية للبكر بالعترة للارب والجد اشبهان بينا ذن ابوها او جد
لرواية صفوان قال استأد عبد الرحمن موصيا بعترة في تزويج ابنته لانهما من نكاح فقال فعل وبكون
بعضها فان لها في نفسها نصيبا لو اشد او خطا **مسئلة** كل الامة من برت بالرحم لا ولاية لهم في تزويج
المرأة صغيرة كما نسا وكبر بكر او ثيبا وبه قال الشافعي لاصالة علم الولاية وقال ابو حنيفة في احدى الروايتين
انها فلا النكاح لان كل الامة من اهل الميثا تكون لهم الولاية ولو لم يجز لان كل الامة لبيت من اهل
عصبتها فثبتت الاجابة واعلم ان ابنا صغيرا قال كل الامة من زوج المرأة الا لا يزوجها فلها الرضا اذا بلغت
فلا تزويج الارب الجمل وهو على مذهبا الاول قول الشافعي حيث يمنع ايقاف النكاح على الاجماع **مسئلة**
لو كان بين المرأة وبين الارب او الجد عداوة ظاهرة لم يكن لها ولاية عليها ما عدا نكاحا لا شفا الولاية عن البالغة
الرشيدة واما عند العامة فقال بعض الشافعية لولي اجارها على النكاح وجوزه بعضهم تدنيها فدلنا
بما سلكنا ان الجد للارب ان يبرأ البكر البالغة وهو قول الشافعي وله قول ان الجد لا يبرأ البكر البالغة وبه قال مالك
في رواية وعند اصحابنا لا يجوز له اجار الصغيرة ولا الكبر وهو رواية عن مالك والحنف فدلنا من ان الارب
النكاح كما انه مشدود ولاية للملك مع وجوب النفقة وحصول الفتى **مسئلة** بنت الارب الجدل ان لا يزوجه
الصغيرين حتى يبلغا لان النكاح يلزمها حقها ويكونان اهل الازنة فينسا ذن اوليا العقد بانفسها عندنا

ولان قضاء الشهوة اذا تنقل بالزوجين فنظرهما لاضهما فيزاولن من غيرهما خصوصاً بمن يلزمها عقدة كالاب
المجد للاب **مسئلة** قد بينا ان الثيب هي التي ذلت بكارنها بالجماع فتقول ان ذالت بوطئ في النكاح او المملوك او
البشره في بيت فنام وقتنا ذن ان كانت كبيرة وان كانت كبيرة وان كانت صغيرة كان للاب والجد الاب اجابها
على النكاح وقد سبق العلامة في ذلك ان ذالت بكارنها بالزنا فان كانت صغيرة لم ينعقد باذنها في الصغير
اذا بلغت عندها ولا ينعقد سكوتها في الذن لزوجها عن كونها بكر او غير ذلت بالناظر لان بكارتها ذهب بالوطئ
فكان اذنها بالظن كالوطئ بالنكاح الصحيح لان النكاح لا يقبل في البكر فلهذا الكفر الشارع بسكوتها في
الموطوءة التي قد باشره الرجال بل الزانية اولى بالاستطلاق منه قال الشافعي قال ابو حنيفة اذا زنا بكارها
في الزنا كما في البكر في الاكتفاء في اذنها بالكوك وعن مالك مثله وهو القول القديم للشافعي واصل الزنا
عن احد القولين البكر بغير جلد بغير تعريف علم فساها بغيره ولا يجزئ لانه تم سهاها بغيره من الزنا لانها
كانت كذلك حال الزنا ولا يثبت لدخولها بها اذا اوصى للثيب بغير مظفرها ولو ذلت بكارنها بطفر او بغيره
سقط وطأ واصبح او ماله الطمس او طول النفس والدودة المساء بالفرق فالاقرق لها كالابكار لان حكم الابكار
يزول باختيار الرجال ولم يحصل ولم يناد من الرجال في عبا عنها وعبا عنها وهو قول بعض الشافعية
قال بعضهم انها كالثيب لزوال العذرة المولدة وهي محبونة او مكرهة او نائمة فقد قال بعض الشافعية ان
حكمها حكم الابكار لبقاء النكاح وهو خلاف طائفة من الشافعية وفي الموطوءة في الدرر جها للشافعية
ان حكمها حكم الابكار والوجه المنع لزوال النكاح **مسئلة** اذا تمت البكر بالغة التزويج وقد خطبها كفو
حاز لها ان تزوج نفسها منه عندنا لان لها ان تنقل بالعقد على ذمتها ومن جعل الزانية للاب والجد
عليها اجابها بغيره لا يجب طعام الطفل اذا استطعم فان امتنع ثم تزوجها السلطان لما رواه القاسم
عن علي بن ابي طالب قال قلت لابي عبد الله اذا تزوجها الصلوة اذا اتت والجنابة اذا حضرت والام اذا وجد شملها كنوا
لشافعية وجوابه لا يجب لاجازته ولا يثم بل مشاع لان الفرض يحصل بتزويج السلطان ولا يثم بغيره
الابجد فكيف يجبرها على النكاح **مسئلة** لو عنت البكر بالغة الرشيد كفو كان لها ان تزوج بغيره
لم يرض الاب ولا الجد على ما تقدم ومن خالف ذلك فادع هذا فلو عنت كفو وعين الاب عزم وادع زوجها
بر الشافعية لان ان عليه تزويجها من غير اعفا فالحال وانها لا ينعين ولو زوجها من غير جاز
لأنها عجزت فليس لها اختيار الا زواج وهو اهل نظر انها **السبب الثالث** الملك **مسئلة** الزانية في نكاح المملوك
الى المولى سواء كان المملوك صغيرا او كبيرا وسواء كان المولى ذكرا او انثى وسواء كان كبيرا او صغيرا وكذا الا
لغيره فافهم فلو كان اهلين وقوله تعالى عبد المملوك لا يقدح على سلب فلا ينعقد على جميع الاشياء
جملتها النكاح وادع زواجه في الحسن الباقر قال سئل عن مملوك تزوج بغير اذن سيده فقال ذلك
الى سيده ان شاء اجازة وان شاء فزى بينهما الحديث والاجماع فان اهل العلم اجمعوا على انه ليس للبدهان

تزوج

تزوج بغير اذن سيده وادعاه العاهر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزوج من غير اذن سيده وامر من
حديث اخر من اذن من طريق اخر فقول الشافعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزوج من غير اذن سيده
فتدابعث فزوجها ولا صداق لها وحكم الملاء في سلب ولا في النكاح منها حكم العبد موارو للشيخ وقد قيل يجوز عند
المنقطع على امر الملاء من غير سببان ثم رجع عنه **مسئلة** لو باء العبد فزوج بغير اذن مولاه ونقض على ان
المولى فان اجازة صح ولزم وان فسخ كان كمنع مطلقا ثم قال الشافعي والراي واحدا في الروايتين لان
مقد صد من مكلف فغير مبادر في محل قابل للعلو منه فلا يقع قاسدا ويقسم ولا ينعقد يورث الفسخ
على الاجازة كالوجوه لما تقدم في خبر الباقر وسئل زواجه الباقر عن رجل تزوج بغير اذنه فدل به اثم الملعون
ذلك سواء قال ذلك لمولاه ان شاء فزى بينهما وان شاء اجازة كان فزى بينهما فلا يملك ما اصدقها الا ان يكون
اعلى فاصدقها سلفا كغير الحديث وقال مالك ينعقد النكاح ويكون للبدهان لان العبد ملك وانما منع لغيره
فينعقد ويقسم على فسخه ككناح العتق وقال الشافعي يبطل العقد في اصله وهو قول عثمان وابنه عيسى واحدا
الرواية الثانية لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يزوج من غير اذن مولاه فهو عاهر العاهر الا في لان البدهان ملك زينة العبد
مناعه وحقوق النكاح تغلق بفسخه فقد عند في غير بدهان بغير اذنه كان فزى بالحد ففسخ فان حبس باحد
قال فزوت هذا الحديث لا في فقال هذا حديث منكرو ورواه ايضا عن ابن عمر مرفوعا عليه سلمنا لكن محمول على
نكح بعد منع مولاه وكرهه لانه يقع بطلان العتق لا ينعقد النكاح من اصله بخلاف ان يكون مرفوعا كالمحمول
مسئلة لو اذن له تزوج بغير سيده في التزويج فزوج صح العقد لاجتماعه لان عبا له بغيره وانما منع لغيره البدهان فانما
حصل رضاه البدهان لان المانع فخره ان الملاء لو اذنت لعبد هاء النكاح ففكح صح اجامعا وان لم تكن عبادة الملاء
في النكاح مبني عند بعض العامة فيجوز ان يكون اذن مولا ومقبلا بامارة بعبها او بواحدة من القليلة او بالذمة
واذا عين المولى امارة بعبها لا يمكن للعبد التزويج بغيرها فان تزوج بغيرها وقع موقفا عندنا على اجازة المولى
فان اجازة نقد والابطال وقال الشافعية يبطل العقد وحكي بعضهم وجها انه لو كان قد فسخ على المهر ففكح بغيره
بذل المهر او اقل منه صح النكاح وفتن يقولون يفتن على الاجازة واذا اطلق المولى تناول اذنه المهر والافروف
تلك البدهان وعجزها الا انه ليس له المخرج عن بده مولاه الا باذنه فان خرج كان للمولى منه لان اذنه في النكاح
لا ينعقد لانه في المهر المنكوح **مسئلة** الملاقاة لادن انما ينعقد الى النكاح الصحيح ولو تزوج فاسدا فزى بينهما فان
كان قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان بعد وجب عليه المهر المثل والشافعية قالوا احدى ان الخلاف الذي قيل على
الصحيح والفاصلان القاسم من النكاح يتعلق بالامام كالصحيح الثاني لا يتناول اذنه القاسم ولا يوزن له في
البيع لم يتناول القاسم وما يتعلق احكام الصحيح فانما يتعلق به احكام الوطئ اذا وجد خاصة ولهذا لا يتعلق بشي
من غيره موقوف ولا يقبض على الوفاة ولا التوارث ولا الاطلاق ولا الظاهر ولا كثير من الاحكام ولو اذن له في تزويج
فكفح كما قاله بطل الفسخ ولا ينعقد اذنه منه **مسئلة** اذا تزوج العبد باذن مولاه فزوج صح العقد بخلاف وانما

المخلاف في عمل المهر والمنفعة فليست قولان احدهما وهو الاظهر من علمنا انه ثبت في ذمة المولى سواء منها اولم
بضمها او سواء باشر العقد او ان لم يشرع له مع ملكه لو لم يملكه ولا يملكه غيره وسواء كان ماذونا له في التجارة او لا
بجواز عليه وميراثا اهل لا ينفق بالعبد من غيره فلهذا وجاز في ذمة المولى وان كان في ذمة المولى
والنفقة ثبوتان في كسب العبد وميراثا لا ينفق وهو ذم المولى عن اهل لان النكاح لا يخلو من ذلك فاذن في
اذن بما يتعلق به كالواذن لعبد في الاحرام بالجماع كان اذنا في ما يتعلق به الاحرام واخص ذلك في كسبه وملكه
بذمة ولا ينفق في ما يلزمه من نفقة في الحال فكان بدلهما ايضا حاله لم ينفق به في ذمة المولى لان ثبت في ذمة
المولى ولم ينفق بذمة السيد لان السيد لم ينفق في ذمة ولا هو مستحق بدلهما اذ ثبت هذا فان قلنا المهر والمنفعة
في ذمة السيد فهو الجواز ان شاء اخرجها من المهر وان شاء من كسب العبد وعلى تقدير ثبوتها في كسب السيد
في العبد اما ان يكون كسبا او اذنا في التجارة او لا يكون شيئا منهما فان كان مكتسبا وجب عليه كسبه فلهذا
نهارا وقيل لا يستباح لبلد فان اختار سيده ان يستخير به بالنهار فينفق عليه وعلى ذمته جاز في الاجرة فان
له اشتغالها بها نهارا اذا زوجها لانه لا كسب عليها ولو اراد سيده ان يملكها في سكنى ومداوة كان له ذلك اذا
كان له سكنى عليها ولا يلزمه راس النهار لان مقتضى الاستعمال وليس النهار عملا للاستمتاع والسيد الذي
فان حق امرة العبد لا ينفق على حق امرة المولى والحر والحران يسافروا وكسب امرة وانما يتعلق النفقة بكسبه
الحاصل بعد وجوب النفقة فاما كان في ذمة المولى فلا ينفق به لان اذنه في النكاح اذن في الكسب النفقة
لوجوبه عليه وهو ينفق كسبا بعد الوجوب ما المتقدم فلا ينفق اذنه فنفق النفقة به لانه حارس على احواله
السيد كلها مهر ولو كان المهر مؤجلا فأكبر قبل حلول اجله لا يتعلق به وانما يتعلق به كسبه بعد حلول الاجل لان
الوجوب ينضم الاكساب وان كان ماذونا له في التجارة فينفق اخلا من وجوبه على مولا لا تفاوت على
وجوبها في الكسب الا الشافعي ينفق على ما في يد غيره واختلف اصحابه فقال بعضهم ينفق ما في يد من التجارة لان
له ينفق على غيره من ذمته واذن في ذمة المهر والمنفعة فكذا ذلك وبناء وقال بعضهم بدنه كسبه فلهذا
يدفع ما في يد الاخرى انه لو كان في ذمة المولى لم يدفع منه اذ لم يكن ماذونا له في التجارة وانما يدفع من
المهر ولو قال الاول بان ما في يد غيره في حال التجارة قد تناوله اذنه لقضاء بوجوبه فلا بد من كسبه
لم يكن ولا مكتسبا فعندنا يتخير مولا بين الانفاق عليه من المولى وبين الانفاق عليه من غيره فباع كل يوم
في النفقة او في المهر كله والشافعي قولان احدهما انه يتعلق بذمة من يبيع به اذ اعتقوا جبر لان ذلك حق للمهر
من له الحق فاشبهه بغيره من المهر فلهذا ينفق في حال التجارة فيقال للمرأة ان زوجك مصروف في التجارة وان
منعت لخصاره وان شئت جرت ابدان والثاني يجب على السيد كماله لانه اذنه في تزويجه علمه فلا
على المهر النفقة فينفق الوضاب بالزام المهر والمنفعة كالا بانه في ذمة المهر الصغير الفقير فالله على الاب مسئلة اخرى
بين القول بوجوب النفقة للمهر على المولى وبين وجوبها في الكسب ان الكسب لو قصر عنها وجب البذل والمهر

النفقة على الاول دون الثاني مسئلة للسيدان يعني المهر في ذمة المولى وان يطلق فينفق المهر المثل فان نزع
باعتنه او بغيره المثل مع الاطلاق او دون صح العقد ولو لم يزوج المهر في ذمة المولى لم يزوج المهر المثل ولا يملك
ولا الله سبحانه بل تثبت الزيادة في ذمة العبد ببيعها اذ اعتق وهو احدى الروايتين من اهل والثاني انها
تعلق برتبته اذ عرفت هذا فاذن السيد ان يكون مولا في المرأة والمهر وان كان يكون مولا في المرأة وميراثا في
المهر والعكس في الاقسام اربعة **الاول** ان يطلقها فله ان يزوج من شاء مهر المثل او يزوجها من زاد فالزيادة
في ذمة من يبيع بها بعد العتق **الثاني** ان يبيعها فله ان يزوجها او يزوجها من زاد فان قلنا
المأذون له في النفقة موقوف على اجارة المولى وقال بعض العامة يكون مولا والمهر فان نقص عن المهر
صح لزوم العقد ولو لم يزوج المهر في ذمة المولى في ذمة العبد ببيعها بعد العتق **الثالث** ان يكون مولا
في المرأة وميراثا في المهر فله ان يزوج من شاء او يزوجها من زاد فان قلنا المهر مولا فان
زوج المهر في ذمة امرة مولا فله ان يزوجها او يزوجها من زاد فان قلنا المهر مولا فان
واضاف ان الزيادة على مهر المثل ببيعها اذ اعتق **والثالث** بطل النكاح **الرابع** ان يكون مولا في المرأة وميراثا
في المهر لم يجز له القطع الى غير اعتبار نفقة على الاجارة عندنا وبطل عند الشافعي واختلف المهر الى
مهر المثل وان قلنا فان زاد ببيع الزيادة بعد العتق **مسئلة** اذا اذن السيد في النكاح فاسد بطل العقد والاذن
الاخرى بوجوب بينهما فان كان قبل الدخول فلا شيء على العبد ولا على السيد وان كان بعد وجب مهر المثل
وعمل على المهر في النكاح الصحيح المولى في ذمة المولى وفي ذمة العبد وعلى المولى كسبه ولو اذن في النكاح
مولا اذن في الصحيح على مقدمه فان تزوج فاسد اذن بينهما فان كان قبل الدخول فلا شيء وان كان بعد وجب
مهر المثل لا سيما على الجنازة وعلى وجوب ذمة العبد والشافعي قولان سببان على ان يطلق الاذن هل يتناول
الصحيح فاسدا ونقص الصحيح فان قلنا بالاول فحكم المهر في الصحيح اما ان يكون في كسب العبد او في ذمة السيد
ما تقدم فان قلنا بالاول فحكم المهر في ذمة الصحيح اما ان يكون في كسب العبد او في ذمة السيد على ما تقدم
قلنا بالثاني فهو صحيح فاسد بغير اذن سيده وهو يجب له قولان احدهما ان يتعلق بذمة من يبيع به بعد العتق
لانتهى من له الحق فكان مولا من البيع والثاني ان يتعلق برتبته لان المولى على خلاف مجرى الجنازة اذا
عرفت هذا فاذن له في نكاح مولا او باعكس وفي نكاح امرة مغيرة فنكح مولاها او في بلد نكح في غيره
فالنكاح موقوف عندنا على اجارة السيد وعندنا ان يبيع بغيره وهو قول بعض العامة **مسئلة** اذا اذن السيد
في التزويج فزوج ثم طلق العبد لم يكن له نكاح امرأه اخرى الا باذن جليل سوى عيب له في اذنه في التزويج والطلاق
الاخرى الاذن الى المنتهى وهو المرأة الواحدة فالزواج يكون موقوف على اجارة المولى او موقوف على
الخلاف ولو نكح مولا فاسد فالأول ان لم يزوج اخرى لان الفاسد لا اعتبار به وللشافعي قولان متباينان
على ان الاذن هل تناول الفاسد فنفق ببيع **مسئلة** لو تزوج العبد امراة من سيده ثم دفع اليه وامراة

بشرائها قال ان شرائها لي واطلق صح الشراء او النكاح بان لا يحل لان ملك السيد لا ينافي في كونه موهوب للعبد
ان يتزوج فان سببه وان قال ان شرائها للعبد لنفسه فلا ينافي في قولان مبيحان على ان العبد لا يملك
مولاة شيئا هل يملكه ام لا فان قلنا يملكه اقتضى نكاحها وان قلنا لا يملك وهو المعتدل فالنكاح باق بحاله لا يقع
فوقه وبينه وبين الاخر ويكون الشراء للسيد لو كان نفسه حرة ونفسه موهوبة فمتى تزوج بادن سببه صح فاذا اشترى
فان اشترىها بملك بنصفه المهر صح الشراء وانفصح النكاح بينها لان ملك زوجها وان اشترىها بجميع الكسب
على الاجازة من المولى فان اجاز صح الشراء وانفصح النكاح وان لم يجز قط في ضيق لا لانه شراء مبرور
ولا يبطل في نفسه وللشافعية قولان في نفي نفسه مبيحان على قولين تفريق الصغرى احدهما يبطل في النكاح
هذا النكاح بحاله والثاني يبطل في نفي شريكه فاصح وبصح في نفي نكاح هذا النكاح بفتح **مسئلة**
اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فقلنا سبق القول بان يقع موقوعا وهو قول احمد في رواية وهو قول صاحب الزاوي وقيل
الشافعية بطلان ذلك لم يكن على السيد شي بل يبيع العبد بهر مثل اذا عتق وقال احمد يصح على سيده خسا
المهر لان ان يجاوز فيه فلا يصح على السيد اكثر من قيمته وجملة ماله قال عثمان بن عفان وعمل ابو موسى عن احمد
رواية اخرى ان الشئ لها وحده فمهرهم على انها اذا كانت ماله بالتميز ومنه رواية قالوا انما اذا كانت ماله بالتميز
قلنا نعم المهر وادام قلنا فلما المهر في رتبة العبد ومنه رواية اخرى ان الواجب مهر المثل وهو قول اكثر العامة
لان على زوجها مهر نكاحها مثل في النكاح بل وعلى ماله لان النكاح لا يكثر القاسم وانما وجب في لان عثمان بن عفان
اقتضى به ولو زاد خسا المهر على قيمته لم تلزم السيد تلك الزيادة لان الواجب عليه ما يقابل مهر العبد فانه لو سلم العبد
اليهم لم يلزم شي فاذا اعطى القيمة فقد اعطى ما يقابل الرتبة فلم يلزم زيادة عليه وان كان الواجب اقل من قيمته
العبد لم يلزم اكثر منه والنجاري في تسليم العبد وانفرد الى السيد ولو اذن السيد له في تزويج معتزة
بل في معتزة او من جنس معين فتكفي غير ذلك فكما مر فاسد حمله والحكم ما تقدم من وجوب مهر المهر وان اذن
في تزويج صحيح فتكفي فاسدا فكذا لا ينعيز اذون له فيه ولو اذن له في النكاح واطلق فتكفي كما حاشا فاسدا اصل
ان يكون كذلك عنده لان الاذن في النكاح لا يقتل الفاسد واخل ان يتناول لان اللفظ بالطلاق لا يقتل
وان اذن له في نكاح فاسد وحصلت الامانة فيه فيملك سيده جميع المهر لان زيادة **مسئلة** للسيد اجازة
الكبير العاقل على التزويج من شاء المولى من حرة او امته لم يجز عند علمائنا وروى ابو حنيفة ومالك والشافعية في
القديم لقوله تعالى وانكحوا الاباءى منكم والاصحاب من عبادكم وامانتكم ولا تملك استيفاء جميع منافعهم ولا
ملكها من شاء فالنكاح من جعلها ولا يملك اجازة على عقد الاجازة فملك اجازة على النكاح كالاقتضاء
الباقي وقيل من مملوك تزوج بغير اذن سيده قال ذلك الى سيده ان شاء اجازة وان شاء وق
يملكها ولا على سلبا خيرا والعبد وانما انما هو المولى وقال الشافعية في الجوز لا يملك اجازة
الكبير على التزويج وبه قال احمد لان مكلف يملك الطلاق فلا يملك اجازة على النكاح كالاقتضاء لان يملك

رفع النكاح

رفع النكاح بالطلاق فكيف يصح على ما يملك ونفسه ولان النكاح عقد يلزم منه العبد لا الاطلاق عليه كالنكاح
والحق ان الولد حوطات ولدا للملوك فانه مملوك فانه اجازة على النكاح فبطل هذه الفتاوى وقد
قلنا ان المهر لا يتم للسيد فلا يثبت شي في رتبة العبد **مسئلة** للمولى اجازة العبد الصغير على التزويج
عند علمائنا اجمع وهو قول اكثر العلماء لان مملوك تزوج ابنة الصغير فبطل مع ملكه ولا يملك
واختلفت الشافعية على طريقتين منهم من قال بغير قولان للشافعية كالنكاح منهم من قال له اجازة قولنا واحدا
قوله فاشبه المحن والاصل ان العبد في عدم جبر البالغ ان كان بائنا يملك رفع النكاح بالطلاق لا لصغره
بملكه فغير وان كان بائنا يلزم منه الاطلاق ولا خلاف في ان عتقه المحن كالصغير النكاح اذا ثبت هذا فان
المهر ثابت في رتبة السيد سواء منتهى او لا **مسئلة** لو طلب العبد من سيده النكاح على السيد انما ماله ولا يصح
عليه وبه قال مالك وابو حنيفة لا يشرع في رتبة لم يصح على النكاح كالاقتضاء للمالك الفرق في ملكه كذا
ولان اجازة ضرها على المالك لا يشرع في العبد حتى لا يفرج امر كبيره من المولى وفي ذلك
مهر عظيم وقال احمد يبيع المولى على انما حرة وللشافعية قولان كالمذهبين لان مكلف دفع النكاح لخاصة له
على له انما حرة لا المحن على نفسه والفرق ان المحن عليه لغيره والفرق ان المحن عليه لغيره لا ماله على الرتبة
والسيد بغير **مسئلة** فيجب للمولى اذا طلب العبد منه التزويج ان يزوجه بالطلاق لا بغيره وبكسر عن الزنا
وفيه اذعان بالعبد وما قلناه من جواز الاجازة للسيد ان يقبل النكاح للعبد البالغ ولان بكراهه على القول صحيح
لان غير مقل في الاكراه وهو قول اكثر الشافعية قال بعضهم على تقدير الاجازة ان يقول بالغير لا ببيع وقيل ان
السيد على العبد كاترا والاب في حق ابنته وعلى قول الاجازة لو امتنع زوج السطان كما لو عضل من نكاحه
ولو كنع نفسه قال الجويني كما هو كالمطلب السيد وامتنع المولى فتكفي بغير **مسئلة** المهر والمقضى نفسه على قول
يصح والمنفق حكمه حكم القربا من نفسه ونفسه عبد فان السيد لا يملك اجازة على النكاح قولنا واحدا
لان لا يملك جميعه والنكاح لا يختص بنفسه فلا يصح ان يعقد على الاملاك فان طلب النكاح من سيده لم يصح
وللشافعية قولان كالفق لان السيد لا يملك نفسه والعقد لا يقع على جميعه واما المكاتب فليس للسيد اجازة على
النكاح حرة وان قط او شرط لا تقطع سلطته مولاة عند الاما بطلان الاكساب هو قول الشافعية لان تزويج
القارب عن كراهة في ذلك ابطا لا كسبه عليه فان طلبا المكاتب من سيده النكاح لم يصح مولاة عليه وللشافعية قول
مبيحان على ان القربى مبرورة على كراهة او لان قلنا لا يصح على النكاح القربى المكاتب للشافعية ومبيها احدها
يجوز ان يملك يعلق لكسبه فلهذا لا يملك شيئا باظهاره الثاني لا يجوز له ان يملك يعلق بكسبه ولهذا لا
يملك غيره والمجاهد بغيره القربى واما العبد المثل يمين اثنين فله ما عتبه له الولد اذ اعتا العبد النكاح
واحد السيد لم يصح الاخر على ما قلناه وهو احد قولي الشافعية والثاني ان السيد يصح على النكاح مولاة وان منعا
جبره ولو اقره المكاتب لان جانب العبد قوي باجابه احد السيدين ضاركا كانه هو عبيد لا يملك نفسه ملكا

فاما انطلق من كبره فلهذا ان الكاتب وبطل من نصفه جوا اذا طلب من سبه النكاح لان الحر من غير ان يشترط
مالك النصف ولو كان الكاتب باذن السيد صح عندنا ولشأنه غير طريقا ان احدهما ان يرضى على الخلاف في غيرها
باذن السيد واصحابنا عندهم القطع بالحق لان من النكاح وان تعلقت بكسبه فلها عوض يتفق به فصار كالمالك
شتر من غيرها **مسألة** يجوز للسيد ان يزوجه من غير موافقة ويزوجه من غير موافقة ويزوجه من غير موافقة لان السيد ان
يزوجه من غيرها من ولد واحد بخلاف الجمع بينهما لان كل واحد منهما على ما قبل لما فعل السيد كان جائزا او اواراه فصح
الفرق من الخلاف في ان كانت له اذ كانت للرجل ان تزوجه من غير موافقة من غيرها اذا شاء وجمع بينهما اذا شاء وقالوا ان
هذا الفعل من المولى باذنه لا بد من موافقة من ان يكون ذلك عند نكاح وان سمى تزويجا فعندنا فصح
الاستعانة بالخيار وكذا ان يفرق المولى بينهما بامر العبد باذنه لهما او امرها باذنه لهما لانها لا تكون
ملاكا حقيقة لروعي منها أحكام الطلاق وشروطه وانما هو كذا ان يضع الا ان يتلفظ به الزوج لقوله في الطلاق
يدين اخذ بالساق وهذا لم يقع من الاخذ بالساق بل من المولى هو الذي هو دليل واحد قبل على ان هذا
العقد والفعل باذنه للمولى وعلى ما يفتي به لا يكون عقد نكاح لروعي فيه لا لاجاب و القبول من موجب بل
ولا يصح لك بين الاثني وبين نفسه وهذا الكلام على طوله من بعد لان التقدير وجود العقد بان يقول
المولى لعبدك زوجتك جازي بنى لا تزويج العبد فلهذا النكاح ولا يفتي بالتزويج والعقد الا من يفتي
واسند له على ان الفرق بين كلامه من كلامه او اذ انما فاقه في صحة العقد وفتح الفرق فارة بالطلاق في اذ انما
من المولى في هذه الصفة حيث ان السيد اجابها على النكاح فبان الفرق بين المولى والفرق بين المولى والفرق
جائز بعده وكان عليه ان يعطيه شيئا من مال ماله وكان الفرق بينهما بغيره ووجب على المولى ان يعطيه
شيئا من ماله يكون كالمأواه الجليلي الحسن من الاضافه قال في ذلك الرجل كيف يفتي عبد الله قال يقول في
انكحك فلا يزوجها ما شاء من قبله ومن قبل مولا ولا بد من طعام او درهم او نحو ذلك ونحوه من الفرق
ومنع ابن ابي عمير من ذلك وقال لا يفتي الا من يفتي المولى والفتي عليه هو المولى ايضا
يشترط الانسان في تزويجه شيئا ولا اقرب مما بين الروايتين على الاستحباب وقال الشافعي لا يجب الا
اصحاب ابو حنيفة ان يوجب المهر فانه نعمتهم فقط لا العقد ايضا على العبد فلهذا لا يفتي النكاح
مهر ليس يوجب لان المهر لوجوب السيد على عبده ابتداء ولهذا لا يفتي الا من يفتي المولى بالفتي
انما يفتي وجوب حق من يبيع الوجبة فهو له استقطا قال الشافعي في القديم اشترط المهر لانه من سنة
النكاح وقال في الجديان شاء تزوجه وان شاء ترك لانه لا يفتي من تزوجه **مسألة** لو كان نصفه مولا ونصفه
محرورا باذن سيده صح وان اشترى زوجة فان اشترىها بماله بصفته الحرة فصح النكاح به لان ذلك لا يفتي
وان اشترىها بغيره فصح النكاح ايضا عندنا لان ذلك بعض زوجته وهو مقتضى الفسخ النكاح وهو
الشافعي والثاني لا يفتي بالاصل والخلاف في تزويج الصفة لانه اشترى بالشرك بينه وبين

فان قلنا ان الفرق بين الصفة وبين البيع بغيره النكاح فان جهل لان البيع لم يجرى له وان قلنا بغيره
قد رخصه وبطل في نصيب الشريك خاصة ملك العبد الجارية وبطل النكاح **مسألة** للسيد ان يزوجها على النكاح
اجامعا وان كانت صغيرة او كبيرة بكونها كانت او ثوبا عاتقا او محبوسا لان ما فيها مملوكه والنكاح عقد على مقتها
فانتهى هذا الاجابة ولا بد بتفقه بانها فان يكتسب مهرها ونقطه عنه ففتها ويصرف ولدها وان كان النكاح
يرد على منافع البضع وهي مملوكه فان دعت في نكاحها فان كانت قبل لم يفسخ النكاح لان في نكاحها
انما اراد به وهو غير صحيح للاستمتاع وان في نكاحها نفقا فيتمها وان كانت غريم عليه كخروج النكاح عما
او اخذ من الزانية قلنا بعدم العقد فكذلك عندنا لا يفسخ عليه وهو احد وجهي الشافعي لان منافعها ملك
له ولهذا يستحق بدلها والثاني للشافعي بغيره لان ما في نكاحها من مقتها لا يفتي به ولا يفتي من فضاء الشهوة فلا
بدن اعانها وان حاجتها قد تمت عندنا فصح النكاح فصح النكاح لانها فان يزوجها على نكاحها فصح
فاما المدعي والمفتي بغيره عندهم فكان من بعض وجهي الشافعي فليس له اجابها على النكاح لان
لا يملك جميعها ولو سلمنا الانكاح لم يفسخ عليه وقال بعض الشافعي بغيره ان يكون فيها وجهان كالتزويج
لا يفسخ له وقال بعض الشافعي ان تزويجها بغير موافقة من المولى لا يفسخ النكاح لان في نكاحها
نفسها هذا على القول الذي يقولون ثورثوا على القول بانها لا تورث ولما رجع الملكة بغيرها الى
الى مالك بغيرها وفيه وجهان احدهما ان ماله ملك نفسه لانها جازية جميع المال ملك الزوج والثاني ان ماله
المولى بعد لانها وان لم تورث لاجل رقتها فان لا تفتي عليها والولاية والامانة فليكون له انكاحها عند
وعند العائنة لا يفتي بسلطته عليها من غير موافقة من مملوكه ولو طلبت انكاحها لم يفتي لك ايضا لانها لم يفتي
نفسها فصادت المهر عنه عليه فيفسخ ذلك وهو احد وجهي الشافعي والثاني ان يفسخ عليه لانها لا يفتي بذلك
وهو طريق من طرق الاكتساب ولا يفتي من الاكتساب المهر والنفقة والشافعي وجها في ان النكاح لا يفسخ
املا لان ملك المولى غنم وهي غير الكه لا ماله والام الولد فانها مملوكه لا يفسخ عن ملكه بالولاية عليه
اجابها على النكاح والثاني بغيره فلهذا اقول احدهما قلناه وبه قال ابو حنيفة واختاره المازني وهو الصحيح
الشافعي والثاني في قوله في القديم ان تزويجها بغير موافقة من المولى لا يفسخ النكاح لانها لم يفتي
تزوجها بغير رضاها كما نكح تزويجها بالمال والثالث ان لا يملك تزويجها وان وصي لان ملك السيد قد
معتق في حقها وهي لم تكن تكون فلا يكون له تزويجها كما ان الاخ لا يزوجه الصغير لصغره ولا يزوجها
المثل والنكاح قلناه لانها ان يملك الاستمتاع بها فملك تزويجها كالمدين ونحوها ونحوه يفتي حكم الحر بل
هي ملك له فلهذا في الباب ان ليس له بيعها وذلك لانها مملوكه فلهذا ان كان له سلطان
عنها ونحوه يفتي ولا يزوجها والعم اذا ثبت هذا فلهذا لا يفتي على احد احوال الشافعي من ان لا يزوجها
على تزويجها الحاكم بغير الشافعي وجهان قال بعضهم يزوجه الحاكم من طرفها الحكم لان طريق الولاية ولكن

يكون بمنزلة السيد لان المهر له ورضاها لان الاستماع بها وقال بعضهم لا يزوجه الحاكم لان الحاكم نائب الحاكم
عن الولي عند عده فاذا كان السيد لا يملك فاولى لان النكاح لا يملك ولو كان له انسان احسن فكل واحد بها
موت الاخرى حتى يفرق التي وطأها ولدان بزوجه ابنتها فان طلبت احدهما ان يزوجه لم يلزم عندنا
وهو طوعا وعند العاتر وان كانت المهر عليه لان مهرها يزول بان بيع الموطوءة **مسئلة** لو اذن لغيره في النكاح
فاشترى امرؤ وكثير الدين فليس له تزويج ان يزوجه امرؤ ويصحبها واعاقها والسيد وطأها وبها قالوا لان
ملوكه لم يجاز ذلك لغيرها من الاهل وقال الشافعي لو كان لعبد المادون في التجارة امرؤ فاذن له
يكون عليه دين او يكون فان لم يكن عليه دين قبل له ان يزوجه بغير اذن العبد وبها اصحابنا عندهم نعم والثاني
لا الا ان يعبد السيد المهر عليه وهذا الخلاف مبنى على ان السيد لو اعق عبد المتاجر في اثناء مدة الاجارة
فلم يجز على السيد بامره بغير المدة او لان قلنا لا يرجع لان العقد كان في زمان الملك فيها له التزويج
بغير اذن العبد وان قلنا يرجع لان ما فصر في المدة تنكف عليه في خدمته فليس له التزويج بغير اذن
العبد وان قلنا يرجع لان ما فصر في المدة تنكف لان النكاح ينقص فيمنها فبالا في ما وجد به من
حدث دين فيطالب ببقية الدين اذا صنف وان كان عليه دين فانه زوجه بان العبد والعراق صحيح لان
الحق لا يحددهم وان زوجه بان العبد والعراق او بارتد العرق دون اذن العبد لم يقع على امره
عندهم لانهم يقتصرون بمرأه العبد فلان التزويج ينقص فيمنها فالباقي من الدين يتعلق بدمه واما الثنا
فلا يفرق بين رضاها من طهرها وتلفق بدنه الى ان يفتق **مسئلة** لو باع السيد او هب او وطئ هذه الجارية
منها سواء رضيت العبد والعراق او لا واما الشافعية فالحكم فيه كالتزويج في حال قيام الدين عده واذ وطئ بغير
اذن العرق فحل عليه المهر وبها في وجوبه لا يوجب كالوطئ الزاهن والثاني يجب لان منفعة المهر للزاهن
ومنفعة رقبته للمادون الذي عليه دين لا تكون الا بالزواج لهما فالولد من الجارية ام ولدان كان
وان كان معسر لم يضام ولد وتباع في الدين فان ملكها بعد ذلك فالحكم كرامة المهر وتكون الحكم في
الاستيلاء والجارية الحائض في استيلاء الوارث جارية الزكرك اذا كان على المورث دين واذ لم يحكم
بثبوت الاستيلاء في الحال وجبت فيه الولد في جارية العبد المأثورة وفي جارية الزكرك ولا تجب الجارية
والمهر وتكون حرة في المهرين لا يفتق بالولد ولو اعق عبد من الزكرك وعلى المورث دين فقد
في الاول عندنا فالتعلق بالدين بذمة السيد او بكبد العبد ونصنا الثاني على اداء الدين وللشافعي في
نفوذ العنق فيها قولان في اعتناق المهر والمذهب ان كان معسر لم ينفذ العنق وان كان معسرا
نقد كالاستيلاء عليه اقل الامرين من الدين وفيه العبد كافي اعتناق العبد الجاني وتزويج الذي يفتق
المال بينهما من دون اذن المجني عليه لا يجوز ان كان السيد معسرا وان كان مؤسرا فاحد الوجهين
يصح ويجعل اختيار الفداء **مسئلة** تزويج السيد امره سواء اختار ذلك او هت جائزا اجماعا وهذا الحكم

ثابت للسيد بطرف الملك وهو ظاهر وصحى ان الشافعية لا يملك الاستماع بها كملك تزويجها والصرف بها
بملك استيفاء ونقلها الى الغير بالا حارة والثاني للشافعية انه يحكم بالولاية لان عليه النظر ودعاية الخط
لها ولهذا لا يجوز عندهم تزويجها من محبون بغير رضاها وتفرع على هذا الاصل مسائل **الاول** اذا ابتاع
الولاية بالفسق فالفاسق لا يزوجه امرؤ جعل هذا التزويج بالولاية وان قلنا بالملك طرأ تزويجها
ان لم يبعها **الثاني** اذا كان المسلم انكح ابنة فله مذهب الشافعية ان له تزويجها كما لا يجوز له تجزئة الكافرة
ناول صاحبنا النفس وجبهين احدهما ان المهر ولا على امره لقوله تعالى وان كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ
والثاني ان المهر لا على امره لقوله تعالى وان كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا في البيع والاجارة وهوها الا
النكاح وطأه في لا يفتق للحاكم ان يزوجه امرؤ الكلبا ومن العبد المسلم هذا اذا جوفت لها نكاحا
فان فيه خلاف في ما يفتق وان لم يعلم بنص المهر لم يزوجه هذا حكم الاثر الكناينة اما المجوسية والوثنية وثبنا
الحكام فيها اذا كان الكافرة مسلمة او ام ولد للشافعية وجهان احدهما انه يزوجه بان يفتق الملك كما يزوجه لغيره
الكافرة وحكم الاصل والفرع عندنا ممنوعان واطهرهما عندهم المنع والفرع من وجهين احدهما ان حق
المسلم في الولاية اكد الاثر انه تثبت الولاية على الكافرات بالبيعة العاترة والثاني ان المسلم يملك الاستماع
ببضع الكافرة فذلك تزويجها والعكس بخلافه ولو كان للمسلم امر مجوسية او وثنية قبل تزويجها للشافعية وبها
مبينان على الفرعين ان قلنا بالاول فله تزويجها ايضا وان قلنا بالثاني فلا والاول اصح عند بعض
الشافعية لان من ملك اخر من الرضا او الف عدهم كان له تزويجها وان لم يكن له الاستماع بها او
تقدم من الخلاف في ان تزويج الاثر يفتق الملك والولاية لا يفتق في تزويج العبد اذا قلنا ان السيد يفتق
ملكو كان الكافرة مسلم عندهم وراوا الاجابة في اجابته اياه الخالف في انه هل يزوجه امره المسلم وان
لم يزل اجابا ولم يستقل العبد ولكن باذن له السيد ليعطه مفرق فيفتق العلق كما ان المرأة تاذن لغيره
بغير اذن وان لم تكن هي من اهل التزويج قال بعض الشافعية للكاظم تزويج امره ان قلنا انه يفتق
بالملك وان قلنا بالولاية فلا لان الرق يمنع الولاية **مسئلة** لو كان العبد لغيره او محبوسا او مسفرا فان
المصلحة تزويجهم كان امر النكاح الى ولهم وهو وجه للشافعية لان الولي يفتق تقضية المصلحة والفرع ان
النكاح مصلحة مكان له فله كغيره وطأه مذهب الشافعية المنع لما فيه من انقطاع الكسابة وفوايد منهم وهو
ممنوع يجوز اقتداره على الجميع ولو طلب عدهم التزويج لم يجر الولي على اجابته وعند الشافعية خلاف على
ان السيد الرشيد هل يغير على اجابته عبده على تزويجه لو طلب ان قلنا نعم اجبر الولي هنا لا نترجم مقام
الولي عليه وان قلنا لا يجبر الرشيد فهنا لا يجبر الولي **مسئلة** انما الصبي والمجنون والسفيه للولي ان
يزوجهما مع العترة من الكسابة المهر والنفقة فله وهو ظاهر وصحى للشافعية وبها قال ابو حنيفة لاشماله على
المصلحة والثاني للشافعية وليس للولي ذلك لانه يفتق في نفسها وقد قبل فذلك وللشافعية وجهان للولي

المولى ان يزوجه انه الصبي دون انه الصبي لانه قد يحتاج اليها بعد البلوغ ولو كانت الامة للثب الصغير جاز
لولى ان يزوجهما عندهم وان لم يزوجهما السبلة عندهم لزوال الانية عنها بالثبوت وعندنا يجوز تزويج
السبلة ايضا لان مقتضى اللولاية الصغر فلا سبق وقال الشافعي الاب لا يزوجه انه البت الصغير فان كان
معتونه يزوجهما وان كانت له بنت فلا بد من اذنه وليس للاب تزويج امرئته البكر البالغة فها وبه قال الشافعي
لزوال الجرح بها بالبلوغ وان كان له تزويج السبلة عندهم فها ولم يكن للصغير على الاطلاق ان كان له
تزوج امر الصغر وهو واحد وجبى الشافعية اذ لا يملك المولى له تزويج امر الصغر والمعتون نسبيا
كان او جيا او فبا كما ان الصفات المالتية لكن الاظهر عندهم ان الذي يزوجهما ولي النكاح الذي هو
المال فله هذا الحق لغير الابن الجدان يزوجهما لانه لا يزوجه الصغير والصغيرة وبالجملة اختلفت الشافعية
تزوج رقيق الطفل لكن الظاهر العبد المنع وفي الامة الجواز **مسألة** انه المرافة تزوجهما ولو كانتا
مباشرة او متبعا وان لم يكن رشدا كان امرها الى وليها عند علمائنا لانها سلطة على ملكها ولا ولاية عليها
في نفسها عندنا امر عليها ولو لم يكن رشدا كان امرها الى وليها عند علمائنا لانها سلطة على ملكها ولا ولاية عليها
والكنها يجوز عليها فقد سبق والا يزوجهما ولي المرأة تبعا لولاية على المالك ولا فرق بين المولى بالقبض
ولا بين ان تكون عاتلة او معتونة صغيرة او كبيرة وقال بعضهم يزوجهما الاولياء بالابن خاصة لانها
وبينهم سبب خصب ولكن يزوجهما السلطان بالولاية العامة وليس هذا القول شهورا عندهم لكن المشهور
ان معتقة المرأة يزوجهما السلطان وليس يعيد عندنا بل الاراء المعتبرة ان كانت رشدا **مقتضى** لا يقتصر على
الامة الى انهما ان كانتا ثيبا بل لا بد من اذن المالك ولا يكتفى سكوت البكر في نكاح انهما لانها عتبات
انها **مسألة** لو اعتق امرئته لم يزوجهما لغير الولي الجدان يزوجهما ولا لها ان تزوجه من غيرها او موت
تخرج من الثلث لانها انما اعتقت بما علم احد هذين التقديرين فلا يجوز نكاحها حتى يعلم الحق كما ان
لو اسلم لم يكن له باختيار شر الكافرة لاحتمال اسلامها قبل انقضاء العدة وبه قال بعض الشافعية وقال البا
يجوز لوليها تزوجهما لانها يحكم بغيرها في حال الحال فلا يمنع العقد بالاحتمال ولهذا لو مات زوج من الثلث
يحكم بغيرها ويجوز تزوجهما وان كان يعمل ان يظهر عليه من يمنع من زوجها من الثلث وبعض الشافعية
بينها وبين اخت المشرقة فان الفاضل نكاح ولها لو اسلمت من العدة بيقين واما النكاح وهذا
المريض هو المالك وانما بقاؤه وفقد العتق وجعل بعضهم نكاح المشرقة على قولين وسوى بين الصورتين
قال فان حكينا بالصحة فهو حكم بالظن وحقيقة الامر تبين احق فان تحققنا وفقد العتق فحققتا معنى الك
على الصحة والاحق على جازة الورثة ورواهم فان ردوا ظهروا نكاح وان اجازوا فان جعلنا الاحق
انشاء تزويجهم فكذلك لان العتق كان منقضا الى ان النكاح اجازوا وان جعلناهما متبعا فها
من الثلث هذا اذا لم يكن للعتق مال سواها فان كان له ضعف فبها اختلفت الشافعية فقال بعضهم النكاح

يجوز على الصحة على كثرة المال وقال اخرون بالمنع لضعف ذلك الموضع وكون المال في موضع الاثبات وقال اخرون
تتبع لم يثبتوا بعدد مال سواها ولو كان السيد اعتقها وزوجهما من نفسه فقد ذك عند بعض الشافعية
لانها ان رثت فهو سيدها والامة ولاها واوعز بان على تقدير نفوذ العتق فالعتق لا يملك الذي يبيع بالولاية
مع وجود الابن وانما ينافى على قول الشافعية لو لم يكن لها نصيب فانها حق ان يخرج من الثلث فهو ولي العتق
بالولاية والامة لم يعتق ولو تزوجهما السيد ولها نصيب لم يصح عندهم لان يكون باذن النسيب **مسألة**
السلطة **مسألة** المراد بالسلطان هنا الامام العادل او من يارثه لا الامام ويدخل فيه الفقهاء المأمونون قالوا
فشرائط الانسان او الحكم وليت ولاية عامة فليولى ولا يولى على الصغير ولا على من بلغ وشهدا كان ام اثنى وثلاثا
ثبتت ولاية على من بلغ وشهد او غيره فساد عقله اذا كان النكاح صلاحا له لاسالة انتفاء الولاية والموت ولا
على من ذكرنا فانما يورث من ماله اجماعا على كون وليه في النكاح لا من جهة المصلحة ولرواية عبد العزيز بن مسعود
الصادق قال الذي يبدى عقد النكاح هو ولي امرها ولا تعلم خلافا بين العلماء ان السلطان لا يزوجه
فاصل العقد وبه يقول مالك والشافعي واسمعي ابو عبيد واصحابنا الى ان يلقى البنت السلطان وليس له ولي
له ومن ام جديته ان الجاشي وزوجهما مولى امه وكانت عند ولان للسلطان ولاية عامة لانه لو لم يملك المال فله
الصوال فكانت له الولاية في النكاح **مسألة** لا بد ان المراد بالسلطان هو الامام او حاكم الشريعة او من
فوضنا اليه وليس لولي البلد ولا يولى النكاح ان الولاية عندنا مقصورة باذن الامام او نائبه واختلفت الرواية
عن احمد في والى البلد فقال في موضع يزوجه والى البلد وقال في الوصاية يكونه الوالى وليس غيره فان تزوج
انما احتاط لها في المهر كغيره وان لا يكون فبراس لانه من سلطان وقال في موضع لولي لولى البلد
بل لفاضي لو استولى هل يخطب بل لم يكن لواليه ولا لقاضيهما السلطة على الاحكام المتعلقة بالامام
ولا يزوج نكاح وقضا ويغير ذلك عند علمائنا اجمع لا بشرطى الوالى العادل واذن الامام وقال احمد يجوز
حكم سلطانهم وقاضيهما في ذلك يجوز الامام وقاضيهما لا يجوز مجرا في قبض الصدقات والجزية والاحكام
فها والاصل ممنوع **مسألة** قد بينا ان لى السلطان ولاية في تزويج الصغار وبه قال الشافعي
لا في خيفة فانه قال لانه لا يلزم فاذا بلغت كان لها ان تزوجه من تزويج الاب والجد على هذا
التفسير فهو موافق لما ذهبنا لانه يقتضى لا فرق بينه وبين الابن والابن بالواقع فان امره من عند الله
عندنا سواء كان ابكارا او ثيبا ولا ولاية للسلطان ولا لغيره عليه واثبت العامة انه يزوجه من الولاية
العامة باذنه وله ان يزوجه عند العاصي موضع الا ان علم الوالى الخاص **مسألة** مقتضى العتق الى
الرجوع لانه لو لم يكن ان تزوجه بنفسه لى السلطان عندنا ولا يولى الكبار لا على الصغار بل على المعتونين
او الصغار **مسألة** الوصاية **مسألة** انما ثبت ولاية الوصي بصورة واحدة عند بعض علمائنا وهي ان يبلغ
الصبي فاصل العقد ويكون له ما جازى النكاح وفروقه البر مع عدم الاب والجد له دفع العترة ولا ينفذ

فيقدم على من بعده ولا ولاية لابن عبد الله من قبله الا بغيره الابن او من الاب ومنه الخبر
وقال مالك والشافعي وابو يوسف واسحق وابن المنذر ولان الابن اولى من الاب بالميراث لان اكثر
نصيبا وقال الشافعي الاب اولى من الابن بالميراث من الجدة ولان الابن ايضا قال احمد الاب اولى من الابن
وهل هو اولى من الجد فير ما بان انما الاول من ولد موهوب لا بغيره قال الله تعالى وهما الذي قال لزيك
رب هل من ولدك ذرية طيبة وقال فيجب من ولدك ولما قال لبرهم الجاهل الذي مضى على انكاسه على
اصحى فقال النبي انت والى لا يملك اثبات ولا نفي الموهوب له على الخبر اولى من العكس لان الاب اهل نظر اولى
شقة فوجب تقديمه في الولاية لان الاب يولد في صغرهم ومنهم من يولد في سائر ما يثبت الولاية عليه
منه خلاف الابن ولذا لا يختص بولاية المال ويجازله ان قربي لها من المولد من مالها اذا كانت صغيرة
غيره ولان الولاية احكام واحكام الاصل من العكس بخلاف الميراث فانه لا ينعين له النظر ولهذا يثبت الصبي للموت
وليست احكام ولا ولاية على المورث خلاف ما نص فيه في ما الثاني فلان الابن اولى من الجد في الميراث يكون
اول من بالترتيب لان النبي قال لعمري ان سلمتم باعمر فزوج اهل ولا نفي لها بغير ثابته حال الاستحقاق
الاب وقد تقدم الجواب لان الاب اولى بالولد او بقصبة تقدم على الابن كالاب وان ابن فوار بن مرقط قطع
بغيره لما خلافت الجدة اذا عرفت هذا فالجد وان علا اولى من جميع القصباء غير الاب اولى الاجل عندنا
اقربهم واحقهم بالميراث **مسئلة** المجد للاب وان علا اولى من الاخ اولى من الابوين عند علماءنا
وبين قال الشافعي لان الاستحقاق منقذ الولاية له من ولد وعند العامة له ولاية الجدة عند الشافعي منقذ لان له
ولادة وقصبة فكانت فقط على الاخ ولان الترتيب والولاية احكام فالجد لزيادة شقة اولى بالولاية ولهذا
اختص بولاية المال وقال مالك الاخ اولى من الجد وهو رواية عن احمد لا يرد في قبضة الاب الجد يلد
بابويه والنبوة مقدمة على الابوة والحكم في الاصل ممنوع فان الابن ولاية له ولو قبل بها لم تكن مقدمة على الاب
ومع ذلك فان ما ذكره خلاف الصحابة فانهم من قدم الجد في الميراث ومنهم من شارك ومن احدثنا
اخرى ان الاخ والجدة سواء استوائهما في الميراث بالقصبة واستوائهما في القرابة فتساوى في الولاية اذا
ثبت هذا فالاجداد وان علا اولى من الامومة عند الشافعي **مسئلة** اذا فقد الاب الجد للاب وان علا
لم يكن للابن ولاية على ما تقدم وقال اصحاب الراي من عدم الاب واباؤه قالوا في الناس من يبيع المرأة ابنتها
انتهى بعدوان تركت ورجع الاقرب قالوا فيهم ويرى قال احمد وقال الشافعي ثبت له الولاية انا فان غيره
كان يكون ابن عم لها اذا فقد الاباء والابناء قال العامة باسم ثبت الولاية للاخ لا بها وامها لكونه اقرب
القصباء بعدهم فانه ابن الاب واخواهم بقصبة وحقهم بالميراث **مسئلة** اذا فقد عم القصب من الاباء
الام ولد فلا ولاية له بالقرابة عندنا طفقهم ومالك العامة كافة ثبت للاخوة من الابوين فان لم يوجد
من الاطراف من هل يستوي الاخ من الابوين مع الاخ من الاب وحده للشافعي فولان القديم انها بنت

وبه قال ابو ثور واحد لانها استوي في الاداء بالجملة التي يستفاد منها العصبية وهي جهة الاب فاستوي
الولاية لوكان ابن اب وام وقريبة الام لا ينفصلها في الولاية بحال فلا يرجح بها كوكان لها من احداهما
اواباها احداهما اخ من الام وهذا خلاف الارث فان اخر الام بعيدا والثاني وهو الجاهل وبه قال مالك
وابو حنيفة والشافعي من الابوين لول من الاخ للاب وهو رواية عن احمد لا ينفصلها بالاستحقاق
ان يقدم فيه الاخ للاب والام على الاخ للاب كالميراث واستحقاق الميراث بالولادة فانه لا يدخل للشافعي
فدام الاخ من الابوين منه ولان فيه زيادة القرب والتشقة وليس كل الاقرب لا يزوج فان العم من الابوين يقدم
على العم من الاب في الميراث وان كان العم من الام لا يزوج عندنا فان كان الخلافة جارية في
الاخ وكان احدهما لابوين والاخر للاب وفي العمين طين العمين لو كان احدهما لابوين والاخر للاب فانه
وامنع الجوزي من طرق الخلاف فيما اذا كان لها ابنا عم احدهما اخ من الاب وابا ابن عم احدهما اخ من
ابها لان المعتد في تقديم الاخ من الابوين على الاخ من الابان اجتماع القرابين فيه يوجب قوة عصا
هي عصية تفيد ولاية الترتيب واخوة الام في ابن العم لا تفيد عصية اصلا والنبوة في الصورة الاخرى تفيد
العصية لكنها عصية لا تفيد ولاية الترتيب والاكثرون الشافعي اتفقوا في طرق الخلاف فبزيادة القرابة المحيية لزيادة
التشقة وقال في الجليل يقدم الاخ والابن لو كان لها ابنا عم احدهما من الابوين والاخر من الاب كذا اخوها من الام
والثاني اولى بالولاية بالام والاول يدلي بالجد والجدة ولو كان لها ابنا عم احدهما ابنا والاخر اخوها من
الام فالابن اولى لانه اقرب من الاخ ولو كان لها ابنا معق احدهما ابنا فهذا مقدم على الاخوال بقى الشافعي
لو اراد المعق نظام عتيقة وله ابن شها وابن من غيرها يزوجها منه ابنة شها ومن غيرها ولو غلط
عند اكثر الشافعي من جهة ابن المعق لا يزوج في جوفه المعق لان يترك لغيره من الاخ مع الاخ فاذ انما
المعق زوجة السلطان **مسئلة** اذا فقد الاباء والابناء والاخوة واولادهم فلا ولاية عندنا وقال العامة بتمام
الولاية للاعمام من الابوين والابن اولى بولادهم ثم اولاد اولادهم وهكذا وان لم يولد لهم عمومة الاب ثم عمومة الجد
وان علا وبالجدة الولاية بعد الاباء والاخوة ترتب على ترتيب الارث بالقصبة فانهم بالميراث احقهم بال
ولاية فله قول من اثبت الولاية لابن الولاية بعد الاباء لبنى المرأة ثم بنوهم وان سفلا ثم بنو الجد وهم الام
ثم بنوهم وان سفلا ثم بنو الجد الاب وهم اعمام الاب ثم بنوهم وان سفلا ثم بنو الجد ثم بنوهم وعلا هذا
ثبت الولاية لبنى اب اعلى مع بنى اب اقرب من بنى اب نزيل وحقهم لان بنى الولاية على النظر والتشقة وذلك معتبر
وهي القرابة وقربهم استقام وهو اجماع من العامة **مسئلة** اذا فقدت العصبية فلا ولاية عندنا وعند العامة
ثبت للمعم وقد اجمع العلماء من العامة على ان المرأة اذا لم يكن لها عصبية من نسائها ان معتقها المعم عليها بالعم
بنوهم وعلى ان العصبية من النسب على من لان المعم عصبية مولاة يراها ويحصل عنها عند عدم عصبائها فذلك
بزوجها وقدم على النسب كالمواثق الارث والعقل فان علم المعم فالولاية عند المعم عصبية الاقرب على ترتيب

البراث فان لم يكن لها عصبة او لم يكونوا من اهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فولي المولى ثم من بعده القضا
كالبراث سواء فان اجتمع ابن المم وابوه قدم الابن عند العامة لانها بالبراث وانفوخ القصب وانما تقدم
الاب المناسب على الابن المناسب لزيادة شفقة وقسلة ولادة وهي معدوم في اب المعق **مسئلة** اذا انفك المم
فان الولاية للسلطان وقلا مع العلماء على ان للسلطان ولاية في تزويج المرأة عند عدم اوليائها او عظمهم لقول
السلطان ولي من اولي لم ولا ولاية للسلطان عاتر ولا ولاية للمال ويحفظ الضوال فقلت له الولاية في النكاح
كالاب فان كان السلطان فلما فلا ولاية له وقال احمد اذا استولت اهل البقي على بلد جرى حكم سلطانهم
فاجتمع في ذلك يحيى الامام وقاضيه وهو منيع ولو اسلمت المرأة على يد رجل لم يكن وليا لها ولا يزوجه
عدم الاوليا الا السلطان عند العامة لانه ليس من عصبتها ولا يعقل عنها ولا يرثها فاشبه الاجنه وهو احد
الروايتين عن احمد وعند رواية اخرى ان الرجل الذي اسلمت عليه بذر زوجها وهو قتل النكح ورواية الحسن
مسئلة كل من يلى امر النكاح يجوز ان يوقعه صا شرم وتبجبا بان يوكل فيه من شاء ولا يملك فيه خلا فان التوى
وكل ابا رافع في تزويجه وعل فم من اثم في تزويج ام حبيبه ولا عقد معلومة يجوز التوكيل فيه با بيع ولا
مرفق بين ان يكون الموكل حائرا او غائبا او للشا فغيره في توكيل الاب والجدة وجها احدهما لا يجوز لانه يلى
بالاذن فلا يجوز له التوكيل والثاني الجواز لانه ولو شتمها كان له التوكيل كالأب ومنعوا من استئذان الولاية
الى الاذن فان ولايتها ثابتة قبل الاذن وانما اذنها شرط لصحة تصرفه فاشبه ولاية الحاكم عليها ولا خلاف في ان الحاكم
ان بتبنيح التزويج من غير اذن المرأة عندهم لان المرأة لا ولاية لها على نفسها عندهم فكيف يثبت لياها ولا
وهذا البحث صافط عندنا لان المرأة تلى امر نفسها مع بلوغها ورشدها فلما ان تولى من شئت **مسئلة** المرأة التي
العاقلة يجوز لها ان توكل من شئت في النكاح وان تعقد لنفسها سواء كانت بكر او ثيبا ومن شرط من العامة
الولي لم يوقع المرأة ذلك لفظ عبارتها في النكاح لنفسها واغترها في نظر الشارع وعند العامة لما توكل الو
وهل يعتبر صحة كالا والى اذن المرأة في التوكيل قال بعض العامة لا يعتبر سواء كان الموكل ابا او غيره
ولا يفتقر الى حضور شاهدين ويبر قال بعض الشافعية لا يجوز لغير المير التوكيل الا باذن المرأة وحكم من المعق
صالح بن يحيى لا يبيع الا بغير شاهدين لا يبر ادخل الوطى فافتقر الى الشهادة كالنكاح والاصل عندنا منع
ولا ياذن من الولي في التزويج فلم يفتقر الى اذن المرأة ولا الى الاشهاد كاذن الحاكم وهذا التوكيل لا يملك
البضع فلم يفتقر الى اشهاد وبطل قول الحسن صالح ما لشرى **مسئلة** يثبت للتوكيل اثبت للوكيل على الحد الذي يثبت
لان كان كان للولي الجبار والاب الجد على الصغير والمالك على عبده وجارية يثبت ذلك للتوكيل وان كان
ولا يبر ولا يبره ولا يبره كالم والاش عند العامة اجماع الى اذنها ومراجعها لانه نايب يثبت له مثل ما يثبت لمن
عند وكذا السلطان والحاكم باذن لغيره وفي التزويج فيكون المأذون له قائم مقامه **مسئلة** قد بينا الخ لا
ولاية النكاح هل تثبت بالرضا فعلى تقديمه ولو اوصى الاب الجد معا كان وصي الجد اولى عنها وعند العامة

وصى الاب على الاقارب من العصبة عند العامة الاقرب للذبح احدان كان لها عصبة لم يفر الوصية بكمها لا
سقط مقامهم بالوصية وان لم تكن عصبة جاز لعدم ذلك وهو غلط لانه لا حق للعصبة مع الاب وكذا مع نايبها
ولا يبر تثبت الاب فجاز ان يوصى بها كولاية المال ولا يجوز ان يثبت فيها في حيوته فيكون نايبه قائما فجاز
ان يثبت فيها بعد موته كولاية المال خاف من هذا فقلوا وصى الاب والجدة بالمال لم يبر وصيا في النكاح لانهما احد
الوصيين فلا يملكهما بالوصية الاخرى كوصية المال لان ذلك بالوصية بالنكاح وعلى تقدير القول بقبول الولاية
بالوصية يجوز الوصية بالنكاح من ذوى ولا يبر سواء كان مجبرا كالابا وغير مجبر عند العامة وصلى كل ولي غير
مقامه فان كان الولي الاثباتا فكذلك الوصى وان كان يحتاج الى اذنها فذلك وصية لانه قائم مقامه فهو كالوكيل
ونحن نرى وصى الصفة فبلغت لم يكن لها جازا وعلى القول بجواز الوصية لان الوصى قائم مقام الوصى فلم يثبت في
تزمه جازا كالوكيل **مسئلة** اذا لم يكن للمرأة احد من عصبات النسب عليها ولا ولاية لغيره للمم عليها عندنا وعند
ثبت للمم الولاية كاتقدم فان كان المم رجلا فولاية التزويج له فان لم يكن او لم يكن بصفة الولاية فلعقبها ثم لعنفه
ثم لعقبها معتد وهكذا على ترتيب الميراث وتزويج عقبا المعققة التزويج كترتيب عقبا النسب عند العامة لان
مور **مسئلة** المدة اولى من اعيانها في جلا المعق وانما لغيره فلان كاي الميراث احدهما انها تستوي
والثاني بقدم الاخ واذا اجتمع جلا المعق وابن اجنقان فلما الاخ على الجد يقدم ابن الاخ ايضا لقوله
وان سوبا بين الاخ والجد يقدم الجد على ابن الاخ **مسئلة** المدة لا يلى تزويجها عندنا وعند الشافعية
وابن المعق يلى عندنا فصره ويقدم على ابيه عند الاجماع لانه العصبه والاب مع صاحب فخر **مسئلة** الاخ من الاب
في الفضل يقدم على الاخ من الاب بغير قول واحد هما يقدم والثاني يستويان عند الشافعية ولو اجمع اخ العنق
من الابوين واخوه من الاب فظهر فبان احدهما طرف الغول من والاخر عند الفطع يقدم الاخ من الابوين لان
التزويج بالولاة يتعلق بمحض العصبية وبالقرابة لا يتعلق بمحض العصبية فان ابنه لمكونه لا يبر وجهها وابن المعق
يلى التزويج ويقدم على الاب والاش من الابوين اقوى عصبية بليل الميراث قال بعض الشافعية بذلك عند نظر
طريقه فظهر لان قرابة الام اشد لها من الولاية والولة وقد استويا في قرابة الاب هذا اذا اعتقها رجل فان اعتقها
امراه فلا ولاية لها عندنا وعند العامة لا ولاية لها ايضا وان كان لها الولاية لانه لا يبر وجهها لولا انهم في النكاح
بعض الشافعية اذا كانت المعتقة حرة ومما لان من الولاة يولى التزويج فكيف يزوج من بدلى به والمذهب **مسئلة**
عدم تزويجها من بزوج المعق وقيل الولاية لها تبع للولاية على المعقوه على هذا فزوجها ابر المعق ثم
عد ما على ترتيب الاولياء ولا يزوجها ابن المعتقة وتزويجها رضاها وفي رضا المعتقة للشافعية
اصحابها عندنا لا ما جاز لا لاولاد ولا لغيرها ولا جازا الثاني في شرط لان الولاة **مسئلة** العصباء يزوجون
ولا يزوجون بها فلا اقل من مراجعتها فلهذا ان عقلت نائب السلطان عنها والاذن والتزويج الى وليها وامانت
المعتقة من الولاة على العقبه من عقبا المعتقة هو الذي يزوجها ويقدم الابن على الاب عند الاجماع وقول الصنف

المذكورة في مفارقة عصب الولاية عشا فيما اذا كان المفق وبل هذا ظاهرا من حيث انهم بعد ذلك
احد ما ان ابل المفق هو الذي يزوجها وان كانت المفق لا تملك اولي تزويج المفق فبذلك هذا الحكم في
المفق والثاني ان تزويج المفق في حق المفق ايضا انما لا يزوج بالعصية والولاة **مسئلة** لو اجمع
عشا المفق من زوجة لابن والاقوة فيهم كالاخوة في النسب عند الشافعية اذا تزوجها احد من بناتها مع ولايته
رضا الاخرين ولو اجمع الاثنان فلا بد من رضاها فاما ان يوكل ابيها والاخر ابيها شر العقدين كما
كل واحد من المفقين لما ثبت له الولاة على بعضها بحسب الملك فكل يزوجها على التزوج قبل الاعناق فيخرج التزوج
بعده وانما كان المفق واحدا فالولاة على الجميع ولو وكل واحد من ابنته قام مقامه في تزويج بنته ولو اراد احد
المفقين ان يزوجها لم يخرج الابواقة السلطان الاخر ولو كانت احدهما عن ابنته او اخوتها في موافقة
احدهما المفق الاخر ولو كانت كل واحد منهما عن ابنته في موافقة احدهما المفق الاخر ولو كانت كل واحد
عن ابنته في موافقة احدهما المفق الاخر ولو كانت كل واحد منهما عن ابنته في موافقة احدهما المفق الاخر
في ذلك ولو كانت احدهما وراثة الاخر استقل احدهما تزويجها لان الشافعية والولاة على جميعها وهذا ظاهر سابق
عندنا **مسئلة** لو اعتق المفق فقتله بغير اذنه بزوجها ابيه باذنه لكون قد زوجها وكيفية تقييد المذكور
وليها بتقدير الاثر **مسئلة** اني بعضها حرة وبعضها رقيق لا يصح ان تستقل بالكاح لثبوت حق المولى
للمولى ان يستقل لغيره ولا يزوج بعضها فضلا بغيره ان تزويجها باذنه او يوكل ابيها واما العانة
فلما ثبت من الزوجان احدهما ان تزويجها وحدها على هذا فالجواب في تزويجها لكونه من زوجة
على ان هذا الشخص هل يورث ويتردد فان قلنا بالجد يد وهو ان يورث فوجبها اصحابنا ان تزويجها بغير
الولي القريب فان لم يكن بنفس المفق فان لم يكن فالقاضي والقاضي في تزويجها وان الثاني ان القريب يزوجها لان الولاة
لا يجوز ان تثبت مع بعض الشخص دون بعض فكذلك الولاة المعتبرة عليها لا تثبت على هذا فوجبها في
تزوجها بغير مقتضى البعض لان الولاة قد ثبت على بعض الشخص دون بعض فجاز ان تبعض الولاة الثانية
بها وفي تزويجها بغير سلطان والقريب يمنع المفق من التزوج لا يجبر عن الميراث واما السلطان فانه يزوج
بالولاية العامة اذا احدثت الاستيلاء الحاصلة وان قلنا ان يورث فيبقى على ان مالكة بعضه المكون كماله
البعض او يبدل الميراث بغيره فان قلنا ان مالكة البعض فوجبها احد ما ان يزوج المالك تزويجها كما يجوز
ما جاء في الثاني تزويجها بغير مقتضى البعض بالولاة وان قلنا لبيت المال فيزوجها بغير سلطان والوزير الثاني
اصل المسئلة ان لا يزوج اصلا نصف الملك والولاة لبعض الرق وهذا القول للشافعية في ان ام المولى لا
تزوج نصف المال فيها وقد ظهرا في المسئلة خمسة اوجه **الاول** ان تزويجها مالكة البعض بالاستقلال الثاني
هو القريب **الثاني** تزويجها هو المفق للزمن **الثالث** تزويجها هو السلطان الخامس لا تزويج اصلا **مسئلة**
اذا اجمع وليان المرافقة في زوجة واحدة كالاب والجد فلا بد من اجماعهم على ما تقدم ولا ينفذ الولاة

الاب وحدها العاقلة الولاية للاب لان القريب يمنع الابداد وارثا الابوان وكان هذا اخوة فلا ولاية لهم
عندنا لكن يستحب للمريضة ان تولي اخاها الاكبر وان قصار خبر من الادراج وليس شرط هذا العانة انهم ان
فان اجمع اولياء في زوجة واحدة كالاخوة او بناتهم والاعمام او بناتهم فالاولى عندهم ان يزوجها انفسهم
افضلهم بالعقد او بالورع بمعنى الاخرى اما تقدم الاسن فلا بد من تزويجها واما الادراج فلا بد من ائتمار
على طلب الخطوط اما الاقربة فلا بد من علم بشرائط النكاح واما ما ذكره الاخرين فلينبغي الادراج ولا ينادى بعضهم
بعضهم لو عارضت هذه الخطوط فلو اجمعتهم الاقربة الادراج الاسن ولو زوج الادراج فضلا او ارضا
او قفا او لم يضرنا بمنى المرافقة من كره نكاح والاخرى للباقيين عندنا ومنهم من وليت هذه الولاية
كولاية القصاص حيث شرطت ائتمار الاولياء على الاستيفاء لان الفتاة مبنية على الدرد والاسقاط والنكاح منى
على الابدان والالتزام ولهذا لو عطل واحد من الزوجين ولو عطل واحد عن النكاح سقطت النكاح
ولو اراد كل واحد منهم نظرا فعدوا الخاطب فالزوج ما تزوها المرافقة من رضيتها جميعا نظر القاضي في الاصل
واما التزوج من ولو ارضا الخاطب وتزوجها على العقد فزوج في تزويجها من رضيتها وان باذنه وتزوجها
من رضيتها احد ما ان لا يصح لغيره فلهذا القربة ومثل هذا الوجه في تزويجها باذنها من غير ائتمار
على الحكم بغيره بغيره بناتها السلطان تزويجها الجوزي واصحابنا عندهم ان النكاح صحيح ولو ثبت القربة
لسلب ولاية البعض وانما هي لقطع المناقضة هذا اذا اذنت لكل واحد على الاقرار وفي غيره ان تقول
اذنت من فلان في شيء ولا في زوجة **مسئلة** لو قال لا ولي لها زوجي فهل بشرط ائتمارهم الاثر
ذلك لان الاذن تنال الجماعة فلا بد ان كل واحد منهم على اقراره وهو ظاهر في الشافعية ولو قال كنت
ان ازوج او رزيت فلان وزوجا لم يكن لا ولي لها ان يزوجها بغيره بل لا بد من الاذن وهو احد من
الشافعية لانها لم تاذن لجمعهم بل فقط العام ولو خاطبت واحد منهم على القين فاشبه ما اذا قال مالكة ونبذ
بان يبيع ما في فانه ليس لاحد ان يبيعها واظهرها عندهم من يكتف به ولكل واحد منهم تزويجها لان الولاية
مقتضية للشرع شرعا والشرط الرضى من جهتها وقد وجد على هذا فلو يثبت بعد ذلك واحدا هل يزوج
الاخرون الاثر عدم الانفال على هذه الوجه وللشافعية وجها لان التخصيص شعاعا يرفع الاطلاق وما
مبين على مالا المفهوم هل هي غير **مسئلة** لو عطلت وليا او وكيلها او الوكيل والولى او وكيل الم
احدهما على زيد والاخر على عمر فما لاهوال خمسة **الاول** ان يسبق احد النكاحين بغيره من غير اشكال فهو الصحيح
الثاني بطسوا وظل بها الثاني اولم يدخل وبه قال الشافعية بوجوبه واحد وهو قول الحسن البصري والزمري
وقاؤه ما يسيرون والادراج في المورى وابو عبيدة لما رواه العامة ان النبي قال انكحوا وليا قالوا لا اخوان
طريق قول الباقر فقه اهل المؤمنين في امرأة انكحها اخوها وعلامة انكحها اما بعد ذلك وخالفوا في
نقل بها فحكيت فاختلغا فيها ما قام الاول الشهد فالحق بالاول وجعل لها الصداقين جميعا ومنع زوجها

صغير
الذي

حقت لان يدخل بها حتى تقع حملها ثم الحن الولد بابيه والاخر وان لم يكن له غلنا ولا نجب ان يكون وكثير
اوتت لولا انه عقد وقع صحيح فلا يبطل الباطل ولان النكاح الاول قد صحح والثاني صحيح بملوحيه من غير
مكان وكان دخل بها لم يعلم ان لها زوجا والا لكان دخل بها الثاني فمضى وجب الثاني لما رواه العالم
عن عمر بن الخطاب اذا نكح الرجلان فالاول احق بالم بدخل بها الثاني ومن طرقت الحاضنة رواية الولد بياح الاما
قال سئل الصبي وانا منه من جارية كان لها اخوان زوجها الاكبر بالكوفة والكوفيين زوجها الاخر بخرم قال لا
اخر بها واولا ان لا يكون الاخر قد دخل بها فان دخل بها فمضى امره ونكاحه جائز ولان الثاني الفصل بقوله
مكان احرى وفعل عمر ليس بصحبة اما لا فهو كغيره من المجتهدين فكان قول المجتهد ليس بمنع عند احرى كذا هنا واما
فلا من معارضها بقدم من حديث النبي ومن حديث علي واما ثانيا فلان اصحاب الحديث لم يصحروا وطروا
بين واما رابعا فلا رواه العالم عن علي ومن شريح من خلافه وان العقد الاول والقبض لا يفسد لان النكاح يتم
من غير قبض والمحدث الولد من الصبي فلا يفسد عليه المطلوب لجواز ان يكون الاخوان قد عقدا عليها
ولا يفسد يكون الاول اولى بها لان عقد الاكبر من الاخير وقد بينا انه صحيح ان مقارنته اكبرهما ثم استثنى
السلام بقوله لان يكون الثاني قد دخل بها فتح قد اجازت عقد الاخر وفسخت العقد الاول لان دخوله بها
عقد ذلك اذا عرفت هذا فالسابق لم يعرض بالافوار او بقيام البينة عليه **مسئلة** اذا عقدا احدهما فمضى الثاني صحح وان
نكح فان لم يدخل بها احد هما سلمت الى الاول وان دخل بها الاول دون الثاني سلمت الى الاول ولا شيء على الثاني
ان دخل بها الثاني وجب عليه مهر المثل لان في مقابلته الاستماع وكان لها دون زوجها كما لو طنت بينهما وكذا
وتعقد منه ثم سلم الى الاول ويجب لها عليه المهر فان استبطلت الخ برؤية الباقية وقضاء امير المؤمنين
وتدسقى في المسئلة السابقة فان دخل بها واحد منهما استنفذ المهر على الاول والمثل على الثاني فان استبطلت
فان استنعى الحامد الثاني بان تكون فلان لا بد من سنة اشهر من وطئ الثاني ولست اشهر من نكاح الاول لولا
وان لم يكن الحامد الاول بان يكون فلان لا بد من سنة اشهر من وطئ الثاني وان استنعى الحامد
بان تكون فلان لا بد من سنة اشهر من وطئ الاول ولا يقل من سنة اشهر من وطئ الثاني لم يلحق بها قال الشيخ
يفرغ بينهما فان خربت الفريضة للاول الحنبر والافيا الثاني وتعقد منه ثم رجع الى الاول وقال الشافعي بغيره على
العاقلة ويجوز من الحنبر **فقد نجب** هل يجب بوطئ الثاني المسمى او مهر المثل قبل الاول وبه رواية وهو قياس
من هذا عند وقد مهر المثل لان يجب بالاضافة لا بالنسبة ولا يجب لابلوطي قبله وفيه الدية عندنا ولا يجب الجاه
الحالة الثانية ان يعلم وقوع النكاحين دفعة واحدة فيطلاق معا والاولى من جميع من غير مرجع وانما
الصديق لانها ان يصح نكاح احدهما دون الاخر وهو مرجع من غير مرجع لانقاء الاول وفيه السبق الا
اولوية وهي الجواز الاولوية سواء او يصح العقد وهو الامر الثاني لان نكاح كل واحد منهما ايضا نكاح الاخر
حاشية المصحح ولا فريضة ولا مهر على واحد منهما مع عدم الدخول او مع عدم العلم ولا يبرأ لها معا ولا احدهما لها

انما الخاطب وعقد احد الوكيلين مع الاخر مع وكيل او عقد وكيل ابطال العقدان ايضا لان ليس احد هما
بالاخبار عن الاخر وهو واحد وجهي الشافعية والاخر هو اظهرهما الصفة ويقوى كل واحد من الايجابين بالنكاح
الحالة الثالثة اذا لم يعلم السابق ولا المعقب واحتمل الامر ان قال الشافعي بان المندرجين بالنكاح انما
وقعا معا بطل لتدفعهما وان تزوتا فلا اطلاع على السابق منها واذا عقدت معا العقد لغاوان المعقب محله ولا
حصة البضع فليس يجب اليان يفيق النكاح وقال ابو حنيفة والاكه الحاكم يفسخ النكاحين جميعا لا مكان اترتيب
في العقد بل هو الاصل لعل المصاهرة فيكون السابق من العقدين صحيحا والاخر يفسخ الى الفسخ
يرتفع وهو قول الشافعي ومن اهل انه يفرغ بينهما من وقت لم يفرق امر صاحبها بالطلاق ويصير الفارغ عند
النكاح فان كانت زوجته لم يضره فمضى النكاح وان كانت زوجته الاخرى بائنا جلا فمضى وصارت زوجته الاخرى
بالعقد الثاني لان الفريضة تنفذ بغير الحقوق عند النساء وكذا الفريضة فانه والبدلية بالبيت فمضى من
نصيب الانبساط في التسمية ونصيب العقب ونصيب الولد وقال الثوري وروى ابو حنيفة السلفان بطلان
كل واحد منهما بطلان فان استعاضت بينهما لان العقد ايضا العقد الصحيح فوجب ازالة الفريضة بالفرق وهو في
عندى وقول الشافعي بعد فان العقد الصحيح لا يبطل بغير اسكاله الا لو اختلف المتباقيان فمضى الثاني فان العقد
بزول الا بفسخه فكذا هنا بغيره هنا اشكال وهو ان الطلاق بالاكراه يرد من شريح ومحمد بن عبد الله
وحادي بن سليمان انها خيرا بها اختا وتزوجها واما طوط فان احد هما ليس بزوج فلا يصير زوجها بائنا
كالواشك زوجها بائنا بغير خيرا بها فكذا هنا او اشك على الرجل فزوجه بائنا بغيره فمضى هذا فلو ثبت
الفريضة على احدهما لم يفر المراه على نكاحه لعدم البقاء بان الزوج والفرج لا يجب الا بباطل اذا طلقا ففسخ
الحاكم النكاحين معا فلما ان تزوج من شانت منها او من غيرهما في الحال ان لم يكن قد دخل احد هما لم تنكح ففسخ
عقدتها **الحالة الرابعة مسئلة** اذا سبق واحد معين ثم استبوا سائل الا وفسخ الحال الى ان يظهر وبين ولا
يجوز لواحد منهما وطؤها ولا الا بغيره بل ان يطعها معا او يموت احدهما او يموت الثاني وبه قال الشافعي وقال ابو
حنيفة والاكه واحد يفسخ الحاكم النكاحين معا ثم تزوج من شانت منها او من غيرهما ومن اهل رواية اخرى
ان يفرغ بينهما من وقت لم يفرغ من الاخر والطلاق ثم يجدا الفارغ النكاح ان اختار ذلك ولا جاسر وللشافعي
قوله اخر انما المص من الثاني فالحكم كالاول وهو ان يحتمل السابق والمعقب **الحالة الخامسة** اذا عرفت
ولم يعلم ايها السابق فالحكم بغيره اذا احتمل السابق والمعتبر من عليه الشافعي وهو طوطهم فمضى الاضا
والعلم بقدم احدهما لا يكفي اذا لم يعلم المتقدم والمتوارئين اذا عرفت لا يثبت الحال بين ان يعرف السابق
وبين ان يعرف سبق احدهما من غير تعيين وكذا في الجنتين في مثل هذه قولين احدهما ابطالهاواشباها
معقبه لنصوص هنا والثاني ان الحكم كالعرفت السابقة اشبهت فبعدون جميعا الظاهر في اصحاب من صح
هذا القول من النكاحين ايضا وقال في التوضيح في الصورة الواقعة ومنهم من اياه في فاعل بان المجتهد

انما بها علم العتق لا يفتى بالنكاح بل يفتى بالعتق باستبنا واعدادوا لفت هذه الصورة بما اذا اقبل السبق
المعنى في بطلان اول بدوى افتاء قولان سبقا فان اوجها الى افتاء الفسخ فثلاثة اوجه في افتاء الفسخ احدها
انما الحكم او الحكم اذا جازنا الحكم لان في الواقعة اشكالا والتباسا يحتاج فيها الى نظر واجتهاد والثاني ان
للمرافعة الفسخ من غير ما جاز الحكم كما تقتضيه محبة الزوج والثالث ان للزوجين الفسخ ايضا كما يفتى الزوج في
الزوجين فوعان **الاول** كل موضع حكم فيه بطلان النكاحين فانه لا مخرج على احدهما الا مع الدخول فيجب في مثل
وكل موضع حكم فيه بالطلاق عند اقبال السبق والمعنى اذا سبق احدهما ولم يعلم السابق هل يظل ظاهر
بالطحا او يقول بطلان لا باطنا فيه وجهان للشافعية ان قلنا بالاول فلو ظهر السابق ونقض يوما من الدهر
زوجيه ولو كانت نكحت في الثاني فوجبه وان قلنا بالثاني فالحكم فيه خلاف **الثاني** اذا قلنا باليهن فلو
احدهما قبل اليقين ونقض نكته به او غيره ولو كانت هي ونقض براءت زوجها فيها فخر يصطلي او بين الحال
وهل يعلو البان بالشفقة وجهان احدهما لا لاصالة براءة الغرض ولا يفتى وجوب الشفقة على واحد
ولان كل واحد منهما لا يفتى من الاستماع فله الاستماع من الشفقة والثاني نعم لجران صورة العقد
الشورى وكونها من جنسها وعلى الثاني فتوزع الشفقة عليها فاذا ظهر سبق احدهما بعينه رجوع الاخر عليه
انفق ويحتل ان يقال انها لم ترجع اذا كان قد انفق بعينها وان الحاكم واما المهر فلا يطلب به واحد منهما
لكن الاشتباه ولا سبيل الى الزايم مذهب ولا الى غيره مذهب **مسئلة** هذه الاحوال الخمسة السابقة
با اننا تصادقوا على كيفية جريان العقد اما اذا فرض اختلاف بينهما فمخرج واحد من الزوجين ان نكاح
سابق وانما زوجيه فان لم يوجها الدعوى عليها فلا يخرج بقولها ولا يسمع دعوى احدهما على الاخر ولا
يخلف واحد منهما للاخر لان الحق لا يندخل في اليد ولين يند واحد منهما يد غير الاخرية قال اكثر الشافعية
وقال بعضهم انها بخلافان فلهذا يظهر الحق قال الجويني هذا لا مجال له ان كان بينهما علم المراه بالحال بل
هي نعم لو اعترفا بانها لا تعلم فهو محتمل واذا ادعى حل منها سبق وعلم المراه كانت الدعوى مسموعة لان كل
واحد منهما يدعى محتمل ككاهه وانما زوجيه منعت دعواهما كما اذا ادعى جلاان زوجيه امراه واذا لم يثبت
علم المراه فان حلفا او كلاهما فهو كما لو اعترفا بالاشكال وان حلف احدهما دون الاخر ففي الحالف فان
ادعى علم المراه فان كانت صبيقة دعواها ان المراه تعلم سبق احدا لنكاحين لم يسمع الدعوى لانها محتمل
وان قال كل واحد منهما هي تعلم لنكاحي سابق فثلاثة فقهية قولان احدهما انه يفتى على القولين في ان الزمان
المراه بالنكاح هل يقبل وفيه قولان فان قلنا لا يقبل لان الدعوى عليها لان غايه ما في الباب ان
وهو غير مقبول على هذا القول والثاني وهو الصحيح انها تسمع مع ما ان نكروا او قرأوا انكروا العلم بالسبق
خلف عليه لان القول فيها لاصالة عدم العلم وهل تكنه ميمى واحدة او لا بد من ميمىين قالوا لا يفتى في
لا بد من العقد لكل واحد ميمىين وقال بعضهم اذا كانا حاضرين في مجلس الحكم وادعى احدهما حلفا

ان رضيا بالواحدة ولو حضرا احدهما فخلعت لثم حضرا الاخر او ارضاها فخلعت لثم ذلك للشافعية وجهان احدهما
نعم ليرجع كل واحد منهما عن الثاني والثاني المنع لان الواقعة واحدة وفي العلم بالسبق بينهما وجهان احدهما
معنى التكبير واجروا هذا الخلاف في كل شخصين يدعيان شيئا واحدا فاذا حلف على ما يفتى قال بعض الشافعية
سفتك دعواهما وحكنا بصاد النكاحين فلا خلاف بين الزوجين وفلا فقه الامر بالاشكال وليس كذلك
انما حلف على نفى العلم بالسبق ولم تذكر ياد احدا لعقد بين على العتق فوجبه بقاء التداوى النكاحية بينهما
وان نكحت هي ودنا اليقين عليها فان حلفا او كلاهما بالاشكال وعلى بعض الشافعية الحكم بفسخ النكاح
نكاحا ومضاها لان كل واحد منهما اثبت يمينه انه هو السابق ولو نكل احدهما حلف الاخر وفيه الحالف لانه
اثبت يمينه انه هو السابق واذا حلفا او كلاهما لا تسمى لهما على المراه وقال بعض الشافعية اذا حلفا انفسح النكاح
فلكل واحد منهما عليها مهر المثل ويمسها تكون على البت ولا مخرج الى العتق عليها واما هي فتخلف على نفى
العلم **مسئلة** لو ادعى كل من الزوجين عليها سبق وعلمها به فاقرت لهما معاني ماله واحدة لم يسمع ذلك
منها وكان هذا الاعتراف كعدم لانها اقرت بما يعلم كذا في امتناع حصول سبق لكل واحد منهما وقال
بعض الشافعية حكم بفسخ النكاحين وهو غلط بل يفتى الدعوى على حالها لانها اجابت بالحال الذي لا يسمع
في جواب الدعوى فظن البعوض صحيح وان اعترفت لاحدهما دون صاحبه بالسبق ثبت نكاحه كما لو ادعى
رجلاان فاقترحت لاحدهما وقال احدا لا يقبل افواهها لان الغصم ذلك هو الزوج الاخر لم يقبل افواهها في
كالواقف عليه بطلاق والذي اخرناه او لا هو قول الشافعية اذا عرفت هذا فهل تخلف للاخر الاقوى انما
خلف للاخر الاقوى انها تخلف وهو احد قول الشافعية لجواز ان تعرف للثاني فانها وان لم يقبل قولها
على الاول ونكاح النكاح فانه لا يلزمها مهر المثل للثاني والثاني للشافعية انها لا تخلف انها لو اقرت لرجل
فاقرت للاول لم يقبل افواهها والاصل في القولين اذا ادعى احدهما رجلاان فاقترحت لاحدهما ثم اقرت للاخر
هل يسمع عليها مهر مثلها للثاني وفيه قولان كما اذا اقرت هذه الزوجية الدار لزيد لابل لعم فانها تدفع الى زيد
وهل يلزم ربتها لعم قولان فان قلنا جزم صحت دعوى الثاني ولله الخلف لجواز ان نفرق بينهما وان لم
فصل لزوجيه وان قلنا لا تنضم فقولا مبيضان علمان يمين المدعى بعد نكول المدعى عليه كاقوال المدعي
عليه وكذا ما ترا البعوض من جهة المدعى وفيه للشافعية قولان ان قلنا كالاقرار لم يسمع دعواه لانه غايه ما في الباب
ان يقر ويحكم عن اليمين فيخلف فيكون كالواقف ولا فائدة فيه على القول الذي يجمع وان قلنا كالبينة
ظن ان يدعى بخلف واذا حلف بفسخ دعوى الثاني او بكل مرتبة اليمين عليه فان نكل فذلك لان حلف
فيجب على ان اليمين المرد كالاقرار او كالبينة فان قلنا كالاقرار وهو الاصح عندهم فوجهان للشافعية
احدهما انه يندفع النكاحان للثاني وبما في الخبر الاول فقد اقرت له واما الثاني فقد حلف اليمين المرد
مضاد كالاقرار فضا لا واقف لهما معا وصحها عندهم استثناء من النكاح الاول لانه قد مضى الحكم باقوالها

فلا يندفع بكونها العمل للنوع عن اليقين الصادقة والواقعة الاولى ثم الثالث وان قلنا انها لا يثبت
فقد قيل حكم بالكلح الثاني لان البينة تقدم على الاقرار وقال اخرون انها منكوخة الاولى لان اليقين
انما يقبل في حق الخالف والشاغل لا في حق غيرهما وحيث تعرفم فالواجب عليها هو الواجب على شهود الطلاق
اذا وجعوا ولو كانت مرساة او حرسه بعد الترميم فاقوت بالاشارة بسبق كالحاح احدها الزمها الاقرار ولو
حلفت لاحد المالكين بانها تعلم سبق كالحاح لم تكن مفع بسبق كالحاح الاخر ولو قال لا احدهما لم يسبق
تكون مفع للاخران اعترف او لا يسبق احدهما والا فلا **مسئلة** لو ادعى عليها زوجته مطلقه ولم يقرضا
للسبق ولا العلم بالسبق فان قلنا ان دعوى النكاح لا تترتب عليها التقصيل ولا ذكر الشرايط وان لا فرق بين
دعوى نكاح الدعوى فتقول نكحت هذه وبين دعوى زواج يقول هذه زوجتي بل معاد دعوى النكاح
فصل في القدر والحجاج اليه ولم يقرضا للسبق فعليها ان يثبت حجابا قاطعا ولا يكفيها في هذه المسئلة العلم
بالسابق من النكاح لانها انما لم تعلم فلها الجواب لبيان الخلف على انها ليست زوجية كما اذا ادعى
على انسان ان اباه انكح عليه كذا واراد تعريفه من الزكوة فالوارث يحلف انه لا يعلم ان اباه انكح ولولاه
عليه تسليم كذا من الزكوة فيحلف انه لا يلوذ التليم وعدم العلم بعينه الحلف بالاثبات **مسئلة** لو ادعى على
السبق فان لم يكن مجبرا لم يلزم الدعوى ولم يحلف عليه لانه لو اقر لم يقبل اقراؤه كالاخ والعلم والوكيل وان
مجبرا كالأب والجد والابن فالوجوب سماع الدعوى عليه لان اقراؤه مقبول ومن يقبل اقراؤه فهو المدعى عليه
اليقين وهو الظاهر وصحبه الشافعية والثاني انه كغير المجبر لا ينعقد له لو كبل والعقد ينعقد والفرق ان الاب
اقراؤه فله عترة وهذا الاول ان كان المدعى نكاحا بكونه صغيرا حلف الاب ان كانت بالغة فملكنا نصيبها
احلها لا يحلف لانا نقول على تصنيفها وهو اولى اليقين واشبهها نعم ثم ان حلف الاب كان للمدعى ان يحلف
النبأ ايضا فان نكحت حلفا اليقين المردودة وبقيت النكاح وقال بعضهم وهو المعتمد ان المرأة ان كانت بالغة
رشيقة بكرة او ثيبا يكون الدعوى عليها **مسئلة** لو ادعى كل منهما ان السابق فاقوت لاحدهما ثم فرق بينهما
المهر على المفرد دون صاحبه مع عدم المهر لاخوار المفرد استحقاقه في ذمته واقرارها ميراثه الاخوان قالوا
وفت المفرد دون الاخوان ان كانت هي قبلها احتل ان يرثها المفرد كالميراث وان لا يقبل اقراؤها كالميراث
لم يقبل في نفسها ولو لم يقر لاحدهما الا بعد موته فهو كواقوت في حيوته وليس لو وثقوا احد منهما ان يكره
لان موته قد اقرها بدعواه صحته نكاحها وسبق بالعقد عليها وان لم يقر واحدهما اقرع بينهما وكان لها ميراث
من تقع الفرية عليه وان كان احدهما قد اصابها فان كان هو المفرد او كانت لم يقر لاحدهما فلها الميراث لانه قد اصابها
به وهي تدعى حواء وان كانت مقيمة للاخرى تدعى مهر المثل وهو ميراثها بالميراث ان استوفى او اصلها
طام وان كان مهر المثل اكثر حلف على الزايد وسقط وان كان الميراث اكثر منه ميراثها الزايد وهي تتركها مالا
فتتحققها **مسئلة** اذا ادعى زوجته امره فاقوت له بذلك نكاح وفراقا وهو اهل الزايد من الميراث

بالعقوبة

بالعقوبة اقرت بكونها حكمه يقبل اقراؤها كواقوت ان ولها باع ملكها قبل بلوغها ولو انكر امرها
لم يقبل ما كان لان الحق على غيره وقد اقرت لولد على النكاح امره بوج امره بولي وشاهدين عنها فاقوت المالة
بذلك وانكر الشاهدان لم يلقن الى انكارهما لان الشهادة انما يحتاج اليها عند الامتناع وقال بعض العامة يقبل
ان لا يقبل اقراؤها مع انكار الشاهدين فان ادعى نكاحها فلم تصدق خبره مات امرها وان مات قبلها ما غرض
بما قال ورثته كمال الاقراؤها بنصف قيمتها وكذا لواقوت وورثته فان قيل ان صدها لم يرثه وان ماتت صدها
ورثها **الشيخ الحنفية** في امثالنا انقضاء الاول **مسئلة** الكافر لا يصح ان يكون وليا للمسلم ولا المسلم في عتقه
النكاح سواء كان اباه او غيرها عند علمائنا اجمع ولا ينعقد له ولا ينعقد له ولا ينعقد له ولا ينعقد له ولا ينعقد له ولا ينعقد له
بعض وقوله تعالى يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والولاة نوع من سبط وسيله الكافر على المؤمن
ينقل من المنع ودعى العاتقان النبي صلى الله عليه وسلم عن امير المؤمنين رضي الله عنه تزوج له ام حبيبة بنت ابي سفيان رضي
بها خالد بن سعيد بن العاصي كان ابن عمها لان اباهما كان كافرا قال ابن عبد البر اجمع عاتق من يخطب
من اهل العلم على ما قال احد بلقيان ان عليا لم يزوج النكاح الاب وكان ضرانيا **مسئلة** وبقيت السلم والولاة
على الكافر والكافرة عند علمائنا لقوله تعالى فانكحوا من اهل اهل وقال تعالى وانكحوا الابايى حكم
الصالحين من عبادكم واملكم من دونهم بعض لقوله الاسلام بطلوا ولا ينعقد عليه وقال الشيخ في ما والى القاتل
لا يكون الاقراؤها اذا كان لها وليان احدهما مسلم والاخر كافر كان الذي يتولى زواجهما الكافر دون المسلم
لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض وقال في تيمنا قلناه وقال الشافعية لا يكون المسلم وليا للكافر
الا على امره واختلف اصحابه في ذلك منهم من قال ان الامانة الكافرة لا يجعل نكاحها لانها افضل المسلمين فلا
يحل لغيرهم كالمردة وقوله الامانة امره يدينه في نكاح من البيع والاجرة ومنهم من قال يجوز زواجهما
النكاح لانها لا يحل لغيره فحلت لاهل دينها كالمسلمة تزوجها سيدها المسلم ولانه لا يربها بالملك والذكر لا
يمنع منها الا يمنع الفسق وضابطه لا يرب النكاح لان الفسق ينافيها ويضربها فلهذا لا يزوجها كذا ما لا
يزوج الماتسب والاول اصح فان كان للكافر امره مسلمة فقبل ان يرب ملكها عنها زوجها قال بعض
الشافعية يكون ذلك على الوجهين وقد بينا ان اجماع العلماء على انه لا يرب الكافر على المسلمة **مسئلة** الكافر
لا يزوج ابنة الكافرة لانه قريب ناظر به قال ابو حنيفة والشافعية في احد قوليه ولا يغير عدلته في ميراثها
لان الفسق لا يرب ولا يرب المسلم على ابان محكم ضاف المسلمين والشافعية قولان كافي او لا يرب المسلم القاتل
وقال بعض الشافعية ان الكافر لا يرب الزوج وان اراد مسلم فزوج بد ميراثها من القاصي والحق ما قلناه ان
ان الاب الكافر يزوجها وهو من ذمها الشافعية وعرف بين ولا يرب الكافر في الكافر على ابنة الامم عندنا
بشرط ان لا يرب يخطوب ويبر بين الشهادة وجب لا قبلتها الكافر وان كان لا يربك مخطوب وميراث
الشهادة محض لا يرب على الغير فلا يربها الكافر والواجب الزوج كالميراث المولى يرب ميراثه

بيضا

بجمعها او وقع العار من الغيب واختلاف الدين يمنع الموالاة والتواضع فلا يزوج المسلم فيها المسلم
خلافا لما في فقه فان من هبه امرين وجبا لا بعد الكفر فان لم يكن زوجا فاق المسلم بالولاية العامة وان لم
يكن هناك فاق المسلم قال بعض الشافعية ان يجوز المسلم قبول نكاحها من قاصينهم وهل يزوج اليهودي
المضاربة الا في ذلك لا يشترط انهما في الكفر الذي هو كماله الواحدة كالميراث ومنع بعض الشافعية ان
المملوك وان كانت تطهرت العداوة وسقوط النظر ما لم يزل ولا يزل على المسلم ولا على المرتدة وبه قال بعض
الشافعية **مسئلة** الفتوى لا يلب ولا يزوج النكاح عند علمائنا اجمعين فلفاسق ان يزوج ابنته الصالحة بالغيرة
والصغيرة والمجنونة مطهر قال مالك وابو حنيفة والشافعية في احد القولين واحدى احكى الروايتين في قوله
تعالى فانكحهن باذن اهلن وهو مام ولا يزوج فانه قبل فسق والاصل البقاء ولا يفسق لم ينكح
من التزوج في عصر الاولين واجتباوا ما روي عن علي بن عباس انه قال لا نكح الابوي مرثدا وشاهدي على
ولا نكح ولا يزوج فانه لا يفسق كولاية المال والحديث موقوف على ما يروى عن علي بن عباس في منع
ان المرء من الرشد الصالح الذي في مقابلة الفقه وهو الحافظ لأمواله والمنصرف فيها على الوجه الاصح
بافعال العقل والفرق بين المال وبينه فانه الفسق يدفع عن نفسه كما يدفع العدل ضاراه في الشقة
ولا يسيب لولاية الفرية وامر ان للشافعية في كلام الشافعية سبع طرق اثبات قولين اثبات الولاية
وانقائها الفرق الثاني القطع بالمنع الثالث القطع بانزول اربع ان الابط الجليليان مع الفسق وكذا
غيرهما والفرق كالشقها وفرة ولا ينفك الخامس ان الابط والجدليليان مع الفسق وغيرهما بل والفرق انها
بحر ان فورا وضعاها فاسق وعينها يزوج بالان فان لم ينظر لها فاسق هي نفسها وقباس هذا القول
ان يزوج الفاسق ابنته البكر فيها ها وان لا يصيرها السادس ان كان فسق شرب الخمر لم يلى الاضطراب نظر
فليس الكسوة وان كان جيبا فخر على السابع الفرق بين المعلن بفسقه المستر بفسقه الثاني دون الاول
فزوج الاول خلفت الشافعية ولا يزوج المال هل تثبت مع الفسق كاختلافهم في ولا يزوج النكاح فبعضهم
بينها في التوثق والعدم وبعضهم فرق وقطع بالمنع ولا يزوج المال لان المال محل الجبايات الخفية ولا بأس
النكاح خطر لا اهتمام بشان اعظم وان كان التفتق **مسئلة** الامام الاعظم عليه السلام لا يفتق في
فسقه وخالفه العامة في ذلك وجوزوا باسرههم عليه الفسق في قوله في الفسق عندهم قوله لا يصح عند الشافعية
انه لا يزوج ومن فقه ترويه ببناءه وبنات غيره بالولاية العامة وجهها ان الفاسق لا يملك احد من الامم
بزوج كغيره من الفسقة ويزوج من دونه من الولاية والحكم واحصاها عندهم ان يزوج فبعضها كانه لا يزوج
لم يزوجوا باقره **مسئلة** اذا نكح الفاسق كافي له التزوج في الحال ولا يزوج في غيره من الاستبراء وهو ما يؤول
الشافعية والقياس انكح عندهم ان يزوج الاستبراء لعود الولاية به بغير لقبول الشهادة **مسئلة** ان
الفاسق لا يفتق ولا يزوج فان يزوج نفسه وهو ظاهر وجهها الشافعية لان غايتها ان يزوج نفسه في حقها

يتم في حق نفسه لا يصح في حق غيره ولهذا لا يقبل اقراره على نفسه ولا يقبل شهادته عليه غيره والثالث ان لا يزوج
فذلك بنفسه فليس له ان يزوج نفسه **مسئلة** الشافعية في نكاح الفاسق ان يزوج الفاسق من الفاسق هل تثبت الولاية
الذي الحروف الذميمة بئس العبدان كانت امر لولاه او لغيره قالوا لا يزوجها على ما تقدم سوا كانت
صغيرة او كبيرة او يوبا وان كانت مودة فان كان لها جلد فالولاية لعدم الابط لان الوقف نفسه التقصا على
التفخي للجنح النظر ولا يزوج من القهر في نفسه ولا يزوج لغيره فليس له ان يزوج غيره او لمعان لم يكن لها
جد من امره مودة كقولها ان كانت صغيرة انظرها البلوغ وان كانت كبيرة وشبهه كان امرها الاضمار
وبالجملة لا ولاية له على بناته واولاده ويجوز ان ينكح من غيره في قبول النكاح اذا اذن له المولى ان لم يملك
فان استلزم ابطال حق المولى ليصبح والاصح على وجهي الشافعية ولو تولى في التزوج ففسق على ما تقدم
بما روي بان مولاة وهما اذنان لم يفسق المولى بسقوط بعض حقوقه والاملا والاطم عند الشافعية المنع
لان ولا يزوج له على ابنته فلا يزوج منها من غيره **مسئلة** سلب العقد سقط للولاية سواء كان لصق كالصبي
مجنون او لغيره او لسكو او لم يولد بعد ما غل من النظر او لم يرفع من التعبد والنظر والاعطاء او لغير
ذلك فالعقد لا يملك عقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا يفتق الولاية له لان غير بصير احوال الرجال واختيارهم
باستقلال الاجرة فاشبه الاجرة ولا فرق بين الميز وميز وما كان الاثر حيا وجمعا لا بعد ولا يفتق ذلك
في الابط الجليل **مسئلة** المجنون فان كان مجنونا مطلقا في سلب ولا يزوج حكم الصبي ونقل ولا يزوج الى الابط
ان كان مجنونا منقطعاً فالأمر على حال انقطاع مجنونه تثبت ولا يزوج وتترك في المجنون وهو اصح وجهي
الشافعية لا يشبه الاعفاء فهو كالماتل والثالث ان لا يزوج ولولا فوجها لا يزوج يوم مجنونا لكان اهله
ونذله ولا يزوج نفسه وماله والوجر الاول لان جلي ويترك فاشبه الاعفاء والشافعية وجها من وجهها كما
في الفية وكذا الخلاف في الابط المنقطع جنونها فبعضهم قال في زوج في حال المجنون وبعضهم قال نظر فانها
لأنه هو الصبي عنقاً ولو ظل هذا الولي في نوبته اقترجا ان يوفقه الوكيل قبل معاودة المجنون وهذا
لا يجوز لخط الوكيل المجنون وبه قال الشافعية ولو اذنت فترط تقدم العقد على معاودة المجنون ولو فرض
نوبته الا فانه جلد حكمها حكم المجنون المطبق لان السكون البير لا بد وان يزوج مع طبات المجنون ولو اطلق
ثبت بمرثاة من الجبل جعل مثلها من لا يزوج المجنون على حد في الخلق فالوجه انه يستدام حكم المجنون الا
ان يفسد حاله عن الخلل وهو احد وجهي الشافعية والثاني انها نفوذ الولاية البه حصول الاقامة وهو منقوع
ان المراد الاقامة بكل منها البت والنظر **مسئلة** سلب الولاية اختلال العقل وضعف النظر لا بسبب هرمة
من او لغيره اما في جنته او كان عارضا للجنون من اختيار الارواح والنظر احوالهم وادراك الثاوت
بينهم وعدم المعنى بموضع الخط ونقل الولاية الى الابطد والاحقر عليه فليس فان ولا يزوج لا يزوج باعبار
عام عليه لوجوده المنقصة للولاية وهي سببها وارتفاع المانع وهو الحجر الفلاني لان ذلك لا يوجب شيئا من نظر

الحجر عليه الحق القوم لا تنقص واما الحجر عليه للفقير فالأقرب ذوال ولا يترى ان الحجر عليه لنفسه فلا يصح ان يترى
البرام وغيره وهو المشهور عند الشافعية ولهم وجه آخر ان ذوال لا يترى في مصلح التكاح واما الحجر عليه فلا يصح
بالدواعي بعضهم الحجر عليه الشفيع متعلق بالشفيع كما يتعلق بالتبذير حتى لو بلغ مصلح المال ودبر فيه الحجر عليه
بلغ مصلحها لانه عاد الفسق والتبذير في إعادة الحجر عليه عندهم خلاف فاذ حصل الفسق وقلنا انه يزيل الولاية
فلا اثر للولاية للتبذير ولا الحجر واما يظهر ان ذوال لم يوجب الفسق او لم يفعل ما لبس للولاية واذ وجد التبذير القبيح
للحجر ولم يجر عليه لم يزل ولا يترى **مسألة** في الاعلاء ان كان ما يزوجهم يوم يوبون ويكرها لوجبه ذوال الولاية حال
الاعلاء وينظر وقت افاقة لا زوال تنظر افاقة كالتأيم ينظر استيفاضه وهو احد قول الشافعية
الثاني ان ولا يترى ذوال وتنقل الولاية الى الابد كالحج ولو كان الاعلاء يزوجهم غايبا ليجوز المدة والنفقة
والصرح لم يزل ولا يترى لانه كالنوم تنظر افاقة ولا يزوجها غيره والمزوج في طول مدته وقصرها الى هل الخيرة
قالوا يزوجهم بزوجهما الابد عندهم واما السكنان فان بلغ السكنى الى ان يحصل شيئا لم يكن له ان يزوج في ذلك
الحال لعدم اعتبار طلاقه وان في التميز فالوجبة لا يزوج في الحال وللشافعية قولان احدهما ان يزوج كغير
الصاحي منهم من منع كالفداء لا خلال نظر وفصل بعض الشافعية فقال ان كان السكنى حصل بغيره
وجع الى ان الفاسق هل يلام لان قلنا لا يلام فاذ كان قلنا لا يلام فاذ حصل بسبب لا يزوجهم كان كرها
غالبان لم يقدح في السكنى فالكسرة لا اعلاء وان جعلنا نهية كصفت الصاحي منهم من صح تزويجهم
منهم من منع لا خلال نظر واما الاسقام التدبيرة والاراض المعلقة الشافعية من النظر ومعرفة المصلحة
ذوال الولاية بها وانفصالها الى الابد وهو احد قول الشافعية والثاني ان الولاية تنتقل الى السلطان كماله
الابد كاي صورة الغيبة لان الاهلية باقية وشدة الام مانع من النظر كالتبذير **مسألة** يجوز ان يكون
ولي التكاح سواء كان العمى خلفا وشعبا او وليا المتزوج ولا يترى العلى عند علمائنا وهو صحيح وهو الثاني
لان اصل النظر والجهل الاجتهاد واستعلام الامام من الوجه لان شعبا في زوج ابنته من موسى وكان
اعلى الثاني للشافعية ان لا يصح ان يكون وليا لانه نقص في اثر الشهادة فاشبه الصغر منع العلم فان شأنا
الاعلى مفعولا اما لا يقتضي النظر فان شأنا من مفعول واما الاخرى فانه كانت له اشارة فهو صحيح ان يكون
وليا لان اشارة تقيم مقام نظري في العقود والامام من ذلك في التكاح وان لم تكن له اشارة وكان
مفعول وشأنا وبعضهم قطع بان **مسألة** الاحرام ولا يترى التكاح حال الاحرام فاحرام المتعاقبين والمراة في
صحة التكاح عند علمائنا وبزوال الشافعية لما رواه العاتق عن النبي قال لا ينكح والحرم ولا ينكح من طهر
قوله الصادق ليس للحرم ان تزوج ولا يزوج محلا فان تزوج او زوج فان تزوج بغيره وان يزوج
تزوج وهو محرم فابطل رسول الله تكاحه وقال ابو حنيفة لا يمنع الاحرام من صحة التكاح وعن مالك لا ينفذ
التكاح ثم يفرق بينهما بطلان واعلم انه لا فرق عندنا بين جميع الاولياء في ذلك والشافعية قالوا الاحرام

ولا يترى التكاح

ولا يترى التكاح الاولياء الامام والقاضي فان فيها وجهين احدهما ان لها التزوج في الاحرام لقوله ولا يترى
اصحابها عندهم المنع لا خلاف **مسألة** الاحرام لا يوجب التكاح فقد علمنا جلاله في تزويجها الاستماع فاذ
امل المحرم الاولى والمرأة والزوج او الجميع كان له ان يزوج وهو احد قول الشافعية لبقا ورشد وقطوع
وعلم هذا بزوج السلطان المصلح في صورة الغيبة والثاني للشافعية ان يزيل الولاية وانه نقلها الى الابد
لم يكن ولا يترى بين ان يكون الاحرام بالزوج او بالعمرة ولا بين ان يكون صحيحا او فاسدا وللشافعية في الاحرام
القاسم وجهان احدهما والثاني انه لا يمنع صحة التكاح واعلم ان التكاح ليس بشرط الشهادة على ما تقدم ذكره
للعامة فكل قولهم للشافعية وجهان في انعقاد التكاح بشأنا المحرم قال بعضهم انه لا ينفذ لانه يزوج في بعض
الروايات لا ينكح المحرم ولا يشهد والآخر عندهم الانعقاد لانه ليس بعاقلة لا مقنود عليه لكن الاول له
بعض يجوز الرجعة في الاحرام لان استدان الفقدان ثبت الامساك ورواها التكاح وهو صحيح وهو الثاني
الثاني الخ لانه كما تبدأ التكاح وهو صحيح لروايتين عن ابي عبد الله في هذا الخلاف على ان الرجعة هل تنفي
الى حضور الشهود ان قلنا نعم اجريا صحيحا الابتداء في جواز ابتداء التكاح بين المتخللين للشافعية ولا
ومن تابعه هل ان ينكح قبل الخللا يعمل بغيره للشافعية وجهان ولو وكل ملال فلا في التزوج ثم احرم احدهما
واحرمت المرأة في الغرض لوكيل للشافعية وجهان ايضا على ما سبق من الخلاف فان الاحرام يزيل الولاية ام لا
واقطعانه لا يفرق وهو المعتمد بنحو التزوج بعد الخللا بالوكالة السابقة وهو الذي يوجب قبل الخللا الموكل
للشافعية وجهان والخوف عندنا انه لا يجوز لان الوكيل يابى تنفيذ ضربا التابى مع غير الامل بغيره ولو جرى التوكيل
في حال احرام الموكل والوكيل والمرأة فالوجبة المنع وذلك للشافعية ان وكل لعقد في حال الاحرام لم يصح
قال الزوج بعد الخللا صحيح لان الاحرام يمنع العقد دون الاذن ومن التفتق الاحرام بالحبس لم يصح ولو لم يكن
التوكيل فهو كالنكاح بالبدل والتوكيل ولو زال اذا حصل الخللا فقد وكل لم يصح لان الوكالة لا تقع بغيره وللشافعية
قولان ولذا في المرأة في حال احرامها كالتفصيل السابق التوكيل ولو وكل ملال محلي ان يوكل ملال قال لا يترى
والشافعية قولان اصحابها عندهم الجواز لانه سفير عن نفسه ليس له من العقد شيء وهو ممنوع **مسألة** اذا لم يكن الولي
الاقرب حاضر فان كان مفعولا لا يعرف مكانه وزوجهما الابد لان تكاحها من جهته قد تعدد وتبشيرا اذا علمها
وقال الشافعية وجهان السلطان لا يترى ما يتولى ما يتولى ما يتولى فبعض قد فسد الاقرب فيفعل السلطان ما كان
ولذا انتهى الامر الى غايته فيحكم فيها بالموثوقين منهم بالدين وثقة قال الشافعية لا بد من نقل الولاية الى الاجلاد
كان غايبا يعرف مكانه فان كانت الغيبة الى سافة تقصر فيها الصلوة فالاقرب ان الابد يزوجها وقال الشافعية
بزوجها السلطان ولا يزوج الابد لان الغايب له ولهذا لا يترى ويكبر ويصغر ويصغر الغيبة والتزوج عن
فانفذ واستفاد من غايب عن القاضي وقال بعض الشافعية ان الغيبة تنقل الولاية الى الابد كالحج ولو كان
بعضهم ان يترى بين الملوك والامراء الناس فقير منهم فلو ان الناس فانه لا يقصر ولو كانت الغيبة

لا سائر لا تقصر فيها الصلوة فيها احدى ان الحكم كى المسافر الطويل فزوجها الا السلطان كان الزوج في
لهو قد يفوضا كفى الواجب بالناظر وظهرها انها لا تخرج حتى يبيع او يوكل ان الغيرة الى المسافر الفقيه اذا
ولكان مقيما في البلد لم يزوجها الحاكم فكذلك قول اخر ان غاب بحيث يمكن المسافر اليه من جوف
قبل دخول الليل فلا بد من مراعاة قطعها والوجه بانها فاقوا ذلك وقال ابو حنيفة واحدا ان كانت الغيرة متقطعة
الولاية الى الابد والغيرة المتقطعة ان يكون لفضل الوافل البرص السنة الاخر واحدة ولو اذنت امرأة ان ولها
غايبة لم يزوجها السلطان عند الشافعي فيشهد بذلك شاهدا وانها غلبت عن تكاح وعده واختلفت
فهم من قال بوجوب ذلك احتياطا للضعف ان يكون الولي زوجها في غير ذلك قال بعضهم باستحبابه
الرجوع الى قولها فان الرجوع في العقود الى قولها وعلى هذا ملوا تحت على المطالبين وراى السلطان الثاني
هل ذلك الشافعي فيها ولا يقبل هذا الباب لانها من جلع على باطن امرها كالايمان وقد واث
اخر وان كان الغايبة من لا يزوج الا بالاذن وقال ما ذنت له فلا فاضى عليها في الاذن والاول
عندهم ان ياذن القاضي لا بعد اذا غاب الاقرب الغيرة حتى يزوج او يزوج القاضي اذن الاعد للزوج
الطلاق **الكتاب السادس** في جواز التوكيل وتولي الولي طرحة العقد **مسئلة** قد بينا ان جواز التوكيل في البيع
فان رسول الله وكل من ياتي فيه الضمير في قول تكاح ام جيت ولا تفرقه ما مضى فجاز التوكيل في البيع
المستحق صالح حتى لا يصح التوكيل الا بصحها هذين كما لا ينفقد التكاح الا بصحها والاصل منعه ومنه
كان الموكل المرأة العاتلة او ولي الصيرة والمجنونة وان جاز ان يكون الموكل امرأة وقد سبق خلاف العاتلة
قال الشافعي والولي ان تمكن من الاجبا وفل التوكيل مع جواز ان المرأة ولهم جواز ان ياذنوا وعلى هذا
فلو كانت صغيرة اشع التوكيل بتزويجها والتموه عندهم الاول وهل يترتب تعيين الزوج للشافعي فلا يذنب
ان يترتب الامتلاء الاغراض باختلاف الافواج وابى للموكل شفقه واعتبر الى من الاختيار واصحها
والوجه عندي لا يملك التعيين في التوكيل في تلك الاطلاق كافي البيع وسائر التصرفات وشفقه تدعو
الى لا يوكل الا من يثق بنظره واجرى هذا الخلاف في اذن الشيخ التكاح وفي اذن البكر بالالف الف
والجد هل يترتب فيه التعيين ونهم من قطع هنا بعدم الاشارة فورا بان الاذن للولي تعيينه
العادر من النبي بما قطع على المصلحة والتفويض الى الموكل فلهذا قال الجوزي في كلام الشافعي في بعض
الخلاف وان وصفت المرأة بترك الكفاية لكن القياس يقتضي خلاف بما لم يترتب فانما اذا سقطت الكفاية
ولم تطلب الخط فلا معنى لا اعتبار التعيين **مسئلة** اذا جازنا التوكيل المطلق وجب على الموكل رعاية المرأة
بزوج الا ان كفوا فان زوج من غير كفوا لم يصح عنك الا الكفاية عندنا هو الايمان وعند العاتلة فائدة الثاني من
النفقة والسبب في انهم لا ينفقون لانها واحدة لا يبيع والثاني الصحة ولها التي اذ كان كانت مغيرة فاما
عند البلوغ ولو غلب كفوا احداهما اشرف فزوج الادوي وفي الصحة اشكال اقرب انه لا يصح وبه قال الشافعي ولو

قال زوجي من شئت كفوا كان لو غير كفوا الثاني منع لان الكفاية لا قبل طمأننتها قال زوجي من شئت
الايمان هذا اذا كان الولي تمكنا من الاجبار اما اذا لم يكن اما لا يزوج الاب والجد ولا انها يثبت فمنا صور الاول
منه الولي من التوكيل لم يزوج له ان يوكل لانها اذا اذنت له في ايقاع العقد بنفسه فلم يزوج له ان يوكل **الثاني** اذنت
له في التزويج وفي التوكيل بالزوج فللولي ان يزوج بنفسه وان يوكل **الثالث** قال وكل تزويج اقم
عليه فله التوكيل قطعا وهل له ان يزوج بنفسه او لا لان لم يوض اليه التزويج بل صلب له ان يولي غيره
ناشئة من اذنت له في ان يوكل بتزويجها ولا تزويج بنفسه وهو واحد وجهي الشافعي والثاني لان لا يزوج
لان بعد منه الى التوكيل وينعوا من صحة الاذن في قولها اذنت له في التوكيل بتزويجها ولا تزويج بنفسه
لانها من الولي وورث التزويج الى الوكيل الا في شئ من التزويج اذ اذنت له في التزويج فله ان
يزوج باسرها وهل له التوكيل للشافعي ومنها احدى ما منع هو المعتمد لان منصرف بالاذن فلا يوكل الا بالاذن
كالوكيل واصحها عندهم الجواز لان منصرف بالولاية تاسير الوصي الغيم يتمكن من التوكيل من يراذنه ولو اوكل
وكل من يزوج من اجرة المأثورة استبدانها لم يبيع وهو صحيح وجهي الشافعي لان لا يملك التزويج بنفسه فكيف يوكله
والثاني يجوز ان يولي غيره يزوجها بشر الاذن فله فخير من اذنت له في فعله ما يباين ان الولي والوكيل للولي ثم يزوج
ولا يجوز ان يشا من نفسه عندهم **مسئلة** اذا وكل ولي غير الجهر بعد اذنت المرأة في التوكيل في شراطين الغيب
الزوج ان اطلقت المرأة الاذن اشكال وللشافعي تزويجها كافي توكيل الجهر ولو كانت قد عرفت الزوج اسوأ
الغيب لم يملك كافي الولي للوكيل فان لم يفعل وزوج الوكيل من غيره لم يصح وان اذن الزوج منه فالاقرب الجواز
لمسافة تعيين المرأة فله الوكيل واجبا عما طلب منه وهو واحد وجهي الشافعي الا انه عندهم ان لا يبيع التزويج
لان التزويج المطلق مع تعيين المطلوب فاسد كالموكل الولي يبيع مال الطفل ما شاء الوكيل من الثمن القليل
والكثير يباع بالقبض لم يصح لهما صيغة التعيين فمنع حكم الاصل وقرى بان قوله يبيع من قبل او يتران
في بيع المتع شرعا وقوله وكذلك تزويجها لا يبيع منها التكاح اذ هو لفظ مطلق ولا ينفذ بالكتوبات
ان ينفذ بالكتوبات المعين **مسئلة** المرأة ان زوجت نفسها قال القاضي زوجت نفسها فان زوجها ابوها
زوجت بنتي مثلك وان زوجها وكيلها قال زوجت موكلتي مثلك وان زوجها وكيل الاب قال زوجت بنتي
مثلك هذا اذا كان القابل هو الزوج وان كان وكيله فله ان يزوج المرأة زوجت نفسها فلا يقول الوكيل مثلك الزوج
او لو لم يقل فزوجها للشافعي ولها لا يقول الزوج مثلك ولم يقل فزوجها ولو كان هو الموكل فله ان
زوجت بنتي مثلك فقال الوكيل فبنت فزوجها فلا ان لم ينفذ فان قال فبنت فزوجها فوضع العقد للوكيل ولم يزوج
بالنية ان الموكل او عقد الوكيل ان ينفذ وكيل المرأة زوجت فلان من فلان ويشير الى الزوج ويقول وكيل الزوج
فبنت فزوجها فلا ان يبيع الزوج وفي البيع يجوز ان يقول البائع لو وكيل المتعني فبنت مثلك ويقول الوكيل
اشترى منك ويؤدى موكله ففقد العقد الموكل لم يهر والفرق ان الزوجين في التكاح بمثابة الثمن والثمن

في البيع ولا بد من ثمنه الثمن والمثل في البيع فلا بد من ثمنه الزوجين في النكاح ولا بد من المهر والمثل
قابل للمثل من شخص الى اخر فجاز ان يقع العقد للوكيل ثم يتقل الى الموكل وانما النكاح فانه بدعي على البصير
قابل للمثل لهذا لو قيل النكاح ولا بد من مهر فانكر الموكل الوكالة لم يطل النكاح ولو اشترى بالوكالة وانكر الموكل
الوكالة وقع العقد للوكيل ولو قال الموكل او لا فبكت نكاح فلا اثر من ذلك لانه لم يقل وكيلا لولي زوجها بل قال
جاز ولو اقتصرت على قول زوجها لم يقل من فلان فبطا الخبر من السابق واذا عقدت المرأة على الزوج وقبل الزوج
الولاية فليقل لولي زوجته فلا بد من انك ويقول الاب قبل النكاح لا بد لان النكاح يقع من الموكل والموكل
عليه لا من الخاطب والبيع يتعلق بالخاطب دون من له العقد وهذا لو قال زوجها من زيد فقبل وكيلا بد
النكاح صح ولو خلف ان لا يتكح قبل الوكيل خنت ولو قال بيع من زيد ببيع من وكيلا زيد لم يصح ولو خلف ان لا
فاشترى له وكيلا لم يصح **مسألة** قد بينا انه لا يصح تعليق الوكالة بغير تعليق النكاح اذا كانت تجوز ولو كانت
ابنه من زوجها ومثله فقال ابوها اذا طلقها زوجها او خربت عنها فقد وكلت بزوجها لم يقع الوكالة
لثاني فلو كان وكلا لو قال اذا مضت سنة فقد وكلت بزوجها احدهما لا يصح كمثلته والثاني يصح كذا
زوجها اذا مضت سنة والاصل الاول منوع والثاني لم يقع الوكالة بغير تعليق النكاح لا بد لان الوكالة
في التزويج ذكر المهر لانه ليس شرط في النكاح فلا يمكن جعله شرط في الوكالة نعم لو سئل را لم يصح التزويج بآلة
فلو وكله الاب والمرأة عتقا على ان يزوجها بآلة فزوجها بغيرها فلا قرب عدم لزوم العقد وجوبه على عقد النكاح
لان الوكالة تقع على معين فلا تتعلق بالغير وهو قول الشافعي قال لو قال زوجها من يوم كذا اوفى مكان كذا
الوكيل لم يصح ولو اطلق الوكيل الولي فزوج بآلة مثل اصله مثل العقد لان المطلق يعمل على ما يشاء
فبذلك لا بد من المثل فانما نقص عنه ما جاز وهو احد قول الشافعي والثاني العقد وجوبه الى المثل والى ما
اذنت للولي في التزويج مطلق فزوج بآلة دون المثل قال لا قرب فاد النكاح ويجعل محتمل وجوب مهر المثل والثاني
فولان كذا بين ولو زوجها بآلة فلا قول له قول ثالث القطع بالمشا ولو وكل الزوج رجلا فقبل نكاح امرأه
سمى مهر فقبل بآلة لم يصح القول ويصح بانك وان لم يسم قبل مهر المثل او اقله قبل بآلة او غير نقد البلد
يعين من مال الموكل او من مال نفسه او من ماله النكاح وعلى الموكل مهر المثل من نقد البلد او من مال ابوه
والثاني في النكاح فلو كان اخر محتمل عندنا انه لا يصح النكاح كالواجب الوكيل باقل من ثمن المثل او غير نقد البلد
ولو قال له اقبل لي نكاح فلا يتم على عبك هذا اودارك هذه ففعل صح النكاح لانه فعل المأمور به وانما
فيحتمل بآلة امرؤ والمرأة لا تملك العبد او الدار فيجب على العبد الزوج مهر المثل ويجعل ان تملكه فيجعل ان
فرضا على الزوج وان يكون موهوبا منه وللشافعية مثل هذه الامثلة **مسألة** الاب يجوز ان يتولى طرفي العقد
عقد البيع قبل القوة ولا بد من ان يشقن وقيل لعمره بغيره السلطان في كل بيع وشراء وقبل يجمع الا ان
عرفت هذا فانه يصح ان يتولى طرفي العقد النكاح بان يكون وكيلا لاحدهما والا لجد فانه يتولى طرفي النكاح

على ما تقدم

على ما تقدم بان يزوج بنت ابنه الصغرى من ابن ابنه الاخر الصغرى لانه جده بالشفعة اليها وقد بدا ثبوت ولا بد
الجد فلا يصح الجمع لقوة ولا بد من واحد وهو الشافعية الثاني لا يصح لان خطاب الان في بيع نفسه لا ينفك
ولما جاز في البيع لكثرة وقوعه وما روي انه لا يخلع الا بالاب بغيره الملب وولي وشاهدين والاولا في علمهم لانا
نولي طرفي العقد في شرط الابن ان يثبته العقد من الايجاب ولا يكتفي احدهما وهو احد قول الشافعية والثاني انه
يكتفي وعلى المنع من قول طرفي العقد عند الشافعية ان كانت بالغة وفيها السلطان بانها وقبل النكاح
كانت صغرى وجب الصبر الى ان تبلغ فاذت او يبلغ الصغرى فقبل وقال الجوزي قد عارضه على منع الوكيل ان يزوج الام
الى السلطان فيجب ان يزوج اهل الطهرين ثم يجعل ان يقال يجوز بولي اشائها ويجعل ان يقال بان يزوج الولي
هذا ان كان نفعها فيما اذا كان ابن الابن صغرا فهو مخالف للاصل المزدان من الاب والجد لا يزوج الصغرى ولا
من الصغرى لكن يمكن فرضه فيما اذا كانت الولاية عليه بسبب الغيوب واشتلت الشافعية في العلم هل التزويج بنت
اجده ولا يلزم تزويج بنت العم من الابن البالغ على وجهين اظهرهما عندهم لانه لم يوجد الطرفين والثاني المنع
لانهم في حق ولده وبما عرف منقعه فاحفها ومنهم من قطع بالاول واستند به للوجوه الداهية في تزويج
الوكيل المطلق ابنه وهذا اذا التفت الاذن فاما اذا اذنت بالتزويج من غير مطلقا لم يزوج في جواز وان
جوازه من ابنه الطفل فان لم تجوزه في البالغ فما اولى وان جوزه هناك فبذلك لم يزوجها واذا لم يزوج
لم يصح اربعة **مسألة** اذا اذنت للولي ان يزوجها واطلقت صح عتقا وللشافعية قولان احدهما المنع وعندهم
يجوز لان ابن زوجها من نفسه فيجعل الجواز على ما لا خلاف الا ان وساء ابنه بغيره والمنع وكلها قولان للشافعية
واذا كان ولي المرأة من يزوجها مكاهها عند العتق كباقي العلم والمحقق والقاضي ورغب في مكاهها لم يجر ان يزوجها
من نفسه عند الشافعية قبول الطرفين لقوله لا نكح الا بآلة خالصة ولي وشاهدين ولكن يزوجها من هو
في درجته لا لو كان هناك ثابت مما عزا وان لم يكن في درجته بغيره زوجها منه القاضى ان كان الراعي القاضى زوجها
منه فزوج من الولاية او فجع الى قاض ملقة اخرى لزوجها منه واستتلف خليفة اذا كان لانه يختلف في تزويجها
وي ابن العم للشافعية وعندهم اخر ان له تولي الطرفين ويحتمل في المقتضى والقاضى ايضا المهر بعبده وفي
الامام الاعظم وعندهم وفي الامام الاعظم لم يزوجها احدهما انه له تولي الطرفين لا من ليس فزوج من زوجها
اصحها عندهم المنع في زوجها القاضى منه بالولاية كما يزوج القاضى من القاضى لو اراد احد هو لا يزوجها من
الصغير فهو لو اراد تزويجها من نفسه وحيت جوزها لاحدهم التزوج من نفسه بذلك اذا تمت في الاذن ومع الاذن
ومها نقدا **مسألة** من منع من تولي الطرفين وكل من احد الطرفين او كل شخصين من الطرفين فيمنع للشافعية
وجها من اعدائها ان يجوز لان المقصود رعاية العدة في صورة العقد وقد حصل واصحها عندهم المنع لان
ضل الوكيل ضل الموكل وليس ذلك في منع فبيع خليفة القاضى والقاضى من الامام الاعظم لانها نصرت بان
لا يزوجها بالوكالة ومنهم من جوز للجد الوكيل ولم يجز لابن العم ومن معا لان الجاهل بالولاية من الطرفين ان

المولى من طرف وخالف من طرف ولو ائتمركم وكل الرجل والمرأة بان وكلت المرأة او وليها شخصاً بايجاب الفدية
وكذا الزوج ذلك الرجل يقوله فالأقرب عندنا الجواز والثابتة وجهان أصحهما عندهم وكذا البيع لو وكل البائع
والشراى رجلاً ويبيع الخلف فيما لو وكل الزوج رجلاً بان يزوج ابنته من نفسه وقال ابو حنيفة ان المولى ولو وكل
مولى بان طرحة النكاح دون البيع وجوز ابو حنيفة ذلك ان يقول طرحة النكاح وقال احمد ان المولى يعد
الفاضي والمفتى وانما لم يكنهم التوكيل في **الاول** للسبب في بيع امه بعبدة الصغرى والكبرى وانما الكبر والثابتة
وجهاً كقول الجليلين **الثاني** لو كانا ابناء عم حدهما ابى الاخر لا بام واراد الاول نكاحها فزوجها منه الثاني
عندهم وان اراد الثاني نكاحها فان قالوا مستويان بزوجهما منه الاول عندهم والاولى الفاضى **الثالث** لو كان اب
العم والمفتى زوجته من شئت لم يكن للفاضي تزوجهما منه عندهم بهذا الاذن لان المفهوم من الزوج من الغير
الوكيل لو قال له زوجني من شئت ولو قالك زوجني من نفسك قال بعض الثاقبة جاز للفاضي ان يزوجهما منه
بهذا الاذن وقال الاثنى بعضهم لا يجوز لانها لما اذنت له للفاضي وعندنا لا يثبت الفاضى بل يجوز له تزوجهما
من نفسه **مسألة** لو حضر شخص واحد عايناً فلا ما وطرق نكاح امرأه فزوجهما دون من المهر ثم انكر الموكل الزم
فالقول قوله مع ميرة فاذا حلف لم يلزمه النكاح ولا يقع للوكيل بخلات لشر او ان الغرض من الامانة ولا يثبت لها
على الخالف حتى يكون لها الزوج على الوكيل بالمهر طرحة وبه قال احمد بن الحسحاس في هذا النكاح حكم به في البلل
جميع المهر لان الغرض لم يقع في الباطن بانكاره ولو اقيم على صلح من الباقي ثم قد سئل رجل وزوجه امرأته
فما بى قال النكاح جائز ان شاء الزوج قبل وان شاء انكر فان ذلك الزوج تزوجهما فلهما المهر ثم وقد قلنا على
على اذا ادعت الوكالة وقال ابو حنيفة وابو يوسف في الثاني في بيع المرأة على الوكيل بنفسها لم يردى
على الموكل وهو ضامن ولا يملك الطلاق فاذا انكر النكاح فقد اقر بغيرها فضا من له ايضاً لما جرم به ولو ادعى
فلا ما الغائب وطرق تزويج امرأة فزوجهما ما ان الغائب لم يردى هذا الا ان صدق الوكيل على التوكيل او يقر
البيعة ولو وكل رجلاً ان يبيع له بارة فزوجهما باكثر لم يبيع للمهر وان تزوجهما بغيره صح وان امره بغيره
يجوز ان يزوج المهر دون النكاح لو حضر رجل عند زوجة غائبة اجزها من مهرها باجاً دون الثلث وان وطرق
استيفان العقد ائتمن عليها وضمن الوكيل ذلك ثم قدم الموكل فانكر ذلك طرحة فالقول قوله والنكاح كذا
بما لو هل يلزم الوكيل ضمان ما ضمنه قال مالك ودفن بغيره الضمان وقال الشافعي وابو حنيفة لا يلزم الضمان لان
الضامن فوجع المفوض عنه فاذا لم يجبه المفوض عنه لم يجبه الضامن وهو غلط لان الضامن مقر بان الخ
واجب على المفوض عنه وانما ضامن لغيره انما هو في حق نفسه كما لو ادعى البيع وانكروا المشتري وصدقه التبع فانه
يستحق التمسك في امح الوصية **الخامس** في الكفارة قال صاحب الصحاح الكفو انظر كذا الكفو على ذلك
مفلوك الكفو لم يملكه وذك فلوله وامر الكفارة بالفتح والمدا عرفت هذا فتقول الكفارة معتبرة في النكاح
وان اختلفوا في غير **مسألة** ذهب اكثر علمائنا الى ان الكفارة معتبرة في النكاح اما في شيان الاجاب والثاني

القيام بالنفقة وانقص بعض علمائنا على الاول والخم المجمع لما رواه العامة عن النبي انه قال لا تزوج النسا الا
الاولياء ولا يزوجن الا الاقارب ومن طرفي الخاص قول الله تعالى الكفو ان يكون عفيفاً عنده جباراً وعلم انه لا بد
من اعتبار الاجاب لقول الصادق ان الله عز وجل لم يترك شيئاً مما يحتاج اليه الا لملة نية في تعليمه اياه ان
الميراثان يوم يخلو الله عز وجل ولتقى عليهم ثم قال ايها الناس ان ميراثي ثاقي من اللطيف الخبير فقال ان الاجاب
ميراثي على الشجر اذا اردت ثارها فامضى عليها فخذ من الشمس فشره الوفاج وكذلك الاجاب اذا اردت ثارها فامضى
النسا فليس له جوار ولا العول ولا الميراث من عليهما من النسا ولا من ميراثهما فقام اليه رجل فقال يا رسول الله
فمن يزوج قال الاكفاء يا رسول الله من الاكفاء قال المؤمنون بعضهم كفلاء بعض واما البنا فالأخوة عتقوا
وهو احد قول الشافعي لما نقل من الخبر عن الصادق ثم روى العامة ان النبي قال لفاطمة بنت عبد الله
ان نكحني لا ينفق على الولد وينفق عليها نفقة المعسرين واذا كانت مؤمنة اتفقت هي على الولد وذلك من عظيم
مكان اعتباره النبي بحاسن الشرع ونظرها باعشاً لذلك الفتح لا خلاصاً بالنفقة فكذلك اذا كان مقارناً
ولان ذلك معدود نقصاً في عرف الناس يفاضلون بينهم كنفاهم في النيب والبيع ولان في النفقة نكاح
النكاح ورواه الاثر اجماعاً واجتمع بعض علمائنا والشافعي على القول الثاني بعدم اشتراط إعلان البنا ليس شرطاً
في الكفارة فتولم المؤمنون بعضهم كفلاء بعض فتقول ابى حنيفة قال قال رسول الله اذا جاءكم من نكح
مكة ودبره تزوجه الا تصقلوه تكن فتنة في الارض ومناكير لم يذكر البنا بل الذين خاصه ولان النبي ائتمنا
النفقة لان المال عار ودافع فلا يفتقر به اهل الميراث واليهما **مسألة** قد بينا ان الكفارة عندنا شرط في الكفارة
وهي الشاوي والاسلام وهذا الاختلاف فيه لكن الخلاف في اشتراط امرها بد فتنة الشافعي وكثير من الاسلام لان
النية امرها لم يثبت فيس ان تلحق ما سائر هو مولى رسول الله وتزوج بلال بها لثقت خوف اخت عبد الرحمن عتق
وروى ابن المقدس في الشافعي ان الكفارة في الدين وقال سفيان واحمد الكفارة شرط في صحة النكاح لقوله
انكحوا بناتكم الاكفاء وهذا امر يقتضيه الوجوب من قول ميمونة ان الكفارة هي الدين على ما تقدم **مسألة**
اكثر من الخفيف والكفارة سبباً في الدين المال والخير والفقير واسلام الاباء والخير والعقل وقال
كثير من الثاقبة بغيره الكفارة شرط في النكاح والدين والعتق البنا والخير والفقير والعتق البنا والخير والفقير
وبه قال احمد وعنه رواية اخرى انه يغير الدين والدين لم يغير ابو حنيفة ومحمد الصنف ولم يغير محمد الدين الا
يكون ما يكره ويخرج الى السوق ويجز منه الصبي لا يكون كفواً واعتبر ابو حنيفة واصحابه السلام من العتق
واغير الشافعي في احد قوليه الدين لا يغير وهو قول بعض علمائنا ان اكرم عند الله اتقاكم ومن اعتبر ذلك
امح بان الغرض في الناس بانهم لا يعملون النكاح كذا للموسر ولا اصحاب المنايع الدينية كما ان اصحاب النسا
العالية فكان الاعتبار بالعرف بين الناس ذلك وليس بجيد لان الشارع يبيح نكاحه ولا يغير العرف والعادة
فقد بينا الصحيح في ذلك **مسألة** اعتبر كثير من الشافعية النكاح على ما تقدم فالجواب هو العربي والعربي بعضهم

اليوم فضلا الا ان كان اتقى الله منك والموم ثم قال لا اطلق يا جوير الى زيارته ليلد فانه من اشرف رجب
صبا منهم قتل له ان رسول الله اليك وهو يقول زوج جوير ابنتك الدماء قال فاطمى جوير
رسول الله الى زيارته ليلد وهو يتبرأ وجماعته من قومه عنده فاستاذن فاذن له وسلم عليه ثم قال يا زيار
بن لبيد ان رسول الله اليك في حاضرة فابوع ام اسرها اليك فقال له زيارا بل يح بها فان ذلك شرف
ومحق فقال جوير ان رسول الله يقول زوج جوير ابنتك الدماء فقال له زيارا ان رسول الله ارسلنا الى
بهذا جوير فقال له نعم ما كنت لا كذب على رسول الله فقال له زيارا ان لا نخرج قناتنا الا الكفا فان الكفا
فاضرت يا جوير هذه الفة رسول الله فاجزه بغير ذى فاضرت جوير وهو يقول ما بهما قول القرآن ولا طهرت نؤ
عند منعت من الله الدماء بنت زيارا فادرسك اليها فدخل بها فقال له ما هذا الكلام الذي سمعته منك فجاو
به جوير فقال لها انك ان رسول الله ارسلنا الى رسول الله فقال له يقول لك رسول الله زوج جوير ابنتك الدماء فقال
له والله ان جوير لم يكتب رسول الله بحضرة فابعت الان رسول الله عليك جويرا فبشر زيارا رسول الله جويرا
فقال زيارا يا جوير حيا بك اظن حتى اعود اليك ثم انطلق زيارا الى رسول الله فقال له يا بنت اوى
ان جويرا انى برسا لك وقال ان رسول الله يقول لك زوج جوير ابنتك الدماء فقلن انى لى العلو انى
لفانك ومن لا نخرج الا الكفا ناعونا لاننا ارمنا رسول الله يا زيارا جوير مومن والمومن كقول المؤمنين
المسلم كقول المسلمين فزوجه زيارا ولا نخرج من قال فرجع زيارا الى منزله ودخل على ابنته فقال لها ما سمعت من رسول
الله فقال له انك عصيت رسول الله كبرت فزوج جويرا فاخذ زيارا بيد جوير ثم اخبرته الى قومه
على سزاها رسول الله ومن صدقته قال فخرجها فزادوه بها ثم ارسل الى جوير فقال له انك تترلى بغير
اليك فقال لا والله ما لي من منزل قال فيسوها وهبوا فبشرها وشاعا وكسو جوير ثوبين واخذت الله
في بيتها ودخل جوير معها فلما داهما ظر الى بيت وضاع ورعته وطبقة قام الى زاوية البيت فلم يلبث ان تالبا للقران
راكها وساجدا من طلع الفجر فلما انشأ وخرج وعزبت زوجها الى الصلوة متوضعا وصلنا الصبح فمك هل
سك فقال له ازال للقران وراكها وساجدا حتى سمع النداء فلما كانت الليلة الثالثة ففعل مثل ذلك واقفوا
ذلك عن زيارا فلما كان اليوم الثالث فعل مثل ذلك فاجزه بذلك ابوها فاطمى الى رسول الله فقال له
يا بنت اوى يا رسول الله ارى نبي جوير لا والله كان متكاه ولكن طاعتك اوجب على جوير
لا النبي فما الذي انكم من فقا لواله انا حينما لبيتا وضاعا واخذت ابنتي البيت وارجل معها فاطمى لا
نظر اليها ولا رانها الى زيارا ففلم يلبث ان تالبا للقران وراكها وساجدا حتى سمع النداء فخرج ثم فعل مثل ذلك في الليلة
الثالثة ومثل ذلك في الليلة الثالثة ولم يدك منها ولم يكلمها الى ان جئت وانما صيرت النساء فاطمى عارها
فاضرت زيارا فبعت رسول الله الى جوير فقال له ما تدرى النساء فقال له يا رسول الله ان
لشوقهم الى النساء فقال له رسول الله فخرجت فضلات ما وصفت لي برفك قد ذكر لي انهم هبوا اليك

وفراشا

وفراشا وشاعا واخذت عليك قنات حسنا وعظم وانك معنا فلم تنظر اليها ولم يكلمها ولم تدك منها فاذن
انما فقال له جوير يا رسول الله دخلت بيتا وشاعا ورايت فراشا وشاعا وقنات حسنا عظم فذكرت
حالي التي كنت عليها وغنم وحاجتي وضعت وكفوني مع الغنم والمساكين فاجبت اذا ولاءك لذلك
ان اسكره على ما اعطاك واتقرب اليه فبعتك الشكر فبعتت الى جانب البيت فلم ازل في صلوة فابا للقران
راكها وساجدا شكر الله فم حتى سمعت النداء فلما صبحت رايته ان اصوم ذلك اليوم ففعلت ذلك ليلة ايام
بليها ورايت ذلك في جنب اعطاك في اسرته بيرا ولكني سار جنبها وارضهم الليلة انتم فاقول
رسول الله الى زيارا فانه فاعلمه با قال جوير فطابت انفسهم قال ووفى لهم حاجتهم قال ثم ان رسول الله
خرج في غزاه له ومعه جوير فاستشهدوا فاما كان في الاضداد ابراهيم ففوقها بعد جوير **مسئلة** لا تشرط
عند الكفا في اسلام الاباء وهو قول كثير من العامة فلو كان المسلم لربا كاهن جاز لان ينكح المسلم
الى الاباء كما هو يكون كفوا وهو قول الشافعي لما تقدم من الادلة وقال ابو جعفر اسلام الاباء معتبر في
الكفاة فمن كان له ابوان او ثلثة في الاسلام والحجر فلا تعتبر الزيادة عليه كما لا تعتبر الشهادة ومن كان له اب
واحد في الاسلام لا يكون كفوا من له ابوان في الاسلام وكذا في الحرية ومن ابوه صفت ان يكون كفوا والجدة
الواحدة بالاسم على الغنم في الشهادة وقال الشافعي في القول الثاني من اسلم بنفسه لم يكن كفوا لغيره ابوان
او ثلثة في الاسلام وقال بعض الشافعية انها كفوان قال بعضهم انه لا ينظر الى اسلام الاب الاول والثاني
فمن له ابوان في الاسلام كفوا لثلاثة اخره في الاسلام لان الاب الثالث لا يكون كفوا في الغنم فلا يفي العنا
بغير **مسئلة** الحرية من معتبر في الكفاة عنه فاما تقدم وين قال جماعة من العامة فصاحب الحرية الذي كفوا
للشعبه ولسان الحرية وللشافعية قول ان اصحاب الحرية الذين كفوا كفوا بالاشراف والاشراف الحرية فالكفا
والجماع وديم الحام والحارس والواحي لا يكونون ابنة الحياط لا يباي ابنة الناحي والراز ولا المحرف ابنة
القاضي والعالم وبعضهم انهم اعيى العادة في الحر والصفاء لان في بعض البلاد التجارة اولى من الزراعة
وفي بعضها الامر بالعكس قال ان الحرف الذين ابوا والاشراف بالفق ما يعتبر به الولد فيشبه ان يكون
مال الذي كان ابوه صاحب حرفة دينار ومثوا بالفق مع الذي ابوها عدل كما تقدم في حق من اسلم نفسه
مع الذي ابوها مسلم فالواو الحقان يجعل النظر في حال الاباء وبنوا وسيرة وجوه من خير العنيت فمافى الاباء
وشايعهم في التي بدو وعليها امر النبي قال ابو جعفر ومحمد الكفاة معتبر لا من فافترجه الناس بعد الدماء
في الحرية منعت وقال ابو يوسف لا يعتبر بكفاة لان الحرية لبيت بشي لا يورث بقدر الماء عليه كما لا يعتبر بها
الا ان تحرر مثل الحايك والجماع والكفاة لا يكون كفوا لبيت عطاء او زيارا او مران **مسئلة**
العقل معتبر في الكفاة لا يفي بطل الكفاة من اسلم بل يفيان للمدة التي في تقديم الخيون العقل والوطى او
تجدد بعد ما واختلفت الحنفية وان العقل هل يعتبر في الكفاة فقال بعضهم لان الخيون بمنزلة الرض فغير

الكفارة ليس من شرطها الحرة ولا غير ذلك من الارضا ولا صلة الاباحة واذا تزوجها من واحد من ذكرنا
صح العقد والثاني قولان وقال في كل تزوجها الاب او الجد بعد لم يلق لم يكن لها الاعراض وقال بعض
علمائنا اذا تزوجها الولي بالمجنون والمجنون صح ولها النكاح وكذا الزوج والطفل من بها احد العيوب المعتبرة
للنكح ولو تزوجها بملوك لم يكن لها النكاح اذا بلغت وكذا الطفل وقبل بالتمتع في الطفل لان نكاح الاثر
يجوز العت ولا يتحقق في جانب الصبي والثاني قولان منها اذا زوج الاب او الجد البكر الصغيرة والبالغة من
اوتها من براء احد العيوب من جنون او خبل او غيرهما والفرق بين الجنون والخبل ان الجنون يبرأ من النكاح
ويبقى فونه والمجنون لا يبرأ من النكاح ولا يبرأ من العقل واصحابها عندهم النكاح لا يخلو من خلافات الغلط والادب
الفرق في المال على خلاف العظم فالفرق في المال البضع اولى والثاني الصغيرة لا يبرأ من العقد عليه
فلا يمنع صحة العقد كالواشري شيئا فوجده معيا وعلمه فقد باهتة قبل عليه ان يفتح في الحال او بدعيه
يبلغ ويقتاد من قولان احدهما ان عليه رده وفسخه كالواشري لما شيا فوجده معيا والثاني ليس ذلك
لاختلاف الشهوات والنكاح متعلق بالشهوة فاذا بلغت فخرت وقال بعض الشافعية هذا القولان
على حالين ان علم الولي عدم الكفارة فنكاحه قط والافسح وقال بعضهم بالقطع بالظن سواء علم ان
وهذا القول بالصحة فالمرأة النكاح اذا كانت بالاعتوان كانت صغرى فاذا بلغت ولم يجر اخوانها لا يفسخ
وعلمها ان تزويجه بقدر الاب وهل للولي الخيار في صغرها من قولان احدهما نعم كالواشري للصغير
والثاني لا يتعلق بالشهوة والطبع فلا يفسخ من النكاح وقال بعضهم ان جعل الولي حال الزوج فله الخيار
الا فلا وطره بعضهم في حاله العلم والجمل لا يبرأ من العقد نفسه حتى يبرأ حكم علمه هذا اذا كان العقد
هو الولي وحده فان كان معه غيره فلهم الاعراض على العقد وفسخه قولوا واحدا لان العاقدان شرط
والباقي لم يبرأ وقال ابو حنيفة اذا تزوجها الاب من غير كفوف صحيح النكاح ولا جناح لها بعد البلوغ والوجه
صحة النكاح فلان الولي كالولي عليه في التفريق مع كاله ولا ريب ان الصغير لو كانت بالغة كان لها
تزوج من براء احد العيوب فكذلك الولي وانما يثبت الخيار فلا يبرأ من العقد بالشهوة ولا خطبته لغيرها ولا يملك
فعلك ذلك مع جهلها كان لها الخيار لو علمت **مسألة** لو تزوج ابنه الصغير من بها احد العيوب المعتبرة
فالاخرى الصحة ويثبت الخيار له عند البلوغ كالتقدم في البنت فللشافعية قولان في تزويج البنت الصغيرة
غير كفوف والصحيح لا يصح النكاح لانه عقد وقال بعضهم ان قبل له نكاح الزنا لم يصح لان المال
في مقابلته بضع لا يفتق بغير خلاف تزويج الصغيرة من المجنوب وان قبل له نكاح اتم يصح لانه ابو يزوج
ولو قبل نكاح من لا كفارة بغيره اخرى فوجها كقولين في تزويج البنت الصغيرة من لا كفارة لكن الاشفا
الصحة عندهم لان المرأة تهران بغير شها من لا كفارة والرجل لا يبرأ ان يفسخ من لا كفارة وان قبل
نكاح معها فوجها وكذا الزوجان فما قبل نكاح مجنونا ومفقودا بعض الاطراف من حيث يجب ان يكون تزويج

الصغير من الاعمي والامتع والتبني المم مثل هذا الخلاف وان قبل لابنه المجنون نكاح انما كان مبرا
وان يخشى علم العت ومنه وجه انه لا يجوز ولا يفسخ وطعن عليه على اوائلها وانما كان النكاح صحيحا
ذكرنا في التوبة للصغير لو تزوج ابنته من ختنه او قبل لابنه نكاح ختنه فان اثبتنا النكاح بهذا السب فهو كالتبني
من المجنون وقول طائفة المجنونة والافعال لا يبرأ من البهتان بزوج ابنته من الوفاق وذوي الفتيان ولو تزوجها من
عيب من العيوب المعتبرة للخيار ثبت لها الخيار بعد العقد ونزع الثاني من تزويجها بزوج من تزوجها من لا كفارة
ببها خوفان قبل قولان للشافعية النكاح والصحة مع الخيار والشافعية ومبرهنة عندهم ان تزويجها
لها ولو تزوجها من بغير عيب بغيرها لم يكن لها الاستماع وليس لها الاستماع من النكاح ولا بعد العقد والولي يبرأ من بعض
العيوب المعتبرة للخيار لان الشراء لا ينعين للاستماع وليس لها الاستماع من النكاح وللشافعية وجهها لان
الوطع ملك اليدين بمنازعة نفس النكاح **الحج الثامن** بما يجب على الولي فعله وهو من الاول في النكاح
مسألة الولي المجبر كالاثر الجمل ينفذان بزوج البنت الصغيرة من الكفو استخفا ظاهرا وبغيبا لا يفسخ
بغيره من قبله ولو بلغ وطلب الزوج لم يبرأ منها من اذا كان الطالب كقولنا لا يفسخ ولا يفسخ من الاثر
كانت المرأة مجنونة وجعل الولي تزويجها ويوجب تزويج المجنونة اذا ضمنه الحاكم بظهور امارات التوفيق وتوقيع
الشفا اذا اشار به الاطباء ولا يجب عليه ابنة الصغير ولا تزويج ابنته الصغيرة لا شفا الحاجة لكن لو طرأ الغيلة
ففي وجوب تزويجها للشافعية وجهها احدها الوجوب لقول الفق لا تزويجها وذكرها تزويج البكر اذا وجد
كفر او لا يجب عليه بيع ماله بزيادة فكذلك هنا ومنه وما في وجوب تزويج الصغير بغيره والغيلة لكن الوجوب
بعد ما يبرأ من المود وانما يبرأ المجبر ليس له ولا يبرأ من تزويج صغرها وقال الشافعية ان كان معها كافر فاعطاه
الا بانه اذا التمس التزويج من بعضهم ففهم وجوب الاجابة اذا التمس التزويج كالمجبر ان لم يكن معها كافر او
امام فالتمس التزويج من بعضهم ففهم وجوب ولو عضل الواحد او الجماعة زوج السلطان **مسألة** روى
بالحكم في الصحيح من العلم والظاهر ان قبل له انما تزوج صغرها وهم مفارقان فقال اذا تزوجهم وهم مفارق
يكونان بالتفريق **مسألة** اذا زوج الابن الصغير من لزم العقد ولم يكن لاحدهما ورثة الاثر فحق الزوج
بينهما وهو موقوف على ما لم يصف له وقال تعالى وليس الزوج ما تركهم وكل واحد من هذين زوج ولما روي
سلم في الصحيح من الباقي في العيب تزويج العيب يوارثان قال اذا كان ابوها اللذان زوجها ما تم فلت قبل
طلاق الاب قال لا والوجه ان حكم المحدثين للاب الجدا هو كالا ب مع الاب الاثر كذلك ولو تزوجها بغير الزوج
من سائر المراتب كالجدي للام والاحوة او الاعام وغيرهم كان العقد موقفا على بلوغها ورضاها بالعقد فوجها
فان انا وان احدهما قبل بلوغه بطل العقد لانه عقد غير لازم موقوف على رضی البنت بعد بلوغه ولم يجعل الشرط
ينظر ولو بلغ احدهما ورضي العقد ثم مات الاخر قبل بلوغه بطل العقد ايضا لقولنا شرطه ان شرطه رضی الزوج
معا بعد بلوغها فان مات الباقي بعد جارية تزويجها بالعقد ثم بلغ الاخر ففسخ العقد بطل النكاح ايضا لم يثبت

من الميت شيئا وان اجاز بعد بلوغه اختلف باهانه لم يجز العقد للغير في الميراث ثم يرد نصيبه من الميراث
لان عقد حصل شرعا وهو رضى الزوجين عليه ولا خلاف في سبب الميراث وهو تحقق الزوجية لان
ان تكون اجازة للغير في الميراث كالرضا بالعقد ليجز التكاح خاصه ولما روى ابو عبيد الله في الصحيح
عن غلام وبيات وزوجها وليان لها وصها غيرة وكن قضا لا التكاح جائزا بل ما كان له الخيار فان
قبل ان يذكا فلا ميراث بينهما ولا ميراث لان يكونا قداما وكا وصفا فان ادرك احداهما قبل الاخر فالجواز
عليه ان هو صافك فان كان الرجل الذي ادرك قبل الجارية ورضى بالتكاح ثم مات قبل ان تدرك الجارية
انتهى قال نعم بعزل ميراثها منه حتى تدرك فتختلف بالله ما دعاها الى اخذ الميراث الارضى بالتزويج ثم يرد ميراثها
الميراث وهو نصف الميراث فان ماتت الجارية ولم تكن ادركت ميراثها الرجل الميراث قال لان لها الميراث
اذا ادركت فك فان كان ابوها الذي زوجها قبل ان تدرك قال يجز عليها تزويج ويجوز على الفلأ والى
الاب للجارية اذا عرفت هذا فالوجه ان حكم الاجانب في هذا الباب حكم الاقارب لا ميراثها في انشاء الزكاة
تحكمها واحدا وكذا الاولى ان حكم الميراث في الميراثين معا **مسئلة** اذا قبل الاب لابنه الصغير الميراث
فكاح امراه على صداق قال علمنا ان كان للصبى مال حال العقد كان الميراث مال الصبي وكون الاب لا ميراثا
في مصالحه والى ميراثه وان لم يكن للابن مال كان الميراثا للاب بوجوه من صلب تركته او امان ولغيره
كان مباحا ومن الاب الميراثا لان لا ميراثا قبل التكاح لولده مع علمه بلزوم الصداق بعقد
التكاح علمنا من حيث العرف على الزوج على ان يضمنه فقام العرف في هذا مقام مظنة لما روى عليه السلام
الصحيح عن ابيه قال سئل عن رجل كان له ولد فزوجهم ابنته ووفى الصداق ثم قال من ابن يميني
من جله الميراث او من ماله قال من جميع الميراثا هو ميراثه القيمي وفي الموثق عن عبيد بن ذرارة قال
سئل القم عن رجل تزوج ابنته وهو صغير قال ان كان للابن مال فعليه الميراث وان لم يكن له مال فالاب
ضامن للمهر من امواله ومن لم يضمن وفي الصحيح عن الفضل بن عبد الملك قال سئل القم عن رجل تزوج ابنته
وهو صغير قال لا بأس فلك بزوجك لان الاب قال لا فلك على من الصداق قال على الاب ان كان صغيرا وان لم
يكن ضمنه فهو على الغلام لان لا يملك مال فهو ضامن وان لم يكن ضمنه قال واذا زوج الرجل ابنته فلك
الى ابنته فاذا زوج الابنته جاز وقال الشافعي اذا زوج الاب ابنته الصغيرة الميراثا هو ميراثه القيمي
فصحيح ولا يفتقر له بالاب وان كان منها فقولا ان القديم ان الاب يكون ضامنا للمهر بالعقد العرفي
ان لا يكون ضامنا الا ان يضمن صريحا كالواشي للطفل شيئا يكون الثمن على الطفل لا على الاب ثم اختلف
في موضع القولين من وجهين احدهما ان القولين هما اذا اطلق الا اذا شرط كونه على الاب فهو على الاب
على الاب والثاني خصص القولين بالابن لان لا ميراثا له وان كان له مال ان كان الاب
منه ضامن ومنهم من طرد القولين في الحالين وقال احمد اذا زوج ابنته ثلثي الصداق بدينه الابن سوا كان

موسرا او معسر لان عقد الابن فكان عليه بدله كمن البيع وهل يضمنه الاب ضمير وان ائدها ان يضمن
لان قال تزويج الاب لابنته الطفل جائز ويضمن الاب المهر لان المهر العوض عنه فضمنه كالميراث والى
الاخرى لا يضمنه لان عقد معاوضه فاب يضمن عن غيره فلم يضمن بغيره كمن يبيع او كالميراث قال بعض اصحابه
الروايات بما اذا كان الابن معسرا اما الميراث فلا يضمن الاب ضمير وان ائدها ان يضمنه كالميراث
كان عياش مال الطفل فلا ضمان فان كان وبنها فان كان الابن موسرا فلا ضمان ايضا الا ان يصحح بالعلم
وان كان معسرا فاما ان يضمن الاب فيعقل به الضمان فطعا او يبيع بغير الضمان فلا ضمان وطول يضمن ايضا لان
الصحيح في قولهم من اولى يضمن ويحمل قوله اولى يضمن على عدم اشتراط الضمان لا على اشتراط عدم **مسئلة** هل يضمن
يضمن الاب بها كالموسر لو ادعى الميراث لم يرجع وكذا الاجنبه وبه قال الشافعي على الجواب ولو ضمن ميراثه
الميراث منه عندنا وعندنا فلو عسر رجوع فان كان ضد الرجوع لان ضد الرجوع ضاير في ميراثه اذن الميراث
في الضمان فاذا ضمن على عقد الرجوع وعزم على عقد الرجوع فرجع قطعاً وبه قال الشافعي والامير الخلاف المذكور
في الضمان بغير الاذن وان ضمن بشرط ميراثه الاصيل فلا ضمان وكان احدهما ان الضمان بشرط ميراثه الاصيل
فكون هذا الضمان فاسدا وقد شرط في عقد الصداق وامر فوان في ان شرط الضمان الفاسد والرهن الفاسد
في العقد هل يضمن ميراثا العقل والثاني ان يضمن الضمان بشرط ميراثه الاصيل وهو هنا فها قال الشافعي
يكون الرهن فاسدا لان العقد يندى بثبوت العوض في هذا المقود له وفي هذه الصورة الذين ثابت
فلا يبعد سقوطه واذا قلنا الشرط فيقضي الضمان وجها نقض في الضمان وعلى القول القديم لشافعي ان
قال بعض اصحابنا لا يرجع ميراث الابن كذا يرجع العاقلة على الجاني لان كل واحد منهما عزم لزم بالشرع ابتداء
واعترض الجرجاني بان الاب ينفى بالنظر وعائنه مصلحة الابن فكيف يجعل قهره ونصره موجبا للغم الثقيل عليه
وليؤكد ان العاقلة مع الجاني ونقص العرف ان تنوبه المطالبة على الابن ولا تنوبه على العاقلة فبطل هذا
ان ضد الرجوع عند الاداء والخوف عندنا انه لا يرجع لانه اذا مال وجب عليه بالشرع ولو شرط الاب ان لا يكون
ضامنا لم يضمن الشافعي بطل العقد على القديم قال الجرجاني انه وهم فان التكاح لا يفسد بشئ ذلك ولعل
قال يبطل الشرط ويلزم الضمان **مسئلة** لو طلق الابن قبل الدخول وكان المهر قد سلمه الاب من ماله سقط
بالطلاق نصف الصداق ويرجع هذا النصف الى الولد وليس للاب الرجوع فيه لان الابن يملكه بالطلاق
عن غير ابيه فاشبهه بالوهابه الاب لا يجنبه للابن ويحمل عند بعض العلماء ان يرجع الى الاب لان تزويج عن ابنته
الكبر لم يفسد الملك حتى استرجعه الابن وكذا الحب لو فسخ الصداق عن ابنته الكبر ثم لو طلق قبل الدخول
لوارثته الزوج قبل الدخول فالحكم في الرجوع في جميع الصداق كالحكم في الرجوع في النصف بالطلاق قال
ابو حنيفة اذا ضمن عن ابنته الصغيرة جاز لان المهر وجب على الابن ولكن لا يطلب العجز عن الافاء بنفسه فان لم
يفاء منها وان ادى لا يرجع على الولد استثنائا لان صلة منه لان العاقلة قد جرت ان الابا يضمن ميراثه

بمهور فساتيمهم من وصلته والتابع كما لنايب نشرها ويرجع فيا سلكا لوضعي الوحي وهو ان اذ اخرج الصغير
اذى لم يرجع به في مال الصغير لانه لا صلة منه لعدم العرف في حق ولوات الاب قبل ان يورثوا واهلهم تركه
ابو حنيفة يرجع به بقرينة الورثة على الابح حصته لان الصلة لم تنم من جهة الاب ولم يصير المورث من جهة الاب
لانه لا عرف في حقهم فان ضمن في الميراث ثم مات اخذ من تركته ويرجع باقي الورثة على الابن لانه ينفق منهم بال
وان العادة لم يجر اداء البعض من النفع **المسألة الثامنة** في بيع الولي فغلب على النكاح **مسألة** في بيع الولي
حفظ مال الطفل لان الميراث معلق عليه فاعلم في مصالحه وحفظه من اضرار وبيع المقتصد منه في غير ذلك
حاله في حفظ ماله وصونه من استيثار التلصص عليه استمارة حيث لا فائدة من التفتق والموت ان امكن ذلك ولا
يجب لمبا العرف الاستثناء وطلب لها في غير لو طلب مناعه باكثر من ضرورة وجب بيعه لان تقصير المصلحة
ولو كان هناك منافع يباع باقل من ثمنه وللطفل مال وجب ان يترجم مع المصلحة والغلبة لان رغب الولي
شرا لنفسه فيجوز له وما يحتاج الطفل الى ثباته وحفظه بمنه لا يجوز بيعه وان طلب بالزيادة والفقر الذي يميل
بغيره كغالبه لا يباع وكذا في طرف الشراء قد يكون الثمن رخيصا لكن يكون في بعض التلف او يتقصر
لغلة الوعنة فله فلا يترجم الولي لانه يكون نقله على الطفل **مسألة** يجوز للاب ان ينصب من ولد فيما يخصه
استثناء وهو ليس باجرة المثل وان يرفع امره الى القاضي ليعقل الفاضل ذلك ويجوز ان ينصب لاب نفسه
وقال بعض الشافعية لو طلب من القاضي ان يثبت له اجر على علمه لم يجز له ان يثبت له انما كان
يقدر ينقطع عن كسبه فله ان يأكل منه بالمعروف والوجه عندنا ان له اجرة المثل لان فينا جوس يصلها
جازه بدل الاجرة لغيره جاز له طلب الاجرة لنفسه وبه قال بعض الشافعية ومع ذلك بعض الشافعية لا يدرى
القاضي وليس له الاستقلال به والافق جواز الاستقلال به لانه استغنى عن غيره ولو وجد متبرع بالمعقود
العمل وطلب الاب الاجرة فللشافعية وجهان اظهرهما انه لا تثبت له اجرة لمعقود الفرض مع حفظه مال الطفل
والثاني يثبت لزيادة شفقته لان الام نأخذ اجرة الارضاع على قول وان وجدت من غير اجرة اجنية الكفى
البيع في المول عليه **مسألة** انما تثبت لولايته على ناقص صغير او جنون او سفاروف او نوبة وظرفه النقص
عن كثير منها وهي مذكورة الان فالجنون ان كان كبير الميراث لان ندموه الحاجة اليه لما يفتن لزوم الميراث
عليه من غير ما جده فله الميراث الصغير الذي يجوز له ان يبيع حاله صغره لان الصغر غاية في نفعه بعد ما كان
يرامح نكاحه الا المصلحة واذا عرفت الحاجة الى بيع الجنون مما كان من وجهه الولي والسلطان وتظهر الحاجة
اذا عرفت الشا وتبين وتعلق بهن وطلبتهن الفعل وعام حولى وما اشبه ذلك واذا اشاع الى الميراث
فقد تمتع به بالقيام به ولا يوجد في اهل من يتكفل بذلك وتكون مؤنة الرعية اخف من شرا لانه قد تم
فحينئذ تناجر الرعية لئلا ترجع عن الوعد بالخدمة لان ذلك ليس جبا عليها وكذا لوطن الشا والسك
في هذه المواضع يجوز ان يزوج ويكون القابل الاب والجد له دون باقي العقب فان لم يكونا فالسلطان

مال اجماعا **مسألة** الجنون الصغير يجوز للاب او الجد له ان يزوج المصلحة كالمعقل وليس لغيرهما ذلك
من عصبه وسلطان اجماعا وهو احد وجهي الشافعية واخذ عندهم انه لا يزوج لانه لا حاجة له الى النكاح في
الحال وبعد البلوغ لا يدرى كيف يكون الامر بخلاف الصغير المعقل فان الحاجة اليه الى النكاح بعد البلوغ
والنفقة والحفلة وقد يفتن بها الاجنبيات ويخرج بعض الشافعية على هذا من الوجهين الذي يرجع من الصغير المصح
ابتداء المصلحة وحصل الغبطة في ذلك كله وفي صورة جواز الرجوع الجنون لا يزوج الارز من واحدة لانها
الحاجة بها اما الصغير المعقل ففيه من وجهين اكثر من واحد احدهما ان من الجواز مع المعقل ان يزوج منوطا
لمصلحة والغبطة حتى يحصلنا جاز وهو احد وجهي الشافعية والثاني المنع لانه يكثر المؤنة عليه مع وقوع الكفاية
بالواحدة **مسألة** الجنون يزوجها الاب والجد له ولا يزوج غيره لان الحاجة اليها لا تفيده ولا جوسه فلا تافا
للبيع ولا فرق بين ان تكون الجنون صغيرة او كبيرة بل اولى بها عدنا وبه قال الشافعية والشافعية في هذا اقران
احدهما ان الاب لا ينفق بغير بيع الثب الكبير بل ينفق الى ان يرضى السلطان بدلا من اقتناء وليس يبيح والثاني
ان الاب لا يزوج الثب الصغير كالوكانت عاقلة والاصل منوع ولا يكتفى في تزويجها بطور الحاجة بل يكتفى
فله المصلحة بخلاف الجنون لانها تستعين بالنكاح النفقة والمهر والجنون يزوجها ولا فرق بين الجنون التي
سوى رشدها ثم خبوس بين الجنون الصغيرة اذا استرضيناها وهو احد وجهي الشافعية والثاني ان الولي ينفق
خبرها بعد بلوغها تكون الولايته للسلطان لا للاب كالمال والاصل منوع ولو لم يكن للجنون اب لاجد فان
كانت صغيرة احتل ان يزوجها السلطان مع المصلحة لان الحاجة قد تدعو الى تفصيل الكفوفا لا الشافعية لا ترجح
وهو قول اكثر علماءنا لانه لا حاجة لها في الحال غير الاب الجد له مال الاجابة وان كانت بالغة وزوجها السلطان
وهو اولى وجهها الشافعية لانه لا يبيح اقاربها من اكمال النفقة فيفوض الامر الى من له الولايته العامة ولا يولى
الحا في هذه الحال فكذلك يملكها والثاني ان القرب يزوجها من الاخر والعلم ان النيب اشفق واولى من
السلطان ومصلحة الابن في القرب عند الشافعية بل يحتاج الى ارضاء السلطان فيقوم اذن السلطان مقام
فان امتنع القرب وزوجها السلطان عندهم يرجع اقاربها وصل هذه المراجعة اجرة ومنع وجها من اهلها
انما وجب لان الاقارب اعرف بحالها واحسن على طلب الخط لها فان شاورهم فلم يتردوا في استنفل السلطان
الثانيتها يستعير وفاء بفوض الامر الى السلطان وانما يزوجهم نظيبا القلوبهم كما استجيب الشافعية في صورة
الولي وسلط صورته ويرجع السلطان بان يشاوره في الراي من اقاربها فان لم يكن منهم ولي شاور اقاربها
من طرف الام والوجهان في وجوب المساواة جاربان من الترجيع والجنون **مسألة** الجنون هو من افسد العقل
الذي في عقله خلل وفي اعضائه استرخاء ولا حاجة به الى النكاح غالبان فان فرض اختياره بزوجه الاب
او الجد فان لم يكونا فالسلطان اذا خرج بالقبال عن حد الرشده والبالغ المقطع جنونا لا يجوز الرجوع
منه لان يفتن ويأذى ويغيره ويوقع العقد في وقت الا فانه حتى ياذن ولو عاد الجنون قبل العقد بطل

الاذن كان اجل الوكالة بالجنون وكذا الثبوت المنقطع جنونها والعلوب على عقله من اصابه تنظر فان نشأ
الاذاقة فهو الجنون **مسئلة** الجنون اذا زوجها الولي او السلطان بزوجها عن ظهور الحاجة اليها بان يظهرها
عليه الشرع والميل الى الرجال ويحكم اهل الطب بتوقع الشفاء عند التزوج واما اذا لم يظهر ذلك وادواته
التي يجمع كفاية النفقة والمصلحة لا يستثنى من المصالح فانه يجوز ايضا وهو احد وجهي الشافعية كما
ان للاب ان يزوجه بمجرد المصلحة واصحابها المنع عندهم لانهم يجمعون ايجابا ونكاحا لا يجلد له المالك الا
وتامنا ايضا اليه الحاجة النازلة من الضرورة حتى قال الجويني كنت اوده لو استنبطت مستنبط من الخلاف من ان
البنات الصغيرات المخوفات لزوجها ابوها انزل بكنهه المصلحة في الباطن لانهما يجمعان لكن اقول لا
على الاكثاف **مسئلة** المخرج عليه للفقير يجوز له التزوج والاستقلال به من غير حاجة الى اذن ولا
او حاكم بل اطلاقا واما المخرج عليه للفقير وهو المذكور لما قال الشافعي والمفسر لا يزوجونه نظرا لانهما
يجوز عليه حفظ ماله سواء بلغ مبلغا او قديرا ومنعه بعد بلوغه فانه لا يزوج له من يملك به حاجة الى النكاح
بزوج لا شأنا له على من فعل المهر والنفقة الا ان يكون مفقرا الى من يجد مخرجه به وليه امره بالخير لانه
اذا كان بينهما مكا حاصرات محالة الخلوة بها فيكون ذلك احوط اذا عرفت هذا فانه الشافعية على انه لا
في نكاح الصبي حاشا اليه وهو قول الشيخ لان فيه اطلاقا له فيما لا يباح اليه وينبوا على هذا انه لا يزوج الا
امرأة واحدة كذا في الجنون فالواحدة الحاجة الى النكاح بان تقلب شهوته وتلحق به واما اذا احتاج من غيره
ولم يقم بغيره من غير موكان مؤنة الزوج اخفى مؤنة الجارية وموتها ولم يكتفوا في الحاجة بقول النبي
لان قد يفصل اذ لمات المال بل بغير ظهور الامارات الدالة على غلبة الشهوة ودوى الجويني وجها اخر
انه يجوز التزوج منه لصلحته لان العاقل لا يبعد ان تحكيه التجارب بغير اذن الجنون فان اقامته بعيدا ولم يغير
ظهور امارات الشهوة واكتفى فيها بقول السفهاء لو اصبحت الحاجة في نكاحها لما اعتبر اذنه كالمجنون وكالو
عرفت جوعه فانه يطعمه وان لم يطلب الطعام لخلقه واد اعتبر اذنه ومراجه وجب ان يكتفى بقوله ولا يغير
الامارات لانه صحيح العبارة في الجملة فصا كرامة اذا التمس التزوج فالواو قضية هذا جواز الزيادة على الواو
للضرورة والاعتد عند الحاجة والضبط بالمصلحة **مسئلة** اذا ذكر الصبي حاجة الى النكاح وعلم الولي حاجته
وميل اليه ان يزوجه لانه انما يفتقر الى هذا من مصالحه لا من يملح به حاجته ويصون به
وعرضه ويراد عنه الحاجة الى الزنا فيذهب بينه وبينه ويضام عليه الحد وليس للصبي ان يتقلد التزوج لان النكاح
يشكل على من ولو استقل لم يوثق ان يفتقر الى المهور والنفقة فلا بد له من مراجه الولي فلا عرت
هذا فان الولي بالخيار ان شاء فزوج نفسه من غير اذنه لانه منصوب لمصالحه وهذا منه فهو كالمعسر وكونه
وان احتاد الولي ان يزوج الصبي على نفسه جاز لان عاقل لم يزوج نفسه من العقد والتكليف واما
مخرجه لحفظ ماله ويخالف الصبي المراهق حيث قلنا ان الولي ان يزوج الصبي على نفسه لانه غير مكلف اكله كلاما

في النكاح فكل اذن الصبي فان طلاقه او فراقه بالحد وصحح واما ما عجز عليه المال فاذا اقرت باذن وليه
فلا يفسد البيع والشراء باذن الولي فان منهم من منع وفوق بين النكاح والبيع فان البيع يفسد حكمه
فما عدا لان السوق قد يبعد وقد ينقص به حول الجلب انقطاعه فانقر له عقد الولي احتياطا في ذلك الجلب
النكاح ولان المنصور من البيع المال وهو محجور عليه وليس المقصود من النكاح المال فانقر **مسئلة** اذا حصل
للصبي ان يزوج فان عين له المرأة شخصا بان يقول له تزوج بفلانة فقلت فلان او صفا بان لا تزوج وبني
فلان او ما حدى بنات زيد او فقر الصبي عليها وليس ان يزوج بغيرها ثم ان يطلق له المهر او صيغ فان اطلق
وعين المرأة نكحها به مثلها او باقل فان زاد على مثل بطل الزايد ويصح النكاح به مثلها وهو كذا في الشافعية
وقال بعضهم يبطل النكاح وليس بعيد لان الخل في الصداق لا يفسد نكاح النكاح والشافعية على بطل النكاح
ومنها احد صان الزايد على مثل بطل ويصح في الباقي والثاني انه يبطل الصبي ويطلب ويثبت به مثل
والفرق بين بطل الصبي ونكاحها ان مع صفة الصبي نكاح المرأة لا يبطل عنه لانه من مثل الصبي ومع
فادها يبيح ذلك في الذرة لا في العبد اذ اذن له السيد في النكاح فزوج باكثر من مهر مثلها فان الصبي
واذا عتق بالزيادة فلم لا يقبلوا هذا اذا نكح المهر كان لها المطالبة بالزيادة لانا نقول المنع العبد لا السيد
فاذا عتق سقط حق السيد وهنا مستغنا الزيادة لحفظ ماله فلو الرضاها اياها بعد وقال الجرح لم يحصل المنقو
بالجرح فاذا لم تكن المطالبة بحال بطل وان عين المرأة والمهر يقال له انك فلانة بالفتان كان مهر مثلها اقل من الفت
بطل الاذن فان نكحها باذن او باقل وكان الزايد من مهر مثل بطل المهر وان كان مهر مثلها الف فنكحها
باقل صح النكاح بالمهر وان زاد سقطت الزيادة وان كان مهر مثلها اكثر من الف فان نكح بالف صح النكاح
بالمهر وان دام لم يصح النكاح عند بعض الشافعية **مسئلة** لو عين الولي للصبي المهر ولم يعين المرأة فقال
لأنك بالف فنكح امرأة بالف فان كان مهر مثلها الف او اكثر صح النكاح بالمهر وان كان اقل من الف صح النكاح
بمهر المثل وسقط الزيادة لانها تزوج وليس للصبي من اهل الزوج وان نكح امرأة بالفين فان كان مهر مثلها
من الف لم يصح النكاح لان الولي لم ياذن في الزيادة على الف وفي الرد الى الف امرار بالمرأة لان رد
مهر مثلها الف او اقل صح النكاح بمهر المثل وسقطت الزيادة وقال بعض الشافعية اذا زاد الصبي على اذن الولي
لا يبطل بل مال لم لو كان للوكيل خالعه بغيره فخالعه بغيره بطل الخلع ولو اطلق الولي له الاذن ولم يعين
المرأة ولا المهر فالأقرب الجواز فينكح من شاء به مهر مثلها او اقل كما يجوز خلاف السيد الاذن في ذلك العبد
لان نكحته بغيره ينفق مهر مثلها ماله او اكثر فانه لا يصح النكاح لانه غير موافق للمصلحة ويكفي الصبي منوط
بالمصلحة ولو تزوج امرأة باكثر من مهر مثلها صح النكاح وسقطت الزيادة وهو احد وجهي الشافعية والثاني
لا يصح الاطلاق بل لابد من تعيين امرأة او ثلثا فيبطل ومن قبل المهر لا الوصية الاذن المطلق ما بان ان ينكح
شريطة ينفق مهر مثلها ماله ولو عين المهر الولي له امره فبطل الصبي الى غيرها ونكحها بمثل مهر الصبي قال

حكما وان ينفذ جميعها وقواه الشيخة وان كان ذلك بعد الدخول فقد استقر المهر ولا ينفذ بفتح النكاح
ولكن قد ملك العبد ولها في ذمة الالف قبل ينط لاجل الملك للشافعية ومنها احدى ما لا ينفذ لان اليد
لا يثبت له في ذمة العبد حتى ولهذا اذا ائلف عليه شيئا لا ينفذ والثاني لا ينفذ لان الملك يمنع ابتداء ثبوت
الدين ورون استدامته لان الاستدامة اقوى فلم يغير بالابتداء فان قلنا تنفذ الالف قبل ينفذ العبد
سببه الفاس وكان للسيد عليها الف في العبد وان قلنا لا تنفذ فاستل السيد بذلك ويرى العبد
السيد هذا اذا جاز اليد منها بالف مطلق وان باع بعد بيع الالف التي هي المهر فان كان قبل الدخول بطل البيع
ويرى قال الشافعية والنكاح بحاله لان الغلب مبنيا على جهتها من حيث وقع العقد بعين الالف فلو صح البيع
بطل المهر لان الفسخ جاز قبلها واذا بطل المهر بطل البيع والاكسكان البيع بغيره وهو محال واذا بطل
البيع بطل هو والنكاح معا فانما اذا ملكت زوجها الفسخ النكاح واذا افسخ النكاح سقط الالف التي
هي المهر واذا سقطت بطل البيع لانها التي وما يورث ثبوته الى ثبوتها بغير ثبوتها فان عند العامة لو
خلف الرجل اولا فوارث له سواء فاقربان البنت ثبوت نفيه ولم يثبت عندهم لان ثبوتها وجب الا في
اذا جبر سقط اقاربه بالنسب لان غير وارث واذا سقط اقاربه سقط نسب الابن وسقط ارث الاخ وهذا
الاصل عندنا نظرا على ما بان وان كان البيع بعد الدخول صح البيع لان الالف استقرت فلا تنفذ با
بالفساخ النكاح وتكون الزوجة ملك الزوج بالالف كان لها في ذمة السيد فثبت ذمة غيره ويرى
ذمة العبد ايضا عند لان سيد في ذمة العبد فلم يبق لها في ذمة زوجها حتى ولا في ذمة سببه فان
قبل هل لا سقطت لانها ملكة فلما لم يحصل ملكها له ولها في ذمة شي لان الملك في مقابلة الالف اذا
سقطت عن ذمة الضامن سقطت عن ذمة المضمون من ذمة ذلك الحال **مسألة** اذا كان للرجل جارية جاز له
ان ينفذها ويزوجها ويجعل عنها مهرها باجماع علماءنا ويرى قال الاوزاعي واحد في احدى الروايتين لكن
احد مفسري شافعية لما رواه العائنه عن النبي ان النبي اعقب صبيته وجعل عنها صداقها ولم ينقل
عندهم انه عقد معها نكاحا غير ذلك ومن طريق الخاضعة رواه الجليلي الحسن عن القاسم قال سئل عن الرجل
يعقب الام ويؤهل مهره عتقه فقال حسن ومن عبد الله بن ابي عبد الله قال سئل الهمة عن الرجل
تكون له الام فيريد ان يعقها ويؤهلها ويجعل عنها مهرها او يعقها ثم يبعدها وهل عليها مهره
فكم نقدر ان اعقها وهل يجوز نكاحها بغير مهره فكم نقدر ان يعقها فقال يجعل عنها صداقها ان شاء
وان شاء اعقها ثم اصدقها وان كان عتقها صداقها فانها لا تعد ولا يجوز نكاحها الا عتقها الا بعد
ولا يطاء الرجل المراه اذا تزوجها حتى يجعل لها شيئا وان كان درهما او قول بالافواه اما رجل شاذ ان
يعقب جارية ويؤهلها ويجعل صداقها عنها فله والاخبار عن اهل البيت كثيرة في جواز النكاح
قابل للعقب والنكاح والجمع بينهما ويجعل كل رقبته من المهرها فجاء لنفسها وقال الشافعية لو نكحت امرأته

اعتقته على ان النكاح وصداق عتقها فاعتقها على ذلك قلها النكاح ولم يزوجها ولا يجب عليها ان تزوج
بها ويخرج على الاوزاعي لا يزوجها عليها ان تزوج به كان ذلك سلفا في عقد النكاح واللف فيه لا يجوز
بالاجماع وعلى احد بان العقب يزيل ملكه عن الاستماع بنحو الملك فلا يجوز ان يملك به الاستماع بنحو
النكاح كما لا يجوز ان يستبيع العقب بنفسه يبيع بطل الشافعية الرواية بان ذمة العقب صبيته وجعل عنها صداقها
وتزوج بها وهو يباين سبب من هذا اذا عتقت هذا فقال الشافعية ان الاستماع لا يبيع النكاح لما تقدم من العلم
فيجب على الام في ذمة شرط في مقابلة العقب منفسه يبيع بذلك العوض في مقابلة ما قد سلم له وميله الفقه لا
لو اعقها بنفسه دار لبيت لها ويغير قيمتها يوم العقب ويملك من ذلك ومن انها لا لا شيء عليها لانه
ما ومن على ما يلزم الوفاء به وان شئت قد رخصت ان تزوج بنحو العقب لم يلزم ذلك ولم يبيع على قوله
قال فان تراعى على ان تزوجها بالبنه التي وجبت عليها نظرت فان علمت ان العقب وجبها صح العقد
سقطت عن نفسها وان لم يعلم ذلك لم يبيع المهر في قول اكثر الشافعية وقال بعضهم صح المهر في قول اكثر
الشافعية وقال بعضهم يبيع كايصح ان يكون العبد صداقا وان لم يعلم ان ذمة ذلك بدله واخرج الاوزاعي
بان البنت مجهولة والمجهول لا يكون صداقا كالا لو اصدقها عتق او يباين مطر وضابط العبد لان العتق دفع
على غيره وهي معلومة وهذا وقع على البنت وهي مجهولة **مسألة** قال الشيخ في ذمة العقب ان يقدم لفظ العقد على
لفظ العقب بان يقول تزوجتك وجعلت مهرك عتقتك فان قدم العقب على الزوج فيقول بان عتقتك
وتزوجتك وجعلت مهرك عتقتك مضمرة العقب وكانت بمنزلة بين الرضا بالعقد والاشهاد من قبله عليه
ذلك رواه ابن علقمة عن جعفر عن ابيه الكاظم قال سئل رجل قال لا تسلم عتقتك وجعلت مهرك عتقتك فقال
عتقتك وهي بالخيار وان شئت تزوجت وان شئت فلا فان تزوجت فبطلت اشياء وان قال فزوجه
وجعلت مهرك عتقتك فان النكاح واقع ولا يبيعها شيئا ولا يزوجها لو قال لا تسلم عتقتك فان تزوج
بك وعتقتك صداقك واستدعته هي وقال عتقتك على ان تزوج بك وصداق عتقتك فانه يقع العقب ويثبت الزوج
وبه قال احمد قال الشافعية يقع العقب وهي بالخيار ان تزوج به او يصدقها الاوزاعي يجب عليها ان تزوج به
عقب بشرط فريضة بلزومها الشرط كالوقال عتقتك على ان يخطب اليها هذا الثوب لزمها جباية وكذا قال ابو الصلاح
من علماء شافعية العقب وهو الاقرب لان تزويج الام بعد اذ لا ينفذ اسباخه البضع بالملك والعقد وفتح
اجتباها لان الكلام يترجم باخوه فروع **الاول** قال الشافعية اذا قال عتقتك على ان تزوج بك او تزوجي نفسك
فبطلت فتنق ووجب عليها الفتيوان لم يجعل العقب صداقا لانه شرط عليها النكاح في مقابلة العقب **الثاني** قال
بعض الشافعية ان اراد ان يخطب ويوقع العقب قال ان كان في معلوم امرها اي اذا عتقتك فبطلت فان
خوفان نكحها فتنق والام فتنق وقال باقي الشافعية هذا البيع صحيح لان النكاح لا يحصل قبل حصول الفتيوان
وام يثبت عنها لا يجوز ان يعقد وانما يبين بعد العقد الحيز ولا يبيع العقد **الثالث** اذا قال المراه

اغت الاخر في الغيب ولا في الرضاع اذا لم تكن اخا له بان يكون لراخ من الاب واخ من الام فانه يجوز
للاخ من الاب واخ من الام فانه لا يجوز للراخ من الاب نكاح الاخ من الام وفي الرضاع لو ارضعت
امراة وارضعت صغيرا اجنبية فلا يجوز له نكاحها وهي خلت من الرضاع وهذه الصور الاربع مشتقة
من قولنا يصح من الرضاع ما يصح من الغيب وفيه قول ثان وعلم ان الرضاع يتعلق بالرضع والرضع
والارضاع واللبن فانه اذا كان له شرطا واحدا مما سبقت سبق منها **الاول النكاح الثاني** في
الرضع **مسئلة** بشرط في الموضع ان تكون امراة ولو رضع الصغير من لبن البهيمة لم يفسد الحرمة ولم يكن
اخا من عند علمائنا كافر وهو قول عاتق اهل العلم لقوله لا يصح الرضاع اطلاق رضاع يوم وليلة او
عشر رضعه متواليات من امراة واحدة ولا من هذا اللبن لا يتعلق به تحريم الامومة فلم يتعلق به تحريم
الاخوة لان الاخوة فرع عليها ولا من هذا اللبن لم يتعلق لهذا المولد لم يتعلق به التحريم كسائر العام
حكى عن بعض السلف انه قال يتعلق به التحريم وهو مروي عن مالك لا يشرى من لبن واحد فاما
كالوشرى من لبن امراة والفرق ما تقدم من ان البهيمة لا تصح غذا للطفل صلاحه لبن الامها فلا
يشتركها في التحريم **مسئلة** لو رد لبن لبن فارتفع الصغيران من لم يتعلق به تحريم عند علمائنا اجمع
وهو اكثر العلم لان اللبن من اثر الولادة والولادة تقضي بالنسابة ولا ينفك لبن هذا المولد ولم
يتعلق به التحريم كسائر المائعات ولا من لبن لا يتعلق به تحريم الابوة فلا يتعلق به تحريم الاخوة ومنها
قال بعض الشافعية ان يتعلق به التحريم لانه لبن ارضع فاشبهه لبن الارملة وهو غلط لانه لم يعلق
الولد وقال الشافعية في البرزخ ان يترك للرجل لبن فارتفع به صبيته بكونه له ان يزوج بها ولو قد لبن
الغنى المشكل لم يتعلق به تحريم فلو رضع منه الصغيران لم يصير اخوين ولا تحل لاني على الذكر عند
علمائنا لانا بشرط ان يكون اللبن عن نكاح على ما ياتي ولا من لبن لم يتعلق لهذا الولد فلا يتعلق
به التحريم وقال بعض الشافعية ان يرفع عن الفواهل فان قلنا هذا اللبن لا يكون الا للنساء ففرض حكم
بانوثيته وقال بعضهم يستدل باللبن على الانوثة عند فقهاء الامارات وطحا مذهب الشافعية انه لا يفتي في الانوثة
ففي الظاهر لو ارتفع صغير من لبنه فوقف التحريم على تبين حاله فان باء انما يتعلق به التحريم والا فلا
وهو لما شرطنا ان يكون اللبن عن النكاح والنكاح للرجل لا يصح طرف الغنى الا بعد المولد كونه
انما سقط عنا هذا الفرع **مسئلة** بشرط في الرضعة الجوبة فلو ارضعت الصبي من ثديي امه الرضعة الثانية
لم يفسد الحرمة وكذا لو ارضعت اكثر الرضعات من امراة حال الحيوة وان كلمها بعد الموت وجوزعة واحدة
انما تمحل الابوة حال الحيوة عند علمائنا وبما قال الشافعية لقوله تعالى وما تكم الا ان ارضعكم وهذا
مرضعة لقوله تعالى واحل لكم ما واد لكم وهذه من ذلك ولا من ذلك ولا من الاصل الاباخرة ولا من لبن
قبل انفسا لانه في وعاء يخص ولا من لبن من لبن يحل الولادة فلم يتعلق به التحريم كلبس الرجل

لبن حرام

لبن حرام قبل انفسا لانه لا يتعلق به التحريم كما انفصل من الرجل وقال ابو حنيفة ومالك والشافعية واحد يتعلق به التحريم
لان اللبن لا تحل الحيوة افضح في الباب ان يرضع بموتها ولو طهر في ثوبه ثم شرب اللبن لم يتعلق به التحريم كما اذا
ولا بعد الارضاع وجب بغير اللبن ويملك العظم من امراته ثابت التحريم كما لو كانت حرة ولا يلازم في بين شرب
في حيوتها وموتها الا الحيوة والموت او النجاسة وهذا لا اثر له فان اللبن لا يموت والنجاسة لا تنفع كالوجع
وعا يرضع من لبن حرام الاصل فان شرط نثر الحرمة عندنا شره في الثدي على ما ياتي ولا في الفوف ظاهر ان
ملك انفصل من محل طحا لانا وهذا بخلافه والفرق بين الحرة والميتة فان اللبن من الميتة ضعف عن ميتة
فان الموت يفسد حرمة الاعضاء حتى لا يجب كمال الضمان بقطعها ولا يباح للموت حرة لا يتعلق بها تحليل
وتحريم فاشبهه ميتة البهيمة لان الحرمة المؤبدة مختصة بيد الحي ولهذا لا تثبت حرمة المصاهرة بوطي الميت ولا
اللبن لو ارضع له جوفنا ليجب الميت لم يفسد الحرمة فكذلك اذا ارضع منها بعد موتها فباسا احد الطرفين على الآخر
مسئلة لو طهر لبن المرأة في حيوتها وارضع الصبي بعد موتها لم يفسد حرمة عندنا لانا بشرط ان يرتفع الصبي
الثدي على ما ياتي وقال من جعل الوعد محرما ان يفسد الحرمة وبما قال ابو ثور والشافعية واصحاب الراي وغيرهم لانه
لبن حرام من امراة حلب حال حيوتها فاشبهه بالوشرى وفيه النجاسة لانه افضل حراما وهو ملال محرم وللشافعية
ومر يصفى ان لا يتعلق به حرمة بعد انساب الامومة بعد الموت قالوا ان يخرج ما ملأ من طلقا في الصبر وميتة
الصبر المعلق عليها في الرضع يفسد ثقت الغلب او وجود الصبر **مسئلة** بشرط ان يكون المرأة محملة للمولادة فلو
لبن امراة صغيرة لم يفسد حرمة عند علمائنا لانا بشرط كون اللبن عن نكاح في لو كانت المرأة الكبري خالصة
من جلد فانه لبنها لم يفسد حرمة على ما ياتي وقال الشافعية لو طهر الصغير لبن نظر ان لم تبلغ تسع سنين لم يتعلق
به التحريم لانه لا يفسد الولادة واللبن فرع الولد كما انها اذا رأت داء لم يحكم بكونه حضا فان بلغت تسع سنين
فعلق به التحريم لانه وان لم يحكم ببلوغها باللبن فاحتمال البلوغ قائم والرضاع تلوث الغيب يتكفي فيه الاحتمال كالتب
والفرق بين ان تكون المرضعة خلية او ذات زوج ولا بين ان تكون بكر او ثيبا عندهم لا فمالم الولادة
صلاحية اللبن للغذاء هذا ظاهرا لاشافعية وعلم في قول ابو حنيفة في لبن البكر ومبر ان لا يحرم لامرأته
فاشبهه لبن الرجل وهذا هو الذي اخبرناه **مسئلة** بشرط ان يكون اللبن عن نكاح
عند علمائنا اجمع فلو رد لبن امراة وان كانت كبري عن غير نكاح لم يفسد الحرمة ولا يتعلق به حكم الرضاع عند
علمائنا اجمع وهو قول احمد في رواية لانه فادى بغير العادة بغير نقد في الطفل فاشبهه لبن الرجل ولا صالرا
الاباخرة ولما رواه يعقوب بن شبيب عن الصفة قال قلت لمرأته ود لها من غير ولادة فارضعت ذكرا وانما انا
البحر من ذلك ما يحرم من الرضاع ففاني لا ولا من لبن مد من غير نكاح فاشبهه لبن الرجل وقال مالك والشافعية
والشافعية ابو ثور واصحاب الراي احمد في الظاهر والشافعية ان يفسد الحرمة لقوله تعالى وما تكم الا ان ارضعكم
ولا من لبن امراة فعلق به التحريم كالود ووطي ولا من البان النساء خلقن لغذاء الاطفال وان كان هذا نادرا

فخصه مضاف ولا دلالة لما ذكرتم لانافع الامور هنا لا ينفك الابوة ولما تقدم من ان لبنها يشرب لبن الرجل
لم يصلح من وطى والفرق بين ان يدرى وطى ويجزى ط وهذا اللبن لم يخلق لتغذية الولد كلبن الرجل **مسئلة**
ويشترط كون النكاح صحيحا لان الزنا لا حرمة له ولو ابرز عبد الله بن عثمان الصحيح من الصادق ع قال سئل عن لبن
الفحل فقال هو ارضع امرأته من لبنك ولبن ولدك امرأته اخرى فهو حرام حتى لبن الفحل بما يحصل من لبنه
وعجز الصحيح لا يكون للفحل ولا يشرب اللبن الحرة اذا عرفت هذا فلو زنت امرأة فحصل لبن من الزنا لم يشرب لبنه
المرتضع والزاني ولا ينفذ وبين اولاده وان كانوا اولاد ملال وبالحمل اللبن المتقضى للحرمان اللبن الصادر من
نكاح يلحق النسب سواء كان صحيحا او فاسدا او وطى شبهة او ملك ميمون ان الله تعالى خلق الولد بينهما فهو بينهما
مما لا يخلق من أمهما كما قال تعالى خلق من ماداق يخرج من بين الصلب والترائب فالولد خلق من أمهما
معا ويكون ولدهما معا فانزله له لبن كان اللبن له ايضا لانه انما نزل فلهذا الولد يرضع من المرأة لبن
المرتضة ولبن الرجل لبن الفحل فضاء لتسمية الفقهاء وباعتبار ان اللبن ينزل بفعله لا من رغب من الفحل لبن
وزاد ابن ابي عمير وطى الشبهة والى الخافه بول الشافعي واقتضا على ان يشترط نشر الحرة بين المرتضع
بين الرجل صاحب اللبن الذي نزل اللبن بوطئ ان يكون لبن حمل ينسب الى الواطى انما يكون الواطى
نكاح او ملك ميمون او شبهة فاللبن الزاني او الناقص للولد باللحان فلا يشرب الحرة بينهما وهو قول الشافعي
وبعض الجاهل بله وقال بعضهم يشرب الحرة بينهما لانه من لبن الحرة بينهم فاسرى وبذلك صامه ومعلوم
كما لوطن تحققت ان الواطى حصل منه لبن وولدت من الولد تنشر الحرة بعده وبين الواطى كذا اللبن
رضاع ينشر الحرة الى المرتضة تنشرها الى الواطى لصورة الاجماع والوجه عندنا الا ترى ان التحريم فيها
فروع لحرة الابوة فلما لم تثبت حرة الابوة لم تثبت ما هو فرع لها وبما روي تحريم انشراح الزنا لانها تكون
من نقطة حقيقة خلاف مسئلتنا ويقادح تحريم المصاهرة فان التحريم هناك لا يفتى على ثبوت النسب
لهذا التحريم ام زوجه وبنتها من غير نسب تحريم الرضاع مبنى على النسب ولهذا قال عجمي من الرضاع باجم
من النسب اما المرتضة فان الطفل المرتضع محرم عليها ومنسوب لها عند جميع العامة فكذلك يحرم جميع او
لادها على هذا الرضاع كاون الرضاع باللبن البام وان كان المرتضع جارية حرم على الملائع يعجز خلاف
ايضا لانها يدرى فانه بنت امه من الرضاع وتحرم على الزاني عند من يرى تحريم المصاهرة ولذا لا يفرق
بناتها وبنات المرتضع من العلماء لذلك وعندى تحريم المرتضة من الزنا على المرتضع نظر **مسئلة** لو
رجل امرأة بالشبهة فاشت بولدها وضعت بلبه طفلا صار ابنا لمن يثبت نسب المولود منه سواء ثبت نسب المرأة
عندنا او بالقبالة عند العامة او غيرها وان الحق العامة بها لم يصح عندنا وعند بعض العامة يصح الرضاع
ابنا لها فالمرتضع في كل موضع تبع للناسيب ففى الحق المناسب شخص فالمرتضع مثله فان انتفى النسب
احدهما فالمرتضع مثله لانه بلبه ارتضع وحرمه فرع على حرمه وان لم يثبت نسبها انما انعكاس الفيانة

لا يشاه

اشتاهه عليهم عند العامة او غير ذلك قال بعض العامة حرم عليها تغليب الحرة لانها لا يكون منها ومن
احدها تحريم عليه اقله دون اقله الا ان فقد اعتلط اختبر بعض ما تحريم الجمع كما لو علم اختبر بعضها
ثم اعتلط باجنيبات فان انتفى عنها جميعا بان ثابى به لا يفرق من ستر اشهرين ولها او اكثر من انفسه من الحمل
اولاد من ستر اشهرين وطى احدهما او اكثر من انفسه من الحمل وطى المختار من المرتضع جارية حرمه
عليها تحريم المصاهرة ويحرم اولادها عليها ايضا لانها امه موطنها فبني ببيتها **مسئلة** لو وطى الرجل ولده
باللعان فارضا المرأة باللبن النازل عليه صغيرة لم تثبت الحرمة ولم يثبت اللبن كالا يثبت الولد وفي تقدم
فلو استلحق الولد بعد ذلك لحق الرضاع ايضا ولو ولدت من كونه اذ كان بالستر او وطى اثنان بالستر فكأن
رجل امرأة في العدة عن حملها وانت بولد واوضعت باللبن النازل عليه صغيرة فلتا بنوع الولد
النسب من المستحق الولد غير النحى ميرقدنا الرضاع وطى بغيره عند العامة القاييف فان لم يكن قابض او فناءها
واشك عليه قال الشافعي توقفنا الى ان يبلغ المولود فينسب اليه احدهما فان بلغ عجزنا صبرا الى ان يضي
فينسب لهما انتسب الى واحد تبصر الرضاع فان ما قبل الانتساب وكان له ولد تام مقامه من الانتساب كان
لرؤاده فانسب بعضهم الى هذا وبعضهم الى ذلك اشهر الاشكال فان لم يكن له ولد وفي الانتساب فترى
للتا فلو ان احدهما ان يكون بينهما جميعا ويجوز ان يكون لهما احدا بان الرضاع خلاف حرة النسب
ايضا هذا اشترط الواطى واللبن فيكون من الواطى كما يكون من الولادة واصحها انه لا يكون اجنبيا لان
اللبن فرع الولد فاذا كان الولد من احدهما كان اللبن من احدهما فعلى الاول هل يخالع عشر رمضان
ام يكفي خمس حمل عند الشافعية ومجان مبنان على ان اذا ارتضع من امرأتين على التام هل يكون ذلك
رضعى من كل واحد منهما ومخبر هذا على ضعفه ابيات ابونها والظاهر الباطن لاننا لا نعلم قطعا ان الولد
من احدهما واللبن يغير لكن لما علم الوصول اليه اطلق ثبوت ابونها وان قلنا بالاصح فهل للرضع ان
ينسب بغيره فلو ان احدهما لا لا يعرف على القاييف بخلاف المولود فانه يعول على ميل الطبع حسب ان يخلو
من أمهما واصحها انهم كالمولود والرضاع مؤثر في الطباع والاختلاف في قديم الانسان الى ان يرتفع
بلبه لثباتها في الاختلاف في قولهم انا سيد ولد آدم وثالث من بني سعد واقتضى من بني هاشم وبني انا
انصح العرب بيدى من فريش الخ وكانت هذه القبائل اصبغ العرب فانحزبا الرضاع كما انحزب النسب وبما ت
العرب على القاييف فان معظم تعويلهم على الانتساب الظاهر في الخلقة دون الاختلاف ونقل من بعض الشافعية
وبعض من ان يعرض على القاييف وهو غريب وعلى القول بان له الانتساب عليه للتا فغيره
احدهما عليه كالمولود والثاني وهو الاصح المنع والفرق ان النسب يتعلق برقوقه له وعليه كالتقدم
البرك والعنف والشهادة وغيرها فلا بد من رفع الاشكال والذي يتعلق بالرضاع حرمه النكاح والانتساب
منه هل واذا انتسب الى احدهما كان ابنة وانقطع عن الآخر فلان ينكح ابنته وان لم ينسب له ولنا اللبن لا

ذلك الولد كان اللبن تابعاً للولد في تحريم الولد تبع اللبن فان امكن ان يكون الولد
من كل هذا التخرج بالزوجة من خراج اسم الحق ونسبهم من قال يكون ولداً لها لان اللبن ينزل فارة بالوطء
اخرى للولد فاذا امكن ذلك اللبن كذلك الولد وقالوا لا يكون الا احدى هما لا يجزئ وهو الصحيح
لان اللبن الذي ينزل على الاجال لا حرمة له وانما الحرمة لما ينزل على الولادة وفي رواية يعقوب بن شعبة ان رسول
الله لم يرضع ابنته من لبنه فارة فارتفعت ذكواتا وانا انما الجرح من ذلك ما جمع من التفتة الى لا في
هذه الرواية ولا على ان لبن الاجال لا حرمة له لان قوله من غير لادة يدل عليه **مسألة** تبرط كون اللبن
للحرمة واصلاً الى معدة الصبي بمجره والقائه في المرأة فلو حلب اللبن في افاة وصبت حلقه صبا حتى وصل الى
جوف الطفل لم ينش حرمة عند علمائنا اجمعين وبه قال داود واحمد في الروايتين لقوله تعالى وما تكم
اللائق ارضعكم ولم يوجد في الوجوب الا رضاع فيقضي على اصل الاباحه وقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم
قوله الباقي لا يحرم من الرضاع اقل من رضاع يعم وليلة او خمس عشر رضعه متواليات من امرأة واحدة
مبلا لشرط كون الرضاع يتدفق من المرأة حال كونه واحداً من مثل ذواته هو القمه عن الرضاع يقال
يحرم من الرضاع الا ان رضاعاً من ثلث واحد وهو موقوف الباب وقال الشافعي لم يحلب اللبن في الاثنا
واجر منه الصبي من ثلث شفرات فانه يتعلق به التحريم وبه قال احمد في الرواية الثانية والثالثة
اصح الراي والاك لقول النبي لا رضاع الا انشرا العظم وانبت اللحم ولانه لم يصل الى الجوف كما يصل بالارضاع
ولحصل به من انبات اللحم وانشار العظم ما يحصل بالارضاع فيجبك مساوية في التحريم ولا دلالة في الحديث
لان هذا اللبن يرضع وانه حرمة الله تعالى ورسوله بالارضاع ولا حرمة من غير الرضاع فاشبه بالودخل من
في بدنه ونفع من سلواة الوصول بالوجور والارضاع وهو كما ان الصبي اذا ارتضع بغير علم كالأرضاع
بامر اضنه بالكلية بخلاف الوجور **مسألة** الوجور ان يوجر في حلق الصبي حتى يصل الى جوفه بان يصيب حلقه
صبا الى ان يصل الى جوفه وقد بينا انه لا اعتبار به عند علمائنا على ما تقدم وما السعديون بسبب اللبن
افت الصبي حتى يصل الى دماغه ولا يتعلق به التحريم عند ما تقدم في الوجور وبه قال داود واحمد في رواية
وما لك ومطا الخراساني لانه ليس يرضع وانه حرمة الله ورسوله بالارضاع وللشافعية قولان احدهما ان في
الحرمة قولين او صحهما عندهم القطع بثبوتها وبه قال الشافعي والثوري واحمد في صحيح الروايتين لان الناس
جوف التفتة كالمعدة والادمان الطيبة اذا وصلت في الدماغ انتشرت في العروق ونفذت بها طائفة
في المعدة ويقال ان الحاصل في الدماغ ينجد الى المعدة في عروق متصلة وعن ابى حنيفة ان الحرمة لا تثبت
بالسقوط **مسألة** الحقة ما اللبن لا تنشر الحرمة عند علمائنا اجمعين فلو حلق الصبي بلبن المرأة العدة او بعضه
لم ينش الحرمة فيها وبه قال ابو حنيفة والاك واحمد والشافعي في اخلاف قولين لما تقدم من ان الحقة الرضاع
المستند الى قصر الصبي من الثدي ولان الحقة تزداد اسهالاً ما انفقت من الفضلات في الاسعاء ولا تفصل

انفقت بغير شرطها الشارح فقال الرضاع انبت اللحم وانشر العظم ولان هذا اللبن يرضع ولا يحصل
به انشاع فلم ينش الحرمة كالوجور في احليله ولا يرضع لبن يرضع ولا في مفاه فلم يجرى اثبات حرمة فيه وانما
لثا فيه ان يتعلق به التحريم لا في مسيل يحصل بالواحدة من القطر يتعلق به التحريم كالمزج من حصول النقل
به لثا لكنه يخالف الفطرية لانه لم يغير غير اثبات اللحم وانشار العظم **مسألة** لو فطى اللبن في احليله لم يفت
به حكم الرضاع ولا تنشر الحرمة عند علمائنا اجمعين والشافعية قولان في الحقة وكذا لو كان على بطنه جرح
نصب فيها اللبن حتى وصل الى الجوف ولو صب في ثنية الشا فيه قولان احدهما ان ثبت الحرمة بها والثاني انها
لا تثبت الحرمة وهو الحق عندنا لانه لا ينفذ منها الى الدماغ وما العيب العين فلا يؤثر اجامها الا يؤثر الا
في الصوم ولو رضع بعد العدة والحمل يوجبها وسقوطه لا يفتي به عندنا لا فانشرط الرضاع بالعلم وعلا حد
القولين للشافعية ينشر الحرمة فلو ارضعه من لبن واوجر من رمة واسقطه من رمة ونقل به التحريم
عنده على احد قوليه **مسألة** بشرط وصول اللبن الى معدة الصبي خالصا لم يرضع اللبن بان وضع في
الصبي ما يرضع لم ينش حرمة عند علمائنا لقوله تعالى وما تكم الا لائق ارضعكم ولا يتحقق هذا مع المزج وما
رواه العامة عن النبي قال الرضاع ما انبت اللحم وانشر العظم ومن طريق الخاضع رواه عبد الله بن مسعود
عن العاطم قال قلت لرسول الله من الرضاع الرضع والرضعان والثنية قال لا الا ما شئت عليه العظم
بنت اللحم على التحريم على بلوغ الرضاع الى هذه الغاية وقال الشافعي اذا خلط اللبن بالماء او الطعام فساه
في صوره رضاء ونفق وصول اللبن الى جوفه في كل رمة فخلق بذلك التحريم وبه قال احمد لانه وصل اللبن
الحرم الى جوفه بعد رمة في وقته فاشبه بالوجور خاليا وهو منوع لعدم تحقق انبات اللحم وشدة العظم
الى الرضاع بل جاز ان يستند الى المانع وقال ابو حنيفة ان خلط بالماء امير الاغلب فان كان الماء
هو الغالب لم يتعلق به التحريم وكذا اذا اختلط بالدواء يبين بهما غير الاغلب فاذا اختلط بالطعام
فان الطعام غلب لم يتعلق به التحريم وان كان غلب واعتبر ذلك ان يكون اللبن منهلكا في جميع ذلك
فلا يتعلق به التحريم فان الماء اذا غلب اللبن زال عنه الاسم فلا يتعلق به حكم اللبن كما لو طعم لا شربنا
ويصل بان لا فرق بين الغالب المتغلب في تحريم كالمزج فخلات العين لا يغير هناك الاسم دون
الغلبة **تذييل** لا فرق بين ان يكون اللبن غاليا او مغلوبا ولا بين ان يمزج بماء كالديق والسويق
الارضاع او يباع كالماء والحل واللبن ولا بين ان يكون منهلكا او غير منهلك في انشاء التحريم قال
الشافعية ينشر الحرمة وان كان منهلكا في الماء اذا نفق وصوله الى جوفه مثل ان يجلع في قلع ويصب الماء
عليه وينهك فيه ويشرب كل الماء فانه ينشر الحرمة لا فانما تحقق وصوله الى جوفه فان لم يتحقق ذلك مثل ان وقع
قطرة لبن في جوفه فانه لا يرضع بعض الماء لم ينش الحرمة لانه لا يتحقق وصوله الى جوفه الا بشرط الماء وطرقه قال
ابو حنيفة ان مزج بماء كالماء والسويق واله بنق والماء لم ينش الحرمة غاليا كان اللبن او مغلوبا

كان سنوبيا بالمائع كالحل والخر والوال المائع فتر الحزن ان كان غاليا لم يثرب ان كان مغلوبا والابويوت
ومحمدان كان غاليا فترها وان كان مغلوبا استهلك لم يثربها والجالد والمائع سوار فان شرب لبن لبن
اخرى وشرب بولوق قال ابو حنيفة وابو يوسف هو انما الذي غلب لبنها دون الاخرى وقال محمد هو انما
وهذا طهر عندنا **مسئلة** لو جنى اللبن والطعم الصغير منه خمس دفعات لم يعتد به عند علمائنا لان
شرطنا الانقضاء من الثلث ولا يبرى ضاعوا بولوق قال ابو حنيفة وقال الشافعي واحل ميتعلق به الحريم كانه
واصل من الحلق بربايات اللحم وانتفاض العظم فحصل به التحريم كالوشرب وهو غلط لان الاسم منفق هنا
وقد علوا الحكم عليه في قوله (واما فكم الا في ارضعتكم فينتفي الحكم وكذا لو اخذ من زبد او قطار
مخفف لم يثرب الحزن لعدم الشرط عندنا وهو الانقضاء من الثلث ولم يثرب الشافعي لثبوت الحزن فانه
اللبن على الهيئة التي كانت عند الانقضاء من الثلث بل لو تغير لحيته وانقضاء او اعداء غلبت الحزن وكذا
لو اخذ من جبن او اقط او غيرهما واطعم الصبي فتر الحزن عندهم وروي عن ابي حنيفة ان اللبن المخلط
لا يثرب الحزن ولو نود فيه طعام او عجين فتر الحزن وغلب الحزن عندنا خلافا للشافعي وقيل بعض الشافعية
وجها في صحة التحريم انما لا يثرب الحزن ولو مزج اللبن بغيره حلا لا حوتا لم يثرب الحزن عندنا وقال الشافعي
ان غلبا اللبن فتر الحزن حتى لو شرب منه خمس دفعات ثبت الحزن وان كان مغلوبا فقولان احدهما لا
يغلب بغيره لان المغلوب استهلك كالعدم فان الجاهل اذا استهلك الكبريات كالحديد وغيره
اذا استهلك بها ما لم يعلق بشرب الحزن والحرم لو اكل طعاما استهلك فيه اللبن لم يثرب الحزن
عنه التعلق بوصول اللبن الى الجوف وهو المضرب وكذا يثرب اللبن وقيل الذي لا يثرب الحزن
فصل في الجاهل فان اجتنابها لما فيها من الغث والاستفاد ما فتر الحزن ومثله الحرقان العذس ط بالذ
المنزلة العقل على ان يمنع لفظ الحزن من الحزن فانه منوع من التغليب ليس ذلك بنظير على الراجح
عندهم لو شرب جميع المخلوط غلبت الحزن وان شرب بعضه فترها وان شرب لبنا الحزن وانما اذا
شرب في خضوضات او شرب منه دفعة بعد ان سقى اللبن العروق وجعل لان المائع اذا خالط المائع فانه
من فلا يبعد الا وشرى من هذا وثنى من ذلك وانظرهما المنع لاننا نتحقق وصول اللبن اليه والخلط
اذا لم يتحقق منه وصول اللبن كما اذا وضعت قطرة لبن في حب او شرب بعضه فان تحقق انتشاره في
المخلوط حصول بعضه في الشرب وان الباقى من المخلوط اقل من قدر اللبن فنقطع بالحزن وهل يثرب ان
يكون اللبن قد رايته منه خمس دفعات لو اقرض عن المخلوط وجعل للشافعية اظهرها الاشراف والاطهر
عندهم ان لا يفرق بين ان يكون المخلوط بالماء او بغيره وبهم من فرق فجعل غير الماء على ما ذكرنا وقال
في الماء اللبن مغلوب فتر ان اخرج بادرين الفلين وشرب الصبي كله فيثبت الحزن فقولان وان شرب
بعضه فقولان مرتبان ان لم يثرب الحزن في شرب الكل في شرب البعض اولى وان ثبت في الكل ففي البعض

وجها للثبوت في وصول اللبن وان اخرج بفلين فصاعدا فان قلنا لا يثرب الحزن بالمغلوب بادرين
الفلين فتر اولى وان قلنا يثرب فان تناول بعضه لم يثرب وان تناول كله فقولان مرتبان على القولين
يناديون الفلين فاولى بان لا يثرب فقولان الفلين ويمر مرعا ان الشرب في احكام النجاسة لان
الفلين سهل امراره وصوفه عن النجاسات والكثير يصبر صوته فيجعل ذلك حدا فاصلا بين القليل والكثير
وهنا الظرف في وصول اللبن وعدم وصوله فلا يفرق بين الفلين وطرون الفلين كافي في
الماء و ابو حنيفة فرق بين الخلط بالجامد كالوشرب وبينه الحزن بالمائع فقال في الاول لا يثرب الحزن
كان اللبن غاليا فغلبت الحزن وبالاقل والافلا والحكم للغالب ولا يفرق عنده بين الجامد والمائع ولا يفرق
في اعتبار صفة اللبن مغلوبا فقال بعضهم ان الاعتبار بصفات اللبن اللون والطعم والرائحة فان
لم يمتزج بها في المخلوط فان كان اللبن غاليا ولا فهو مغلوب وقال بعضهم انه لو زائله الاوصاف الثلاثة
فغيره فتر اللبن باللون فيستوي على الخلط فان كان ذلك الفقد من غير الخلط ثبت الحزن
الاقل **تدقيق** لو وقعت فطر من اللبن في فم الصبي واخلط بوبره ثم وصل الى جوفه فطره اكلها
انه ينظر الى كونه غاليا او غاليا كما تقدم والثالث انه يقطع بثبوت التحريم ولا ينظر الى المزاج بالوق
لا ينظر الى المزاج بطويات المعدة وهذا يثبتها عندنا ان لا يفرق بالقطر وانما انقطع لبن الزا
بلين اخرى وغلب احدهما فان غلبا الحزن بالمغلوب ثبت الحزن بينهما والا خففنا بالوق غلبا لبنا **الرجح**
الرجح المرتفع **مسئلة** شربها وصول اللبن الى المعدة المرتفع بالمص مندا ومط عند العائنه ما سلف لوقتها
في الحال فالاقرب عدم الاعتبار بغيره صلا خيره لا اعتداه بغيره وانتقاء ابيات اللحم وفتر العظم عنده وقال الشافعي
بثبوت الحزن لان الاعتبار بوصول اللبن الى الجوف وقد وصل ولها شئ منه في معدته وان قل ولت افيته ومخير
ان ان يقابل ان يغير اللبن لم يثرب الحزن وان يغير ثبث وليس كل هذا شئ وقد بينا انه لا اعتبار
بالانقضاء بالمزج الشدي لا يثرب بعد عليه في ان يشبهها خلافا للعائنه حيث علموا التحريم بالثب من الا
وقد سلف وعلم قولهم فلو طبع انا خمس حليات في عشرة اوقات ثم سقته دفعة واحدة قال بعض الجاهل
احد في الثاني كان رضعه واحدة كالوجع الطعام في انا واحد في عشرة اوقات ثم اطرد دفعة واحدة
كان اطرد واحدة وكل من الشافعي قول في صورتين على ما قلنا وهو ان يكون رضعان متعدي اعتبارا
بجوعيهما لان الاعتبار بالارضاع والوجع اخرج الاول بان الاعتبار بشرب الصبي لانه لا يثرب الحزن ولهذا
ثبت التحريم من غير رضاع ولو ارضعه حيث جعل الى يده ثم عجزه بغيره فثبت التحريم مكان الاعتبار بغيره
من الارضع واحدة فكان رضعه واحدة وان سقته اوقات فكان خمس رضع متفرقات فقد وعبر في
عشر اوقات فكان خمس رضعات فاما ان سقته اللبن المجمع مرة بعد مرة متتابعة قال بعض العلماء
انه رضعه واحدة لا اعتبار خمس رضعات متفرقات ولان الرجح في الرضع الى الرضع وهم لا يبعدون هذا

وإذا فاشبه ما هو الأصل الأصل الطعام لفترة بعد فترة فانه لا يعد أطاف ونفوس كلام الشافعي انما هو على اللبن
من المرأة دفعة واحدة ثم ارضع الصبي رضعا فقولان احدهما انه لا يكون رضعة واحدة والثاني ان رضعا
وان جلس من دفعة متفرقات فشرها الصبي دفعة واحدة فقولان ايضا لو جلسه دفعة واحدة وشره بغيرها
قال بعض الشافعية يكون رضعا ولو جلس من دفعة متفرقات وخلطت بغيره من جنس متفرقات فقولان احدهما
انه يكون من رضعا لان الارضاع متفرق والحلب متفرق فاشبه النبي ومنهم من قال يكون واحدة لان
مقرب الصبي لا يميز حليبها وانما يكون بعضها من هذه وبعضها من هذه فلا يكل الرضعة الا بالجنس **مسئلة**
يشترط في الصبي المرضع ان يكون له دون الحولين وان ياكل الحليب باسره في الحولين عند علمائنا
وهو قول اكثر اهل العلم وهو قول علي بن ابي حمزة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة
سوى ما يشبه واليه ذهب النجاشي وابي شعبة والاذاعي والشافعي واسحق وابي يوسف ومحمد وابي ثور
اهل مالك في احدى الروايات عند لقوله تعالى والوالدان بر من اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان
ينم الرضا عن جمل تمام الرضا عن الحولين وهو بعد لعل ان ما بعد الحولين فقولان في هذا وفيما في
عامين واما رواه العاصم بن النخعي انه قال لا رضاع الا ما كان في حولين وقال ايضا لا رضاع بعد ثلثين
طريقا الخاصة قول الصادق انه لا رضاع بعد نظام قلت جعلت فداك والفقهاء قال حولين الذي قال
تعالى وقال في الرضا عن قبل الحولين قبل ان ينفطم والرواية الثانية عن مالك ان من زاد شهر من الحولين فقل
به التحريم ايضا فجعل اكثر الرضا عن حولين وشها واحدا وعنه رواية ثالثة ان من زاد شهر من ثلثين التحريم
فجعل اكثر الرضا عن حولين وشهرين وعنه رواية رابعة ان الحرة تثبت مادام محتالبا الى اللبن وقال ابو حنيفة
بحرم الرضا عن ثلثين شهرا لقوله تعالى وعلمه فضاله ثلثون شهرا ولم يرد بالحمل الاشارة لان يكون سنين
فعلم ان اراد الفضا خاصة وهو غلط لانه حكم فظا لا ينفك عن الكتاب العزيز وقول الصحابة يقتضون
علمه وابي حنيفة ان المراد بالحمل حمل البطن وبه استدلال على ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وول عليه قوله تعالى
فضاله في عامين فلو حمل على ما قال ابو حنيفة لكان مخالفا لهذه الآية وقال زفرية الرضا عن ثلثين
وروى عن عائشة انه قال لم يرضع الكلب الفأف فشر الحرة وبه قال عطاء والليث واولاد
روى عنه ابنه سفيان قال لئن بار رسول الله انا كاذب سا لما ولد وكان يباوي معي ومع ابني فدا
في بيت وبراى فضلا وقد انزل الله تعالى فيهم ما قلتم فكيف في غيره فقال لها النبي ان رضعتها فارضعها
رضعا فكان من لبنه ولد لها فذلك كانت عائشة باحدا من بنات اخوتها برضعت من احب عاشران
ويصل عليها وان كان كبر اخي رضعا وابنه ذلك ام سلمة وسائر زوايج النبي ان يصل عليها بذلك
احد من الناس حتى يضع في المهد وقلنا عائشة وانه ما دى لها من اللبن في عامين
والاباء والاجناء السابقين بالاتباع قال عائشة ان رسول الله دخل عليها وعندها رجل يجر
نقالت

نقالت

نقالت يا رسول الله اني اعني من الرضا عن فقال رسول الله اظن في اخوانك فانما الرضا عن الجارية
وقال ام سلمة قال رسول الله لا يحرم من الرضا عن الا ما فاق الامعاء وكان قبل الطعام ومحدث سالم
كان مخصوصا بذلك لان سلمة كانت تبتغيه فلما نزل فحرم النبي قال يا رسول الله تعلم موضع سالم
ما فجعل لها ارضا عرو لم يكن يوجد هذا الموضع **مسئلة** الا بنات العالمين لا بالقطام فلو فطم
قبل الحولين ثم ارضع فيها حصل التحريم لوجود المقتضى ولقول الله لا رضا عن بعد نظام فدا
فداك والقطام قال الحولين الذي قال الله عز وجل ولو لم ينفطم حتى تجاوز الحولين ثم ارضع بعد
قبل القطام لم يثبت التحريم وقال ابن القيم صاحب المال لا رضا عن بعد القطام في الحولين لم يحرم لقوله
وكان قبل القطام وليس بعد لقوله تعالى والوالدان بر من اولادهن حولين كاملين وروى عنه
لا رضاع الا ما كان في الحولين والقطام معبر به بانه لا يفسد فلو ارضع العدة الاضغرة من الحولا
ثم اكله بعدها لم يشر الحرة وكذا لو كلك الحولا ولم يرد من الاخرة الوقت الرضا عن تمام الحرة فانه يشر
الحرة وقال بعض العامة لو شرع في الخامسة فحال الحولا قبل كمالها فشر الحرة لان ما وجد من الرضا عن
الحولين كاف في التحريم بدليل ما لو انفصل ما بعده فلا ينفك ان يقطع حكمه باضال الا ان لم يولد
للاجاز السابق **مسئلة** بقبر الحولا بالاهلة لانه المتعارف فان انكر انكر الاول اعترفت له وعشرون شهرا
بالاهلة ويجعل المنكر بالعدد من الشهر الخامس والعشرين بحسب انبدا الحولين من وقت انفصال الولد
وهو القياس عند الشافعية وقال بعض متأذي لو خرج نصف الولد ثم بعد ذلك خرج الباقي فانبدا الحولين
الرضا عن انبدا فخرجوا ولم يرضعوا من الرضا عن قبل ان ينفصل جميعه هل يتعلق به حرام **مسئلة**
ان الحولين شرط في المقتضى وهل هو شرط في ولدا المرضع بحيث يولد له فلهذا قال من اراد ان ينم الرضا عن
ول يخل من مخرج عن ذلك ليس له حكم وليس رضا عما غيرا في قول الشافعي فليبرهنا شر الحرة وضع بعض
علمائنا ان شرط ذلك اذا مر فدا فان حيوة المرضع عند علمائنا شرط في التحريم لان الشرط في الرضا عن
انقطاع الصبي من الثدي ولا يتحقق بدون الحيوة وبشرط الحيوة قال الشافعي فلا اثر للوصول الى معدة الميت
خروج من الثدي ونبات اللحم **الباب الخاص في الارضاع** **مسئلة** لا يكفي التحريم بالرضاع في
الارضاع عند علمائنا كما نرى في رواية عائشة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة
اصح الروايات عن عائشة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة
انزل شره متعلقا بمعلومات يحرم فخرجت بمعلومات يحرم وعن النبي انه قال الرضا عن ما انبت اللحم والشر
العظم من طريق الخاصة قول الصادق لا يحرم من الرضا عن الا ما انبت اللحم وشدة العظم وسئل عبد الله
سان الصالح قال قلت يحرم من الرضا عن الوضغ والوضغان والثلثة قال لا الا ان شئت عليه العظم
وبنات اللحم ولا شئت من المقتضى والنضيق فان اكثر الناس لا ينفكون عن الرضا عن الوضغتين ولما فاته

لا صالة الا باخرها وفي العاشرة من عليه من ابن عباس وابنه عمر بن الخطاب والكل من ماله و
الثوري وابو جعفر والاولاد في البيت واحد في احدى الروايات وزعم الشيخان المسلمين اجماعا على ان
قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهدا بظنهم بالصيام لقوله تعالى وما نكحكم الله الا ذاتكم من الرضا
وهو يصدق في القليل والكثير لقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من الفلبس وهو روي عن علي بن ابي
صيرم الرضعة ما يحرم الحوان ولا ينقل بغيره بغيره من يولد فلم يقرب منه العدد لتحريم امهات النساء ولا يزر
لا يجزئها فيها الا ذلك على الكثرة فانها لا يقال فلان الذي ينقل كذا اذا كان بعد غيره في واحد في القاب
وكذا في الخبر الحديث المنقول من علي بن ميمون فان العشرة اجماعا على اعتبار العدد وهم اعرف بهذا صيام
ويقتضيه منهاهم باللعان **مسألة** اختلفوا علمنا في العدد المقتضى للتحريم فالمشهور ان المقتضى للتحريم
خمس عشرة رضعة تامات وفيها ما عتس علمنا الى ان المقتضى للتحريم عشرة رضعات اخرج الاولون بالعدد
الا بامرو ولا يستحبها ولما روى زياد بن سفيان عن الباقر قال قلت له هل للرضاع حد يوجب حله فقال
لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن خدر او
لم يفصل بينهم رضعة لمرأة غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما وجارية بغير رضعات من لبن خدر واحد
ارضعتا امرأة اخرى من لبن خدر اخر رضعات لم يحرم بكاهما رواه علي بن ابي طالب في الصحيحين
قال قلت له لا يحرم من الرضاع قال ما انبت اللحم وشد العظم قلت فكم يحرم من رضعات قال لا نبت اللحم
تشد العظم عشرة رضعات في الموثق عن عبيد بن عمير قال سمعت يقول عشرة رضعات لا يحرم من
اخرج الاخرين بعد في اسم الرضاع فدخل تحت الابنة وما رواه عبيد بن زياد عن القم عن فلك ما الله
يحرم من الرضاع قال ما انبت اللحم والدم فذلك وما الذي يفت اللحم والدم فقال كان خيال عن رضعات
قلت فهل يحرم عشرة رضعات فقال مع ذا او قال لا يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع وعن هرون بن
من القم قال لا يحرم من الرضاع الا ما شد العظم وانبت اللحم فالرضعة والرضعتان والثلاث حتى يبلغ
عشر اذا كان متفرقات فلا بأس على ثبوت الباس اذا كانت متواليات والجواب ان مطلق الا ورضاع لبن
مراد بالاجماع فخرج عن الدلالة ويقتضي الا باخر على اصلها وعن الحديث الاول انه اجاب بقوله كان فقال
وهو يدل على استصحابه وبؤيده تمام الحديث فان السائل لما سئل عن العشر هل يحرم ارضع عليه
عن الجواب للفتنة والحديث الثاني انه يدل من حيث المفهوم وفيه ضعف خصوص مع ما ذكره في الحديث
لروي قوله عشرة رضعات لا تحرم والما العامة فقد اختلفوا فيهم من حرم بالقليل والكثير وقد سبق تمام
من ضابطه بما هو جيب التحريم فقال الشافعي المقتضى للتحريم انا هو رضعا وهو روي عن عاتق بن عبد
بن مسعود وعبد الله بن الزبير وروى قال عطاء وطاوس واهل الروايات وصح لقوله ما نكح الله
انك الله عشرة رضعات معلومات فخرج من مخرج معلومات يحرم ومنع النقل خصوصا لم يجل في القول

فيما نكح الله عن ائمه وقال ابو ثوبان وداود بن المذخر في الثالث لما رواه عبد الله بن الزبير ان النبي
قال لا تحرم الرضعة والرضعتان ولا دلالة فيه على عدم تحريم الزايد الا من حيث المفهوم واحاد ثانيا ذلك
حيث المنطوق واعلم ان للشافعية هذا ذهب ابن المذخر وان كان الرضعة الواحدة تحرم كذهب للحنابلة
والكشافين ان الثالث تحرم كذهب ابن المذخر واد واخلف الفائلون بان المحرم هو اللبن
الشافعية بان لو حكم الحاكم بالتحريم برضعة هل ينقض حكمه ام لا قال بعضهم ينقض وقال اخرون لا ينقض
مسألة وللرضاع المحرم عند علمنا تقديرا ان اقرنا احدهما ما انبت اللحم وشد العظم ولا خلاف في التحريم
بهما قول القم لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم وشد العظم وروي العائش بن النعمان ان قال الرضاع ما انبت
اللحم واشد العظم الثاني رضاع يوم وليلة لمن لا ينضب العدد لقول الباقر لا يحرم الرضاع اقل من رضاع
يوم وليلة او خمس عشرة رضعة الحديث اذا عرفت هذا ثبت الرضاع المحرم ما حصل به احد القادير الثلاثة
اما رضاع يوم وليلة لمن لا ينضب العدد او رضاع عشرة رضعات او ما انبت اللحم وشد العظم عند علمنا
الا ما يجوز في عن حفصة وما يشترها فانها لا يحرم دون عشرة رضعات لان روي عن حديث سهل بن
سهل فقال طار رسول الله فيما بلغنا ان من عشرة رضعات يحرم يلينها وكذا لا يزر روي في هذا الحديث
عبارة اخرى ارضع ساما من رضعات يحرم يلينها واذا اختلفت لفظ سقط الاستدلال **مسألة** فيما
في الرضعات عند علمنا بعبارة فقلع من الارضاع من الثدي امران احدهما ان تكون الرضعة باطة
والثاني نوال الرضعات بغيره ان لا يفصل بينهما رضاع امرأة اخرى كما لا يرضع فالحرج من الرضعات
الثاني لم يعين لها قدي مضبوطا بل ورد الشرع بها مطر ولم يجلها بان ولا مقدار ذلك ذلك على ان يكون
الى العرف كما هو عادي في مثلها القيس وشبهه فاذا انقطع القيس وروي وقطع قطعا بينا بانذاره
اعرض مثل ما للثاني كان ذلك للرضعة وان قطع لا يفتي الا عرض بل قطع لغيره او للثاني ولا
الى طبعه ولا انتقال من ثدي الى اخر او قطع عليه الرضعة او لفظ الذي ثم عاد في الحال الى الانقضاء او
النهي عن الاقتصار والتمسك في منتهى عاد ونحوه ان التمسك لغاذا ما فيه الى اخره فقلل النوم الخفيف ونحوه
يشغل خفيف ثم يعود الى الارضاع كان الكل رضعة واحدة واذا نضع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر
العدد عند علمنا ما في الشافعية الا بما اذا قطعت الرضعة فغيره وانما لا يزلحظ الاكل اليوم الاكل
واما في انقضاء الاكل من اول النهار الى اخره لم يثبت وان اكل وقطع قطعا بينا ثم عاد اليه فثبت وقطع
لغيره او انقضاء من لون الى اخره وانقضاء لما جعل اللبن من الطعام لم يعد الاكل واحدة فكذلك اذا كان
لوقفه المرادون شعبه ودون قطع ثم عاد كان الجميع رضعة واحدة وهو احد وجهي الشافعية لان ما
شبهه لغير رضعة لان لا اعتبار بالرفع ودون الرضعة الا الذي انزلوا نضع منها وهي ثمانية رضعات متفرقة
الجميع وان لم يكن لها بغيره فقل وكذا الحالف لو منع من الطعام لم يكن ما اكله كذا والثاني ان الاول اعني

ثالثا

وضعة لان القطع وجد بينا ونسب المراه في الرضاع كما يقدر الموضع الا ترى انه لو ارتفع من لبن فتمت بغير
 به حكم وكذا لو جوزه وهو يام فعلق به التحريم عند وهو منوع عندنا على ما تقدم اما لو ارتفع من امراه ثم
 انتقل الى امراه اخرى قبل ان يقطع قطعا بينا فهل يكون ما شر به من كل واحدة وصغر ام لا فيه وجهان احدهما
 انه لا يكون له وصغر من كل واحدة لانه لو لم يقطع ما بينها فهو بمنزلة ما انتقل من ثدي الى ثدي ومن انتقل
 في الاكل من لون الى لون فعلى هذا لو كان ارتفع من كل واحدة اربع رضعات ثم شرب من واحدة وانتقل
 الى الاخرى فام شربها لم يحرم على واحدة منها لانه لم يتم العدد في حقها والثاني ان ذلك رضع من كل
 منها لانه قطع من شربها قطعا بينا فكان رضع كل واحد من كل واحد في الاخرى فكل واحد الانتقال من ثدي
 الى ثدي لان ذلك اللبن واحد وهذا انتقل من لبنها الى غيره وكذلك الطعام هو طعام واحد وان انتقل
 الى ارضع واللبن في حقها مختلف وهذا بيان على ما ذهبنا حيث شرطنا عدم الفصل بين الرضعات
 امره اخرى **مسئلة** بشرط نوال الرضعات المراه الواحدة فلو فصل بين العدد رضاع امره اخرى لم
 ينشأ الحريم ولم يغير رضاع شيئا لم يكل رضاع احد بها حتى عشرة رضعات متوالت فلو رضع من احد بها
 اربع عشرة رضعة ثم رضع ثلثها من اخرى لم يغير ذلك الرضاع عندنا اجمع فنقول الباقي لا
 يحرم من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة متوالت من امراه واحدة من لبن محل
 واحد لم يضر بها رضاع امراه غيرها ولو ان امراه ارضعت غلاما او جارية عشر رضعات من لبن محل
 وارضعت امراه اخرى من لبن امراه اخرى من لبن محل اخر عشر رضعات لم يحرم مكاهها ولان مطلق
 الارضاع غير كما في ما تقدم بل لا بد من ثابته من غير اللبن وقد اشارت اليه بقوله الرضاع ما انت
 وشر العظم وانما يتحقق ذلك لو احدث الموضع ولا صلا الا باحاطة ولم بشرط احد من العامه لذلك
 الاصل باقلناه ولو تناوب عليه عدة نساء لم ينشأ الحريم مالم يكل من واحدة من عشرة رضعات ولا ولا يصح
 صاحب اللبن مع اختلاف الرضعات ابواه جدا ولا ابوه جدا ولا الرضعة اما عندنا **مسئلة** لو وقع الثلث في ام
 او من عشرة رضعات او اقل لم تثبت الحريم بالثلث لكن الورع يفضي الاضرار عنه ولو وقع الثلث في
 اللبن في بعض المراتب الى جوفه فذلك ولو وقع الثلث في امها ارضعت في الحولين او بعد الحولين او
 بعين الرضعات في الحولين والبعض بعد هما نفا رضاء اصلا لا باحاطة وقبالة الحولين والوجه الا باحاطة حتى
 يحصل صبيان الارضاع الحريم والثاني فغيره فلو كان هذا احدهما والثاني التحريم الاول ما صح لان اصاله الا
 متبقية بسبب التحريم مشكوك فيه فلا ينفصل عن البقية بالثلث كما يشك هل ارضعت ام لا وتلك
 عدد الطلاق فانما حكم في ذلك على ما صلا لا باحاطة فكذا هنا فلو كان اثاره اختلفت اخبرنا بانيان
 حيث علمنا التحريم لان التحريم يقتضي منفعة كما باخره فنهين **مسئلة** لو كان له خمس عشرة امراه بالكل
 المنقطع عنها او بالاشهاد ووجه واحد من كل واحدة لبن من ولادة فارضعت كل واحدة منهن البعده

واحدة لم ينشأ الحريم لما تقدم من اشتراط نوال الرضعات امراه واحدة من بغير رضاع او امراه اخرى و
 للثانيه فلا يحق الوك ان رجل من امهات اولاد ولد زوجة صغيرة فارضعت امهات الاولاد الزوجة الصغيرة
 كل واحدة منهن رضعة لم تنص واحدة منهن اما للزوجية قطعا وهل يصير بعد من اباهما فلو ان احداهما الصغير
 ان الابوة ولا ينفك كالح الصغرة والثاني ان السيد يصير اباهما لانهما تربت من لبنه حتى صفا فاشبه ان
 كانت المامضة واحدة وقد حصل من لبنه في جوفه من مرات والزواج ظرون للثانيه فنفك كالح الصغرة
 وكذا لو كان لرجل اربع زوجات وام ولدان رضع من صغرة يلين هل يصير بغيره فلو كان ويجوز ان تثبت
 الابوة دون الامومة كذا لا يجوز العكس كالولد لبن امراه لا زوج لها وكذا لو ارضعت صغرة لبنين
 زوجها نكح رضعتا طفلها فزوجها فكيف يفر وارضعت بلبان الثاني ذلك الصغير رضعتين ثبت
 الحريم بينهما وبين الرضيع عندهم وان لم تثبت بينه وبين الرجلين ولو اقلنا بان يصير اباهما فاشبه
 على الرضعة وان لم يكن امها له لانه موطوءات امهات هذا فلو كانت الرضعات للزوجية الصغيرة اثنا
 اولاده لم يفر من شبا من المهران قلنا بافصاخ الكاح لان السيد ثبت له من على مملوك ولو كانت له زوجة
 صغيرة وثلاث نسوة وستولدان وارضع الجمع الصغيرة من رضعا لم يخلق به تحريم عندنا واما الثاني
 فلم في افصاخ الكاح الصغيرة وجهان فندوا ما عزم المهر للصغيرة على تقدير الفسخ فنقول ان ارضعت على
 الزنيب فالانقضاء مستند الى رضاع الاخر فان كانت الاخرى احدى المسئولين فلا تنق عليها
 ان كانت احدى النسوة فاعلمها العزم وان ارضعت معا بان احدث كل واحدة لبنا في سعة واخرى
 رضع فلا تنق على المسئولين وعلى النسوة ثلثة احاس العزم ولم ينفك كالح النسوة الثلث لانه لم
 يضر امهات الزوجية بذلك الرضاع ولو كان للزوج اربع نسوة فارضعت واحدة منهن صغيرا رضعتين
 والثالث الباقيات وصغر رضعة او كان ثلث مسئولات فارضعت واحدة منهن بلبنة صغيرا ثلث رضعات
 والباقيات ارضعات رضعة ما الخلاف بينهم في صيرورته ابا للصغيرة ولا يصير الرضعات امها **مسئلة**
 ينشأ من الارضاع حصول العدد تمامه ولا بشرط اتفاقا المرفع الى اللبن بل لا فرق بين ان يكون الرضاع
 مقفرا الى اللبن او مستغنيا عنه فان التحريم يحصل بامهاتان وبغيره قال الشافعي للعموم وقال مالك ان
 فان الصغير مقفرا انشأ الحريم وان كان مستغيا لم ينشأ ولا يصح له ان يرضع من الزوج والاول
 نلوا رضعت الزوجية الارضاع المحرم من غير اذن نوجها في الحريم وكذا الامه **مسئلة** بشرط في
 الرضاع المحرم ان يكون اللبن المحلل واحد عندنا اجمع فلو ارضعت امراه لبنين محل واحداه حرم بعضهم
 على بعض وكذا لو نكح شخص امراه وارضعت كل واحدة واحدا وكذا حرم المالك بينهم جميعا ولو ارضعت
 امراه لبنين محل صبيان ثم طلقها الزوج ونكح غيره وارضعت لبنين الثاني صبيان لم يحرم العبي على الصبية
 لقول الله لا يحرم من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة متوالت من امراه

واحدة من لبن رجل واحد لم يفسد بينهم وصغار امه اخرى وسئل عما اذا باطى الفم عن رجل وضع
امراة اجل له ان تزوج اختها الايها من الرضا عنه قال لا قد رضاء جميعا من لبن رجل واحد من امرات
قال قلت تزوج اختها من الرضا عنه قال لا بأس بذلك لان اختها التي لم تزوجها كان فحلها بمنزلة الذي
ارضعها لظلام ما خلف الفحلان فلا بأس وخالف العامة في ذلك ولم يشرطوا اتحاد الفحل **مسئلة** لو
للرجل والمرأة من لبنات او من اخوات مراضع مراضع كل واحدة من صغير ارضعته لم يجرى امهات للعير
ولا تزوجا من اباء وبه قال الشافعي وهل ثبتت الحرمة بين الرضيع وبين الرجل والمرأة اما عندنا فلا
تقاء شرائط الارضاع وعدم فصل رضاع امه اخرى وللشافعية وبها انه ثبت ايضا لان لبن
الواحدة لو ارضعت حضا ثبتت الحرمة بينه وبين الرضيع فاذا ارضعت البنات الحنك كل واحدة واحدة
وجبت بنسبة الحرمة كما اننا قلنا ارضاع المستولدة الحنك من الرضا عنه الواحد حضا واسمها عند طه
مخلاف المستولدة الحنك من الرضا عنه والفرد انه لو ثبت التحريم لكان لصورة الرجل جدا لام في صورة
البنات وما لا يرضع الاخوات وصورة المرأة الواحدة جدا لام او خالدة والجدة والحولاء
يئنان الابن وسط الاوترة فان لم يكن الرضا عنها امهات استحالة ان يكون ابوهم حلا واخوهن مالا
وامن جده واخوهن خالدة وهذا اللبن مشترك بين الرجل والمرضا ولا استحالة في ثبوت الابوة في
الاوترة وبالعكس كما تقدم وقال بعض الشافعية حرمت الرضا عنه على الرضيع لا تكون من امهات ولا تكون البنت
اخوات ويكون الاخوات عمات على الرضيع لا تكون من امهات ولا تكون البنات اخوات ويكون الاخوات
واما ينفص كون البنات اخوات ويكون الاخوات عمات اذا كان الرجل ابا والحرمة ضا لو ثبت ما ثبتت
منه كونه جدا لام او خالدة في صورة الرجل جدا لام او خالدة لاجتماعها واذا كانت المرأة من هذه الجهة ينفص
ان يقال ليس يجوز لكونها كالات لان بنت الجدل للام اذا لم تكن اما كانت خالدة وكذا ذلك اخت
الحال **مسئلة** لو ارضعت كل واحدة من ام الرجل وبنته واخترت من الاب صغيرا وصغيرة لم يجرى من
لما تقدم وللشافعية خلاف اسمها المنع والفرق بين هذه الصورة وصورة البنات والاخوات
السابقة هناك يمكن حنك الرضيع اليه بكونه فافترسه ونسبه الى الرضيع بكونه جدا وهذا لا يمكن
لاختلاف الجهات ولا يجوز ان يكون بعض الرضيع اخا وبعضه ابن بنت والثاني انه ثبت التحريم
لان الواحدة منهن لو ارضعت حنك ثبتت الحرمة بينه وبين الرضيع وارضاع الحنك الرضا عنه
من واحدة وعلى هذا فنحو الرضا عنه الحنك واحدة وعلى هذا الرضيع من امهات ولكن لما
مختلفة قام الرجل كأنها زوجة ابية لان لبنا من لبن الرجل والرضع بينهما ولد وبنت الرجل بنت
ابن ابنة فتكون بنت اخته واخت الرجل بنت ابية فتكون اخته وبنت اخي الرجل بنت ابن ابية فتكون
بنت اخته وبنت الرجل بنت اخته ايضا وكذا لو كانت احد هؤلاء الرضا عنه زوجة جده كان الحكم كذلك

ولو ارضعت

ولو ارضعت كل واحدة من هؤلاء صغيرة في فحل الرجل وصغيرة واحدة فانضاح النكاح على الوتر
وانا قلنا بالانضاح فان ارضعت على الزنيب غير الاخيرة للزوج وان ارضعت معا اشركت فيهن
اختلفت عدد الرضا عنه بان كن قلنا فارضعت واحدة وصفتين والثاني كذلك والثالث انه يرضع
بغير الحرمة ولا يجرى التحريم ولا ينفص النكاح خلافا للعامة وعند الشافعي في كيفية الرضا عنه وبها انه اذا
باعدت الرؤوس والثاني اخماسا على عدد الرضا عنه **باب النكاح** يجرى بالرضاع **مسئلة** يجرى الرضا
بمنع ما هو ثلث الرضا عنه والفحل الذي من اللبن والطفل المرضع ثم نشر الحرمة الى جدهم اذا عرفت هذا
فاللبن للمرأة والزوجة الحرمة ابها عند علمائنا اجمع واختلف في ان الرضا عنه نصرا للطفل من الرضا
واما الفحل فاخراب للطفل على قول علي وابن عباس وعطاء وطاوس والحسن وسليمان بن يساب والاك
وابو حنيفة والثالث واحد واسمى واكثر اهل العلم لما روي ان عائشة قالت اسألت عليا عن رجل ارضعته
الفقير بعد زوال ابنه الجاهل فلم ائت له حتى اسألت رسول الله فانا اخا ابني الفقير ليس هو ارضعته
لكن ارضعته امرأة ابني الفقير فدخل على رسول الله فقلت يا رسول الله ان الرجل هو ارضعته ولكن
ارضعته امرأة فقال رسول الله ليس عليك فليلج عليك فقال انك ارضعته المرأة ولم يجرى الرجل
فقال رسول الله يجرى من الرضا عنه ما يجرى من النسب وسئل ابن عباس عن رجل تزوج امرأتين فارضعت
احدهما جارية والاخرى غلاما هل تزوج الغلام الجارية فقال لا القام واحد وانما اراد انها اخوات
من الاب لان زوج المرضعين واحد قال مالك اختلفت فداوى الرضا عنه من قبل الاب ونزل برجال
اهل المدينة وزوجهم منهم محمد بن المنكدر وابنه صبيته فاستفتوا في ذلك فاختلف عليهم فقالوا
زوجانهم فقال ابن عمر وابن زبير وداود وابن مليه وابن بنت الشافعي لا يجرى لبن الفحل او المفضلة
سباحة للزوج لان اللبن للمرأة لا يشتركها الزوج وقد قيل للبكرين ولا يشتركهما الزوج ولو قيل
للبكرين لم يتعلق بالرضا عنه التحريم وليس بشيء فان ملك اللبن وان كان للمرأة فالتحريم يتعلق بالرضع
لان الولد يبيع الام في الملك والتحريم يتعلق بها ولبن الرجل يجرى حرمة ولا تثبت له حرمة فافترسه **مسئلة**
لو كان لكل واحد من الاخوين زوجة واحدة ما جفت صغيرة لها دون الحولين ولا امرأة الحولين من غير
الصغيرة العدد المحرم صادرة هذه الصغيرة بنتها وبنت زوجها الذي هو هم الصغيرة من البنات والنسب
هذه المرضعة من زوجها او لادهم اخوة هذه الصغيرة من الرضا عنه وبناهم من النسب وان رزقت ولا
من غير زوجها منهم اخواتهم امها وان حصل لها اولاد من غير الرضا عنه منهم اخوة الصغيرة من الابوين
عنها وانما ام الصغيرة من النسب لا يجرى لها اولاد امها من الرضا عنه لانهم اخوة انهم **مسئلة** اذا ولد
المرأة من رجل وارضعت بلبن طفلا ارضاعا محض صار الطفل المرضع ابنا للمرضعة اجماعا وصار
ايضا ابنا لصاحب اللبن فضا في التحريم وابنة الخوة ولدا لها واولاده من البنين والبنات

ابنتها الوارثت زوج الرجل الصغيرة حرم عليه فلوارثت أم الوصل من البنات والرضاع زوجة
 الصغيرة حرم عليه فلوارثت أم الرجل من البنات والرضاع زوجة الصغيرة الرضاع المحرم بشرائط
 حرم الزوج إجماعاً إلا أنها صادرة عن الرضاع وانفتح النكاح وكذا لو ارثتها جده من البنات والرضاع
 لأن الجدة إن كانت أم الأب فالوصية عنه وإن كان أم الأم فالوصية فلا صارت خالته وهما حرم
 من البنات إنما فكذا من الرضاع وكذا لو ارثتها ابنته من البنات والرضاع لأنها تضر بنت بنته وكذا لو
 ارثتها زوجة ابنته بلبن الابن لأنها تضر بنت ابنته وكذا لو ارثتها زوجة أخيه بلبن أخيه لأنها تضر
 بنت أخيه ولو كان اللبن من غير الأب والابن أو الأخ لم يؤثر شيئاً لأنها تضر بنته الأب والابن أو
 الأخ وهن غير محرمات على الرجل وكذا لا يحرم لو ارثتها عنه أو خالته لأن بينهما من البنات جلال
 فكذا من الرضاع وكل موضع قلنا أنها محرم فإن نكاحها منه ينفخ لأن تحريم الرضاع تحريم مؤبد
 فاستوى بينه الابتداء والاستدانة فلا تعلق للعدة والوقت في اختلاف بينهما ابتداء النكاح واستدانة
 تحريم غير مؤبد ولو وطئ الابن زوجة الأب بغيره انفتح النكاح وحرم عليه مؤبداً كالاول **مسألة** لو ارثت
 زوجة الصغيرة من إحدى هؤلاء المحرمات على التام ابتداءً فنسخ نكاحها فلا فلتا ثم لا ينعى ما ان يكون الفسخ
 بسبب الصغيرة بان سعى إلى صاحب اللبن وارثت الرضاع المحرم بشرائطه والكبر فأنه لا ينعى أنها
 لا تنسخ شيئاً لأن الفسخ جاس قبل الدخول فاستطاعها وهو صحيح وجبى الشافعية والثانية
 لا يفسخ ويثبت لها نصف المسمى لا يغير فعلها في الاستطاع وإن لم يكن الارتضاع بسبب الصغيرة بل
 ارثتها الكبر أو مكنتها فترثت الصغيرة منها فإن كان المسمى صحيحاً ثبتت للصغيرة نصفه لأن الفسخ لم يكن
 من جهة الصغيرة فينبغي المقصود لاستحقاق المهر المسمى بالمعاضد وثبت في حق الزوج كالمطلقة أن
 كان المسمى وفوق مهر المثل وأكثر ثبت لها المسمى فأنه عند الشافعية إن كان دون مهر مثلها فلها نصف
 مثلها عند الشافعية لأن الأب لو زوج ابنته الصغيرة بدون مهر مثلها وجب لها مهر مثلها عند ولده قبل
 أن يوفى المسمى إن كان صحيحاً ونصف المثل إن كان فاسداً وهو الأولى لأن الأولى إذا زوجت
 من مهر المثل فسد وعندنا لا يجب ويمنع ما ذكره في طرف الأب إذا عرفت هذا فإن الزوج يرجع على المصلحة
 بالوجه وهو نصف المسمى بنصف مهر المثل سواء زاد أو نقص عند الشافعية لأنها كالمطلقة عليه نصف البضع
 لأن الزوج لا يضمن لها إلا النصف فلو جاز نصف مهر المثل دون المسمى لأن من أنفق على غيره شيئاً كان
 الاختيار في ضمانه بالقيمة دون مالك به كذا ضاعوا على أنفسهم بأنه لو شهد عليه شأن بالطلاق
 قبل الدخول ثم رجعا فلتا فغيره فإن أحداهما يضمن نصف مهر المثل والأخر جميعه فالزوج بين **مسألة**
 الطلاق وهذه المسئلة وأجابوا بأن بعض الشافعية قال هذا قول آخر وهو أن المصلحة تقسم جميع **مسألة**
 فوري بين المستلين ومنهم من فوق فقال هنا تقسم المصلحة النصف خاصة لأن الرضاع يوقع القربة

فكانت المصلحة نصف البضع وفي مسألة الشهادة لم يضع الرضا طناً وإنما شاهدان حالاً بين وبين
 زوجة في الظاهر ما جيع **مسألة** قال الشيخ في حق إذا ارثتها من قهرم عليه بنتها كأم أو جده
 أو بنته أو اخته فانفتح النكاح لم يكن للزوج على المصلحة شيء سواء قصدت المرأة فسخ النكاح أو لم تقصد
 قال مالك وقال في هذا الذي يجوز فخرقه أنها إن قصدت الفسخ لزمتها وإن لم تفعل لم يلزمها وبطل
 أبو حنيفة لأن الضمان يجب بالسبب هو الرضا عما فإذا كان السبب جازماً لم يتعلق به الضمان كالوصية
 في ملكه وذلك لأن البعير قد يحتاج إلى اللبن فتسقطه وتختص بذلك البهائم والشايف وافتى الشيخ على ما
 وبه قال أحمد لأن البضع مضمون بالعقد في الخلع وكذلك يضمن في الألفان كالأموال ولا فرق إن تقصد
 المصلحة ففسخ النكاح ولا تنقصه عند الشافعية واحد ولا يمين إن يبيع عليها الرضاع بأن لا يكون هناك
 مبرمعة أخرى ولا يجب أن لا يملك إلا الألف لا تنقص هذه الألف عند ما وقال بعض الشافعية لا غرم عليها
 أن الرضا الرضاع والمشهور من الشافعية قولان أحدهما وجوب جميع مهر المثل لأن قيمة البضع
 المثل والألف التي المضمون بوجوب قيمته والثاني وجوب نصفه لأن القربة إذا مضت قبل الدخول جيل
 لأن الزوج لم يملك إلا النصف المعتبر عليه ولذلك لم يزوج إلا النصف المسمى وإن لم يملك إلا النصف لم يبرم
 له إلا النصف وقطع آخرون بالفرض بين الرضا والشهادة لأن الرضا بوجوب القربة نصفه ونصفه
 المقارنة قبل الدخول لا توجب إلا النصف المقارنة بالملك وفي الشهادة النكاح بان في الحقيقة رغم الزوج
 والشاهد بن كليهما فالشهادة مالت بين وبين البضع فغيره فبينة كذا فاصبح يحول بين الملك والمضمون
 للشافعية قولان أحدهما أن الزوج يرجع بنصف المسمى لأنه الذي فوض على الزوج وخرج ذلك
 من الضمان فأنه إذا ضمن الفادى ضماناً يرجع بأمنه والثاني أنه يرجع بنصف المسمى لأنه من المثل
 وبطله والتشبه أمر يثبت على خلاف القياس ويختص بالزوجين إذا عرفت هذا فقلت الشيخ أبو حنيفة على
 أنه يضمن نصف المسمى إذا قصدت الفسخ بان الذي عزم الزوج أنها موصوف المسمى يجب أن تقوم لها
 عزم وهو الذي يذهب نحن إليه وما الشافعية واجبة بأنه ضمان متلف فكان الاعتبار بينهما دون
 ملكه كسائر الأعيان وقول أبي حنيفة بالقرينة ضعيف لأن ما ضمن في العقد ضمن في الخطأ كالمال و
 لأنها اقتصدت بخاصة وفوت عليه نصف المصداق كالمطلقة إذا فسد قول من أوجب الجميع ضعيف
 لأن الزوج لم يبرم إلا النصف فلم يجب أكثر مما عزم ولأنه بالفسخ جيع بدل النصف الآخر فلم يجب بدل
 ما عزم به مرة أخرى ولا يجوز البضع من ملك الزوج لأنه لا يضمن المصلحة لما الرضا الزوج
 ما كان معروضاً للمقسط بسبب بوجوبه من الزوجة فلم يرجع هناك بأكثر مما الرضا وقول الشافعية بالزوج
 بنصف مهر المثل ضعيف لأن خروج البضع من ملك الزوج لا يضمنه له بل لو قبلت نفسها أو رثت
 أو ضمنت بنسخ نكاحها بالرضا عداً فانها لا تضر شيئاً وإنما الزوج هنا باع من فلا يرجع فيه و

لانه لو رجع بغير المثل لم يجمع بينهما المثل كله ولم يفتقر نصف لان المثل لا يفتقر بالنصف وان شئتوا
قبل الدخول ولو رجعوا منهم نصف المسمى كذا **مسئلة** نقل المرفوع عن الشافعي انه اذا رجع الزوج
ولدى من عبده وله دون المولى فادفعه من لبن مولاه حتى يفتقر من على العبد وانفتح النكاح
بينها ولا يحرّم ام الولد على المول لانها لم تضرم الصغرة الا بعد زوال النكاح فكانت حليلة الصغرة ويمكن
ابنائه وانكروا المرفوع ذلك وكذا انكروا جميع الشافعية ونصف الشافعية على خلاف ذلك وقالوا هذا على
الحكاية واما التعليل فلا يصح لان بطلان النكاح لا يمنع وقوع الاسم لانها حليلة ابنه فان قيل ليس كذلك
في تلك الحال التي هو ابنه قلنا الاسم يتناول ذلك مجازا والمجاز يقوم مقام الحقيقة في التحريم ولهذا
مما استدلوا به الام وكانت الجدة داخلية التحريم لان الاسم يتناولها مجازا **مسئلة** لو نكح الصغرة
فادفعها انما يفتقر النكاح والصغرة نصف المسمى كسبه والسيد الزوج على ام العبد بالعزم وبه قال
الشافعية واما اثبات السيد الزوج عليها لان العبد اذا خالعه زوجته كان الموضع للسيد فكذلك اذا
المال بتقويت البضع عليه ولو رجع السيد امه الصغرة مفوضة فادفعها ام الزوج فالواجب لها
على الزوج المتعة والزوج يرجع على المراجعة بالمتعة وبه قال الشافعية ولو كانت الصغرة حرة مفوضة
البضع وادفعها ام الزوج فكذلك يجب لها على الزوج المتعة والزوج يرجع على المراجعة بالمتعة
وبه قال بعض الشافعية وانكروا الزوج في الحرة لان التقويت لا يتصور في حرة الصغرة وهو موقوف
وان كان بعض علماء شافعية في ذلك والوجه الصغرة على ما بان في ثالث الشافعية وهذا ايضا انما يتم على
القول بان يرجع بنصف المسمى والظاهر يرجع بنصف مهر المثل او جميعه وان كان الذي عزم نصف المسمى
بناء على مذهبهم **مسئلة** لا حكم لما لا يرجع في المسمى عند علمائنا على ما تقدم فلا فالعامة فلو لم
اجنب لبن لم الزوج او غيرها من الموطأ المذكورة او كان اللبن مخلوبا فاحده واوجبه الصغرة في
الزوج لم يشر حرمة ولا عزم لعدم الفتح وعند الشافعية يفتقر فيكون العزم على الاجنب ولو اوجرها
حسنة انقضت لبن احدين كل واحد مرة فكل واحد منهم من العزم ولو اوجروا حرة مرة واقران
كل واحد مرتين ففي كيفية التوزيع للشافعية وجهان احدهما ان يزعم عزم عليهم ان لا يلاشراكم
في امسا النكاح كالوطح اثنان قد ربي صفا وبنين من البنات من مابع شيوان في الضمان واحدهما
عندهم انهم يزوجون على عدة الرضا لان انصاف النكاح يعلق بالعدة فلهذا يجب على الاول
حسنة العزم وعلى كل واحد من الاخرين حشا وعلى هذا ما قلنا عندنا **مسئلة** لو ارضعت ثقبين
فالمرأة عليها على اصح لا وجهي الشافعية والثاني انه على الحق **تليق** لو كان لوجل زوجتان صغير
وكبيرة فادفعها ام الكبيرة الصغرة الرضا المحرم انفتح نكاح الصغرة لانها صاوت اخنالك الكبيرة ولا يجل
لجميع بين الاثنين ويطل نكاح الكبيرة ايضا لهذه العلة وهو واحد في الشافعية والثاني ان الفتح

يخص الصغير ولو ارضعتها امه الكبيرة فكذلك يفتقر نكاحها لان النكاح صغيرا لا كبيرا ولا يفتقر
الجميع بين الحائز وبنت الاخت وكذا لو ارضعتها اخت الكبيرة فكذلك لان الكبيرة صغيرا لا للصغيرة يكون
جامعا بين المرأة وقاتلها وكذا لو ارضعتها ابنت اخي الكبيرة لانها صغير بنت اخي الكبيرة لانها صغير بنت
اخي الكبيرة واذا ارضعتها بنت اخي الكبيرة لانها صغير بنت بنت اخي الكبيرة ولا يجوز الجمع بين المرأة وبين
عمرها ولا بنتها وبين خالها واهلها وبه في هذه الصورة ان ينكح واحدة منها بعد ذلك ولا يجوز على
العامة وعندنا عدم رضى العدة والحالة فاما اذا ارضعها فانه يجوز الجمع وشيئا ولو ارضعتها بنت اخي الكبيرة
النكاح لان فيه الجمع بين المرأة وبنت بنتها لانها ربيته له وحكم به الصغرة على الزوج والعزم على المراجعة على ما قلنا
وكذا القول في الكبيرة وان قلنا بانصاف نكاحها لم يكن مدخلا بها على الزوج مهرها المسمى وهل نعزم المهر
للشافعية قولان احدهما لا نعزم لان البضع بعد الدخول لا يتقوم للزوج فانها لو ارضعت من حصة الفتح
النكاح لا نعزم للزوج شيئا ولانه استوى بالدخول ما قبل المهر لا باخذه عوضا وصحها عنه ان يزعم له المهر
كالرشد وعليه بالطلاق بعد الدخول ثم رجعا فانهم يزوجون مهر المثل ولو ادعى الزوج انه اذا راجعها
انقضاء العدة فانكثت فصدقناها بينهما فنكح زوجها اخر ثم اوتت الاول حصة الرضا لم يجل اقرارها على
الثاني ونعزم الاول مهر مثلها لانها انكثت بضعها عليه وعندنا في كل موضع يرجع بالعزم جميع المسمى مع
حسنة وبه المثل **مسئلة** اذا اوجب العزم على المراجعة في الصورة السابقة فاما جبال جميع العزم عليها اذا
انقضت الطفلة او مكنت من الارضاع للصغيرة والحواشي الانصاف على ما يمكن ام الزوج وبنته من شأها
او على ارضاعها دون ارضاع الصغرة فانه لا مدخل له فيه فلا يزعم شيئا لان الارضاع فيها بحكم الطبع فلا
وقع له ولا يجل هذه الامور الفئات الطائفة عند فتح باب الفحص متى يكون على الخلاف المذكور هناك والفرق
فان في الموطأ كانت صاحبة اللبن تامة ففتت الصغيرة وارضاها وانفتح النكاح فالحوادث في الانصاف هنا على
مثل الصغيرة ولا عزم على صاحبة اللبن لانها لم تضع شيئا وقال بعض الشافعية لهما نعزم لان اللبن لهما و
نومها يجب فصل الصغيرة الى الارضاع منها نوع فصبر وهو بعد لكن الصغيرة لا مهر لها لصلو الفتح منها
الدخول وهو اصح وجهي الشافعية والثاني ان لها نصف المسمى لا يغير فعلها في الاسقاط على الاول جميع الزوج
في مال الصغيرة حيث يندفع نكاح الكبيرة بنسبة ما يزعم لهما من مهر مثلها عند الشافعية لانها انكثت عليه بضع الكبيرة
ولا يفتقر غير انما المتلفات بين الكبيرة والصغيرة واما عندنا فان كان الرضا من المصادق من الصغرة قبل الدخول
بالكبرة وجب للكبرة نصف المسمى على الزوج ويرجع به على الصغيرة وان كان بعد الدخول ومبطل المهر على الجميع
وفي رجوعه على الصغيرة اشكال سبق وعلى قول الشافعية لو وصلت فطرة الى جوف الصغرة بطل الرجوع فلها
نصف المهر ولا عزم على صاحبة اللبن لانه لا راضع على واحدة منها ولو ارضعت الصغيرة من الزوجين مثلا
رضعتين وهي تامة وارضعتها الام ثلث رضاعتين ففي التوزيع على الرضعتين او على عدة الرضا قولان

فان قلنا بالاول سقط من المسمى نصفه ويجب على الزوج نصفه وهو الربع وان قلنا بالثاني سقط نصف المسمى
حسوا ويجب على الزوج ثلثه اقسامه وقال بعض الثا فيمنع جميع الزوج على الموضع يرجع مهر المثل على الاول وثلاثة
اقسام نصف المهر على الثاني وهو نصف على الاثوال الساقية على الزوج يرجع على الموضع نصف المهر
ولو ارضعها الام اربع رضعا ثم ارضعت الصغيرة منها وهي ثالثة المهر الخامسة اختلف قول الثا فيمنع على ان
الرجل اذا طلق امرأته قلنا على التلاخي هذا يتعلق بالثمن بالثالث وحدها او بالطلقات الثلث ان قلنا
بغلق بالثالث ومنه ما قلنا هنا بحال النكاح على الموضع الاخير ويكون كما لو ارضعت الخامسة والسادس
ناجزة ولا يرجع عليها وبسقط مهر الصغيرة وان قلنا النكاح بالطلقات الثلث فمنا يتعلق بها النكاح بالرضع
مسئلة المصاهرة تغلق الرضاع فمن نكح صغيرة او كبري حرمته عليه مرضعها لانها ام وزوجته من الرضاع
حرمته كحرمته من النسب لو نكح صغيرة ثم طلقها فارضعتا امه حرمته المرضعة على المطلق لانها سائر
ام من كانت زوجته فقد دخل تحت امهات النساء ولا يبرئ في ذلك في النكاح الثاني ولو كانت غيرة بغير طلقها
فمنعت صغيرا او ارضعت بليل المطلق حراما عليها ما طلق المطلق فلان الصغير صار ابنا له وهي امه
الصغيرة تكون حليمة ابنه وامه على الصغير فلا يبرئ امه وانما زوجة اب ولونه وجسد صغيره فمضى كالمص
فمنع نكاح زوجة اب او ارضعت الاول بليل الثاني افسح نكاحها وحرمها عليها موبدا لان الاول
ابن للثاني من زوجة اب او الثاني زوجة اب الاول ولو كانت غيرة صغيرة فارضعتا ابنه له فندولها
بليل غيرة بطل نكاح الصغير وحرمته على الثاني اما لانها امه ام زوجة واما الصغيرة فانها اريد بغير طلق
ولو كانت له زوجة من زوجة صغيرة فارضعت لان الصغير حرمته الصغير عليه وكان ما لم يكن من صدف
الصغيرة له في رتبة الان لان ذلك من جنباتها وان ارضعها ام ولد افسح نكاحها وحرمها عليها لانها ربة
وطل بامها ونكح ام الولد عليه لانها من امهات النساء ولا يبرئ عليها لانها ام ولد على سببها فان كان
كانها يرجع عليها لان المكاتب يزوجها ارشجا بها فان ارضعها ام ولد امه ابنه بليل فمضى نكاحها
حرمته عليها لانها صارت اخوانا ارضعت زوجة ابيل بليل حرمته عليها لانها صارت بنت ابنه ويرجع الاب
على ابنه باقل الام من ما غرم له زوجة او غيرها لان ذلك من جنباته ام ولد وان ارضعت واحدة منها بليل
سببه لم يرضعها لان كل واحدة منها صارت بنت ام ولد **مسئلة** لو كان له زوجان كبري وصغيرة
لحاذون الحول بينا ورضعت الكبري الصغير الرضاع الحريم ففسح نكاحها بالانقاع الجمع والنكاح بين
الام والبنت وقد صارت الصغيرة بنتا والكبري ام ولد فمضى نكاحها ثم ان كان الارضاع بليل
الزوج حرمته عليها موبدا لان الكبري ام زوجة والصغيرة بنت وان كان الارضاع بليل غير الكبري
ام زوجة والصغيرة وبنت فان كان قد دخل بالكبري حرمته موبدا والام حرمته موبدا ويجب على الزوج
نصف المسمى للصغيرة ان كانت التسعة صحيحة وان كانت فاسدة ففقت مهر المثل وينبغي جميع مهر الكبري الا ان

الساقية اما الكبري فان كان قد دخل بها لم يقط مهرها ولا يرجع الزوج عليها مهرها لانها انكح عليها
لانها انكحها وتكسبه من الجميع اسقاط للمهر نصرا لوهو نكحها من خصائص النكاح وان مهرها قد استقر
بالدخول فلا يسقط بالفسخ قبلها كما لو ارضعت بعد الدخول فاما لم يسقط الرجوع عليها شي وان لم يكن
بها سقط مهرها لان الفسخ حصل بغيرها لا يبرئ مع الدخول بغيره ان يرجع عليها كما قلنا لو كان قد دخل بها
طلقات واحدة وارجعها او دعي ونوع الرجعي العدة وانكحها فمضى نكاحها لا يبرئ من ارضعها العدة وقد قلنا
بالبين فمضى نكاح الزوجان كذا بت نكاحها في البين وصلة الزوج لم يفسخ نكاحها على الثاني ويرجع الاول
عليها بمهر المثل وان كان قد ولها الا ان يقول ان يرجع عليها لانها حالك بينه وبين بعضها كونه بالكلية فان
نكاح الاول باق برغم وزعمها لانها حالك بينه وبينها بالبين ولهذا لو طلقها الثاني فارتد الى
الاول من غير عقد يد عقد ووجب عليه مهرها بليل فثبت بذلك انه بالزنا والمهر وانما منعت الحول
بالبين **مسئلة** لو كان له زوجة كبري ولزوجته صغيرة فطلق كل واحد منهما فزوجته نكح زوجة الاول
ثم ارضعت الكبري الصغيرة واللين من غيرها حرمته الكبري عليها موبدا وقد فسح نكاحها لانها ام للصغيرة وقد
كانت الصغيرة زوجة لكل واحد منهما واما الصغيرة فمضى نكاحها من كل واحد منهما فان كان قد دخلها بالكبري حرمته
عليها موبدا وبفسح نكاحها ايضا وان لم يدخل بها واحد منهما لم يرضع عليها ولم يفسح نكاحها وكذا العلم
يدخل نكاحها من كانت في نكاح ام حرم الصغيرة عليه ولم يفسح نكاحها واذا افسح نكاحها فمضى نكاحها
نصف المسمى يرجع بالعم على الكبري ولا يجب للكبري شي على زوجها ان لم يكن مدخولا بها لان الانقاع
من قبلها ولو كانت قد زيد كبري وصغيرة وطلقها ونكحها عمر ثم ارضعت الكبري الصغيرة فمضى نكاحها
عليها على ما قلنا وبفسح نكاحها اذا ارضعت الكبري الصغيرة وان لم يدخل عمره بالكبري لانها ام
والبنت من نكاح واحد لو كان له زوجة كبري فابنته فارضعت زوجة الصغيرة منها فلا مهر للصغيرة والكبري
نصف المسمى ان لم يدخل بها وجب له دخل وجميع الغرم وما الى الصغيرة على ما تقدم ولو ارضعها الكبري بعض
الرضعا ثم ارضعت الصغيرة منها وهي امه الباقى فالاولى تنسب اليها على عهد الرضا فانما اصابها
الكبري سقط من مهرها بازاؤها واصاب رضعا الصغيرة كان الفان على الصغيرة فلو ارضعت الكبري ارجع
ثم ارضعت الصغيرة منها وهي امه من غير حرمته فال بعض الثا فيمنع ان قلنا يتعلق النكاح بالرضع والمفسخ
الخامسة الاخير سقط من مهر الصغيرة بسبب فعلها ونكحها بالفرقة قبل الدخول ويجب على الزوج نصف
وهو ثلثة اشخاص مع على الكبري بثلثة اشخاص مهر المثل وارضعها امه على القول الاخر والحول الساقية
بغيرها لا يرجع بغير هذا القول الاخر هو القول الاصل الى الزوج جميع مهر المثل قال اما الكبري فيسقط
مهرها من مهرها بفعلها والباقي بالفرقة قبل الدخول فان قضيتها اسقوط النصف الباقي دون النصف قبل
القول الاخران فقال بسقط النصف من مهر الصغيرة ويجب اربعة اشخاص وهو خسا المثل وان قبل ان يسقط

او ربعا من نصف من الكثرة ويجب منسوخا لو كانت الكثرة اقل من ثلثها فارضعت الصغير فعلق العزم بينهما
لان ذلك كجنايتها على نفس او مال فان جلمها بعدد ما للبيع واذا اراد ان يخلها بالانثى من نفسها وعقد
العزم في اظهر القولين مندمه ويقد العزم باللق وان ارضعت الصغير امه او ام ولد فلا تحرم عليها
للزواج لان السيد لا يفتحق على ملوكه والا لو كانت امه او ام ولد فارضعت المكاتبه الصغير فعليها العزم
للزواج فان عجزها سقطت المطالبة بالعزم كما عجزت بالزواج فان بعض الشافعية لو كانت له زوجة او اولاد
قد كانت فارضعت كل واحد من زوجة الصغير وصغيره صارت الصغير على كل المدعى انفسه تكاها
ولو الرجوع عليهن بالعزم ان اضرعا وان ارضعن على التعاقب بجميع العزم على الخامسة وهذا هو ظاهر
عندنا لا يشترط عدم الفصل بضاع امه اخرى على ما تقدم **مسئله** لو كان له زوجة كبيرة وله ثلث صغيره
فان ارضعت الكبيرة الصغار الرضاع المحرم فان كان اللبن منه او كانت الكبيرة مدحولا بها انفسه
الجميع وحرم مؤبدا سواء ارضعتهم معا او على التعاقب لان الكبيرة ام زوجاته والصغار بناته او
وباب روتبر المدخل بها وعليها المسمى للكثرة ونصف المسمى للصغيرة وعلى الكبيرة العزم وان لم يكن
اللبن منه ولا كانت الكبيرة مدحولا بها نظرا ان ارضعتهم معا بان ومنهن مع الرضعة الخامسة
المحرمات كالحملين جميعا الصغيرات اخوات ولا جملتهن مع الام والكلح وتحرم الكبيرة على الثاني
لانها ام زوجها وتحرم الصغار لانهن بنات امه لم يدخل بها فله ان يجدهن كالحملين واحدة منهن ولا
يجع بين اثنين وهذا لا يفتحق على مدحولا لانا نشترط الانفصال عن الذي اما اذا ارضعت على
الترتيب فحرم الكبيرة عليه مؤبدا واقفا للترتيب **ثلاثة الام** ان تضع الكبيرة اثنين معام الثالث
تقبل كل واحد ثديا ورضعها العدة المحرم او رضعها ثم تقبل كل واحد منها ثديا في الرضعة الاخيرة
فان نكاح الكبيرة بنفسه لانهما صارت ام زوجة ولانه جامع بين المرأة وبينها وينفس نكاح الصغيرين ان
كان قد دخل بالام لانها بنت من دخل بها والجميع بينهما وبين امها وبين اخاتها ايضا والمهر ما قلدهم
ارضعت الثالث فان كان قد دخل بالكثرة انفسه تكاها لانها بنت من دخل بها لم ينفس لان نكاح الكبيرة
قد انفسه فصارت بنتها بعد زوال نكاحها فلا يكون جامع بينهما وقد اقرت ووقع ارضاعها بعد انفسا
نكاح لها واخنها **الثاني** ارضعت الكبيرة واحدة من ثم ارضعت الاخرتين انفسه نكاح المدحولا للجميع
الام والبنت وينفس نكاح الاخرتين ايضا لانها اختان فلا جملتهن بنفسه تكاها ما اذا لم يرضع لاحدهما
على الاخرى وان كان قد دخل بالام انفسه تكاها للعنيين **الثالث** ان ترضعن على التعاقب بان
ترضع واحدة كل الرضاع ثم تضع الثانية ثم الثالثة فنفس نكاح الكبيرة والاولى روتبر للجميع
الام والبنت فان كان قد دخل بالام حرم مؤبدا والا الكبيرة لم ينفس نكاح الثانية لان الكبيرة قد باتت
قبل ارضاع الثانية الرضاع المحرم فصارت اجنبية فلم يكن جامع بين الام والبنت فاذا ارضعت الثالثة

فان كان

فان كان قد دخل بالكثرة حرم الجميع مؤبدا وان لم يكن قد دخل بها صارت الثالثة اخصا من الثانية فنكون
جامعين الاثنين وهل ينفس نكاح الثانية والثالثة معا او ينفس نكاح الثانية وحدها قبل الثانية
ينفس نكاحها معا ويرى قال ابو حنيفة واحدا من الاثنين والثالثة معا او ينفس نكاح الثانية وحدها قبل الثانية
والثاني والثالثة نكاح الثانية ينفس فاصدرون الثانية لان الجميع ثم بها فاختصت بنفسا النكاح كالو
زوج امه ثم تزوج ماقتها فان انفسا تختص بالثانية لان الجميع حصل بكاهها فاختصت بالعزم وليس
يعد لان تزوج الثانية لم يقع صحيحا من يتحقق الجميع فنفس نكاح الثانية ايضا ونفسه لا
باعتبار الجميع ولو كانت فتنة صغيرة وكبيرة فارضعت ام الكبيرة انفسه تكاها جميعا وطرف بعض الشافعية
منا كالا لولوا لو كان له زوجتان صغيرتان فان ارضعتا اجنبية فان ارضعتا انفسه تكاها لانهما صارتا
اثنين معا وحرم مؤبدا لانها صارت من امهات فاضروا نكاح من شامس الصغيرين ولا
يجع بينهما او ارضعتا على التعاقب ينفس الاولى بارضاعها فاذا ارضعت الثانية انفسه تكاها لانهما
صارتا مثلا لاولى وهل ينفس نكاح الاولى من الثانية السابق والاصح عندنا الانفصال فزوج **الاول**
او كان له ثلث زوجات كبارا وصغارا فارضعت واحدة من كبار الرضاع المحرم من كلهن
اما الرضعة او لا تنفس نكاحها مع الصغير لاجتماع الام والبنت في النكاح ولانها صارت من الرضعة
اما الاخرتان فنفسه تكاها لانهما صارتا امهات من كانت زوجة وتحريم كبار الثلث مؤبدا وكذا
الصغيرة ان كان قد دخل بواحدة من كبار والام تحرم الصغيرة مؤبدا بل كبار **الثاني** لو كان له
زوجات صغارا وارضعت اجنبية على الترتيب فلا امره ارضاع الاولى في نكاح واحدة منهن فاذ
ارضعت الثانية صارت امها الاولى انفسه تكاها لان الاثنين ترضعها وفي انفصال نكاح الام
القولان فان اجلنا تكاها فاذا ارضعت الثالثة لم ينفس نكاحها فاذا ارضعت الرابعة انفسه
اذا قلنا لا يبطل نكاح الاولى فاذا ارضعت الثالثة انفسه تكاها لانهما صارت لاولى وكذا الرابعة
لو ارضعت معا او ارضعت اثنتين معا انفسه نكاح الكل **الثالث** لو كان له زوجة صغيرة وكل
واحدة من الكبيرتان واحدة من الصغيرتين فان كان قد دخل بالكبرتين حرم على الثانية وان
لم يدخل بها حرم مؤبدا وينفس نكاح الصغيرتين في الحال ولا يجذب نكاحهن والجميع
بينهما ولو ارضعتا احد الكبيرتين على الترتيب انفسه نكاح الاولى والرضعة لاجتماع الام والبنت ولم
ينفس نكاح الاولى والرضعة لاجتماع الام والبنت ولم ينفس نكاح الثانية فان ارضعتا الكبيرة الثانية
بعد ارضاع الصغيرة الاولى على ترتيب ارضاع الاولى انفسه تكاها بارضاع الصغيرة الاولى ولم ينفس
نكاح الصغيرة الثانية لانهم لم يحصل بينهما اجتماع الام والبنت في النكاح وان ارضعتا على ترتيب الرضعة
الاولى انفسه نكاح كل واحدة من الصغيرتين اذا لم تكن الكبيرتان مدحولا بها ولا يجوز الجميع **الرابع** لو كان

ثلث فتوة كثران وصغيرة فادفعها الكثران دفعة واحدة او اوجزا لئلا يخلط لم يكن له
اشبهنا واما الثالث في كتاب الجميع لا يباع البنت مع اباها في النكاح ويجوز مؤبدان ودل بالكثير
او احدىها لان الكثرين اما ان زوجة والصغير بينهما مؤبدان وان لم يكن دخل بينهما لم يفسد الصغير
على التاميد وعلى الزوج للصغيرة نصف المسمى مع ربع على الكثرين بالغرم واما الكثران فان كان قد دخل بها
فعلية لكل واحد جميع المسمى وربع على كل واحد منها بنصف مسمى مثل صاحبها فربما على القول الصحيح
عندهم وهو الزوج مع غرم الكثرة المسمومة لان انصاخ نكاح كل واحد منها ما من فعله او فعل
صاحبها فيقطع النصف لفعليها ويجعل النصف على صاحبها وان لم يدخل بواحدة منها فلكل واحدة
منها ربع مسمى المسكون الانصاخ يصل لفعليها فيقطع بفعل كل واحد منها نصف الشرط الذي يقع بعد
الدخول ويجعل النصف الاخر مع ربع على كل واحد منها ربع مسمى مثل الاخرى فربما على ان الغرم حق
من المسمومة يكون بنصف مسمى مثل وان كانت احدىها مدخولا بها دون الاخرى فله مدخولها تمام المسمى
للاخرى ربع المسمى مع الزوج على التي لم يدخل بها بنصف مسمى مثل المدخول بها وعلى المدخول بها ربع
مسمى لم يدخل بها هكذا كذا فان كان اللين من غير الزوج وان كان اللين منه والصود فمقتضى
فتيرة الصغيرة بنته وتحم مؤبدان ولو لم يعلف حق الزوج دون الكثرين بان ارضعت هذه الغرض
وهذه بعض الغرض فلا اثر لذلك عندنا وعلى ما ذهبنا فيه جعل الغرم حق الزوج فينقح نكاح
الصغيرة وتحم عليه على التاميد ولا ينقح نكاح الكثرين لان كل واحد منهما لم يمتد اياهما فكون من اباها
فما ثم ان حصلت الرضا متفرقة مثل ان ارضعت احدىها ثلثا والاخرى نصفين فالغرم على الاثر
الخامسة بان ارضعت كل واحدة منها نصفين ثم اوجزا لئلا يخلط انا واحد دفعة فافهم عليها
بالسوية ولو جلبت احدىها ثلثا وثالثا والاخرى نصفين في اثنان ثم جمع واجر الصبي
منها فان ارضعت احدىها فالغرم عليها وان اوجزاها فغرم بالسوية او ارضاها فغرم الوجها **مسئلة**
لو كان تحت ثلث مغان فجلت ثلثا لان الزوج من الابوين وارضعت كل واحدة منهم صغيرة لم يفسد
ذلك في نكاح الصغاية لان ليس بينهما الا من بنات خالان والجمع بينهما وهو ملزم ولو كانت حجة الزوج بعد
ذلك امران وارضعت الصغيرة الواحدة رجل نكاحها وموت مؤبدا لانها صادرة من الزوج والصغاية
الثالث واجعت معهن في النكاح وفي انصاخ نكاح الثلث القولان السابقان للثا فية وكذا الحكم لو
ارضعت الواحدة امراة ابى ام الزوج بغيره ولو كانت الخا الا ان ثلث متفرقات ثم ارضعت الثلث ثم ارضعت
الرابعة ام ام الزوج بغيره انقح نكاحها ولا ينقح نكاح الصغيرة التي ارضعتها خالة الزوج لان الابن لا
لا يقبل خالة الصغيرة وفي الاخرين القولان لو كان متفرقات فارضعت الواحدة امراة ابى الزوج فينقح
نكاح الرابعة ولا ينقح نكاح الصغيرة التي ارضعتها خالة الزوج للام وفي الاخرين القولان **مسئلة**

لو كان له زوجة كبيرة وثلث صغاية والكثرة ثلث بنا ارضعت فادفعها كل واحدة منهم صغيرة في الثلث
فان كانت الكثرة مدخولا بها من مؤبدا سواء ارضعت معا وعلى الترتيب لان الكثرة مدخولة بنات والصغاية
بنات فتدفع المدخولة وعلى الزوج من الكثرة تمام وربع بالغرم على الصحيح عليهن ان ارضعت معا
شرا كصح امسا النكاح وعلى الاول فان ارضعت على الترتيب وقال بعض الشافعية لا ربع عليهن شيء
من مسمى الكثرة لان مدخلها فان ربع مسمى ما سارت في مسمى المدخولة اذا ارضعت بعد المدخولة
بنطرها وعلقه بعضهم بان ربع مسمى على غير ما يكون راجعا في بدل المدخلات المزدوجة ولكل واحد
من الصغاية نصف المسمى على الزوج وربع بالغرم لهر كل صغيرة على مسمىها وان تكن الكثرة مدخولا بها فان
ارضعت معا في الرضا الاخرى انقح نكاح من لا يباع الجد يد مع بنات بناتها ويحرم على الكثرين
دون الصغاية وعلى الزوج نصف المسمى للكثرة ولكل واحد من الصغاية وربع بالغرم لهر كل صغيرة
على مسمىها وبطل من مسمى الكثرة على الرضا لا شرا كهن في مسمى نكاحها وان ارضعت على الترتيب ارضا
ينقح نكاح الكثرة وثلث الصغيرة ولكل واحد منها نصف مسمى على الزوج وربع بالغرم ولا ينقح
نكاح الاخرين ارضعت معا او على الترتيب لئلا لا يجلان وما اجتمع مع الجد في النكاح ولو ارضعت
اثنان صغيرتين معا ثم ارضعت الثالثة لم ينقح نكاح الثالثة والفتحة نكاح الكثرة والصغيرة في الاثر
وعلى الزوج نصف المسمى لكل واحدة منهم وربع الزوج بالغرم لهر كل صغيرة على مسمىها ولهر الكثرة على
الرضعتين **مسئلة** لو نكح صغيرته عمه الصغيرة فارضعتها جدها التي هي ام ابى كل واحد منها ثلث
الغرم بينهما وانقح النكاح لئلا ان ارضعت الصغيرة صاعدا والصغيرة وان ارضعت الصغيرة صاعدا
للصغيرة وكذا الحكم لو كانت الجد ام ابى الصغيرة فان ابواها اخوين من الابن والام فان ارضعت احدى
احدهما الصغيرة بغير جدها ينقح النكاح لان جدها الصغير صاعدا للصغيرة من جهة الاب وان ارضعت
الصغيرة صاعدا عمه للصغيرة من جهة الاب كذا لو ارضعت جدها الصغيرة ولو نكح صغيرته عمه الصغيرة
فارضعت جدها التي هي ام ابى الصغيرة وام ام الصغيرة انقح النكاح لان ام ارضعت الصغيرة صاعدا للصغيرة
وان ارضعت الصغيرة صاعدا عمه للصغيرة وكذا الحكم لو كانت ام ابى الصغيرة عمرا ام الصغيرة وارضعت
ام ام كل واحد منها احدىها فلكذا لانها ان ارضعت الصغيرة صاعدا للصغيرة وان ارضعت الصغيرة صاعدا
صاعدا للصغيرة ولو نكح صغيرته خالة للصغيرة وارضعت جدها ام ام الصغيرة وام ابى الصغيرة ارضا
لكذا لانها ان ارضعت الصغيرة صاعدا للصغيرة وان ارضعت الصغيرة صاعدا للصغيرة **مسئلة**
لو طأ ثلث زوجة فادفعها اقربهم من غير كمال العدد وموت عليه لا مؤبدا لانها ام زوجها ولم
يبل ملكها لان النكاح لا ينافي ملك البين واما الصغيرة فان كانت قد دخل بالامر وموت عليه الزوج فمقتضى
بيته وانقح نكاحها وان لم يكن دخل بها لم يحم ولم ينقح نكاحها **مسئلة** فادفعها اقربهم ولو ارضا

من المصنف الواحد لا يفتقر الى فصل بينها بشئ التبريل لا تفصل بين رضاع امرأة اخرى او رضاعا تاما مأكلا ورضع
من واحدة ورضع ثانيا ثم اعتدى بها كولا ومشروب او بغيره غير ثامن من امرأة اخرى ثم ارضعها لاول مرة
ثامنه ثم اعتدى او وضع من اخرى ما الثاني او غيرها ورضع غير ثامنه وهكذا خمس عشرة مرة فشرع في رضع
الاولى وبين الرضع دون المصنف الثانية لفقد شرط فيها **السؤال الثامن** في صفات الرضع **مسألة**
افضل ما يرضع به الصبي لبن امه لما رواه طاهر بن زيد في الموثق عن القم قال قال الامير المؤمنين ع ما من لبن
يرضع به الصبي عظم كذا عليه من لبن امه ولا من لبن الام اقرب الى طبع الولد من لبن غيرها مكان اول
مسألة فيجب ان تضاع العقيقة العاقلة المسلمة الرضعة الحسنه لما رواه محمد بن مروان عن الباقر ع قال
قال لي اسر ضع لولدك بلبن الحنثا واباك والقبايح فان اللبن قد يعقد وفي الصحيح عن زرارة عن
الباقر ع قال عليكم بالرضاع من الطهارة فان اللبن قد يعقد **مسألة** بكرة الرضاع من ولدك من الزنا
ولا يثبت لها فيها من خبث اللبن ونفيه عن صاحبها وما رواه عبد الله بن الحليم في الموثق عن القم ع قال
قلت لمرأة ولدت من الزنا فقلها ظنا فقال لا ترضعها ولا ابنتها ولدت في محمد بن سنان في الموثق
عن الباقر ع قال لبن اليهودي والنصراني والمجوسي ايسر من لبن ولد الزنا وكان لا يبي باسا بولد
الزنا اذا جعل مولد الجارية الذي يرضع بالجار في حل **مسألة** لو خضع الى الرضاع من ولدت من الزنا
جاء له ذلك بعد اباها من فضلها الذي هو الزنا لما تقدم من الحديث وما رواه اسحق بن عمار عن الحكم
عن غلام له وثب على جاريته فاجلها فاولدت واجبها اليها فان احملت لها ما مضى اطيب لبنها فان
نعم وفي الحسن هشام بن سالم وجعل يدرج وسعد بن جابر خلف عن الباقر ع في المرأة يكون لها الحاك
قد خرجت فحتاج الى لبنها قال مرها فلتحلها بطيب اللبن اذا عرفت هذا فقد روي عليه في الصحيح
ابن موسى ع قال سئل عن امرأة ولدت من الزنا هل يرضع من لبنها قال لا ولا لبن ابنتها الذي
ولدت من الزنا وهو يدل على المنع من الرضاع بثت لما تقدم في جز الجلي في المسئلة السابقة **مسألة**
بكرة الرضاع المجوسي سئل عن كذا وكذا عا ورواه عن ابي بصير ع قال لا بأس باليهودي والنصراني لما
رواه عبد الله بن هلال عن القم ع قال سئل عن مظلة المجوس فقال لا ولكن اهل الكتاب اذا عرفت هذا
فانه اذا احتاج الى الرضاع اهل الكتاب منهم من شرب الخمر واهل الحنابلة لا يفتقد الصبي باللبن
المولود منه لما رواه عبد الله بن هلال عن القم ع قال اذا ارضع لكم فامنعوهن من شرب الخمر وعن
عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن القم ع قال سئل عن الرجل هل يرضع من لبنها قال لا ولا لبن ابنتها الذي
قال لا بأس وقال اصغوهن من شرب الخمر وعن سعيد بن يسار عن القم ع قال لا يرضع الصبي المجوسي
اسر ضع له اليهودي والنصراني ولا يرضع من لبنها قال لا يرضع من لبنها فان كان يرضع له فليطعمه
لحمه الى ماله **مسألة** بكرة الرضاع الحنثا لقول الباقر ع قال قال رسول الله لا ترضعوا الحنثا فان

بعد وان العلام يرضع الى اللبن بغضه الى الظاهر في الرضعة والحنثا قال كان امير المؤمنين
يقول لا ترضعوا الحنثا فان اللبن يغلب الطباع وقال رسول الله لا ترضعوا الحنثا فان الولد يثبت
عليه وعن القم ع قال قال امير المؤمنين ع انظر الى من يرضع اولادكم فان اللبن يثبت عليه **مسألة** فيجب ان
ان يرضع الصبي من ثدييها جميعا لما رواه محمد بن عيسى عن الوليد بن ابي عمير عن امير المؤمنين ع ان ابنه سليمان
قال نظر الى ابو عبد الله ع وانا ارضع اعدا ابني فقال امير المؤمنين ع لا يرضع من ثدي واحد وارضعه من
كلها يكن احداهما طعاما والاخر شربا **مسألة** ان الرضاع حلال تاما من وقور الزنا عليه شرا
شهرين لئلا يفتقر الرضعة على هذه الزيادة امر او لا يثبت لها الحنثا ويجوز ان ترضع الصبي اعدا وشهر
شهر او لا يجوز نقصه من ذلك فيكون جوارحها لو ائتمرها عن القم ع قال الرضاع احد وعشرون شهرا
فانقص فقد جرد على الصبي وسئل سعد الاشعري الرضاع عن الصبي هل يرضع اكثر من سنين فقال
ما بين ثلثين واربعة سنين هل يرضع من ذلك بشئ قال لا **مسألة** لا يرضع الحنثا على الرضاع والولد
الامر لاصالة الزنا في الاول استبراء المالك غير ضائع الامر وما رواه سليمان بن داود عن
عن القم ع قال سئل عن الرضاع فقال لا يرضع الحنثا على الرضاع والولد ويجوز ان يرضع هذا
اجر الرضاع على الصبي ان كان ذا ان لما رواه ابي بصير عن القم ع في رجل يرضع ولدا صبيبا فاستبرح
له فقال اجر الرضاع الصبي ما يرضع من امه وامر في الصحيح ابن سنان عن القم ع في رجل يرضع ولدا
ومعها من ولد فاقه على خادم لها فارضعته ثم جاءت تطلب رضاع العلام من الوصي فقال لها ابن
سنان ولبن الوصي ان يرضع من غيرها فبدرك ويدفع البراءة الى **السؤال التاسع** في الشهادة في
الرضاع والافوار **مسألة** لعلمنا قولنا في قبول شهادة النكاح **مسألة** في كتاب النكاح
وبما القول في كتاب مختلف الثبوت في احكام النكاح والعامة ايضا خلاف ياتي اخبر في كتاب النكاح
وبقيت شهادة رجلين اجماعا ولا يثبت بشهادة اقل من اربع فتوة فان كل امرئ منهن يرضع رجل واحد
به قال الشافعي وابو حنيفة لا يثبت الرضاع بشهادة الفتوة المتحصنات وقال مالك لا حاجة الى اربع فتوة
فكفي ثنتان وهي رواية عن احمد وفيه قال الحكم وعن احمد رواية ثانية ان المرأة الواحدة يرضعها
وتختلف مع شهادتها وبه قال احمد يرضع شهادة الرضعة وحدها او امرأة واحدة وبه قال طائفة من الزهري
والاذاعي وابو جبر وروى عن عبد الله بن عبد الرحمن ع في رجل يرضع امرأته قال يرضعها
فجاءت امرأته فقال قل يرضعكم فانك النوى فذكرت لذلك فانها من قبل وجهه فقلت لها اذ
قال وكيف وقد زعمت انها ارضعتك حل سبيلها وقال الزهري فرق عشرين بين اربعة وبين ثمان
بشهادة امرأة ولو سلم الحديث جاز ان يكون قد نزل عليه في الصحيح ذلك وفعل عمن لبن فحجوا
الافوار بالرضاع فلا يثبت الا بشهادة رجلين لان الافوار به ما طلع عليه الرجال غالب الجلال في

الرضاع وفصل بعض الشافعية في ذلك فقال ان كان الرضاع من نفس الشدي قبل شهادته وان كان الرضاع
في شرب اللبن من طرف حلب فبنا اللبن او من انبث كذلك لم يقبل فيه شهادة الشافعية لان لا يخلص
باطلاع النساء عليه وانما قبل شهادته من غير ذلك اذا كان النزاع في الرضاع من الشدي وقيل ايضا شهادته
على ان اللبن الحامل في الفم يدين فلا يراه الرجال لا يطلعون على الحلب لبا ولو شهد ام المراهق
ابنتها على حرة الرضاع بينها وبين الزوج معك فتوة قبل عندنا وقالت العامة ان كان الرجل مدعيها
المراهقة فتارة قبل لانها شهادة للخت او للام فالت الشافعية لا يقصرون في هذا البند على ما بانها الرضعة
من ام الزوج لان الشهادة على الرضاع بشرط فيها المشاهدة لكن يقصرون في شهادتها بانها الرضعة
الزوج في صغر او ارضعها ما ولو شهدت الام والبنت من غير تقدم رعي على سبيل المحبة قبلت
كالوشهد ابو الزوج وبنتها او ابناها على ان زواجهما قد طلقها ابتداء وقبل ولو ادعت الطلاق فتشدها
لم يقبل **مسئلة** اذا شهدت الرضعة بالرضاع وحدها لم يقبل عند علماءنا وبنا قال الشافعية وقبل
شهادتها مع تلك فتوة على الخلاف اذا لم تدع اجرة ولم تعرض لعلها بل شهدت بجرته الرضاع
بينها او على ان بينهما رضاعا قبل شهادتها وان ادعت اجرة الرضاع لم يقبل شهادتها لان منتهى شهادته
لنفسها وللشافعية ضاوية هذا احداهما والثاني انها لا تقبل في الاجرة وقبلت في ثبوت الحرمة فخرها على
الخلاف في بعض الشهادة وان لم تدع اجرة وشهدت بانها ارضعها معا مثل القول وبنا قال الشافعية لانها
لا يفرق بينهما بذلك نفعا بخلاف الولادة فانها اذا شهدت بالولادة ثبت لها نفقة ودية القصاص وعدم
الام من الرضاعة لا يثبت لها شيء من ذلك لاني انما تصير حرمة ونسبها الحامية به والمساواة لانها تقبل
لغير ذلك من الامور المقصودة التي نزع بها الشهادة فان وجبت لو شهدت ان فلانا اعتق جارية قبلت
وان كانا يحمل لهما ما حبا بالحرية وكذلك لو شهدت رجل على اخيه بالطلاق قبل وان كان يتحمل بشهادته
فكأنه المطلق لا يثبت له ثبوتات الرضعة على فعل فيها وقد قلنا ان الحاكم الموقوف اذا شهد عند حاكم بكم
على رجل لم يقبل وكذا القاسم اذا شهد انه قسم بين مثل عيين لانا نقول اما اولان حكم الحاكم قسم
القاسم يتعلق به الحكم المتنازع فيه وليس كذلك ارضاع الرضعة فان النكاح لا يتعلق بفعلها ولهذا لو
شرب منها وهي تامة فعلق به حكم الرضاع واما ثانيا فلان الحاكم والقاسم منهما لانها يثبتان لانفسهما
العدالة والامانة فخلو المتنازع والشافعية قول اخر انه لا يقبل شهادتها على فعلها لان لا يقبل شهادة
الشخص على فعل نفسه لكن الاول اظهر عندهم لان فعل الرضعة بمنزلة مقتضى بالاثبات وانما الاختيار بوجوب
الدين الى الجوف بخلاف الشهادة بالحكم والضميمة لتفنيها تركية النفس فان الحكم او الضميمة يقتصران الى العدالة
والارضاع بخلافه مع ان للشافعية قولين في ان الحاكم الموقوف لو شهد ان حاكما حكم به ولم ينفذ له
نفسه يقول شهادته بخلاف **مسئلة** لا قبل الشهادة بالرضاع الا مقترنة ولو شهد اثنان ان هذا ابن
هذا

من الرضاع

من الرضاع لم يسمع الحاكم شهادتها حتى ينفصلها ويؤيد بها كبقية وكيفية لان الرضاع الذي يتعلق به الحرمة
مختلف بين بعضهم حرم بالليل وبعضهم بانه ناسخ من الاثر وبنا لا يجارو شهره ومنهم من يحرر الرضاع
بعد الحولين واذا كان كذلك وجب ان يفصل الشاهدان ويؤيد كبقية لحكم الحاكم بما جاهد به بخاصة
يشهد بان الصغير رضيع من الذي خمس عشرة رضة متفرقات فاما ان طفل اللبن الذي هو في الحولين من غير
ان يفصل بينهما برضاع امراه اخرى وبالجمله لا بد من العرض لجميع الشرايط لا خلاف ان الناس يشاركون في
تلايد من القبول ليعمل القاضي باجتهاده وهو احد وجهي الشافعية والثاني انه يكفي الاطلاق بان يشهد
الشاهدان ان بينهما رضاعا محررا ولم يحررهما فان كان الشاهد بالاطلاق فيها موثقا بموثقة قبل
الاطلاق والافلا بد من التفعيل وليس يجزى لانهما اطلق بحسب اجتهاده وجاز ان يضاف اجتهاده لا
اجتهاد الحاكم الذي يشهد عنده وبالجمله خلاف ضاوية الخلاف في الاجتهاد من بحاجة الماء وغيره والماء
من قبول الشهادة المطلقة والرضاع ذكرنا وجهين في قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع والافلا
اخر من الرضاع قال بعض الشافعية لا حاجة هذا الى العرض للشرائط ان كان من اهل الفقه والامانة
وفوق بين الاقرار والشهادة بان القرابة لغيره لا يطلق الا من يفتق ولو شهد الشاهدان على
الرضاع والارضاع لم يكن وكذا في الاقرار بل لا بد من العرض للوقت والعدد بان يشهد ان ارضعها
او ارضعته في الحولين خمس عشرة رضة فاما ان لا يفصل بينهما برضاع امراه اخرى وهل يشترط في شهادتهما
ذكر وصول اللبن الى الجوف فيه للشافعية وجهان اظهرهما انه يشترط وهو الوجه عندنا كما يشترط ذكر الابلا في
شهادة الرضا لان الحرمة تتعلق بالوصول الى الجوف والثاني لا يشترط لانه لا ينافي ذلك ولا بد ان يتفصل
النافع ذلك ولو مات الشافعية قبل الاستفهام اهل النوقن وجهان **مسئلة** الشاهدان يشهد
على البت والقطع بالرضاع ولا يكفي ذكر اقرابي الدال عليه وان كانت هي السبب عليه فان الشاهدان يشهد
له العلم بسبب القرائن بان يشهدا الصبي ملتقا للذي اما له من قول الحق بالتجسس والادوار بعد
العلم بكون المرأة ذات لبن فلو حك الشاهدان القرائن عند الحاكم لم يحكم الحاكم بذلك بل لا بد ان
يشهد بالرضاع عن قطع وبنا وهل يكفي لو غلب على ظن الشاهد الرضاع وبسائط بالظن الذي
المستند الى هذه القرائن على الشهادة قال بعض الشافعية نعم كما ان يشهد على الملك بجزء البدن والنصف الذي
على ذلك وان لم تكن تلك الدلالة نظيرة بل نظيرة لا يجوز للشاهدان يشهد على الرضاع بان يرى المرأة قد
اخذت الصبي تحت ثيابها وادشها كما تفعل الرضعة لانها تدعوه لبن يجرها في شيء على هيئة الثدي
بان يسمع صوت الامصاص وقد يمس اصبعها او اصبعه وكيفية بعض الشافعية على شهادة الانثاء
الامتناع والتجسس ولا ينعرض في الشهادة لوصول اللبن الى الجوف عند بعض الشافعية ولا الرضاع
المحرر وان كان مستند علمه ووجه تلك القرائن لان معاينتها بطلع على الاطلاع عليه الحكاكة فان

الفرائض على ما هو عليه فيجب من غير على فاعلة الشهادة ولو شهد اثنتان بالرضاع وقال تعذرا النظر
 الى الذي لا يخل بالشهادة لم يقبل شهادتهما لانها فاسدة بقبولها وفي النظر الى الذي يخل بالشهادة
 خلاف والظاهر **مسئلة** اذا اعترف رجل ان فلانة اخت من الرضاع او امر او ابنته او احد المحرمين
 عليه وكان ذلك مكنيا حرم عليه نكاحها لانه اقرب بالاخت من غيره عليه فيحكم عليه بتقيدها كسائر الاقارب
 وكذا لو اقرت امرأة ان فلانا ابوها او اخوها او ابنتها او غيرها او احد المحرمين عليها من الرضاع
 كان ذلك مكنيا حرم عليها نكاحه لما تقدم وشروط الامكان لان اقارب احد هاتين عدل لقولوا دعي على رجل
 ان فلانة اخت من الرضاع وكانت اصغر منه سننا لم يثبت له حق في قهره وبان نكاحها عند علمائنا وكذا لو اقرت
 وهو اكبر منها سننا لم يثبت عليه العلم بكذب اقاربه فلا يثبت عليه حكمه ويؤيد ذلك في لانه اقربا
 فيحقق كذبها فيه فاشبه بالقول ارضعن واباها حتى وكما لو قال هذه قولي ام البشر وقال ابو حنيفة يجرى
 لانه اقربا بنفسه فحرم عليه ونفقة زوجك بقولك لو امكن والفرق بين المكنى والمنعوط فان الثاني
 يقطع بكونه خلافا للممكن ولا فرق في صورة الاستماع بين ان يصدر من الاقارب ويكذب في انتصار
 التحريم والحكم في الاقارب بغير اقرار من الغيب يحرمها عليه بالحكم في الاقارب بالرضاع لانه في مضاف **مسئلة**
 اذا اقر رجل او امرأة بالرضاع المكنى المتخلف للتحريم فقد قلنا انه يرد على ما ان ينكح الاقارب **مسئلة**
 الاقارب وكذا في الامراء من منع النكاح واذا صح الاقرار ولو رجع المرفعه او كانا قد اقرارا وجبا وكذا
 انفسها لم يقبل وجوبها ولا رجوع المرفعه ولا يجوز للفران ينكح الاقارب وقال الشافعي واحدا لانه اقربا
 بنفسه فحرمها عليه فاذا رجع لم يقبل كالأقارب بالطلاق ثم رجع وكذا اذا قال لاسمائها اخت من النسب
 رجع ولذا اذا قال لاسمائها اخت من النسب ثم رجع وقال ابو حنيفة اذا رجع عن ذلك وقال وهب
 اخطأت قبل لان قوله انها اخت وبذلك من الرضاع يتضمن ان لم يكن بينهما نكاح ولو وجد النكاح ثم تزوجت
 كذا هو وهو منوع ثم المقران كان صادقا حرم النكاح بالرضا وظاهر وان كان كاذبا حرم النكاح **مسئلة**
 وبما قال الشافعي واحد في احدي الروايتين وفي الاخرى انها لا يخل اذا كذب نفسه وهو خطأ لانه
 قوله ذلك اذا كذب لم يثبت التحريم به كالأقارب لمن هي اكبر منه هو ابنتي من الرضاعة هذا حكم الاقارب
 النكاح **مسئلة** لو اقر الرجل ان زوجته اخت من الرضاع او ابنته او احد المحرمين عليه فان صدقت
 فساكنها وسقط المهر انما لم يكن قد دخل وان كان بعد الدخول سقط المهر وجب مهر المثل مع حمل
 بن لا حين الوطء ان كذبته قبل قوله الزوج في حقها ولم ينفق فيها ويكون القول قولها مع اليقين
 ادعى عليها وبحكم بافصاخ النكاح وفي رواية بينها لا يملك ان ينفقها اذا اعترف بانفسه الفرية قبل
 لها عليه نصف المهر ان لم يكن دخل بها فان اقام البينة على ان بينها رضا عا سقط المهر ان لم يكن دخل
 ان كان قد دخل مع جهلها فلها مهر المثل ولذا خلافا لما قبل الدخول وبعد ان كان المهر المسمى

المثل فان ملك حلف الزوج ولا شيء لها قبل الدخول ولا يجب اكثر من مهر المثل بعد الدخول كالأقارب
 على الرضاع ولو شهد له امها وبنتها قبلت شهادتهما لانها يشهدان عليها وبما قال الشافعي واحدا
 الروايتين **مسئلة** لا يقبل بناء على شهادتهما والولد على والد والولد على والد وبما قال الشافعي **مسئلة**
 لو اقرت المرأة ان زوجها اخت من الرضاع او ابنتها او احد الاقارب المحرمين عليها فان صدقت فنفق
 مهر المثل الدخول وبعد طهارتها المثل مع جهلها بالرضاع حال الوطء وان كذبها بالقول قوله مع اليقين ولا يقبل
 قولها في فسخ النكاح لانه حلف عليها وقال بعض الشافعية ان جوى الزوج من مهرها لم يقبل قولها بل
 صدق الزوج باليمين وان جوى بغير رضاها فالقول قول الزوج مع اليقين وهو كقول الشافعي ولم
 قول اخر ان القول قول الزوج وكذا الفاعل عن الشافعي واذا مكنت الزوج وقد رجع بغير رضاها فان
 مكنتها مقام الرضا اذا ثبت هذا وان القول قول الزوج مع اليقين فان النكاح باق بالنسبة اليه فان كان
 قبل الدخول فلا مهر لها لاقرارها بعدم استحقاقها له ثم ان كانت قد قبضت لم يكن للزوج اخذ مهرها
 بغير اذن لها ويمكن ان يفعل بالمال ما يفعل فيها الاقارب باليتم فانكره المقلون وان كان بعد الدخول
 انها كانت عالة لم ينفقها الاقرار من الرضاع وطا وعنه في الوطء فلا مهر لها الاقرار بها بانها ابنة موطوعة
 وان انكرت شيئا من ذلك قلها المهر لانه وطا بئنه وهي زوجة وكل الحكم لان قوله عليها غير مقبول والى
 بما بينها وبين اهلها فان علمت صحة ما اقرت جرم حملها ما سكته ونكبت من وطئها وعليها ان ترضيه وتقدم
 نفقها بالملكها لان وطئها حارضا وعليها التخلص من ملكها كالزوجة ان زوجها طلقها ثلثا ومجدداً
 ان يكون العاقد لها من المهر بعد الدخول مثل الامر من المهر او مهر المثل لانه ان كان المهر قبل فلا
 يقبل قولها في وجوب زائد عليه وان كان الاقل مهر المثل لم ينفق اكثر منه لاعتبارها بان استحقاقها له
 بوطئها الا بالافق فلا ينفق اكثر منه لو اقرت امرأته من الرضاع بغير رضاها قبل فاداسر لها لم يقبل له
 وطئها وان اقرت لسببها لم يقبل بعد النكاح وبما قال الشافعي وقوله كذلك وللشافعية وجه **مسئلة**
 ان شأنا بعد اقامته ان الحالف على نفق فعل الغير يخلط في العلم والحالف على ثبوت فعل الغير او ثبوت فعل
 نفسه او نفق فعل نفسه انما يخلط على القطع والى ان ثبت هذا قال في الرضاع سواء كان الرجل او المرأة
 او تزوجت اليقين عليه حلف على القطع والى ان ثبتها مثبتة وقال بعض الشافعية ان اليقين المبرور تكون
 على نفق العلم لا تكون موافقة ليس الابداء ومن بعضهم وجهان مطلقان في يمين الزوج ان انكر
 الرضاع احداهما انها على نفق العلم كيمين الزوج او الزوجة والثاني انها على البت والقطع وبني على هذا
 الوجهين ما اذا ادعت الرضاع وشك الزوج فلم يقع في قصر صدقها ولا كذبها ان قلنا بخلط في العلم فلم
 ان يخلط هنا وان قلنا بخلط على البت لم يخلط ووجه اليقين على البت ان ينفق حرم ينفقها المدعى للرضاع يخلط
 على القطع **مسئلة** قيل على مسائل **الاول** لو كان قد نكح زوجا مفاروا وصفت ابنته اهلها من

بنت المربعة الثالثة فتكاح الاولى لا يباشرها رضاها وينفخ تكاح الثانية رضاها ليس من ثمة
للاول اجتمعا في التكاح وهل ينفخ تكاح الاول مع تكاح الثانية وينفخ الانساخ تكاح الثانية
للتاثير قولان تفدا وينفخ عليها حكم تكاح الثالثة وان مكنا باضحا تكاح الاول في تكاح الثالثة
والانفسح تكاح الثالثة ليس منها بنت بنت الاول واجتمعا في التكاح **الثاني** لو ان بنتا من صغيرة
ثلاثة رضاء او اربعة اجتمعا او تكح احدهما دون الاخرى ثم انبت العدد فكذلك ينفخ تكاحها عند الصغيرة
لو كان الصغيرة يرفع الرضعة المسترفات او ماتت المصغرة قبل ان يتها في ثبوت التحريم وجها كالوصي بها
انما قطعنا المربعة الرضعة وهذا كله ساقط عندنا **الثالث** لو كان له زوجان احدهما صغيرا فارضف
الصغير من الكبيرة وهي ساكنة فهل هو كما لو كانت نائمة فارضفها الصغير او قبل سكوتها كالرضع
النفسي على فعلها بينه احوال والتاثير وجها **الرابع** لو تزوج بكثيرة وصغيرة فارضفها الكبيرة الصغيرة قبل
بها من تكاح الكبيرة في الحال او من ثمة مؤبدا وبه قال الثوري والشافعي وابو ثور والحنابلة الا ان الكبيرة سار
من امهات صانعة فيمكنا لا يبرأ من قبل الدخول وقال الاوزاعي تكاح الكبيرة ثابت وتنفع منه الصغيرة
لفظ لا يبرأ وما الصغيرة فقد بينا بانها تقدم ان تكاحها ينفخ وبه قال الشافعي وابو حنيفة لانها حارة
وبينا وقد اجتمعا في تكاح والجمع بينهما محرم فانفخ تكاحها كالوصي بها او اختين وكما لو عقد عليها بعد
الرضا بمقدار واحد وبه قال احمد ايضا في احدى الروايتين وقال في الاخرى ان تكاح الصغيرة ثابت لا ينفخ
لانها يبرأ ويبرأ من قبلها فلا يضر بقوله تعالى فان لم تكونوا تعلمن من فلا جناح عليكم ولا تملك ان لا تجمع
بانساخ تكاح الكبيرة وهي اولى برلان تكاحها محرم على التام فلا يبطل تكاحها به كما لو انبتا العقد على
اختين واجتمعا في الجمع طري على تكاح الام والبنت فافسخ بتكاح الام كالواحد ولو تزوج امرأة
بنتها ووافى الاختين لهما البنت احدهما اولى بالفسخ من الاخرى ووافى ما لو انبتا العقد عليهما ان التام
اخرى من الانبلاء وينقض بالوجه بين المرأة وابنتها في عقد احداهما فان العقد يبطل بينهما ان تزوج
الام مؤبدا يبرأ من تحريم البنت **الخامس** قد بينا ان من تكح امرأة بالرضا قبل الدخول يرفع نصف الصلوات
وان كان بعده رجوع بالجمع وبه قال الشافعي واحمد وقال بعض العامة لا يرجع الرجوع على المصغرة بعد
الدخول بئس لانها لم تقوت على الرجوع شيئا ولم يلزمها به فلم يرجع عليها بشئ كما لو انبتا تكاح نفسها ولا يبرأ
ملك الوجه بالصدق بعد الدخول بغير اذ كانت المرأة هي المفسدة للتكاح كالنصف قبل الدخول ولا يبرأ
خروج البضع عن ملك الزوج غير منقوض لا تقدم ولهذا لا يبرأ من التكاح وانما يرجع الزوج بنصف المسمى في الله
لانها قد ردت عليه ولعلها لو كانت هي المفسدة لتكاحها بغير اذ لم يبرأ من ذلك فضا ولا يبرأ من الرجوع بالمر بعد
الرجوع اما بعد البضع الذي فوضه او بالمر المسمى اذ هو الاول فلهذا لا يوجب بطلان الرجوع اذ كانت
جعلها او قبلها وكان الواجب لها من ثمة ولا يجوز ان يرجع ما اذ اياه لانها ما اوجبه ولا لها ان ترجع

الاجابة لا اذ هو لا يبرأ ولا خلاف في انها اذا انبتا تكاح فضا بعد الدخول ان لا يبرأ منها ولا يرجع اليها
بشيء ان كان اذ اياه ولا يبرأ منها اذا انبتا قبل الدخول ان يبرأ منها فانما يرجع عليها باعطائها
اذ اعترف هذا وقتنا بالمشهور من الرجوع لوضعت الصغيرة فارضف من الكبيرة وهي نائمة رجوع مال الصغير
بهم الكبيرة او بنصفه على اشكال فان ارضفها عشر رضاء ثم ماتت فارضفها عشرة احوال بالقيمة على الاشكال
فالحكم كالومات نائمة في الجميع القسبط فيسقط ثلث من الرضعة ويبقى ثلثها وفضل المهر يوجب الرجوع قبل
الدخول ويصط ثلثها من الكبيرة فان كانت غير بدخل بها سقط الباقي لانها قبل من النصف الساكنة بالثمة
ويخرج للصغيرة سدس مهرها ويرجع به على الكبيرة ويجعل سقوط سدس مهر الصغيرة ونفرا من الكبيرة ثلثه وسقط
ثالث من الكبيرة ونفرا من الصغيرة سدس ان كان قبل الدخول وجبه على اشكال **السادس** قد بينا ان لا يبرأ
الرضا عن امرأة امرأته واحدة وبه قال عليه رواية صالح بن عبد الله الخثعمي عن الكاظم قال سئل عن ام ولد
مدون زعمت انها ارضعت جارية لى اصفها قال لا ومن الصادق في امرأة ارضعت فلما وجاريتها العلم
ذلك غير ما قلنا قال لا يصدق ان لم يكن غيرها **السابع** سئل ابو الحسن بن محبوب القمي عن امرأة ارضعت
فارضف صبيها وهل ذلك الصبي اخ من ابيه وامه فيل المان ان تزوج ابنته قبل الايام وقال عثمان بن مالك ابا
الحسن قال ان اخي تزوج امرأة فاولدها فاطمنا امرأة اخي فارضف جارية من عرض الناس فيل
ان تزوج تلك الجارية التي ارضعها اخي قال لا انه يحرم من الرضا ما يحرم من النسب **الثامن** قال
اذا ربت المرأة جديا بلبسها فانه يكره له ولهم كل ما كان من ضلوه وليس ذلك بمحظور لما رواه محمد بن ابي
قال كنت جليته امره فذاك ان امرأة ارضعت عنقا فلبس نفسها في غلظ وكبره ومزجها الفل ووضف
يعوزان بوطي لهما وبيع وتزوج وبوكل لهما فكتب في ضلوه ولا يابى عن علي بن الحكم عن ربيعة بن
القاسم في رجل رضع من لبن امرأة في شدة عطشه وبنت له قال لا يابى بل هو **التاسع** سئل عن امرأة
سببت استباغهم التكاح وهي ضمان الاول ما يقتضيه خبرها مؤبدا والثاني غير مؤبدا ثم المصغرة
تقتنع مع الوطى الصحيح العقد الصحيح اجماعا وما مع وطى الشهرة والفاخلة في انشور قد يقع التحريم **العاشر**
والمرء المفاخرة والتفيل على خلاف باقينا ذلك كله انما وليد بالتحريم المؤبد وهو القسم الاول **مسئلة**
الحواشي بالمصاهرة على التام اربع مسائل **مسئلة** ام الزوجة صغيرة ومجانا فالحقيقة
انها امة وتبرأ من الجواز جديتها وام جديتها جديتها وهكذا وهو لا يبرأ من على التام ولا يبرأ في
ذلك بين ان تكون امها من النسب او من الرضا على فقهنا وامها من ضالكه وبنت التحريم المؤبد يحرم
العقد على البنت ولا يشرط الدخول بالبنت عند علم اهل العلم وبه قال في الصحابة عليه السلام وعبد الله بن عمر
ابن عباس وابن مسعود وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر
الشافعي قال ان لم يكن قولها لقولها فها وامها من ضالكه وهو عام وزوجه العامة عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر

ان الكثرة بها

ان النكاح من نكاح امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها حرمت عليه امها ولم يفرج عليه بنتها من طريق الخامسة
رواية غياث بن ابراهيم عن الصادق عن ابي ابيان عن ان عليا قال اذا تزوج المرأة الوصل حرمت عليه بنتها اذا
دخل بالام فلا يهرس ان تزوج بالانثى وان تزوج الانثى فدخل بها اولم يدخل بها فقد حرمت عليه الام وقالوا
عليكم موام كن في الحجر اولم يكن وعن ابي بصير قال سئل عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقال
له غلله ابنتها ولا تطل له امها وعن اصح بن عمار عن الصادق عن الباقر ان عليا كان يقول الربايب عليكم
حرام مع الامهات اللاتي قد دخل بهن من في الحجر وغير الحجر والامهات بهات دخل بالامهات ولم
يدخل بهن فزوجهوا بهن امهم الله تعالى ونقل العائنه عن علامه انه شرط في تحريم الام الدخول بالبدن
كالبدن وغيره قال مجاهد وذلك بن اخيه داود ولا يفتيها ويترتب فيه قال زيد بن عرقم بالدخول وبالموت
لفوزها وامهات فنانكم بانكم اللاتي في حجركم من فنانكم اللاتي دخلن بهن فشرط الدخول في تحريمها
لان العطف بالوفا يقتضي الشرب في الحكم والشرط الوصف وقال زيد بن عرقم فقام الدخول بعد
بغير كمال المهر والعقد يمنع مشاركة المعطوف عليه المعطوف في جميع الاحكام مع ان شرط الدخول في الرابة
خاصة لا في غيرها من فنانكم اللاتي دخلن بهن والامهات لسن منهن وانما بانتهن منهن او غلله ذلك
ان احدهما يباين ما ذكرناه وكون زيد بن عرقم فان شأوا الموت للدخول في امور لا يقتضي التحريم كمن
لا يجرى مجراه لانه لا يحصل به الاصل والاحتمال ولا يوجب هذه الامور على امرؤي علامه في الصحيح عن جميل
رواه جرحه عثمان عن الصادق قال الام والبدن سواء اذا لم يدخل بها بمعنى انه اذا تزوج المرأة ثم طلقها
قبل ان يدخل فانه ان شاء تزوج امها وان شاء ابنتها قال الشيخ هذا الخبر مخالف لفظ الكتاب للاخبار
المستند ايضا المفصلة وهذا حكمه لا يجرى في العل بغير ان مضطرب الامتداد لان الاصل فيه جيل واحد
بن عثمان وهي نارة بربانته عن الصادق فلا واسطة اخرى يروى عنه عن الجليلي عن الصادق ثم ان جلا
قاربه بغيره من جلا عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله هذا الاضطراب الحديث ما يصفى الاحتجاج بغيره ان ابن
عباس قال في هذه الابنة امها والام والفرق بين عمي امها في كل حال ولا تفصلوا بين المدخول بها
بين غيرها كما قلناه عن علامه **مسئلة** الثانية من الحرامات بالمصاهرة ثبت الزوجة وهي ابنة تزوج
امراة حرم عليه ففاح بنتها تحريم جميع فاذ دخل بالام حرمت البنت على النابذ وسواء في ذلك بنت المرأة
صغيرة وهي المولودة منها بغير واسطة قدمت ولافتا على النكاح لو نكحها وبجواز وهي المولودة منها
بواسطة كبت بنتها وان تزول وبنت ابنتها وان تزول وسواء كانت وارثا وغير وارثة لقوله تعالى وبناتكم
الانثى ولما تقدم من احاديث اهل البيت وان لم يدخل بالام لم يفرج البنت مؤبدا بل جعلا فانطلق الام
قبل الدخول حل له التزويج بالبنت للانثى اذا عرفت هذا فان البنت حرم سواء كانت في حجره او لم تكن في
حجره عند جميع العلماء وقال داود انها حرم عليه اذا كانت في حجره وكذا الشافعي اذا لم تكن في حجره وكذا
قائلا

قائلا لا يفرج من دخل بها وهو رواية عن مالك ونقله العائنه عن عمرو بن حاتم وقال زيد بن ثابت وامرؤ
احدى الروايتين تحريم اذا دخل بها او ماتت الام قبل الدخول لقوله تعالى وبناتكم اللاتي في حجركم فذلك
بالجرح في التحريم بانفسه والنقل عن علي بن غطاس ان اصل البنت نقلوا عن التحريم وان لم تكن في حجر
هم اعرف بمذهبهم من قال بالبراءة ان عليا كان يقول الربايب عليكم حرام مع الامهات اللاتي قد دخل
بهن في الحجر وغير الحجر وروى حديث اخر نقله الباقر عن علامه قال الربايب عليكم حرام كن في الحجر ولم
يكن ولحديث عبد الله بن عمر بن العاصم الذي رواه العائنه عن النبي قال ان نكح امرأته ثم طلقها قبل ان يدخل
بها حرمت عليه امها ولم يفرج عليه ابنتها وهو عام ولا ان تزوجها الا بغيرها في التحريم كما لا يخفى في الكتاب
والفصل في الابنة لم يفسد به التحريم بل هذا البند خرج من غير الغالب كون البنت المرأة في حجر الرجل
فوصفها الله تعالى بذلك فربما وعلمه قول زيد بن عرقم بطلانه وقال ابن المنذر واجمع عامة علماء الامامية
على ان الرجل اذا تزوج المرأة ثم طلقها او طلقها قبل ان يدخل بها ان تزوج ابنتها كذلك قال الله والقرآن
الا واعي والشافعي واحمد واسحق وابو ثور ومن تبعهم لقوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح
عليكم وهذا من لا يركب فيما من صيف اذا عرفت هذا فان الدخول بها كناية عن الوطء فلا اولى له ان يدخل
بها وان لم يطأها لم يفرج ما بينهما لانها غير مدخول بها قال بعض الجاهل بالتحريم ولو قال لم يطأها ومثله
لم يفتى في قولها وكان حكمها حكم المدخول في جميع امورها الا في المهر الى زوج طلقها ثلثا وفي اذا
قائلا بطلان ولا يبرهان وهو خلاف الاجماع **مسئلة** الثالثة من الحرامات بالمصاهرة حليمة الابن وهي
زوجة الابن قال الله تعالى وحلائل ابنايتكم فبرم على الرجل ازواج ابنايتهم سواء كانت حليمة حقة كزوجة
ابن القريش او مجازا كحليمة ابن ابنه او ابن بنته وان تزوجوا او كان ابنه من الغيب من الوضاع يبرم
العقد وان لم يكن هناك دخول لعوم الابن وهو وفان والفقهاء في الوضاع من اصلكم بيان ان
يبرم على الانسان زوجة من يتشاء **مسئلة** الرابعة من الحرامات بالمصاهرة زوجة الاب لغيره ولا تملك
ما نكح ابواكم من النساء الا ما نكح سلفا سواء كانت حليمة ابي حقة او مجازا كحليمة الابن المجاز
حليمة جد سواء كان الجد الاب والام قوبا او بعدا وسواء كان وارثا او غير وارث وسواء القرب والاف
في ذلك قال البراء بن عازب لعقب خالي ومعه الوارث فقلت ابن زهد فقال ارسلني رسول الله الى رجل
تزوج امرأة ابنته من بعده ان اضرب عنقه او قتل ويحرم عليه وطئها ابوه او ابنته ملك مدين او شبهة كما
يبرم عليه وطئها في عقد النكاح قال ابن المنذر الملك في هذا الوضاع من غير الغيب من حقة ذلك
عن عطاء بن ابي رباح والحسن وابن سيرين ومكحول وقنادة والثوري والاذاعي وابو عبيدة وابو ثور
الراي لم يخطه عن احد خلافة **مسئلة** الخامسة من الحرامات بالمصاهرة زوجة الابن المجازي
وهل يبرم في النكاح ان يكون صحيحا قبل نكح وهو من الشافعي لان النكاح الفاسد لا ينفك

في مجرىكم **كسلا** حكم التنف في ذلك
كالعلم انما خرج امره من قبل
له ان يخرج انبها قوله تعالى وما ربكم
اللاتي مع

عن الوطى والنوم مع الخنزير **مسئلة** اقسام الوطى ثلثة فباح وهو الوطى في نكاح صحيح لولا ان يمتنع
به حرمة المصاهرة بلا خلاف على ما تقدم ويصير حرمان من حرمت عليه لانها حرمت عليه على التابيد جيب باح شبه
الام والاذن والثاني الوطى لثبته وهو الوطى في نكاح فاسد لا يعلم فسادها او اذ وطئ امرأة فلهذا
او وطئ امرأة فلهذا فخير او وطئ الانثى المشتركة بينه وبين غيره واشباه ذلك وهذا يتعلق بالنكاح
كقوله بالوطى المباح قال ابن المنذر من يفظ عن العلم من علماء الامصار على ان الرجل ما وطئ
امرأة نكاح فاسدا وشرا فاسدا انها حرم على ابيها وابنه واحداه ولد له ولد له وهذا من باب الاذن
والثاني واحد واسمى وابي واورا واصحاب الوطى واصحاب النكاح هم الامامون لا يوطئ يمتنع به النسب بين
المها فثبت النكاح كالوطى المباح ولا يصير به الرجل حرمان من حرمت عليه ولا يباح له النظر اليها ولا الى لها
الوطى لم يكن صبا حاضرا فلما يتعلق به نكاح المصاهرة لثبته بالمباح في بعض الاصنام فغلبا للنكاح وما
المحرم فغلب على المحرم الوطى لانها ابا حذولان الموطوء لم يمتنع النظر اليها ولا يجوز لاجل ذلك ان يمتنع
النظر الى ما بينهما والمسافة بها والثالث الزنا المنصوح التحريم فان كان سافيا كان يمتنع
بينها ولا امهار ومجر له ففيه تحريم اما ما بينهما خلاف بين العلماء قال بعض علمائنا بالنكاح ومن قال ان
معيه والحسن عطا وطولوس ومجاهد والشعبة والنخعي والثوري واحمد واسمى واصحاب الوطى والنكاح
وامهان ضانكم والموطوءة بالزنا من جملتها لانا قد بينا ان الشيء يصح اضافة الى غيره باذن لا يمتنع
لان فعل الوطى اطلع في ثبوت الاضافة والنسب من فظن صدران منها مثل زواجك من زوجك وكذا
فوله تعالى وربائبكم اللائي في جحوركم من ضانكم الا ان يظن من هذا الوطى منى فلو لم يراه
مسلم الصحيح عن احد صاعقه انه سئل عن الرجل يفرج بالمرأة ان يفرج عنها قال لا ولكن ان كانت غدا
امرأة ثم فرج بها او ابنتها او اخها لم يحرم عليه امر ان ان الحرام لا يفسد الحلال في الصحيح بمقتضى القسم
الصحى قال سئل عن رجل باثر امرأته وقبل غيرها لم يفرج بها ثم تزوج بها فقال اذا لم يكن افضى بها فلا
يترفع ابنتها وقال جماعة من علمائنا اذا زنى بامرأة لم يحرم عليه امها ولا بنتها وراه العامة من علماء
ابن عباس في التابعين في الزهري وسعيد بن المسيب بن قال ربيعة وذلك ابو ثور والثاني في لارواه
العامة في البغية انه سئل عن الرجل يفرج بالمرأة ثم يفرج بان يفرج بها فقال لا يحرم الحرام ولا الحلال
انما يحرم ما كان نكاحا صحيحا لا يمتنع الا براه من الاخبار في ياب ولم يمتنع الا بشيئا منها فلو لم يمتنع
فانكحوا ما بكم من النساء وقوله واحد لكم ما اذ لكم وباصالة الابا حذولان الموطوءة والنكاح الحرام الحلال الا
ليس للجمهور اجماعا فمتنع اندراج المناوح منها للتحصيل لان الزنا لا يمتنع بها ولا من اذ لكم ما اذ لكم لا يمتنع
المشايخ فيه لانه قد دخل تحت قوله وامهان ضانكم وربائبكم ومنع اصاله الا بانه بعد قوله تعالى واللات
فروهم حافظون والجزع من ال على سورة الزنا لا يمتنع كونه لالا **مسئلة** حكم الزنا في ذلك حكم

النسب فلا يجل للرجل ام المرفق بها من الرضاع ولا يثبت منه لدخولها في الابن وما رواه محمد بن سلم في الصحيح
عن ابي حنيفة قال سئل عن رجل تزوج امرأة ابنته من الرضا فزواجها قال **لا تسئل** لوسق النكاح
لم يؤثر الزنا المتجدد فيه فلو كان له زوجة معقودا عليها وانما اوضاعه ذلك بمس من دخل بها او لا فزواجها
او يثبتا لم يؤثر الزنا فزواجها بغيره قال الشافعي لما رواه العامة ان النبي قال لا يحرم الحرام والحلال ومن
طريق الخاصة وابن محمد بن سلم الصحيح عن ابي حنيفة عن رجل تزوج امرأة ابنته من الرضا فزواجها قال
ولكن ان كانت عنده امر ثم تزوجها او ابنتها او اخوها لم يحرم عليه امره لان الحرام لا يفسد الحلال في
الحسن عن الجدة عن القصة في رجل تزوج جارية فدخل بها ثم ابتاعها فزواجها لم يحرم عليه امره قال الامة
لا يحرم الحلال وقال احمد ولو وطئ ام امرته او بنتها حرمت عليه زوجته لان النكاح عقد يفسده الوطئ
بالشبهة فافسد الوطئ الحرام كالاحرام ونفع في نكاح الشبهة اذا كان ما خلا **مسئلة** لو اكره امرأة على الزنا
ثبت تحريم المصاهرة مع سبقه كما تقدم عندنا وقال الشافعي لا يثبت بتحريم المصاهرة لان هذا الوطئ زنا
في حرمه فلا يثبت بتحريم المصاهرة **مسئلة** لو زنا بامرأة حرمت على ابيها وبنته وبه قال الحسن وعطاء وطاووس
ومجاهد والشافعي والثوري واحمد واسحق واسحق الرازي لقوله تعالى ولا تنكحوا ما تنكح ابائكم من النساء
والوطئ صبي بها حاقفة لان عبارة عن الفهم على ما تقدم ويؤيد اراة الوطئ له نكاح في اخر الابنة
كان ما حرمه ومقتضى سبيل القليل انما يكون في الوطئ وروى عن عمار عن القصة في الرجل يكون له
الجارية فيقع عليها ابن ابنته قبل ان يطأها الجدة او الرجل ينفق بالمرأة هل يخل لا يبرأ من فروعها قال
الامة ذلك اذا تزوجها الرجل فوطأها ثم نفق بها ابنته لم يحرم لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية من
ابي بصير قال سئل عن الرجل ينفق بالمرأة اخل لابنته او ينفق بها الابن هل يخل لا يبرأ قال ان كان الابن
الابن معها واحد منها فلا يخل وفي الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه موسى الكاظم قال سئل عن الرجل
زنا بامرأة هل يخل لابنته او ينفق بها قال لا وفي الشافعي لا يحرم لقوله لا يحرم الحرام الحلال ونفع الكل
مسئلة لو كان الابن ينفق بها جارية لابنته او ينفق بها ابنته باللعنة والملك وكذا الابن لو كان له جارية لم
يسمها جارية ان يطأها باللعنة او الملك للاصل ولما رواه عبد الرحمن بن الحجاج وحضرة البخاري
وعلى بن يقطين في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله يقول يقول بنو من الرجل يكون له الجارية فيخل لا يبرأ قال
لم يكن من جماع او مباشره كالجماع فلا بأس ولو عقدا حدها على امرأة حرمت الاخر بمجهل العقد وان لم يكن
دخول لقوله تعالى ولا تنكحوا ما تنكح ابائكم والنكاح يطلق على العقد من غير وطئ وعرف الشرع قال الله
بابها الذين امنوا اذا نكحتكم المؤمنات ثم طلقتهم من قبل ان تمسوهن ولقول الباقين اذا تزوج الرجل
امرأة تزوجها حلالا فلا يخل المراهق لا يبرأ ولا الابن وسئل بوسن بن عبيد الكاظم عن رجل تزوج امرأة فان
قبل ان يدخل بها اخل لابنته قال نعم يكرهونه لان ملك العقد اذا عرفت هذا فلعلم الفرق بين الشبهة

الحرام

النسب في الامة الذي هو سبب نسبها وبين العقد في الزوج الذي هو سبب نسبها وانما ان الشرا
لم ينفق مقصود على الوطئ بل على ملك الرضا ونسبها على الوطئ لان عقد النكاح الذي المنقوضه بالزنا
الوطئ **مسئلة** لو ملك الابن او الابن جارية لم يحرم له ان يطأها بوطئ ملكه الا ان ينفقها او ملكه ويجوز له ان
ان ينفق ملكه او ابنته الصغرى عليه ثم يطأها بالملك ولو ولد واحد لها فوطئ ملكه الا ان ينفقها كان زنا
لكن ليس على الاب حد ويجب على الابن ولو كان ضالا يشبهه سقط الحد عنه ايضا ولو ملك ملكه الابن من
الابن يشبهه متى الولد لا يملك جده فينقضي عليه ولا ينفق على الابن لان العقد واجب على الاب ولو ملك
ملكه على الابن بوطئ الاب فان كان ذكرا لم ينفق على الابن لان العقد واجب على الاب فملكه لا يملكه
حيث هو وطئ يشبهه وان كان انقضى عقد على الابن لان من ملك اخر عتق عليه **مسئلة** لو وطئ
زوجته ابنته لم يحرم على الابن لسبب الخل وقال لا يحرم الحرام الحلال وقبل حرم لانها منكم من الاب
يجب على الاب مهرها مع جهلها فان عاودها الولد فان قلنا الوطئ للشبهة ينقض النكاح كان عليه مهران وان
قلنا لا يحرم وهو الاصح فلا مهر سوى الاول قال الشيخ في **مسئلة** قال الشيخ في تزواج الملك الرجل
جارية فوطئها ابنته قبل ان يطأها حرم على الابسوطها فان وطئها بعد وطئ الاب لم يحرم ذلك على الاب
وطئها وضع ابنه ادريس من تحريم الجارية سقط وسبب بين الامرين لاهل الازواج ولقوله تعالى فاكفوا
طالبكم ولقوله تعالى او ما ملكتم ابائكم ولقوله لا يحرم الحرام الحلال والحد وفي قال بمقالة ابن ابي
والشيخ في عول في ذلك على رواية عمار عن القصة في الرجل يكون له الجارية فيقع عليها ابن ابنته
تزوجها قال لا انا ذلك اذا تزوجها فوطئها ثم نفق بها ابنته لم يحرم لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك
الجارية ثم ان الشيخ روى عن مران في الصحيح عن القصة قال سمعت رسول الله عن امرأته انها اتت
عليها جارية فوقع ففعلت لائمات وانما ابنتها وقد سئل عن بعض هؤلاء عن هذه المسئلة فقلت له اسكنها
الحرام لا يفسد الحلال وزاولة بان ينفق هذه الجارية امرأته ابنته بوطئها قبل ان ينفقها واذ لم يكن
ذلك في ظاهره واعتل العتيق معاملة على ما فاضاه لان الجارية اول مفضل وهذا جعل ورواية الشيخ
بمنه السنة السند لان في طريقتها جامع معطون فيها اثباته اصح فيجب طرح الاولى والغويل على الثانية
مسئلة قد عرفت فيما تقدم ان وطئ البنت كالتكاح الصحيح فيتحريم المصاهرة فلا فاشية في قولنا
لهم هذا اذا اشترك البنت الوطئ والموطوءة معا فانما اذا اشتملت البنت واحدةها والاخران بان باقي
الرجل واشي غير زوجة غلطاً بطلانها وهي عالة وان كانت المرأة الحرة زوجتها غلطاً وهو عام لو كانت
هي جارية وانما او كرهه وهو عام او كنت البالغة العاقلة عتقها او لم ينفقها فلا تثبت حرمة المصاهرة
عنها وهو اصح وصحى لشافعية والاصح عندهم ان الاقرار بالرجل خفي تثبت حرمة المصاهرة اذا اشتملت
عليه لا يثبت النسب ونسب العدة ولا يثبت اذا لم يثبت عليه لا يثبت النسب العدة الثانية ان الشبهة في

ايها كانت حرمة المصاهرة وعلا هذا فوجها ان احدهما انما تقتضي كون اخفى به الشبهة لو كان الاشتباه على
حرم عليها وابنتها ولا يحرم على ابيه وابنه ولو كان الاشتباه عليها ومنه على ابيه ولا يحرم اهلها ولا
ابنتها والثاني انها لم تلتزم كالتبني **مسئلة** الوطء النكاح والمبايع وذلك اليقين كما يوجب الحرمة في
المزينة وانما وطئ الشبهة فالمنع من ثبوت الحرمة وهو واحد وجبى الشبهة لا يجوز له الخوض في المسألة
بالموطوءة فبماها وابنتها اولى وليكون الوطء النكاح وذلك اليقين لان لم الموطوءة وبنتها يزدان
عليها وثيق عليها الاحتجاب عن زوجها ومثل هذه الحجة مقنعة هنا والثاني مساواة وطئ الشبهة
للنكاح الصحيح لان الوطء بالشبهة يثبت بالنسب ويوجب العدة فكذلك الحرمة **مسئلة** قد بينا ان الاثني
عندنا ان الزنا يثبت حرمة المصاهرة ويترى قال ابو حنيفة واحد فليس للزاني ان يتكحم ام المرف بها وبنتها
ولا يجوز لابيه ولا لابنه ان يتكحمها لعموم الابن وقال الشافعي لا يثبت حرمة المصاهرة في الزنا لان الوطء
ام المرف بها وبنتها ويجوز لابيه وابنه وطؤها لان حرمة المصاهرة تغيب من الله تعالى فلا يثبت بالزنا
كما لا يثبت به النسب الفريضة ولو لم يكن جازية عن عليهما فباع ان مصاهرة فوطئها فالزنا يثبت حرمة
المصاهرة وقال الشافعي ان لم توجب العدة يثبت حرمة المصاهرة وان اوجبه فهو كالزنا **تبليغ**
لا يثبت في الزنا بين الوطء في القبل واللبس لعموم الابن في قوله ولا يتكحم ما قلح باؤكم من النساء وبنا
وامثا فانكم ولا تعلق به التحريم بما اذا وطئ الزوج والاشد فذلك في **النائلة** من رضى بغيره
او خالف حرمت عليه بنتها ابدأ عند علمائنا لما رواه ابو ايوب عن العثم قال لما سلمت محمد بن مسلم
انا جالس من رجل قال من ماله وهو شاب ثم اندمخ ابي فخرج ابنتها قال لانك لم يكن بافقه اليها
انما كان شئ دون ذلك قال كذا ذاك هذا فدل هذا الحكم سارق العدة والحالة البعيدة بين
البنات البعيدة في نظر الاثني ذلك ولو ذك بالعترة والحالة البعيدة العقد على بنتها لم يوطئ **مسئلة**
من لا يعلام فاقربه حرم عليه ام الغلام واختره وبشره عند علمائنا وبه قال الا وراعى واحدا انه روى
في الفرج فيشر الحرمة على المرأة ولا يثبت من وطئ وامر فخرنا عليه كما لو كانت الموطوءة اثني ولما
رواه ابن ابي عمير عن رجل في الصحيح عن العثم في الرجل يعقب بالغلام قال اذا وطئ حرم عليه ابنته
وبنته عن ابيهم بنعم عن العثم في الرجل لعب بغلام فقتله انه ان كان عقب فلا قال ابن ادریس
هذا لا يوجب الحرمة لان احوال بعض الحشفة ولو قبلوا وان لم يوجب عليه الفيل لان الفضل لا يجب
الا بغيره الحشفة جميعها والتحريم لقوله المذكور ان تعلق باحوال بعضها لان الاجاب هو القول
اذا عرفت هذا فان ام الموطوءة تحرم على الواطئ ان يعقبه لا لحرمة ام امه وام ابيه وان علمنا فخرنا
مؤيد ولا يثبت لها وحرمت عليها ايضا ابنت الموطوءة وبنت ابنه وبنت ابنته وبنت بنته
ان لم يكن مؤيدا واما الاخف فلا يثبتها التحريم الى ابنتها ولا الى اخت الاب وقال الشافعي

يجوز لهذا

بموجب هذا الفصل شئ من ذلك الاصل **مسئلة** لا يحرم على الصبي المفعول به ام اللانط ولا اخته ولا ابنته
عند علمائنا وهو قوله اكثر العلماء ولا يحرر منهن من عبيد من التحريم فيدخلن في محرم قوله تعالى
واعلم انكم ما وراؤكم وكون احدوا ابنة التحريم على الغلام ام اللانط وابنته وهو غلط لقوله تعالى
لكم ما وراؤكم وقوله تعالى فاعلموا انكم ما وراؤكم من النساء **مسئلة** وطئ ابنة التحريم المصاهرة وبنتها ابنته
والشافعي لا يوجب سبب للبعثرة والاصل ولان التحريم يتعلق باسبغاء منقعة الوطء والموت يطل
المنافع وهذه احكام الروايتين عن احمد وفي الثانية انه يشر لان من يشر الحرمة الموقوفة فلم يقتض بالجنس
كالرضاع والفرق ان الرضاع يحرم لما يحصل به من ابناث اللحم وهو يحصل من لبن المينة لا يشر الحرمة
عندنا واما وطئ الصغيرة فالاقرب انه يشر الحرمة وبه قال ابو يوسف لان وطئا ومين في القبل فاشبه
وطئ الكبري وقال ابو حنيفة لا يشر لان لبن سبب للبعثرة فاشبه وطئ المينة **مسئلة** قال الشافعي يحرم
وطئ جارية قد ملكها الاب والابن اذا جامعها او قتلها منها الى يوم علم غير ملكها القتل اليه او
قبلها بشهوة ومنع ابن ادریس من نشر الحرمة في النظر والقبول وان كان بشهوة واما المقضية للتحريم
الوطء خاصة لقوله تعالى فاعلموا انكم ما وراؤكم من النساء وقوله او ملكك لهما فكم ولا صالة الاباضة التي
روى عن الصحيح عن محمد بن اسمعيل قال سالت ابا الحسن عن الرجل تكون له الجارية فقبلها هل يخل لولا
تقال بشهوة ثم قال اشبهه امر ان جردوها فاستطرا لها بشهوة وحرمت على ابيه وابنه قلت اذا
تقل الى فوجها وجدها بشهوة حرمت عليه وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن العثم قال اذا جرد الرجل
الجارية ووضع يده عليها فلا يخل لابنه والايات التي اخبر بها ابن ادریس ليست للعموم لدخول التحصيل
مع ان العام قد يخصص بغير الواحد خصوصا اذا كان شهوة بين الطائفة **مسئلة** قال الشافعي في ط البشارة
من غير ابلا في فوج كالبنت واللس بشهوة والوطئ فاردون الفرج فان كان بغير شهوة لم يتعلق به تحريم
مصاهرة بحال بلا خلاف وان كان بشهوة فان كان محظورا بهما مثل ان قبل امرأة البكر او امر القبر بشهوة
وبغير شهوة فانه لا يتعلق به تحريم المصاهرة ولا يثبت حرمة وان كان مباحا او محظورا بشبهة المباح في حرمة
او ملك يمين فهل يشر تحريم المصاهرة قبل بغيره قولان احدهما هو الصحيح تحريم عليها وامها وبنتها وبنتها
بناتها وهو قول اكثر اهل العلم وقال قوم لا يثبت به تحريم المصاهرة واما النظر اليها فانه يتعلق به تحريم
المصاهرة عندنا وعند كثير منهم وقال قوم لا يتعلق به التحريم وقال في اللس بشهوة مثل القبلة والفرج
لان مباحا او يشبه بغير التحريم وتحريم الام وان علمت والبنات وان علمت اكثر اهل العلم وهو قول ابي
حنيفة والملك والمنصوص للشافعي ولا يفرق له قوله غير وحجج اصحابنا قوله لا يثبت به تحريم المصاهرة
فالشافعي شهوة بالقولين ما اذا نظر الى فوجها فالتعلق به تحريم المصاهرة وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي
يتعلق بذلك واستدل بها باجماع الفرقة والاحبار وطريقه الاحتياط وقوله لا يشر الله الى رجل نظر فخرج

امراه وابنتها وقوله من كشف فتاح امراه حرم عليه امها وابنتها وهذا اخذوا الشيخ واما العامة فقالوا
المباشرة فيما دون الفرج والنظر بغير شهوة لا يفسد التحريم اجماعا وان كان شهوة باجتماع بغير الفرج ايضا
وان كان المباشرة لامراه محله كرامته وملكه لم يفسد عليه ابنتها قال ابن عباس لا يفسد عليه ابنتها ان
الاجماع امها وبها قال طائفة من اهلنا واما اهلنا لان الله تعالى قال فان لم تكونوا رضيتهم فلا جناح عليكم
وهذا ليس بدخول فلا يجوز ترك النكاح الصريح من اجله واما تحريم امها وفروعها على المباشرة لها وابنتها
في النكاح فمحمود العقد قبل المباشرة فلا يفسد المباشرة اثره واما الاثر في ما يترها دون الفرج بشهوة
فمثل يثبت تحريم المصاهرة قولان احدهما بغيرها وبها قال ابن عمر وعمر بن الخطاب والحسن ومكحول والنفيع والشيخ
وبالك لا ولا وراعي وابو ثور وابو حنيفة واحمد بن حنبل والشافعية واحمد بن حنبل والشافعية واحمد بن حنبل والشافعية
فتعلق به تحريم المصاهرة لا لوطي في الفرج ولا لوطي في التحريم كالموطي والوطي الثاني لا
يثبت به التحريم لانها لا تستلزم نكاحا فلو ثبت بها التحريم كالموطي في شهوة ولا يثبت التحريم اما
بعض او قياس عليه ولا يفسد هذا ولا هو في بعض المنصوص عليه ولا الجمع عليه فان الوطى يتعلق به من
الاحكام استقراء المهر والاحضا والاعتناء والعدا واما التحريم والقياس **مسئلة** ندين ان يثبت التحريم
انما يفسد اذا حصل بالام والدخول هو الوطى وقاله الشيخ في باب لفظ الفرج والاداء عيب التحريم
في الصحيح عن القم قال سألته عن رجل باشر امراه وقبل غير ان لم يفسد بها ثم تزوج ابنتها قال ان لم يكن
افسده الى الام فلا بأس ان كان افسده فلا يفسد ثم ان الشيخ روى حديثين احدهما عن محمد بن مسلم في الصحيح
عن احمد بن حنبل قال سألته عن رجل تزوج امراه فنظر الى راسها والى بعض سببها ابنتها فقال لا
اذا رآها ما يحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها والثاني عن الربيع الشامي قال سئل القم عن رجل
تزوج امراه فمكث اياما معها لا ينسبها غير ان قد رآها منها ما يحرم على غيره ثم طلقها الران تخرج
ابنتها فقال لا يصلح له ان يزوجها من امها ما رآها ثم قال رة هانان الرواسيان محمد بن علي الكواهي في
الخط لان الذي يفسد الخط هو ما قد فسد من المواقف حسب ما ظن من الخط **مسئلة** قال الشيخ اذا
نظر الى فرج امراه فتعلق به تحريم المصاهرة وبها الظاهر الذي سبق وبالجمله فتعلق بها بشهوة وفيه عن احمد
روايان احدهما انه يفسد المهر وهو روى عن عمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب
نظر الفرج امراه لم يفسد له امها وبنتها وفي لفظ لا ينظر الى رجل قط الى فرج امراه وابنتها والثانية لا
يتعلق به التحريم وهذا قول الشافعية واكثر اهل العلم والفقهاء وحل لكم ما وراء ذلك ولا ينظر من غير
مباشرة فلم يوجب التحريم كالنظر الى الوجه الحديث موقوف على ابن مسعود مع ان جماعة رخصوه ويصل
انكر بذلك عن الوطى واما النظر الى سائر البدن فلا يفسد حرمه وقال بعض العامة لا فرق بين ان يكون
النظر الى الفرج وسائر البدن ولا خلاف في ان النظر الى الوجه لا يثبت الحرم ولا خلاف ايضا في ان النظر

ان وقع من غير شهوة لا يفسد حرمه لان المثل الذي هو ابلغ منه لا يفسد اذا كان بغير شهوة في لفظ اولي وضع
الامان في النكاح فلو لم يفسد حرمه لما كان الاستمتاع بها كذا كسح فمأزاد فاما الطهارة فلا يثبت بها
ومن احمد بن حنبل بن سريج اذا قبلها حرمه عليه امها وان نظرت المرأة الى فرج رجل بشهوة لم يفسد حرمها
وقال احمد حرمه في التحريم حكم فطره اليها لا من مفسد بوجوب التحريم فاستوى من الرجل والمرأة فالجماع وهو منوع
وقال بعض العامة يفسد على هذه ان يكون حكم لها لزوجها اياه بشهوة حكم ما تقدم **مسئلة** الخطوب
لمراه لا يوجب حرمه المصاهرة لاصالة الاباخره ولو لم يفسد فان لم تكونوا رضيتهم فلا جناح عليكم ومن
احمد بن حنبل اذا نظر الى امراه وجب الصداق والعدة ولا يفسد له ان يتزوج امها والشيخ ذهب الى وجوب الصداق
بالخطوبة وقياسا على رواية حنبل عن محمد بن مسلم عن الصادق قال سألته عن رجل وانا جالس عن رجل قال
خاله في شبابه ثم ارتدع ابنته فقال لا نقول لانك لم يكن افسده اليها ان كان ثم روى شي فقال لا
فسد ولا كان من وجه التحريم بالخطوبة هذا الموضع لكن الاصحاب لم يذكروا ذلك واما المقام
والقبول والتمسك بالشهوة عند الشافعية فانه قولان هل يحرم الزبيبة بالنكاح ام لا احد هانم وبها قال ابن حنبل
والا لا استماع بوجوب الصداق على المحرم فاشبه الوطى والتكليف لا يفسد له ان لا يوجب العدة فكذا
لا يثبت الحرمه وقال بعض الشافعية الملاءمة وان لم يكن بشهوة تثبت به كايكسح من الملاءمة ففسد
الطهارة وهو منوع والنظر بشهوة لا يفسد حرمه المصاهرة عند بعض الشافعية قول اخر منعها ثم خصه
بعضهم بالنظر الى الفرج وهو مذاهب منصوص عن ابن عمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب
ارادوا حبسها بالشهوة يثبت حرمه المصاهرة عند الشافعية كايكسح الفرج ولا يفسد له ان لا يحصل به الاحتضا
الخليل ونفرا له وجوبه بالخطوبة ويثبت الرجعة وجوب الفحل وجوب المهر في صورة الشهوة وبها
اصحاب المنع عندهم وان انزل الاية بآية لم يثبت الفحل باستدلاله لاحرف المصاهرة وان انزل الزوج ما رآها
قال بعض الشافعية لا يثبت الفحل لاحرف المصاهرة ولا يوجب العدة ولا يثبت التحريم في الطلاق على النكاح في
لويك امراه ثم وطئها ابوه او ابنته بشهوة او وطئها امها او بنتها بغير شهوة لم يفسد النكاح عندنا وقال الشافعية
بفسد **مسئلة** لو نكح الرجل امراه ونكح ابنتها او وطئ كل واحد منهما فزوجه الا امرضا لم يفسد عندنا
رواية وقال الشافعية يفسد النكاح لان زوجة الاب موطوءة والابن وام موطوءة بالشهوة وزوجه الاب
موطوءة الاب وبنت موطوءة بالشهوة بناء على ان الوطى في الشهوة كالوطى في الملك اذا نكح من النكاح
ويجب على كل واحد منهما مثلها لو وطئها بالشهوة ثم لا يخفى ان ابن الرواسي او قضاة معان في زمانه
ان سبق وطئ الاب فعليه لزوجه نصف المسمى الذي وضع نكاحها فهو كالوطئها قبل الدخول ومن
على الابن لزوجه شيء قال بعض الشافعية لان نكاحها لم يقع بسبب جهتها انما ارفع بوطئ الاب الشافعية
وقال اخر من يوجب عليه نصف ما سمي لها لانها لم يكن الزوج منع في وضع النكاح فلا يصح لها ان يفسد

بنفسه ان يقطع مهرها ونفسه بعضهم فقال ان كانت زوجة الابن فائمه او كرهها وصغيرة لا تفضل عليها
فلما نصف المسمى على الزوج لان الانقضاء والحال هذه غير متصور بالهاضما كما لو كانت فتنة صغيرة وكثيرة
فان نصف الكثرة الصغيرة بنفسه فكما هو والصغيرة نصف المسمى على الزوج وان كانت زوجة الابن عاقلة
وطاوعة الاب تظن ان زوجها ملازمها كما لو اشترت الحرة زوجها قبل العول بقطع مهرها واذا اوجينا
على الاب نصف المسمى مع مهر المثل او نصفه او باعزم للشاغبة فيه ثلثة اقوال تقدمت في الرضخ وان
سبق وطى الابن فغيره زوجة نصف المسمى هل يجب على الاب لزوجه نصف المسمى للشاغبة خلافت
فان قلنا نعم فله الزوج مع كذا وكذا وان اتفق الوطى ان دفعه فكل واحد نصف مسمى وزوجه وهل يرجع
على الاخر شيء قال بعض الشافعية ان زوجة كل واحد منها حرمت عليه فغيره وفعل صاحب مخرج كل واحد
منها على صاحب نصفه كما ان يرجع به لو انفرد وبعد نصفه كما في الاصطلاح وقال بعضهم لا يرجع
منها على الاخر لان النكاح ارفع بغيرها جميعا فيجب الفرار الى الزوج كما لو اشترى امرأتين ووافقها الا
لان لكل واحد منهما لو انقضت لمحضت به زوجة وصاحبها ولا يمكن ان يقال في الاصطلاح ان
احدهما بفعل المصل ذلك الاش **مسئلة** لو نكح امرأتين في عقد واحد ثم بان احداهما ام الاخرى بطل
العقدان ولا يجب المسمى ولا شيء من لواحد منهما لانه عقد بطل فم لو وطئها او وطئ واحدة منها وجب
الثلث مع البطل ولو نكحها او عقدت ووطئ احداهما فان سبق عقدا لأم كانت هي الموطوءة فنكاحها باق
بالحال وحرمت الاخرى لهما ربيعية وان كانت البنت هي الموطوءة بطل النكاح اما نكاح البنت فلا يزكها
واما نكاح الام فانها موطوءة بالشبهة ان قلنا بالتحريم في الشبهة المنجدة وله ان ينكح البنت متى شاء لانها
ربعية امراة لم يدخل بها ويجب للبنت المسمى لانها موطوءة بالشبهة ان قلنا بالتحريم في الشبهة
المنجدة وله ان ينكح البنت متى شاء لانها ربعية امراة مهران المثل والام نصف المسمى لان نكاحها بطل
الزوج وان كانت السابقة هو نكاح البنت فان كانت هي الموطوءة فنكاحها باق بحال والتحريم الام مؤبدا
وان كانت الموطوءة الام بطل النكاحان وحرمت ابدا وان قلنا في التحريم في الوطى المجلد ام الام فنكاح
البنت واما البنت فوطى الام بشبهة النكاح ويجب للام مهر المثل والنصف نصف المسمى ولو اشبهت الموطوءة
وعرف الذي سبق فنكاحها فنكاح السابق نكاحا ثابتا لا يهمل ان تكون السابقة هي الموطوءة فلا يؤثر
الوطى في نكاحها ويحتمل ان تكون الموطوءة الاخرى فيفسد نكاح الاولى اذا وقع المثل في الاصل الاثر
وليس له نكاح الثانية لان الاولى ان كانت بنتا فالثانية ام امرأتين مع التابيد وان كانت الام فليس
له نكاح البنت والام فتعريف ان يقع نكاح الام بطلاق وغيره لم يجل نكاح واحدة منها لان احدهما تحت
على التابيد فاشبه ما اذا اختلطت من الرضاغ بامرأة اخرى لا ينكح واحدة منها وان اشبه السابق من
النكاحين وعرفت الموطوءة فغير الموطوءة محترمة ابدا لانها ام الموطوءة بالشبهة او بنت الموطوءة واما الموطوءة

فان كانت

فان كانت هي النكوزة والاخرى فنكاحها غير مفقود فوقف امرها ونكاح غيره وان طلب الفسخ
لا يشبه فسخ النكاح كما في فسخ الوليين وان اشبه السابق من النكاحين واشبهت الموطوءة ايضا
فوقوف عنها لا ضل الى ان سبق نكاح البنت فدخل بالام بغيره عليه وليس له ان ينكح عليه على التابيد ولو
كانت المسئلة بها لما لك وطئها جميعا فيبطل نكاحها وتحرمان على التابيد ثم ان وطئ واحدة من النكاحين
او لا التي نكحها اخرا فلها مهر مثلها لان لم يفقد نكاحها والنكوزة لا نصف مهرها المسمى جميع مهر المثل
لان نصف المسمى في الرضاغ نكاحا يجب به من جهة الزوج وهو وطئ النكوزة امراة والجميع مهر المثل فلا ينفك
بعد ارتفاع النكاح ووطئ شبهة **مسئلة** قد تقدم الخلاف في ان المسمى النظر بشبهة هل ينفذ في جميع المسائل
ويجد بعض الفقهاء من الحنفية الشهوة بالتشاور العضو بالنظر المسمى فان كانت التمسكة قبله فان زاد
قوة وشدة وان كان غيبا او مجبوا بان ينزل قلبه بالاشهاد اذا لم يكن حيا فليد بالاشهاد وان كان
ميتا فان زاد بالاشهاد وقال بعضهم هذا الاشهاد ان يشهد قلبه فليفت حركه الا لا شرط ولا الانتفاء
كافي العيني والمجيب قال الحنفية ولو مسمى امراة وعليها ثوب صفيق منع وصلى حوازة بدنها الى
بدن لم تثبت الحره لان من الثوب وان كان رفيقا لا يمنع ذلك تثبت الحره لان من المرأة قال ان تحت
النظر الى ط الفرج لا يوجب الحره لم ينظر الى داخله وهو مسمى من ابى يوسف لان النظر من كل وجه
انما يتحقق بالنظر الى داخله ولو نظر الى مبرأه بشبهة لا يوجب الحره عندهم لان هذا النظر لا ينفذ
الى الوطى فمحل الحره فلا يقاوم مقام ولو مسمى امراة رجلا بشبهة لم يثبت حره عندها وقال الحنفية
بشروط لو اخذ بيد صاحبته ليقبلها بشبهة فلم يفعل قالوا حرمت على امير لان اخذ بيدها الشهوة العظمى
بمنه ليس للشهوة ولو مسمى شر امراة قالوا حرمت عليه امها وبنتها وقال ابو حنيفة اذا جامع صغير
لا يجمع مثلها وانقضاها لا تحرم عليه امها لان هذا وطئ صورة الانقضاء مسمى الوطى فيه وهو قضا
الشهوة قال ابو يوسف تحرم عليه امها وان كانت من لا يجمع مثلها ولو نظر رجل الى فرج امراة لم يثبت
شهوة فتمتن ان يكون له جارية مثلها فوكت منه شهوة مع رفع يده فان وقعت شهوة على ابنته حرم عليه
امها عندهم وان وقعت على مائمه لم يمنع تحريم ولو فصلت الى فرج زوجها لم يجمع امها وهي مائمه مع انها
المشبهة فوصل بها الرجل الى بنتها ففرمها باصبعه فظن انها زوجته فان كانت فتنة عند طاعتها حرمت عليه
امرأته عندهم والا فلا **الفصل الثاني** من فسخ المصاهرة وهو غير المؤبد واذا فسخه ثلثة **الاول** الجمع
الاثنين **مسئلة** يجمع الجمع بين الاختين في العقد والوطى بالفرق الاجماع قال الله تعالى وان نكحوا
بين الاختين وقد اجمع المسلمون على تحريمه ولا فرق في ذلك بين النكاح الدائم والمقطع وملك البين لا
بين ان يكون الاختان من النسا ومن الرضاغ ولا بين ان يكونا من الابوين ومن احدهما ملوك كأم
العقد والدائم او المقطع وملك البين حرمت عليه اخوها لا غير مؤبدا بل تحريم مع اذا عرفت هذا قلوا

عقد على الاثنين وعقد واحد على العقدان عند جماعة من علماءنا وهو قول العامة ان الجمع حصل بها
لان كل واحد جعلت الى صاحبها معا فيكون سبب الفساقا تباين حقها وان هذا الجمع من غير التباين
فما على الفساقا اجماعا اذ لو لا ذلك لكان الجمع وهو خلاف الاجماع ولا في احدهما والآخر الزوج من غير مرجح
وقال بعض علماءنا انه يخرج نكاح لهما شأنا ويصح عقد الاخرى لما رواه جميل بن راجع عن بعض اصحابنا
عن ابي حمزة عن رجل تزوج اخيه في عقد واحد قال هو باختيار ان يملك ابنتها شاء ويحل سبيل الاخر
والرواية من سنده وفي طريقها على بن السند وهو لا يثبت ان حاله ومع ذلك فلا يخرجها لزوج وان يكون
المراد بغيره بين ان يملك ابنتها شاء بعقد سناخت ويحل سبيل الاخرى وان ترتب العقدان بان عقده
احدهما اولاً ثم عقد على الاخرى ثانياً بطل العقد الثاني بلا خلاف لما رواه زرارة بن اعين عن الباقر
في الصحيح قال سألت عن رجل تزوج امرأة بالعرف ثم خرج الى الشام فزوج طهره امرأة اخرى فاداهما في امر
التي بالعرف فلما عرف بغيره وبين التي تزوجها بالشام ولا يقرب المرأة الواقعة تنقض هذه الشامية قلت فان
تزوج امرأته ثم تزوج امها وهو لا يعلم انها امها قال قد وضع الله عنهما الترتيب ذلك ثم قال اذا علم انها
امرأة فلا يقرب بها ولا يقرب البنت حتى تنقض عنه الام من راد انقضت عنه الام حل له نكاح البنت قلت فان
جاءت الام من راد انقضت عنه الام حل له نكاح البنت قلت فان جاءتها الام بولد قال هو ولده ويكون
اخا لمرأة **مسألة** لو تزوج اخيه على الترتيب فنكاح الثانية بطلانها فان وطئها جاهلا بالحكم فلا
مهر لثقل عليها العدة ولان بطلان الاولى الثانية في العدة لم يخرج بعد كراهية روى العامة عن النبي
انه قال من كان يومين باسرها يوم الاثنين ويوم الثلاثاء لم يخرج بعد كراهية روى العامة عن النبي
ولا يقرب المرأة حتى تنقض عنه الثانية وقد سبق وان قلنا انها على كراهية لاصالة الاباحه ولا نكاح
باين ولو طلق الاولى طلاقاً بائناً بطلع او مباراة او فسخ جاز له نكاح الثانية لانه طلاق بائناً فجاز له العقد
على اخاتها ولو طلقها قبل الدخول وبطلان العقد وبطلان الترتيب والتاخير وسند الشرح
بالجماع الفرقه واخبارهم وبطلان نكاحها المطالب لكم من النساء وقوله نعم اليوم احل لكم الطيبان الى
قوله والمحصنات من المؤمنات ام المؤمنات ولم يفضل وقال الثوري واحداً وصحاحا الذي لا يجوز قبل الزوج
من العدة على كل حال ورواه العامة عن علي بن عباس وكذا الخليل لو كان فسخا رجع فطلق ولما
هل له نكاح اخرى قبل انقضائها هذه ام لا ولو طلقتهن كلهن لم يكن له ان يزوج غيرهن لا واحدة ولا
اربعة حتى تنقض عدتهن وكذا لو كان له زوجة واحدة وظلها كان له العقد على اربع سواها وقالوا لا
يجوز ولو طلق امرأته باليهيمة عند من جاز له الترتيب باختيار عندنا وعلى الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز
ولو كان الطلاق رجعي لم يخرج نكاح اخيها ما لم تنقض عدتها لان الرجعية في حكم الزوجة فانما يصح
نكاحها والابلاء منها وبنو ائمة فيها ونقد عده الوفاة زوجها منها **مسألة** لو طلق الرجل زوجته

واحدان

واحدان الزوجه اخرتها بانقضائها عدتها والوقت محتمل وانكوت المرأة وقال لم تنقض عدتي بعد
له نكاح اخيها لانه انقضائها عدتها ولو طلقها لا يقع الطلاق ولو طلقها وميها وقال بعض الشافعية ليس
نكاح اخيها لان القول قولها في جواز العدة وعلاصة لوطئها وقع طلاقاً ولو طلقها لاهل لكن الاول
هو الاظهر بين الشافعية وهو منصوص الشافعي والثاني منه قوة وجب التنقيح ولا يقبل قوله في سخط
عنها ولو كان له زوجة رقيقة فطلقها طلاقاً رجعياً ثم اشترىها فله نكاح اخيها في الحال وكذا لو اشترىها
قبل الطلاق لان ذلك الفراق قد انقطع وصار السبب ابتداء البضع المثل لا بغيره **مسألة** لو تزوج
الاثنين وعقد بينهما واشترى السابق عليهما وجب عليهما جنابها لان احدهما من غير طهر فله نكاحها بطلان
اشترى بالآخرى بغيرها الترخيم وان حصل البين على طهر والواجب طلاقها جميعاً كالزوجة ولو لم
ولم يعرف الاول منها وان شاء طلق احدهما وجده عقد الاخرى ولا فرق بين ان ينفذ ذلك بغير علم
بغيره عن كنهه لا يكتفي بالعرف ثم يقول ان لم يكن دخل بواحدة منها كان له ان يطلق واحدة منها في الحال
ويملك الاخرى بعد الطلاق ولا يجوز ان يملك اولا باحدهما ثم يطلق الاخرى لجواز ان تكون التي عقد
عليها المعقود عليها ثانياً في النكاح الاول فيكون العقد الثاني بطلاناً وان كان قد دخل بواحدة منها
فان اراد نكاحها طلق الاخرى التي لم يصحبها ثم يتبع عن المعايير حتى تنقض عدتها ثم يعقد عليها عقداً
ثانياً لجواز ان تكون هي الثانية ويكون قد اصابها في النكاح فاسداً فلهذا اعتبرنا انقضائها عدتها وبطلان
ان يجوز له العقد عليها في الحال قال بعض العامة لان النكاح في بطلانها لا يفسد الا عن بائن وان اشترى
الاخرى فاروق المصاهرة بطلاناً انظر حتى تنقض عدتها ثم يزوجها بها وان كان قد دخل بها فله نكاح
واحدة منها حتى ينفذ في الاخرى وتنقض عده الاخرى من حين اصابها ولو ولدنا او احدهما منه فالنكاح لا يفسد
به لان ما من نكاح صحيح او شبهه وكلاهما يلحق به النكاح ان يزوج واحدة منها طلقاً او اماً المهر فان لم يخل
بواحدة منها فلا مذهبها نصف المهر لا تعلم من يستحقها فبطلان عليها ان اشترى او عوداً استخف من
للاخرى بعد بطلانها وقال بعض العامة يفسد المهر لا يفسد على الطلاق قبل الدخول وان دخل بواحدة منها
انزع بينهما فان وقعت الفرقة على المصاهرة فلهما جميع المهر ولا شيء لغير المصاهرة وان وقعت على غير المصاهرة
فلهما نصف المهر والمصاهرة من المثل ما استحل من فرجها وان اصابها معاً فلا مذهبها المسمى للاخرى
من المثل بغيره بينهما فبطلان فلان الواجب النكاح الفاسد من المثل وان قلنا بوجوب المسمى فيجب
هذا لكل واحدة منها فلهذا يثبت اذا تزوج امرأة ثم تزوج اخيها ودخل بها كان الثاني بطلاناً وبطلانها
بغير طلاق ولا يجب عليها عزال زوجها لعدم قوله لا يعم الحرام الحلال وقال احمد يقرل زوجته حتى تنقض
عده الثانية لان لو اراد العقد على اخيها في الحال لم يخله حتى تنقض عده الموطوءة كذلك لا يجوز الطوط
لانه حتى تنقض عده اخيها في اصابها والفرق في ذلك لان الوطى السابق فيه عده فان كانت العدة بائناً جازاً

لرئيسه اخراش الاخرى كما ان اذا صادف فرائدا بالكلية اضع نكاح الاخرى اذا عرفت هذا فلو ان
اثنين رضى او على النكاح صحيح الشراء اجابوا ولا نكاح ابنا شافاذا وطى احدهما هم عليه وطوا الاخر
فان وطئها فلهما ولا يصح عليه الحد لقيام الملك وكونه يسيل من استباحتهما وبذلك لا ينافي بطلان الو
وطى اذ هو الذي هو اضع من الرضا ع حيث يجب الحد عند لا يسهل الى استباحتهما بحال ثم بخلاف الثانية
تتجه مرارا كانت والاولى تنفي حلا ولا يجوز الحرام الحلال هذا هو المشهور عندنا وبذلك قال الشافعي ولو
اخرج الموطوء او من ملكه بيع وشبهه حله وطوا الثانية سواء افترشاها او تقدم فان البقرة انما هو
تقدم الوطى لا يتقدم الشراء ولا فوق بين ان بطاء الثانية يرفع عليه بالنكاح او بغيره قال علي بن ابي
الحسن البصري والاوزاعي والثاقفي واحدا وسحق وقال الشيخ في بطلان الوطى الاخرى بعد وطئ الاول وكان
عالماتهم ذلك حرمه عليه الاول حتى يموت الثانية فان اخرج الثانية من ملكه لم يجمع الى الاول لم يجز الوطى
اليها وان اخرجها من ملكه لا لذلك جاز الوطى الاول فان لم يعلم فخرج ذلك جاز له الرجوع الى الاول
على كل حال اذا اخرج الثانية من ملكه بيع او غيره والشيخ في حله في ذلك على ما رواه ابو القاسم الكناقي في
الصحيح عن القاسم قال سئل عن رجل عنده اخوات مملوكتان فوطى احدهما ثم وطى الاخرى قال حرمه عليه
الاولى حتى يموت الثانية فقلت لارباب ان باعها فقال ان كان يبيعها حاضرة ولا يخطر على باله من الاخرى شي
فلا ارى بذلك بأسا وان كان انما يبيعها لرفع اليد الاول فلا وى الحسن عن الجلي عن القاسم قال سئل
عن رجل كانت عنده اخوات مملوكتان فوطى احدهما ثم وطى الاخرى قال اذا وطى الاخرى فعند تقدمت عليه الاول
متممته الاخرى فلما رايت ان باعها فقل له الاول فان كان يبيعها حاضرة ولا يخطر على قلبه من الاخرى
شي فلا ارى بذلك بأسا وان كان انما يبيعها لرفع اليد الى الاول فلا ولا وى الحسن عن القاسم قال سئل
الرجل بشر في الاثنين فوطى احدهما ثم وطى الاخرى فبطلت الاخرى فوطى الاولى ثم لم يفرم عليه الاول
وان وطى البقرة وهو يعلم انها حرام حرمه عليه جميعا **فصل في نكاح بعض الشافعية** اذا وطى الاول واجل
ملك حرمه الاول والوجوب قلناه لكن ينبغي ان بطا الاول حرمه عليه الثانية **مسئلة** اذا ملك الاثنين
فوطى احدهما حرم عليه الاخرى كما تقدم ولعل وطى الاخرى قبل فخرم الموطوء على نفسه باخراج عن ملكه
او تزويج وبذلك الجاهل على ما سلف قال قتادة ان استبرأ الاول ملك له فله ان يفرشها او لا يفرشها
انك بولد فقاه بهوى الاستبراء انفق فاشبه بالزوجها والمهر خلاف ذلك لقول علي بن ابي حمزة
لم يزل ملكها ولا يملكها فاشبه بالوطئ فبشر فاستبرأها من ذلك الوطى وكان الملك لا ينفق من وطئها
فلا يمان عود اليها فيكون ذلك نكاحا الى الجمع بينهما واذا اخرج الاول من ملكه حله له وطوا الثانية
في الحال وقال بعض العامة لا يحل له اخنها حتى يبرئ المحنة ويعلم برأئها من الحمل وضيق طاعتها لانه
لم يزل لها فانه تضع عليها ان يكون جامعاً او في رحم اخين وهو بمنزلة نكاح الاثنت في هذه اخنها

مسئلة اذا وطى احد الاثنين المملوكين لم يملك الاخرى حتى يخرج الاول من ملكه بيع او غيره او يزوج
في اجازة او غيره وبذلك من استباحه العين او تزويج لان النكاح يحصل به فان رضىها لم يملك الاثنت لان
منع من وطئها حق المهرين لا التحريم بها ولهذا قيل بان المهرين في وطئها لا ينفق على فلهما شيئا وانما
البقرة ولو حرم احد بهما بالبين على نفسه لم ينجح الاخرى لان هذا لا يجرها وانما هو بين بكفر ولو حرمها الاثنت
متى شاء اذ لا يملكها فهو كالحق في النفس والامرام والعيام ولو كاتب احد بهما حله الاخرى وهو
قول الشافعي لا يمانع من وطئها حرمه عليه بسبب تقدمه على رضى فاشبه بالزوج قال بعض العامة لا يحل له ان يسيل من استباح
ما اذا ائقن بغيرها فلم ينجح له اخنها كما هو متروك ولو ذهب الاول فلان يفض ملك الثانية والاول لان الحنة فاما
بالفض ولو ازال ملك الاول بالاختلاف ملك الثانية ايضا ولو باع بعضها كحرق الخليل وقال ابو منبغ لا
يكفي التزويج والكتابة ولا يكفي عود من بعض الاموال والعقد عن وطئ شبهة لان هذه استباحة مملوكة
الملك والاستباحة وكذا عود من المدة لا ينفذ على الاخرى وفي الرهن للشافعية وطئها احد ما انزكف
كالكتابة والتزويج واحدها ان لا يكره لانه لا ينفذ لستفلا الا يقينه الكتابة ولا على الفجر لا يقينه التزويج
ولا لا يملك الحبل فانه لو اذن فيه المهرين جازع بغير الرهن ولو جاز بغيره الجواز لكل موضع يجوز البيع
الوطى لا يحل فيه الثانية وحيث لا يجوز وطئها للشافعية احد ما حل الاخرى ثبوت الملك للمهرين ونكاح
نفران ولا يكره الاستبراء عن الاول في طئ الاخرى لانه لا يزيل الفرائض وقد روى العامة عن علي
ان يقال من وطى احد الاثنين فلا يبطا الاخرى حتى يخرج الموطوء من ملكه فروع **الاول** لو اخرج الثانية
من ملكه بيع الاستبراء المقتضى بالبيع والتزويج والكتابة ثم طئت اليد من عيب اقاله او طئها تزويجها او
مخرجت عن اداء مال الكتابة ففسخ الكتابة لم يجر ان يطاها قبل ان يبرئها للملكة الحادثة ولا قبل اداء
حتى يخرج النكاح وطئها **الثاني** الوطى مع اليد كالموطى قبل فخرم الثانية وفي اللبس والظن شبهة
فلا بد بين الفقهاء في حرمه المعاصرة **الثالث** لو ملك اثنين واحدهما بجوسين او اخر من الرضا ع فوطئها
بشبهة جاز له وطى الاخرى لان الاول يخرج **الرابع** لو ملك امرأتين وطئ احداهما حرمت الاخرى على الثاني
فلو وطى الاخرى بعد فان جعل التزويج حرمه الاول ايضا مؤبدا عند الشافعية وان كان عالما قبل طئ
لو وطى الثانية فلو ان قلنا بعد حرمه الاول ايضا عندهم على التاميد والافلا لو كان **الخامس** لو
له عبد وللعبد اخوات احد بهما من الام والآخرى من الاب جاز لبيدهم ان يطا اخيه عليه لان احقها
لبيسا فالاخرى بل لو كانت احد بهما ذكر او ان ذكران يفرج بالآخرى **السادس** لو كان له امثال اخوات
احدهما حرمت عليه الاخرى وان كانت الموطوءة حلت له الاخرى وان لم يطاها فخرجت المكاتبه واستبرأها
كان غير ابين الاثنين لان الاول ملك له بكتابة الاخرى والمكاتبه حلت بالاستبراء **مسئلة** لو استباح اللبس
والقبول ما دون التزويج فالانوى انه لا يتعلق به فخرم وهو احد قول الشافعي وبذلك قال احمد لقوله وبذلك

اللائي في مجوزكم من ضائكم اللائي دخلن بين شرط الدخول والاصل ولقوله تعالى واحل لكم ما وراء
ذلكم قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء ولان قوله تعالى في غير الوطى فاشبه النظر والعقل الثاني للشافعية
فهم الاخت وبعيد قول ابو حنيفة لان قوله تعالى فيها شرع موجب ان يتعلق به التحريم كالوطى والفري فان
الوطى يتعلق به احكام كثيرة من استفرار المهر والاحصاء والاحلال والاعتناء واما اذا نظر اليها اولا
لم يتعلق به التحريم وبه قال الشافعية لا يزوج المرأة ولا يزوجها شرعا فاشبه النظر الى الوطى وقال ابو حنيفة
يتعلق بالنظر الى موضعها لقوله لا ينظر الله تعالى الى عمل فطر الى موضع امرأه وابنتها وانكره طاعنوه
بمعروف عند رباب الحديث على انه يحول على ان ذكرنا من العطف فالتشبيه اذا قلنا يتعلق التحريم بالمر
تعلق به من ذلك ما يتعلق بالوطى من تحريم الوطى والاخت من الامانة **مسألة** لو تزوجت المرأة بعد الدخول
بها لم يفسخ نكاحها لانه لا رجع سواها الا ان تنفخ العدة كالرجعة فالشافعية يقولون فانها لو تزوجت
انت طالق وكانت على واحدة فلو كان الحال نكاح اختها لم يفسخ بطل حاله وكذا لو تزوجت وطالما
في الودعة ولو كانت ففسخ صغيره وكبره من قوله بها فان قلت الكبره وارضعت امها في عدتها الصغيره
وقد نكح الصغيره فان احضرت الكبره الى القضاء العدة بفسخ نكاح الصغيره بحال وان رجعت الى الاملا
بطل نكاح الصغيره لانها صادرة اختا للكبره واجتمعت معها في النكاح في بطلان نكاح الكبره فلو كان
احدهما ان لا يبطل بل هو كالنكاح اختا على ان لا يبطل نكاح الام لان ذلك الحكم لو كانت المرضعة
اختا للكبره لاجتماعها مع الخال في النكاح وعلى الزوج للصغير نصف المهر والكبره ثلثه ومهر الزوج على
المرضعة بنصف مهر الصغير على اظهر القوال الشافعية ونهاى في الاخرى ويجمع مذهب الكبره على اظهر القوال
اذا قلنا يبطلان نكاحها **الشفا** الجمع بين العدة وبنت اجنها وبين الخالة وبنت الاخت **مسألة** يهرس على
الرجل المرأة الجمع بين المرأة وعندها وكذا يجمع الجمع بينها وبين خالتها لا ينقض عدا بل اذا دخل بنت الاخ
او بنت الاخت على العدة والخالة بغير رضا العدة والخالة وما عند العامة بأسرهم الا للخراج فان حرام منوط
واما الخواص فيجوزوه منوطا بغير رضا العدة والخالة ما رواه العاصم عن ابي هريرة قال قال رسول الله لا يجمع بين
المرأة وعندها ولا بين المرأة وخالتها من طريق الخاصة ما رواه ابو القيس الكوفي في الصحيحين الصحيح
قال لا يهل للرجل ان يجمع بين المرأة وعندها ولا بين المرأة وخالتها وعن السكوني عن الصادق عن
الباقية ان عليا بن ابي طالب زوج امرأة على خالتها فجلده وفوق بينهما وفي الصحيحين ابي حنيفة الخ
قال سمعت الصادق يقول لا يجمع بين المرأة وعندها ولا على خالتها ولا على اختها من الرضا عنه ولا من العدة
في تحريم الجمع بين الاختين ايضا العداوة الثابتة بين الضرأين وبقيته الى العداوة بين الاقارب
يستلزم قطعية الرجم المحرمة وهذا المعنى موجود فيما ذكرناه من ان عرفت هذا فانما شرط في التحريم عدم رضى
العمة او الخالة بنكاح بنت الاخ او بنت الاخت فلو رضى بنكاح بنت الاخ او الاخت لم يجرم عند علمائنا

ما من ذلك

فانه خلاف ما للعامة كافتة لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولقوله فانكروا ما طاب لكم وما رواه الجماعة عن
اهل البيت عن ابي محمد بن مسلم في الصحيحين عن الباقر قال لا يزوج بنت الاخت على خالتها الا بانها تزوج
الخالة على بنت الاخت بغير رضا من علي بن جعفر عن اخيه الخاتم قال سئل عن امرأة تزوج على عمتها و
خالها قال لا بأس وقال زفرج العمدة والحالة على بنت الاخ وبنت الاخت ولا يزوج بنت الاخ والاخت على
العمة والخالة الا برضاها من من نكاحه على ان المتفق للتحريم وهو النكاح والاداء الى قطعية الرجم
منه هنا لان مع رضاها ينفذ هذا المعنى فينفذ الحكم المعلق عليه وهو التحريم بمقتضى الدليل على الا
من القرآن والاحاديث مما عني المعارض **مسألة** لو تزوج طالقاً وبنت الاخ وبنت الاخت يفسخ
العقد وان كرهت بنت الاخ والاخت عند طلاقها فانه طلاقا للعامة لا يفسخ من الاثمة والاختار
اصالة الا بامره وما رواه محمد بن مسلم عن الباقر قال تزوج الخالة والعمة على بنت الاخ والاخت بغير اذنها
انكح العامة ما رواه ابو هريرة ان النبي قال لا يملك المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اجها ولا المرأة على
خالها ولا الخالة على بنت اجها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى واراد الصغرى الكبرى
الدخول في السن فالصغرى بنت الاخ والكبرى العمة والخالة ومن يقول بوجوبه فان كان نكاح بنت
الاخ وبنت الاخت مع العمة والخالة من غير الايع رضى العمة سواء تقدم عقد الكبرى او الصغرى **مسألة**
قال الشافعية لو تزوج بنت الاخ او بنت الامت على العمة او الخالة كانت العدة والخالة محترمتين **مسألة**
العقد وبين الاعتراف فان امعت كان ما ضيا ولم يكن لها بعد ذلك فسخ وان اقرت واعدت لثمة
اقراره كان ذلك فواكفها وبين الزوج ومقتضى الطلاق وقال ابن ادم بن عوف ان عقد على بنت الاخ
امعت الاخت وكان عنده العدة او الخالة كانت العدة والخالة محترمتين ايضا والعقد بين الاعتراف
امعت كان ما ضيا ما روى اور ذلك شجاعتها بنو الذي يقتضيه مولد من هذا ان يزوجها الى
ثاني اذا عقد من غير اذنها لم يفسخ ولا يفسخ رضاها بل يحتاج الى عقد من اذنها ذلك العقد
من غير رضاهم والى بدل على ما قلنا المهر من غير اذنها كان ذلك فواكفها وبين الزوج
ومقتضى الطلاق ولا يفسخ هذه العدة لانها ضاع ولان يزوجها باختيارها في الحال ولا يجوز ان يزوج
وطوق بنت الاخ او بنت الاخت لا يفسخ من اذنها لان العقد وقع فاسدا والوعدان يقول ان كرهت
العمة والخالة اذ حال بنت الاخ او بنت الاخت عليها فان العقد على بنت الاخ او بنت الاخت فاسد وان لم
يتاذن العمة والخالة ولا علم الكواضر منها فان اذنتا العقد صحيح ولزم من هذا سبب العقد من
رضي الجمع بينهما وان ضمننا عقد بنت الاخ او بنت الاخت قبل العقدان وليس العدة والخالة من نكاح
انفسها ولا الاعتراف ولا الاستدلال لان عقدهما كان صحيحا فلا يزوج احكاما لالاطلاق والنكاح المأثور
في العقد الثاني حكم الرضا في ذلك حكم حكم النبي ما رواه ابو حنيفة الخ في الصحيحين العداوة
في العقد الثاني لا يملك المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على اختها من الرضا عنه ولقوله فيهم من الرضا

ما يحرم من النكاح وهو ما عدا **الصف الثالث** استيفاء العقد وهو نوعان **الاول** الزيادة على عدد النكاحين
فقال **الاول** ما يتعلق بالامراء **مسئلة** اجمع علماء الاصارى جميع الاذان على انه يجوز للمسلم ان
يقرب بال عقد دائم اربع حرائر ولا يجوز له الزيادة عليهن لما روي العائنه عن ابن عباس ان غيلان بن
سلمة انزل اسم وفتنة عشرة فتاة فقال له ابني اسمك اربعا وفاق سابعهم واسلم نوفل بن عوف
فصرخ فقال له ابني اسمك اربعا وفاق سابعهم واسلم نوفل بن عوف
ومحمد بن مسلم في الصحيح عن القم قال لا يجمع ماؤه في خمس في الحسن عز جليل بنده راجع عن القم
عن رجل تزوج خسا في عقد واحد قال لا قال في سبيل ابنه شاء وبك الاربع وحكمه عن القم
ابرهيم انه اجاز العقد على ثمن والبرز هب القاسمية من الزيد تبر قال الشيخ هذه حكاية الفقهاء
ولم اجل املا من الزيد يعرف بذلك بل انكروها املا واستدلوا بقوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النكاح
شئ وثلاث ورباع والواو للجمع وان النبي مات عن ثمن والواو لبيت للجمع بل للتحريم كما في قوله تعالى
اجتنب شئ وثلاث ورباع ولو قل ان الجمع لقال ثمنه ولم يكن للتطويل معنى قال الشيخ لو كان المراد
المراد الجمع لجاز الجمع بين ثمان عشرة لان معنى قوله شئ اثنتين وكذا قوله ثلث معناه ثلثا ثلثا وقوله
رباعا يعني اربعا اربعا كما في قوله تعالى شئ واحد اي اثنتين اثنتين وواحد واحد وهو يخط
اجماعا والشيء كان محصيا بذلك فانه جمع بين اربع عشرة امرأة مثبتا فقلناه **مسئلة** لو تزوج
الحراكثر من اربع حرائر بالعقد الدائم بطل العقد عليهن ان كان بلفظ واحد او وقع العقد عليهن
تزوج ولا تزويج قال العائنه والشيء على النكاح ان لم يطل احد بجمعه هذا النكاح وقال بعض علماءنا
ان اطلق احد الاربع وبقية ثلثه من ذلك ففقد على اثنتين وفتر بغيره نكاح ايها شاء وفي سبيل الاخر
رواية جليل بنده راجع عن القم في رجل تزوج خسا في عقد واحد قال في سبيل ابنه شاء وبك
الاربع ولا خلاف ان النكاح والامساك يكون بتجليد عقد جديد لمن شاء منها اذا عرفت هذا
فلو تزوج من على النكاح صحيح نكاح الاول وبطل عقد ما زاد عليهن وان نكح خسا في عقد واحد
بطل العقد في الاثنين ان قلنا ببطلان تزويجها في عقد واحد فان قلنا بخلافه فكلنا بخلافه فان قلنا
لم يصح اختياره وهل يبطل عقد الثلث او واحد لا يبطل شئ ويجوز الاختيار اشكال وان قلنا بان
عقد على الاثنين لو وقع دفن فكلنا هنا يبطل العقد على الاثنين ويصح العقد على الثلث وللشافعية
في صحة العقد على الثلث البواقي قوله لا تزوج الصفقة ولو نكح سبعة منهن اصاب بطل نكاح الكل ان لم
يقبل بالتصديق في اربعة ارباع فقلنا بالتخيير فكلنا بالتخيير فكلنا بالتخيير فان اخذوا واحدة من الاثنين
فصر من البواقي تمام الاربع وان قلنا بالبطلان بطل نكاح السبع ولو نكح ابن سبعة اربعا اثنتين واثنين
فان قلنا بالبطلان بطل نكاح الاربع والاخير واحد من احد الاثنين واحد من الاثنين فلو كان
نكاح اربع حرائر فقلنا بانها فله ان ينكح اربعا بل هو وان كن في العدة ولو ابان واحدة فله نكاح

اخرى وان كانت المبانى عند ذلك لم تكن امرأة فثبت ان ينكح في عدها اربعا وبقية قال الشافعية
لا ينفطح العقد بالطلاق البائن وحده ونكاحا لا ينفطح الا بغيره لا بغيره لا بغيره لا بغيره لا بغيره
القم في رجل طلق امرأته او اختلعت او بارأها ان تزوج بائنا قال لا ينفطح عقد النكاح بغيره بل ينكحها
اربعة بطلان بطلانها والنفقة على الاثنين فيلزم في الزيادة على الاربع لعدم الفارق بينهما وعلى هذا
فهل رواه زياره عن القم في الصحيح قال اجمع الرجل اربعا فطلق احداهن فلا يزوج الخامسة فنفق
عده المرأة التي طلق وقال لا يجمع ماؤه في خمس فان الطلاق البائن لا يوجب جمع الماء في خمس فالحديث
انما يكون ذلك في النكاح الطلاق وجوبا وقال ابو حنيفة واحد اذا وطئ امرأة بالثبته لم يكن له ان ينكح
عدها اربعا وكذا في الطلاق وليس بمعتد ولا خلاص انما اذا كان الطلاق وجوبا لم ينفذ ذلك في العقد
مسئلة لو كان مع الزوج ثلث حرائر تزوج اثنتين على النكاح صحيح نكاح الاول لانها مكره الا بغيره بطل
نكاح الثانية لانها زانية على الاربع بلا خلاف فان دخل بالاولى لغير المهر وان ماتت عده
الوفاء وان دخل بالثانية كان عده نكح وعليه المهر مع مهلهما ومهلهما العدة لما رواه عن ابن عباس
القم قال سئل عن رجل كانت لثلاث نسوة فزوج عليهما اربعتين في عدة واحدة فدخل بواحدة منها
ثم مات فقال ان كان دخل بالمرأة التي بدأ بها سها وذكرها عند عده النكاح فان نكاحها بائنا ولها
المهر وعليها العدة وان كان دخل بالمرأة التي سميت وذكرتها بعد تزويج المرأة الاولى فان نكاحها بائنا
ولا يرث لها وعليها العدة **مسئلة** يجوز للرجل الحرا ان يتزوج اكثر من اربع حرائر وهو قول كل من ارجح
المنفعة للاصل ولا ينفذ من المفسدة وما رواه زرارة بن ابي عن القم في الصحيح قال قلت لابي
عن المنفعة قال كم ثلث وسئل ابو جبر القم عن المنفعة هي من الاتبع فقال لا طلاق السبعين ومن زاره
عن القم قال ذكر لي المنفعة هي من الاربع قال تزوج منهن الف الف انما من مساجون وعن محمد بن مسلم
عن الباقر عن المنفعة قال ليس من الاربع لانها لا تطلق ولا يرث ولا تورث وانما هي مساجرة وقال
عدها خمس واربعون ليلة اذا عرفت هذا فانكروا الزيادة من على الاربع حاله على الدائم ولو زوجه
عمار الساباطي عن القم في المنفعة قال هي احدى الاربع وهي محمولة على الكاهن دون النكاح لما رواه
احمد بن محمد بن ابي نصر عن الرضا عن ابي بصير قال قال ابو جبر عن من الاربع فقال له صفوا
بن يحيى على الاحتياط قال نعم **مسئلة** ولا خلاف بين علماء الاصارى انه يجوز للرجل ان ينكح من
الامهات شاء بملك اليه من غير حصر لعموم قوله تعالى او مملكتا با نكح وهو عام والاصل في الامع والام
بالعقد الدائم فلا يجوز له الزيادة على اثنتين على ما بين في يجوز في المنفعة ما شاء من غير حصر كما هو
مسئلة ان من حكمه ان ينفذ الاصاب لاجل زينة الاولاد ونظام النظام في بيع الانسان تجوز
ان ينفذ الشراء باخر من الاصول الممثلة في ذلك فحرم زوجين على امر فواحدة فلو عقدت على اثنتين ونفقت

كان العقد فاسدا اذا جمع بين الزوجين بالكفاح يورث الى خلاط المياه واشباه الاتفاقيات كل واحد
فبالبول من نفسه فضع ولعل لم يمكن الجمع بين زوجين مشرعا في من الايات فلو تزوج واحد
اثنين احدهما معتدا بالغير او منكم منه صحيح كذا في الفارغ فلا يلزم الجمع بين الزوجين وعليه جميع ما سبها
لها من ادب منقذ لانها ما رخصت الا بهذا القدر فاذا الفاد كواحد بها وصح ذكر الاخر لا تنقص مما رخصت
عندنا في وصف ومعد بمحض ما سبها لها كما لو تزوج امرأتين بالف واحد بها لا يخل له صحيح ككاف من قبل
يجمع الالف عنده وعندهما بنصفها **مسئلة** ضبط بعض الفقهاء الزوج فقال يجرم الجمع بين كل امرأتين
بينهما تزوية او رضاع لو كانتا احدهما ذكرا والخرى انثى المنكحة بينهما وقيل بعبارة اخرى وهو انه يجرم الجمع بين
كل امرأتين بينهما تزوية او رضاع بنصفه المحرم وقيل يجرم الجمع بين كل امرأتين بينهما وصلة فزوية او رضاع
لو كانت تلك الوصلة بملك وبين امرأة لم يمت عليك وفصل بينهما فزوية او رضاع الاخر من الجمع بين
المرأة وام زوجها وبين المرأة وزوجها وبين المرأة وبين زوجها وان كان يجرم الكفاح بينهما لو كانتا احدهما ذكرا والا لو قدرنا ام الزوجة
ذكا حرمت عليه فزوية الابن ولو قدرنا بنت الزوج ذكر حرمت عليه فزوية الابن كذا في بعض ما سبها
فزوية ولا رضاع وانما ذلك التحريم بسبب المصاهرة وتلك بنصف من قبل الفارغ والرضاع بان يقال
يجرم الجمع بين كل امرأتين انهما قد رخصت عليه الاخرى فتخرج الصور فان المذكور فان كان
ايها قد رخصت ذكر الاخرى عليه الاخرى لان ام الزوج وان كانت يجرم عليها فزوية الابن لو قدرنا ذكرا
لاخرى عليها الاخرى بل يكون اجنبية عنه ويجوز الجمع بين بنت الرجل وربيته وبين المرأة وربيته
فزوجها من امرأة اخرى وبنتها من الرجل من ايها من امه لان لا يجرم المنكحة بنصفه كذا في بعض ما سبها
مسئلة يجوز الجمع اراة كانت زوجة رجل وبين بنته من غير هاشل ان يكون لرجل زوجة بطلانها
او يموت عنها ولربنت من غيرها فتزوج رجل بالمرأة وبنت زوجها لا تنافي انما في المراجعة فيجرم الجمع بين
قال الشافعي وحكاه ابن ابي ليلى فلا يجوز الجمع بينهما لان احدهما لو قبلت ذكرا لم يخل له ككاف الاخرى
فيجمع الجمع بينهما لاثنين ويبطل بقوله تعالى ولعل لكم ما وراء ذلكم ولا ان الجمع من خوف من قطع الرحم بين
المناسبتين وليس بين هؤلاء قرابة فيمنع قطعها وادركه انما بقبر التحريم لو كان كل واحدة منهما لو قبلت
ذكرا لم يخل له الاخرى وهذا لو قبلت المرأة ذكرا لم يخل له ككاف بنت زوجها ويجوز ان يجمع بين امرأة كانت
لرجل وابنته امرأة اخرى لا يجرم الجمع بينهما فانما في تزويج التحريم الجمع بينهما في **الاول** لو كان لرجل من قريش
لها بنت وكان له بنت وللمرأة ابن جازله ان تزوج من بنتها او بنته من بنتها فلو ولد له ولد ذكرا كان
اخوه من قريش باقرا لموانا جاز ذلك لا يجرم بين ابنة وبين بنتها ذكرا بسبب بقية التحريم وكذا في
لا يجرم لم يرد الشافعي بان بنت التحريم كان ذلك على الاباحة مطلقا **الثاني** لو تزوج رجل امرأة وتزوج

ابنه بابها

ابنه بابها جاز لان امره حرم على ابنة وليس بينهما وبين الابن ما يقتضي التحريم واولاد كل واحد منهما ولدان
الابن ولد الابن وولد الابن خاله وان كان الابنة تزوج بالام والابن بالبنت وولد لكل منهما ولد كان ولد
الاب عم ولد الابن وخاله وولد الابن ابن ابنة وابن ابنة **الثاني** لو تزوج رجل امرأة وتزوج ابنة بنتها
امام كل منهما الى الاخر فوطي كل منهما فان وطئ الاول فوطي يوجب مهر المثل لانه وطئ على بنته ونفسه ككافها
من زوجها لانها صارت بالوطي بمنزلة حبيبة ابنة او ابنة زوجها عليه مهر مثلها في مثل قول الشافعي
الاخرى من المثل ولا يجب الوطوءة على ذرية بها شيء بل ينقطع مهرها لان الفسخ باء من قبلها وهو
صلا عنها على الوطئ وينفسخ ككاف زوجة الوطئ لان ام من وطئها او بنتها ويوسف المسمى اما وطئ الثايف
فيعلق به وجوب مهر المثل كما مر فان اشكل الاول منها فانما يجب الوطوءة مهر المثل وينفسخ النكاحان ولا ينفذ
رجوع واحد ما عدا الاخر ويجب ان يجرى كل واحد منهما على ما نص في المسمى **الثالث** لو تزوج رجل امرأة
لا يجوز ان يعقد على اكثر من اربع حرائر با عقد الدائم ويجوز ان يجمع بين اربع حرائر من الدائم وبها شافعي
النكاح المنقطع وملك البنت ثمان عقد الرجل على المرأة في عقد على اثنين من بين فسخ عقد وعقد ثلث في عقد
ولم يعلم السابق من العقود فان اجلنا عقدا زاد على اربع في نفس صحيح ككاف الواحدة قطعا لانها ان سبقت
قطر وان توسطت كانت اما ثلث او اربعة وان تأخرت عنها فان سبق عقد الثلث الاثنين انما بينهما على
الاربع فصح عقد الثلث لانها وانما يجرى ان سبق عقد الاثنين بطل عقد الثلث فصح عقد الواحدة لانها تكون
ثا لثة فيلحق بقدر صحيح الواحدة واما البواقي يقال ابن الجواد من الثمانية لا ينفذ ككاف لان كل واحد
من عقد الاثنين والثلث فيلحق ان يكون بعد عقد الاخرى فيبطل فاذا وقع الثلث نال العمل بعدم وقال
بعض الشافعية هذا غلط من ابن الجواد بل يصح مع ككاف الواحدة احدى العقد بين الاثنين والثلث
لان ان سبق ككاف الاثنين على الثلث صحيح سواء كان قبل الواحدة او بعدها وان سبق الثلث فكذا لا ينفذ
لان في ان الصحيح في الم ذاك فيوقف الامر بسبل الزوج فان ارغى سبقت ككاف الاثنين وصداقاه مع
نكاحها مع الواحدة وان ارغى سبقت ككاف الثلث وصداقته فكذا لا ينفذ لان الزوج لا يرى اولى بين ما يطلب
الفسخ وان رخصت بالعصر لم يفسخ وعلى الزوج نفقة جميعها في مدة الزوج والوجع عند استعمال الفرج
لو ان قبل البيان اعتدت من لم يدخل بها مدة الوفاة ومن دخل بها انقضت الاجلين من مدة الوفاة **الاربع**
لا حائل ان تكون منكوبة فوطئ عليها زوجها او موطوءة بالشبهة لم يحصل البين ويبلغ الى الواحدة **مع ما**
المسوقة من الربع والثلث لان غاية المكن صحته ككاف الثلث فلا تخفى الا الربع الذي اخذت ويجعل ان يكون
الصحيح ككاف الاثنين ففسخ الثلث من نصيب النسوة فيرثها الزائد على الربع وهو نصف سلس بين الواحدة
والثلث لا تخفى لاثنين فيرثون نصف الثلثان من نصيب النسوة بين الاثنين والثلث ككاف الواحدة فيرث
فان اردنا الصلح بثب في نصف السلس بين الواحدة والثلث ولا ما قبل الى من الاثنين والثلثين

الاثنين والثلاث لا حاشي الى رضى الواحد فهو قال ابو حنيفة ان الفساق يفتن على اربعة وعشرين شهرا
لتي تفرجها واحد ها والباقي نصفه للاثنين ونصف الثلث لان الفريقتين في الاستخفاف على الموا لا ينبغي
في حال نقضا لا لم تكن مع واحد ثم خرج اصل المسئلة على اربعة وعشرين لان تكاح الواحد مع كل
حال تقدم او تاخر او قسط وتكاح احد الفريقتين لا يجوز وهو للثاني فان صح مع الاثنين فلها الثلثون
الميراث وان صح مع الثلث فلها الربع فيحتاج الى عتلا فلك وربع واقله اثني عشر لها الثلثون حل وهو اربعة
والربع في حال وهو ثلثه فالثلث ثابت بينين والربع يثبت حال ولا يجب حال فينصف ويحتاج الى شرط
يصل اربعة وعشرين لها الثلث في ما قال ابنه والربع في ما لا ينفق فانية وسهات يثبتان في حال وفيما
في حال يثبت املها ويضم الى سنة فبسر سبعة والباقي على ما ذكرنا وقال ابو يوسف ومحمد ثمانية اسهم الباق
وهو سبعة عشر للاثنين وسبعة اسهم للثلاث على اختلاف تخريجها اما ابو يوسف فانه يغير لنا رة فقول
لا اربعة للاثنين في الهم السابع عشر لانها لا بدعيا الاثمة الميراث والهم السابع عشر سهم الثلث
لانهم يدينون الاثني الميراث والهم السابع عشر سهم ذلك باعتبار حصة اربع الميراث بقرعة عشر
سها اسنوت سنا وعشر الفريقتين في ذلك فيكون بينهما نصفين واما حمل فبغيره الاموال فيقول ان صح فكل
الاثنين فلها الميراث سنة عشر وان لم يصح فلا شيء لها فلها نصف ذلك وهو ثمانية عشر سها لان الرقة
ترث معهن وان لم يصح فلا شيء لهن فيكون لهن نصف ذلك وهو ستة فاتفق الجواب اخذت النسخ
هذا حكم الميراث واما المهر فتايبا ثانيا فبغيره معاها لان تكاحها ثابت واما البواقي فان دخل
بين جميعا فابلنا المسمى احد الفريقتين ومهر المثل الاخر بالمسمى للفرقة الاخرى ومهر المثل الاول واقل
اكثر القدر من الذكر ونقضا الى كل واحدة من الاقل من المسمى ومهر المثل ونقضا الباقي كاتقوا
مسمى لكل واحدة حصون فالمسمى للاثنين اربع ما يروى اكثر من المسمى للاثنين ومهر المثل فتاخذ رة
وتنفع منها الى كل واحدة خمسين وبقيا الباقي وهو ما يروى حصون منها ما يروى بين الخنق وحصون بين الثلث
والورثة فان ظهر محضر تكاح الاثنين فالما يروى لها والتمس للورثة وان ظهر محضر تكاح الثلث فلهن
والتمس وان لم يدخل بواحدة من متاخذ من الذكر اكثر المسبين ولا تدفع في الما شيئا الى واحدة
من والاكثر في المال المذكور واسمى للثلث فتاخذ وتنفق منه ابني بين الثلث والاثنين وما يروى
بين الثلث والورثة وان دخل باحدى الفريقتين اتفقا بالكثير من مسمى المدخل بين وحده ومن مهر ثلثين
مع مسمى اللا في لم يدخل بين ويدفع الى اللواتي التي دخل بين الاقل من المسمى ومهر المثل في الما المذكور
ان دخل الاثنين من ثلثها مع مسمى الثلث اربع ما يروى وذلك اكثر من مسمى الاثنين فتاخذ اربع ما يروى
منها الى كل واحدة من الاثنين خمسين نصف الما يروى بين الثلث وما يروى بين الثلث وبين الورثة فان
ظهر محضر تكاح الاثنين ونقضا اليها الما يروى الباقي للورثة وان ظهر محضر تكاح الثلث ونقضاها مع الما يروى

وان دخل

وان دخل بالثلث من ثلثين مع المسمى للاثنين ثلثا يروى حصون وذلك اكثر من المسمى للثلث فتاخذ الثلث
ما يروى خمسين وتنفع منها الى كل واحدة من الثلث خمسين وبقيا الباقي وهو ما يروى بين
الاثنين والثلث والباقي بين الاثنين والورثة فان ظهر محضر تكاح الثلث ونقضا اليها ما يروى خمسين
الباقي للورثة وان ظهر محضر تكاح الاثنين ونقضا اليها الما يروى ولو كانت المسئلة بها ولك اربع الما
عنده اربعة ومهلنا الزنيب لم يصح محضر تكاح الواحد لجواز نفقه بعد الاربع فان مات قبل البلى ونقضا
الربع او الثلث ولم يدفع شيئا من الرقعة من واما الما يروى فان دخل بين جميعا اتفقا لكل واحدة من الثلث
من سها ما يروى منها ونقضا اليها الاقل ونقضا الباقي بينهما وبين الورثة فان لم يدخل بواحدة من
فيتم ان يكون الصحيح تكاح الذرع ويصل ان يكون الصحيح تكاح الواحد مع الثلث او مع الاثنين فينظر
الى ما الاربع وحده الى مهر الواحد مع الثلث ثم مع الاثنين فينظر الى الما يروى الثلث ويوقف ان دخل
بعض دون البعض فينظر الى دخل بها اكثر من مهرها ويدفع اليها اظلمها ويوقف الباقي بينهما وبين الورثة
ان لم يدخل بها مهرها المسمى ويوقف بينهما وبين الورثة **مسئلة** يجوز للرجل الحرة ان يتا ملك اليها مائتا
من غير مهر ولا شرط اجاها او اها بالعقد الدائم فليصح في قولان وان دخل بجوز الحرة بعقد على الدوام
الاثر ام لا قال في النهاية انه مكروه مع وجود الطول وهو النذرة على المهر وليس بمكروه فان عقد على الاثر
فيكون من العقد على المهر كان العقد مائتا ومير قال ابو حنيفة بشرط ان لا يكون عتله حرة فان كانت عتله
حرة لم يجر له العقد على الاثر وان لم يكن عتله حرة مازله العقد على الاثر سواء وجد الطول وخات العتلا
لعموم قوله فتا ولا يروى من غير مشركة وادواه ابن كثير عن بعض اصحابنا عن القاسم قال لا ينبغي ان يخرج
الرجل الحرة الموكنة اليوم انا كان ذلك حيث قال ابنه فتا ومن لم يستطع منكم طولا والطول الما ومهر الحرة
اليوم مثل مهر الاثر وامل ونقضا لثني نعمل في الكواثر من النجس بها ان الحديث يدل على الجواز ايضا
وللاصل في عموم قوله فتا فانكم اما ما جاكم من النساء ولان القدرة على التكاح لا تمنع تكاحا اخر بل وجو
التكاح كسائر الاثت والناسر وهذه حجة اخرى حجة وقال الثوري اذا خاف العتلا جاز له العقد على
الاثر وان كان واجدا للطول وقال الثوري في من لا يجوز للسلم من بيع الاثر الا بثلث شرط ان تكون
مسلمة ولا يجزى طولا وخات العتلا وير قال ابن عباس وجاز للرجل وطا ومن مهرها مائتا والرجل
وفي الفتا مالا لا لا ولا في الثاني واحد لثني فتا ومن لم يستطع منكم طولا ان يملك المحضا الموشا
فما ملك ابانكم من ثيابكم الموشات ومنها دليل ان احد هاتين لم يستطع منكم طولا ان يملك غير
معه وفضلا هكذا قال ابن عباس والمحضا اراد به الموشات الموشة ثم اعترض فقال فان قالوا معنى قوله
ومن لم يستطع منكم طولا ان يملك المحضا اراد به الوطى منها وكان قال ومن لم يستطع منكم طولا وطى
ملك اليها وهكذا يقول واجاب بان هذا فاسد من ثلثه وعده احد هاتين شرط جواز وطى ملك

اليهم من عدم القدرة على وطء العرف والثاني لا يجوز طء على ملك اليهم لا يقال فانكروا من باذن
اهلهم والثالث ان قال في ثبوت الابتناء ذلك من ثبوت العتق منكم وليس من شرط جواز وطء ملك يمينه خوف
العتق منكم وليس من شرط جواز وطء ملك يمينه خوف العتق منكم من شرط جواز وطء ملك يمينه خوف العتق
منكم وليس من شرط جواز وطء ملك يمينه خوف العتق على نفسه وروى جابر بن زناد عن عبد الله بن مسعود قال
يبيح الله من ابن عباس مثله هذا اعرف ما ذكره الشيخ وقد روى في ثبوت حديثين من حديثين احدهما عن
بشير بن السمير في الحديث يزوج الاثر قال لا بأس اذا اضطر اليها والثاني عن محمد بن مسلم عن الباقر في قوله
عن رجل يزوج المملوك قال اذا اضطر اليها فلا بأس وهو يبيح ثبوت ابا من مع انتفاء الضرورة لكن في ثبوتها
ضعف والاقوى ما ذكره في تبيينه ولا يبيح على الكراهة كما قال في التبيين اذا عرفت هذا فقد شرطنا في
جواز نكاح الاثر المسلمة شرطين عدم الطول وهو وجوده من الخوف وخوف العتق وهو خوف اقراره وشرط
بعض الثابتين فانما وهو ان لا تكون مخدومة وضعفه الباقر لان اذا كان مخدوم في اخر من العتق الا
ان صغره لا يوطأ مثلها فلا يمنع اذن من نكاح الاثر اذا وجد من يزوج منه مخدومة جازله نكاح الاثر اما عندنا
فلا والله عندنا شاهد فلان عليه ضربا في غلق الدين بن مشر وكذا اذا نصبت الخوف بنا خبر هذا انها او
تفويض بعضها لان لها نظاما لغيره من هذا فيما يبيح نفسه وكذا اذا قبل له الصداق باذل بزيعة او بغير
لم يزل يخل المني في العقب وجوب الدين عليه في القربى فاذا كانت مخدومة صغرة لا يمكن وطؤها
فيما في العتق جازله ان يزوج ما نكح وكذا اذا كانت الخوف كبيرة فانه لا يصل اليها وكذا اذا كان واجدا المهر
الاثر لا يبيح القسوة فيجب جازله ان يزوج ما نكح اذا وجد من يزوجها او يزوجها بغيره ام لا فلا يشا فغيره فلا
احدها يجوز نكاح الاثر لان الله تعالى شرط في جواز نكاح الاثر ان لا يتطبع نكاح المختصا بالموثقات والثالث
موجود والثاني ان لا يجوز وهو الصحيح عندهم لان الله تعالى شرط خوف العتق والواجب له في ذلك
فيما في العتق واذا لم يزوج اهل البيت الاكثر من هذا مثل كان له ان يبيح الاثر ان وجودها باكثر من
مهرها بغيره عدلها **مسئلة** اذا جوز نكاح الاثر ما شرطنا من احوال وجوبها في نكاح الاثر وجوبها في نكاح الاثر
الشيخ والثالث في عدمها من تقدم فانما يجوز له ان يبيح اكثر من واحدة فاذا كان معزاة من نكاحها
له ان يزوج بانزاعه وبه قال ابو جعفر وما لا خلاف في قوله نعم او ما ملك ابائهم وقوله نعم فانكروا
ما طاب لكم من النساء لان كل امرأة جازله ان يزوجها كان له ان يشترى العبد من جنسها كالمرة وقد
الشافعي اذا تزوج الحران يمكن وطئها لم يبيح ان يزوج باخرى وبه قال احمد لقوله نعم فانكروا
العتق منكم واذا كانت مخدومة فلا يبيح العتق وبه قال الاثر لان خوف العتق ليس بشرط في نكاحها
وقد بينا ان الاثر يبيح على الكراهة دون التحريم اذا ثبت هذا فنلزم وجوب بائنين دفعة واحدة مع
سنة فاما في حديثه والذوق قال الشافعي في هذا فنلزم وجوب بائنين دفعة واحدة

عنه وليس احدهما باء له من الاثر كما اذا جمع بين اثنين فان تزوج واحد بعد واحدة مع عتقا
ويطلق الثاني عند الشافعي **مسئلة** يجوز للحران تزوج بائنين ويحرم عليه ان يزوج بائنا ثم يزوج
بزوج بائنين واثنين وليس له ان يزوج بائنا وذلك اما في مخالفة في ذلك الثاني فيكون الشافعي
يحرم عليه ملاء على امره على بل له ان يزوج امره واحدة وذلك حرام وليس له ان يزوج بائنين وان
لم يكن مع حذوقه قال ابو جعفر ان لم تكن مخدومة جازله ان يبيح ما لا بأس به من الحران وان يزوج بائنين
اما بعد واحد وعقود متعددة كيف شاء لنا على تعميم ما زاد على الاثنين الاثر فزوج من الاثنان في
الباب على الاصل **مسئلة** لا يجوز للرجل الحران يجمع بين حرة وامرأة الدائم الا باذن الخوف فان اذنت بها
النكاح كما عند علماءنا اجمع خلافا للعامة للاصل ولقوله نعم فانكروا ما طاب لكم من النساء ما نكح من النساء
في جواز تزوج امره قال ان شئت الحرة ان تقب مع الاثر فان وان شئت ذهبت الى اهلها المحدثين
الصحيح عن يحيى اللدزي عن الشافعي قال سئلت عن رجل كان له امرأة وليلة فزوج حرة ولم يعلم
بان له امرأة وليلة فقال لا ان شئت الحرة اقامت وان شئت لم تقم قلت فلا مذلة في هذا فغيره قال
نعم باسئله من قومها **مسئلة** اذا جمع بين الاثر والعرف فاما ان يقرب العقدان مثل ان يكون له بنت
وانت من وجهها من رجل او زوج بنت غيره بوجوه كالأمر وانفسه فان كانت الخوف عالما بالجمع واثنين فيصير
عند علماءنا خلافا للعامة وان عتقت ولم تقرب نكاح الاثر ضد نكاح الاثر وان لم تقم فان رضى
مع العقدان والامتناع نكاح الاثر ضد نكاح الاثر لان جلا طول الخوف وهل يفسد نكاح الخوف له قولان بناء على
الصفقة والبيع كالوفاة وما بعد فان العقد في الخوف وهل يبطل في العبد قولان فان قلنا يبطل
في العبد مختلفنا ثانيا في ثبوتها فثبت من يقول ضد نكاح الاثر لغيره الركن من يقول ضد نكاح
العقد لغيره الركن من يقول ضد نكاح الاثر لان العقد الواحد يفسد خلافا لغيره فان قلنا لا يفسد العقد
العبد او قلنا يفسد لغيره العوض لم يفسد نكاح الخوف لان جهالة الصداق لا تقصد النكاح واذا
قلنا ضد لان العقد يفسد خلافا لغيره وان قلنا ان النكاح فاسد فلا كلام واذا قلنا
يصح في الخوف فثبت مهرها قولان احدهما يبيحها هذا المثل والثاني يبيحها هذا المسمى اصل حديثي اذا
تزوج امرأتين يجوز له نكاحها وبه قال احمد خلافا لغيره اهل البيت فيمنع الصداق قولان وكذا اشترى عتق
من رجلين لكل واحد منهما اهداها بشئ واحد هل يبيع قولان احدهما يبيع هو الذي ذهب اليه
علمنا لان جملته التي معلومة في نكاح العبدان الواحد والثاني لا يبيح لان العقد مع الاثنين يبيح
العقدين فيكون عوض كل واحد من العتقين مجزيا فاذا قلنا انفسه الشئ موجب لكل واحد من
المثل واذا قلنا نصح قسما المسمى على مهرها فاحضر الاثر سقطوا حق الحق ثبت وهو المعتقد عندنا
والثاني واذا قلنا على ضد نكاح الخوف لان النكاح يقوم في نفسه ولا يفسد بغيره في بيع من تزوجها

منطوقها من خبره بناءً على كساح وحده ثابت والقسمة من الخبر المرفوع سلطان وابطل بان اللفظ لم يجمع
الحال والحرمان وانما تقدمت بعد خبرك بنحو وبطل الخبر بناءً على اخرائه من صحة العقد من لورصيت الحرة بالجمع
ولو لم يرض بكساح نفسها قبل بطل كساحها اشكال وان ابطال في صحة كساح الامتثال ولو فرق بين
حرة وامتنع فالحكم كما تقدم في الامتثال الواحد وعند الشافعي بطل العقد على الاثنين وظاهره في
الحرة قولان عند ابو حنيفة بطل العقد على الاثنين لان شرط في كساح الامتناع ان لا يكون عند حرة
لصحة العقد على الامتناع والحق على الغائب فان سبق عقد الحرة وتزوج الامتناع عليها فان كان باذن الحرة
العقد عند علمائها خلافا للعامة وقد تقدم وليس للحرة بعد رضاها الصنع العقد الامتناع من امره
الحرة بعقد الامتناع بطل عقد الامتناع لان ما في الحلية في الحسن من الصادقة قال في تزويج الحرة على الامتناع
ولا تزويج الامتناع على الحرة ومن تزوج امره على حرة فتكاد حرة انا عرفت هذا فان دخل بالامتناع قبل اذن الحرة او
تزوجت التي هي مشروطا ونصف من هذا اذا في ما رواه حذيفة بن منصور عن الصادق قال سئل عن رجل
تزوج امره على حرة لم ينادها قال يزني بيها قلت عليه ان قال نعم اشاعه سوطا ونصف من هذا ان
وهو صافر وهل الحرة ان تصنع عقد نفسها وتعتزل الاوج قال الشيخ نعم ويكون ذلكا فرافا بينهما
التزوج اذا اعتزلت ثلثا فواء وقال الشيخ ايضا في الثباني من شرط صحة العقد على الامتناع ان لا يفتها
ان لا يكون عند حرة وهكذا عندنا الا ان نرضى الحرة بان تزوج عليها بانه فان اذنت كان العقد صحيحا
عندنا ونرضى عقد عليها بغير اذن الحرة فان العقد على الامتناع وروى اصحابنا ان الحرة بالجماع بين
تصنع عقد الامتناع فتصح عقد نفسها قال والاول اظهر لان اذا كان العقد بطل لا تصح المصاهرة ويدل على
انك ما رواه الحلية في الحسن الصادق قال ومن تزوج امره على حرة فتكاد حرة تطهر بطل على جواز فتح الحرة
عقد نفسها ورواهما في الموقن عن القسم من رجل تزوج امره فقال ان شئت الحرة ان تقيم معي
اذا كنت وان شئت ذهبت الى اهلها قال قلت لرفاه لم ترضي بذلك وذهبت الى اهلها لم يعلل
لذا لم ترضي بالمقام قال لا سبيل له عليها انا لم ترضي عن تعلم قلت لدها بها الى اهلها طلاق قال نعم انا
خزيت من منزله اعتدت بثلث اشهر او ثلث اخوان ثم تزوج ان شئت اغارعت هذا فقال ابن ادم
اذنت الحرة واعتزلت وميرت الى نفقها عندها كان ذلك فاقا بينها وبين الزوج ولا خلاف الامتناع بالعقد
الاول فلا بد لها من عقد ثان لان الاول يقع بطلان قبل الرمي والاذن وذلك مني ومنه والى
على الصائم قال اذا كان عقد الحرة سابقا لعقد على الامتناع وان كان عقد الامتناع سابقا لعقد
فان كانت الحرة عاملة لم يكن لها اختيار في منعه عقد هاتين فصح عقد الامتناع وان دخلها على الامتناع عليها
دليل على الرضا وان لم تكن عاملة لم يرضى بعد العلم كان لها منعه عقد نفسها وليس لها منعه عقد
الامتناع لان موقع شروها سبيل الى بطلان رواه في الاذني الصحيحة عن الصادق قال سئل عن

رجل كانت له امرأة وليلة فزوج حرة ولم يعلمها باكر امره وليلة فقال ان شئت الحرة اما مشوان شئت
لم نكح الحديث وقال العامة لا يبطل عقد واحدة منها الا بعد ان يخطب فان قال نكح حرة على امره بطل من كساح
الامر ولو بعد لما تقدم وما رواه العامة من خطبة وابن عباس انها لا اذا تزوج بامرهم تزوج حرة بعد
بعد ذلك فلا يبطل كساح الامر ولا خلاف لها واستدل الشيخ على جواز فتح كساح الحرة ان اختارت الحرة بالجمع
الفرقة وانما هم وقد تقدم في **الاول** اذا تزوج الحرة لوجود الترتيب عدم الطول وقوف الف ثم
زال الشرطان واحدهما لم يبطل كساح الامر وبطل جميع الفضا وقال المذني اني هو وجب الطول للحرة
بطل كساح الامر وهو خلاف الاجماع **الثاني** عدة الحرة لا تمنع كساح الامر سواء كانت العدة رجعية او بانية
لان يجوز عندنا كساح الامر على الحرة اذا رضيت الحرة فبها في الرجعية يكون العقد موقفا وان رجع
الحرة فصح عقد الامر بطل عقد الامر وان رضيت الحرة فبها في البانية صح عقد الامر وقال ابو حنيفة
عدة الحرة تمنع كساح الرجعية وقال ابو يوسف ومحمد يجوز عقد الحرة في عدة البانية لا فيقاع
الكساح بعد البان فلم يوجد عقد الامر على الحرة ولهذا المؤلف ان لا يزوج على طهر بانها تزوج امره
عندها لم يفت واجه ابو حنيفة بان الكساح قائم من وجوبه بل قام ببعضه كما مر وهو العدة وهو جوف
النفقة يثبت النسب الثابت من وصريه بالثابتين كل جري باب النكاح **الثالث** ان تزوج
اربعا من الاما وضمان الحرة في عقد واحد فان قلنا يبطل العقد فانفس العقد على من يضل العقد
عليه بطل كساح الجميع وان قلنا يتجزأ فان جوزنا كساح الامتناع الحرة اذا رضيت فان رضى جميع الحرات
بكساح الامتناع بين اربع حرات وتلك وان لم يرضى الحرة فبها من الحرات
قال ابو حنيفة صح كساح الاما لان الزوج بالحسن بطل فصح كساح الاما **الرابع** ان تزوج كاتبة
ووثيقة في الوثيقة واما الكاتبة فان جوزنا انبلا كساحها المسلم صح والافلا والشافعي فكلان
مبنيان على تقريب الصفة وكذا ان تزوج محل محلة ومحرمة فسد كساح الحرة وان كساح المحلة على الوثيقة
وكذا ان تزوج اختا وجنينة **الخامس** ان تزوج من محل له كساح الامتناع اربع حرات في عقد واحد
فان قلنا يبطل العقد في الرابطة هنا وان قلنا بالتجزئة فان اختار الحرات كساح الامتناع من حرة بين اربع
من شامهن وضع عقد الامتناع سوا كانت الامتناع او الحرة وقال الشافعي يبطل كساح الحرة لان المعسر
الخائف من العت يجوز له كساح الامتناع فان تزوج بها واربع حرات تجاوز العدة مجزئ ومنه والى
كل واحدة فاما العقد فاذا فسد الكل لم يفسد احد بها على الاخرى كالمجموع بين الاثنين ولو كان ثوبا
فسد كساح الامتناع وان في كساح الحرة القولان **السادس** ان تزوج بامرهم قال كنت واجدا للطول حين العقد
فان صدق المولى وجوزنا الامتناع الطول حكم بقاء الحق العقد فيها وان كذبكم بقسا الكساح
من الزوج خاضع ولو كان في يده مل فقال هذا استفد من بعد العقد ان القول غير لان الطل صخر

النكاح **السابع** لو جلا لشرطان فزوج بانرا سيرة ثم مات اجود انفسه النكاح لا يملكها الزوج انما لا يملك
اليمين والامام بنينا فان كان وصيها ابوه لا يجني ويذل الاجنبي الوصية وخوجب من الثلث لم ينفق
النكاح قال بعض الشافعية هذا اذا قلنا ان شرطه بالقبول لان الموصي لم يرض من الموت وان قلنا
ملك من بين القبول انفسه النكاح لان قبل القبول كان ملكه ثم الوارث ومنهم من قال لا ينفق على
هذا القول ايضا لانها تكون في حكم مال الميت الى ان يقبل وان لم يخرج من الثلث فان لم يرض الوارث بطل
النكاح وان اجازها فان قلنا انه عطية منهم كان منسوخا اجازوا ان قلنا يكون تنقيذا لما فعله الموصي
لا لو خرجت من الثلث **الثامن** حكم المعتق بغيرها حكم الانحراف فليس لها ولا جوار يسير العبودية كانت
كالانحراف لغيره ان يزوج من بينها اكثر من اثنين تغلبا للحرية لولا اننا اصبنا ملا ان في هذه المدة
من فروع على غيب وصهر ورضاع ولم اهل عنها جازله ان يزوج من المدة بغيره لان النكاح من ذلك
شبهة ولو اخلطت هذه الحرة بعدة محصور لم يفر كما لو انقلب صيد من رجل لم يحرم على غيره الا صبيها
ولانها غير متبقة في البلد لجواز ان تموت او تفرج قبل ان يملكه المحصور **التاسع الثاني** ما يتعلق
بالعبد **مسئلة** للعبد ان يزوج حرة من لا يملك او اربع امار او حرة وامين وليس له ان يعقد على
حرة ولا امر ولا على ثلث امار حرة لان في حرة بغيره الاثني من عملنا اجمع لما رواه الهاتر عن الحكم
عنه قال اجمع اصحاب رسول الله على ان يملك العبد اكثر من اثنين ومن طريق التامه رواه محمد بن مسلم
في الصحيح عن الباقر قال سئل عن المملوك يزوج اربع حرات قال لا يزوج الا حرتين ان شاء او اربع
الصحيح عن الحسن بن محبوب عن الصادق قال سئل عن المملوك ما يملك من النساء قال حرتين وان كان
ومن رواية عن الباقر قال لا يجمع العبد المملوك من النساء اكثر من الحرتين ولان الحر اقل من العبد فلا
يلحق ما وانه من العبد من الحر او كان عليه نصف العذاب كذلك يلق له نصف الحر او الجوار
الاربع من الاما له فلان الروايات ذلك عليه والمساواة للحر هنا متبعة لان الانحراف من الحر
فجاز ان يساوي عده الحر في الحر في الاما وخالف جميع الهاتر في ذلك لان الشافعية فلا يملك العبد
على اثنين ولم يرض يرض ان يكونا حرتين او امين وليس له ان يملك اربع من اثنين ورواه الهاتر
عن عطاء عن عمار بن عبد الرحمن ورواه عطاء عن الحسن بن علي ورواه عمار بن علقمة الا ما حكى عن الهاتر
وربما يروى بالاداء وروى ثور فانهم قالوا قل له اربع ولم يرضوا بين الحر والامام لعموم الآية
ولان هذه طريق الشهوة واللذة فاستوى فيه الحر والعبد كما لا شك والمغرب والاشارة المار بها
الاحرار لظهور ملك ابا انهم او بعض باء لنا عليه ويقد النكاح الما كل لانه غير متبقة على التفضل
وهذا متبقة على التفضل فان بالنسبة فادف من الانحراف فافترق فيه الحر والعبد كما لا شك والحدود في صحيح
الشافعية وروى عن الحكم بن عيسى قال اجمع اصحاب رسول الله على ان لا يملك العبد اكثر من اثنين

فمنه

وهو يخلل الاول على الامور هذا الحديث على الحر **مسئلة** العبد كالحرة ان يزوج
الحرة والامام معا اذا رضيت الحرة سواء نعت العبد او اعتدوا اذا كان مختصا جازله ان يزوج
وهو قال الشافعية واحد في اشهر الروايتين عن علي بن جازله ان يزوج بامره من غير جنسها
لحره ان يزوج الحر على الامم وقال ابو حنيفة اذا كان مختصا لا يجوز له ان يزوج بامره من ملك
يضع حرة لا يجوز له ان يزوج بامره كالحرة والفرق ان الحر عليه ضربة استرقاق وله **مسئلة** حر
تزوج المسلم الحر والعبد الكتابية فولان بائنا انهما يزوجا بعد احدهما وهو من غير
مسعود بن علي الصولي البصري ومجاهد والزهري والاك والاوزاعي استحبوا الشافعية لقوله تعالى
ملك ابا انكم من قبل انكم الموضات فدل على انه لا يجوز غير المؤمنين وقال ابو حنيفة يجوز للمسلم
او العبد التزوج بالامم والنكاح امير لان كل امر جاز وطوها مملك اليمين جاز بالنكاح كالمسلمة والفرق
انه لا يرضى الى استرقاق الحرة وللمسلم ولدها يكون رقيقا لسيدها والامم الحرة ترضى
الى ذلك مع انه قد امتورها بنفسها من جهة الكفر لان الفتا كان يسيب الكفر في كماله سيرة عندها
الكفر وعدم الكتاب ومخالفة الوطى مملك اليمين لا مزاوية الا في امر لا ينفذ بعد ومعه
مسئلة قال بعض الشافعية يجوز نكاح الامم الكتابية دون الحران العبد ساواها في الوقاها
فقتت غير الدين فهو بمنزلة الحر مع الحر الكتابية والحق المساواة لان كل امارة لاهل الحر لاهل العبد
كالجوسية واذا ذكره ليس بجميع لاننا نكاح الامم لانهم احرارها نفسا من جهة الكفر وهو موجود
عنها فاما الكافة ان يزوجها لان الكافة لا مزاوية لها من الدين وكذا الجوسية والوثنية قبل
لاهل منها والشافعية ومالك في المسلمين هذا احدها والثاني لا يجوز لاهل الاصل للمسلمين
قل للكتاب كالمدينة والفرق ان المدة حادوت بحكم المسلمين باسلامها المتقدم اذا عرفت هذا في
صف يهل مناح حراتهم بطل نكاح ابا انهم مملك اليمين فالمسلم يجوز عليها مملك اليمين وكذا الكتابية
لقوله تعالى الاعلى ازواجهم او ما ملكك ابا انهم فانهم غير ملومين فاما الجوسية فيجوز نكاحها لانها
وضع الشافعية ومن يملكها مملك اليمين لا يزوجها نكاح حراتهم عند كالمدينة اذا ثبت هذا فان
الحرية من اهل الكتاب يجوز نكاحها اعتبارا با الكتاب دون الدار وقال الشافعية لا يزوج
نكاحها خوفا من ان تقتل من دينه او لا كان سبيها وهي حال من او معها ولده فغيره ولما فيه من
كثير مع انكارها اذا اقام مدهم هذا ان جوزنا نكاح الكتابيات بالعقد الذي **تدليل** الحق
بعضها كالحرة في حق العبد حتى انه لا يجوز له ان يزوجها فاشتبكوا فاشتبكوا من كل واحدة منها ولو
جوز لغيره ان يضيف اليها انه كالحرة لولا اجتماعه عند **النوع الثاني** استيفاء عدها **مسئلة**
اذا اطلق الحر والعبد زوجا لحره ثلث طلاقا بينهما رجعا حرة عليه فانه تنكح رجعا

غير سواء كان في نكاح واحد او اكثر في مجلس واحد قبل الدخول او بعده وبدخل بها الزوج الثاني وثالثا
مطلو او غيره وتنفس عدتها فان طلقها فلا طلاق له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد بالطلاق
الثالث وروى العامة عن عائشة قال حدثت امرأة رفاعه عن ابيها الى النبي ثم قال اني كنت رفاعه
مطلقة فت طلاقا فزوجت بعد عبد الرحمن بن الزبير وانا مع مثل حديث الثوب فبسم رسول
فقال الزبير بن ابي رفاعه لا خير تدوني عيلة ويذوق عيلة من طريق الحاضرة لانه
ان يصير من القوم المرأة لا تفل زوجها حتى تنكح زوجا غيره ويدوق عيلةها **مسئلة** لا اعتبار عندنا
في عدل الطلاق بالزوجين فان كانت حرة لم تنكح على الزوج الا بعد الطلاق الثاني لانه بينهما رجوعان
كان الزوج حرا او عبدا وان كانت امه لم تنكح من غير طلاق الا بعد الطلاق الثاني لانه هو كان الزوج
او عبدا والعامة جعلوا لا اعتبار بالزوج فان كان حرا حوت عليه بعد الطلاق ثلثا وان كانت
زوجته وان كان عبدا حوت عليه بعد طلقين وان كانت زوجة وثباتا النكاح في ذلك انما اذا
عرفت هذا فاذا طلق الرجل حرة وثباتا النكاح في ذلك انما اذا عرفت هذا فاذا طلق الرجل ثلثا
للعدله بنكحها فيها رجلا ان حوت على الزوج ابدان طلاقا للعامة وثباتا **الفصل الرابع في الوفاء**
لا يجوز للعبدان ان يعقد على انفسهم ولا التي يملك بعضها ولو ملك زوجة او بعضها اضع النكاح
لان ملك البهي يملك به الزوج والمنقعه والنكاح لا يملك به الزوج بل من اذن المنقعه فكان الاول
منقطع الا منعت بالاقوى ولا يجوز للمرأة ان تنكح عبدا ولو ملك زوجها او بعضها اضع النكاح والا
انما التنا في الاحكام فان العبد يجب عليه طهر مولاه فاذا طلق منها لغيره في بلد وجب عليه ايجابها
لمجرد الملك والزوجه يجب عليها طهر زوجها فلو طلقها السف الى غير ذلك البلد وجب عليها طهر
وفد طلبها الى الفراش فطلب منها المضي حادثة في ذلك الوقت واذا حصل التنا في الاحكام
وجب اضع الجمع بين العقد والملا واذا امتنع الجمع بطل الاضعف وقب الاقوى ولا فرق في
ذلك بين الصق والمهر والمعتق بعضها والمكاتبه وام الولد كذا في جانب العبد ويجرم ايضا
وطرح جارية له فيها من ملك كجارية من اكناب مكاتبه واكتسب عبده المادون الذي يكون لان حق
الملاك هو الملك من غير ضائف للنكاح **مسئلة** فيباح وطى الا وبتلته اثباتا احد ما ملك
البهي ولا خلاف في هذا الثاني العقد على من باذننا هلم ولا خلاف في منع التراضي الثالث الطلاق
فاذا اهل الرجل العير نكاح جارية له ولو طهرها من غير احتياج الى عقد سوى ذلك عندنا كذا علمنا
وخالفنا جميع العامة لانا قوله تعالى وما ملك ابائكم وهو يصدق في المتنازع لانه شامل للملك العبيد
ملك المنقعه وادناه محمد بن مسلم قال سئل عن رجل يملك جارية فزوجها جارية قال هي
له طلاقا احلها وفي الصحيح عن ابي بصير عن الصادق قال سئل عن امرأة ملك لا ينهاج

قال مولد لانه قلنا انما قلنا قال لا انما قلنا له انما قلنا وفي الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد عن ابي
قال سئل عن امرأة املك لي جارية قال ذلك لك قلت فانها كانت تزوج فقال كيف لك بها في قلبها ان
عليها انها تمنع فلا ابيع المانعون يقولون نعم والذين هم حاقطون الاطراف واهم او ملكها بائناهم
فانهم خير لموسين من ابيهم وادنا لانا فذلك هم المادون وهذا النوع ما بيع من الذرية والملا وادناه
رواه محمد بن يعقوب وفي الصحيح قال سئل عن الرجل يملك جارية قال لا ابيع للزوج عار الباطل
من القوم في المرافة تقول لزوجها جارية لك طلاقا لانه لا يملك لزوجها الا ان تبهر او تقبله والجواب
عن الاية ما تقدم من اندراج صورة الفراع تحت ملك البهي وعن الجواب الاول ان الاية لم يستند
الى امام مع ان الحديث لا يدل على التحريم بل الكراهة والرواية الثانية ضعيفة السند مع قصورها عن الدلالة
على المنع لان ما يوجد للفقهاء المتأخرين لا يباح وهو التحليل قال الشيخ في تهذيبه ينبغي ان يراجع
ذلك لفظ التحليل فيقول الرجل لما لك لانا من صلبها فندخلها في حل من وطى هذه الجارية
او املك لك صلبها ولا يجوز لفظ العارية في ذلك وذهب بعض علماءنا الى جواز استعمال لفظ
الاباحة ايضا فيقول اعتك وطى هذه الجارية واللفظ العارية لا يجوز الوطى بمجرد ذلك خلافا لما
لان الاصل عصية الزوج ومنع النكاح فيها فيجوز ما اشتمل على لفظ التحليل بالقليل والى البياق قال
سئل الفهم وضعه عن عارية الزوج فقال حرم ثم مكث قليلا وقال لا بأس بان يملك الرجل
جارية لا يخرجه ولا يخرج ما اشتمل على لفظ الاباحة لانه شارك التحليل في المنع من كل وجه فيكون
قاله وفي البياق على المنع **مسئلة** اختلف علماءنا في التحليل والاباحة هل هما عندنا نكاح استعمال
منه على وجه الجواز لا شرعا في اسبابه فوضع الانتوا بعضهم نعم وقال آخرون ان تحليل منقعه و
الاصل في ذلك ان الله تعالى حصل اسبابا لابياحة في الزوجية والملا يقولون انما لا يملكها الا على انفسهم او
ملك بائناهم فاحتاج علماءنا الى تخرج هذا الحكم واسناده الى احد الامرين والاقوى لانه لانه
لا يملكه لملك المنقعه عن غير عوض الا ذلك اذا عرفت هذا قال الشيخ في تهذيبه في التحليل
معينه والوجه عدم اشتراط ذلك للاصل **مسئلة** لو وطى من حلك وطى الجارية فبانت بولدها
لاقوى ان يكون حرا ولا يجزئ فيمنع من ان يكون ابنا لملك او عقد وولد كل منها حرا اما
وارواه زوار في الحصص عن القوم قال ذلك له الرجل يملك جارية لا يملكها الا باس من ذلك فان
بولدها قال نعم البير وزاد الجارية على صاحبها فكذلك لانه باذن في ذلك قال انه قد اذن له وهو لا
باس ان يكون ذلك وارواه اسحق بن عمار عن القوم قال ذلك له الرجل يملك جارية لا يملكها
خلقت جارية لا يملكها قال بطلان ذلك ما احل الله فبانت بولدها يملكها من ابويها وهو احد
البنين والثاني ان يكون الولد لولاها وعلى اسر ان يثبت له ان كان له وال وان لم يكن له

مالا استعفى ثم قال ان شرط ان يكون الولد كان حرا على ما شرط ولنا في قولنا ان كقولهم قلها ان
بما اذا انت الجارية الموطوءة باذن الراهن بولد كان حرا الاضا بالمرته ولا يلزم فيه عندنا ولا الشافعي
قولنا لان شرط من عبد الملك مثل القتم عن الولد جعل له جارية قال هو له حلال فقلت ان
جاءت بولد منه فقال هو له موطوءة الجارية الا ان يكون اشترط على مولد الجارية من اهلها ان جاءت بولد
منه حرة وطريقا جازنا او وضع يكون العمل بها **مسئلة** قال الشيخ في الامور ان يجعل عبد في حل
من وطى جارية فان اراد ذلك عند له عليها عقدا وجوز ان يرد على الامل وقوله تعالى فانكح من باذن
اهلهن والشيخ في قولنا ذلك على ان يملك منفعة والعبد ليس اهلا للملك وما رواه علي بن عيسى
الصحيح عن الطائفة من سئل عن المملوك اهل لان يطأ الامر من غيرته فيجوز اذا احل له مولاها قال لا **مسئلة**
قد بينا ان بعض طائفتنا شرط في نكاح المولا عدم الطول وخوف العنت فلو كان فخره لا يمكن الا
بها الصغرى والعزى والغاية والمجنونة والمهزومة والبيضا والوتقا والمفعاة لم يمنع من نكاح الامر وهو
احد وجهي الشافعية لا ينفذ بهذه الخوف فجاز له نكاح الامه والثاني للشافعية المنع لما فيه من
تنكح الامر على الخوف وروى في ذلك ايضا عن علي بن ابي طالب ولا نكاح الصغرى والغاية مثل نكاح البنت والحائض
في منع نكاح الامه ولو ادعى على نكاح حرة لم يجر له نكاح الامه على هذا القول وهو قال الشافعي وقال ابو حنيفة
لا يشرط وهو الوعد عندنا على ما تقدم ولو قلده على نكاح حرة رتقا او فورا صل له نكاح الامه على تقدير
عدم الطول للشافعية ومنها احدى ان له في النكاح كثر من الاشياء عانت بها والثاني المنع لان ما هو
المفقود لا يصل وكذا الوجهان فما لو قلده على نكاح ربيعه وكذا المجنونة والمجنونة ولو كانت الحرة بعد
على نكاحها مضافة عن الغيرة نكاح الامه **مسئلة** الجامع لشرائط النكاح يجوز له ان ينكح امر صغيره الا اهل
النساء لم ينعى عار منه عدم بعض الشرايط وقال الشافعية ان قلنا ان وجود الخوف الصغير في نكاحه لا
يمنع نكاح الامه فلا ينكح الامه الصغيرة لامر لا با من بها من العنت وان قلنا بمنع نكاح الامه فلا نكاحها الخ
للصغيرة والكبرى في الجواز كما لو الخفت بها من المنع ولو كان قادرا على نكاح حرة غابته عن بلدته قال بعض
الشافعية ان ينكح الامه واطلق وقال بعضهم ان كان يخاف العنت في ذلك قطع المسافة او يلحقه شقة
ظاهرة في الخروج اليها فلا نكاح الامه والا فلا وان قلده على صداق حرة كذا بيننا في سوغناه لم يكن له نكاح
الامر وللشافعية ومنها احدى ان يجوز له نكاح الامه لان الشرط في الامه ان لا يستطاع طول الموصات في
حصول الثاني المنع لا يمتنع منها عن ارفاق ولده ولهذا لو كانت غيرة كذا بيننا لم يجز له نكاح الامه كما
لو كانت غيرة مسلمة ولو لم يرض الخوف الا بالكثر من مهر المثل وهو واحد فللشافعية وجهان احدهما ان لا ينكح
الامر والثاني ان ينكحها كما اذا بيع الماء بالكثر من ثمن المثل فان له العهل عندهم الى التيمم وخوف بين
التيمم والشافعية ان الحاجة الى الماء تنكر والنكاح يتعلق برأى كذا لا بعد باذن الماد منها مغفلا ولو

بيعت الرقيق بثلثي قال والمكفر واحد لها مثل بطله والصلوم فيها واذا لم يجد المهر كان ربيعه الخوف
موجب فللشافعية وجهان احدهما ان لا يجوز له نكاح الامه لثمن من نكاح الحرة واطرها الجواز ان يشرط
شغول امره في الحال فقد لا يصدق رجا عند توجع الطلب عليه وكذا لو بيع من ربيعه ما يفي بصلاتها او يدين
بشأنه باجرة معجلة ولو رضى الخوف بان ينكحها بلا مهر لم يمنع نكاح الامه لانها نظا لغيره فلا يخلو بعض
الثنا في غير ولو رضى بغير مهر المثل وهو حرة فالأمر لا ينكح الامه لثمن من نكاح حرة وهو واحد
الشافعية والثاني ان يشرط ما بين المهر وبين بطله فضا العادة بالسابع في المهر ولا يخلو بكثر من نكاح
وهو من مال او جارية لم يصب قبول وجاز له نكاح الامه **مسئلة** قد بينا ان بعض طائفتنا شرط خوف العنت والامر
المفتة الشديدة وانما يتم بغير الشهوة وضعف القوى والمراد بهذا الزنا من كل ادب سب الشبهة والاهل لا يملك
والعقوبة في الآخرة وابو حنيفة لا يشرط ذلك وهو لا يفرق الجرب لا يصدق منه الرطب بما عاين لا يخلو
قال بعض الشافعية لا ينكح امره وقال بعضهم ينكح من خوف العنت والفاروق على نكاح امره لثمن من نكاح الامه
لا يشرط طوطى الخوف الذي هو شرط في الاخرى والعنف لا ينفذ في ذلك لان فيه خاف بعض العنت ولو
كان في ملكه امر لم ينكح الامه وللشافعية قولان وعلى الاول لو كانت الامه التي يملكها غير حرة عليه فان وثق
فيها بالخوف او وثق جارية بغيرها لم ينكح الامه ولا نكحها **مسئلة** لو كان الكافر امر مسلمة لم يزوج عليها على
والتم بيعها وهل يجوز للرجل ان ينكحها الاقرب الجواز لم يوصى الاسلام في المكفر وهو واحد وجهي الشافعية
والثاني المنع لما بين من ارفاق الولد المسلم الكافر في نكاح الحرة الكافية للشافعية قولان
احدهما المنع لا يمنع من نكاحها واصحاب الجواز كما ان المرء المسلم ينكح الامه **مسئلة** من بعض طائفتنا
ليس للرجل ان ينكحها الا عند اجتماع الشرطين وبقوله الشافعية واذا قلده على نكاحها قبل النكاح ربيعه لا الاخر
ذلك ومنه بعض الشافعية ان ارفاق بعض الولد اهل من ارفاق طوطى كان منعه ربيعه ان ينكح
الامر مع اهله لان ما بين من الوثق اخبر عن اولادهم والنظر للولد **مسئلة** الولد ينكح امره طوطى من الاب
او الام في الحرة فلو كان الاب حرة فذلك الا ان يشرط مولى الجارية فيكون الولد فيكون وكذا لو
كانت الام حرة فالولد من الاب ان يشرط مولى مولا الاب ينكح الولد وقال الشافعية ولد الامه المكورة في
لما كسوا من ان الحرة في نكاحها ميا او يزوج ويؤلفهم لان الرق لا يجرى على العتق فان كان مولا
يكون الولد حرا وهل له على النكاح فبينه في صورة الغورام لا يجرى عليه لان السيد رضى بربط ربيعه من
بيننا الشافعية قولان **الفصل الثاني** في الكفر بغير مباح **الاول** في اقسام الكفار **مسئلة** استألف الكافر
الاول من كتابهم اليهود لهم التورات والنصاي لهم لا يجل او من كتابهم من هدي كحكمة
وزبور داود وموصف شيث وادريس فلا اعتبار بها في ذلك واختلف في سبيلها لم تزل عليهم سب
بدر من يجل ما اوصى اليهم معاينها فيل مكم وموضع ما مات لم تقوى احكاما وشرايع ومثل ان صلا الكتب

الديار واخذ الجذبة منهم قال الشيخ لا يجل كتابه من كتابه حواصن او مبداء وبه قال في الفتاوى عروب سفي
وفي التاليفين الحسن النجاشي ومجاهد والزهري وفي الفتاوى ما لك والثاني في الاوقات والليث بن
والثوري واحمد بن سفيان ابو حنيفة في المسلم كتابه من كتابه **مسئلة** لا يوفى بين ان تكون الكتابية
حديثة او قديمة او منسوبة في التحليل عند الشافعي والمنع عند اكثر علماءنا قال الشافعي يكون كتاب الحرير
لما في الاثارة بين اهل الحرمين كثر سوادهم ولا ينفان من الجبل اليها القسري وبينه ولا انها قد خربت في
حامل منه ولا يقبل قولها في ان علمها من سلم والذمير عنده اخف كراهية لولا قول اخلا كوا حنيفة في كتاب
الذمير واما من انتقل الى دين اهل الكتاب فينظر فان كان بعد الفسخ لم يثبت لا ولا دم حرمه ولم يزلوا على
دينهم وان كان قد دخلوا وخلوا في دينهم قبل الفسخ والتبديل ثبت لهم ثبت لهم حرمه اهل الكتاب وان
كانوا انتقلوا الى ذلك قبل الفسخ وبعد التبديل نظر فان انتقلوا الى دين من لم يثبت لا ولا دم حرمه حرمه
اهل الكتاب ان كانوا انتقلوا الى دين من لم يثبت لا ولا دم حرمه اهل الكتاب ان انتقل اهلهم فلم يبدوا
انتقلوا قبل التبديل او بعده او دخلوا في دين من بدل او لم يبدل كان حكم حكم المجوس فيهم ذابحهم
مناكهم وحسن **مسئلة** ان اجوزنا كتاب الكتابية بالتمام كما هو مذهب بعض علماءنا ومذهب
الشافعي او كان كتابا واسلم دينها فانها تكون كالمسلمة في النفقة والضم والطلاق والمهر والكف
احكام المولى ونظام البعثة انتهاء المدة بالغير والطلاق كالمسلمة وبالجملة ما تر حقوق الزوجية لان
عنده معاوضته فاستوفت المسلمة والكافرة في حقها في البيع والاجارة الا في الميراث فان عند الشافعي
اذا مات احداهما لم يرث الاخرى ما عندنا فانها لا ترث المسلم ونحو الزوج المسلم وبها الزوج على ما باقى ولو
زوجها المسلم لم يرثها فقبيل لان عندنا لا يفضل المسلم الاسلام واما عند الشافعي فقال اذا اعتزل
في غسل الميت البئر لم يرثها فقبيل لان لا يبيع منها البئر وان لم يغير جازوا فاحطرت من الحبس الثاني
فان شرطنا الفصل في استباحرة وطى الطاهر من الحبس اوها بالاعتكاف فان منع جبرها عليه ونسأ
الحل وان لم توجد منها البئر للضرورة كما يغير المسلمة المحنونة ويحل بعض الشافعية فوجبها على الايجاب على
الفصل ان للسيد اجبارا من المحنونة والوثنية على الاسلام لان ملا لاستماع يقف عليه وغالف بعض
الشافعية ان الوقت انا والامان من القتل فلا يغير كالمسما منه ولو كان لا يقتل لان يعظم الامر به ولا
يعتبر غير قبيل الدين ولا ان فعلها تنظف لاصل عبادة فانها اذا اسلمت لا يفل بذلك الفصل في التطفيف
حق الزوج غير عجزان في حرمها عليه والفرق مع المحنونة ان المحنونة دخلت في ملكه ولا فعل له فاشبه اذا
اشترى حارسه قد احرصوا وشرعت في الصوم باذن السيد ليس له فعلها وهذا ما نكح الزوجية الكتاب
حلا لا ثم طر الحيف المحرم فامر برفع الزهر وبتفقد هلا با اذا نكحها وهي ما ينفى واما غسل الجنابة فاذا
لا توى عندنا ان لم يمسها عليها لعدم صحة شره وهي البئر ولا ان عدم الفصل لا يجرى الوطى ولا

يكره

يكره وهو احد وجهي الثاني والثاني ان له اعيادها عليه ان نفسه تضاف من لا تفصل من جازبه
اما المسلمة فانها لا يغير على الفصل من الجنابة وغير المسلم والكتابية على التطفيف والاستحسان وقام الاظهار
وازاله شعره لا يبطو الا وساخ اذا تقاضى شئ من ذلك فان النفس تضاف طول الاظهار ونحوه
وهو احد شعر العانة واذا طال ما جرت العادة باخذة الا انه لم ينفق على من يجرها على احد ذلك الشافعي
احد ما يجبر على ذلك نفس الاستمتاع والثاني لا يغير لان لم ينفق على من يجرها على احد ذلك الشافعي
منع زوجة المسلم من الخروج الى المساجد والمناهل ويؤتى الميراث والاعباد ونسبها لانها لا تخرج
عليها منكنة من نفسها في بيته وبغرضها تقوت ذلك عليه هذا اذا كانت غائبة وان كانت عجز الاجال لها لا
تنوف النفس اليها قال الشافعي يستحب للزوج ان لا ينفقها من المساجد لقوله ولا تسعوا اياه الله صا بلة
ونفاذ الشافعية من الاثارة وله منع زوجة الكتابية من البيع والكاتب الخروج الى الاعيان
لما تقدم من منعه من الاستمتاع بها في بيته وفي وقت ومنعها من شرب الخمر لا يكره ولا ينفق برأسها
ولكن لا ينفق لان احدهما ان لم منعها من المسكر لما ينفق تقوت الاستمتاع واما الذي لا يكره فليس له
منعها من شرب الخمر لا ينفق الاستمتاع وهي تحل له والثاني منعها من شرب الخمر مطلقا وان لم يبلغ طلاقا
لان نفسه قد تعاتت ذلك لذمير فقبيل استماعه ولو ان القدر الذي يسكر لا ينفق بعض الناس من يسكر
بالقبيل ومنهم من لا يسكر به فمنع من الجميع كاحرم جميع الخمر هذه الملة فاحصل المسكر من القبيل ينفق
ولا انها جنيبة لا ينفق لاسبق له ان منعها من كل لم الخمر لما ينفق من الاستقلال والنفس قد تعاتت
للا فاعى قولان احدهما المنع مطلق والثاني المنع ان عاتت نفسه وان لم تعاتت نفسه لم ينفقها لانها لا ينفق
ابا حنيفة واشرب خمر او اكلت لحم خنزير فله ايجارها على فعلها للجماعة واذا قبلها اجس فمما جازيت
على ان الزنك واما المسلمة اذا ارادت شرب النبيذ فوجب عليه منعها منه عند علمنا لانها حرام عندنا
وبعض العامة من ينفق فمهم كان لم منعها من قليل وكثير واذا كانا من ينفق لان قبيل كان له
المنع من القدر الذي يسكر لا يسكر للشافعية قولان وهكذا اذا كانت تعقد ابا حنيفة وهو ينفق فمهم
قال اخرون لم منعها من شرب الخمر قليل وكثير كما اخرنا فان القدر الذي لا يسكر لا يسكر البئر لا ينفق
العادة فيه **مسئلة** للزوج ان يمنع زوجة المسلمة او الذميرة من اكل البزاج من الاثارة كالشوم والبصل
والكراث واشياء ذلك لا ينفق من الاستمتاع الا ان يكون مطبوخا فان تعذر ذلك وللشافعية قولان احدهما
هذا والثاني ان شرب البصل من الخمر لم يخرجه من حيث الدين والاعتقاد وهذه الاشياء المنة
فان كل احد تعلقت نفسه ويمنع من كل الاستمتاع ويجوز للمرأة المسلمة والحاققة لبلى الديباج والخشب
ليس منها لان لم يمس للفساد وكذا الخيل فاما ان لم يمس فله منته فان لم منعها ان كانت له راحة فممنوع
ان نكحها شكل وقال الشافعي ان كان طاهر لم يجرها لم يكن له منعها الا ان تكون له راحة فممنوع ان

كان من بعد بوع فامضى من بعد ما صدق ذلك ينسحب من بعد ما صدق الى التوراة ومن بعد ما صدق
فوق من الجبل جدها النجاسة **مسئلة** الكتابين ان لم تكن من بني اسرائيل فان كانت من قوم علم وعلم
في ذلك الدين قبل نظر التحريف والفسخ البهر في جوز فمناخ الكتابيات جوز فمناخ من انفسهم بذلك
الدين لما كان حقوا للثامنية قولان مبنيان على ان الذي من بني اسرائيل تنكح لفصله النبى الدين
جميعا او لفصله الدين وبعد هاتان قالوا بالاول لم يجعل فمناخ هذه وان قالوا بالثاني جازون
الثامنية من قطع بالجزء وهو لا يعرف بالجزء وان كانت من قوم يعلم وعلم في ذلك الدين
وقبل الفسخ فان تنكحوا بالحق وتقبضوا الحق فكان الاول وان دخلوا في الحق فللثامنية لم يقبل
ان في فمناخا فويلين الجواز لان الصحابة تزوجوا منهم ولم يجزوا من احوالهم والثاني المنع للتحريف
والثاني القطع بالمنع وهل يفر هو لا بالجزء قولان احدهما المنع والثاني الجواز لم يجز وان كانت
من قوم يعلم في الدين والفسخ فلا تنكح القوط ففصله وحضر الفسخ فالدين فهو لا او تنكح بعد
بعث النبى لا بناكون وفي المنه من بعد بعثه عيسى للثامنية وجها اعمها عندهم ان الحكم كذلك
والثاني الجواز لا لا فعل كغيره من شريعة موسى وهى هؤلاء كالبناكون لا يعرفون بال
بالجزء وان كانت من قوم لا يعلم انهم دخلوا في الدين قبل التحريف او بعد او قبل الفسخ او بعد
في فمناخها عاصا ويؤخذ من الجوزة تغليب الحق وبذلك حكى الصحابة في فمناخها على الاطلاق ومن
او تنكح وتقبل وان كانت من بني اسرائيل فالشهور عند الثامنية جواز فمناخها على الاطلاق ومن
نظر الى ابائنا هل دخلوا في ذلك الدين قبل التحريف او بعد او قبل ذلك لان كل اسرائيل يفرض
اباؤها داخلون في دينها قبل التحريف وان اشركوا لم يمتنعهم بذلك اسرائيل هو يعقوب تميمه
ويمن صاحب النوراة موسى وان طويل ولا فعل بان بني اسرائيل على كثرتهم دخل كلهم في زمان موسى
او بعد قبل التحريف او بعد قبل بل فمناخهم يدل على استمرار بعضهم على عبادة الاوثان والادراك
الفاصلة وبذلك ان جنته هذا في اليهودية فلا جنته في الفريسيات لان بني اسرائيل بعد بعث عيسى
فمنهم من امن به ومنهم من اصر على دين موسى لكن الثامنية الكفر ببعث النبى جبره بغير نقض ادخل
الاباء في الدين بعد التحريف فمناخ حكمهم حكم بني اسرائيل ان ادخلوا في الدين في الدين
التحريف واما الدخول فيه بعد الفسخ وبه نبينا عمدا فلا تفارق الاسرائيلية فيه غير ما عندنا الا في
بين الاسرائيلية وغيرها نظرا علم ان من كفرهم اليهود والنصارى واخرجهم من جنتهم من الصائين
السائر وغيرهم يعدون من اهل الكتابيات كما قيل ان الصائين فوقان فقرة فواتر النصارى
في اصول الدين وفقرتها الفهم متعبدا لكواكب السبعة ونقص الايمان اليها ونقص الصانع الخازن
الدين يفرغهم مثلما ابتد عن المسلمين ولا يكفر عنهم فمناخهم حكم اليهود والنصارى وان اشككنا في

جامعته انهم يخالفونهم في اصول الدين او فمناخهم **الكتاب الثاني** في الانتقال **مسئلة**
الانتقال من دين الى دين على اقسام ثلاثة الاولى الانتقال من دين قط الى دين قط الثاني انتقال من
دين حق الى دين قط الثالث الانتقال من دين قط الى دين حق وفيه يقع التحريف من فمناخ المشركين و
الاول اما ان يكون الانتقال من دين غير اهل عليه الى دين غير اهل عليه او من دين اهل عليه الى دين اهل عليه
الاما لا يفر اهل عليه او بالعكس ولا ما جاز الى الحق من الرابع فالاول اليهودى اذا تنكحوا بالعكس اعمدا
قولان نقلوا في الجنته وانما نقلوا في الجنته على الانتقال اليه وللثامنية قولان احدهما لا يفر من ادخل دينه
قط بعد غزاه من قبل اهل عليه كالمسلم اذا اراد ولقولنا ومن يتبع غير الاسلام فلن يقبل منه ولقولنا
من بدل دينه فاقتلوه والثاني قولان الكفر بالملة الواحدة ونسأوى الدينان في التقوى والتحريف
وفى كونها على خلاف الحق بخلاف المسلم اذا اراد لا يفر من الحق وبه قال ابو جعفر وهذا القول مبني
على مسلمة واحدة او اهل ملل مختلفين قلنا ملة واحدة وان قلنا ملل لم يفر من الاول ان يفر في المرات فان النبي
في النصارى وبالعكس فاشبه انتقال المسلم من مذهب الى مذهب **مسئلة** اذا نقلنا من ملة الى ملة
من اليهودى الى النصارى او بالعكس فمناخ الكتابيات باذن المسلم فمناخها على دينها في النصارى
ولو انقلبت في ديار فمناخ المسلم بناثر يروا قلنا لا فمناخ اهل الدين غير عندنا ولا عند الثامنية لا نقل
فلا نالنا نقلنا من اهل الكتاب قط وما عند الثامنية فلا يفر من دينه من قبله من دينه وعلى القول
بانها لا نقلوا منقلبت في ديار فمناخ مسلم فمناخ المسلم من دينه كان قبل الدخول وقت الفقرة بعد في
الحال وان كان بعده توقفت على انقضاء العدة وعلى هذا فمناخه قولان احدهما لا يقبل منه الا
لانهم ميطلون المتقل من دينه كان فمناخه بطلان المتقل اليه والثاني ان لو عاد الى دينه قبل
النسأوى الدينين في الحكم والجورى ومع الاول لان ذلك الدين قد زال فعوده اليه انتقال من اليه
فلو منقضا منه بالانتقال اليه لا فمناخه على ما نقل اليه الا فان امتنع من الاسلام على القول الاول
او الاسلام والعود اليه كان عليه جميعا وعلى القول الثاني فقولان للثامنية احدها ان يفر على
القول كالمسلم اذا اراد ولقولنا من بدل دينه فاقتلوه واشبهها عندهم ان لا يقبل بل يلقى بانه
كاتب العهد البناثم هو حبيب لنا ان ظفر فمناخه **مسئلة** لو انقلبت يهودى او نصرانى الى الجوزة هل
يفر بالجزء من الفقول الثاني والثامنية وقد سبقا وقال بعض الثامنية لا يقبل منه قطعا لكونه المتقل
اليه ومن الاول فان قلنا يفر في الاكفاء بعوده الى الاول القولان السابقان وان امتنع في
القول والاخاف بالما من القولان وعلى كل حال لا نقل في دينه ولا النكاح ان كان هذا الانتقال
من امة ولو كانت في فمناخ مسلم فمناخه الفقرة ان كان قبل الدخول والا فان سلمت قبل انقضاء العدة
او عادت الى ما كانت عليه وفمناخه ديار فمناخهم بها والا فمناخه الفقرة من وقت الانتقال ولو

تجبت كتابته كذا في كتابه فان كان لا يعتقدون جواز نكاح المجوس فكما لو تجبت تحت مسلم الا انهما
اذا اسما ولو تمودا ونص مجوسي فله النكاح القولان واذا لم يفرقا لتفريق كاسبق ولا يخل بغير
مناكحة بحال لان الانتقال من دين بطل لا يجزئ فبطله لم تكن وعند أبي حنيفة بطلها **الفصل الثاني**
ان ينفصل اليهودي والنصراني او المجوسي الى الوثنية فان لا يفر عليه اجبا عا لان الانتقال من دين بطل
الى دين بطل يبطل النكاح ويجب فله القولان ومن يفتي بخلافه من الاسلام من يمان من قبل من قوله
من دين بطل فقلوه وهل ينفصل من العود الى ما كان عليه ام لا يقبل من الاسلام فيه ما سبق من الخلاف
وهنا قول اخر ثالث انه يقبل من الانتقال الى دين اخر فيما في المستقبل عن كل الوثنية بعد الوثنية ثم يفر
واذا وجد هذا الانتقال من كتابته فبطل النكاح ان كان قبل الدخول وان كان بعده فان وقع
الى الاسلام بطل انقضاء هذه العدة او الى انتقاله اليه في القول الثاني او الى ما يورثه الثالث
استمر النكاح والابنية الفرق من وقت الانتقال ولو وثق مجوسي لم يفر عليه وفي السابق من
العود الى ما كان عليه القولان **الفصل الثالث** ان يتنقل الوثني الى اليهودية او النصرانية او المجوسية لم يفر عليه
ولم ينفصل من الاسلام لان كل دين لا يفر عليه ما تنقل الى دين اخر بفره عليه فلا يستفاد منه
الفضل من الدين الباطل الذي انتقل اليه **الفصل الرابع** الانتقال من الدين الحق الى الدين الباطل
وهو الارتداد فان كان من غير طاعة بان يولد على الاسلام ثم يتنقل بعد بلوغه ويتركه الى الكفر
لا قبل من وثنية ولا رجوع الى الاسلام بل بحقيقة ولا يخرج امواله من نفسه لارتداد وثنيين من زمانه
ولو رجع لم يرجع اليه من امواله ولا من سكوتانه بل من عليه وعيرون من المسلمين فمما
مؤبد او ينفذ من عاتق من عترة الوفاة وان كان من غير طاعة بان يكون كافرا فيسلم ويرجع الى الكفر
فتساب فان تاب رجع قبل رجوعه ولا يخرج امواله عن ولا منكونا من الارتداد بل يخرج عليه في الو
بفرق بينه وبين منكونا من الارتداد بل يخرج عليه في ما له ويصرف في غيره وبين منكونا من رجوع
العدة وهي عدة الطلاق هنا وان خرجت العدة ولم يجمع بينه وبين غيره جاز له نكاح غيره
وان اقام على الكفر ولم يتنقل ولا قبل نكاح المائدة للمسلمين لانها كافرة ولا تفر على دينها ولا كفار
لبقاء علقه الاسلام فيها **الفصل الخامس** اذا ارتداد احد الزوجين فان كان قبل الدخول انقضى
النكاح في الحال عند عاتق اهل العلم لقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر ولان هذا اختلاف بين
منع الاصابة فوجب نكاح كل واحد من الزوجين كافر قال داود انه لا يفسخ النكاح بالرجوع
لاسا لزبوا النكاح وهو خطأ لما تقدم ثم المزدان كان هو الزوج فلا يفسخ بها لان الفسخ جاء من
قبلها قبل الدخول بها فكان سنا لم يها وان كان هو الرجل فعليه نصف المسمى ان كان صحيحا لان
الفسخ من جهة فاشبه بالوطي وان كانت النسيئة فاسدة فعليه نصف مهر المثل وان لم يكن فلا شيء

فعليه النصف ولا عدة عليها هذا بل لها ان تزوج في الحال وان كان ارتداد واحد ما بعد الدخول ان يفسخ
النكاح في الحال بل يفسخ بينهما ويقتل الفسخ على انقضاء العدة فان اجتمعا على الاسلام بطل انقضاءها
كان على النكاح وان لم يجمعهما حتى انقضت العدة تبينا ان العقد يفسخ من قبل الارتداد عند
اجمع وبطل قال الشافعي واحمد والى في احدى الروايتين لانه اختلاف بين بطل الاصابة فلا يفسخ
فبحسب الحال لو اسلمت الحرة ففسخ الحرة وقال ابو حنيفة والى في الرواية الثانية واحمد في الرواية
الثانية وهو غير روي عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والثوري وزفر وابو ثور وابن المنذر
بفسخ النكاح في الحال لانه ما روي عن الفقه استوى منه قبل الدخول وبعده كالرضاع والملك
وبطلان الرضا فان كان الحاضر باسلام احده الزوجين وبطلان الرضا في كل واحد من الزوجين
احد الزوجين اقرب اليه من قياسه على الرضا واما النكاح فان كانت المرأة هي المائدة فلا نفقة لها
منفعة بارتدادها عن الاستمتاع بها فان كانت ناشرا فقط فنفقتها وان كان هو المائدة فعليه نفقة العدة
لانته تنكح من الاستمتاع بها بان تسلم فكانت النفقة واجبة عليه كزوج الرجعية من العاتق بافساخ
النكاح في الحال لم يكن عليه نفقة من **مسألة** الوارثا الزوجا معا فانه كارتداد واحد وان كان قبل
الدخول انفسخ النكاح في الحال وان كان بعد وقت الفسخ على انقضاء العدة عند علمائنا وبطل
بالا لثان مع واحد لانهما ردة طارئة على النكاح فوجب ان يتعلق بها فسخه كالوالد مادامه وقال
لا يفسخ العقد استحسانا لم يختلف بها الدين فاشبه بالوالد سلما وليس يصحح لان المسلم زوج اليهودية
لو انتقل هو هو الى النصرانية ففسخ النكاح وما يلا من واحد من الزوجين اذا اسلما انتقلا الى دين آخر
عليه خلاف المزدان وان ارتدادها معا او حرم ارتداد احدهما فاولى ان تهاثر بها النكاح وليس
ردة الزوجين كاسلامها لانها اذا اسلمت كانا من الوطى خلافا ما اذا اسلم احدهما وان ارتدادا لم يكن
اذا ارتدادا حدهما في الف حكم اسلامهما كاسلام احدهما **مسألة** اذا ارتداد بعد الدخول منع من طاعة
لان النكاح موقوف على انقضاء العدة وان ولها نظرات فان اقام على الردة حتى انقضت العدة فقد بانت
بالردة فلهما مهر المثل لان وطى اجيز في غير نكاح يشتهر وكذا ان كانت هي المائدة فوطئها او ارتدادا جيعا
فاما ان عاد او المزدان منها الى الاسلام بطل انقضاء العدة فلا مهر لها وبطلان الثاني فغير لانها حين الوطى
فتبين انها بحكم الزمير وقال الشافعي في الرجعية اذا وطئها وجب لها مهر المثل فان راجعها لم يقطع المهر
اختلف اصحابي في ذلك على طريقتين فمنهم من قال لا فرق بينها وبين غيرها في المسئلة فليس ومنهم من جعلها
على طريقتين ووفق بينهما بان المزدان منها اذا اسلم **مسألة** النكاح وعاد كما كان وليس كذلك
اذا راجعها فانزلهما بالرجعة والطلاق الذي اوجب التحريم باقية فافترقا وعندنا ابتداء وطى الرجعية
كان ذلك رجعة كما صدر لوطئها مشبهة بغيرها لا بانها المطلقة ففي وجوب المهر نظر اقدم الوجوه

عن هذا فان كان ممنوعا من الوطى الا انه لو لم يصب الحبل ووجبت العدة وما عدا
من شخص من مائة ما لو طلق امرأته وطلق في العدة ولكن اجتمعوا في الاسلام فانما يشترط وجوبه فان
خبره من النكاح اذا جمعها الاسلام في الحالات التي يحكم فيها بيبوت الرجعة هناك **مسألة** انكح المشرى به
وطلاقهم واقع واذا تزوج مشركه وطلعتها ثم اسلمت وكان الطلاق ما يقضي به الى الحبل او اوصى المسلم به لان
تزوجها حتى تنكح زوجها ولو تزوج مسلم ومثيرة وطلعتها ثم تزوجت بها ثم طلقها طلق للمسلم وبطلت الثانية
وعطا الزوجي والشجيرة والحكم وماد ابو حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد لقوله تعالى وامرنا
الحط به بعدل على منة نكاحه وقوله تعالى وانكحوا منكم ما شئتم منهن فزوجوهن وقال مالك لا يقع نكاحهم ولا يقع طلاقهم
لما يزوجون عليها بالاسلام لان النكاح لو وقع من المسلم كانت فاسدة فكذلك منهم ولو لم يزوجوا لان
نكاح المسلمين ينقض من الاسلام فلهذا حكم بعضهم لا عقادهم معها اذا عرفت هذا فان انكح الكفار
ينقض بها احكام النكاح الصحيح وتوجب الطلاق والظهار والابلا وموجب المهر والقسم والابا من الزوج
الاول والاحضان وغير ذلك فلهذا لو طلق الكافر ثلثا ثم تزوجها قبل الحبل ثم اسلم لم يفسخ عليه
وان طلق امرأته قبل الثلث اسلمت في مائة على بقية طلاقها وان نكحها كتابي واصحابها ملك لطلعتها
ثلثا سواء كان المطلق مسلما او كافرا فان ظاهر الذي من امره ثم اسلمت عليه كفارة الظهار لقوله تعالى والله
يظهر من فسادهم وان اتي بعت حكم الابلا لقوله تعالى للذين يقولون من ضلالم وهو عام **مسألة** اذا تزوج
احد الزوجين من غير طلاق بعد الدخول فقد قلنا انه يوفى الفسخ الى انقضاء العدة فان انقضت ولم يبق من العدة
فما والنكاح من حين الارثاء ولو طلقها في هذه التوقف او طلقها في هذه التوقف فان جمعها الاسلام في
انقضاء العدة تبينها معها والافلا وليس للزوج اذا ارثت المرأة ان ينكح في هذه التوقف عنها ولا يبرأ
سواها ولا ان ينكح امرأته حرماء وان كان ممنوعا من طلاق الا انكح عودها الى الاسلام واستمر النكاح
فان طلقها ثلثا في هذه التوقف او طلقها جاز ذلك على ما تقدم لانها لم تعد الى الاسلام فلهذا انفسخ
نكاحها من وقتا لوفى وان عادت في وقت الطلاق او الفسخ **مسألة** من ادعى بيبوت كتابي والافلا في
غير الجارية وهو صحيح في الشافعي واما ما كثره فقندنا لا يجوز على الاموال المستقرة واما عند الشافعي فيستلزم ان
الاب كتابي فقلنا ان احدهما ويحكم من مالك انها قلنا لان الانتساب الى الاب كتابي كتابي احدهما عند
المنع وبطلت اصله فقلنا لا يجوز ان يكون بين المأكل وغيره ما كحل حرام وان كانت الام كتابية لم يفسخ
قولا واحدا وبطلت اصله وقال ابو حنيفة مطلق سواء كان الاب كتابيا او الام كتابية ويجعل نكاحا لا يفسخ الا بيبوت
وبما كان لو كان احدا لا يوجب مسلما يحكم بالاسلام الولد وقرن الشافعي بان الاسلام يعلو ويغلب سائر
الاديان تقاوم ولا يغلب بعضها بعضا ولهذا قلنا ان الكفر طهر واحد وهذا اذا كان الولد صغيرا اما اذا
بلغ وتدين بدين الكتابي من ابيهم فنحن الشافعي انه يجعل نكاحه ونكاحه بيبوت واختلاف فيه فمنهم من انبى قولا واحدا

وجوبان فيه شعبة من كل واحد منها لكننا غلبنا بالانجيل ما دام نجا لاهد الابوين فاذا بلغ واستقل واخذ
الكتابين فوثق ثلثا لشعبة ومنهم من قال لا يفسخ بيبوته وشكنا بعد البلوغ ايضا ما لم يولد بين الجاهليين وحلوا
لمنقل عن الشافعي على ان كان احدا يوجب يهوديا والافلا في نكاحها بيبوتها وانما من احدهما ما لم يولد بين يهودي
ويجوز بيبوته اذا بلغ واخذ النكاح قال بعض الشافعية انه يمكن منه ويوجب عليه احكام حكم اليهودي فلا يفسخ بيبوته
بغلا من من نولد من مسلم ويوجب بيبوته النكاح بالاسلام بعد البلوغ **مسألة** انكح الكافر من دين
بالا الى دين الحق وفيه ما **مسألة** الاول فيما يفر عليه الكافر اذا اسلم من الاكفر الوافق في الكفر **مسألة** قد بينا
ان انكح الكفار صحيح فيكون عليها اذا اسلمت او طلقها او طلقها اذا كانت المرأة من يهود او نساء في الحال
فلا يفسخ الى كيبته عند صوم وصفته ولا يفسخ شرط انكح المسلمين من الولي والشهود وصفته لا يوجب والقبول والبراءة
ذلك بلا خلاف بين علماء الاسلام قال ابن عبد البر اجمع علماء الامصار على ان الزوجين اذا اسلم معا في
واحدة لهما المقام على نكاحهما ولم يكن بينهما شبه لا طلاق وقد اسلم خلق كثير في عهد رسول الله واسلم ضامنهم
وافهم على نكحتهم ولم يفسخ رسول الله عن شروط النكاح ولا يفسخ وهذا امر معلوم بالضرورة مستند الى
القرآن ولكن بقرينة الحال فان كانت على صفة يهودا ابتداء نكاحها كاحدى الحوريات عليه نكاحا او سببا كاحد
والمرتدة والوثنية والمطلة ثلثا لم يفسخ عليه وان تزوجها في العدة واسلمت قبل انقضاءها اقر لا يفسخ ابتداء
نكاحها اذا عرفت هذا فاذا اسلم الكافر ونكح كاتبة او ثمة او ثمة الى اربع من اقر نكاح سوار اسلمت او ضمرا
على الكفر ولا فرق في ذلك بين ان يكون الزوج يهوديا او نصرانيا او مجوسيا او ثمة ولا يبين ان يكون
اسلامه قبل الدخول او بعده ولا خلاف في ذلك بين القائلين باجادة نكاح الكاتبة ومن منع لان الاستلزام
اضعف من القيد فلا يلزم من منع ابتداء نكاح الذميمة ونكاح الكاتبة ومنع استلزام نكاحها وكذا النكاح لو كانت المرأة يهودية
على خلاف تقدم ولو كانت الزوجية وثنية او مجوسية عند بعضهم او يوجب نكاحها من الكافر واسلم وتختلف
ههنا فان كان ذلك قبل الدخول وقت الفرق بينهما في الحال كما وان كانت بعد انقضاء العدة فان لم يفسخ
الاسلام قبل انقضاءها استمر النكاح وان انقضت ولما خلفت فيها حصول الفرق من وقت اسلام الزوج
وقد ظهر الفرق بين الذميمة والحيمة فان الحية اذا اسلمت زوجها قبل الدخول انفسخ العقد في الحال وان
كان بعد انقضت العدة وما الذميمة فبغير عقدها **مسألة** لو اسلمت الكافرة قبل اسلام زوجها النكاح
ان كان سواء كان كاتبة او مجوسية فان قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولا مهر لها لان الفسخ جاء من قبلها
وان كان بعد انقضت العدة فان اسلم الزوج فيها استمر النكاح ولا يثبتنا حصول الفرق من وقت اسلام المرأة
سواء انقضت الدار او خلفت وبطلت الشافعي واخذنا من اختلاف المؤمنين يمنع من الاقرار على النكاح ما وجب
الفرق كالحية وقال ابو حنيفة اذا اسلم احد الزوجين فان كانا في دار الاسلام لم يفسخ النكاح بل يبرأ
الحاكم الاسلام على الكافر منها فان امتنع في بيتهما فان كان الاضمار من الزوج كانت الفرة طلاقا وان كان

من المرأة كان فتحا وان كان في دار الحرب وقف عليه فمقتل كذا من ذوات الاقارب او لمقتل
ان كانت من ذوات الشهرة فادامت ولم يجهنم على الاسلام وقت الفرية وكان عليها استيفاء العدة ان
كان من ذواتها وان اسلم احدهما ودخل الى دار الاسلام وتكفل الاخر في دار الحرب وقت الفرية بينهما
لا فدية ولا فدية الدارين وكذلك اذا دخل الى دار الاسلام وعقد الفرية فانه يفسخ نكاحه مع زوجته وكذا لو
في دار الحرب الاسلام فالتقى الكافر بدار الحرب قال وكذلك لو التقى الذي بدار الحرب فاقضا للعقد
في دار الاسلام حصلت الفرية بينهما وكذا الزوج لو كان في دار الحرب فتدخل الزوج في دار الاسلام وعند
الفرية لنفسه والمرأة في دار الحرب حصلت الفرية بينهما ولا فرق عنده بين ما قبل المسب وما بعده لان الزوج
لم يسل كذا الفرية ما سلمه باشتاءه وكل فرية كانت من جهة الزوج كانت فلا تملك الطلاق واما اختلاف
الدار فلانها قد اختلفت بها فعلا ومكان فوجبان نفع الفرية بينهما كما لو سلمت في دار الاسلام قبل الدخول
وهو في دار الحرب او سعى هذا الزوجين ولا يفسخ النكاح لان اسلامها لا يوجب الفرية بعد الدخول فكذلك قبله
كاسلام زوجته الذي لم يمسح به لان الاسلام فرية لا يوجبها اختلاف الدين فكانت من حق الاطلاق فلو
اسلم الزوج ولم تسلم الزوجة وبفارق لفظ الطلاق لان الزوجة باقاعونها حصلت بسبب بنيان النكاح فاشبهت
الزوجة واما اختلاف الدارين باسماها وحكم بترام اسلام المرأة الظاهر في وهو معسكر المسلمين وامرئها
بكم وهو بوضو دار الحرب فلا يفسخ نكاحها وانما البنيان على النكاح ولان صفوان بن امية وعكرمة بن
ابي جهل هربا كافرين الى الساحل من فمقتل مكة واسلمت امرأتهما مكرها واخذ الايمان لزوجيهما بعد اسلامهما
النبى امرئها وقد روى ان بقى اسلام صفوان بن امية وامرأة بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت
الفتح وبقى صفوان حتى شهد صفوان الطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي بينهما وبها سلك النبي
الفاطم في النكاح في الاصل المفسر عليه انما هو اختلاف الدين المانع من الاقرار على النكاح دون ما ذكر
واما النبي فانه يترك النكاح بالاسرافان دون البنيان حدوث الاستئناف بسبب الاملاك كذلك النكاح يقال
لوسي بعد ثبوت منه زوجة ولم يحدث في لانا نقول ان الذي الرق الذي فيه ليس بمنكر لانه لو غلب على
نفسه غنى وانما سمى بالبري لان حدوث سبب الرق بمنزلة حدوث الرق واما اسلامها بعد الدخول في
الفرية عندنا لكن تقف البنية على انقضاء العدة بالطلاق وقال مالك ان كان المسلم منها هو المريد فكاملنا
وان كان هو الرجل عرض عليها الاسلام في الحال فان اسلمت والا ففسخ نكاحها لقوله تعالى لا تنكوا
بعضكم لكونكم لا تيقنون قول باسلام الزوجة واما الآية فانما لا يفرضها على النكاح ومنع من النكاح ببعضها
ومن احد رواة انه يفسخ النكاح **مسألة** لو اسلم الزوجان الكافران معا فالنكاح بحاله لا يفسخ بتدبير
الدين بلا خلاف لانهم يوجد اختلاف دين لان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم جانت امرأته بعد اسلامها
بارسول الله صلى الله عليه وسلم ففروها عليه وبعثت بغيرها بالاسلام وفتوا هذه فلا يفسخ نكاحها صاحب

النكاح

النكاح وقال بعض العامة يقف على المجلس كالقبض من حوزة فان علم المجلس كله حال العقد بعد انقضاء
على الطلق بطل الاسلام وفتوا واحدة فلو امة لو فقت الفرية بين كل مسلمين قبل الدخول الا ما ذكره النبي
في ذلك جميع انواع الكفر وابعده والاعتبار في التزويج والمعة باخره الاسلام لا يملكها ولو كان الكافر
لا يملكها الصغيرة فاسلام الابوين او احدهما قبل بلوغها ط اسلام الزوجين او احدهما ولو كان لا يملكها الصغيرة
بالفروا اسلم ابو الطفل والمرأة معا فاد بعض النافعية بطل النكاح لان اسلام العدة يحصل بمقتضى اسلام
الاب فتقدم اسلامها اسلام الزوج ولكن منب اسلام الولد على اسلام الاب لا يقضي تقوما وفاضلها
فلا يقبل تقدم اسلامها اسلام الزوج قال وان اسلمت عتيق اسلام الاب بطل ايضا لان اسلام الولد يحصل
معا واسلامها حكم بالمولد والحكم يكون سابقا على القول فلا يفسخ اسلامها معا **مسألة** لو اسلم احد الزوجين
بعد الدخول وانظرنا الحال الى بعد انقضاء العدة فلو طلقها قبل تمام العدة فالطلاق موقوف ايضا
اجتماعا على الاسلام في العدة بيني ونوه ونقد من وقت الطلاق والاملا طلاق وكذا يقف في الطلاق
والابلاء ولو قد تمها فان لم يجتمع على الاسلام في مدة العدة لم يفسخ نكاحها وان كان التعلق من الزوجين
وان كان التعلق من الزوجين وان اجتمعا على الاسلام ولان بلا من دفع الحلال والنكاح **مسألة** لو اسلم
زوج الوتيرة فمقتل في زمان التوقف عنها المسلمة او اربعة اموالها لان التوقف في عرض الاسلام واول
نكاحها غير معلوم فليس له ان ينكح من لا يعرف الجمع بينهما وبين التعلق وفيه قال الشافعي ومقتل ان يوقف بمقتضى
الاختار والمذبح لا يوقف في نكاح المتخلف فان اسلمت المتخلفة تبنيا فنكاح الثانية وان امرت على الكف
انقضت العدة بنينا صغيرا وقال الربيع ولو اسلمت المرأة ولا يفسخ نكاحها الكافرا عنها الكافرة في مدة
التوقف ثم اسلمت مع الثانية فان كان بعد انقضاء العدة السابقة كانت الثانية زوجة له وانفسخ نكاح الاول
فزوج العدة وان اسلم قبل انقضاء عدها فله ان يتزوجها ما شاء لو اسلم المثلث وبعده اختان او اسلم
مع اختلاف المسلمة السابقة فاسلم عند نكاح الثانية فلا ينكح الاثنتى وهذا النكاحان وقا
في المثلث فان له الخيار **مسألة** اذا اسلم الزوجان لم يفسخ نكاحهما ولا يفسخ نكاحها لان النبي صلى الله عليه وسلم
كيفية زمانه فلم يفسخ نكاحهم من شروط النكاح وانفسخ نكاحها ونكحها ان فعلوا ان يفرقوا شي من
النكاح بالعقد الجارى في ذلك فهو مقرب عليه ثم وان كانوا يعقدون فثابت من ذلك لم يفسخ نكاحها
ويمكن ابدان وهو صحيح عندنا وان كان فاسلاما عند هوان اقرب العقد بشي ففسخه فان كان ذلك
عند الاسلام وكانت حيث يجوز نكاحها حتى انقضاء فكلها على ما تقدم الا اذا كانوا يعقدون فساد
انما حكمنا بالاستمرار مع اقرب السلم المفسد بالعقد على سبيل الرخصة والتخفيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا تدعى الى الاسلام على اثنين اخرا احدهما ولو اخذنا بحكم الاسلام وشروطه لم يفسخ نكاحها
بطلانها ان انقضت وصحبة الاولان قضاها وان كان المفسد باقيا وقت الاسلام وكانت بحيث لا يجوز

ابتداء نكاحها فلا تزوج قبل برفع النكاح اذا ثبت هذا فالعقد الواقع في الكفر غير صحيح ولا يثبت منه شيء
بعد الاسلام وهو عندنا لا لانا لا نشترطها وعندنا العاهر كذلك ايضا لا ينفذ عند الاسلام ونكاحها
ابتداء جائز وكذا الوابيع الزوجية في الزرع الواجب وهم يعتقدون استداد الوصية اليها ولو كان فليكن
انما ينفذ او زوجا يبر او زوجا يبر ان يرفع النكاح عند الاسلام وكذا لو كان قد نكح التي طلقها ثم تزوج
ان تنكح زوجها مرة لا يجرى ابتداء نكاحها وقت الاسلام ولو كان قد عقد عليها وهي في عدة الغيبان
كانت العدة باقية عند الاسلام ان يرفع النكاح وان كانت متقبضة جاز ابتداء نكاحها فجاء التقديم اخذت
باقية فلم يجز التزوج قال بعض الشافعية هذا اذا كان عدة النكاح ما اذا كان مطلقا من التهنئة ثم اسلم العدة
باقية فانها يفران على النكاح لان الاسلام لا ينفذ دوام النكاح مع عدة التهنئة لا يرض عليه اذا اقامه **مسألة**
لو شرط في العقد النكاح الزوجين او احدهما مدة فزادها فتنقض عند الاسلام هل المدة باقية ام لا ويكفي
كان العدة ان انقضت المدة قبل الاسلام اسم النكاح والا فلا ينفذ لانها لم يقدر على صفة الزم في المدة
شرطا منها وضمن وان لم يرفع في عقودهم الجارية في الشرك شرط الاسلام فلا يثبت ما لم يقبضه ولا يفي بين
ان يقابل بغير العدة او مدة النكاح اسلمها او اسلام احدهما حتى لو اسلم والعدة او مدة النكاح باقية ثم
اسلم والعدة او مدة النكاح باقية ثم اسلم الاخر وقد انقضت فلا تزوجان المفسدة في اسلام احدهما فقبل
القضاة وقال بعض الشافعية وقال بعضهم ان اقترانها باسلامها وهو الموقوف اذا لم يقرب الاسلام احدها
فلا ينفذ النكاح لان وقت الاشكال الاختيار هو الاجتماع على الاسلام فليكن النظر اليه والنكاح الموقوف
اعتقدوه مؤبدا او زوا عليه وان اعتقدوه موقتا لم يقرب عندنا العاهر وسواء كان الاسلام بعد زمان العقد
او قبله او بعده فلا يعتقدهم انه نكاح واقبله نكاحا واسما والعدة باقية **مسألة** لو كان قد مضى
واخذها زوجها ولم يعتقدوا غضب المرأة نكاحا لم يقربا عليه تسريح الغضب عقلا فلا يزوج في مثلها قال بعض
الشافعية لا يقربا عليه لانه لا عقد ضا والصحيح على الشافعية التضييق لانه ليس فيها الاقامة الفعل مقام القول
فما شير سائر وجوه القضاة هذين حق اهل الحرب واما اهل الذمة اذا فعلوا ذلك لم يقربا عليه بعد الاسلام
لان على الامام ان يرفع من بعضهم عن بعض بخلاف اهل الحرب المستأمنون ليسوا اهل الذمة في ذلك
اذ ليس على الامام منع بعضهم عن بعض واما بلونه بحكم الامان ان يمنع عنهم من يجرى عليه احكام الامارة
مسألة لو اسلم رجل وطئت المرأة بالشبهة ثم اسلمت قال الشافعية وهو المشهور بينهم ان يزول النكاح
وكذا لو اسلمت المرأة ثم وطئت بالشبهة في زمان التوقف ثم اسلم الزوج قبل انقضاء مدة العدة بمنزلة النكاح
وان كان لا يجوز ابتداء نكاح المعتدة لان عدة البتة اذا طارت على نكاح المسلمين لا يقطعها قالوا ان
لا يقطع الا نكحة الجارية في الشرك وقال بعضهم يرفع النكاح كما لا يجوز ابتداء النكاح في العدة ونائق
في عروضة الشبهة من جهة ان احد الزوجين اذا اسلم والاخر تخلف حرة المرأة في عدة النكاح وعدة

الضام

النكاح تقدم على عدة البتة فتقدم هذا السلم الاخر كان اسلامى عدة النكاح لاي عدة البتة نعم لو اجملا
الواطي بالبتة تقدمت عدة البتة ولكن اقربها باسلام الاخر فيندفع النكاح اعتبارا بالابتداء واجيب امد
الزوجين ما السلم وتختلف الاخر فانا لا نثبت جريانها في عدة النكاح لانه لو سلم المثلث قبل انقضاء عدة العقد
بين النكاح وبين ان ما مضى لم يكن عدة من النكاح وحيث يكون في عدة البتة نعم لو اصر المثلث بين
ان تلك العدة كانت عدة النكاح وعليها ان لا تعد للبتة اذا مضت تلك العدة **مسئلة** لو سلم الزوجين
ثم اسلمت المرأة في العدة جاؤا ساكنا حالة الاحرام لان الزوجين ابتداء نكاح وكذا لو سلم وقتة كزوجة مع
نسوة ثم اسلمت حالة الاحرام جازله ان يفتاوا بعبا من وللتا فينظر بيان احدهما القطع بالتمتع كل لو سلم
وقته انزوه هو مؤثر لا يجوز ساكنا عند محلول في الشافعي على ما اذا اسلمت مع اعرام الزوجين لولا احدا
لان جهنا ثبت قبل الاحرام والفقهاء انكروا ذلك وقال فيصنف كتيب الشافعي فلم يجد هذا القول له اوثاق
وهو المشهور ان المسئلة على قولين اشهرهما النص المنقول الذي انكروا الفقهاء وهو يجوز ساكنا في حالة
الاحرام كاقلاه نص لان عرض الاحرام لا ينفك كافي انكسر المسلمين ولان الاساك اسند انه انكاح
فما زال الاحرام كالوجعة والثاني المنع لما قال للامام بالابتداء والعمدة عندنا الاول **مسئلة** لو نكح
في الكفر حرة وان ثم اسلم واسلمت فان وضعت الحرة فيما بعد الامة لها في النكاح ان صدق وان انتفد
بطل عقد الامة وهي عقد الحرة وطامد هب الشافعي ان الحرة تتبع للنكاح ويندفع نكاح الامة ولا يؤثر
في ذلك بين ما اذا نكحها معا وبين ما اذا رتب نكح احدهما قبل الاخرى لانا لا ننظر في نكح الاثنين
الا انفسهم والثاخر بل ينفذ بينهما كذا لانا وعند الشافعي انه كل من دفع الامة بالحرة الطائفة كذا
يندفع بالبيتا الطائفة فاذا قارن الاسلام ولو اقرن الاسلام بالعقد الجاني في الترتيب ودوام له
الاسلام فالانقضاء وحاصل مذهب الشافعي انه حتى اسلم النكاح وقته انزاهت معه او جفت العدة
اسلامها وصح خولها فان كان ممن جعل له نكاح الامام اسكها وان كان ممن لا يصل له نكاح من
البياد واللا من من الغنى اندفع نكاحها **مسئلة** لو اسلمت الزوجة بعد الدخول ثم اردت فان خرجت
العدة من وقت اسلامها ولم يلزم الزوج بان من الزوج باقالات الدين اولاهو وقت اسلامها وتكون
العدة من يومئذ وان اسلم قبل انقضاء العدة سقط حكم العدة من حين اسلامه بتوقف الاجل لا بالانقضاء
فان عادت الى الاسلام قبل انقضاء عدة العدة من وقت ردها انما النكاح والا فخطع من يوم الرد
كذا لو سلم الزوج بعد الدخول ثم اردت فان لم تسلم المرأة لان انقضاء عدة العدة من يوم اسلامها بان
ان اسلمت بتوقف الاجل اردت فان عاد الى الاسلام قبل انقضاء عدة العدة من وقت ردها استمر النكاح
والاصح ان الفرق بين يومئذ والشافعي واقضا في احد قوليه على ذلك وفي الثاني قال انه يندفع النكاح
في اسلام احد الزوجين ولا يرد ان بتوقف الانقضاء بالعدة والاحرام والطائرين كما تقدم قول الفقهاء

والنكاح عند الشافعية النكاح قال بعضهم الردة فتر فيها حكم الاستدعاء والاستدانة لان نكاح المرد بطهر
منقذ على التوقف في الدوام توقفا فانقضا الردة بالعدة للبهة والاحرام وانما قبل التوقف في الردة ولم
يجوز الاختيار فيها هل من الاحرام والعدة لان منافية الردة للنكاح ابتداء لانها ترفع النكاح في الجملة
وهي لا تطلق النكاح ولكن لا يجوز المراجعة في الردة وتجزئ الاحرام على الاظهر ولو اسلم ونكح من
ارتد ثم اسلمت الفسوة في العدة او اسلم واسلم معترضا ارتد قبل الاختيار لم يكن له ان يعاد وانما من
الردة فان عدل في الاسلام في الردة فله الاختيار مع **مسألة** قد سبق فيما تقدم ان المفضل للنكاح عند الاسلام
ما كان ما صلا عند العقد واستمر لو كانت معتدة وكانت عند الاسلام تعدى العدة واختلفوا في الردة
فتر ان يفارن المفضل اسلامها ام يكفر لنفسها اثران باطرها والكل عند الشافعية انه يكفي الاثران باطلا
احدهما ومنه ما طر بعد العقد لو اسلم ونكح حرة طاهرة على اثره واسلم على انه وقد طهر له البتة وظاهره
انما ان اسلم ونكح حرة او امرأته فانه يدفع نكاح الامر وتعين الحرة وكذا الحكم لو اسلمت الحرة المدخول بها
مع امر بعدة قبل انقضاء عدتها ثم اسلمت الامر قبل انقضاء العدة ولو امرت حتى انقضت العدة فانقضاءها
بقيل الدين ومنه يقتضيه العدة ولو كانت الحرة بعد اسلامها او ارتدت ثم اسلمت الامر اندفع نكاحها ابتداء
اقران اسلام الحرة بالزوج ولو اسلم ونكح امرأته وهو موبر ثم تلفت ماله واسلمت الامر وهو موبر فله سالكها
انما يؤثر البتة في الدفع اذا قارن اسلامها جميعا وانما دفع بعض الشافعية في الاولى ومن بعضهم في الثانية
ان اقران البتة باسلا من يكفى الاندفاع وليس لها سالكها وان كان صرا عند اسلامها وعلى عكس لو اسلم
وهو موبر ثم اسلمت وهو موبر فله سالكها نظر الى وقت اسلامه ومن بعضهم ان في البتة الوايدتين
مخلف الخلاف في العسر معا والكل عندهم في صورة الحرة والامر اندفاع نكاح الامر وانما في الحرة في
الحرة والامر اندفاع نكاح الامر والامر والامر عند اسلامها عدم الاندفاع هو اعتبار اقلية باسلا منها
والسبب اعتبار الامران باسلا معا ان وقت الاختراع في الاسلام هو وقت جواز نكاح الامر
ان تقدم اسلام امرأته الكافرة لا قبل العلم وان تقدم اسلامها فالمسألة لا قبل الكافر فكان في اجتماعها
في الاسلام سببها بحال ابتداء النكاح للامر والبتة السابقة على نكاح الامر لا يمنع جواز نكاحها وهذا
المعنى يقتضيه جواز مسالك الامر والصورة الاولى وهو ان امانت الحرة بعد اسلامها ثم اسلمت الامر لكن
فوق ايمنها بوجودها ان امر نكاح الحرة باق بعد موتها فان نكحها وبطلت عليه فبينها مكان النكاح
باقيا والبتة لا تزول عنها ان المرأة اذا اسلمت وتعينت سبب على الزوج ولم تؤثر موتها بعدة لان الا
تري امر لو اسلم ونكح حرة او امرأته فانه ما من ثم اسلمت البواقي لم يكن له سالكها
وانما يسلك ثلثانين ومنها قال بعض الشافعية ان نكاح امرأته البتة لا يترتب له البتة بل الامر فيها في اشراط عدمها ثم
اعظم ولهذا لو كانت في نكاح حرة او غايتها لم ينكح الامر ولو كان ماله غايتها لا يصل اليه المعبد زمان

طويل

طويل يجوز له نكاح الامر **مسألة** قد بينا فيما تقدم ان النكاح الكفار صحيح وهو ما ذكره الشافعية في قوله
وامرأته حال وقالت امرأة فوعون ولاهم لو نكحوا البتة لا ينظر ولا فرق بين رجالهم ونسائهم
لانا نكحهم عليه بعد الاسلام والفاصل لا ينقلب جميعا والفرق على الفاسد حال والفرق الثاني لان
ويقال بالانسان فاسده لانهم لا يراعون حدود الشرع وشرايطه لكن لا فرق بينهم لو نكحوا البتة
وعايناهم للعدا والذمة وانما اسلموا فترهم تخفيفا وعفا وانما لاننا لا نكح لها بصحة ولا نكاحا ولكن
الى الاسلام فانه عليه اذا اسلموا اتبين صحته ولا فرق عليه بينهما فانه اذا عرفت هذا اطلق
الكافر فتره ثلثانين اسلموا فتره ما اخبرنا من صحة نكحهم فقال له لا نكح الا بجلل وعلى القول الثاني
فالطلاق في النكاح الفاسد لا يوجب الى الحل ولا الاول لو نكح المطلق في الزمان زوجا اخر ومثل
طلقها لم اسلمت فزوجها الاول حل له وكذلك يحصل التحصيل بولي الكافر اذا كلف الذمة التي طلبها
المسلم ثلثا سواء كان حريا او ذميا **مسألة** الزوجة التي لا يرد نكاحها بعد الاسلام لها المهر المسمى
كان صحيحا وان كان فاسدا كجز او خسر بفتيا يانرو التي يدفع نكاحها بالاسلام وان كان غير
مدخول بها وجب نصف الصبيح ان كان الاندفاع باسلام الزوج وان كان فاسدا وجب المهر المثل
وان لم يجم ومبدا المتعذر وان كان الاندفاع باسلا فلا شيء لها من المهر لان الفسخ من قبلها وهو احد
قولي الشافعية والثاني انه يفيض المهر لانها عسرة بالاسلام وكان من مفران بواقعها فاما استع قال
مسند الى تخلصه والكل الاول وعلى القول الثاني للشافعية وهو فاسد انكحهم لمهرها لان المهر لا يصح في النكاح
الفاسد فيرد دخول وان كان في مدخلها بما كان صحيحا انكحهم المسمى ان كان صحيحا وعلى قول الشافعية
بالفتا يصح المثل **مسألة** لو كان فتره اثنان فطلق كل واحد منها ثلثانين اسلم واسلمت فتره
الطلاق منها ولم ينكح واحدة منها الا بالحل لان النكاح الكفار صحيح وعلى قول الشافعية في النكاح
طلاق ولا حاجة الى المحلل واحدة منها وعلى القول بالتوقف فلو لم يكن طلاق لكان فتره واحدة
وتبين بذلك صحة نكاحها ونكاح الاخرى فاذا طلقها امر بالاختيار لئلا ينفذ الطلاق في النكاح منها
ولو امر اسلم هو الاختار فتره ثم طلق كل واحدة منها ثلثانين فتره لانهم لما اسلموا اندفع نكاح احد
الاثنين وانما ينفذ الطلاق بالنكاح ولم اسلم الزوج فتره او اسلمت الزوج فتره ايضا
لان حال هذا لا يسلك الا احدهما ولو يفتح نكاح الاخرى من وقت اسلامه من تقدم اسلامه
لو كان فتره المثل اكثر من اربع فطلقهن ثم اسلموا فتره القول بغير نكحهم تبع الطلاق الثلثين
جميعا وعلى التوقف فتره او فتره من قبل فتره الطلاق معه البواقي **مسألة** قد سبق انه اذا
اسلم احد الزوجين بعد الخول وقت على انقضاء العدة فان اسلم الامر قبل انقضاءها فانه على النكاح
ان لم يسلم ختم انقضت العدة وقت الفتره من هذا اختلاف الذين اذا كانت الزوجين من قبل لا يباع

الى استيفان العدة وهذا قول الرافعي والشيخ الحسن صالح والاوزاعي والثافعي وامرئ بن مجاهد
عبد الله بن عمر ومحمد بن الحسن واحده في الروايتين وفي الثانية تنقل الفرية ويرى قال الحسن طائفة
وعكرمة والفتادة والحكم وعمر بن عبد العزيز وابن المبارك وقول ابن حنبل هذا كقولهم ينافي الدماء
هو انه لا تنقل الفرية بل ان كان في دار الاسلام عرض الاسلام على الاخر فان اذنت ففقت الفرية
وان كان في دار الحرب وقف ذلك على انقضاء عدتها فان لم يسلم الاخر ففقت الفرية فان كان الاصل
من الزوج كان طلاق الفرية حصلت من قبله فكان طلاقا كالمطلق طبعه وان كان من المرأة كان طلاقا
لان المرأة لا تملك الطلاق فلم ينفذ بين الدخول وعلية الا ان المرأة اذا كانت في دار الحرب ففقت
عدتها وحصلت الفرية لانها استبانت عدتها ولو لم يسلم احد الزوجين وقطعت الاخر ففقت عدتها
المرأة انفس الخراج في قولهم ان العلماء لم يختلفوا احد من الروايتين من الخنثى انما تزوجها وان
طال المدة لروايتي ابن عباس ان النبي رذيت على زوجها ابى العاص بنكاحها الاول ففقت عدتها
من حل لهم ولا هم يحلون لمن وقوله تعالى لا تسكنوا معهم الكوافر ولا اجماع المنقل على تحريم فرج
المسلمات على الكفار وقصة ابى العاص لا تجزئها لان الرمدى نقل ان النبي رذيت عليها بنكاح مديد
مسئلة اذا وقعت الفرية باسلام احد الزوجين بعد الدخول فللمرأة المهر كالمهر لانها استقر بالدخول
فلم يقط شرع ثم انما كان صحيحا فهو لها لان الكفار كفارت بمحضة ففقت لها احكام الصخرة وان كان
فاسدا كخر او قريبا منه ففقت حال الكفر فلا شيء لها الا لا تخرج من المصطفى احكامهم ولا انفصال الامر
بينها وانتهاء النكاح الى ماله انقطاع المطالبة واصفة الكفر لا يبيع فان اسلما قبل تبضع جيبها
المثل لانها لم ترض بالهرم والخرم الخبز لا يجوز ان يكون صدقا والمطالبة بالخزب الاسلام مستفترج
الى هذا المثل ويجعل كالمكح المسلم وهو مني الشافعي وله قول اخر ان اسلما بعد الفرية لم يفسد
المثل لقضا القرض الجاري في الشرك وقول من ان اسلم قبل الفرية لا شيء لها لانها قد رخصت
بالخرم فدام عليها حكم رضاها وقد فقت قبض الخمر بعد الاسلام ففقت المطالبة لكن المشهور الفرق
بين الخالين كالتقدم والافتقار بين ان يكون المسمى في الذمة او خراصه وعمر بن حنبل
الخمر المسمى ليس لها الا المسمى لا يرجع الى مهر المثل ولو اصدتها حراما اسلمت ففقت ثم اسلم قبل القرض
او بعضه فلا يفرغ عدها بل يظل المسمى يبيع مهر المثل ويجعل ان يخرج من بدوها ولا يرجع بقى كما
تراق الخمر المقبوضة ولا يرجع بشئ فان ففقت بعد الصلح الفاسد دون بعض ثم اسلما وجب
مهر المثل بالقطر فلو قبضت النصف وجب نصف مهر المثل لانها لم يفسد الباقى ولا يجوز تسليم الباقي
من الفاسد قاله الثافعي وليس ذلك كالمواكب التي عليها على عوق فاسد ونقص بعضه
ثم اسلما لم يسلم المكاتب وافي من الفاسد فيحصل العتق لان العتق في الكفاية يحصل

بوصول الصفر ثم يكون تمام فبشر ولا يبطئها ففقت القبول في التلث لان العتق يعلق باداء اخر الفريز
وان وقع في الاسلام فكان بمثابة الواكب اسلم على عوق فاسد يحصل العتق بوجود الصفر ويجب
على المكاتب الفقة وطريق تفسيط مهر المثل على القبول وغير المقبوض ان يقول ان سبها جفنا
ولو لم يكن فيه تعدد الواكب منها زف خمر وقبضت نصف ثم اسلما رجب نصف المهر وان تعدد
خمر قبضت احدها فان فسا وبان القدر فلا يثبت وان اختلفا اصل ان يغير العدد فاضر ولا
ينظر الى القدر وان يغير القدر ولثا فغير وجهها كذا في التلث ان يغيرها عند هم ويجعل مكان
الاعتبار الكيل والوزن ولو اصدتها خمر يبيع وقبضت احدها فان اغيرها في الخمر القدر ففقت
فبشرها بقدر ما لبسها وقطعت المثل على التلث وان كانا ففقتا مبيعين ففقتا اصل
النقل الى الاجناس يقال قد قبضت ثلث المهر وان ينظر الى العدد وان قبضت الخمر او الكلب جعل
فابشر بجمع الصلح وان قبضت الخمر او الكلب ففقتا مبيعين ففقتا مبيعين ففقتا اصل
المثل على الفقة وهو لا يفي وعط الفقة بالتقويم وقدر الما ليز في كغيره احوال احدها انه يفقد الخمر
غلا والكلية في الخمر يفقد وقيل بهذا الكتاب في الاشراك في المبيعة والخمر وجبوا فافيد
الصورة والفايدة وقيل يعتبر فبشرها ويفقد كان الشرع جعلها مالا يفقد الخمر بقا في الحكومات
ملا يوجد هذا اذا جرى القبض باي اثار ضاهم في تسليم الصلح الفاسد وفي ثمن الخمر اذا باعها
اسلموا لم يبيع الرد فان الاسلام يبيها فبشرها فان را ففقتا البنا وهم كغيرهم ففقتا فان احدها انا
تكتفم الرد لان المودي كان يجبر عليه والرافع لا يجبر قبله واصحابنا عند هم ان الحكم كالمودي
عن تراخي وكما لو اسلم **قريب** لو نكح الكافر على صورة القبول وهم يفتقدون ان لا امر القبول
بما لم اسلموا وان كان الاسلام قبل المسبب لانه قد سبق استحقاق مبردا وطى **مسئلة** كل من
خاله الاسلام لا قتل ضا كخمر ولا اكل ذبيحة سواء كان ذميا او اعل الصبيح المذهب في مقام
من اجازها من اهل الذمة وهو مذهب العامة كافر واما الوثني فلا قتل ضا كخمر ولا اكل ذبيحة ولا
هزم يذل الجوزة اعمما والمجوس كالوثني في كل الاحوال الا في باب القرب على ذمة الجوزة فانهم
عليه يذل الجوزة لقوله سواهم سنة اهل الكتاب اذا عرفت هذا فاذا ترفع البنا شركان في مكان
وغيره فاما ان يكونا ذميين او متامنين او ذميا ومنا فالفقة من الذمة وعبدة والمنا من
دخل البنا با مان ويسمى الذي اهل العهد فان ترفع ذميا الى احكام المسلمين فاما ان يكونان
اهل ملة واحدة كيهوديين او نصرانيين او ملتين مختلفتين كيهوديين ونصارى او مجوس ونصارى او نصارى
ومجوس في الاول يغير احكام المسلمين بينهم وبينهم ويبيعون ان يرض منهم ويهدم الى احكامهم
ولا يبركها على الزنا وهو اوضح قول الثافعي ويرى قال مالك لقوله فان جاءكم فاعلم بغيرهم او اعرض عنهم

ولما لا يقتل ان صدر الحكم فاشبهوا المستامين والثاني للشافعي انه يجب عليه الحكم بحكم المسلمين
وهو مروي عن ابي حنيفة وبيننا في المرفق لقوله تعالى وان احكم بينهم وان الامر للرجوع ولا نفع الظلم
عنهم واجبة على الامام والحكم بينهم ونفع ذلك فلزم كالمسلمين والابن لا نذل على مطلوبهم لان الارتداد
الحكم بالانزال لا ينفذ نقول بموجب الحكم ويدل عليه تمام الابن وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط والبيان
على المسلمين قبل ان المسلمين يقتلوا من صدر الحكم بخلافهم فمن قال يجب الحكم اذا استعدوا
منهم على صاحبهم على الحاكم ان يعدي عليه وعلى الخصم ان يجب الحكم او يفسد الحكم بينهم وبين خصم
قال لا يجب عليه ان يعدي له على خصمه فلا يجب على الخصم ان يفسد اذا ثبت البير الحاكم بل لان يمنع ولا
يجوز وان كان من اهل ملية كان بهاكم البناء يودي ونص في الاول عند ملاتنا لما تقدم
ولان الكفر كاللذات الواحدة وللشافعية طريقتان قال بواسط في وجوب الحكم بينهما قولان كالو
كانا من اهل ملية واحدة وقال ابو علي في حق يجب الحكم منا قول واحد لان ذلك الحكم يودي
الى النكاح سم وانظام لان كل واحد منهم لا يقع الا بالزوجين الاخرى احكامها بخلاف الملة الواحدة
اذا ثبت هذا فقلنا خلت الشافعية موضع القولين على كل طرف احدها ان القولين في حقوق
الاديين اما حقوق الله تعالى فيجب الحكم لئلا تضع فانه لا مطالب بها والثالث ان القولين في حقوق
الله تعالى مستر على الناس اهل ما الشافعي قبل ان حقوق الاديين واما ان كانا مستامين لم يجب الحكم
بينهما سواء انقضت ملية او اختلفت لانهم لم يذنبوا الاحكام ولا الرضا دفع بعضهم عن بعض فقلنا
اهل الملة وهو قول الشافعي وقيل بالاحكام فاما بالدين وقيل ان كانا مختلفي الملة وجب الا
فلا ولا يظهر عندهم الاول لان اهل الذمة اكثر حرية فانهم يسكنون دار الاسلام على التابيد ولا يجوز
تقتلهم لمجرد جنائهم بخلاف المستامين فاما اذا ارتفع البناء ومعه اهل كان كالواقف
البناء ديان وللشافعية طريقتان اظهرها انها لا تدعي نفي نفي القولان للشافعي والثاني المنع
بوجوب الحكم بخلاف الذين المختلفي الملة واما ان ترفع البناء في مسلم او مسلم ومعه اهل
عليه الحكم بينهما وهو قول الشافعي لمحق المسلم والمنع الظلم من المسلم او منعه من الظلم ولا نه لا يمكن
الزول على حكم الحاكم الكافر فلا بد من فعله منه حكما قد **مسئلة** قد بينا ان النكحة الكفا هي
واذا اسلم واحد منهم ونهض امره ويجوز له ابتداء العقد عليها في حال الاسلام او رنا عليها لانا اذا
حكما بينهم سواء اوجبا الحكم او لم توجب ان يكون على موجب الاسلام فاذا ارتفعوا البناء في النكحة
او رناهم على ما تقدمهم عليه واسلموا وبطل ما بطل واسلموا اذا كان قد نكح امرأة بل والى ولا
شهود او شهادتين وضاهها وترفعوا البناء او رناهم وحكما في هذا النكاح بوجوب التقمة
وكذا لو نكح مقدرة وقد انقضت عدتها عند التراجع وان كانت امة باقية عند لا مخرها بطل العقد

ولم يحكم

ولم يحكم بالتقمة ولو اداوا ابتداء العقد وارتفعوا الى الحاكم لم يزوجهم الا بشرط النكاح بين المسلمين
لان لا حاكمية بنا الى عقد بخلاف ذلك واما عفو ما كان في الشرك من عقودهم فلا ذلك يكون نقلا
عن الاحكام وهذا لا بعد في الابتداء وان كان للزنا في مناسبت ثبت له الولاية في الاسلام وزوجها
ان كان عدلان وبغيره وان كان فاسقا وبغيره وبغيره وان لم يكن لها مناسبت زوجها الحاكم
لان حكمه فانهم يكونون الشهود عدلا مسلمين وليس شرط عدنا وابو حنيفة اجازة من فاسقين وقد
تقدم ولو نكح الجوسي مطلقا في طلب التقمة لم يقبل ولو طلبت الجوسية التقمة من الزوج الجوسي والبوي
فللشافعية وجهان وكذا في تزويجها على النكاح الظاهر في الحكم بالتقمة كرواسلما والرضا احكام الدين
والثاني المنع لان الجوسية لا يجوز نكاحها في الاسلام فلذا لا يجوز نكاحها ولو كانت كافرة ونقضه ختان
طبري ومن التقمة فالاقرب المنع لقيام المانع وبقر بعض الشافعية وقال بعضهم نكح لا نكح بغير نكاحها
واما المانع امدها بالاسلام وعلى الاول فالقاضي المرفوع البير يرض عنها او يرض عنها فبها فيه وجها الاقرب
واما يرض لانا نكحنا وقبل يرض لانهم بالذمة اظهروا ما فالت اسلام فاشبهوا بالواحدة واظهروا من
يرفع الجوسي البناء ولكن علمنا ان منهم من نكح محرما فالوجوه ان لا يرض له وقال ابو حنيفة انه لا يرض له لان النكاح
محرمان حال الجوسي انهم يكونون الحارم ما قصدوا لهم وهو قول الشافعي ولزنا الامام اذا روي ذلك
نوف بيننا كالمرفوع ان الجوسي ينجح مسلمة او **مسئلة** ان الزيادة على العدد الشرعي في السلم
الكافر ونقضه اكثر من اربع واسلمت معه او كن كتابات كان عليه ان يتنار او يهاجن ويغارق البواقي
سواء اختار الاول او لا ومن عند ملاتنا وبنا قال مالك والثاني واحد ومعه الحسن لما رواه العائش
سالم عن ابي ران عيان اسلم وفنده مشرقة فقال له النبي اسك اربعاء فارق سائر من فرك الا
في فانية الحال يرضي العموم في الاقوال وقال ابو حنيفة وابو يوسف ان كان تزويجهم في عقد واحد
كلهم وان كان ذلك في عقود متعددة لغير الاربع الاول وفارق البواقي لان العقد اذا تناول اكثر
من اربع فزوجهم من طرفي الجمع فلا يكون مخيرا فيه بعد الاسلام كالزواج تحت المراء وحال الشرك لا تزويج
اربعا بغير شهود بخلاف ما لو تزوجت بزوجين فانه متى كان واحد بعدا واما نكاح الثاني فله لانها ملكة
ملك يرضها وان اجتمعت بينهما فلا يقع ان تتنار واحدا انها لا ملكة جميع فبها لان المرأة ليس لها اختيار
وفنده بغيره عندهم فانه قالوا لا يرضي ان تقول بن مصوبة اسلم وعنده مشرقة فقال له النبي فارق
واسلم اربعا قال فحدث الى اند من فقامتها وهو مخرج الباب **مسئلة** لو اسلم ونقضه اربع كتابات
او بدت فثبت عقد على سواد دخل بين اولا اسلمت معه او لا وكان قد اربع وثبات لا يرضي بغير
فان اسلمت مع ثبات عقد على سواد فثبت عقد على سواد في حال ان اسلم عن اكثر من اربع وثبات
فلا يجوز بين واسلم مع اربع منهم فربما كان من اربع البواقي وان كان قد دخل بين فان اسلمت

العقد فخر بعدا كما تقدم وان اسلم في العقد اربع لاخر وخرجت العدة والبواقي على الكفر ثبت عقد الاربع
وانفتح نكاح البواقي ولو اسلم اربع من ثمان فخر قبل الزوج وانقضت العدة او من في الاسلام ثم اسلم الزوج
واسلمت الباقيات في عدتهن انفتح نكاح الاول باسلامهن وخرجت العدة وهو كونهن في العقد الاول
ولو اسلم اربع ثم اسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن وفعلت الباقيات انقضت عدتهن من وقت اسلم الزوج
من على الترتيب في الاول للضام ولو كان فخر ثمان فاسلم اربع منهن ثم اسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن
ثم اسلم الاربع الاخر قبل انقضاء عدتهن من وقت اسلم الزوج افتتحت الباقيات والاوليات والافريات
منها ما كانتا فان كانتا الاول او بعضهن جاز له اعتبار الباقيات وبذلك **مسئلة** لو تزوج النكاح فخر
الصغير اكثر من اربع شركا فان قبل نكاحهن ثم اسلم الاب واسلمت اربع نكاح ما زاد على الاربع ثم ينظر
بلوغ الصبي فاذا بلغ افتتحت اربعتهن لانه في حال الصب لا اعتبار باختياره وكذا لا اعتبار باختيار الولي
ولا يقوم مقامه من لان طهره الشئ يمتنع الانتفاق الى البلوغ وتكون نفقتهن من ماله لانهن محبوبات
كذلك لو اسلم الرجل ثم من قبل لاختياره وجب الانتفاق الى من برؤيته **مسئلة** لو تزوج النكاح بامرأة وابنتها
اما معا او على الترتيب ثم اسلمت امرا ولم يسلموا بها كذا بيتان فالاحوال اربع الاولى ان يدخلها سقاني
حال الكفر فيدخل عليه موبدا اما البنت بدخوله لأم واما الأم فلا تدخل على البنت ودخل بها وهما بيتان في النكاح
وهو واحد فولي الشافعي والثاني انها فخر بسبب طهر والدخول بها وحلل واحدة منها المسمى ان كانت النسيئة
مصحفة وان كانت فاسدة فمهر المثل ولو طالت نسيئة واحدة منها صححت نكاحها مسمى لها
للاخرى مهر المثل الثاني ان لا يدخل ولا يواحدة منها فانه فخر ابنتها او قاله الشيخ رة وهو واحد فولي الشافعي
لان العقد في حال الترتيب لا يحكم بغيره الا باضمام الاختيار في حال الاسلام فخره لو تزوج بغيره فاذا تزوج
اربعا لم يبرأ من مهر ولا نفقة ولا شفع منهن لم يقع عليهن عقد ولا نكاح فخر الاختين ونفسه واسلم
كان لانه فخر ابنتها شاء فكذلك الام والبنت على التاميد بل لو فارقا الام قبل الدخول جاز له نكاح البنت
الثاني وبه قال الرافعي ايضا ان لا اختيار له بل بغير نكاح البنت وهو جسد لان النكاح في حال الترتيب صحيح
لو صح بين اخيه كان لانه فخر ابنتها شاء فثبت ان قد صح بها وادخلها نكاح على البنت حرمت الام
على التاميد والبنت لا تحرم بالعقد على الام والفقول مبيحان على اكثر الشافعية على الخلاف في صحة النكاح
ان صح انقضاء البنت والاخرى فلهما فخر نصف المهر لا نرفع مقامها باسك الاخرى وقال القائل من الشافعية
ان الحكم بالعكس فاذا تزوج نكاح البنت فقد صح نكاح الام ثم اسلمت بالاسلام فكان ايجاب المهر لولي
فاذا فخرها فلا حكم للمفارقة لان التخيير مني على ان النكاح فاسد فاني فخرها كما نزل نيكها فخطب
بغير الشافعية لا يبرأ منه نكاحها فخرها على هذا القول وان لم يكن نكاح ولا دخول فلا مهر لانه وان عجزت البنت
فلا مهر نصف المهر لغيره نكاحها وانما هو بالاسلام واستبعد الجعفي وجوب المهر لانه صح نكاح البنت فخص الام

عمر او ايجاب المهر للمهر بعد التامير ان يدخل البنت فخره ثم اسلم عليه موبدا بالعقد على البنت او
الدخول ولا مهر لها على الخلاف بين الشافعية عند بعضهم يبرأ المهر لها اذا صح النكاح وبغيره
البنت لا نزل بمهر بالام والعقد عليها لا يبرأ البنت الا بغير ان يدخل بالام فخره ثم البنت على التاميد
بالام وهل حرمت الام عليه بالعقد على البنت فخره فان فخرها فخرها اذا لم يدخل بها فلا نكاح لأم
وان عجزت البنت فلا لان نكاح البنت بغير مهر لها مهر المثل بالدخول **مسئلة** لو تزوج في الترتيب باختين ثم
اسلم واسلمت موبدا للدخول فاختار احداهما وجب للاخرى نصف المهر قاله الدارقطني الشافعية ورأى
الفقهاء منهم وقال ذلك يكون على القولين في صحة النكاح ولو كان لمرأتين امرأة وبنتها فاسلمت امرا
كان قد دخلها معا وموبدا وان كان قد دخل احداهما موت الاخرى موبدا ولو اسلم ومعه امرأة و
عنهما او خالها او اختها فخر ابنتها فاسلمت امرا ودخل بها او طهرت امرا لم يدخل بواحدة منها لان غيرهما فخر
مسئلة لو اسلم وعقله زوجان واسلمت موبدا لم يكن له نكاحها لو لم يكن زوجا كان لانه فخرها و
كل من لم يكن له نكاحها لو لم يكن زوجا لم يكن له اعتبارها فلو اسلم وعنده اكثر من اربع زوجات بيتان
لم يدخل بهن انفتح عقدهن في الحال وان كان قد دخل بهن انقضت العدة فان فخره اربع في العدة والى
قبل انقضاءها ثبت عقدهن ان خرجت العدة والبواقي على الكفر وان اسلمت كلهن فخر اربع وان تبين
على الكفر لم يكن لانه فخر ابنتها ولو كان فخره اربع زوجات امرا فاسلمت موبدا فخرت اثنتين سواها
لان يتكلم الامام او لا عند علمائنا لا من منديم للعقد لا مسانف له ويجوز الاستدانة بالاجور في الاستدانة
كانه ليس له العقد على كتابته وان كان له استدانة عقدها واما الشافعي فقال ان كان طهرت لارتداء
العقد على الاستدانة عدم الطول الحائض من العنت فاما اذا كانت فخره بغير العقد كان واحدا للطول
انفتح نكاح الام وان كان فخره اربع امرا وان كان عادما الطول فاني من العنت كان لانه فخر واحد
منهن وان لم يكن كذلك انفتح نكاح الكل ولا يجوز لانه فخر واحد لانه فخر واحد مع القدرة على الحرمان
الاختيار ليس باختيار عقد وانما هو استدانة العقد كما ان لو اسلم كان لانه فخر واحد في حال الحرمان ولا يجوز
للمهر ابتداء العقد ولا ينفق ايضا الاختيار الى الولي والشهود والرضا لم يكن ابتداء عقد قال بعض الشافعية
ان هذا لا يجوز ابتداء العقد عليها في حال الاسلام فلا يجوز اختيارها فخره لو اسلم وهي حرة من غير
وكذا في المحارم وفخرها في الامور لان الاختيار في الامور لان مال الزوجين الاختيار لم يكن محلا
واما الاعتبار بجهالة ثبوت الاختيار ودون وجود الاختيار وكذا هذا لو اسلم واسلمت موبدا فخرت
اجر موبدا فخرها ولا ترون الشافعية من قال ان اسلم فخره ثم اسلمت موبدا فخرت لانه فخر واحد لان الشافعية
مسئلة لو اسلم ومعه امرأة كتابته وعنت في العدة ماله اسلمت وكذا لو لم تسلمت انقضت العدة فخرها
لثانته لانه لا يجوز نكاح الامم المشتركة ولو كانت وفتره ولم تسلم الى انقضت العدة تبين ان دفع النكاح من

اسلام ولو كن اربعا واجتمع اسلام واسلام من في العدة اختارا اثنين من عندنا مطلقا وواحدة
عندنا فبما كان من اجل ذلك كان لا بد من ان لا ينعى اسلام واسلام من في العدة اندفع تكاح الجميع
فوق بين ان يسلم ولو اسلم وتغيرت واحدة من مبروه وهو مصر خائف اندفع تكاح الثانية عند الشافعي
اسلم الثانية من مبروه وهو مصر خائف اسلم الثالثة وهو مصر خائف اندفع تكاح الثانية عند الشافعي
لغفلة ان الشرط عند اجتماع اسلامها واسلامه ويخبر بين الاولى والثالثة وهو مبني على كل مذهبه
البسائر انما يثبت في اندفاع الكاح اذا اثنى باسلامها جميعا لكن من الشافعي وبكيفية فعل هذا
لا تندفع الثانية ايضا **مسئلة** لو اسلم فخترا واسلمت مبروا واحدة من قبل ان يختار الذي اسلمت كما لو اسلم
جميعا وان يتوقف وينظر اسلام الباقيات لجواز ان يؤثر واحدة منهن فان بقيت على الكفر فخر
العدة ظهر ان بن وقت خلاف الدين وان عدتهن قد انقضت وفي تكاح المسلم وان اسلمت العدة
فيظن ان كان فاختارا التي اسلمت او لا كان له اختيارا لثانية عندنا وعند الشافعي تكون بينهن من باب
اباها وان كان متوقفا فاسلمت اختار واحدة منهن وان دفع تكاح البواقي ولو طلق التي اسلمت
الطلاق اختيارا لتكاحها ثم ان امرت البواقي فبأنقضت العدة ولو ظهر ان بن باخلاف الدين
ان اسلمت في العدة ظهر ان بن وقت الطلاق فانه وقتنا لاختبار وان اخضع التكاح التي اسلمت
او لا لم ينفذ لان الباقيات متعققات وانما ينفذ التكاح اذا ردت على الهدم الجائز اسألهم امره
ان يضمن باخلاف الدين ولزمه تكاح الاولى وان اسلمت في العدة اختار من شاء من الكل وفيه للشافعي
وجها بان اسلام الباقيات يظهر نفوذ النسخ فيها فلا يختارها ولكن يختار واحدة من الباقيات التي
عندهم **مسئلة** لو اسلم فخترة وثلاث اما فان اسلمت كلهن مع ثبوت تكاح الخرف ثم ان تغيرت
الخرف فبأنقض تكاح الا وانقض تكاحهن وان اختارت الاجتماع معهن كان للزوج ان يختار اثنين وتبين
الثالثة عندنا وعند العامة ينفذ تكاح الاما وان اسلمت الخرف مبروا كانت مدخولا بها فاسلمت في
العدة ونفيت الخرف للتكاح وان دفع تكاح الاما سواء اسلمت قبل اسلامها او بعدا او بين اسلام
الزوج والخرف لان العدة على الخرف يمنع من اختيار الاثنتين وان فخر اسلامهن فان اسلمت في العدة
من من وقتنا اجتماع اسلام الزوج والخرف وعدتهن من ذلك الوقت وان لم يسلمن فبأنقضت العدة
فيثبتن باخلاف الدين وان لم يجتمع اسلام الخرف مع اسلام في العدة بان اسلم الخرف وثبتت في
ولم تسلم هي الى ان انقضت العدة او اسلم الزوج وثبتت في العدة او كانت قد اسلمت هي ولا يبقى
الزوج على كونه ان خرجت العدة او كانت فالحكم كالو لم تكن في تكاح مبروة فبما واحد من الاما عند
العامه عندنا فاختارا اثنين ولعن واحدة من الاما في طلق خلف الخرف المدخل بها فان اسلمت
مبروا بعد في العدة فبأنقضت عدتها او موت على الكفر فان اختار واحدة منهن قبل انقضائها

او قبل موتها ثم ماتت الخرف او انقضت عدتها على الشك فبأنقضت عدتها فان احداهما تقوى الاختار
والثاني انزاع الاختار وموقوف الى ان يظهر حال الخرف في الانتهاء ولو نازح الخرف فبأنقضت عدتها
الطلاق موقوفا فان اسلمت في العدة تكاحها كان ثانيا والطلاق وقع فيه والامان يثبت قبل الطلاق
وان لم تسلم فبأنقضت عدتها لم يقع الطلاق بها وبان ان الفسخ وقع باخلاف الدين وكان له ان يختار
واحدة من الاما اذا كان من يجوز له تكاح الاما **مسئلة** لو اسلم فخترا ربع اما وهو مبرو ثم انقض
ذلك وان اسلمت بعد مائة جارية ان يختار واحدة منهن لان شرائط الفسخ تنفي في وقت الاختار
وهو مصر فاختار الاختار بخلافه لو كانت مبروة واما واسلمت المبروة فاختار الاما فبأنقضت ثم اسلمت
لم يكن له ان يختار واحدة منهن وان كان وقتنا لاختياره لم ينفذ لان الاختار كان مبروة واسلمت فبأنقض
تكاحها فبأنقضت مائة امة فبأنقضت لم تعد مبروة لان باسلام الخرف دخل وقتنا لاختياره وبأنقضت
وبما دفع الاختار بعد البسائر لا ينفذ الا انزاعه حال الاختار فلو كان فخترا ربع اما فاسلمت واحدة منهن وهو
موسم اسلم الباقيات بعد مائة لم يكن له ان يختار واحدة منهن لان باسلام الاولى دخل وقت
وقت الاختار الا انزاعه لو كان مصر كان له ان يختارها فان كان مبرو اسلم باطل اختياره ولو كان حين
اسلم اسلمت مصر وهو مصر ثم اسلمت باطل اختياره لان الاختار كان مبرو فبأنقضت الاختار كان له
ذلك فبأنقضت جارية لا ينفذ ما ثبت له كالزوج او اختار ثم اسلمت عليه اسلمت التكاح **مسئلة** لو كان
مخترة واربعة اما فاسلمت واسلمت فاخترة الخرف في الشك واعقبت الاما فليكن له ان يختار واحدة
منهن لا قبل العتق لان منهنك مبروة ولا بعد لان وقت الاختار حين اجتماع اسلام واسلامهن
يقف ذلك على اسلام الخرف لان تكاح الاثنتين لا يجوز لفار على مبروة وانما يجزها من حال ثبوت الجارية
وهو ما ان اجتماع اسلام واسلامهن وذلك قبل العتق حصل فيظن ان لم يفر واحدة منهن فبأنقضت
الخرف قبل انقضائها عدتها فبأنقضت تكاح الخرف ان لم يرض بتكاحهن وان نازحت عن الاسلام في
انقضت عدتها فبأنقضت وكان له ان يختار واحدة من الاما عند العامة وعندنا فاختارا اثنين
من الاما وان كن حرافا فبأنقضت الاختار مع اسلام واسلامهن وان كان اختار واحدة منهن
المعققات فظن ان اسلمت الخرف قبل انقضائها العددين الاربعة وبطل اختياره وان لم يفر الخرف وان
اختارت لغيره تكاحها وبطل تكاح الاما وان قلقت في الشك قال الشافعي بيب تكاح الاثنتين
اختلفا صحابه فبأنقضت قال انما يثبت باختياره جديلا ولا يكون الاختار موقوفا لانه جاري مجرى ابتداء
واستبداء العقد لا ينفذ فكذلك ما جرى مجراه وبعضهم قال بظاهره وجوز ان يكون الاختار موقوفا
بثبوت الاختار يكون موقوفا فكذلك **مسئلة** لو عتق الاما قبل ان يعلم الزوج ثم اسلمت او
اعتق بعد اسلم الزوج وقبل ان يسلم ثم اسلمت فالحكم واحد لان من اعتق قبل ما لا الاختار لان ما لا

اجتماع اسلام واسلام من فاذا كان كذلك فقد ثبت ان اجتماعهما لا يقع فان اختلفت
تكاثر وانقطعت عصمة الحامسة فان اسلمت قبل ان تقضى عدتها فقد بان باختيار الرابع وان لم
تقد بان باختلفت الدين قال الشيخ ولو اسلم واسلم ثم اعتق بعد كان بمنزلة من ابتلاه كما هو
مضى من خلاف الاعتناء بحال الاختيار فيكون بالحياء بين ثلثة اشياء الاول بقاء اللواحي
مفترقان فلو ثبت تكاثرها وانقطعت عصمة الحامسة فان اسلمت ففسخ نكاحها وان اقامت على التمسك
انقضت عدتها انفسج نكاحها بخلاف الدين الثاني ان يتنازل عن الاختيار ليعمل حال المتأخرة فان
اقامت على التمسك انقضت عدتها ثبت نكاح اللواحي اسلمت بعد وان اسلمت ذلك واجتمع اسلام
اسلام ضمن حرائر ومجنونين اربعاء ويخرج نكاح الخامسة والثلاثين بقاء من ثلثة ويخرج واحدة
الرابع لبقوله يكون من الخامسة فالحكم على ما مضى قال ولا فرق بين ان يقدم اسلام ثم يعتق ثم يبلز
وبين ان يقدم اسلام ثم يعتق ثم يبلز وانما يراعى اجتماع اسلام واسلام من **مسئلة** لو اعتق ثم
اسلم الزوج واسلمت او اسلمت ثم اسلم الزوج او اسلم الزوج وعققت ثم اسلمت لتتبع بالزواج
الاصليات حتى لو اسلمت الحرة ثم اسلمت الاء المتخلفات بعد ما اعتق منها كولو اسلم على حوائر ومجنونين اربعاء
بكتف شاء وهو قول اكثر الشافعية ولهم وجها اخر في ان اسلم ومتممة حرة وانقضت الاء ثم اسلمت انك
يجوز له ان يتنازل الى الاصليات ولو خلفت الحرة واجتمع اسلام واسلام من وهن عتقات
فلان يتنازل من ثم ان اسلمت المتخلفات في العدة بان باختياره الرابع وان لم تلم بان باختيار الدين
وان اخر الاختيار انظار الاسلام المتخلف جازوا قال بعض الشافعية لا معنى لتأخير اختيار العمل فانه لم يلزم
نكاح ثلثة من الحرائر فصار ثلثة ثم ان اسلمت المتخلف في العدة اختارها او الرقيقين العتقات ان
شبه لزم نكاح الاربعة من العتقات ولو اسلم ولحق نكاح الاء المتخلفين وعققت ثم اسلمت في العدة
اختار من اربع الحرائر الاصليات ولو اسلمت بعد الا واحدة ثم اسلمت المتخلف في العدة بعد عتقت فثبت
الحرة الاصلية ولو كان ضمن اربع اما و اسلمت مع اثنتان فعتقت واحدة من الاولتين ثم اسلمت الاخر
على الوفاء دفع نكاحها لان فسخ زوجها عتقت عند اجتماع اسلامها واسلام الزوج ولا تدفع الرقبة
المقتضية لان عتقت صاحبها كان بعد اجتماع اسلامها واسلام الزوج فلا يؤثر في حقها بل يتنازل واحدة
منها ولو كان تحتها فاسلم الزوج مع واحدة ثم عتقت ثم عتق الباقيات واسلمت اختار اربعاً منهن لا
التأخير بالحرائر الاصليات ولراختيار الاول لانها كانت رقيقة عند اجتماع الاسلام من فسد في البنا
العتقات عند اجتماع الاسلام ولو كان ضمن اربع اما فاسلم مع اثنتان ثم عتقتا وعتقت المتخلفات
ثم اسلمت بقيت الاخرتان للاسكان لحريةها عند اجتماع الاسلام ولا يجوز اسكان الاولتين لوقا
عند اجتماع الاسلام من فاند فاعلم العتقتين ولو اسلم الزوج وقطعت في عتقت اثنتان ثم اسلمت

اسلمت الاخرتان ثم عتقتا بقيت الاولتان للاسكان ولينفع بها الاخرتان والاصل في ذلك ان لا
يجوز اجتماع الاسلام من فاند فاعلم حاله امكن الاختيار وكان النظر باليسر والاعتناء في وقت العتق
منه الى حاله اجتماع الاسلام من فاند فاعلم حاله امكن الاختيار كان **مسئلة** اذا تزوج الصائغ المتأخرة
ودخل ثم اسلمت قبل ان يكمل اجازة النكاح سواء عتقت ثم اسلمت او اسلمت ثم عتقت لا يفسخ النكاح
فخت كما قولوا اجازته لم يبطل حقها لانها من الفسخ ولو اختلفت في الفسخ في الاجازة لا يفسخ حالها
ولا يلزمها الانفصال وان بطل حال الزوج من الاسلام والاحوار على الكفر لانها لو عتقت الفسخ الى
اسلام الزوج كانت عدتها من حين فسخه بالقبول طول الدين فاذا فسخت فان اسلم الزوج قبل انقضائها
من عدتها بعد نكاح وقت الفسخ لم يفسخ الفسخ قبله وقد عتقت الحرة ولو لم تلم الى ان انقضت العدة
فعدتها من وقت اسلامها ان عتقت ثم اسلمت وان اسلمت ثم عتقت فعدتها من وقت اسلامها
فمثل عدة الحرة عند بعض الشافعية لانها لا يغيره نفوق في اثناء العدة لتكن الزوج من استيفاء النكاح
بالاسلام كما يمكن بالرجعة وقال بعضهم فقد عتقت الاثر الذي لها بالبانة فعتق وان شاء
العدة لان البانة لا تكون بدونها بانقضاء العدة كذلك عدة التي اسلمت ثم عتقت وامر الزوج فانها عتقت
بصورة الفرقين وقت اسلامها بخلاف الرجعية فانها تبين بانقضاء العدة ولو اذنت فاجز الفسخ الى
ان بين حال الزوج حاز ولا يبطل خيارها بالرجعية فانها تبين بانقضاء العدة ولو اذنت من تأخير
الفسخ الى ان تبين حال الزوج حاز ولا يبطل خيارها بالرجعية اذا عتقت في العدة والزوج رقيق
يجوز لها ثم ان لم يعلم الزوج الى ان انقضت العدة سقط الخيار وعدتها من وقت اسلامها وقد عتقت
الحوائر وعتقت ثم اسلمت وان اسلمت ثم عتقت فعدتها عدة الحرة او عدة الاء بانه سبق من الثلاث
ان اسلم الزوج قبلها الفسخ وقصد من وقت الفسخ على الحرة ولو اسلم الزوج قبلها وقطعت نكاحها
انما رقبته صارت الزوج وهو احد قول الشافعية والثاني انه لا خيار لها لان خيار العتق من امة
الاسلام وهي حرة فلا يثبت لها حكم الاسلام ولا يظهر عدم الاول في خيارها الفسخ والاجازة ثم
ان اسلمت قبل بطلان العدة وفتحت اعتدت من يوم الفسخ على الحرة وان لم تلم حتما ففتحت عدتها اصل
الفرق من وقت اسلام الزوج هل تعد عدة الحرة والائمه للشافعية لان قال الجويني لا يلزمها
الخاتمة بالبانية لانه ليس بيد الزوج شيء اذا كان هي المتخلفة ولو اجازت قبل ان تلم لم يفسخ لانها
لا تملك حالها فمما نرى من الينونة وقال بعض الشافعية صح ولو فتحت وقال بعض الشافعية لا يلزم
لا حلجتها الى الفسخ لانها تفتقر الى الينونة واسلامها يبدى ها ان اسلمت ففتحت والابان من وقت اسلامها
مطلوب ما اذا قطعت الزوج فان اسلامها لا يفسخ خيارها فلا يمان ان تلم في هذه العدة وقال اكثر
بعض الشافعية بطلان الفسخ كالوقد علم اسلامها واسلام زوجها عليها في الحال فليجها فاجز الى

انقضاء مدة العدة **مسألة** لو كانت تحت العبد الكافر فوجبا فاسد الزوج لم يكن له الرجوع خيار الفسخ وهو
أظهر وجهي الشافعي لأن الأصل لزوم العقد ولم يعلل منقح لها وقد نصت بغيره فلا يثبت لها خيار الفسخ
وقال بعض الشافعية بغير ثبوت لها الخيار لأن الرق نقص في الإسلام فلا العبد لا يمازى المحرم في الإسلام ما
في حاله الشراك فلا يميز المحرم الوفي قال بعض الشافعية هذا الخلاف في حق هل الحرب أم لا المميز
مع الذي فلا خيار لها لأنها رضيته باحسانا قال الشيخ رة لو تزوج العبد في حالة الشرك سنا استثنى
وكنا يثبتون ويثبتون فاسلموا سلموا معقلا جميع مصرست سلموا وكن تلك أصنافا سنا و
حزبان كالميتان فان لم يفرق فواتر اسلك أي لا يثبت سنا واما الاثنان فليس لها الخيار
فواتر ان ملوكها فلا يفرق لها عليه واما الخاتمة فمن ان يفرق فواتر هذا ان ليس الاختيار وقال نو
لا خيارا لمن قال والاول اصح فان اخبر فواتر في ان يفرق فواتر ان يفرق فواتر ان يفرق فواتر ان يفرق فواتر
يعود للعبدان تيمم باربع اما وعند الخالف باثنين ومن قال لا خيار لمن اخبر العبدان فواتر
شاه حريتين او اثنين او حرة واما في نصف شاة وعندنا في ثبوت الخيار للمراشكال **مسألة** العدة
اسلم ومختر اكثر من امرأتين حريتين واسلم مع حرة وعدة في العدة وقد كان دخل بين خيارا فواتر
الخاتمة او اربع اما عندنا او حريتين واثنين وعندنا في خيارا فواتر لا يفرق سواء كن حرة او اربعة
او باثنين وان كان فواتر اربع اما فان اسلموا او لا ثم اعتنق وتاجر العبد في الشرك كان لمن
اختيار الفسخ لان الامة اذا اعتنقت تحت العبد كان لها الخيار واما ثبت لمن الفسخ وان كن جاريات
الى يبنونه لا يفرق من الزوج قبل انقضاء العدة فلا يبين باختلاف الدين فاذ اعتنق بعد ذلك استأنف
العدة فكان عليهن في فواتر الفسخ ضرر فان اخبر الفسخ لم يقطع العدة بل يبين ويبيته والمكلف عده
المراشكال وان سكت لم يقطع خياره فان اقام الزوج على الشرك حتى انقضت العدة وقع الفسخ باختلاف
الدين ولم يفرق الفسخ لان حرة او يبنونه وقد اعتنق في العدة وكان ابتداء العدة من حين الفسخ
وهل يخل عده حرة قبل يفرق ولا وللشافعية اقوالها لا يبين ذلك لان الأصل في العدة ان يكون اختيار
المقام مع ثبوت نكاحه فيكون عده مختر اربع مرات فلا خيارا فواتر من فواتر افضل ثبت نكاحها و
اعتنق نكاح البائنة من حين اختياره وعليهن عده الحرة من حين الفسخ هذا اذا سكت فان اخبر
المقام مع كان هذا الاختيارا لا خيارا فان اقام الزوج على الشرك حتى انقضت العدة وقع الفسخ با
اختلاف الدين وكما ان ابتداء العدة من حين الفسخ وهل قبل عده المراشكال وان اسلم العبد او لا و
فواتر في الشرك واعتنق تخيم اختياره من الفسخ والمقام مع تقدم في المسئلة السابقة يفرق
اختيار الفسخ دون اختيار والمقام ولا يفرق من اختياره ولا مقام ومن الخيار حين يسلم قال قوم
ان هذا صحيح فانهم يتفرقوا فواتر والمقام مع فلا حكم وقال الآخرون الحكم فيها كالتيمم قبلها وانهم

اكثر من صحيح اختيار الفسخ لانهم اعتنق تحت عده فلهذا يكون فيها الاقسام الثلاثة التي ذكرناها هذا
هو الاقوى قاله الشيخ **مسألة** اذا كان تحت العبد اربع فاسلموا اعتنق قبله كان لمن اختيار الفسخ ولا
تقدم فاذا فسخ ولم يسلم الزوج حتى انقضت العدة من باختلاف الدين من حين اسلموا وان اسلموا
انقضت العدة من حين يفسخ النكاح وجب عليهن عده الحرة لان العدة حرة ومن حرة وان سكت
حتى اسلم الزوج لم يقطع بذلك حتى من الفسخ قولوا عدا لها جاريات الى يبنونه ويكن تركهن الفسخ
انما لا يخل ذلك فلا يفرق الرضى بالنكاح فان اسلم قبل انقضاء العدة كن بالخيار فان اخبر فواتر
النكاح وانقضت عده الحرة وان اخبر المقام مع كان عليه ان خياره من اثنين فان العبد لا يجمع
من اثنين عند الشافعية وعندها لان خيارا اربع اما وان المقام مع قبل اسلموا جميع ولم يقطع حتى
من الفسخ عندنا اسلموا لان اختيار المقام بقاء يبنونه وهن جاريات الى يبنونه فلا يفرق اختياره من
معروف فواتر فسخه حيث صحيح لا يفرق من سب الجوع الى يبنونه كالمراشكال فواتر العدة والعدل ومن الفسخ
على انقضاء العدة فان طلقها كان الطلاق موقفا ايضا فلو رجعها لم يفسخ الرجوع لان جارياتها الى يبنونه
ينافي الرجوع ففسخ معهما فان اسلم بعد ذلك كان لها الخيار كالسكت قبل اسلموا هذا اذا اسلموا
اعتنق او لا فاما اذا اسلموا وتعلق في الشرك فاعتنق وان اخبر المقام مع لم يفرق اختياره من
جاريات الى يبنونه وان اخبر الفسخ فلكل فواتر ان احداهما لم يفرق لان جاريات الى يبنونه ولا
عرف لمن الفسخ فواتر المسئلة السابقة لان ذلك لا يبين ان سلم قبل انقضاء العدة ففسخ الى الفسخ
استيناف العدة وهذا الاسلام اليهن ان اخبر الاسلام اليهن ان اخبر الاسلام اسلموا فسخ
وان لم يفرق الاسلام فاليبنونه ففسخ باختلاف الدين والثاني ان لمن الفسخ كالمسئلة السابقة وما
ذكره من صحيح لا يفرق فواتر ان يفرق الاسلام واجب عليهن في كل حال قبلين وطلو العدة و
لو اجتمع اسلاموا اسلاموا وهن اما ثم اعتنق من ساعتهن واخبر فواتر لم يكن لمن اذا اخبر
اختياره من قبل لم يفرق لان خيارا العدة على العدة وهو احد قول الشافعية والثاني على المرحوم وكذا
لا خيارا لو وقع منفردا فواتر لم يفرق على ثبوت الخيار وهو كما قلنا فواتر **مسألة** العبد
الكافر اذا اسلم ومختر اكثر من امرأتين واسلم مع حرة وعدة في العدة مع دخولهن كان له ان يختار
واثنين عندنا عدا شاة عند الشافعية فواتر من اثنين سواء كن حرة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
اختار حريتين وان شاة امرأتين واما حرة وان سكت الى الاسلام ثم اسلم قبل انقضاء عدهن
فالحكم كذلك ولو طر العتق عليه وكان فواتر في الشرك بعد من القوة نظر فان فواتر عتقه عن اجتماع
الاسلام لم يفرق الا حريتين او اربع اما او حرة واستثنى ولم يفرق الحق في اختيارا زيادة وان عتق قبل
اجتماع الاسلام يفرق بان عتق قبل اسلاموا اسلاموا يفرق بين اسلاموا اسلاموا تقدم اسلاموا وان

فحكمكم الامران فان كان الشا حرا او ابدا او عجا منهن ولو اسلمت معهن فثما
ثم عتق ثم اسلمنا بالافاق فليس للاختيار اثنين اما الاولين او الاخريتين او واحدة من الاثنين
واحدة من الاخريتين فاذا اختارا اثنين وطارق اثنين كان لوان قروهما لانهم يجوز الجمع بين
اربع ولو اسلم مع واحد ثم عتق منه ثم اسلم الباقين فله اختيار اربع منهن والفرق ان اذا لم يعلم
مع واحد ثم عتق منه اسلم الباقين فله اختيار اربع منهن والفرق ان اذا لم يعلم مع واحد
لم بكل عدد العبد فاذا اسلم اثنين ثم عتق كل عدد العبد قبل العتق فله في الحرة بعد ذلك لا
نوجب زيادة على عدد قياسا على ما اذا طلق العبد امران فله في ثم عتق لم يملك بالعتق طلقه فاشد
لم يجر تكاثرها الا بطل ولو طلقها طلقه ثم عتق ونكحها او واجها ملكا فله في وعلى ما اذا عتقت
الاخرى اثنا الفريتين لم يملك ثلثا فزاد وان اعتقت بعد ما لم يملكها شيء اخر وعلى ما اذا كانت
فخره وامر فقس له في ليلتين ولا من ليلتين ثم عتقت الاخرى فله في ليلتها لم يفتي بزيادة ولا
عتقت قبل تمامها اكل لها ليلتين وان كان النسا اما فان عتقت عن اجتماع الاسلامين اختيار
من اربع او اقل فاختار الا واحدة بشرط الاعضا والخوف من العتق وعندنا فاختار اثنين لا يفر
لو كان فخر اربع اما فاسلم مع اثنين ثم عتق ثم اسلمت المختلفتان لم يكن له الاختيار واثنين لا
وجد كل عدد العبد قبل العتق قال الشافعي يجوز اختيار الاولتين لان كان وفيها عند اجتماع
اسلام واسلامها ولا يجوز للحراسك الا من روى حكم تكا حرة وهل يختار واحدة من الاثنين
واحدة من الاخريتين للشافعي ومما اجمعنا عندهم المنع وقال بعضهم يجوز اختيار الاثنين
ايضا لانها اجنبيا معرو الاسلام قبل انفق العدة فاشبهنا الاولتين ولو اعتقت المختلفتان
عتق ثم اسلمنا فله اختيار الاخرتين واختار واحدة من الاولتين وواحدة من الاخريتين لانها
حوزان عند اجتماع اسلام واسلامها فصار كما لو كان فخر او غير حرة فاسلمت مع اثنين ثم
عتق ثم اسلمت الاخرتان فاختار اثنين كيف يشاء ولو اسلمت مع واحدة من الاماء الاربع ثم عتق
ثم اسلمنا البواقي قال الصلبي بعض الشافعية لا يختار الا واحدة على طه مذهبهم وقال بعضهم يجوز اختيار
التنبيين لانهم لم يتزوجوا عدا العبد ولو عتقت البواقي في صورة اسلام الواحد مع ثم اسلم قال
بعضهم لاسا ك الجميع لانهم لم يتزوجوا عدا الف قبل العتق ولراسا ك الاولى لان كان وفيها عند اجتماع
اسلام واسلامهن فله اسأكن لان ادخل الحر على الانجاليين وان كان بعض النساء حرة وبعض
اما اندفع تكاثر الا فاقطع عند العمان وعندنا جبره علم وصح الحوائض فندمهم فينا ومن الذين ارجعوا
ان زود على اربع ولا اسكن ولو كان فخر حرة فاسلمت مع حرة ثم عتق ثم اسلمنا المختلفتان
فلا يختار الا اثنين لا يفتق العدة قبل العتق ولا اختيار الحرة واختار الا الاولى مع حرة

وليس له اختيار اثنتي عشرة حرة لان كان وفيها عند اجتماع اسلام واسلام الاولى وحده عند اجتماع
اسلام واسلام الثانية فلا يجوز اختيار الا من روى حكم تكا حرة **مسألة** في الاختيار والاختار
وفيها نظار **الفصل الاول في وجوب مسئلة** اذا اسلم الحرة على اكثر من اربع نوه واسلمت معه
بعده قبل خروج العدة او امرت ومن كتابات وقت الفرية بين يمين ما زاد على الاربع بالاسلام
يجب عليه الاختيار والنعين للاربع لقول النبي لعبدان بن سلمة الثقفي اخذ من اربعة فارق
سائرهن امره بالاختيار والامر للوجوب ولا نزلوا بمقتضى اربعة كان متكا بطلع الجميع بعد الاسلام ثم
يعرفان المسلم لا يجوز له ان يملك اكثر من اربع كما لا يجوز ان يستلم اكثر من اربع فان اختار اربعة
والاجبية الحاكم ففجر عليه في الحاجب فان امره لم يزل بالحبس اخبره وعزوه وعجزه بها
براه الحاكم اما بالمرأب او غير فان فعل والارد الا العيب والضرب حتى يختار لا يفتي الا ان
جهته وكذا من وجب عليه من حال وله مال يعرف الحاكم به وكان بيزه ولا يظهره ولا ما له سواه فان
السلطان يهرع على فضا الدين فان فعل والاجبة فغير فان فعل والاخرى وعزوه ولا يزال عبده
بعزوه حتى يظهره الما وبضعة الدين لا ينف ان المولى اذا امتنع عن العتق والطلاق طلق الحاكم عليه ولا
بيزه فلم لا يكون هناك لا فاقول لانهم ان الحاكم يطلق عن المولى فان علمنا منعوا من ذلك
وهو احد مولى الشافعي فلا يرد فضا والثاني للشافعي انه يطلق عن المولى والفرق ان الطلاق
الابداء حتى يصح يمكن الحاكم ابقاؤه وهذا اما بنوعين الزوجا باختياره وشمونه ولا يمكن الطلاق
الحاكم عليه فلا يمكن ان ينوب عنه فيه فلهذا الكره عليه وجاز له فخره عليه لان من حق عبده يمكن ابقاؤه
وهو منقوع اذا عتق هذا فان من اوعى عليه في الحبس فلا مالحاكم الى ان يفتي قال بعض الشافعية
اذا حبس العبد فله على النعين فكذا ما قرب مضى فيه الاستانة واعتبر بعضهم في الامهال
الاستنظار فقال ولو استنظر نظره الحاكم الى ثلثة ايام ولا يهد **مسألة** الظان اذا اجتمع اسلام
الزوج واسلامه في العدة وجب عليه الاختيار والنعين على الفور اذا زود على العدة الشرع
ولو اسلم العبد وعتق اربع زوجات اما فله ان يختار اثنين عند العمان وعندنا انه يمكن
ان يمتحن بان طعن خيار الفسخ لغيره برة والجمار على الفور هذا روى الرازي قاله الشافعي
وهو احد مولى الشافعي والثاني انه على الرازي فله في هذا القول في مقدار للشافعية ثلثة اقوال
احدها انه يختار ثلثة اقوال احدها انه يختار ثلثة ايام والثاني المدة الباقية حتى يمكن من
الوطى ويصرح بالرضى والثالث منها ابدل على الرضى اذا عتق هذا فتي اوعت المدة انها لم تعلم
بالعتق فان كان مثل ذلك يفتي بثلثها مع اليقين بان تكون في بلد وسيدها في اخوان
فوزم بها اولى مملكتين متبا عديتين ولو كانت مع سيدها في دار واحدة ورب واحد كان

من لا يخفى عليها ليل السيد اليها والى اعلامها لم يقبل قولها وان اوعت جهالة الحكم فقال علمنا الحق
ولم اعلم ان لا تاتنا اعتقنا نجار فالأمرى قبول قولها مع البين لأن ذلك من علم الفقهاء ويخفى من
العادة وهو ما قد نزل في الثاني قبل منها كجاء الرد بالعيب التزويج وكل موضع قلنا يقبل قولها
في الجها لظهوره من البين فالقول قول الزوج مع البين **النظر الثاني** في كيفية الاختيار وهو ما إذا
اقول او الفعل منها فاما **الأول** القول وهو ما صرح واما كناية اما الصريح فقل ان نقول اخترت
كناح او اخترت تقر بكناح واخرت حبسك على النكاح واخرت عقلك او اخترت او اسكتك وما
شابه من الالفاظ وقال بعض الشافعية ان قوله اخترتك واسكتك من غير التخصيص للنكاح كناية واما
الكناية فهو ما يدل اللفظ عليه بالانضمام كما لو كان مختاراً من شدة معه فاختار اربعة منهن للشيخ وهو
يريد حل نظامه بغير طلاق لزمه نكاح الاربعة الباقيات وان لم يلقط شي لان نكاح لزمه وقد جعل
الشافعية له خياراً فخرج من شأنا فاذ اختار نكح عتد اربع ثبت عقد البواقي ولو قال الاربعة اريدكن ولا
ربح لا يركن حصل الغيبين والوجه حصوله بقبوله اريدكن او بقبوله لا يركن **مسألة** اذا طلق واحدة او
اربعة كان ذلك نكاحاً لان الطلاق لا يخالط به الا الزوج لانه موضوع لا لا يرخد النكاح فلا يوجب اولا
الزوج في هذا واحد من غير كان ذلك ولا يخالط اختيارها زوجها ولا يقع بها الطلاق ان مكنت
سراً ولم يقطع نكاح الاربعة المطلقات بالطلاق ويندفع نكاح الباقيات بالشرع ولو طلق اربعة اكل
الغيبين فان قلنا بفسخ الطلاق المهر على اربع وتعين للطلاق من شاء منهن ويكون الحكم كما تقدم
من اندفاع نكاح البواقي بالشرع وللشافعية وجهاً في ان الطلاق ليس تعييداً للنكاح لا بد من
فسخه فزعموا ان البواقي لا تطلق ايها شاء ولو كان الطلاق تعييداً للنكاح كان ذلك نقوضاً
لنكاحها عليه والمعد بالطلاق واحدة من الاربعة التي يختارهن للنكاح ثم يختار من البواقي للكم
قلنا ولو طلق الاربعة اندفع نكاح البواقي وثبت نكاح المطلقات ثم طلقن بالطلاق كان الاختيار ليس
باللفظ بل بالفصل والارادة واللفظ وضع دلالة عليه **مسألة** قال الشيخ رحمه الله ان كل واحد من المطلقات
الايلة يكون تعييداً للنكاح فلو ظهر من واحدة من اربع او من اقلها نكاحاً من غيرها فان
محصن بالنكاح فاشبه الفقه الطلاق وهو احد في الشافعية واصحابها عنده المنع لان الظاهر وصف
بالنكاح والابلاء حلف على الامتناع من الرمي وحل واحد من المعنيين بالامتناع البواقي منه بالزوج
ولان الظاهر اربع ان يخاطب به الاجنبية وكذا الابلاء يصح ان يحلف على الاجنبية حتى انه لو تزوج بها
وطبقها كان عليه الكفارة فعلى القول الثاني لو اختار الذي ظاهر عنها او آل للنكاح مع الظاهر والابلاء
عنده ويكون ابتداء هذه الابلاء من وقت الاختيار ويصح بغير طلاق لم يفارحها ولو قد تزوج واحدة منهن
فان اختار غيرها وجب لها المهر ان كانت محصنة ولا يفسخ عنده الا بالبين وان اختار التي قد فيها كان له

اسقاطه بالبين واللعان فاما اذا اسلم وتخلق في الشرك فطلق واحدة منهن وظهرها الى غيرها او قد
تظن ان لم يسلّم حتى تقتضى هذه فلا حكم للطلاق ولا لابل ولا لظن ولا لهن من خلاف الدين
حين اسلم واما الفتنة فيجب عليها التعزير ومن المحاكم قد تفتت من تركه ولا اسقاطه بالبين ومن اللعان لا يتر
قد فيها وهي باين فاما اذا اسلم قبل ان تقضي عدته من فاما التي طلقها قال بعض الشافعية ان اختار مطلق
عليها الطلاق وصح ظاهراً والابلاء منها وقال بعضهم بل يجب اذا اسلمت المطلقات نكح الطلاق او يكون
ذلك اختياراً لها لان هذا الطلاق ان كان يقع عليها مع اختيار وقع عليها باسرها واما الظاهر في الابلاء
فليس باختيار وان اختار التي ظاهرها والى صحتها وما لفتن فان لم يقض في قد فيها وجب عليه التعزير
قد تزوج من تركه وليعزل اسقاطه باللعان لا من قد تزوجت اجنبية وان اختارها كان ايضاً عليه التعزير ولا يترتب
قبل اسلمها ولا اسقاطه بالبين او اللعان **مسألة** لو اسلم عتد في شدة واسلمت معرظت من كل شيء
قبل له اختار اربعة فاختار وقع من الطلاق وحل له نكاح الباقيات لانه قد ظهر بالاختيار ان ان يختار
غيرهن ولو تزوج من شرك اخترت ثم طلق كل واحدة قلنا نعم اسلم واسلمت او اراد ان يترجم احد بها
قلنا ان تنكح زوجاً غيره او اسلم واسلمت قبل ان يطلعنهما ثم طلقها قلنا قال بعض الشافعية يقال له الحق
من كنت تختار منها فاذا اشار الى واحدة حل له ان يعقد على الاخرى واختلقت الشافعية في ذلك فمنهم
من صوب في احد المسلمين ومن الاخرى وهو اذا اسلم واسلمت ثم طلقها قلنا في حال الشرك فلا يخل
له واحدة منها لان الطلاق مند الشافعية في حال الشرك وان وقع وقال بعضهم هذا ليس صحيح لان المشرع اذا
زاد على ما يجوز في التزويج كان تقي في الزيادة ولهذا اذا اسلم من عشر شدة واسلمت معرظت من اربعة
لم يكن للباقيات منها ان لم يكن رطل من ولا منعة ولا تقف بمحل النكاح على الباقيات فاسلامه اصل
اعترض باهذه التامير اي لا يفسخ النكاح الى حالة الاسلام فاما ما اوضح من الطلاق في حال الشرك فانه
يفسخ عليه الا ان يترجم بامرأة ثم اسلم لم يفسخ نكاحها ولو طلقها قبل الاسلام قلنا لم يكن له ان يترجم
بها وان كان النكاح فاسداً ولو كانت قد من الطلاق بالصحح كان يجب ان يعقد من النكاح بالصحح
ولو كان قد تزوج اخيه واحدة بعد واحدة واسلمت جائز له اسالك الثانية وان كان نكاحها فاسداً
في الشرع فكذا طلقها **مسألة** الطلاق مند الاربعة بالكتاب وانما يقع بالصحح لفظه طلق ولو
قال فسخ نكاح هذه او نكاح هؤلاء الاربعة واراد الطلاق صرف اليه عند العاشر ووقع وعندنا لا يقع
وهو يكون اختياراً عند العاشر يكون اختياراً والطلاق لو نوع الطلاق بالكتابة ما عندنا في ذلك
الاختيار والفسخ هل هو المقتضى لفسخ النكاح في اي لفظ في غير ما يدل عليه ان كافيها قلنا لا ولا خلاف
ان هذا اللفظ يشبه الطلاق في الفسخ فصح استعماله به مجازاً واذا اراد المجاز جعل عليه وثبت نكاحاً وان
قال اريد حل نكاح فسخ بغير طلاق صح ووقع نكاح من وثبت عقد البواقي ان كان اربعة ولو قال لواحد

فان قيل ولما قال بعض الشافعية يكون طلاقا لان الفراق مبرح في الطلاق وهو كونه طلاقا وليس بجدة
يكون ضمنا كالوفاء اخرت فواظها ولا يريد ها وبها وقال بعض الشافعية ان النوى قال العتبات اضرار بعائنه
فان سائرهم فلو كان الفراق طلاقا والطلاق اختيارا لزم صحة عقد الجمع وهو **مسألة** اما يكون ضمنا
فيما زاد على الاربع فلو سلم على اربع لا يغير اختيارا وصح تكاثره فان اراد حل النكاح بغير طلاق لم يكن له ذلك
وكذا لو روى على الاربع فامتنع من نكاح الجمع لم يكن له ذلك لان النكاح ثابت في اربع لا يسيل الى غيره
وصدق في الزيادة لا يسيل الى غيره وانما اليه النصيب لا يغير لولا اختيار الجمع وهو ان يرد من اربع للنكاح
لم يصح ولو غلب الجمع بالطلاق وقع الطلاق على الاربع المتكاثرة ونجى الحاجة الى النصيب **مسألة**
ان قال ان وقتنا اذا رقت خزانة النكاح او الفسخ لم يصح لان تعليق الاختيار لا يجوز فانما ينزل منزلة
الابتداء كان تعليق تعليق النكاح وان نزل منزلة الاستدانة كان تعليق تعليق الرجعة ولا امر بالغير
والاختيار المعلق ليس بنعيب وبه قال الشافعية وقال بعض اصحابه ان تعليق الاختيار للفسخ يجوز تشبها
بالطلاق فان كل واحد منهما سبب للفراق والطلاق الاول ولو قال ان دخلت الدار فان طالق ففقدت النكاح
وانما لا يجوز لان الطلاق اختيار للنكاح وتعليق الاختيار منع والصحح عندهم جواز تعليق الحكم الطلاق
والاختيار بعقل ضمنا وقد يعلق العقود الضمنية بالاعتقال عند الانفراق والاستقلال كما ان تعليق الاثر
ولا يجوز ولو علق عتق الكاتب بان قال السيد لك امران دخلت الدار فان عتقتي وعتقتي بنفوس البراءة من
مال العتق تبرأ البرائة المقررة لانصاع معلقة على الشرط وكذا لا يصح تعليق التملك ولو قال اعنق عبدك اذا
جاء الغد على كذا ففقدت وان كان ذلك ضمنا للتملك ولو قال ان دخلت الدار ففكاحك مفسوخ ان
اراد الطلاق ففقدوا **مسألة** لو سلم وصية زوجا مائة دينار فقال ما سلمت واحدة منك فقد فسخ
نكاحها لم يصح تعليق الرجعة على الشرط ولو قال كذا سلمت منك واحدة فقد طلقها جاز على اصح وجهي الشافعية
ولا يجوز عندنا لان الطلاق لا يقع موقوفا ولو قال كذا سلمت منك فقد فسخ نكاحها فان اراد حل النكاح
طلاق لم يجوز لان تعليق الفسخ قبل استيفاء العدة الجائز غير جائز وان اراد الطلاق جاز عندهم واداسلمت
واحدة طلفت وحصل اختيارها ضمنا وهكذا الختام الاربع ويندفع نكاح الباقيات وقال بعض الشافعية
تفسير الفسخ بالطلاق غير جائز **مسألة** الوطى وقلا خلت فيه هل هو تعيين ام لا قال الشيخ ربه انه
يكون تعيينا فلو سلم على اربع واسلمت فوطى واحدة فهو كان اختيارا لنكاحها لان الطلاق
بطا الاثر فجاز نكاحها كالوبايع اضر بشرط النجاء فوطىها قبل انقبض فان ضمير وطى للبيع ورد الى ملكة
وللشافعية طريان الظاهر انهما على وجهين فالوجهين او القولين فيما اذا طلق احدهم زوجته على انها
ثم على احد هما هل يكون ذلك تعيينا للنكاح فيها والطلاق في الاخرى والثاني انقطع بان لا يكون اختيارا
لان الاختيار في باب المشركون حكمه كحكم الانتداء ولا يصح ابتداء النكاح الا بالقبول بل ساك واستدانة الجمل

الا اقول فان الوطى لا فصل به الرجعة والتمتع عندنا الاول والرجعة فصل عندنا الاول والرجعة فصل عندنا
بالوطى ومنع انحصارها للاختيار في القول فانما يتعارض **مسألة** لو طلى رجلا مائة دينار وعنده بعض
الشافعية وذل كالح البواق لان الاختيار فصل لمن وعط القول بعد كونه اختيارا بوجه الاختيار فان اختار
الموطون فلا مسمى عليه لا ينفذ طهره ووطى رجلا مائة دينار واختار غيره وجب لمن عليه به المثل لا يوطى
في ذلك فيبته الملك فوجب عليه المهر لان العقد الذي انصل به الاختيار يتبين انه هو الصحيح دون غيره ولو طلى
الجميع وجعلنا الوطى اختيارا لكان غنارا لا اولا ولا اولا عليه المهر للبواق وان لم يفسخ اختيارا من اربعة اعزم
المهر للبقيات **مسألة** الوطى قد يكون فاما بان يصح للنكاح اربعة مائة دينار ففقدت النكاح وكذا الفسخ قد
يكون فاقصا بقتل التام فلو قال صرت الخزانة للنكاح وفسخه است وفسخه است وفسخه است وفسخه است وفسخه است
واندفع نكاح البواق وكذا الوطى واحدة من اربع وامرهم ثم قال اني اردتها بالطلاق امك هاتين امك هاتين
وتعين به الاختياران للزوجية **مسألة** لو سلم على ثمان وثلاث مائة دينار وعنده بعض الشافعية وفسخه است
ففسخه است لا اولا ولا اولا للنكاح صح واما البواق فان امرت على الشراء ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است
اسلمت في العدة وقت الفسخ بغير تعيينها باختيار الاول ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است
باختلاف الدين لكن تعيين بعضها من وقت تعيينها لا اولا ولا اولا صح وتعين اختيارها من وقت
نكاحها بالطلاق ونكاح الاخر بالشروع وان قال ففسخه است ففسخه است فان اراد الطلاق فكذلك وان
اراد حل النكاح بغير طلاق فهو له وان اخل اما يجوز فبما اراد على الاربع وعنده المسلمين لم يجر على الاربع
لم يفسخ المتخلفات تعيين الاول وان اسلمت ارضا من الكل اربعة فان امرت المسلمين انك اردت الطلاق
وقد بنا منك سمعت وكان لمن احلا من وان ادعت المتخلفات انك اردت الطلاق وقد بنا منك بالشروع
سمعت وكان لمن احلا من وللشافعية وجريان الفسخ لا يفسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است
انقضاء العدة لها وان اسلمت في العدة قين نفوذ الفسخ في الاول وتعين الاثر بالنكاح وتعين
المتخلفات للنكاح للفسخ صح وتعين الاول للزوجية وان عينه للنكاح لم يصح لانها وثبات قد
لا يسل على وجه الوقف فيعقد الاختيار موقوفا فان اسلمت بانث صحت ولو سلم على ثمان وثلاث مائة دينار
ثم اسلمت على الثمان ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است
على اشكال وان اراد حل بغير طلاق فهو على احد قول الشافعية لغوى الاربع الاول نافذ في الاول
لان فسخ نكاحه وقع واد العدة الحامل فينفذ ويعلقه الوقف اذا اسلمت الاخرتين نفوذ الفسخ في
حق الاول ولا واسلمت من الثمان ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است
بن بالطلاق وعليه النصيب وان اراد حل بغير طلاق انفسخ نكاح واحدة لا يفسخها فاذا اسلمت المتخلفات في
العدة اختار من الجميع اربعة ولو قال ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است ففسخه است

الواحدة لا يعينها ويختار للكل من الباقيات ثلثا وان اراد غير ذلك يعينها ويختار من الباقيات اربعها
فان ضحك نكاح اثنتين من اهل النكاح وان اراد طلاقا فافسخ نكاح واحدة يعينها ويختار من اهلها اربعها
وان عين اثنتين من اهل النكاح فافسخ نكاح واحدة يعينها ولا يختار الاخرى مع ثلث ولو اختار اخص
جميعا بقيت النكاحات منهن يختار من اربعها **النظر الثالث** في النفقة عليهم **مسئلة** اذا اسلمت زوجة
المشرك وتخلت في الشرك كان عليها نفقة سواء اسلم او لم يسلم حتى انقضت العدة فان انقضت العدة ولم يسلم
سقطت النفقة لحصول البيعوت منها وخروجها عن كونها زوجة وانما وجبت النفقة في العدة عليه لانه يمكن
من الاستمتاع بها بالاسلام فكانت نفقتها واجبة عليه لرجوعه اليه من رجعتها بقوله اذا اسلم الزوج قبل انقضاء
مدة العدة فلها النفقة لمدة التخلت ولما بعدها لانها ادت فضا فلا تقطع به النفقة مضيفا فلا تقطع به
النفقة كما لو طلقت او صامت شهر رمضان وهو طلاقا مذهبيا لا يقع ولزم قول اخوانه لا نفقة لها في مدة تخلتها
استمر على دينه وهي التي احدثت المانع من الاستمتاع ولا نذر اذا لم يسلم حتى انقضت العدة فقل بانها بائنة
باعتلاف الدين والباين لا نفقة لها ولغيره لا يمكن من الاستمتاع بفعل وهو ترك الاسلام الذي
هو ما در عليه وهذه وان بان انها بائنة فقل بان يمكن الزوج في جميع العدة ثلاثي نكاحها مكان في
الرجعة دون الباين لا ياتي الرجعة حرف الى البيعوت فيبيح هذه كان سببها لانا نقول هذا اليك
فرضا لانها عليها مضيفا يمكنه فلا يبيحها بحسب الايتان باعليها والزوج فاد على تقرب النكاح بان يسلم
صارت كالرجعية وهذا بخلاف ما اذا سقت الى الاسلام قبل الدخول حيث ينفق مهرها وان كانت محنة
بالاسلام لان المهر عوض العقد والعوض ينفق العاقد المعقود عليه وان كان معدودا كما لو
باع طعنا ثم اكل وهو مضطر السيد والنفقة في مقابلة التكاليف وانما سقط عند التغدي ولا تقدي هذا
المسئلة قبل الدخول وان كانت اثنتي هما هو فرض عليها الا انه لا يمكن الزوج فلا يبر **مسئلة** اذا اسلم الزوج ولا
وتخلت في الشرك فان اصرحت الى انقضاء العدة فلا نفقة لها لانها نامت في التخلت عن الاسلام بمنع من التكاليف
المنقحة لا صحتان النفقة وان اسلمت في العدة استخفت النفقة من وقت الاسلام لاستمرار النكاح وهما لها
النفقة فيها مضيفا قبل اسلامها قال الشيخ في الاخرى انه لا يلزم لانها اسلمت بالتخلت والامتناع عما هو فرض
عليها فاشبه ما اذا اسلم الزوج واراد ساعدها فتخلت ولانها منعت نفسها بمعصية او منعت نفسها بغيره
لا يمكنه فلا ينفقها ولو فترت وهو قول الشافعي في الجديد وقال في القديم انها تستحق النفقة لانها بانها
كانت زوجة في ذلك الزمان ولم تحدث شيئا والزوج هو الذي بدل الدين وليس يجيد لانها احدثت
ببقائها على الكفر **مسئلة** اذا اسلم الزوجت ما استمر النكاح فمهر النكاح وكذا لو اسلم الزوج وكانت كتابية
لبقاء النكاح بينهما المنقصة التمكن استخفاف الاثبات والنفقة بانها مكنته ما لو كانت وثنية فان اتفق
اسلامها فالنفقة بائنة كما قلنا وان تقدم اسلام الزوج لم تستحق الرجعة النفقة في مدة التخلت وان تقدم

النفقة

اسلامها استخفت فان اختلفا في سبق الاسلام بعد ان اسلم احدهما وتخلت الاخرى من انقضت العدة
وقتها البيعوت فقال الزوج ان اسلمت وتخلت بانث فلا نفقة لك وقالوا لا نفقة لاسلمت قبل التخلت
انث فلا نفقة فالأخيران القول قول الزوج لان النفقة انما تجب يوما بيوم وكل يوم يجب لكل صلوته الصلاة
فان اختلفا كان اختلافنا في ثبوت الرجوع والزوج نيكره والاصل معه والرجعة تدعى طلاق فتنفق
الى البيعة لاصالة البرائة من الزوج وهو ما دعيه الشافعي والثاني في ذلك القول قولها لان النفقة كانت ذات
والاصل بقاؤها فالظاهر معها لانها تدعى المسقط فاشبه ما اذا دعي عليها القسور وانكوت ولو انقضا على سبق
اسلام الزوج ثم ادعى الزوج انها اسلمت اليوم او منذ عشرة ايام وادعت هي انها اسلمت منذ شهر وانما تنفي
نفقة مهر فقدم قول الزوج مع بيعة لاصالة استمرار كبرها واصل البرائة من الزوج من النفقة وكذا على اهل المالكية
باستخفاف في النفقة وان التخلت واختلفا فقال الزوج اسلمت بعد العدة فلا نفقة لك وقال اسلمت في
قال قول الزوج مع بيعة لاصالة البرائة من الزوج واستخفافا مال كبرها وبعد ما اتممت لندوره **مسئلة** لو اراد
المرأة بعد الدخول فلا نفقة لها في وان الوجة لانها اسلمت وتفرقت ولا فرق بين ان تعود الى الاسلام في
العدة او لا تعود ولا يجزى هذا القول القديم للشافعي المذكور فيما اذا اسلمت بعد اسلام الزوج لانها انا من على
دينها هناك ولم تحدث شيئا وهذا احدثت الوجة وان اردت الزوج فعليه النفقة لمدة العدة وان اردت
معا فلو كان لورثتها المرأة ويجعل فيه الخلاف كما لو ارادنا معاتيل الدخول في وجب لها نفقة بغيره فيصير المهر
لو اراد الزوج وفي وجبه لا يجزى كما لو ارادت هي **النظر الرابع** في حكم المهر **مسئلة** قد بينا في
المشركين بان اسلم الزوج او قبل الدخول وكان فتنه كتابية فاعلى النكاح وان كانت وثنية وقع الفسخ في
الحال وكان عليه نصف المسمى كان صحيحا لو نصف المسمى ان كان فاسدا والمنقح وان لم يسم شيئا وان طلقت
او لا قبل الدخول وقع الفسخ في الحال سواء كانت كتابية او وثنية وكما سواء كان الزوج كتابيا او غير كتابي
لان العاقد لا يزوج المسلمة ويصط المهر لان الفسخ جاء من قبل المرأة وان كان الاسلام قبل الدخول ثبت المهر
بامره اذا عرفت هذا فلو اختلفا فقال الزوج للمرأة انت سبقتي الى الاسلام فلا مهر لك وقالت المرأة قبل
انت اول فاعيل نصف المهر قال قولها مع اليقين لاصالة نكاحها نصف المهر ولو قال لا سبق اسلام احدا
الاخر ولا فعلم انبا السابق انقضى النكاح بانقضاء السابق القسمة له وهو منقضي الفسخ سواء كان السابق
الزوج او الزوجة واما المهر فان كانت المرأة لم تقبض منه شيئا فليس لها المطالبة به لان يجوز ان يكون المهر
فيكون قد سقط مهرها فيقف حتى يعلم وان كان الزوج قد دفع المهر فله المطالبة بنفسه لا بغيره فلا يملك
حالا ان كانت هي الساجدة فلا يرجع وان كان هو السابق فله النصف في اخذ النصف ونصف الباقي في نفسه
والواحد في الزوج سبق اسلامها على الدخول فقالت لا ادري انبا اسلام ولا لم تكن من طلب المهر فان عاقد
وقال قد تسينت ان اسلامها لاصل قد يمينها ونصف المهر ولو اختلفا في نكاحها فقال الزوج اسلمنا

معا والنكاح بان وقال بل اسلمنا على الغائب ولا نكاح قال الشيخ في القول قول الزوج وهو احد قولين
لاصل الزوجية بالنكاح مكان الفل قول من يدعي والثاني ان القول في الداعي قول من الطاهر مع
انه لا ينفق اسلامها معا ونفقه واحدة الا اذا كان القول قولها كما تقدم صاحب البدلان القام
اخرج القريب الاول بوجهين احدهما انما جعلنا القول قولها فيما اذا اختلفت السابق بناء على ان
بقاء المهر فكذا الاصل بقاء النكاح والثاني انها لو اختلفت بعد الدخول واسلام المرأة ولا نقض المراه
للزوج انت اسلمت بعد انقضاء العدة وادعى اسلامه قبل انقضاءها فان القول قوله لاصل بقاء النكاح واجاب
الاخرون عن الاول وهو الصادق بان الاصل لم يعارضه وهذا القول خلافه ومن الثاني بان الثاني
في مسلمين اخوين بخلافهما احدهما اذا اذنتهم رجعت قبل انقضاءها فالقول قول المرأة
الثانية اذا اذنها وقال واجعتك قبل انقضاء العدة وقالت بل بعد انقضاءها فالقول قول المرأة و
اختلف اصحابه على ذلك طرق منهم من جعل في المسائل الثلث قولين ومنهم من قال على خلاف حالين
فالموضع الذي قال به قدم قول الزوج ادعى بالدموى والدمى قدم قولها اذا سبقت هي بالدموى
ومنهم من قال على خلاف حالين وهو انه يقبل قول كل واحد منهما بدعيه وبين زمانه تقابل بين
الادوات ومع القيلم الذي بينهما ان قول الزوج لا ينفذ الا في الفل وهذا خلافه فانه **مسئلة** لو اقام الزوج
شاهدين شهدا انها اسلمت معا حين غيب الشئ او قالوا حين طلعت الشمس او قالوا حين زالت الشمس
ثبت انها اسلمت معا فان قالوا اسلمت مع طلوع الشمس او غروب الشمس لم يثبت الاقران لان حين غروب
الشمس ومع زوال الشمس لم يثبت الاقران لان حين غروب الشمس يقف على كمال غروبها فاسلمت معا وقعا
زمان واحد واما مع الغروب فانه يقبل من حين اخذت في الغروب الى كمال غروبها فيجوز ان يكون
احدهما في ابتداءه والاخرى انتهائه ومن **مسئلة** قد دعي على الزوجين البقي والاخر صاحب استنبط
حد المدعى المدعى عليه وان قلنا القول قولها فانه ينظر في كيفية دعواها ان قالت للزوج اسلمت بوجوه
اسلام وان قالت اسلمت قبلك حلفت على نفي العلم باسلام يوم اسلامها ولو اختلفا على العلم فقال
اسلمت معا وقال الزوج على الغائب فلا نكاح بقوله وهي تدعى نصف المهر في المصداق منها القولان
على الاكثرى اوقع اسلامها معا او على الغائب ثبت النكاح بينهما **مسئلة** لو اسلمت المرأة بعد الدخول
ثم اسلمت فاختلغا فادعى الزوج ان اسلامه سبق انقضاء العدة وادعت هي ان انقضاء العدة سبق اسلامه
فمنها وجه **الاول** ان ينفق على وقت انقضاء العدة كقوله شهر رمضان مثلا وقال الزوج اسلمت في
شعبان وقال هي بل في منتصف رمضان فدل على انهما اختلفا على وقت انقضاء العدة وانه
واختلفا في نقلهم الاسلام وقايم والاصل بقاء الكفر **مسئلة** ان ينفق على وقت الاسلام كقوله
وقال الزوج انقضت عدتي في منتصف رمضان وقال هي بل في شعبان فدل على انهما اختلفا

على وقت الاسلام والخلاف في ان العدة هل انقضت قبل ام لا والاصل بقاءها **الثالث** ان ينفق في
واقعة الزوج علم ان اسلامه قبل سبق الزوجية على ان انقضاء عدتي سبق فالقول قول الزوج عند
الثانيه ونص بها اذا اراد الزوج ثم عاد الى الاسلام واختلفا فادعى الزوج انه عاد في العدة وادعت
انقضاء العدة قبل عودته الى الاسلام وفيما اذا اختلف الزوجان في الرجعة وانقضاء العدة فقال
واجعتك في عدتي وقالت بل بعد انقضاء عدتي ان القول قول الزوج واختلف اصحابه على طريقتين
احدهما النسخ في الجوابين وجعل المسائل على قولين احدهما ضد بين الزوج لاصل بقاء النكاح
والثاني ضد بين الزوج لاصل عدم الاسلام والرجعة واصحابه عند هم بقاءها على حالين واختلف
القائلون به فقال بعضهم حيث قال القول قول الزوج ارادوا ان انقضاء على وقت الاسلام واختلفا
في ان العدة هل انقضت قبله وكذا الحكم في المسائلين الاخرين وحيث قال القول الزوج ارادوا
انقضاء على وقت انقضاء العدة واختلفا في انه هل عاد الى الاسلام او راجع قبله وكذا مسئلة قال الزوج
حيث قال القول قول الزوج ارادوا ان كان هو السابق الى الدعوى وحيث قال القول قولها ما اذا كانت
هي السابقة ومهما هذا التفصيل من وجهين احدهما اذا قال لا انقضت عدتي فلا بد من نقضها
فانها مؤتمنة ووجهها واذا صدقها لم تلغ الدعوى لدعوى الاسلام والرجعة بعد الحكم بانقضاء
العدة واذا قال الزوج لا اسلمت قبل انقضاء العدة او راجعت فصدقه وقدم النكاح عليها لان
الاصل بقاء العدة مجزئة دعواها بعد ذلك لا يغير الحكم والثاني من اقربى جعل فانه اذا صح وكذلك
يشترط في قبول الاقرار كونه اهلا للاقتضاء فقول الزوج او لا اسلمت فكانت اقرارا الاسلام في الحال نقلا
بعد ذلك انقضت عدتي من قبل يقف على الحكم بانقضاء العدة في الحال ينافي انقضاء العدة عن الاسلام
وقول المرأة او لا انقضت عدتي قبل اسلامه يقف على الحكم بانقضاء العدة في الحال وقوله بعد ذلك اسلمت
من قبل فانه انشاء اسلام في الحال ينافي بعد العدة **مسئلة** لو كثر الكفر وجب ثم اسلموا فان ثبت
النكاحان منه زوجة الاول فان كان الاول ثم اسلمت مع الثاني وهم يعتقدون جواز التراجع بوجوب
جواز التراجع بينهما وان جرى النكاحان دفعة واحدة لم تفرع واحد منهما سوا اعتقدا جواز اول
يقعدوا وللثانية وجب فيها اذا اعتقدا جواز ان المرأة تفرع عن ثانيا واحدهما كالمسلم الكافر على
اختيار **الظاهر الخامس** في الموت وفي مقامات **الاول** في العدة **مسئلة** اذا اسلم على اكثر من اربع
واسلم في العدة ثم مات فان كان قد عين الزوجات عبت العدة للوفاة عليهن خاصة وان لم يعين شيئا
العدة على الجميع لان الزوجات لا تعين من ثم ان لم يكن دخل بين علي كل واحدة من قعدا رجعة اشهر
عشرة ايام لان كل واحدة يحتمل ان تكون زوجة وان كان قد دخل بين فان كان قد حمل بعضهن او كان
اعتقد باصل الاجلين من وضع الحمل ومضى اشهر وعشرة ايام فاذا كان الحامل فان كانت من ذوات

الاشهر كالآبنة والصغير اعتدت بأربع أشهر وعشرة أيام لأن كل واحد منهن يجمل أن تكون مختارة أو
مفارقة وعدة المفارقة ثلثة أشهر وعشرة أيام فأوجبت الاعتداد بأربعها وإن كانت من ذوى الأقارب
اعتدت بأربعين من أربع أشهر وعشرين ثلثة أقارب فإن نقصت الأقارب قبل انقضاء أربع أشهر
وعشرين نظرت انقضائها وإن مضت المدة قبل انقضاء الأقارب صيرت إلى ان تنقضي الأقارب لأن كل واحد
منهن يجمل أن تكون زوجة فتعد للوفاة بأربع أشهر وعشرين تكون قد بانك باختلاف الدين فتعد
بالأقارب كما لمطلقه كالوثنى صلوة من ثلثة مختلفات العدد وأوجبت النكاح في العديتين لأن الواحدة
واحدة ولا يجب لها تعدد البتة بخلاف الصلوة **تبيين** ابتداء الأشهر من حين الوفاة قطعاً لا من ابتداء
عدة الوفاة وأما الأقارب فيجمل ذلك أيضاً لأنه لا يقين لنا قبل ذلك بزوجها من العدة وهو أحد قولي
الشافعي ويجمل الاعتبار من وقت سلامها وإن أقرب سلامها ومن حين اسلام من سبق اسلام
ان نكاحها لأن الأقارب يجب لأحوالها مفارقة فلا تنكح نكاحها والافتقار يحصل من ذلك الوقت
أما ما دللتنا في الميراث **مسألة** إذا مات قبل تعيين ومن أكثر من أربع فإن كان له ولد وقفاً
التمن نصيباً أو ثمانية وإن لم يكن له ولد وقفاً أربع فإن اصطلمن منهم بينهم على سبب اصطلمن عليه
من القسوى أو النكاح وهو المشهور عند الشافعي وقال ابن شريح منهم أن أربع أو الثمن يقسم بينهم
بالسوية لأن البان بمنزلة من جميع مصروفات بان الأشكال ثابتة للجميع وأنه لا منة لأحد من
على الأخرى بخلاف الوفاة لأحد زوجتين كان هذا الطائر غريباً فانت طالق وقال للأخرى إن لم
يكن غريباً فانت طالق أو شكل فإن هناك الاشتباه أنا هو علينا دون أحدنا فانه يعلم حال الغراب
ويعلم الطائر منها وهذا لا يمكن أن يقال أنه تعلم المختارات من مع أنه لم يوجد منه اختياراً ولا نكاحاً
يعلم الاشتباه على ما هي عليه فالمعين في نفسه يعلم معينا وإن اشتبه علينا والبهمة في نفسه يعلم بها فلا
يمكن تخصيصها على من بالبراث ولا عندنا نكاحاً نعم أنه تعلم أنه اختار من كان مختاراً لكن المشهور
الأول فإذا فرضنا الزوجات ثمان فطلب واحدة أو اثنتين أو ثلثة أو أربع منهن شيئاً من الموقوف عليه
قبل الصلح لا يدفع إليها لأنها لا تنبئن استحقاقها لأحوال أن تكون الزوجات غيرهن وإن طلب من
خمس دفع إليهن ربع نصيب الزوجات للعلم بان منهن زوجة وإن طلبت ست منهن دفع إليهن ربع نصيب
الزوجات للعلم بان منهن زوجة وإن طلبت ست منهن دفع إليهن نصف نصيب الزوجات طلبت سبع
دفع إليهن ثلثة أرباع نصيب **مسألة** إذا دفعنا إلى الخمس ربع نصيب الزوجات لم يقط بذلك
خمس من الباقي لو كان لهم غيره حق فلا خير طوى الدفع مع أن يبرهن عن الباقي وهو أحد قولي
الشافعي لأننا نعلم أن منهن من ينبغي القدر المدفع فلا يقط بذلك حصص ما يجوز أن ينسخه فكيف
يجوز أن نكلمهن بدفع الحق إليهن أسقاطاً عن آخران كان كل واحد زوجة وملا فانا نعطى الزوج

النهي ونوقف

النهي ونوقف الباقي ولا يقط حصصاً كما لو خلف بنتاً وملا دفع إلى البنت الخمس ونوقف الباقي
الخاص ولا يقط حق البنت من الباقي لو ظهر الخلاصة لثالث في قولنا نحن لا بدفع إليهن بشرط أن لا
يكون لهم حق في الباقي بين البقيات لأننا إنما نخرج شيئاً من الموقوف لقطع الحق عما جلا وأجل
وأما يجعل ذلك بالبراء وهو موقوف ثم هذا القول لا يجز من تناقض لأنه إذا سقط حق الخمس من
الباقي وهو ثلثة أرباع نصيب الباقي من الثمان لثالث لا يخرجه لا تسحق واحدة من أكثر من ربع النصيب
فلا منازعة بينهم فإن كل واحد قد بقي لها نصيبها فلا وجه لإبقاء الباقي إلا إذا كان للجميع لا ينفك
يعطى بعضهم ويوقف لآخر بعضهم لأننا نقول لاصطلاح بعضهم دون البواقي ولو اصطلم الكل
دفعنا الكل إليهم كلهم **مسألة** لو كان بعض الثمان صغيراً أو عتيقاً صالح الولي عنها ربع الموقوف
فإذا زادنا فاعلم أن ليس لها أكثر من ذلك وللشافعي وجبها هذا أصلها لا حالها زوجها وصاحبها أنه يجز
أن تنقص من الربع لأنها لا تنبئن لها حقاً لكنها صابرة يد الموقوف من ثمان ولا يجوز أن تنقص
عن الثمن وجميع ما قلناه فيما إذا عرفت استحقاق الزوجات للميراث أما إذا لم يكن يعلم كذا إذا سلم على
ثمان كتابات أو أربع وثلاثين فاسلم بعد الوثائق ومات قبل البيان أو الاختيار فلا لزوم أيضاً
أنه يوقف نصيب الزوجات لأنها لا تعطى الورثة إلا ما فعلت لهم ويوقف مع الثلث كما يوقف الميراث
عن الأولاد جلة إذا كان هناك حل لأنها لا تنبئن قد ربحهم والحل أيضاً شكوك وأثر واستحقاق
قد والورثة قد نصيب الزوجات بغير معلوم والثلث في أصل الاستحقاق لا يمنع الوقف كسائل الحل وهو
أحد وجهي الشافعي والأظهر عدلهم أنه لا يوقف شيء للزوجات بل يقسم الميراث بين سائر الورثة لأن استحقاق
الزوجات للأثر بغير معلوم لجواز أن تكون الزوجات الكنايات ويجزى الزوجات ما إذا مات عن سلمو
كنايته وكان قد طلق أحدها لا بعينها ولم يبين **مسألة** إذا وقفت نصيب الزوجات ينبغي أن
لا يدفع إليهن إلا أن يصطلموا مع بقية الورثة الذي يكون لهم نصيب الزوجات إن لم يكونوا وأثراته لأنه
مردود بينهم بخلاف المسئلة الأولى لأنها لا تنبئن أثر الزوجات هناك ولو كان الذي من أكثر من
أربع نسوة كان الربع أو الثمن لمن جميعاً وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا يرث منهن إلا ربع
فيوقف بينهم إلى أن يصطلموا فيجعل الزارع البنا بمنابرة إذا سلموا قال القفال بناء الخلاف على
صحة نكحة الكفار فإن صحها وورث الحل وهو من هنا والأثر الرابع لا ربع ولو نكح الجوسى امرأة وثمة
ومات قال بعض الشافعية منهم من بنى التوريث على الخلاف في صحة نكحتهم والمذهب الجزم بالمنع لأنه
ليس بكاح في شيء من الأدبان وعند علماء خلاف في أنهم هل يرثون بالاشتراك القاسم لا سيما
مسألة إذا سلم على أكثر من أربع وعنى للفراف بعضهم هل نصيب عدتهن من وقت الاختلاء
وقد سلم الزوجين أن أسلماً معاً وأسلم متقدم الإسلام منها إلى أن أسلماً على الثمانية لا توفى إلا

